

قامت الطالبة بإجراء التصويب
الأساسية أثناء طبعتها الأولى

صياغة

د. حليم
نور

صالح جواد
أحمد الأرسباري



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القري
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع النحو

شرح صحيح الترمذ في النحو

تحقيق ودراسة

من أول الكتاب إلى أول المنصوبات
رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو

إعداد طالبة

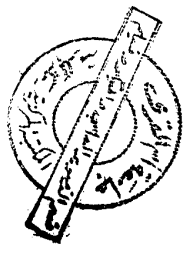
فهيبة عبد الغفور وسارة

٢٢٨٦



إشراف الأستاذ الدكتور

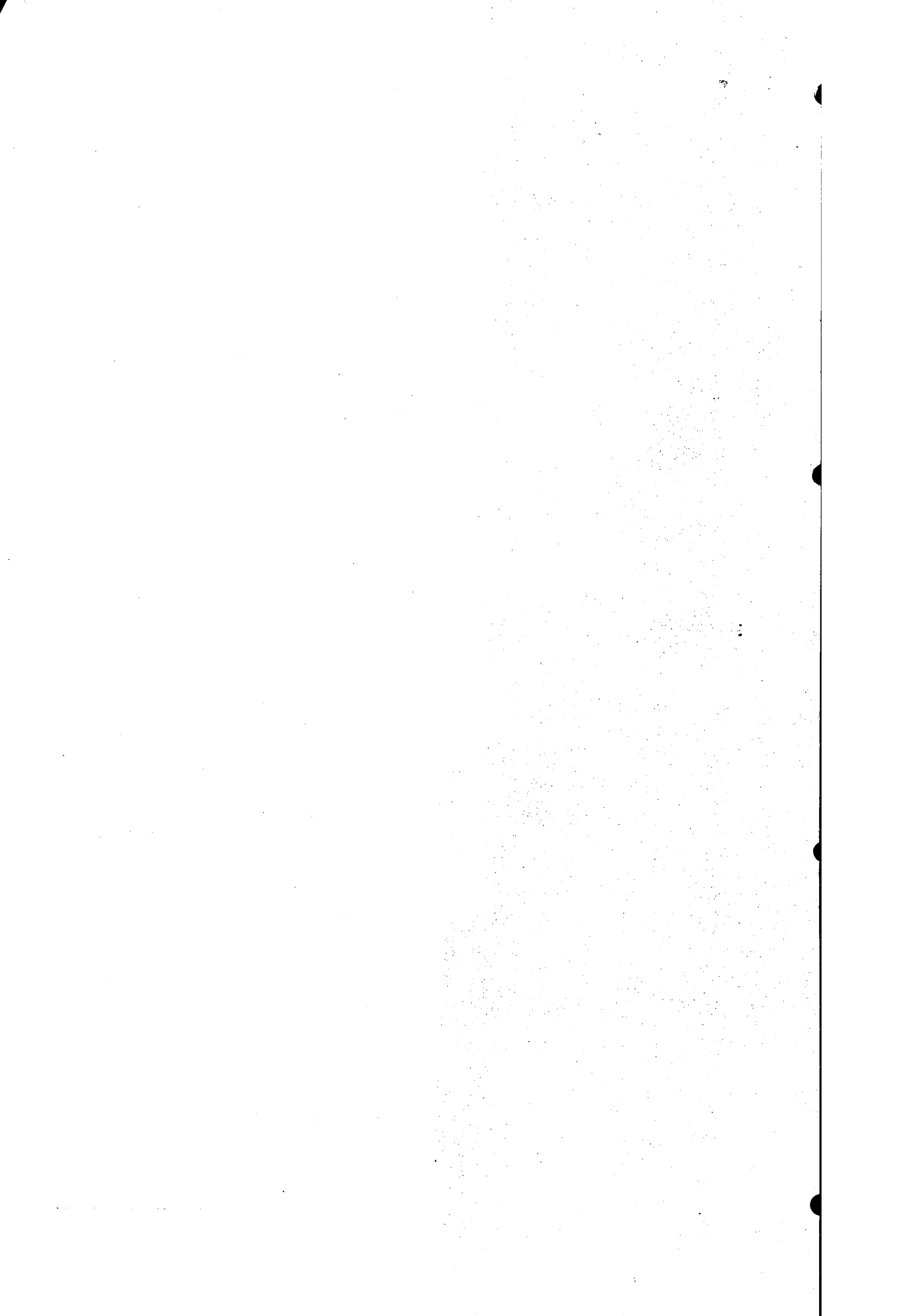
علي محمد نور المكارم



١٤٠٧ / ١٤٠٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مكتبة
الشيخ
سوان



شكر وتقدير

بين العرفان بالجميل أن أسجل شكري وتقديري لأستاذي الجليل الدكتور علي أبوالمكارم الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ، فقد كان معي في كل مرحلة من مراحل التحقيق ، وقد استفدت فوائد جمة من علمه الغزير وآراءه السديدة ، ولولا إرشاداته وتوجيهاته المخلصة ما خرج هذا البحث بهذه الصورة .

وشكري أيضا للأستاذ الدكتور طارق نجم الذي أمدني بقائمة لشروح الكافية وبيعض الكتب المفيدة في بعض جوانب البحث .
وأقدم شكري وتقديري إلى زوجي عبد رب النبي بن محمد على ما بذله من جهد في إحضار نسخة المدينة المنورة وفي إحضار ما احتاجه البحث من مصادر ومراجع وبعض المصورات ، وعلى إشرافه على طباعة هذه الرسالة ، وعلى تشجيعه المتواصل لي ، فلولا مساعدته ما ظهرت بهذه الصورة أيضا .

وشكري وتقديري لأُسرتي ، لوالدتي الحنون ، ولشقيقي مصطفى الذي أحاطني وحيطني دائما برعايته فاهتمامه وتشجيعه منذ البداية على التحصيل العلمي جعلني أصل لهذه الدرجة ، وهو كذلك لشقيقي : معتوقه وعلوية وأشقائي : منصور وعمر ، وشكري الجزيل أيضا لشقيقي وليد على تكبده مشاق إحضار الأجزاء الأولى من المخطوط من المملكة المتحدة وهو كذلك لابنأء أخوتي ولولدي الغالي خليل ودعائي بالرحمة والغفران لحبيبي والسدي وشقيقي محمود اللذين لم يمهلها القدر ويريان ثمرة جهدي .

ولا يفوتني أن أقدم الشكر لجامعة الملك عبد العزيز التي أتاحت لي فرصة تكملة دراستي ولجامعة أم القرى . وأخيرا أشكر الأستازين أحمد مكي الأنصاري وحسين نصار على موافقتهم لتوجيهي ومناقشتي ، وشكري أيضا للأستاذ الدكتور حسن بن محمد باجودة رئيس قسم الدراسات العليا العربية ، ولكل من تفضل بالحضور .

حزى الله الجميع عني خير الجزاء ،،،

المقاسم

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام
على خير خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

موضوع هذا البحث : " شرح نجم الدين القمولي
على الكافية " - تحقيق ودراسة من أول الكتاب إلى أول المنصوبات .

١ - فمن الثابت تاريخياً أن لنجم الدين القمولي التوفى سنة ٧٢٧ هـ
شراحاً على مقدمة ابن الحاجب المعروفة بالكافية . ووصفت بعض المصادر
هذا الشرح بأنه يقع في جزئين . وكان طبعياً بعد وقوع الاختيار على
هذا العمل العلي أن أجمع نسخه المختلفة . وقد ذكرت بعض فهراس
المخطوطات أن منه نسخاً في مكتبة عارف حكمت في المدينة المنورة ودار الكتب
المصرية بالقاهرة ، والمتحف البريطاني في لندن .

وبعد الحصول على هذه النسخ تبينت أنني أمام عملين علميين
مختلفين مادة ، وحجماً ، وإن اتفقا موضوعاً وطريقة ومنهجاً .

فلقد كانت النسخ عبارة عن شرحين - أحدهما مبسوط والآخر مختصر -
لكافية ابن الحاجب .

وبعد دراسة متأنية وفاحصة ، انتهيت إلى أن الشرح المبسوط هو
المؤء كد النسبة لنجم الدين القمولي ، وهو الذي ينبغي أن يتجه إليه علمي
بالتحقيق والدراسة .

وسيرى القارىء أسانيد ذلك في المبحث الذى صدرنا به الدراسة ،
والذى خصصناه بتوثيق نسبة الكتاب إلى القمولي .

(ب)

٢ - ويقع هذا العمل في قسمين متميزين :

أولهما - الدراسة .

وثانيهما - التحقيق .

* أما التحقيق فقد التزمنا فيه بالتقاليد المرعية عند المعروفين بهذا الفن ، من عناية تامة بضبط النص وتوثيق ما يتضمن من نصوص وأقوال وآراء ، وتخريج ما يعرض له من شواهد ونقول ، وعزو ما لم يعزه المؤلف لها - وهو كثير - والالتزام الكامل بما ورد في المخطوط دون تدخل إلا في حالات الضرورة القصوى ، وهي حالات بحمد الله محدودة ، إلى غير ذلك من الضوابط المتعارف عليها وقد أشرت بإجمال إليها في صدر القسم الخاص بالتحقيق .

* وأما الدراسة فقد دارت حول محورين : المؤلف والكتاب ، وجعلت دراسة أولهما تمهيداً وسيلة قد تضيء بعض جوانب أعمالهم أو توضح بعض اتجاهاتهم . وهكذا جعلت دراسة المؤلف في التمهيد سابقة على دراسة الكتاب . أما دراسة الكتاب الذي حرصت على جمع قدر كبير من مادتها من نصه كله ، فقد رأيت - بعد النظر والتدبير ومشاركة الأستاذ المشرف - أن اقتصر فيها على الجزء المحقق وحده ، لأنه الذي يبين يدى القارىء ، وهو الذى يستطيع أن يتثبت مما فيه ، وأن يتبين مدى ما في تناوله من صواب ، ثم هو - أخيراً - الذى يتسق والفهم الصحيح لمنهوان البحث وهو الفهم الذى لا اعتساف فيه ولا تكلف .

وقد عنيت الدراسة بتحليل جوانب النص المختلفة ، وكان أهم ما عرضت له في هذا المقام تبيان موقف المؤلف لف من الاستشهاد وأنواع الشواهد الواردة في الكتاب والسمات المميزة لورودها فيه ، وتحديد حجم المسائل

الخلافة الواردة في الكتاب والتعرف على أسلوب عرضها فيه ، وتبيان أثر الكافية في التأليف النحوي ، والمصادر التي استقى منها معلوماته والحد الذي استفاد منها ، ومدى دقته في نقل العبارة وفي نقل آراء العلماء المختلفة ، ثم المقارنة التي جعلناها بين كتابي غاية أمان الطالب ، وتحفة الطالب ، وعنق لنا شيء من خلال البحث وهو موقف القمولي من الرضي وشرحه للكافية ، ولماذا لم يذكره صراحة في كتابه ؟ ثم البحث الخاص بتوثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف نجم الدين القمولي ، والذي اثبتنا بالدلائل والقرائن أنه له .

٣ - ولست في حاجة إلى أن أشير إلى أن هذا العمل قد قابلته صعاب عدة ، بدءاً من استحضار نسخ من المخطوطات المختلفة التي تناثرت أجزاءها بين مكاتب القاهرة ولندن وانتهاءً بصياغة البحث بقسميه : تحقيقاً ودراسة - في صورته التي يراها القارىء . فالمخطوطات في نهاية الأمر ليست إلا نسخة وحيدة ، وهي نسخة جيدة المخط لكنها رديئة لما يتسم به كاتبها من جهل حرفي به كثير من كلماتها وأفسد بذلك بعض عباراتها . وتحقيق كتاب عن نسخة وحيدة هذه صفتها يتطلب صبراً وأناة وحسن تأن في فهم النص وتحريير عبارته وتقويمه على وجهه ، وإلا كان الأمر مخاطرة غير محمودة العاقبة .

ثم إن النص محشو بالآراء والنقول والنصوص والشواهد ، ومنها ما هو متداول في كتب النحو لا يجد الإنسان عناء في عزوه وتوثيقه وتوجيهه ، ومنها ليس له وجود في كثير منها ، مما يحتاج إلى تفتيش دؤب في المظان المختلفة ، وبصرتاقب بهذه المظان وأساليبها وطرق الإفادة منها .

ولا أدعى في نفسي شيئا من ذلك . ولكنني بذلت جهدي واجتهدت قدر استطاعتي ، ولعل هوامش التحقيق شاهدة على ما أقول .

ولم تخل الدراسة - بدورها - من صعاب شتى ، حسبي أن أشير منها إلى أمرين :

أولهما : أنني اضطررت إلى أن أغفل من موضوعاتها ما لا يتصل بالجزء الذي يتناوله التحقيق وعزيز على النفس ألا تستغل مادة علمية عانيت في استخلاصها عناء شديدا ، وبذلت من أجلها وقتا وطاقة .

وثانيهما : أنني تحررت - أيضا - أن أكتب في بعض موضوعات ليست كثيرة الدوران بين الباحثين ، مثل درب المسائل الخلافية في الكتاب وأساليب عرضها ، ومثل هذه الموضوعات لجدهتها النسبية من ناحية ، ولطبيعتها المعقدة من ناحية أخرى ، تتطلب دقة في التناول ، وأمانة في التحليل ، وعمقا في الفهم ، ووعيا بالمشكلات ، وإني لعقرة بأن بيني وبين هذا كله بونا ، فلا أحب أن أجمع إلى القصور الادعاء ، ولكنني حاولت ، ولي شرف المحاولة ، وأجر المجتهدين إن شاء الله .

ويعد :

فإن هذا العمل يتم في ظل ظروف بالغة القسوة ، فأرجو ألا تكون هذه الظروف قد تركت بعض آثارها فيه ، وإن كنت أسلم سلفا بأن من آثارها بعض ما في نهارس التحقيق من خطأ أمل ألا يكون قد وصل إلى درجة الاضطراب . ولعل في جهد أساتذتي الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة ما يقوم من خلله ويسد من ثغراته . ولهم من الله حسن الجزاء ، ومن أهل العلم أجزل الشناء .

والحمد لله أولاً وآخراً ،،،

القمييد

١- لمحة عن أشر الكافية في التأليف النحوي

٢- نجم الدين القموي، حياته، ثقافته، آثاره.

٣- توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

أثر الكافية في التأليف النحوي

تعددت الآثار العلمية للكافية في التأليف النحوي واتخذت أشكالاً متنوعة ، فمنها الشروح ، ومنها الحواشي والتقارير ، ومنها التعليقات ، ومنها المختصرات ، ومنها المنظومات ، ومنها شرح المنظوم ، ومنها ما عرض لها بالإعراب . وسنعرض فيما يلي - بإيجاز - لهذه الآثار :

الشروح :

عرض الدكتور الجنابي في بحثه : " ابن الحاجب النحوي " (١) لشروح الكافية ، وقدم قائمة ضمت نحو (٧٣) ثلاثة وسبعين شرحاً . كذلك عرض للموضوع نفسه الدكتور العليلي في مقدمة تحقيقه لشرح الوافية نظم الكافية ، وقدم بدوره قائمة للشروح تضمنت نحو (١٠٥) خمسة ومائة شرح (٢) ، وكذلك ذكر الدكتور الرفاعي (٩٦) ستة وتسعين شرحاً (٣) . وكذلك فعل الدكتور طارق نجم في كتابه الكافية في النحو فذكر (١٤٢) اثنين وأربعين ومائة شرح (٤) . وبضميمة ما قدمه هو^٤ الدارسون معا وحذف ما تكرر بينهم تتكون لدينا قائمة جديدة للشروح تضم نحو (١٥٣) ثلاث وخمسين ومائة شرح ، أضيف إليها ما توصلت إليه من شروح لم ترد عندهم مما أتيج لي الوقوف عليه في المصادر المختلفة ، من كتب التراجم وقوائم المخطوطات على النحو الآتي :

-
- (١) ابن الحاجب النحوي ٥٧ - ٦٦ .
 (٢) شرح الوافية نظم الكافية ٢٧ - ٤٩ ، ويلاحظ أن هذه القائمة قد خلطت الشروح والحواشي والتعليقات والمختصرات وشروحها ، والعدد الذي حددناه هو للشروح فقط .
 (٣) الفوائد الضيائية .
 (٤) ص ٣٠ - ٤٧ .

- ١ - شرح الكافية للأصبهاني - مخطوط - بخط أحمد بن أسعد بن عمر،
فرغ من كتابته سنة ٦٩٥هـ. (١)
- ٢ - شرح شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي ت سنة ٨٤٩هـ. (٢)
- ٣ - شرح علي بن يوسف بن شمس الدين الفناري الرومي ت ٩٠٣هـ. (٣)
- ٤ - شرح كافية الإمام أبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب لحسين
الحسيني لخلخال المتوفى سنة ١٠١٤هـ. (٤)
- ٥ - شرح الكافية (٥)، تم الشرح سنة ١٠٥٤هـ. (٦)
- ٦ - شرح الكافية _____ لم يعلم مؤلفه، مكتوب على الورقة
الأولى منه: " شرح كافية نوى الأرب في معرفة كلام العرب "
وهو المسمى بالإيضاح على الكافية. (٧)

الحواشي :

- (٨)
- ١ - حاشية على شرح الرضي للشريف علي بن محمد الجرجاني ت ٨١٦هـ.
له أيضا حاشية على المرشح. (٩)

- (١) فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية لغاية سنة ٩٢٥
ج ٢ ص ١٣٢.
- (٢) كشف الظنون ٢ : ١٣٧١، بروكلمان ٥ : ٣١٤ وذكر أن له
عدة نسخ.
- (٣) البدر الطالع ١ : ٥٠٤.
- (٤) فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية سنة ١٩٢٥ م ٢ : ١٣٣.
- (٥) لمؤلف مجهول.
- (٦) معجم المطبوعات العربية والمعربة ٩٩٣.
- (٧) فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية لغاية سنة ١٩٢ : ٢ : ١٣٤.
- (٨) بروكلمان ٥ : ٣٢٤، كشف الظنون ٢ : ١٣٧٠.
- (٩) هدية العارفين ٦ : ٧٢٩.

- ٢ - حاشية على شرح الخبيصي للمولى أحمد بن اسماعيل الكوراني سماها المرشح كتبها سنة ٨٨٩ هـ .^(١)
- ٣ - حاشية على شرح الخبيصي للكافية لعبد الأول بن حسين بن حسن ابن حامد الرومي ت ٩٥٠ هـ .^(٢)
- ٤ - حاشية على شرح الكافية ، مؤلفها أبو بكر الصديق .^(٣)
- ٥ - حاشية على الفوائد الضيائية شرح الكافية للجامي مؤلفها اللاري عبد الغفور بن صلاح الدين ت ٩١٢ هـ .^(٤)
- ٦ - حاشية على الجامي - أيضا - لبابا سيد بن محمد البخاري المعروف بباباشاه كتبها لسلطان زاده شجاع الدين بن عبيد الله وسماها : بالحاشية السلطانية .^(٥)
- ٧ - حاشية على شرح الجامي - أيضا - لوجيه الدين عمر بن عبد المحسن الأرنجاني .^(٦)
- ٨ - حاشية على الفوائد الضيائية للجامي للمولى عصام الدين إبراهيم بن محمد الاسفرائيني ت سنة ٩٤٣ هـ .^(٧)
- ٩ - حاشية على الجامي لعيسى بن محمد الصفوى الايجى الشافعي ت ٩٥٥ هـ .^(٨)
- ١٠ - حاشية على الجامي - أيضا - لمصلح الدين محمد اللاري ت ٩٧٩ هـ .^(٩)

-
- (١) كشف الظنون ٢ : ١٣٧١ هـ
- (٢) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٢ هـ
- (٣) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ٣ : ٣٣٣ هـ ولم يذكر اسم صاحب الشرح .
- (٤) المرجع السابق ٣ : ٢٨١ هـ
- (٥) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٤ هـ
- (٦) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٢ هـ
- (٧) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٢ هـ
- (٨) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٤ هـ
- (٩) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٢ هـ

- ١١ - حاشية على الجامى لابن طورسون عبدالله الرومى ١٠١٠ هـ (١)
- ١٢ - حاشية على الجامى أيضا - لقرة أحمد الحميدى ت ١٠٢٤ (٢)
- ١٣ - حاشية على شرح ركن الدين الاسترابادى للكافية شرح بدر الدين حسن بن على يوسف الحصكفى الحلبي المعروف بابن السيوفى المتوفى سنة ٩٢٥ (٣)
- ١٤ - حاشية على شرح ركن الدين حسن بن محمد الاسترابادى المتوسط المسمى بالوافية لمحمد بن عبدالله المرينى (٤)
- ١٥ - حاشية أخرى على شرح ركن الدين حسن بن محمد الاسترابادى المتوسط المسمى بالوافية لسراج الدين محمد بن عمر الحلبي المتوفى في أوائل سلطنة السلطان محمد خان الفاتح (٥)
- ١٦ - حاشية السيد على كافية ابن الحاجب لمحمد بن عز الدين بن صلاح المؤيدى ، نسخة هادى بن أحمد بن علي بن إبراهيم بن أحمد بن موسى الدوارى ت سنة ٩٥٢ (٦)
- ١٧ - حاشية الخالدى على متن الحاجبية لأحمد بن محمد الخالدى نسخة أحمد بن على بن قاسم بن يحيى بن محمد المنسى فسى سنة ١٠٣٤ هـ (٧)
- ١٨ - حاشية على شرح شهاب الدين أحمد بن عمر الهندى لمولانا الفاضل ميان الله داد الجانيورى (٨)

-
- (١) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٤
- (٢) المصدر السابق ٢ : ١٣٧٢
- (٣) ايضاح المكنون ٤ : ٢٥٨
- (٤) كشف الظنون ٢ : ١٣٧١
- (٥) المصدر السابق ٢ : ١٣٧٣
- (٦) فهرس مخطوطات المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنما* ص ٤٧٩
- (٧) المصدر السابق ص ٤٧٩
- (٨) كشف الظنون ٢ : ١٣٧١

التقارير :

- ١ - حاشية على حاشية العصام لشهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي
(١)
١٩٩٤ هـ .
- ٢ - حاشية أخرى على حاشية العصام للمولى محمد الشهير يملا زاده الكردي ،
(٢)
توفي بعد سنة ١٠٧٠ هـ .

التعليقات :

- ١ - تعليقة على مقدمة ابن الحاجب في النحولاً حمد بن عثمان بن إبراهيم
ابن مصطفى بن سليمان المارديني الاصل المعروف بابن التركمانسي
(٣)
ت ٧٤٤ .
- ٢ - شكوك على الحاجبية (الكافية) لأحمد بن محمد الجاربردي
ت ٧٤٩ هـ . ومنه نسخة مخطوطة بدارالكتب في القاهرة
(٤)
رقم فهرس دارالكتب : ٢ : ١٣٩ .
- ٣ - تعليقة على أول الجامع لحسن البحري .
(٥)
- ٤ - تعليقة على الجامع للمولى علي بن أمرالله كتبها باسم السلطان
سليم بن سليمان خان .
(٦)

-
- (١) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٣ .
 - (٢) المصدر السابق ٢ : ١٣٧٢ .
 - (٣) البغية ١ : ٣٣٤ .
 - (٤) بروكلمان ٥ : ٣١١ ، الوافية شرح الكافية ٣٠ .
 - (٥) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٢ .
 - (٦) المصدر السابق ٢ : ١٣٧٢ .

- ٥ - النكت على مواضع من الكافية الحاجبية والشافية والخلصة الالفية
وشذور الذهب ، ونزهة الطرف لجلال الدين السيوطي ت ٩١١ . (١)

المختصرات :

- ١ - اختصرها القاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي سماه " اللب "
ت سنة ٦٨٥ هـ . (٢)
- ٢ - واختصر الكافية أيضاً برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري المقرئ
٥٧٣٢ هـ . (٣)
- ٣ - واختصر المولى فضيل بن علي الجمالي شرح ومير مرتضى الشيرازي
وسماها " الوافية في مختصر الكافية " ت ٩١١ هـ . (٤)
- ٤ - واختصر الكافية محمد بن الشيخ محمود المغلوي الوفاي . (٥)
- ٥ - شرح ضوابط الكافية مختصر ومرتب وسماه : " الضوابط الكافية
للتعريف في خلاصة النحو والتصريف " . (٦)

الإعراب :

- ١ - " الإفصاح " كتاب في إعراب الكافية لواحد من علماء الدولة
المرادية قدم في أوله تفسير الفاتحة صنفه لولد الشيخ أحمد بن
يوسف السلانكي . (٧)

- (١) كشف الظنون ٢ : ١٩٧٧ ، بروكلمان ٢ : ٩٩ ، فهرس المخطوطات العربية
في مكتبة الاوقاف العامة في بغداد ٣ : ٣٥٨ .
- (٢) البغية ٢ : ٥٠ ، ابن الحاجب النحوي ٦٧ .
- (٣) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٢ .
- (٤) المصدر السابق ٢ : ١٣٧٣ .
- (٥) المصدر نفسه ٢ : ١٣٧٣ .
- (٦) المصدر نفسه ٢ : ١٣٧٦ .
- (٧) نفس المصدر ٢ : ١٣٧٣ .

- (١)
٢ - " الفوائد الشافية على إعراب الكافية " لزيني زادة ، أو معرب الكافية .
٣ - معرب الكافية لمحمد بن إدريس بن إلياس المرعشي . (٢)

المنظومات :

- ١ - " الوافية نظم الكافية " أرجوزة نظمها المصنف جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ت ٦٤٦ هـ . (٣)
٢ - " الطرفنة " لطيبرس الجندی علاء الدين النحوى ت ٧٤٩ هـ . (٤)
٣ - نظم الكافية لحسام الدين اسماعيل بن إبراهيم ت ١٠١٦ هـ . (٥)
٤ - نظم لواحد من أعيان القرن الحادى عشر للهجرة اسمه محمد ، ومن نظمه نسخة مخطوطة مع شرحها لوالد الناظم في المتحف العراقي رقمها ٣٠٤ . (٦)
٥ - " كفاية الطالب في نظم كافية ابن الحاجب " نظم محمد بن معروف النودهي البرزنجي ت ١٢٥٤ هـ ، فرغ من نظمها ١٢٣٣ هـ منها نسخة في المتحف البريطاني رقمها ٢٤٩١ . (٧)

- (١) معجم المطبوعات العربية والمعربة ٠٧٢
(٢) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٥
(٣) المصدر السابق ٢ : ١٣٧٠ ، ١٣٧٤
(٤) البيخية ٢ : ٠٢١
(٥) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٣
(٦) ابن الحاجب النحوى ٠٦٧
(٧) ابن الحاجب النحوى ٠٦٨

شرح المنظومات :

- ١ - شرح لابن الحاجب لمنظومته (الوافية) . (١)
- ٢ - شرح لمنظوم ابن الحاجب للفاضل الملوك المؤيد عماد الدين اسماعيل بن الأفضل الأيوبي المعروف بصاحب حماه ت ٥٧٣٢ هـ ، وهو شرح لطيف علقه من شرح المصنف لهذه المنظومة و من غيرها من شروح الكافية وفرغ من تعليقه في شعبان ٧٢٢ هـ . (٢)
- ٣ - شرح لطيب برس الجندي على منظومة " الطرفة " التي جمع فيها بين نظم الكافية والألفية مع زيادات عليهما . (٣)
- ٤ - شرح لمنظومة محمد ، من علماء القرن الحادي عشر شرحها والده منه نسخة في المتحف العراقي . (٤)
- ٥ - شرح أبيات الفوائد الضيائية على الكافية لجمال الدين بن الحاجب تأليف الشيخ عبد الرحيم بن عبد الكريم ضمن مجموعة طبع المطبعة اليوسفية بمدينة لكونوبالهند سنة ١٣١٣ هـ . (٥)
- ٦ - شرح أبيات الكافية لابن الحاجب ، لم يعلم مؤلفه ، أوله : الحمد لله العليم الحكيم ضمن مجموعة مخطوطة . (٦)

-
- (١) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٠ ، وقد تقدم مع المنظومات .
 - (٢) المصدر السابق ٢ : ١٣٧٤ .
 - (٣) المصدر نفسه ٢ : ١٣٧٠ ، ١٣٧٤ ، وقد تقدم مع المنظومات .
 - (٤) ابن الحاجب النحوي ٦٧ ، وقد تقدم - أيضا - مع المنظومات .
 - (٥) فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية لغاية سنة ١٩٢٥ م ، ٢ : ١٣٠ .
 - (٦) المرجع السابق .

٧ - شرح لنظم حسام الدين اسماعيل بن إبراهيم ، شرحها ومير مرتضى الشيرازي . (١)

* * *

نخلص من هذا كله إلى نتائج تلفت النظر نسجل أهمها

فيما يأتي :

١ - أن التأثير العلمي للكافية قد امتد زمنا منذ تأليفها في حياة مؤلفها حتى القرن الرابع عشر الهجري دون انقطاع ، فقد كان أول من تناولها (ابن الخباز) (٢) المتوفى سنة (٦٣٨ هـ) وآخر من تناولها : مؤلف (فتح غافر الخطية) .

٢ - أن هذا التأثير قد انتشر مكانياً باتساع رقعة العالم الإسلامي كله ، فالعولفون الذين تناولوا الكافية ينتمون عرقياً وتعليمياً إلى العالم الإسلامي ، فلم ينحصر الاهتمام بها في مصر وإنما تعداها إلى غيرها من الأقطار الإسلامية مثل : شبه الجزيرة والعراق وبلاد الشام وتركيا والهند وفارس والبحرين والمغرب العربي ، وهذا مظهر من مظاهر وحدة الثقافة وتجانس الاهتمامات الفكرية في العالم الإسلامي .

٣ - كذلك امتد الاهتمام بها إلى مناطق خارج العالم الإسلامي مثل : إنجلترا وإيطاليا ، وروسيا ، وألمانيا .

(١) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٣ ، ولم يذكر سنة الوفاة .

(٢) هو أحمد بن الحسين المعروف بشمس الدين بن الخباز الموصلي ، أسماه " النهاية في شرح الكافية " منه نسخة في مكتبة جامعة بريستن في الولايات المتحدة والجزء الثاني منه في المكتبة البارودية في بيروت . انظر ابن الحاجب النحوي ٥٨ .



٤ - أشار ابن الحاجب وكافيته اهتمام المتخصصين في العصر الحديث ، فكانت حياته وأعماله العلمية محور اهتمام عدد من الدراسات والرسائل والبحوث ومنها ما تناول شخصيته بصورة عامة ، كما أن منها ما اقتصر على بعض أعماله دراسة وتحليلاً وتقييماً . ومن ذلك ما قام به د . طارق عبد الجنابي من دراسة لشخصيته في رسالة : ابن الحاجب النحوي وما قام به د . موسى بناي العليلي من دراسة وتحقيق نظمه (الوافية) ، وما قام به الدكتور أسامة طه الرفاعي من دراسة وتحقيق شرح الجامي للكافية المعروف بـ (الفوائد الضيائية) وما قام به الدكتور طارق نجم عبدالله من تحقيق كتاب ابن الحاجب (الكافية في النحو) .

٥ - أن هذه الآثار العلمية التي تناولت الكافية قد تنوعت لغاتها وتعددت بتعدد اللغات الكبرى المستعملة في العالم الإسلامي وخارجه ، فقد شرحها بالفارسية كثيرون منهم :

- (١) شرح بالفارسية لعبد الواحد بن إبراهيم قطب .
- (٢) شرح بالفارسية لمعين الدين محمد أمين الهروي صنفه لعبيدالله خان وعلاء الدين علي بن محمد القوسي .
- (٣) شرح بالفارسية للشريف علي بن محمد الجرجاني ٨١٢ هـ .
- (٤) شرح بالفارسية : (حل تركيب كافية) لبرهان الدين بن شهاب الدين عبد جابي .

-
- (١) منه نسخة محفوظة في مكتبة رايلا ند مانشستر برقم ٥٧٨٤ ، الوافية شرح الكافية ٤١ .
 - (٢) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٣ .
 - (٣) المصدر السابق ٢ : ١٣٧٠ ، البدر الطالع ١ : ٤٨٨ ، هدية العارفين ٦ : ٧٢٩ .
 - (٤) طبع في لنكوسنة ١٨٨٤ م ، بروكلمان ٥ : ٣٢٤ .

(٥) شرح بالفارسية بعنوان (لا مع الغموض) لابن عبد النبي
ابن علي أحمد نكري . (١)

كذلك ترجمت وحدها أو مع بعض شروحها إلى التركية ،
وشرحها بهذه اللغة كثيرون منهم :

(٦) الشيخ محمد بن عمر المعروف بقورد أفندي الذي ترجم
شرح الجامي إلى التركية ت ٩٩٦ هـ . (٢)

(٧) شرح للمولى سودى العتوفى في حدود سنة ١٠٠٠ (باللغة
التركية . (٣)

(٨) شرح للمولى كمال الدين المعروف بـ (باق قفتان) ، فرغ
منه في ربيع الأول ١٠٢٨ هـ . (٤)

(٩) كما ترجمها إلى اللغة الإنجليزية ج . ج . بيرون
Petawne, J. J. S . (٥)

٦ - وهذا كله يؤيد كد أن الاهتمام العلمي بالكافية قد تجاوز العالم
الإسلامي ولغاته إلى المستشرقين الأوروبيين الذين اهتموا بها
منذ عصر جد مبكر ، فقد نشرت الكافية في النحول ابن الحاجب
لأول مرة في إيطاليا في سنة (١٥٩٢) في مطبعة "مديتشيا" التي أسست في
فلورنسا سنة (١٥٨٤) وتوالى نشرها مع ترجمات لها في
أماكن مختلفة من أوروبا بعد ذلك . (٨)

-
- (١) طبع في الهند سنة ١٨٨١ م ، ١٨٩٦ م ، بروكلمان ٥ : ٣٢٤ .
(٢) كشف الظنون ٢ : ١٣٧٢ .
(٣) المصدر السابق ٢ : ١٣٧٢ .
(٤) المصدر نفسه ٢ : ١٣٧٦ .
(٥) (كبريدج ١٨٣٢ - ٥٢) المستشرقون ٢ : ٤٧٩ .
(٦) أسسها الكردينال فرديناند وداى مديتشي .
(٧) المستشرقون ١ : ٣٥٨ .
(٨) منها : منشورات مطبعة قازان : " شرح الرضي على كافية ابن
الحاجب (١٨٨٥) و " الفوائد الضيائية " للجامي ، سنة (١٨٩٠)
المستشرقون ٣ : ٩٢٨ .

(١)
نجم الدين القمولي

في (قمولا) تلك القرية الثاوية في أعماق صعيد مصر نشأ هذا

(النجم) من نجوم العربية .

حياته :

أ - اسمه ونسبه :

هو : أحمد بن محمد بن أبي الحزم - بالزاي - مكي بن ياسين

أبو العباس (٢) ، نجم الدين القمولي - يفتح ثم ضم - القرشي المخزومي

الشافعي . وفي بعض المصادر كالأعلام (٣) والوافي بالوفيات (٤) (الحرم)

بالراء . والصحيح أنه بالزاي (الحزم) كما جاء في الصفحة الأولى من المخطوط
وهكذا ورد في المصادر الأخرى .

- (١) انظر لترجمته : إيضاح المكنون ١ : ٥٨٩ ، الأعلام ١ : ٢٢٢ ،
بغية الوعاة ١ : ٣٨٣ ، البداية والنهاية ١٤ : ١٣١ ، حسن
المحاضرة في تاريخ مصر والحاضرة ١ : ٤٢٤ ، الدرر الكامنة ١ : ٣٢٤ -
٣٢٥ ، الدليل الشافي على المنهل الصافي ١ : ٨٤ ، السلوك
١ : ٢٩٣ ، شذرات الذهب ٦ : ٧٥ - ٧٦ ، الطالع السعيد
١٢٥ - ١٢٧ ، ٥٦٧ - ٥٩٩ ، طبقات الشافعية الكبرى ٩ : ٣٠ - ٣١ ،
طبقات المفسرين ١ : ٨٧ - ٨٨ ، طبقات الشافعية للأسنوي ٢ : ٣٣٢ -
٣٣٣ ، فهرس المخطوطات العربية بدار الكتب المصرية ١٤٢ ، كشف
الظنون ١ : ٦١٣ ، ٢ : ١٧٥٦ ، ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ ، معجم
المطبوعات العربية والمعربة ٢ : ١٥٢٦ ، ٩١٧ ، معجم المؤلفين
١ : ١٦٠ - ١٦١ ، هدية العارفين ١ : ١٠٥ ، ٦ : ٨١ ، الوافي
بالوفيات ٨ : ٩٢ - ٩٣ .
(٢) في شذرات الذهب (العباسي) بالياء .
(٣) ١ : ٢٢٢ .
(٤) ٨ : ٩٢ .

ينسب إلى قمولا (١) بلد بأعلى الصعيد، ويقال : إن أصله من أرمنت (٢) ، وفي الكشف (القلبي) ، وفي البداية والنهاية : (التمولي) - بالتاء - وهو خطأ مطبعي لأنه ينسب إلى البلدة المذكورة سابقاً وهذا ما أجمعت عليه المصادر التي رجعت إليها .

مولده :

جرت عادة أكثر كتب الترجمة على عدم ذكر شيء بالنسبة لمولده كثير من العلماء الذين يتناولون سيرهم ، فلا يهتمون بالعالم إلا بعد شهرته وهذا ما حصل أيضاً للقمولي فلم تعن الكتب التي تحدث عنه وعن حياته بمولده إلا السيوطي (٣) الذي ذكر أن مولده سنة ثلاث وخمسين وستمائة هجرية ، وكذلك فعل في معجم المؤلفين (٤) ، وأضاف التاريخ الميلاوي أيضاً ١٢٥٥م .

أما أين ولد ؟ فلم تفصح كتب التراجم عن مكان مولده ، ويسبدو أنه ولد في (قوص) حيث عمل والده وعمه ، وربما يكون مولده (قمولا) وفيه ترعرع ، ونشأ وتلقى علومه ، وهو المكان الذي انتسب إليه .

(١) قمولا : - بالفتح ثم الضم - وهي بالألف في أغلب المصادر إلا في معجم البلدان بالياء ، هي بليدة بأعلى الصعيد (قمولة) غربي النيل كثيرة النخل والخضرة والفواكه وضروب من التمر . يقول الأديبي : إنها بليدة في البر الغربي من أعمال قوص بينها وبين أرمنت قرية يقال لها (شطفتبة)

انظر : الطالع السعيد ١٢٧ ، وهامشه (٢-٢٢) ، معجم البلدان

٤ : ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٢) الطالع السعيد ١٢٧ .

(٣) في بغية الوعاة ١ : ٣٨٣ .

(٤) ١ : ١٦٠ .

نشأته :

نشأ القمولى نشأة دينية علمية في أسرة اشتهرت فكرها بالعلم والقضاء حرفيا سلوكيا وبالتقوى والورع فمن الطبيعي أن يتأثر بالبيئة المحيطة به فتسريل بسر بال الورع والتقوى وتعلق بأسباب الرقى فارتقى ، وخاض مع الأُولياء فركب في فلکهم ولزمهم حتى انتظم في سلكهم ، يقول الأُدنوى :
كان له قيام بالليل ، ولسانه بالليل والنهار كثير الذكر .^(١)

وكان - رحمه الله - من الفقهاء الأفاضل ، وكان الشيخ صدر الدين ابن الوكيل يقول : " ما في مصرافقه منه " ^(٢) ، وكان من العلماء المتعبدين والقضاة المتقين ، وافر العقل حسن التصرف ، فقد كان يتصف بصفات العلماء حقا ، كان ثقة ، يتعامل مع أهله ومحبيه من جانب مخافة الله ، فسيرته محمودة ، شهد له بذلك كل من عرفه ، فقد اشتهر بصدقه وتواضعه وكرمه ومروءته ، وكان ميجلاً معظماً إلى حين وفاته ، فلم يختلف اثنان أنه كان من أولئك الذين يحبون فعل الخير وسعادة الآخسرين .

ب - حياته الاجتماعية والوظيفية :

كان القمولى محباً ونياً لأصدقائه ، يقول الأُدنوى : " كان حفوظاً لود أصحابه ومعارفه محسناً إلى أهله وأقاربه وأهل بلاده ، صحبته

(١) الطاليع السعيد ١٢٥ - ١٢٧ .

(٢) المصدر السابق ، وصدر الدين بن الوكيل هو محمد بن عمر بن مكي

ابن عبد الصمد بن عطية بن أحمد بن عطية المصرى الأصل ،

المعروف بابن المرحل ويا بن الوكيل ، فقيه أصولي .

توفى بالقاهرة سنة (٧١٦ هـ - ١٣١٧ م) .

سنتين وكنت أبيت عنده في كثير من الأوقات فكان منزله كأنه منزلي يراعى
خاطري ويكرمني هو وأولاده وخدامه وحواشيه^(١)

وقد أنجب ثلاثة أبناء ذكور وبننتين إلا أن اثنين من الأبناء توفيا
في جمعة واحدة ، وبقي له ولد واحد مع البننتين ولم يذكر أحد من ترجم
له أسماء أبنائه أو أسماء بناته ، إنما أتوا ببعض أقاربه سنذكرهم حينما
نتحدث عن أسرته .

وتقلد وظائف عدة سهمة ، ودرس العلوم الدينية منها : الفقه
في قوص ثم القاهرة وتولى الحكم بقمولا - وهي من معاملة قوص - عن قاضي
قوص شرف الدين إبراهيم بن عتيق ، ثم تولى القبلى من عمل قوص في ولاية
قاضي القضاة عبدالرحمن بن بنت الاعمز ، وكان قد قسم العمل بينه وبين
الوجيه عبدالله السمرباي ، وقد استمر في حكمه ما يقرب من أربعين سنة ، قال
الأنفوى عن القمولى : " قال لي رحمه الله يوما : لي أربعون سنة أحكم فيها
ما وقع لي حكم خطأ ، ولا أثبت مكتوبا ظهر فيه خلل " .^(٢)

وقد تولى الحكم بعده : نجم الدين بن عقيل .
وولى القمولى أيضا إخميم^(٣) مرتين ، وولى أسيوط والمنية والشرقية
التي قاعدتها بلبيس ، والغربية التي قاعدتها المحلة ، ثم ناب بالقاهرة

(١) الطالع السعيد ١٢٥-١٢٧ .

(٢) انظر : المصدر السابق .

(٣) إخميم : بلد على شاطئ النيل بالصعيد . انظر : معجم

البلدان ١ : ١٦٥ .

ومصر وولى الحسبة (١) بمصر ، وتولى بعده ناصر الدين بن قار السبقوق .

واستمر القمولي في النيابة بمصر والجيزة والحسينية إلى أن توفى .

ولم تكن مهنة القضاة فقط هي التي زاولها بل أيضا درس بالمدرسة

الفخرية (٢) بالقاهرة ، وتولى أيضا التدريس بالمدرسة الفخرية (٣) بمصر .

وكان مخلصاً في عمله يؤد به على أكمل وجه حتى وهو في مرضه

الذي قضى نحبه فيه ، وليس غريباً هذا العمل من رجل دين عالم فقيه

يخاف الله في سره وعلايته ، يقول الأُدنوى : " رأيت في مرضه الذي مات

فيه وهو يلزم وظائفه ، وكل يوم يزداد ، وأقول له أن يترك بعضها فلا يفعل ،

وكان يكتب إلى أن عجز " (٤)

(١) الحسبة : إحدى وظائف الدولة الإسلامية ، والقائم بها هو المحتسب

ومهمته النظر في أقوات الناس والقيام بتسعيرها ومراقبة هذه الأسعار

كما كان عليه أن ينظر في النقود المصروفة للتثبت منها ، وقد وضعت

في الحسبة كتب نذكر منها : (نهاية الرتبة في طلب الحسبة)

وغيرها ، انظر : الطالع السعيد ١٢٦٠ .

(٢) تقع هذه المدرسة - كما يقول المقرئ - فيما بين سوقة صاحب

ودرب العداس وهي منسوبة إلى الأمير فخر الدين أبي الفتح عثمان

البارومي ، أستاذ أدار الملك الكامل محمد بن العادل ، وكان الفراغ من

إنشائها في سنة ٦٢٢ هـ ، وكان موضعها يعرف بدار الأمير حسام

الدين ساروح . انظر : خطط المقرئ ٣ : ٣٢٢ .

(٣) أنشأها صاحب شرف الدين هبة الله بن صاعد بن وهيب الفاضل

في سنة ٦٣٦ ودرس بها القاضي محي الدين عبد الله ابن قاضي

القضاة شرف الدين محمد بن عين الدولة ، ثم قاضي القضاة صدر

الدين موهوب الجزري . وهي للشافعية . انظر : خطط المقرئ ٣ : ٣١٨ .

(٤) انظر : الطالع السعيد ١٢٥-١٢٧ .

وفاته :

أجمعت مصادر ترجمته أنه توفي بالقاهرة يوم الأحد في شهر رجب سنة ٧٢٧هـ
-١٣٢٧م عن ثمانين سنة وقد أخطأت هذه المصادر في قولها أنه مات عن ثمانين
سنة والحقيقة أنه عاش بين (٧٢) سنة أو (٧٤) سنة لأنه ولد سنة ٦٥٣هـ وتوفي
سنة ٧٢٧هـ - ١٢٥٥-١٣٢٧م . وقد ذكر حاجي خليفة
في كشف الظنون^(١) تاريخين لوفاته أولهما سنة (٧٢٧هـ) والآخر سنة
(٧٢٧هـ) ، والأخير هو الصحيح لأن غيره من كتب التراجم أثبتت ذلك .

أسرته :

قلنا : إن القمولي نشأ وترعرع في بيئة دينية علمية امتهنت
القضاء أباً عن جد .

فأبوه هو : محمد بن مكي بن ياسين القمولي :

ينعت بالصدر ، وهو فقيه شافعي ، سمع الحديث من الشيخ
تقي الدين القشيري ، وكان من الفقهاء المتعبدين المتورعين ، اشتغل هو
وأخوه (القطب)^(٢) بمدينة قوص ، على الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن
وهب القشيري ، وكان والدهما قد جعل خالهما وصياً عليهما ، توجهوا إلى
قوص ثم إلى القاهرة ، وأقاما بالمدرسة الصالحية^(٣) مدة يشتغلان على

(١) : ٢ : ١٧٥٦ ، ٢٠٠٨ .

(٢) ستأتي ترجمته فيما بعد .

(٣) هذه المدرسة بخط بين القصرين بناها الملك الصالح نجم الدين

أيوب ، ابتداءً في بنائها في ثالث عشر ذي الحجة سنة ٦٣٩ هـ ،

ورتب فيها دروساً لفقهاء المذاهب الأربعة سنة ٦٤١ هـ .

انظر : حسن المحاضرة ٢ : ١٤٤ ، خطط المقرئ ٣٧٢ ،

الطالع السعيد ١٠٦ .

الشيخ الإمام أبي عبدالله بن عبد السلام، وحضراً عند قاضي القضاة إذ ذاك
وأعجابه، وتوليا الكورة من جهة قاضي قوص وصار كل منهما ينوب عن أخيه
في ولايته . فمضى على هذه السيرة الطيبة إلى أن توفى سنة ٦٦٠ هـ أو
سنة ٦٦١ هـ . (١)

وعمه هو : عبد الرحيم بن حرمي القمولي :

عبد الرحيم بن حرمي هذا الذي اشتهر في اسم أبيه والصحيح
أن اسم أبيه : أبو الحزم مكي بن ياسين، وهو شقيق السابق، وعم أحمد بن
محمد القمولي، ينعت بالقطب القمولي، خطيب قمولا، كان من الفقهاء المشكوري
الطريقة سمع الحديث من الشيخ تقي الدين القشيري والنجيب أبي الفرج،
وتفقه على الشيخ مجد الدين علي بن وهب القشيري بمدينة قوص ثم رحل إلى
القاهرة، ولزم درس الإمام أبي محمد بن عبد السلام، تولى الحكم بأرمنت وقمولا،
توفى بقمولا سنة ٦٨٩ هـ . (٢)

وحين ترجم الاسنوي للقمولي أحمد بن محمد ذكر أيضاً اثنين يلقب

كل منهما بالقمول وقال : إنهما من أقاربه، وهما :

محمد بن إدريس بن محمد نجم الدين القمولي : وكان من الفقهاء

الصالحين، كان ينقل من شرح مسلم للنووي، كثيراً، ويكاد يستحضر الوجيز
للواحدى في التفسير وتنبيه في العربية والأصول والفرائض والخبر، توفى سنة
٧٠٩ هـ . (٣)

(١) انظر الطالع السعيد ٥٠٧ .

(٢) انظر المصدر السابق ٣٠٣ .

(٣) انظر المصدر نفسه ٥٠٠ - ٥٠١، طبقات الشافعية للأسنوي ٢ : ٣٣٣

الوافي بالوفيات ٢ : ١٨٤ .

والآخر هو : عبدالله زين الدين القمولي :

قال الأسنوي : كان قريباً من أخيه المذكور في جميع أوصافه ،
تولى القدس ، مستقلاً تارة ، ونيابة أخرى ، وتولى أسيوط ، وقد توفى بها
في رمضان سنة ٧٤٥ هـ . (١)

وقد اشتمل الطالع السعيد على أسماء عدة يلقبون بـ (القمولي)
وكانوا من الفقهاء والعلماء ، منهم :
محمود بن محمد بن محمود القمولي :

كان يحفظ كتاب الله تعالى ، سمع الحديث من أبي العباس
أحمد بن محمد بن أحمد القرطبي ، واشتغل بالفقه . توفى في حدود سنة
٧٢٠ هـ . (٢)

علي بن محمد بن علي القمولي :

المنعوت بنور الدين القمولي ، كان نزيل القاهرة ، كان فقيهاً
مالكياً . (٣)

عبد العزيز بن يحيى بن أبي بكر القمولي :

ينعت بالعزيز ، كان فقيهاً مالكياً ، وكان من الصالحين كثير التعبد .
توفى بقمولا سنة ٧٢٣ هـ . (٤)

(١) طبقات الشافعية للأسنوي ٢ : ٣٣٤ .

(٢) الطالع السعيد ٤٧٦ .

(٣) المصدر السابق ٤٠٥ .

(٤) نفس المصدر ٣٢٢ - ٣٢٣ .

خالد بن محمد بن جلال القمولي :

سمع الثقيات (١) من الحافظ أبي الفتح القشيري واشتغل بالفقه

(٢) توفي سنة ٧١٠ هـ .

يعقوب بن يحيى بن يعقوب بن يوسف بن يعقوب بن أحمد بن الوليد بن

عمارة بن المخزومي القمولي أبو يوسف الفقيه الشافعي الأديب ولد بقمولا

(٣) سنة ٥٦٥ هـ .

هو العلامة الذين ينتسبون إلى القرية نفسها التي نسب

إليها صاحبنا القمولي والتي كانت منارةً للعلم وقبلة العلماء الأذان ، لا شك

أن بينهم صلة قرابة ، وقد صرح الأسنوي فيما سبق أن أوردناه بقرابة

بعضهم ، وكذلك فعل الأدفوي فالأسرة عُرنت باهتمامها بالعلم ، وبالخلق

القيم خلق الاسلام الحنيف ، فقد توارثت عائلته العلم والأدب وتوارثت

الأعمال التي يوجب علو الذي يعمل بها أن يكون رائده الأمانة والثقة

والإخلاص .

ج - ثقافته :

من يتصفح كتاب القمولي ويتتبع آراءه يشعر أنه قد تلقى ثقافته

من منابع متعددة ، فهو لم يجلس إلى علماء وشيوخ عصره فقط بل أخذ من

(١) الثقيات : طائفة من أجزاء الحديث لأبي عبدالله القاسم بن الفضل

الثقفي توفي ٤٨٩ هـ .

(٢) انظر : الطالع السعيد ٢٣٩ هـ .

(٣) المصدر السابق ٧١٢ - ٧١٥ ولم يذكر سنة وفاته .

كل علم بطرف ، وتصانيفه المختلفة خير شاهد على صحة ما نقول - والتـــــــــــــــــ
سنتناول الحديث عنها فيما بعد في فصل آخر .

عرفنا أن القمولي كان فقيهاً فاضلاً ، ومحدثاً بارعاً سمع الحديث من قاضي
القضاة الشيخ بدر الدين بن جماعة وغيره . لم تصرح كتب ترجمته بتلمذته
لغير الشيخ بدر الدين ولكنني وجدت في ترجمة محمد بن علي بن وهب
تقي الدين بن دقيق العيد القشيري (١) ما يشير إلى أن القمولي كان
على اتصال بالرجل ، وربما كان شيخه وتتلمذ عليه كما تتلمذ والده علي
أبي المذكور علي بن وهب القشيري .

قرأ القمولي أيضاً الأصول ، وكان واسع الاطلاع فقد قرأ مصنفات
مختلفة خاصة الفقه والحديث ، وكان له صلة وثيقة بالنحو وأطلع على أمهات
كتبتها مثل : كتاب سيبويه ، فقد تردد في " غاية الأمانى " في القسم
المحقق آراء لسيبويه ما يقرب من تسعين مرة وكذلك بعض كتب المبرد
كالمقتضب ، وكتب الفارسي والأخفش والفراء والزجاج والزجاجي ، وإن كان
في كثير من الأحيان لا يذكر اسم الكتاب إنما يكتب باسم العالم فقط .

وقد اشتمل كتابه أيضاً على آراء الكسائي والفراء وابن بابشاذ وغيرهم
وابن السكيت وأبو عبيد وأبو عمرو الشيباني من علماء النحو واللغة ، وكذلك
علماء الحديث مثل البخاري وكتب الفقه ، وكتب علوم القرآن ، كالكشف وأملأ
ما من به الرحمن ، وكتب معاني القرآن للأخفش وللأفراء وكتاب المعاني المنسوب
للزجاج .

ومناقشاته العلمية وطول نفسه فيها ، وتتبعها يكشف لنا قدرة الرجل
العقلية ، وأنه كان متصلاً بالمنطق بطريقة أو بأخرى .

(١) انظر : الطالع السعيد ٥٦٧ ، ٥٧٦ ، ٥٩٩ .

ويظهر أنه كان راوياً وحافظاً لبعض الشعر، وقد حملت لنا أخباره
نتفا من محفوظاته الشعرية . قال : أنشدني الصفي حجازي لنفسه :

(١)
قل للمطايا قد بلغت النقا فهنها يا صاح بالملتقى
وخلها ترعى خزام الحمى إن خزام الحمى يجلو الشقا

الكتب التي درسها :

وقد درس كتباً كثيرة منها : كتاب الوسيط للغزالي ، وكتاب الكافية
وشرحها لابن الحاجب .

ومن الكتب التي تعمق فيها دراسة وتمحيصاً تفسير ابن الخطيب
الإمام فخر الدين الرازي (مفاتيح العلوم) والذي مكنته من تكلمته دونما وجل
أوتردد سمته في ذلك سمة العلماء الأفاضل الذين إن شعروا بما
لديهم من قدرة علمية في البحث والتحصيل يسرعون ويدلون بدلوهم فـي
أى علم ليطلعوا للناس أحسن ما جادت به قريحتهم العلمية الفذة .

شيوخه :

من الواضح أن القمولي تلقى بعض علومه مشافهة من علماء عصره
فقد أشارت بعض المصادر إلى ذلك ، إلا أنهم لم يذكروا من شيوخه إلا الشيخ
بدر الدين بن جماعة ، قال الأدنوي : " سمع الحديث على شيخنا قاضي القضاة

(١) النقا : مكان مشهور غربي المصلى إلى منزلة الحاج ، غربي وادي

بطحان بالمدينة . انظر : همام الطالع السعيد ١٨٩٠ .

(٢) انظر : الطالع السعيد ١٨٩٠ .

بدر الدين بن جماعة وغيره". هذا ما تردد في مصادر ترجمته ، وقد وجدت في ترجمة أحدهم خيراً نقله الأذنى عن القمولى قال :

" وأخبرني قاضي القضاة نجم الدين أحمد القمولى انه - أى القشيري محمد بن على - أعطاه دراهم وأمره أن يشتري بها ورقاً ويجلده .. قال (١) فاشتريت خمسة وعشرين كراساً وجلدتها وأحضرتها إليه وصنف تصنيفاً .." فهل يعني ذلك أن القشيري المذكور هو أحد شيوخه أيضاً ؟ .. أظن ذلك وإن كان قد توفي قبل القمولى بأكثر من عشرين سنة ، وسبق أن ذكرت أن والد القمولى قد تتلمذ على أبي المذكور ، فليس غريباً أن يكون من شيوخه أيضاً وإن أغفلت كتب التراجم ذلك واكتفت بقولها " وغيره " .

وسنترجم فيما يلي لهذين الرجلين اللذين تذكر المصادر صراحة تلمذته لأولهما ونرجح تلمذته أيضاً لثانيهما .

١ - بدر الدين بن جماعة :

هو قاضي القضاة محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي ابن جماعة بن حازم بن صخر قاضي القضاة الإمام العالم بدر الدين أبو عبد الله الكناني ولد بحماه سنة ٦٣٩ ، سمع من الشيخ الأنصار ، وبصر من الرضى ابن البرهان والرشيد العطار واسماعيل بن عزون ، ودمشق من ابن أبي اليسر وغيرهم ، وأجاز له عمر بن البرازي والرشيد بن مسلمة ، وقرأ النحو على ابن مالك .

وقد اشتغل بعلوم كثيرة ، وصنف في كثير منها وأنشأ الشعر الحسن .

(١) الطالع السعيد ٥٦٧ ، ٥٧٦ ، ٥٩٩ .

تولى قضاء القدس والخطابة ، ثم نقل منها إلى مصر في أوائل سنة
٥٩٠ هـ بعد عزل تقي الدين بن بنت الأعمش ، بعد ذلك نقل ابن جماعة
إلى قضاء الشام .

ولما مات الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد سنة ٧٠٢ هـ أعيد
ابن جماعة قاضياً في مصر واستمر بها إلى أوائل السنة العاشرة فعزل هو
وقاضي قضاة الأحناف والحنابلة في واقعة بيبرس مع الملك الناصر واستمر معزولاً نحو
السنة ، ثم أعيد إلى القضاء إلى سنة ٧٢٧ هـ فمضى في اثنا عشر نفوس القضاء
إلى الجلال القزويني واستمر مع ابن جماعة بالتدريس بمصر ثم انقطع ابن جماعة
في منزله إلى أن توفى ليلة العشرين من جمادى الأولى سنة ٧٣٣ هـ ، وله
٩٤ سنة (١) .

٢ - أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة

القشيري :

ولد سنة ٦٢٥ هـ . ابتدأ بقراءة كتاب الله العظيم حتى حصل
منه على حظ كبير ثم رحل في طلب الحديث إلى دمشق والإسكندرية وغيرها ،
وسمع الحديث من والده والشيخ بها أبي الحسن ابن هبة الله بن سلامة
الشافعي ، والحافظ عبد العظيم المنذرى وغيرهم .

(١) انظر لترجمته : حسن المحاضرة ١ : ٤٢٥ ، طبقات الشافعية
الكبرى ٩ : ١٣٩ فمابعدهما ، طبقات الشافعية للأسنوي ١ : ٣٨٦ -
٣٨٧ ، طبقات المفسرين ٢ : ٤٨ ، الوافي بالوفيات ٢ : ١٨ - ١٩ .

وقد حدث القشيري هذا بقوص ومصر وغيرها وسمع منه كثيرون منهم:
 قاضي القضاة شمس الدين محمد بن أبي القاسم بن عبد السلام بن جميل
 التونسي، وابن حبان وغيرهما واشتغل بالفقه على مذهب الإمامين مالك
 والشافعي على والده وعلى تلميذ والده الشيخ بهاء الدين هبة الله القفطي .
 كان حسن الاستنباط للأحكام والمعاني من الكتاب والسنة، له كتب كثيرة منها:
 الإمام، والجامع أحاديث الأحكام . . . وكان كريماً جواداً، وله نظم يحمل
 المعنى البديع والحكمة :

قد جرحتنا يد أيامنا وليس غير الله من آسـي
 فلا ترج الخلق في حاجة ليس بأهل لسوى الياس
 ولا تزد شكوى إليهم فلا معنى لشكواك إلى قاسـي
 وقد درس القشيري بالفاضلية (١)، والكاملية (٢) والصالحية بالقاهرة،
 ودرس بدار الحديث بقوص (٣).

تلاميذه :

أغفلت الكتب التي ترجمت للقولي ذكر تلاميذه فلم يشيروا إلى
 تلميذ له أخذ عنه الفقه أو الحديث أو النحو كما كان عادة التلاميذ في

- (١) الفاضلية : بناها القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني سنة ٥٨٠ هـ
 وهي من مدارس القاهرة، وقد تلاشت لخراب حولها .
 انظر خطط المقرئى ٣ : ٣١٩ .
- (٢) الكاملية : تعرف بدار الحديث الكاملية أنشأها الملك الكامل ناصر
 الدين محمد بن الملك العادل أبي بكر بن أيوب بن شادى ٦٢٢ هـ .
 انظر : خطط المقرئى ٣ : ٣٣٥ - ٣٤٠ .
- (٣) انظر : الطالع السعيد ٥٧٣ - ٥٩٩ .

ذلك الوقت فقد كانوا يترددون على شيوخ عصرهم يتثقفون على أيديهم —
يقرأون عليهم الكتب، ويروون عنهم مصنفات السابقين.

وقد بحث كثيراً عن تلاميذ له فلم أجد أي خبر يفيدنا في ذلك
على الرغم من أنه درس في عدة مدارس - كما مر - فقد درّس في المدرسة
الفخرية بالقاهرة والمدرسة الفائزة . . . ، ومن المؤكد أن كثيراً من طلاب
العلم استفادوا من علمه إلا أنه لسبب أو لآخر لم تتعرض كتب التراجم
لأسمائهم.

د . أعماله العلمية :

وصل إلينا أن للقمولي مصنفات عديدة ، يقول الأُدنوي : صنف
وشرح " الوسيط " في الفقه في مجلدات كثيرة ، وفيه نقول غزيرة ومباحث
مفيدة وسماه : (البحر المحيط) ثم جرد نقوله في مجلدات وسماه (جواهر
البحر) ، وشرح " مقدمة ابن الحاجب " في النحو في مجلدين وشرح أسماء
الله الحسنی في مجلد ، وكمل " تفسير ابن الخطيب " (١).

ولم تذكر أكثر مصادر ترجمته كتابه (تحفة الطالب) الذي أثبتنا
في بحث خاص أنه للقمولي ، وأوردنا أدلة على صحة قولنا ، إلا هدية العارفين (٢)
فقد قال البغدادي : من مصنفاته : (تحفة الطالب في شرح كافية ابن الحاجب)
و (غاية أمانی الطالب شرح كافية ابن الحاجب) .

وقد خلط السيوطي في حسن المحاضرة بين كتابين للقمولي قال :
" صنف البحر المحيط في شرح كافية ابن الحاجب " والحقيقة أنهما كتابان له

(١) الطالع السعيد ١٢٥-١٢٧ .

(٢) ١ : ١٠٥ .

وليس كتاباً واحداً^(١)، أما بغية الوعاة فقد كان بعيداً عن هذا الخطأ
فقال من مصنفاته البحر المحيط في شرح الوسيط، وشرح كافية ابن الحاجب^(٢)
وسنأخذ الآن بالتعريف بكل مصنف .
(١) البحر المحيط في شرح الوسيط :

شرح القمولي كتاب (الوسيط)^(٣) في الفقه في مجلدات بلغت
أربعين مجلداً، وقد سماه : (البحر المحيط)^(٤)، ويقال : إنه كمل
ما بدأه ابن الرفعة أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع الأنصاري نجم الدين^(٥)
يقول العماد الحنبلي : " شرح الوسيط شرحاً مطولاً أقرب تناولاً من شرح ابن
الرفعة وإن كان كثير الاستمداد منه وأكثر فروغاً منه أيضاً بل لا أعلم كتاباً
في المذهب أكبر مسائل منه سماه البحر"^(٦) وقال الأسنوي : إنه كمل

-
- (١) ١ : ٤٢٤ .
(٢) ١ : ٣٨٣ .
(٣) " الوسيط " في الفروع للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي
المتوفى سنة ٥٠٥ هـ . وهو ملخص من بسيطه مع زيادات ، وهو
أحد الكتب الخمسة المتداولة بين الشافعية ، وقد شرح من قبل
عدة أشخاص منهم تلميذه محيي الدين النيسابوري المتوفى سنة
٥٤٨ هـ وسماه المحيط وابن الرفعة المتوفى سنة ٧١٠ هـ وسماه
(المطلب) انظر : الكشف ١ : ٢٢٦ ، فهرس الدار القديم
٣ : ٢٨٩ .
(٤) كشف الظنون ٢ : ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ .
(٥) انظر طبقات الشافعية الكبرى ٩ : ٢٤ فمابعدھا ، طبقات الشافعية
للاسنوي ١ : ٦٠١ - ٦٠٢ .
(٦) شذرات الذهب ٦ : ٧٥ .

ما بدأه ابن الرنعة ، قال : " . . . وقد أوصى إلى الشيخ نور الدين البكري بتكميله ، ولم ينهض بذلك وكلمه القمولي تكلمة جيدة بالنسبة إلى كثرة الفروع إلا أنه ليس على نمط الأصل ومن تأمل هذين التصنيفين وجدتهما في الحجم أكبر مما صنفه النووي بكثير ، هذا مع ما بينهما من دقة الأعمال وغموضها" (١) .

(٢) جواهر البحر في تلخيص البحر المحيط في شرح الوسيط .

أو : (جواهر البحر في فروع الفقه الشافعي) .

بعد أن شرح القمولي الوسيط للإمام الغزالي والذي أسماه : (البحر المحيط) أراد أن يخص نقوله بكتاب بعد أن يجرده من أي شرح ، وفعلا تم ما أراده ، وجعله في مجلدات ، وسماه : (جواهر . . .) وقد قال الزركلي (٣) : إن الكتاب المذكور مخطوط في مجلدات منه في الأزهريّة . وقد اختصر كتاب القمولي هذا عمر بن مجد السراج أبو حفص اليماني الزبيدي الشافعي (٤) .

(٣) الروض الزاهر فيما يحتاج إليه المسافر :

ذكرت كتب الترجمة أن للقمولي كتابا بهذا الاسم والظاهر أن البغدادي (٥) قد اطلع عليه فقد قال : إن الكتاب للشريف أحمد بن محمد بن مكي ص (٦) تحفة الأكياس ، أوله : " الحمد لله الذي جعل السفر ذريعة لبلوغ الآمال " .

(١) طبقات الشافعية للأسنوي ١ : ٦٠٢ .

(٢) انظر كشف الظنون ١ : ٦١٣ ، ٢ : ٢٠٠٨ .

(٣) في الأعلام ١ : ٢٢٢ .

(٤) توفي سنة (٨٨٧ هـ) انظر : البدر الطالع ١ : ٥١٣ .

(٥) في إيضاح المكنون ٣ : ٥٨٩ .

(٦) لعله (من) .

(٤) مفاتيح العلوم في تفسير القرآن :

(١) وهو المعروف بالتفسير الكبير للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي ،
وقد بلغ عشر مجلدات ، أوله : " الحمد لله الذي وفقنا لأداء أفضل الطاعات
والخ . " ولم يكمله الفخر ، وقد قام بتكملة نجم الدين أحمد بن محمد
القمولي والقاضي شهاب الدين خليل الحويبي الدمشقي (٢) كمل ما نقص
منه .

(٥) شرح أسماء الله الحسنی سماه : " موضح الطريق " :

ذكر في ترجمته أنه للقمولي وقد بحث طويلا في الكتب التي
تحدثت عن المصنفات فوجده لکن لشخص آخر غير القمولي ، في هدية
العارفين (٣) ، وفي كشف الظنون (٤) أيضا قال حاجي خليفة : إن هناك
مصنفاً اسمه : (موضح الطريق وقسطاس التحقيق في شرح الأسماء الحسنی)
وهو للبيوني - أحمد بن علي بن يوسف البيوني تقي الدين أبو العباس القرشي
ت سنة ٦٢٢ هـ .

(٦) تحفة الطالب :

تناول القمولي شرح مقدمة ابن الحاجب لكن بصورة موجزة

(١) انظر : كشف الظنون ٢ : ١٧٥٦ ، هدية العارفين ٦ : ١٠٨ ،
وقد ذكرت بعض المصادر أنه كمل تفسير ابن الخطيب ، وبعضها
قالت : من مصنفاته تكلمة مفاتيح العلوم للفخر الرازي ، وهو كتاب
واحد لنفس الشخص ، والفخر الرازي يكنى بابن الخطيب .
توفي سنة ٦٠٦ هـ .

(٢) توفي سنة ٦٢٩ هـ . انظر : المصادر السابقة .

(٣) ٦ : ٩٠ - ٩١ هـ .

(٤) ٢ : ١٠٣٣ - ١٠٩٠٤ هـ .

حاول اختصار مناقشاته وأحكامه ، وأسماءه : (تحفة الطالب) (١) ، وقد أطلقنا عليه حين مقارنته بشرحه الكبير (غاية الأمانى) : اسم (الشرح الصغير) .

(٧) غاية أمانى الطالب فى شرح كافية ابن الحاجب :

هو شرح مطول لكتاب كافية ابن الحاجب فى النحو ، وهو الكتاب الذى نحقق الجزء الأول منه .

(١) هذا الكتاب مخطوط ، وموجود فى مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، وقد سعت فى طلب نسخة منها ، فتفضلت المكتبة المذكورة وبعثت لى بصورة منه ، وسنقوم بتحقيقه فيما بعد إذا شاء الله تعالى .

توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف :

أولاً : اتفق الذين ترجموا لنجم الدين القمولي علوان له شرحاً على كافية

ابن الحاجب .

ذكر ذلك كل من :

- (١) الأذفوى ت (٧٤٨ هـ) في الطالع السعيد (١) .
- (٢) صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدى ت (٧٦٤ هـ) في الوافى بالوفيات (٢) .
- (٣) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ت (٧٧١ هـ) في طبقات الشافعية الكبرى (٣) .
- (٤) جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى ت (٧٧٢ هـ) في طبقات الشافعية (٤) .
- (٥) ابن كثير الدمشقي ت (٧٧٤ هـ) في البداية والنهاية (٥) .
- (٦) ابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢ هـ) في الدرر الكامنة (٦) .
- (٧) جلال بن عبد الرحمن السيوطي ت (٩١١ هـ) في بغية الوعاة، وفي حسن المحاضرة (٨) .
- (٨) شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي ت (٩٤٥ هـ) في طبقات المفسرين (٩) .

-
- (١) ص ١٢٥-١٢٧ .
 - (٢) ج ٨ ص ٩٢ .
 - (٣) ج ٩ ص ٣٠ .
 - (٤) ج ٢ ص ٣٣٢-٣٣٣ .
 - (٥) ج ١٤ ص ١٣١ .
 - (٦) ج ١ ص ٣٦٠ .
 - (٧) ج ١ ص ٣٨٣ .
 - (٨) ج ١ ص ٤٢٤ إلا أنه خلط فيه بين كتابي القمولي : " البحر المحيط وشرح كافية ابن الحاجب " وجعلهما كتاباً واحداً باسم : " البحر المحيط في شرح كافية ابن الحاجب " .
 - (٩) ج ١ ص ٨٧-٨٨ .

- (٩) العماد الحنبلي ت (١٠٨٩هـ) في شذرات الذهب (١).
(١٠) حاجي خليفة ت (١٠٦٧هـ) في كشف الظنون (٢).
(١١) اسماعيل البغدادي في إيضاح المكنون (٣)، وهدية العارفين (٤).
(١٢) سر كيس في معجم المطبوعات العربية والمعربة سنة الطبع ١٣٤٦هـ (٥).
(١٣) كحالة في معجم المؤلفين سنة الطبع ١٣٧٦هـ (٦).
(١٤) واضعو فهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية لغاية سنة ١٩٢٥م (٧).
(١٥) خير الدين الزركلي في الأعلام (٨).

ثانياً : انفراد صاحب هدية العارفين بذكر أن له شرحين على الكافية
هما : (٩)

- تحفة الطالب في شرح كافية ابن الحاجب .
- وغاية أماني الطالب في شرح كافية ابن الحاجب .
وتبعه واضعو فهرس المخطوطات بدار الكتب المصرية (١٠).

- (١) ج ٦ ص ٧٥ - ٧٦ .
(٢) ج ١ ص ٨٣ ، ج ٢ : ١٧٥٦ ، ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ .
(٣) ج ١ ص ٥٨٩ .
(٤) ج ١ ص ١٠٥ ، ج ٦ ص ٨١ .
(٥) ج ٢ ص ٩١٧ / ١٥٢٦ .
(٦) ج ١ ص ١٦٠ - ١٦١ .
(٧) ص ١٤٢ .
(٨) ج ١ ص ٢٢٢ ط سنة ١٩٧٩م .
(٩) المجلد الأول ١٠٥ .
(١٠) ج ٢ ص ١٣٤ ، ١٤٢ .

ثالثاً : بعد البحث والتنقيب في قوائم المخطوطات بالمكتبات العالمية تبين لي أن مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحتفظ بنسخة من شرح للكافية منسوب لنجم الدين القمولي ، يحمل رقم ١٥٠١٥٦٠١٣٣ كما أن المتحف البريطاني بلندن يحتفظ بأجزاء من شرح الكافية لنجم الدين القمولي تحت رقم ١٨٨٠ ، ١٨٨٢٠ .

وكذلك تحتفظ دار الكتب المصرية بأجزاء من الشرح تحت رقم ٢٣٥ نحو و ١٨٦٢ نحو .

وقد بذلت جهدي في الحصول على مصورات النسخ والأجزاء السالفة الذكر ، وقد تبين لي بعد الاطلاع عليها ما يأتي :

١ - أن نسخة مكتبة عارف حكمت عبارة عن شرح على الكافية مختصر ممزوج يقع في نحو ٢٦٨ لوحة ، تتضمن كل منها صفتين ، ومتوسط عدد الأسطر في الصفحة الواحدة خمسة عشر سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات في السطر ثلاث عشرة كلمة . (١)

ثمة مسألة مهمة تتصل بهذا الشرح ، وهي أن اسم نجم الدين القمولي لم يذكر صراحة إلا على صفحة الغلاف بخط مفاير للخط الذي كتبت به النسخة ، وفي موضع يدل على إضافته إليها في وقت لاحق . (٢)

-
- (١) وقد خلطت الكتب الحديثة التي قامت بذكر شرح الكافية بين هذا الشرح المختصر والشرح الكبير غاية الأمانى وقالت : إنها نسخة أخرى من غاية الأمانى محفوظة في مكتبة عارف حكمت والحقيقة كما ذكرت في الدراسة أن الموجودة في المكتبة المذكورة ما هي إلا لكتاب آخر للقمولي لكنه مختصر يسمى "تحفة الطالب" انظر مصادر بحث (أثر الكافية في التأليف النحوى) ص ٣ فما بعدها .
- (٢) انظر : صفحة الغلاف من المصورات .

- ٢ - أن الأجزاء المحفوظة في المتحف البريطاني في لندن ودار الكتب المصرية تكمل فيما بينها نسخة مكونة من أربعة أجزاء من شرح الكافية لنجم الدين القمولي .
- وهو شرح مبسوط غير ممزوج يسبق المتن دائما بعبارة تدل على استقلاله ، مثل : (قوله) ، أو (قال) .
- وسنطلق على هذه النسخة نسخة المدرسة الباسطية ، نظرا لأن مالك النسخة وقفها على " السادة الصوفية " بها سنة ٨٢٨ هـ .
- وبالإضافة إلى هذه النسخة تحتفظ دار الكتب المصرية بجزء من نسخة أخرى يحتوي على ما يقارب النصف الثاني من الكتاب . وبذلك تكون هذه النسخة من جزءين فقط .
- ٣ - أن النسخة الكاملة - نسخة المدرسة الباسطية - قد كتبت في حياة المؤلف ، خلال سنتي ٧٠٣ و ٧٠٤ هـ .
- وأن الجزء الموجود من النسخة الثانية مكتوب سنة ٧٤٢ هـ . (١)
- ٤ - أن جميع الأجزاء في النسخة الكاملة (نسخة المدرسة الباسطية) تحمل اسم المؤلف لف واسم الكتاب ، كما تنص الوقفية أيضا على اسم الكتاب ، وهي مدونة على صفحة الغلاف الأولى من كل جزء من الأجزاء الأربعة . واسم ذكر صراحة في الصفحة الأولى من الجزء الأول من الشرح . كذلك يحمل الجزء الثاني الموجود من النسخة الثانية اسم المؤلف لف واسم الكتاب صراحة .
- ٥ - بهذا تتضافر الأدلة على أن الكتاب لنجم الدين القمولي . توكد هذه الحقيقة جميع الأجزاء دون استثناء .

(١) انظر المصورات ، ومبحث : وصف النسخ ، ومبحث : تاريخ النسخ .

٦ - أن المقارنة العلمية بين الشرحين : الكبير الذي نحقق جزءه الأول ، والصغير الذي تحتفظ به مكتبة عارف حكمت ، تنتهي نسبتها إلى مؤلف واحد ، تقرر ذلك : المادة العلمية . والنهج المتبع في تناولها ، وموقف كل منهما من الخلافات ، وما فيها من اجتهادات .

٧ - أنه على افتراض مخالفة أحد لنا فيما توصل إليه اجتهادنا من شك في نسبة أحد الكتابين لنجم الدين القمولي ، فإن هذا الشك لا يمكن أن يتوجه إلى الشرح الكبير ، الذي تضافرت وتآزرت دلائل علمية كثيرة على تأكيد نسبه لنجم الدين القمولي .

القسم الأول

الدراسة

موضوعات الدراسة

- ١ - مصادر الكتاب .
- ٢ - الشواهد ومنهجه في الاستشهاد .
- ٣ - المسائل الخلافية .
- ٤ - دقة القمولي .
- ٥ - بين غاية أمانى الطالب وتحفة الطالب .
- ٦ - موقف القمولي من الرضي ومن شرحه للكافية .

مصادر الكتاب

تنوعت المصادر التي اعتمد عليها القمولي بشكل مباشر، فكان منها كتب اللغة كالمعاجم اللغوية، وكتب النحو مثل : الكتاب، والمقتضب، والأصول، والمفصل، وشرحه لابن يعيش، وشرحه لابن الحاجب، وشرح الكافية لابن الحاجب، وشرح الكافية للرضي، وأمالى ابن الحاجب، وشرح الوافية. نظم الكافية له أيضا، وكتب الحديث كصحيح البخارى . . وكتب التفسير، كالكشف، وكتب المعاني لمعاني القرآن للأخفش، وللغراء والمعاني المنسوب للزجاج، وكتب القراءات كتحاف فضلاء البشر، والنشر، وكتب توجيه القراءات، وأخيرا كتب الشعر مثل الدواوين الشعرية لعدد كبير من الشعراء مثل : زهير بن أبي سلمى، وامرئ القيس ولييد والفرزدق وجريرو ابن قيس الرقيات، والعباس بن مرداس، والمختارات الشعرية كحماسة البحتري وابن الشجري وأبي تمام .

ونستطيع تقسيم مصادر القمولي من حيث التصريح أو عدم التصريح

بأسماء أصحابها الى ثلاثة أقسام :

أولا : مصادر ذكرها صراحة، وهي نوعان :

- أ - موجودة مثل : أمالى ابن الحاجب، وشرح الكافية، وشرح الوافية، نظم الكافية لابن الحاجب أيضا، ودرة الغواص للحريرى، والأزهية للهروى .
- ب - مفقودة : مصادر أفاد منها وصرح بها، إلا أنني لم أتمكن من الحصول عليها فلعلها قد فقدت كما فقد كثير من نفائس الكتب العربية .
- ثانيا : مصادر لم يذكرها صراحة إنما ذكر أسماء أصحابها : مثل : سيبويه، والمبرد، والزمخشري، والأخفش . وبعض هؤلاء لهم كتب عديدة، وبعضهم ليس له إلا كتاب واحد كسيبويه، أما الذين لهم كتاب واحد فيمكن أن يلحقوا بالمجموعة الأولى بحكم تحديد المصدر الأخون عنه، وأما الذين لهم كتب

عدة فيحتاج تخريج آرائهم للتثبت من صحة النقل عنهم إلى تفتيش كتبهم وقد يحتاج الأمر إلى الرجوع إلى مصادر أخرى لمؤلفين معاصرين لهم أو متأخرين عنهم لعلنا نجد الرأي المنسوب إليه في هذا الكتاب أو ذاك ، وهذا يجعل الباحث يبذل الكثير من الجهد والوقت . أو نقول لعله قد رجع إلى نسخة أخرى غير التي بين أيدينا ، انظر مثلاً قوله ^(١) : إن بعض النحاة ذهبوا إلى جواز وقوع الفاعل فعلاً حكاه أبو البقاء واستدل بقوله تعالى * ثم بدالهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه * ومن خلال مراجعتي لكتاب أبي البقاء ^(٢) لم أجده قال ذلك إنما قال : " قوله تعالى : * بدا لهم * في فاعل (بدا) ثلاثة أوجه : أحدها هو محذوف و (ليسجننه) : قائم مقامه ، أي : بدا لهم السجن فحذف وأقيمت الجملة مقامه ، وليست الجملة فاعلاً ، لأن الجمل لا تكون كذلك . والثاني : أن الفاعل مضموم وهو مصدر بدا ، أي بدا لهم بداً فاضمر . والثالث : أن الفاعل ما دل عليه الكلام ، أي بدا لهم رأى ، أي : فأضمر أيضاً ... " ^(٣)

ب - ونقل رأى العبرد في (سراويل) قال : " وذهب العبرد وغيره إلى أنه لفظ عربي جمع سرولة " ^(٤) .

وفي المقتضب لم يقل العبرد أنها لفظ عربي إنما قال : " سراويل لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف ... " ^(٥) فلعل القمولي قد رجع إلى كتاب آخر للعبرد .

(١) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢٨٦ - من قسم التحقيق .

(٢) املاء ما من به الرحمن .

(٣) انظر : املاء ما من به الرحمن ٢ : ٥٣ .

(٤) شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢٣٠ - من قسم التحقيق .

(٥) ٣ : ٢٢٦ .

ج - وذكر أن ابن حزم جوز زواج الرجل تسعا مستدلا بالآية * فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع * (١) ومراجعتي لكتاب المحلن (٢) وجدت أنه لم يقل ذلك ، إنما منع وشدد على عدم الزيادة على أربع ، والصحيح أن هذا رأى الرافضة كما قال ابن حزم نفسه .

وقد تكون كتب العالم مفقودة ، ولم تصلنا منها شيء كابن خروف ، وابن كيسان واليزيدي ، وهذا يجعل الباحث - كما قلت - يبذل مزيداً من البحث والتقصي في كتب المعاصرين لهذا العالم أو بعده على إيجاد الرأي المنسوب إليه في ثنايا تلك المصنفات .

ثالثاً : آراء لم ينسبها إلى أصحابها ، ولم يصح بالكتب التي أخذت تلك الآراء منها :

وهي كثيرة جداً في الكتاب ، بيد أنه أمكن في التحقيق نسبة قدر كبير من هذه الآراء إلى أصحابها ، وإن ظلت بقية لم نستطع أن نتوصل في التحقيق إلى عزو قاطع لها .

وبعد هذا الإجمال يحسن أن نورد بعض النماذج لكل نوع من الأنواع السابق ذكرها .

أولاً - مصادر ذكرها صراحة مثل :

١ - أمالي ابن الحاجب :

ورد ذكر هذا الكتاب صراحة في القسم المحقق من شرح القمولي نحو (١١) مرة ، وذلك في مسائل متعددة (٣) ، منها :

(١) شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٦٣ - ١٦٤ من قسم التحقيق .

(٢) ٩ : ٤٤١ (كتاب النكاح) ، ابن حزم لمحمد أبو زهرة ٤٤٥ ، معاني القرآن المنسوب للزجاج ٢ : ٦-٧ .

(٣) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ص ٤٣ ، ١٥٨ ، ٢٨١ ، ٣١٣ ،

٣٧٧ ، ٤١٤ ، ٤٢٧ ، ٤٩٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٥ من قسم التحقيق .

- تعريف الكلمة .
 - المنوع من الصرف .
 - الفاعل ، عن تعلق الظرف بالظرف والمجرور بالفعل .
 - المواضع التي يجوز فيها تأخير الفاعل .
- وجلي أن هذه المسائل تتناول جوانب شتى من البحث النحوي ،
- فمنها ما يتصل بالحد أو التعريف .
 - ومنها ما يتعلق بالأحكام النحوية .
 - ومنها ما يتناول تفسير الأحكام وتعليلها .
 - ومنها ...
- ونمثل لذلك بمايلي :

١ - قال في (تعريف الكلم) : " وهو عند بعضهم اسم جمع وليس جمعا ، واختاره الشيخ في أماليه " (١)

ب - قال : قال الشيخ في أماليه : " والشئ قد يكون غير فصيح فيقترن به ما يصيره فصيحاً كقوله تعالى * أولم يروا كيف يُبدى الله الخلق * فجاء (يبدى) رباعياً ، والفصيح (بدأ) ثلاثياً بل لا يكاد يسمع إلا كذلك قال تعالى * كما بدأكم * ... " (٢)

ج - وعن تعلق الظرف بالظرف والجار والمجرور بالفعل . وقال " وأجاب الشيخ في أماليه وغيره عن هذا ب " أن الفعل الذي يتعلق به الظرف والمجرور يقدر على مذهب سيبويه بعد الاسم لا قبله تقديره : في الدار زيد استقر ... " (٣)

(١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٢ : ٧٠ ، شرح نجم الدين القمولي على

الكافية ٤٣ من قسم التحقيق .

(٢) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٥٨ من قسم التحقيق .

(٣) انظر المرجع نفسه ٢٩١ من قسم التحقيق .

د - وقال في المواضع التي يجوز فيها تأخير الفاعل : وقالوا :

المحصور في باب (إنما وما وإلا) يجب تأخيره أبداً فاعلاً كان أو مفعولاً أو غيرهما . قال المصنف في أماليه : " لأنه إن جوز تعدد الاستثناء المفرغ بعد إلا في مسألتين كقولك : (ما ضرب إلا زيدٌ إلا عمراً) أى : ما ضرب أحدٌ أحداً إلا زيدٌ عمراً كان الحصر واقعا فيها . . . " (١)

٢ - الأزهية للمهروى وقد نقل عنه في موضوع (حكم المعرب) ، قال : " فإن قلت قد يختلف غير الآخر من المعرب اختلاف إعراب لاختلاف العامل ، وقد ذكره أبو عبيد في الأزهية في (امرى) و (ابنم) وهي لغة فسي (ابن) . . . " (٢)

٣-٤ - المصباح للمطرزى واللباب للأسفرا يبنى قال في (اختلاف النحاة في إعراب الأسماء الستة) : " . . . والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة فجعل هذه الحركات منقولة من الحروف ، وكذا حكاه ابن عصفور وأبو البقاء في المصباح ، وحكى عنه في اللباب . . . " (٣)

وقال أيضا في الموضوع نفسه : " وذهب عمر بن عبد المجيد الرندي شارح الجمل والسهيلي إلى أن حروف العلة في (أخ وأب وحم) هي علامات إعراب لسقوط حرف العلة منها عند الإضافة إلى المتكلم " (٤)

٥ - شرح الوافية نظم الكافية (٥) ، قال في مسألة : (الإعراب تقديراً) : " ونقل الشيخ في شرح الوافية قولاً رابعاً أنه معرب في حالتي الرفع والنصب تقديراً . . . " (٦)

(١) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣١٢ من قسم التحقيق .

(٢) انظر : المرجع نفسه ٨٥ من قسم التحقيق .

(٣) انظر : المرجع نفسه ١١١ من قسم التحقيق .

(٤) انظر : المرجع نفسه ١١٣ من قسم التحقيق .

(٥) ص ١٢٦ .

(٦) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٣٦ من قسم التحقيق .

- ٦ - شرح الكافية لابن الحاجب (١) قال في (جواز صرف ما لا ينصرف)
: " قال في الشرح : وما يقوله بعضهم من أن ذلك صرف ، لأنه الأصل إشارة
إلى تجويز الأمرين باطل ، لامتناع قولك : جاءني إبراهيم وأحمد في السعة
إجماعاً " (٢) .
- ٧ - كتاب المجاز لأبي عبيدة قال :- في المنوع من الصرف عن جواز (فَعَالٌ
وَمَفْعَلٌ) في الأعداد من الواحد إلى الأربعة ، قال : " . . . مذهب البصريين
أن ذلك ممنوع ، لأنه لم يُسمع ، وقال أبو عبيدة في كتاب (المجاز) أن ذلك
لا يتعدى (رُبَاع) ، ونص البخاري في جامعه على منعه " (٣) .
- ٨ - كتاب الإبل لأبي حاتم (٤) ، قال - أيضاً - في المنوع من الصرف عن
جواز (فَعَالٌ وَمَفْعَلٌ) إلى العشرة : " وثانيها : جواز بنائهما إلى العشرة
قياساً ، ووجه ابن خروف ونسبه إلى الأكثرين ، ونسبه غيره إلى الزجج
وروى هو " لا " عن . . . وابن السكيت وأبي حاتم في كتاب (الإبل) أن العرب
قد جاء عنها خُمَاسٌ وَسُدَاسٌ إلى عَشَارٍ . . . " (٥) .
- ٩ - درة الغواص في أوهام الخواص ، في موضوع الفاعل ، قال : " وقد يكون
للفعل الواحد فاعلان يعطف أحدهما على الآخر وذلك في باب (التفاعل)
ك (تخاصم زيد وعمرو) . . . وكذلك إذا كان الفعل (اجتمع) كقولك :
(اجتمع زيد وعمرو) . . . قال الحريري في (درة الغواص) (٦) : " ولا تقول :
اجتمع زيد مع عمرو " (٧) .

(١) ص ١٢٠ .

(٢) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٥٩ من قسم التحقيق .

(٣) انظر : المصدر السابق ١٦٥ من قسم التحقيق .

(٤) انظر : همع الهوامع ١ : ٢٦٠ .

(٥) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٦٧ من قسم التحقيق .

(٦) ص ٣٥٠ .

(٧) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢٩٦ من قسم التحقيق .

ثانيا - مصادر لم يذكرها صراحة وإنما ذكر اسم مؤلفيها فقط ،

ومراجعتي لبعض كتبهم وجدت تلك الآراء ومن ذلك مثلا :

- ١ - كتاب الأصول لابن السراج قال في موضوع المعتدأ والخبر (١) " وذهب ابن السراج إلى أن الاخبار بالظروف والمجرورات قسم برأسه ليس من قبيل الجمل ولا المفردات " (٢)
- ٢ - املاء ما من به الرحمن (٣) قال في موضوع خبران : " قال أبو البقاء : ويجوز أن يكون ﴿ إِنَّا لَا نَضِيعُ ﴾ هو الخبر وحذف العائد منه . . " (٤)
- ٣ - أمالي ابن الشجرى (٥) ، ومعاني الحروف للرماني (٦) عن حذف خبر (لولا) ، قال : " وذهب الرماني وابن الشجرى إلى أن الخبر مطلق الوجود وجب حذفه " (٧)
- ٤ - شرح الكافية الشافية (٨) ، قال - أيضا - في موضوع حذف خبر لولا : " قال ابن مالك إن كان مطلق الوجود وجب حذفه ، وإن كان كونا مقيدا فإن دل سياق الكلام عليه جاز إثباته وحذفه كقول المعري : فلولا الغمد يمسكه لسالا " (٩)

-
- (١) انظر : شرح نجم الدين القمولى على الكافية ٤٦٤ من قسم التحقيق .
 - (٢) انظر : الأصول ١ : ٨٠-٨١ ، ٢٠ : ٦٨ ، وشرح نجم الدين القمولى على الكافية ٤٤٣ في موضوع (الخبر جملة) من قسم التحقيق .
 - (٣) ١٠٢ : ٢
 - (٤) انظر : شرح نجم الدين القمولى على الكافية ٤٥٢ - ٤٥٣ من قسم التحقيق وكذلك مواضع أخرى منه ص ٤٤٧ - ٤٤٩ وقارنه بما في املاء ما من به الرحمن ١ : ١٤ ، ٢٠ : ٢٢٥ على الترتيب .
 - (٥) ٠٢١١ : ٢
 - (٦) ٠١٢٣
 - (٧) انظر : شرح نجم الدين القمولى على الكافية ٥١٧ من قسم التحقيق .
 - (٨) ٠٣٥٦ - ٣٥٤ : ١
 - (٩) انظر : شرح نجم الدين القمولى على الكافية ٥١٧ من قسم التحقيق .

- ٥ - شرح جمل الزجاجي (١) قال - أيضا - في الموضوع السابق نفسه : " وذهب ابن الطراوة - من المغاربة - إلى أن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا جوابها ، وأبطله ابن عصفور بعدم الربط بين الجواب والمبتدأ ، ويأنه يلزم منه أن يكون الشرط والخبر فيه جملة واحدة وهما جملتان " (٢)
- ٦ - الكتاب لسيبويه (٣) قال - في إعراب الأسماء الستة ، وفي وزن (نو) بالتحديد : " و (نو) بمعنى صاحب ، ووزنها (فعل) يفتح العين عن سيبويه والآخر خفش وباسكانها عند الخليل " (٤)
- وعن كتاب سيبويه (٥) - أيضا - قال في المنوع من الصرف : " قال سيبويه : فلما ضارع (فعلاء) هذه المضارعة أجرى مجراها " (٦)
- ٧ - الكشاف للزمخشري (٧) قال في موضوع (روابط الجمل الواقعة خبرا) : " قال الزمخشري : وقد حملوه على المعنى كما في قولهم : " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " وأولوا الفعل إلى الاسم حتى يصح عطف الاسم عليه و (الهمزة) و (أم) مجردتان عن معنى الاستفهام كما جرد حرف النداء عن معنى النداء في قولهم : " اللهم اغفر لنا أيتها العصيبة " (٨)

- (١) ٢ : ٢٤٢ وكذلك ١ : (١٨١-٣٤٦-٤٧٧-٤٧٨)
- (٢) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٥٢٣ من قسم التحقيق .
- (٣) ٣ : ٢٦٣
- (٤) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١١٨ من قسم التحقيق .
- (٥) انظر الكتاب ٣ : ٢١٦
- (٦) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٤٦ من قسم التحقيق .
- (٧) ١ : ١٥٢ - ١٥٣
- (٨) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٤٤٧ من قسم التحقيق .

٨ - المفصل للزمخشري^(١)، شرح المفصل لابن يعيش^(٢)، قال القمولي في موضوع : (خبر لا التي لنفي الجنس) : " فقال الزمخشري فيه يحتمل أن يكون ترك طائيته إلى اللغة الحجازية، ويحتمل أن يكون (مصبوح)^(٣) صفة محمولة على محل (لا) مع العنق"^(٤).

وهناك نماذج كثيرة منها ولكن نكتفي بما قدمناه .

ثالثا - الآراء التي لم ينسبها إلى أصحابها ولم يشر إلى مصادرها :

وهي كثيرة أيضا، ويكفي أن نذكر نماذج لها فيما يأتي :

١ - قال في المنوع من الصرف عن لفظة (لظى) واجتماع الوصفية والعلمية فيها : "... أنه استدل على اجتماع الوصفية والعلمية بقوله تعالى * كلا إنها لظى نزاعة للشوى * على قراءة نصب (نزاعة) فإنها حال من الضمير المستتر في (لظى) بمعنى متلظية، والعامل فيه (لظى)... فاجتمع فيه الصفة والعلمية"^(٥) وهذا في شرح المقدمة، قال ابن بابشاذ : " مثل قراءة من قرأ * كلا إنها لظى * فنزاعة منتصبة على الحال وليس ههنا عامل مشتق، ولا واقع موقع المشتق، ولكن (لظى) وإن كانت علما من أسماء جهنم ففيها معنى التلظى..."^(٦).

(١) ٢٩ - ٣٠ .

(٢) ١ : ١٠٥ .

(٣) من قول الشاعر : ولا كريم من الولدان مصبوح .

(٤) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٥٣٩ من قسم التحقيق .

(٥) انظر المصدر السابق ٢٧٤ - ٢٧٥ من قسم التحقيق .

(٦) شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤٠٤ .

٢ - وقال عند تناوله لسحكم (كلا وكلتا) : " واعلم أن كلا وكلتا اسمان مفردان عند البصريين ومدلولهما مثلثي ... " (١)

وهاهو ذا ابن بابشاذ أيضا ينقل الرأي السابق رأى " سيبويه والمحققين أن كلا وكلتا مفردان يدلان على التثنية وليسا بمثنيين والدليل على إفرادهما قوله تعالى ﴿ كلتا الجنتين أتت أكلها ﴾ (٢)

٣ - وقال في المنوع من الصرف : " واعلم أن ما لا ينصرف بالنسبة إلى التصغير أربعة أقسام : قسم لا ينصرف مكبراً ولا مصغراً وهو ما يبقى فيه السببان بعد التصغير كالمؤنث وما فيه الألف والنون ك (طليحة) و (عثيمين) ، وقسم ينصرف مصغراً ولا ينصرف مكبراً ، وهو المعدول والجمع ك (عمير ودرهيمات) ، لزوال العدل والجمع المعتبر بالتصغير ... " (٣)

هذه الأقسام نفسها موجودة في شرح الكافية الشافية (٤) إلا أن ابن مالك قدم الأقسام كلها ثم أخذ يمثل لكل قسم مع التوضيح .

٤ - قال القمولي في موضوع : (حذف الخبر وجوبا) : " وذهب بعضهم في قولك (أخطب ما يكون الأمير قائما) ونحوه إلى أن (ما) فيه مصدرية تقديره : أخطب زمان ، لأن الفعل لا يضاف إلا إلى ما هي بعضه فيكون الخبر إذاً نفس (إذا) المقدرة من غير تعليق كما لو قلت : أخطب أوقات الأمير يوم الجمعة ... " (٥)

-
- (١) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٢٧ من قسم التحقيق .
 (٢) شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤١٠ - ٤١١ .
 (٣) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢٨٣ من قسم التحقيق .
 (٤) ٣ : ١٥٠٣ .
 (٥) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٥٢٧ من قسم التحقيق .

وهذا رأى الرضي في شرحه للكافية نقله القمولي مع تغيير طفيف في الأسلوب قال " ويجوز أن يقدر في أفعل المذكور زمان مضاف إلى ما يكون بخلاف نحو : أكثر شربي السويق وضربي زيداً ، وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف ... فيكون التقدير : أخطب أوقات ما يكون الأُمير قائم ، أى : أوقات كون الأُمير فيكون قد جعلت الوقت أخطب وقائماً ... " (١)

وبالنسبة للشروح السابقة - والتي بين يدي - فقد استفاد منها استفادة كبيرة خاصة شرح ابن الحاجب نفسه (٢) ، ويليه شرح الرضي (٣) - وإن كان لم يذكر اسمه أو شرحه صراحة - (٤) وشرح الوافية نظم الكافية (٥) ، وقد عرضت فيما سبق لبعض الأمثلة من الكتب المذكورة ، وحسبى الوقوف على ما ورد من تخريج للأراء في هامش القسم المحقق لتبيين مدى دقة القمولي في ذلك وأسلوبه فيه ، وما تجدر الإشارة إليه فيما يتصل بأسلوبه ملاحظته من أنه عندما ينقل عبارة من كتاب ما ينقلها بأسلوبه هو لا أسلوب صاحب الكتاب ومع ذلك كثيراً ما ينهي نقله بكلمة (انتهى) .

انظر مثلاً موضوع (مسوغات الابتداء بالنكرة) ونقله لرأى ابن عصفور في أن يكون الموضع موضع تفصيل قاله ابن عصفور ، ومنه قول

- (١) ١٠٧ : ١ .
 (٢) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٥ - ١٥٩ - ١٨٥ - ٣٧١
 ٤١٤ - ٥٠٢ - ٥٠٥ من قسم التحقيق .
 (٣) انظر : المصدر السابق ٢٥٥ - ٢٥٨ - ٢٦٣ من قسم التحقيق ،
 وشرح الكافية للرضي ١ : ٦٥ - ٨٠ .
 (٤) وقد تناولت توضيح ذلك في مبحث خاص .
 (٥) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٣٦ من قسم التحقيق .
 وانظر أمثلة هذا الموضوع ص ٨٧ فما بعدها من قسم التحقيق .

امرى القيس :

(١)

..... انصرفت له بشق وشق عندنا لم يحول

وانظر كذلك عن رأى بعض النحاة في إعمال (إن النافية) عمل ليس قال :

" ونقل ابن خروف عن سيبويه إعمال (إن النافية) عمل (ليس) وأنه

نص على ذلك في كتابه قال : ومن قال إنه يمنع ذلك فقد أخطأ في النقل

عنه . انتهى " (٢) .

(١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٤٣٢ - من قسم التحقيق .

(٢) انظر: المصدر السابق ٥٤٨ من قسم التحقيق .

الشواهد ومنهجه في الاستشهاد

أولا - لا تكاد تختلف أنواع الشواهد في كتب النحو، فهي تنحصر في الأنواع الآتية :

- ١ - القرآن الكريم والقراءات .
- ٢ - الحديث الشريف .
- ٣ - المأثورات النثرية عن عصر الاستشهاد من حكم وأمثال وأقوال العرب .
- ٤ - النصوص الشعرية .

ولكن كتب النحو تختلف فيما بينها في :

- ١ - مدى العناية بذكر الشواهد .
- ٢ - مدى الاهتمام ببعض أنواع منها دون بعض .

ثانيا - يبين تحليل نص القمولي اهتمامه الشديد بالاستشهاد فهو لا يترك مسألة من المسائل دون ذكر النصوص اللغوية التي يستشهد بها فيها :

وحجم الشواهد في كتاب يشهد بذلك :

- ١ - فقد بلغ عدد الشواهد القرآنية في القسم المحقق ١٤٥ .
- ٢ - وبلغ عدد شواهد الحديث فيه ٣٣ .
- ٣ - وبلغ عدد الشواهد النثرية الأخرى ٦٥ .
- ٤ - وبلغ عدد الشواهد الشعرية ١٢٠ .

ثالثا - وهذا الحصر الكمي وحده يكشف لنا مدى حرصه على تنويع شواهد ،

دون أن يركز على نوع منها دون آخر : فثمة توازن واضح - كمي - بين

الشواهد القرآنية من ناحية ، والشواهد الشعرية من ناحية أخرى .

كما أن شواهد الحديث تمثل نسبة كبيرة لا يستهان بها بمقابلتها

ببقية المأثورات النثرية ، شأنه في ذلك شأن متأخرى نحاة القرن السابع

كابن مالك والاسترأباضى .

رابعا - ويمكن تحديد منهجه في ذكر شواهد على النحو الآتي :

منهجه في الاستشهاد :

القمولي يفرط أحيانا في استخدامه الأدلة في بعض موضوعات شرحه فنرى مثلا في موضوع (المبتدأ والخبر) (١) تنوعت شواهد وتعددت فبلغت الآيات القرآنية التي استدلت بها حوالي خمس وستين آية كقوله تعالى * ولعبد مؤء من خير من مشرك * كل حزب بما لديهم فرحون * * سلام عليكم بما صبرتم * وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حوالي ثلاثة عشر حديثا منها قولين لصحابته الأجلاء من ذلك : " دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبرمة على النار " وكقوله : " خمس صلوات كتبهن الله في اليوم واللييلة " ومن قول الصحابي : " لولا أب ما جئتكم " وكقول ابن عباس : " ثمرة خير من جرادة " .

وأقوال العرب حوالي سبعة وعشرين قولاً منها : " السمن منوان بدرهم " " الجبات شهرين والثلج شهرين " واحتوى الموضوع أيضا على أبيات شمر بلغ عددها تقريبا ثمانية وثلاثين بيتا منها قوله :

* وقائلة خولان فانكح فتاتهم *

وكقول الشاعر :

لسان الفتى سبع عليه شذانه
فإن لم يزع من عرنه فهو أكله
وينقص عددها قليلا في (باب التنازع) (٢) فبلغت الآيات خمس عشرة آية منها ، قوله تعالى * هاؤم اقرءوا كتابيه * وكقوله * فإنها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض * ، والأحاديث النبوية ثلاثة منها : " من سقى صبيا لا يعقل خمراً سقاه الله كما سقاه حميم جهنم " * وقولاً واحداً للعرب هو : " هو أحسن

(١) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٤٠٢ فما بعدها من قسم التحقيق .

(٢) انظر : المصدر السابق ٣٣٧ فما بعدها من قسم التحقيق .

الفتيان وأجمه . . . ، وأربعة وعشرين بيتا شعريا منه قول الحطيئة :

سُئِلْتُ فلم تبخل ولم تعطِ طائلا
فسيان لاحمد عليك ولا ذم

وكقول الفرزدق :

ولكن نصفاً لو سببت وسبني بنوعيد شمس من مناف وهاشم

ومثله في (الممنوع من الصرف) (١) ، وفي (الفاعل) (٢) مع تفاوت

في الأعداد ويقتصر أحيانا على القليل منها كما فعل في موضوع (خبر لا

التي لسني الجنس) (٣) فاشتمل الموضوع على آيتين فقط ، وقولاً واحداً

للعرب ، وبيتين من الشعر ، وكذلك فعل في (اسم ما ولا المشبهتين بليس) (٤)

فليس فيه إلا ثلاث من آيات الله الكريم وأربعة أبيات شعرية .

وطريقته في تناول شواهد المتنوعة ليست واحدة فهو حيناً يذكر

القاعدة النحوية ثم الدليل ثم توضيحه كما فعل في الممنوع من الصرف فسي

تناسب الفواصل والاتباع قال : " وكذا قراءة الأعمش : * ولا يفوثا ويعوقا * (٥)

صرفهما لمناسبة أخواتها (٦) في قوله تعالى * ولا تذرنا وداً ولا سواعا

ولا يفوثا ويعوقا ونسرا * وكحديثه عن (آخر) قال : " ويجمع (آخر) على

(أو آخر) ك (أفعل وأفعل) ، وعلى (آخرين) إذا كان للمعاقل (٧) ،

كقوله تعالى * وآخرون يضربون * (٨) .

(١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٤٣ فما بعدها من قسم التحقيق .

(٢) انظر المصدر السابق ٢٨٤ فما بعدها من قسم التحقيق .

(٣) انظر المصدر السابق ٥٣٥ من قسم التحقيق .

(٤) انظر نفس المصدر ٥٤٢ فما بعدها من قسم التحقيق .

(٥) نوح آية ٢٣

(٦) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٥٧-١٥٨ من قسم التحقيق .

(٧) انظر المصدر نفسه ١٧٣ من قسم التحقيق .

(٨) المزمل آية ٢٠ .

ويقوم بشرح معنى الشاهد ، قال عن العدل : إنه ينقسم إلى قسمين
 عدل تحقيقي و عدل تقديري ، فالأول ك (فَعَالٌ وَمَفْعَلٌ) وهو في العدد
 خاصة ك (أحاد وموحد وثناء وثنى) قال تعالى * أولي أجنحة مثنى
 وثلاث ورباع ﴿ قال : معناه : " أن الملائكة منقسمون فطائفة منهم لكل
 منهم جناحان جناحان ، وطائفة لكل منهم ثلاثة أجنحة وطائفة منهم لكل منهم
 أربعة أجنحة (١) .

ويقوم - في بعضها - بإعراب موضع الشاهد مع التعليل وذلك كما في
 موضوع (حذف الفعل جوازاً) قال تعالى * يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ
 رجالٌ ﴿ (٢) على قراءة ابن عامر في بناء (يسبح) للمفعول ، قال : " ف
 (رجال) فاعل بفعل محذوف دل عليه (يسبح) (٣) .

ويذكر في بعضها الآخر آراء النحاة كما فعل في قوله تعالى * إذا
 السماء انشقت ﴿ قال : " فعند سيبويه (السماء) : فاعل بفعل واجب
 الحذف يفسره المذكور ، تقديره : إذا انشقت السماء انشقت ، وإنما جعل الاسم
 بعد (إذا وإن) من أدوات الشرط والتحضيض فاعلاً لا مبتدأ ، لأن أدوات
 الشرط والتحضيض تقتضي الأفعال ولا تدخل على الأسماء ولا معنى لدخولها
 عليها .

وعند الأُخفش أن الأسماء الواقعة بعد أدوات الشرط مبتدأ لا فاعلة
 واستدل بقول الشاعر (فمن نحن نوّه منه) ، وبعد ما علل قال عن رأي
 الأُخفش : وأجيب بأنه شان ، لأن الاسم لا يلي أدوات الشرط إلا (إن وإن)

-
- (١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٦٣ من قسم التحقيق .
 (٢) النور آية ٣٦ .
 (٣) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٢٢ - ٣٢٣ من قسم التحقيق .

وما عداهما لا يليه إلا الفعل " (١) .

ويلاحظ أن القمولي يقتصر في نص الآية على موضع الشاهد فيها ويقتطع من أولها أو من آخرها أو منهما كما في قوله تعالى ﴿ لا ريب فيه ﴾ (٢) . وكقوله سبحانه ﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ (٣) . ومثل قوله : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم ﴾ (٤) . وكقوله ﴿ فعدلك ﴾ (٥) .

وهذا ما يؤخذ على العلماء واعتبره المحدثون نقصاً في المنهج تقول الدكتورة عفاف : " . . . هو نقص في المنهج ولا شك فعدم استكمال نص الآية - بل قد يستدعي الأمر معرفة ما قبلها وما بعدها حتى يتضح وجه الاستدلال بها - تقصير منهم " (٦) .

وإذا تركنا آيات كتاب الله الكريم إلى أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقوال صحابته نجد أن طريقته لا تختلف في تناولها فنراه مثلاً يستدل بها عند حديثه عن اللغة الثانية التي يعرب بها المشى (٧) وهي لغة بني الحارث أن يكون بالالف على كل حال قال : ومنه ما جاء في صحيح البخاري في قول بعض الصحابة : " فعرفنا اثنا عشر رجلاً " ف " اثنا عشر " مفعول به جاء بالالف ، وقول أم رومان : " بينا أنا مع عائشة جالستان "

-
- (١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٢٧-٣٢٩ من قسم التحقيق .
 (٢) البقرة آية ٢ من قوله تعالى ﴿ ألم . ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾
 (٣) البقرة آية ١٩٦ .
 (٤) البقرة آية ٦ .
 (٥) الانفطار آية ٧ من قوله سبحانه ﴿ الذى خلقك فسواك فعدلك ﴾
 (٦) في أدلة النحو ٤٨ .
 (٧) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٢٥ من قسم التحقيق .

فـ "جالستان" حال وجاءت بالألف وحققها النصب هي وسابقتها . وقال في
 (روابط الجملة الواقعة خبراً) حيث وقعت الجملة خبراً فلا بد فيها من
 عائد يعود على المبتدأ لأنها مستقلة بنفسها فلوخلت من عائد لبقـي
 المبتدأ منقطعاً عنها غير متعلق بها فيصير لغواً كقولك : زيد قام عمر ،
 إلا إذا كانت الجملة هي المبتدأ في المعنى كقوله عليه السلام " أفضل ماقلت
 أنا والنبيون من بعدى : لا إله إلا الله " قال : " فالأفضل هو لا إله
 إلا الله " (١) وفي جواز حذف الفاعل مع بقاء الفعل استدل بقوله عليه
 السلام : " ولاتناجشوا ولا يزيدن على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته " .
 وقال : " أى : ولا يزيدن زائد على بيع أخيه ولا يخطب خاطب وذلك
 فيما إذا وقع الفعل بعد نفي - كما ورد في الحديث السابق - وأنهى وإن
 لم يوصف بصفة مقرونة بمن " (٢)

وكذا فعل مع شواهد من أقوال العرب قال : ومنع ما علم أن العرب
 تصرفه كـ (أربع) من قولك : (مررت بنسوة أربع) ، لأنه لا يلاحظ
 الصفة بعد التسمية ، ثم ذكر الحوار الذى جرى بين المازني والأخفش حوله ،
 قال : وروى أن المازني لقي الأخفش ، وقال : ما تقول في قولهم :
 (مررت بنسوة) فقال : أصرفه . فقال : لم وقد اجتمع فيه اثنان من أسباب
 تسعة ؟ فقال : انظر إلى الأصل ، لأنه في الأصل منصرف فألزمه عليه
 (أحمر) وقال : لم لا ترجع إلى الأصل فتمنعه الصرف " (٣) واستشهد
 في المواضع التي يجوز فيها تأخير الفاعل بقول الكوفيين قال : وأما المنفصل
 فيجوز تأخيره وإنما يجوز جعل الفاعل ضميراً منفصلاً في خمسة مواضع منها :

-
- (١) انظر شرح نجم الدين القمولى على الكافية ٤٤٥ من قسم التحقيق .
 (٢) انظر المصدر السابق ٣٣٥ فما بعدها من قسم التحقيق .
 (٣) انظر المصدر نفسه ٢٧٥ من قسم التحقيق .

الخامس : إذا دخلت عليه اللام الفارقة ، كقولهم : " إِنْ يَزِينُكَ

لِنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لَهُيْهِ " قال : على مذهب الكوفيين في جواز دخول إِنْ
المخففة على سائر الأفعال (١) .

وما فعله مع الشواهد النثرية فعله أيضا مع الشعرية منها فقد أورد أقساما

للألف واللام تزيد على العشرة وهي تختص بالأسماء ، لأن دخول الألف

واللام على الفعل شأن ضرورة خلافا لابن مالك كما في قول الشاعر :

يقول الخنثى وأبغض العجم ناطقا إلى ربها صوت الحمار اليُجَدِّع

ثم جاء برأى السيراني الذي قال : يجوز أن تكون الألف واللام في (اليجدع)

ليست الموصولة ولا المعرفة وإنما التي في (الذي) نفسها فحذف الدال والياء
وإحدى اللامين ، لأنه يلحقها الحذف فقالوا (أَل) (٢) .

وأحيانا وبعد أن يورد الشاهد يوضح موضعه قال : ... وأن

العرب قد تلاحظ في العلم معنى الوصفية مع الاسمية وكذلك أدخلوا عليه

الألف واللام في (الحسن) و (العباس) ونحوهما للمح الصفة وجمعوه

جمعها في قول الشاعر :

أتاني وعيد الحَوْص

قال : فجمع (أحوص) على (حوص) وحقه إذا كان اسما أن يجمع

على (أفاعل) أو (أفعلون) وإنما يجمع على (فَعَلَّ) الصفات (٣) .

(١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣١٠ فما بعدها من قسم التحقيق .

(٢) انظر المصدر السابق ٥٩ - ٦٠ من قسم التحقيق .

(٣) انظر المصدر نفسه ٢٧٣ من قسم التحقيق .

وأحيانا لا يذكر مكان الشاهد لوضوحه فيعد القاعدة يأتي بالدليل
الشعري كما فعل في (مسوغات الابتداء بالنكرة) قال : ومنها أن تكون
النكرة بعد واو الحال كقول الشاعر :

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى نوره كل شارق^(١)

فقوله : (ونجم) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهونكرة واقع بعد واو الحال .

وقد تكتفي بعض الكتب لتثبيت رأيا وتوء يده بدليل واحد لا غير

إلا أن القمولي - لحافظته اللغوية الغزيرة - لا يقنع بشاهد بل يفيض في

إثباته لها كما فعل حينما تحدث عن تجويز ابن جني عودة الضمير إلى متقدم

لفظا ورتبة فقد استدل بأبيات خمسة على مجيء السماع به^(٢) . ويسترسل

في شرحه فنراه - في نفس الموضوع السابق - يذكر القاعدة ثم يوضح

آراء النحاة فيها ثم بعد ذلك يذكر الأصل في القاعدة النحوية التي يتحدث

عنها ، كما قال في موضوع الفاعل : امتنع أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على

مفعول متأخر عنه لفظا كقولك : (ضرب غلامه زيدا) ، لأن الضمير في

(غلامه) ل (زيد) وهو متأخر لفظا ورتبة ، لأنه مفعول ورتبته التأخر

عن الفاعل ، والضمير لا بد أن يرجع إلى متقدم لفظا أو رتبة فامتنع المسألة ،

وأجازها ابن جني ووافق ابن مالك على تجويزها إن قال : " إنها ضعيفة "

واستدل على إجازتها بالسماع والقياس ، فالسماع كقول الشاعر :

قد شككت أمه من كنت صاحبه

(١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢٧٣ من قسم التحقيق .

(٢) انظر المصدر السابق ٣٠٠ فما بعدها من قسم التحقيق .

قال : فالضمير في أمه عائد على (صاحبه) وهو متأخر لفظاً ورتبة ، ثم
أجاب عن هذا بقوله : وأما قوله : (قد شككت) . . . ف (من كنت)
مبتدأ و " قد شككت أمه " خير مقدم .

وبعد أن انتهى من كل ما استشهد به من أبيات وبعد توجيههم
ذكر ملخص ما استنتجه قال : " والقاعدة : أن المرفوع مقدم على المنصوب
والمنصوب على المجرور ، والمفعول الأول على الثاني فلا يجوز أن يكون فسي
المقدم ضمير عائد على متأخر لفظاً ورتبة . (١)

أما بالنسبة لترتيبه لشواهد ولكميتها فنراه أحيانا يستدل بالقرآن
الكريم دون غيره وذلك حين تحدث عن (الجمع المعتل المنقوص هل هو
منصرف أم غير منصرف) (٢) بآية واحدة هي قوله تعالى * ومن فوقهم
غواش * (٣) على اللغة المشهورة وهي حذف الياء في حالة الرفع وأحيانا
يكتفى بدليل واحد وتكون من الشعر كاستدلاله على جواز الكوفيين والأخفش
أن يمنع الشاعر صرف المنصرف بقول العباس بن مرداس :

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع (٤)

وطبيعي أن يكون من الشعر ولكنه اكتفى ببيت واحد فقط . وفي تناسب
الفواصل استشهد بثلاث آيات من القرآن الكريم ثم تبعه بشاهد شعري
واحد قال : " قال بعض الشعراء لكاتبه اكتب :

يا حارِ إنَّ الركب قد حاروا

-
- (١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٠٥-٣٠٧ من قسم التحقيق .
(٢) انظر المصدر السابق ٢٣٤ من قسم التحقيق .
(٣) الأعراف آية ٤١ .
(٤) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٥٥ من قسم التحقيق .

فقال : يا سيدى إنَّ (الحارِ) أفصح يعنى بالكسر ، فقال له : اكتب (يا حارُ)
يعنى بالضم ، فالضم هنا - وإن كان هو اللفظة المرجوحة - لكن حسنه مقارنته
لـ (حاروا) للتناسب . (١)

وفي بعض المسائل يقدم الدليل الشعرى على الدليل القرآنى كما
فعل عند حديثه عن جواز بعض الكوفيين تقديم الفاعل ، فبعد التمثيل بـ
(زيد قام ، الزيدان قام) استدل بقول امرى القيس :

فظل لنا يوم يزيد بنعممة في مقل نحسه متغيب

قال : ذ (متغيب) على هذا عامل في (نحسه) وهو متقدم عليه مرتفع به
(٢)
ارتفاع الفاعل ، ويقول تعالى * ونخل طلحها هضيم * على قراءة (هضيم) .

أما بالنسبة لعزوه الشواهد الواردة في الكتاب إلى أصحابها فبالنسبة
لقراءات القرآن فهو أحيانا ينسبها لقارئها وأحيانا يكتبها بقوله : (قرى)
أو (قرئت) . أما الحديث الشريف وأقوال الصحابة فكثيراً ما يشير إلى
ما يعرف به أنه من قوله صلى الله عليه وسلم أو صحابته فيقول قبل تقديمه
النص : " قوله عليه السلام " أو " ومنه الحديث " أو " وفي الحديث " .
أو " كقول الراوى " أو " ومنه قوله " أو " كما في قول ابن عباس " أو " وقول
أم رومان " قول أبي برزة " أو " ومنه قول عائشة " وأحيانا لا يعطى
أية إشارة إلى دليله أهو حديث أو غيره كما في " إن امرأة كانت تهراق الدماء " (٣)

-
- (١) انظر شرح نجم الدين القمولى على الكافية ١٥٨ - ١٥٩ من قسم التحقيق .
(٢) انظر المصدر السابق ٢٩٣ من قسم التحقيق .
(٣) انظر المصدر نفسه ٣٩٧ من قسم التحقيق .

فلم يصدر هذا القول بما يشير إلى أنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وغير المتعسر يجد صعوبة في ذلك عند تخريجه للشاهد .

وبالنسبة لأقوال العرب فهو قليل ما يذكر قائله ، ويقف عند قوله
" قولهم . . . وقولهم . . . " أو يقول : " إلا في قول من قال " (١) أو " كقول
بعضهم لمسيلة الكذاب " (٢) .

أما الأبيات الشعرية فبعضها نسبها إلى قائلها ، وهناك بيتا نسبه
لجرير وأضاف : " وقيل ابن قيس الرقيات " وهو :

لم تتلفح بفضل مئزرها (٣)

وأحيانا يقول : " وقول الآخر - ويذكر اسمه ويقول : للمرار الأسدي " (٤)
ومنها لم ينسبها إلى أصحابها ويكتفى بقوله : " وقول الآخر " ، أو " قول
بعض الشعراء " أو كقوله " أو قول الشاعر " . . .

ويسند القمولي أحيانا بشواهد شعرية ونثرية غير مشهورة (٥) كقوله

في باب التنازع :

(٦) مال عنى بها وملت إليه

(٧) لقد ليست لهن الملوك ثيابها

(٨) صر بين صفتا روس وجنوب

-
- (١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٤١ من قسم التحقيق .
(٢) انظر المصدر السابق ٢٥٠ من قسم التحقيق .
(٣) انظر نفس المصدر السابق ١٩٧ من قسم التحقيق .
(٤) انظر المصدر السابق نفسه ٣٥٣ من قسم التحقيق .
(٥) قد بحثت عن هذه الشواهد في مظانها من كتب النحو وكتب الشواهد ولم
أجد شيئا عنها .
(٦) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٧٤ من قسم التحقيق .
(٧) انظر المصدر السابق ٣٣٨ من قسم التحقيق .
(٨) انظر المصدر السابق نفسه ٣٣٨ من قسم التحقيق .

وتراه أيضا يستشهد بالرواية النادرة ، قال : وقد ورد (عَشْر) اسم
واد غير منصرف للتعريف والوزن ، قال زهير :

ليثٍ ^(١) يعثر يصاد النفوس إذا ما الليث كذب عن أقرانه صدقا
قال بعد البيت : * وهو على وزن ما لم يسم فاعله لندوره * (٢)

ولم أحصل على الرواية الأخرى التي ذكرها القمولي وهي رواية البناء
للمجهول في مثنائها فيما بين يدي من مصادر .

وأحيانا يستشهد بأبيات مصنوعة (٣) ، ولم يكن القمولي نسيج وحده
في هذا أيضا بل تبع من سبقوه عند حديثهم عن صرف " سراويل " قال عن قول
الشاعر :

عليه من اللو^م سرولة

وأنكر بعضهم عليه ، وقال : " لم يسمع سراويل إلا اسماً لهذه الآلة المفردة ولا
يصح أن يكون جمعا " وأضاف : " وما أنشده لعله من كلام المحدثين
فلا حجة فيه . " (٤)

-
- (١) في المصادر التي رجعت إليها (الرجال) .
(٢) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢٦١ من قسم التحقيق .
(٣) بعضهم قالوا عن البيت : إنه مصنوع والقمولي قال : لعله من كلام
المحدثين كما في نصه الآتي .
(٤) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢٣٢-٢٣٣ من قسم
التحقيق .

خامساً - ولنا - بعد ذلك بعض الملحوظات في الجوانب الموضوعية قسي
الاستشهاد في الكتاب نسجل أهمها فيما يأتي :

١ - بالنسبة للشواهد القرآنية :

أ - تنوعت الشواهد - كما رأينا بين الاستشهاد بالقراءات المتواترة التي بلغ عددها (١٨) آية كقوله تعالى ﴿ الحمد لله ﴾ قراءة بعضهم بكسر الدال اتباعاً للام^(١) ، وكقوله ﴿ أفحكم الجاهلية يبغون ﴾ على قراءة رفع (أفحكم)^(٢) . والقراءات الشاذة التي بلغ عدد آياتها (٤) آيات منها قوله تعالى ﴿ مثلاً ما بعوضة ﴾ برفع بعوضة^(٣) وكقوله : ﴿ وتحن عصبه ﴾ ب نصب عصبه^(٤) .

ب - كذلك تنوع أسلوب ذكره لهذه القراءات . فأحياناً يحرص على عزوها وأخرى يغفل عزوها لأصحابها .

٢ - وبالنسبة للاستشهاد بالحديث :

أ - يكشف التخريج الذي حرصنا على القيام به في التحقيق وجود عدد كبير من الأحاديث التي صحت نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ففي كتب الحديث المعتمدة ، وقد بلغ عددها (٢٣) حديثاً منها : " قال عليه السلام : " لولا قومك حديثو عهد بكفر "^(٥) و " وقوله عليه السلام :

(١) في المواضع التي يقدر فيها الإعراب ١٣٤ فمابعددها من شرح نجم

الدين القمولي على الكافية من قسم التحقيق .

(٢) انظر روابط الجملة الواقعة خبراً ٤٤٤ من المصدر السابق .

(٣) انظر حذف المبتدأ جوازاً ٥٠٧ من نفس المصدر السابق .

(٤) انظر حذف الخبر وجوباً ٥٢٨ من نفس المصدر السابق .

(٥) انظر الموضوع السابق ٥١٨ - ٥٢٢ من نفس المصدر السابق .

"نهى أن يقيم الرجل من مجلسه ويجلس فيه" (١)، لكن ثمة بعضها لم تصح له عندنا نسبة .

ب - ويبين أن أسلوبه في الاستشهاد بالحديث أنه كان يورده ضمن شواهد أخرى في موضوعه غالباً من ذلك مثلاً استشهاده بقوله عليه السلام : "أفضل ما قلت أنا والنبيون من بعدى : لا إله إلا الله" (٢) وقد استشهد به مع آيات من كتاب الله الكريم في فصل : (روابط الجملة الواقعة خبراً) وكقوله صلى الله عليه وسلم : " من سقى صبياً لا يعقل خمراً سقاه الله كما سقاه حميم جهنم " (٣) استشهد به في باب التنازع مع بيت شعر . وقد استدل بعدة أحاديث مع شواهد أخرى في موضوع واحد (جواز حذف الفاعل بعد النهي والنفي) (٤) في باب الفاعل . ولكن في بعض المواضع اكتفى بذكره وحده في مسأله من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد" (٥) في موضوع (حذف الخبر وجوبا) وكذلك في مسألة النكرة إذا تخصصت بالإضافة إلى نكرة ، قال عليه السلام : "خمسين صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة" (٦) .

(١) انظر حذف الفعل والفاعل وجوبا ٣٣٦ من شرح نجم الدين القمولي

على الكافية من قسم التحقيق .

(٢) انظر المصدر السابق ٤٤٥ من قسم التحقيق .

(٣) انظر المصدر السابق ٣٥٨ من قسم التحقيق .

(٤) انظر المصدر السابق نفسه ٣٢٢ فما بعدها من قسم التحقيق .

(٥) انظر المصدر السابق نفسه ٥٢٧ من قسم التحقيق .

(٦) انظر المصدر السابق نفسه ٤٢٨ من قسم التحقيق .

٣ - وبالنسبة لبقية المأثورات الشعرية :

منها ما عزاه إلى أصحابه : أفراداً وقبائل ، ومنها ما لم يعزه لصاحبه ولكن دلت أدلة كثيرة على صحته ، فقد بلغت الأقوال التي لم يعزها إلى قائلها (٦٠) قولاً ، اكتفى فقط بقوله : " قولهم " أو " قالت العرب " أو " فقوله " . . . وذلك مثل : قال : " فإن العرب تراعى الأُقرب تقول : (خسنتُ بصدري وصدري زيد) (١) وقال : ومنه قولهم : " إن يُزِينَك لنفسك وإن يشينك لهيه " (٢) . أما التي عزاهها إلى أصحابها فخمسة أقوال منها : قول امرئ القيس : " اليوم خمر وغدا أمر " (٣) ، وما حكاه سيبويه (هذا يوم اثنين مباركا) (٤) .

٤ - وبالنسبة للشعر :

أ - معظم شواهد تنتمي إلى عصر الاستشهاد والمجمع على صحة نصوصه في الاستشهاد .

ب - لكن ثمة بعض النماذج الشعرية لشعراء ما بعدهذا العصر كأبي تمام والتمنبي وأبي العلاء .

فهل كان يجيز الاستشهاد بشعر هؤلاء (المحدثين) أو ذكر هذا الشعر على سبيل الاستثناس ؟

إن المسألة تحتاج إلى بحث نسجل فيه - يادىء يدء - النقاط

الآتية :

-
- (١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٥٠ من قسم التحقيق .
 - (٢) انظر المصدر السابق ٣١٠ من قسم التحقيق .
 - (٣) انظر المصدر السابق نفسه ٤٦٢ من قسم التحقيق .
 - (٤) انظر المصدر السابق نفسه ٥٥ من قسم التحقيق .

١ - أن ابن جني قد أوشك أن يجيز في " المحتسب " شعر
 المحدثين نهج في ذلك نهج أبي العباس المبرد قال في اثناء الاحتجاج
 لقراءة : " وليتسوا عليهم دينهم " بفتح الباء . قال أبو الفتح :
 " المشهور في هذا ليست الثوب أليس ، وليست عليهم الأمر أليس . فإما
 أن تكون هذه لغة لم تتأدَّ إلينا : ليست عليهم الأمر أليس . . . وإما أن
 تكون غير هذا ، وهو أن يُراد به شدة المخالطة لهم في دينهم . . . " (١)
 ثم قال عن بيت المتنبي :

وإن إذا ما الموت صرَّح في الوغى لیسنا إلى حاجاتنا الضرب والطعنا

فإما أن يكون هذا الشاعر نظر إلى هذه القراءة ، وإما أن يكون أراد المراد بها
 فسلك سنة قارضا ، فاعرف ذلك ولا تقل ما يقوله من ضعفته نحيزته (٢) ،
 وركت طريقتة : هذا شاعر محدث ، وبالأمن كان معنا ، فكيف يجوز أن يحتج
 به في كتاب الله جل وعز ؟ فإن المعاني لا يرفعها تقدم ، ولا يُزرى بها
 تأخر . فأما الألفاظ فلعمري إن هذا الموضع معتبرا فيها ، وأما المعاني
 ففائتة بأنفسها إلى مفرسها ، وإذا جاز لأبي العباس (٣) أن يحتج بأبي
 تمام في اللغة كان الاحتجاج في المعاني بالمولد الآخر أشبه .

(١) المحتسب ١ : ٢٣١ .

(٢) النحيزة : الطبيعة .

(٣) المبرد ، انظر كتابه الكامل ٢ : ٤٠ . فمابعد هذا ، قال : " وهذا
 باب طريف نصل به هذا الباب الجامع الذي ذكرناه وهو بعض ما مر للعرب
 من التشبيه المصيب والمحدثين بعدهم " فما أورده من أشعار
 المحدثين قول حبيب بن أوس :

- ٢ - أن الزمخشري في المفصل بخاصة قد أخذ عملياً بما دعا إليه ابن جنى ، فتردد في كتابه شعر لشعراء محدثين .
- ٣ - أن شروح المفصل قد سارت في مجموعها على النهج نفسه ، فعالجت نصوص هو " لا الشعراء " ضمن الشواهد وإن تحفظ بعضها في قبول الاستشهاد نظرياً بها .
- ٤ - أن صلة الكافية بالمفصل لا تحتاج إلى بيان .
- ٥ - أن شروح الكافية وثيقة الصلة بالمفصل وشروحه ، وقد سارت بالفعل على النسق نفسه .
- ولعل أبرز مثال لهذا : شرح الرضي ، فقد تضمن شعراً لشعراء محدثين .
- ٦ - فإذا أضفنا إلى ذلك تحليل المواضع التي ورد فيها شعر هو " لا الشعراء " في شرح القمولي تبين لنا أنها قد ذكرت باعتبارها شواهد في موضوعاتها .

====
 قد قلصت شفاه من حفيظته فخيل من شدة التعبيس مبتسماً

وقال في مكان آخر من الكامل ٢ : ٥٣ ، " قال بعض المحدثين في رجل يهجو والمهجو داود بن بكر . . . والشعر لابن الشمق . . . " انظر كذلك : ٢ : ٣١٤ ، وأيضاً ٢ : ٣٦٨ حيث عقد باباً آخر لأشعار المحدثين ، قال : " وهذا باب طريف من أشعار المحدثين ، وقد اشتمل هذا الباب على شعر مطيع بن إياس الليثي ، وأبو عبد الرحمن العيسى ويعقوب بن الربيع . انظر كذلك : مقدمة المقتضب موضوع : " المبرد والشعراء المحدثين ١ : ٥٤ - ٥٥ . "

فمثلا في موضوع : (المبتدأ والخبر) في مواضع تقديم المبتدأ ،
أتى بقبول أبي تمام ، قال : أن يكون المبتدأ مشبهاً بالخبر (زيدٌ زهيرٌ شعراً)
و (أبو يوسف أبو حنيفةً فقهاً) فيجب تقديم المبتدأ لئلا يلتبس المشبه
بالمشبه به ، وشعرا وفقها ينتصيان على الحال ، والعامل فيها (مثل)
المحذوفة ، ويجوز أن ينتصبا بما في الخبر من معنى الفعل كأنك قلت :
مجيدا شعرا ، وقد ورد على خلاف ذلك قول الشاعر في قلم بعض الخلفاء :

(١)
لعاب الأفاعي القاتلات لعابه وأرى الجني اشترته أيد عواسل

قال : شبهه إذ كتب به في الأُمور السياسية المتلفة للنفوس بلعاب الأفاعي
ف (لعاب الأفاعي) خبره وقد قدم ، وهو خلاف القاعدة المتقدمة ، ويمكن
الجواب عنه بأنه إنما جاز ذلك ليفهم المعنى كما تقدم في :

بنونا بنو أبنائنا

ويحتمل أن يكون بالغ في التشبيه فجعل المشبه به مشبها كما
إذا بالغت في وصف زيد بالشجاعة فإنك تشبه الأسد به فتقول : (الأسد
كزيد) (٢) .

وكقول المعري الذي استدل به في حذف الخبر وجوبا :

(٣)
فلولا الغمد يمسكه لسالا

وقد سلك طريقة ابن مالك الذي استشهد هو أيضا بقول المعري
السابق وفي الموضوع نفسه (حذف الخبر وجوبا) (٤) ولم يكتف ابن مالك

-
- (١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٤٧٧ - ٤٧٨ من قسم التحقيق .
(٢) انظر المصدر السابق ٤٧٧ - ٤٧٨ من قسم التحقيق .
(٣) انظر المصدر السابق نفسه ٥١٢ من قسم التحقيق .
(٤) شرح الكافية الشافية ١ : ٣٥٥ .

بهذا بل تكرر استدلاله بأشعار المعرى في مواضع عدة. (١)

ونجد القمولي لا يضيره أن يدعم رأيا نحويا يشعر لشعرا مولدين
لا يحتج بألفاظهم أصلا عند المتحفظين من النحاة واللغويين كالبحترى
في قوله :

قد طلبنا فلم نجد لك في السو دد والمجد والمكارم مثالا

حيث قال في (باب التنازع) : "... وقد يكون إعمال الثاني أولى ، لأنه المقصود
كقول البحتري : (قد طلبنا ...) قال : " فأعمل الثاني وهو (نجد)
ولم يعمل (طلبنا) ، لأن المقصود الأعم نفي وجدان المثل لا طلب
المثل ، وليس إيقاع النفي على صريح الاسم كإيقاعه على ضميره ... " (٢)

والبلاغيون كذلك استدلوا بالببيت السابق في موضوع : (أحوال
متملقات الفعل) قال القزويني : " وأما لأنه أريد ذكره ثانيا على وجه
يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه ، إظهارا لكمال العناية بوقوعه
عليه كقوله : (قد طلبنا ...) " (٣)

وقد استشهد الزمخشري أيضا بقول آخر للبحتري عند تفسيره سورة

البقرة :

(١) انظر في (كاد) في شرح الكافية الشافية ١ : ٤٦٧ ، وانظر أيضا :

شرح ابن عقيل ١ : ٢٥١ قال محققه : " والشارح إنما جاء
به للتمثيل ، لا للاحتجاج والاستشهاد به . "

(٢) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٦٠ - ٣٦١ من قسم
التحقيق .

(٣) التلخيص في علوم البلاغة ١٢١ .

(١)

يا عارضا متلفعا بيسروده يحتال بين بروقه ورعوده

ولم يكتف القمولي بدليل من شعر البحتري بل هناك أيضا قول للشاطبي :

تبارك رحمانا وموئلا (٢)

قال : فقد أنكر عليه التمثيل ب (رحمان) ، لأنه اسم وغالب

على الله لا يطلق على غيره ولا يستعمل في حقه إلا بالألف واللام أو نسي

ندا ، أو بإضافة فلا فائدة في الحكم عليه بانصراف ولا منع .

وبهذا يتضح أن النص الذي بين أيدينا يجيز الاستشهاد بشعر

المحدثين .

(١) الكشاف ١ : ٢١٥ .

(٢) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢٥٦ من قسم التحقيق .

المسائل الخلافية

اشتمل الكتاب على عدد كبير من المسائل الخلافية . وقد بلغت في القسم الذي تناوله التحقيق أكثر من (٥١) احدى وخمسين مسألة تنوعت موضوعات الخلاف فيها بين الخلافات المدرسية والاجتهادات الشخصية ، وسأعرض في هذا البحث للمسائل الخلافية التي حرص على ذكرها القمولي في شرحه من جانبين :

- الأول - ذكر نماذج من هذه المسائل بغية التعرف على طبيعتها .
والثاني - تحليل منهج القمولي في ذكره المسائل الخلافية وتحريره للآراء الواردة فيها .

تنقسم هذه المسائل - كما ذكرنا - إلى نوعين بحسب أطراف الخلاف فيها ، فعضها ما يمكن وصفه بالمسائل الخلافية المدرسية ، ومنها ما يمكن التعبير عنه بالاجتهادات الفردية ، وسأعرض فيما يأتي لنماذج منهما :

أ - الخلافات المدرسية :

١ - اختلاف البصريين والكوفيين في لفظ (الكلام) فعند البصريين هو اسم مصدر وليس بمصدر وهو عند الكوفيين مصدر محذوف الزوائد واستدلت كل مدرسة على صحة رأيها .^(١)

٢ - اختلافهم في أصل الاسم : فالبصريون يرون أنه مشتق من السمو وهو العلو ، والمحذوف منه لامه ووزنه الآن (افع) والدليل عليه رجوع المحذوف الى موضع الفلام في جميع تصاريف الكلمة تقول : (سميت وأسميت) والكوفيون يرون أنه مشتق من (الوسم) وهو العلامة ، لأن كل اسم علامة

(١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٤٢ من قسم التحقيق .

على مساهم فالمحذوف منه فاؤه ووزنه الآن (أعل) . (١)

٣ - اختلافهم في سبب دخول الإعراب الكلام (٢) : ومذهب الكوفيين أن الإعراب دخل الاسماء والأفعال للحاجة إليه فهو أصل فيها . ومذهب البصريين أن الإعراب دخل الأسماء للحاجة فهو فيها أصل ، ودخل الأفعال استحساناً فهو فيها فرع عن الأسماء . واستدل البصريون على قولهم بوجهين :

١ - أن الاسم مدلوله واحد ويطرأ عليه معان مختلفة بالتركيب من الفاعلية والمفعولية والإضافة (٣)

٢ - أن الأسماء كلها معربة إلا ما عرض له منها شبه الفعل أو الحرف فإنه مبني " .

أما الكوفيون فقد استدلوا على قولهم أن الإعراب قد يفتقر إليه في الأفعال كما في الاسم نحو قولك : " لا تأكل سمكا وتشرب لبنا " تجزم الفعلين إذا نهيته عن كل منهما ، وتجزم الأول وتنصب الثاني إذا نهيته عن الجمع بينهما ، وتجزم الأول وترفع الثاني إذا نهيته عن أكل السمك وأبحت له شرب اللبن ، ولولا الإعراب لالتبست هذه المعاني (٤) .

ورد البصريون عليهم بقولهم : أن الفعل لا يفتقر إلى الإعراب في بيان معانيه في أي موضع لأنك إذا جزمت (تشرب) فهو معطوف على (تأكل) وتشريكه في العامل تقديره : لا تأكل ولا تشرب ، وإذا نصبت

-
- (١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٤٨ - ٤٩ من قسم التحقيق .
 (٢) انظر المصدر السابق ٩١ فما بعدها من قسم التحقيق .
 (٣) انظر المصدر السابق نفسه ٩١ من قسم التحقيق .
 (٤) انظر المصدر السابق نفسه ٨٧ من قسم التحقيق .
 (٥) انظر المصدر السابق نفسه ٩٤ من قسم التحقيق .

فباضمار (أن) تقديره : وأن تشرب ، وإذا رفعتَه فهو مستأنف تقديره :
وأنت تشرب ، فلو أراد الواضع ألا يعرب الفعل لا مكنه وذلك بإظهار (أن)
و (لا) و (أنت) ، ويمكن المتكلم إظهارها فلا يحصل لبس ، لأن اللبس
إنما حصل بحدفها . (١)

٤ - اختلافهم في جواز تقديم المفعول فيما لو أتى هو والفاعل
بعد إلا وذلك في مثل : (ما ضرب إلا عمراً زيد) حيث قدم المفعول ، ومثل :
(ما ضرب إلا زيد عمراً) بتقدم الفاعل . (٢)

فقد منعه ابن الحاجب والجزولي والشلوبين ، وأجازه الكسائي
وبعض الكوفيين ، وفصل بقية البصريين ، ومعهم الفراء وابن الأثير ، فجوزوا
تقديم المفعول في الأول ومنعوا تقديم الفاعل في الثانية . وقد استدل
الأولون بالقياس على (إنما) فإن المحصور فيها لا يجوز تقديمه باتفاق
فلا تقول في (إنما زيد كريم) : (إنما كريم زيد) (٣) واحتج الكسائي
ومن معه بالسمع والقياس ، أما السماع فلوروده في نحو قول الشاعر :

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا

وأما القياس : فقياساً على (غير) فكما يجوز أن تقول : (ما ضرب
غير عمرو زيد) كذلك يجوز : (ما ضرب إلا عمراً زيد) . (٤)

-
- (١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٩٤ - ٩٥ من قسم التحقيق .
(٢) انظر المصدر السابق ٣١٠ من قسم التحقيق .
(٣) انظر المصدر السابق نفسه ٣١١ - ٣١٢ من قسم التحقيق .
(٤) انظر المصدر السابق نفسه ٣١١ - ٣١٢ من قسم التحقيق .

واستدل البصريون على جواز الأولى وامتناع الثانية - وهو تأخير
 الفاعل دون المفعول - بأن الدليل يقتضي عدم جوازهما لكن الفرق بين
 الأولى والثانية أن الفاعل رتبته التقديم فهو وإن كان متأخراً لفظاً متقدماً
 تقديراً ورتبة. وأما المفعول فرتبته التأخير فهو متأخر رتبةً ولفظاً فلذلك
 يجوز : (ما ضرب إلا عمراً زيداً) ويمتنع (ما ضرب زيدٌ عمراً) . (١)

ب - الاجتهادات الشخصية :

١ - تتعدد اجتهادات العلماء الفردية وتتنوع ، وقد تتداخل
 مع الخلافات المدرسية وقد تنفصل فيظهر أحياناً لعالم واحد أو أكثر آراء خاصة
 في مسألة من مسائل الخلاف المدرسية كراى قطرب في الخلاف بين البصريين
 والكوفيين في سبب دخول الإعراب الكلام إذ أنه دخل الأسماء والأفعال
 استحساناً (٢) . وكذلك الخلاف بين الجزولي والشلوبين في خبر (لا) التي
 لنفي الجنس حول إثبات خبرها وحذفه - وهو خلاف يدور حول الأخذ
 بلفظة التميميين أو الحجازيين (٣) - فقد استثنى الجزولي الظرف والمجرور
 على لغة بني تميم وقال : إنهم يستثنون الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً . وأنكر
 الشلوبين هذا الاستثناء .

٢ - وقد تنفصل الاجتهادات الفردية عن المسائل الخلافية المدرسية
 كالخلاف الذي حدث بين الكسائي وسيبويه في المسألة الزنبورية هل يقول :
 فإذا هو هي ، أو : فإذا هو إياها في القولة المشهورة : (كنت أظن أن
 الزنبور أشد لسعة من العقرب) ، فقال سيبويه : فإذا هو هي ، وقال الكسائي
 والفراء : فإذا هو إياها .

(١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣١٢ من قسم التحقيق .

(٢) انظر المصدر السابق ٩١ - ٩٢ من قسم التحقيق .

(٣) انظر المصدر السابق نفسه ٥٣٥ - ٥٣٧ من قسم التحقيق .

وجه قول سيبويه أن (إذا) التي للمفاجأة يقع بعدها المبتدأ والخبر فيقول : فإذا هو هي فيأتي بضمير رفع ، لأنه خبر مبتدأ .

وقال الكسائي : الأولى أن يكون ضمير نصب منفصل ، ويكون الخبر محذوفاً ، والأصل : فإذا هو مثلها بنصب (مثلها) على الحال من الخبر المحذوف كما في قولك : (فإذا زيد قائماً) ، و (مثل) نكرة - وإن أضفت - ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه - وهو الضمير - فوجب أن يكون منصوباً منفصلاً فتقول : فإذا هو إياها .^(١)

ومثل هذا الخلاف كثير في الشرح ، وسنعرض في قائمة مستقلة تتضمن أهم ما ورد في الكتاب منه .

*

ثانياً - منهجه في ذكر المسائل الخلافية :

إذا انتقلنا بعد ذلك إلى منهج المؤلف في تناول هذه المسائل نجده - بدوره - مختلفاً لا يخضع لطريقة واحدة :

* فهو حيناً يكتفي بالإشارة في مسائل الخلاف إلى بعض الآراء دون بعض كما فعل في (هلم)^(٢) فذكر أن هناك خلافاً بين الفراء وغيره ، وبيّن التميميين والحجازيين ، دون أن يتطرق لأسماء من خالفوه ، في حين أن بعض الكتب^(٣) أوردت ما أغفله القمولي . ويلاحظ أنه لم يبد رأيه فيها . ومثله ما فعله أيضاً عند إشارته لاختلاف النحاة في المصدر المقدر ، هل يجوز

-
- (١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٥١١-٥١٢ من قسم التحقيق .
 (٢) انظر المصدر السابق ٨-٩ من قسم التحقيق .
 (٣) انظر المصدر السابق نفسه ٣٩٠ من قسم التحقيق .

إقامته مقام الفاعل أولاً ؟ فقد اكتفى بذكر جواره فقط نقلاً عن سيبويه ،
وابن خروف - أيضا - نقل عنه أنه يجيزه . (١)

* وحينما آخر يذكر آراء العلماء في مسائل الخلاف وأدلة كل رأى دون
مناقشة كما فعل في (الخلاف في صرف (أفعل) في مثل : (مسرت
برجل أفضل) فسيبويه لا يصرفه لأنه حكى الوصف والمازني يصرفه لأنه
لا معنى للوصف في أفعل . (٢)

كذلك فعل عند حديثه عن اختلافهم في : (أين وكيف ومتى) هل
هي معارف أو نكرات ؟ فقليل : هي معارف ، ومعنى (أين زيد) : أفي
السوق أم في الدار زيد ؟ ومعنى : كيف حالك ؟ أعلى العافية أم العرض
حالك ؟ ومعنى : متى سفرك ؟ أيوم الجمعة أم يوم السبت سفرك ؟
فهي مفسرات بالمعارف ، وقيل : هي نكرات ، ومعنى (أين) أي مكان ،
و (متى) : أي زمان ، و (كيف) : على أي حال . (٣)

* وحينما ثالثا يتحرى ذكر آراء العلماء في مسائل الخلاف ، وأدلة كل
رأى مع مناقشة لما يذكر . ولكن دون أن ينتهي إلى ترجيح أحد الآراء على
غيرها .

كما فعل عند عرضه للخلاف في (صرف صيغة منتهى الجموع إذا
كان لفظها معتلا منقوصا) فقد ذكر اختلاف النحاة في صرفها إذا كان
لفظها معتلا منقوصاً مثل : (جوار وموال) ، وذلك في حالتي رفعه

(١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٩٠ من قسم التحقيق .

(٢) انظر المصدر السابق ١٨٩ من قسم التحقيق .

(٣) انظر المصدر السابق نفسه (٤٨) من قسم التحقيق .

وجره ، فيرى المبرد والفارسي والكسائي أنه مُصرف - وأصله : جاءني جوارى -
لأن تنوينه تنوين صرف ، أما سيبويه والزجاج وغيرهما فهو غير مُصرف عندهم ،
لأن تنوينه تنوين عوض .^(١)

وكذلك فعل حين عرض للخلاف بين التميميين والحجازيين في إعمال
(ما) عمل ليس . فقد قال عن رأى التميميين : " وهو القياس " ثم علل
وقال عن رأى الحجازيين : " وبلغتهم ورد القرآن قال تعالى * ما هذا
بشراً * * ما هن أمهائهم * " .^(٢)

* وحيناً رابعاً يحرض على عرض الآراء المختلفة والاستدلال عليهم
ومناقشتها ثم الانتهاء من هذه المناقشة إلى الموازنة بينها والترجيح
فيها مدعماً رأيه بشواهد قرآنية وشعرية ونثرية .

كما فعل في (مسألة الظروف والمجرورات إذا وقعت أخباراً) .^(٣) هل
هذه الظروف والمجرورات من قبيل الجمل أو المفردات ؟ مذهب جمهور
البصريين أنها من قبيل الجمل ، وبين سبب ذلك ، والأخفش والجرجاني
يذهبان إلى أنها من قبيل المفردات وأوضح السبب واعترض عليهما ، ويرى
ابن السراج أن الإخبار بالظرف والمجرور قسم برأسه ، واستدل عليه بقولك :
(إن في الدار زيداً) و (إن عندك عمراً) .

وقد مال لرأى مَنْ يقول : إن الظرف والمجرور من قبيل المفرد .^(٤)
مستدلاً ببعض الشواهد .

-
- (١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢٣٤ من قسم التحقيق .
(٢) انظر المصدر السابق ٥٤٢ - ٥٤٣ من قسم التحقيق .
(٣) انظر المصدر السابق نفسه ٤٦٤ من قسم التحقيق .
(٤) انظر المصدر السابق نفسه ٤٦٥ من قسم التحقيق .

وكذلك فعل في مسألة أصل الاسم : إن وزن بين رأى الكوفيين ورأى البصريين وانتهى من هذه الموازنة إلى رأى خاص به فيما قدمه الفريقان من أدلة .

وكما فعل في عرضه (الخلاف بين التميميين والحجازيين في حذف خبر لا التي لنفي الجنس) (١) : فالحجازيون يجوزون اثبات هذا الخبر وحذفه قال : " والحذف أحسن وأكثر استعمالاً . أما التميميون فلا يشبتون خبر لا هذه أصلاً .

وإذا حاولنا تحليل منهجه في الموازنة والترجيح وجدناه يعتمد على ركيزتين :

الأولى : الوقوف على النصوص اللغوية المأثورة وقد ألم بها إماماً واسعاً فهي في كتابه أكثر من أن تعد .

الثانية : استعماله - مع ذلك - ما يعرف بالأدلة الصناعية المقررة في علم أصول النحو من مثل القياس والاستحسان والاستصحاب . لقد استند في ترجيحه للراء المتعددة إلى النصوص اللغوية المستقاة من بطون كتب العربية ، وإليك أمثلة منها :

استشهد بقولهم : " جاءوا الجماء الغفير " على دخول (أل) الزائدة على ما يجب تنكيه ، " أى : جماء غفيراً ، لأنهما حالان والحال لا يكون إلا نكرة ، ولا تجي " هذه الزائدة إلا في ضرورة أو نادر كلام " (٢) وكالجمل المحكية ، واستشهد بقولهم : " دعنا من تمرتان " (٣) .

(١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٥٣٥ من قسم التحقيق .

(٢) انظر المصدر السابق ٥٦ - ٥٧ من قسم التحقيق .

(٣) انظر المصدر السابق نفسه ١٤١ من قسم التحقيق .

وكقولهم : " أديم ماروط " دلل به عندما أراد تعريف ألف الإلحاق أنها تعيّن بـجواز دخول الهاء عليها وبجواز دخول التنوين عليها وهي نكرة ، وبلاشتقاق ^(١) . ف (ماروط) مشتق من (أرطى) . وكاستشهاده على صرف (أربع) بقولهم : " مررت بنسوة أربع " ^(٢) وقد استشهد أيضا بقولهم : " هذا جحر ضرب خرب " ^(٣) ليثبت أن العرب تراعى القرب فمرعاته حملتهم على أن يسووا بين المختلفين معنى في الإعراب فجاء (خرب) مجروراً لقربه من (ضرب) المضاف إليه وحقه الرفع لأنه خبر المبتدأ .

وكقولهم : " هذا حلو حامض " فقد منع بعضهم تعدد الخبر إلا بحرف العطف إلا أن يكون الخبران متضادين ^(٤) كالمثال السابق . كذلك استعمل الأدلة الصناعية كثيراً ، وقد لجأ إلى القياس من بينها في مواضع عديدة وبخاصة عندما كان يريد ترجيح وجهة نظريه إلى الأخذ بها ومن ذلك مثلاً في الفاعل والمفعول المتقدم المتصل به ضمير يعود على الفاعل المتأخر عنه لفظاً " كقولك : (ضرب غلامه زيد) لأن الضمير ، وإن كان لا بد أن يعود على مقدم فقد عاد أيضاً على متقدم هنا ، لأن الفاعل في المثال وإن كان متأخراً لفظاً فهو متقدم رتبة فرجع الضمير إلى متقدم رتبة ، وامتنع أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على مفعول متأخر عنه لفظاً كقولك : (ضرب غلامه زيداً) لأن الضمير في (غلامه) ل : (زيد) وهو : متأخر لفظاً ورتبة ، لأنه مفعول ، ورتبته التأخر عن الفاعل ، والضمير لا بد أن يرجع

-
- (١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢٦٨-٢٦٩ من قسم التحقيق .
 (٢) انظر المصدر السابق ٢٧٥ من قسم التحقيق .
 (٣) انظر المصدر السابق نفسه ٣٥١ من قسم التحقيق .
 (٤) انظر المصدر السابق نفسه ٤٨٩-٤٩١ من قسم التحقيق .

إلى متقدم لفظاً أورتبةً " ثم أضاف : " فامتنت المسألة ، وأجازها ابن جني ووافقها ابن مالك على جوازها إن قال : " إنها ضعيفة " واستدل على جوازها بالسمع والقياس " (١) وقد أجاب القمولي على استدلالهم السماعي بقوله إن كل ما ورد محمول على الضرورة ، وأتى باحتمال آخر لبعض الشواهد الشعرية في الموضوع ذاته ، ورد على استدلالهم القياسي بقوله : إن اقتضاء الفعل للفاعل أشد من اقتضاءه للمفعول . (٢)

وهناك مسألة أخرى استدل بها على آراء النحاة بالسمع والقياس ففي باب التنازع اتفق النحاة على جواز عمل كل من العاملين المتنازعين ما عدا الفراء ، إلا أنهم اختلفوا في الأول : واستدل البصريون بالسمع والقياس ، أما السماع فلورود إعمال الثاني في القرآن وأشعار العرب الفصحاء مع إمكان إعمال الأول (٣) ، قال تعالى : ﴿ هَاؤُمْ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ﴾ ، فأعمل (اقرءوا) . . . وقال الفرزدق :

ولكن نصفاً لو سببت وسببتى بنوعيد شمس من منافا وهاشم

أما القياس فإن العرب تراعى الأقرب ، تقول : (خشنتُ بصدريه وصدري زيد " فيجر (زيد) في الإفصح بالباء ، وهي العامل الثاني . . (٤)

واستدل الكوفيون أيضاً بالسمع والقياس ، أما السماع فلورود إعمال الأول مع إمكان إعمال الثاني في قول عمر بن أبي ربيعة :

-
- (١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٠٠ من قسم التحقيق .
 - (٢) انظر المصدر السابق ٣٠٥ من قسم التحقيق .
 - (٣) الشواهد كثيرة سأكتفى بواحد من كل نوع .
 - (٤) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٥٠ من قسم التحقيق .

إذا هي لم تستك بعود أراكة تنخل فاستاكت عود اسحل
أما القياس فمن وجوه عديدة ، من بينها : (١)

أن العرب تراعى السابق وتغلبه بدليل أنه إذا اجتمع الشرط والقسم
كان الجواب للأسبق منهما ، ويحذف جواب الثاني ، كقولك : (إن قام زيد
والله يقم عمرو) وتقول : (والله إن قام زيد ليقومن عمرو) . (٢)

نخلص من هذا العرض للمسائل الخلافية إلى ما يأتي :

- ١ - أن القمولي لم يتحرر ذكر كل المسائل الخلافية ، وإنما اقتصر على بعضها . ويتأمل ما ذكره منها يتضح مدى التزامه بتنوع هذه المسائل بحيث تتناول مجالات الخلاف ومستوياته : من أحكام تتصل بالظواهر اللغوية إلى ما يتناول القواعد والأصول النحوية .
- ٢ - أن الأسلوب الذي اتبعه القمولي في عرض ما عرض له من مسائل الخلاف متنوع : فهو أحيانا يشير إلى الخلاف دون تفصيل أو استدلال ، وحيناً يفصل القول ويذكر الأدلة ، وحيناً يناقش ما يذكر من أدلة ويوازن بين الآراء ، ويرجح وينتهي من ذلك إلى بعض الآراء الخاصة أحيانا .
- ٣ - أن القمولي يعتمد في مناقشاته وترجيحاته وآرائه على حصيلة لغوية خصبة وواسعة تتمثل في نصوص كثيرة منسوبة إلى بعض القبائل . ويؤكد هذه الحصيلة مقدرة على الإفادة من الأصول النحوية ، وهي مقدرة تكشف عن عقلية قادرة على لمح الفروق واستكناه الدلالات وحسن التأني .

-
- (١) بلغت هذه الوجوه في النص أربعاً انظريقيتها في قسم التحقيق .
 - (٢) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٥٦ فابعدها من قسم التحقيق .

دقة القمولي

ينبغي أن نفرق بين الدقة في نقل العبارة والدقة في نقل الآراء
 وتحليل ما ورد في كتابه يتضح أن القمولي كان حريصاً على الإفادة من سابقه
 لكنه في الغالب لا يلتزم بالنقي الحرفي ، فأحياناً يفسر ، وأحياناً يضيف ،
 وأحياناً يغير أسلوب النص المنقول مع حرصه الكامل على معنى النص بحيث
 لا يصيبه كبير اختلاف .

ومجمل القول أنه كان يتسم بعامة بالدقة في نقل الآراء والمعلومات ،
 أما النصوص فكان يصيبها على يديه بعض التغيير ، ويمكن أن نجمل أهم هذه
 الصور من التغيير فيما يأتي :

١ - اختصار العبارة المنقولة :

ومن ذلك مثلاً :

أ - قال القمولي : قال سيبويه : " فلما ضارع (فعلاً) هذه
 المضارعة أجرى مجراها " (١) ، وفي الكتاب نفس العبارة مع زيادة بعض
 الألفاظ ، قال سيبويه : " فلما ضارع فعلاً هذه المضارعة وأشبهها فيما
 ذكرت لك أجرى مجراها " (٢) .

ب - والنموذج الآخر نقله لعبارة السهلي عن معنى (معدى كرب)
 مختصراً ، قال القمولي : " قال السهلي : ومعناه : وجه الفلاح ، ومعدى هو:
 الوجه " (٣) وقال السهلي : " ومعدى كرب - بالحميرية - وجه الفلاح ،

(١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٤٦ من قسم التحقيق .

(٢) الكتاب ٣ : ٣١٦ .

(٣) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٤٥ من قسم التحقيق .

المعدى : هو الوجه بلغتهم ، والكرب هو الفلاح " (١) .

ج - وهذا نموذج آخر من نقله للعبارة مع اختصارها ، قال القمولي : " وعند الأُخفش أن الأسماء الواقعة بعد أدوات الشرط مبتدأ لا فاعلة " (٢) .
وهو نفس ما قاله ابن بابشاذ : " ... خلافاً للأُخفش فإنه قد أجاز رفعه بالابتداء ، والصحيح ما ذكرته للعلة المذكورة " (٣) .

ويلاحظ أن القمولي أيضاً كثيراً أخذ من كتاب شرح الكافية الشافية ،
خذ مثلا موضوع (ما لا ينصرف بالنسبة إلى التصغير أربعة أقسام) (٤) ،
فهذه الأقسام هي نفسها موجودة في شرح الكافية الشافية إلا أن ابن مالك
قدم الأقسام كلها ثم أخذ يمثل لكل قسم عدة أمثلة ، ويوضح - أما القمولي
فكان يأتي بالقسم ثم الشرح ثم التمثيل بالتصغير ، والاكتفاء بمثال أو
مثالين (٥) .

د - وينقل أيضاً رأى سيبويه والمحققين في كلا وكلتا أنهما
مفردان يدلان على التثنية وليسا بمتنيين ، والدليل على إفرادهما قوله
تعالى ﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾ (٦) .
وقال القمولي : " واعلم أن (كلا وكلتا) اسمان مفردان عند
البريين ، ومدلولهما مثنى " (٧) .

-
- (١) الروض الأُنْفُ ١ : ٢٣٦ .
(٢) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٢٧ من قسم التحقيق .
(٣) انظر شرح المقدمة المحسبة ١ : ١٨٣ .
(٤) ١٥٣ : ٣ .
(٥) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢٨٣ من قسم التحقيق .
(٦) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤١٠ - ٤١١ .
(٧) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٢٧ من قسم التحقيق .

٢ - زيادة بعض الكلمات للشرح والتوضيح :

أ - انظر مثلا لما قاله القمولي عن صرف (أحمر) ^(١) وقارنه
بماقاله ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ^(٢)

" مذهب سيبويه أنه لا ينصرف إذا نُكِرَ بعد التسمية وخالفه
الأخفش مدة ثم وافقه في كتابه (الأوسط) ، وأكثر المصنفين لا يذكرون
إلا مخالفته ، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه ."

ب - وانظر أيضا لما جمعه ابن مالك على (فعلان) الذي مؤنثه
(فعلانه) وهو ما نقله القمولي ^(٣) وقارنه بما هو موجود في المصادر
الأخرى . ^(٤)

قال القمولي : " وقد جمع ابن مالك - رحمه الله - كل ما هو (فعلان)
مؤنثه : (فعلانة) : أحدهما : (حبلان) اسم رجل للرجل العظيم
البطن ، ومؤنثه (حبلانة) ، وثانيها : (دخنان) بالخاء المعجمة
والنون ، اليوم المظلم ، ومؤنثه : (ليلة دخنانة) " وقال ابن مالك :

" أجز فعلى لفعالنا

إذا استثنيت حبلانا

ودخانا وسخنانا "

ج - ينظر كذلك قوله في : (أخطب ما يكون الأُمير قائما) ^(٥)
وقارنه بما في شرح الكافية للرضي . ^(٦)

(١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢٧٦-٢٧٧ من قسم التحقيق .

(٢) ٣ : ١٤٩٩ .

(٣) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢٥٢ من قسم التحقيق .

(٤) حاشية الصبان ٣ : ١٧٤ ، همع الهوامع ١ : ٣٠ .

(٥) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٥٣٥-٥٢٧ من قسم التحقيق .

(٦) ١ : ١٠٧ .

٣ - إعادة صياغة الآراء المنقولة بلغته هو دون نقل نص أقوال السابقين :

أ - خذ مثلاً قول القمولي في (باب التنازع) : " أما السماع فورد أعمال الثاني في القرآن ، وأشعار العرب الفصحاء مع إمكان أعمال الأول قال تعالى * هاؤم اقرءوا كتابيه * . . . " (١) فهذه العبارة نفسها في شرح جمل الزجاجي ، ولكن مع تغيير في الأسلوب وفي بعض الأمثلة ، وزيادة بعض الأمثلة ، قال : " . . . فإن أكثر السماع إنما ورد بأعمال الثاني وعليه نزل القرآن . قال الله تعالى * أتوني افرغ عليه قطراً * (قطرا) منصوب ب (أفرغ) ، فلو كان منصوباً يأتوني لكان . . . " (٢)

ب - وإليك نموذجاً آخر ، قال القمولي : قال الشيخ في أماليه : والشئ قد يكون غير فصيح فيقترب به ما يصيره فصيحاً كقوله تعالى * أو لم يروا كيف يبديء الله الخلق * فجاء (يبديء) رباعياً والفصح (بدأ) ثلاثياً بل لا يكاد يسمع إلا كذلك . قال تعالى * كما بدأكم * وقال : " كيف بدأ الخلق " لكن حسن الرباعي ها هنا تشبيهه ب (يعيده) فيصير فصيحاً ، وقال بعض الشعراء لكاتبه : اكتب :

يا حارُّ إن الركب قد حاروا . . . " (٣)

وبمقارنة ما كتبه ابن الحاجب نجد الفرق ، قال : " . . . وذلك أن الشئ قد يكون غير فصيح فيلجئ إليه أمر فيصير فصيحاً مثال ذلك :

(١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٤٦ من قسم التحقيق .

(٢) ٦١٥ : ١ وانظر أيضاً المصدر السابق ٣٤٦ من قسم التحقيق ،

وأما ابن الحاجب ٣ : ٤٥ .

(٣) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٥٨ من قسم التحقيق .

أن الله بدأ الخلق ، الفصح بل لا يكاد يسمع إلا (بدا) قال الله تعالى :
 ﴿ كما بدأكم تعودون ﴾ وقال : ﴿ كيف بدأ الخلق ﴾ ثم قال : ﴿ أو لم
 يروا كيف يبديء الله الخلق ﴾ فجاء رباعياً فصيحاً لما حسنه من التناسب
 بغيره وهو قوله : يعيده وكذلك ما نحن بصدده من ﴿ سلاسلا وأغلالا ﴾
 وبابه (١) .

ج - انظر كذلك ما كتبه القمولي (٢) عن دخول الفاء في خير (إن)
 وقارنه بما هو في شرح الكافية لابن الحاجب (٣) ، وأمالى ابن الحاجب (٤) .
 وانظر كذلك في موضوع الابتداء بالنكرة عند قول الشاعر :

* فيوم لنا ويوم علينا *

في أمالي ابن الحاجب (٥) ، وقارنه بما كتبه القمولي في شرحه (٦) .

٤ - التفسير في الأمثلة التي يذكرها العلماء السابقون تعبيراً عن آرائهم النحوية .

ثمة تفرقة علمية بين الشاهد والمثال ، أما الشاهد فهونص لغوى
 مأثور عن عصر الاستشهاد الذي ينتهي في منتصف القرن الثاني الهجري في
 الحسواضر ومنتصف القرن الرابع الهجري في البوادي ، وأما المثال فهونموذج

(١) أمالي ابن الحاجب ٣ : ٤٣ .

(٢) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية (٥٠١ من قسم التحقيق .

(٣) ص ٢٥ .

(٤) ٣ : ١٥ ، انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢٣٩ من قسم

التحقيق وقارنه بما في الكتاب ١ : ٣١٢ ، انظر كذلك ٥٣٩ من

شرح نجم الدين القمولي على الكافية وقارنه بما في المفصل ٢٩-٣٠

(٥) ٤ : ٥٩ .

(٦) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٤٢٠ - ٤٣٢ من قسم التحقيق .

لغوى يلجأ لصياغته النحوى بغية تصوير قاعدته وترجمتها من إطارها الفطرى إلى المجال التطبيقي ، وفي الوقت الذى حرص فيه القمولى على ذكر الشواهد بأنواعها المختلفة التى سبق الحديث عنها ، نجده لا يجد حرجاً من تغيير بعض الأمثلة التى قد ترد في نصوص العلماء السابقين عليه . ومن ذلك مثلاً ما أورده عن قول الخليل في نطق بعض الحروف قال : " وقد روى ان الخليل - رحمه الله - سأل أصحابه : كيف تنطقون بالجيم من (جعفر) ؟ فقالوا : (جيم) فقال : إنما نطقتم بالاسم لا بالمسمى ، والمسمى (جه) ، (ج) هو الكلمة ، و (الهاء) لبيان الحركة وتسمى هاء السكت . . . (١)

وقد وردت هذه العبارة في الكتاب ، وفي مصادر أخرى (٢) ، لكن مع اختلاف في الكلمات ففي الكتاب قال : " . . . كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التى في (ذلك) والكاف التى في (مالك) ، والهاء التى في (ضرب) " (٣)

ه - زيادة بعض الشواهد والأمثلة وعدم الاكتفاء بما ورد فيما يتأخذ عنه

من مصادر :

أ - مثل : كل فعل وقع بعد ما يطلب الفعل ك (أدوات الشرط والتحضيض) ويعد فاعله فعل أو ما يقوم مقامه مفسر للفعل الأول . . . فقد استدل بعدة آيات على وجوب حذف الفعل وإعراب ما بعد الأداة فاعل

- (١) انظر شرح نجم الدين القمولى على الكافية ٧٧ من قسم التحقيق .
 (٢) انظر الكشاف ١ : ٧٩ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١١٩ ، وفيها نفع رواية الكتاب .
 (٣) انظر الكتاب ٣ : ٣٢٠ ، انظر أيضاً ما أورده في فقرة (التعبير بلفته) عن التنازع .

بفعل محذوف واجب الحذف يفسره المذكور قال : " . . . ومنه قوله تعالى
 * وَإِن امْرَأَةٌ خَافَتْ * ، * وَإِن امْرؤٌ هَلَكَ * وكذا قوله تعالى * وَإِن
 أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ * أصله : * وَإِن اسْتَجَارَكَ * من المشركين أحد
 والفعل المذكور مفسرلاً أول المحذوف . . . " (١)

وقد اكتفى ابن الحاجب في أماليه بأية واحدة ليدل على قوله ، قال :
 " . . . مذهب سيبويه وهو أنه رفوع بفعل مقدر دل عليه ما بعده تقديره
 كتقدير (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ *) تقديره (إِذَا انشَقَّتْ السَّمَاءُ) لاقتضاء ما فيها
 من معنى الشرط للفعل " (٢)

ب - وانظر أيضا في مسألة (امتناع أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على
 مفعول متأخر عنه لفظا) قال القمولي : " . . . فامتنعت المسألة ، وأجازها
 ابن جنبي ، ووافقته ابن مالك علمي جوازها إذ قال : "إنها ضعيفة"
 واستدل على جوازها بالسمع والقياس ، أما السماع فقول الشاعر :

جزى ربه عني عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقول الآخر :

جزى بنوه أبا الفيلان عن كبير وحسن فعل كما يجزى سنمار

وقول الآخر :

كسا مجده ذا المجد أثواب سوء د

ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد

(١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٢٢-٣٢٦ من قسم التحقيق .

انظر أيضا ٢٩٠ وقارنه بما في شرح الكافية للرضي ١ : ٦٥ .

(٢) ٢ : ٤٢ ، وانظر كذلك شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٢٢ من

قسم التحقيق وشرح الكافية للرضي ١ : ٦٢ .

وقول الآخر :

لما عصا أصحابه مصعباً أدى إليه الكيل صاعاً بصاع

وقال حسان :

قد شككت أنه من كنت صاحبه . (١)

واكتفى ابن جنى (٢) ببيت شعري واحد هو :

جزى ربه عني عدى

وبآية واحدة فقط هي قوله تعالى * وإن ابتلى إبراهيم ربه *

(١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٣٠٤ - ٣٠٥ من قسم التحقيق .

(٢) الخصائص ١ : ٢٩٤ ، وانظر أيضاً شرح الكافية الشافية ٢ : ٥٨٦ -

وموضوع الكتاب : دراسة نظام تركيب الكلمات العربية ، كما يقول مؤلف غاية الأمانى : " أما موضوعه فهو الكلمات العربية من حيث تركيبها لا من جهة دلالتها على مسمياتها فإن ذلك علم اللغة ولا من حيث بنيتها فإن ذلك علم شريف ، موضوع دل عليه الشيء الذى يبحث عنه عن عوارضه " (١) .

وفي تحفة الطالب ورد هذا المعنى لكن باختصار شديد ، قال : " وأما موضوعه فهو الكلمة المركبة مع عاملها ، لأنه لا يبحث في هذا الفن عن أحوالها الذاتية " (٢) .

وقبل البدء في التحليل التفصيلي لعدد من المسائل في الشرحين نسجل بعض الملاحظات الموجزة لما في الكتابين من موضوعات واتجاهات على النحو الآتي :

- ١ - غاية الأمانى غير ممزوج ، بل يأتي يقول ابن الحاجب مسبوقا بعبارة : قال المصنف أو : قوله ، ثم يقوم بالتوضيح ، بينما تحفة الطالب ممزوج لا يفصل المتن عن الشرح .
- ٢ - في الكتابين اهتمام بلغات القبائل وتحرى ذكر لغات بعينها في مسائل بعينها ، كما قال في غاية الأمانى حسن هذيل : إنهم يجعلون آلة التعريف الميم وعلى هذه اللغة ورد قوله : " ليس من امبرامصيام في اسفر " (٣) ، وفي تحفة الطالب ذكر أن " في لغة حمير

(١) انظر غاية أمانى الطالب ص ٦ من قسم التحقيق .
 (٢) انظر تحفة الطالب ص ٢ .
 (٣) انظر غاية أمانى الطالب ص ٦٣-٦٤ من قسم التحقيق .

ونفر من طي* إبدال الميم من لام التعريف قال صلى الله عليه وسلم : " ليس من اميرامصيام... " (١) ، ومثل ما ذكره في إعراب المثنى وإعراب المنوع من الصرف. (٢)

٣ - تتنوع الشواهد في الكتابين : فمن آيات قرآنية وحديث شريف إلى شعر وأمثال وأقوال العرب ، ثم إن هذه الشواهد قد تتفق في المسألة الواحدة ، ومن ذلك ما ذكره عند تناوله موضوع (المنوع من الصرف) في تناسب الفواصل (٣) كقوله تعالى ﴿ سلاسلًا وأغلالًا ﴾ وكقوله صلى الله عليه وسلم : " كل مولود يولد على الفطرة " (٤) ، في باب : (المنوع من الصرف) في (جمع) المعدول ، و " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " (٥) في باب الفاعل . ويلاحظ كثرتها وتزاحمها في بعض الموضوعات . وتكاد تكون هذه الشواهد في مجملها واحدة - وإن تفاوتت أحيانا بين الكتابين - كما في موضوع المنوع من الصرف ، وفي موضوعات أخرى كذلك مثل :

(٦) لما عصى أصحابه مصعبا

(٧) جزى ربه عنى عدى بن حاتم

(٨) ولكن نصفًا لوسبيت وسيني

(٩) و (أكلوني البراغيث) و (السمن منوان بدرهم) .

-
- (١) انظر تحفة الطالب ص ١٥٦ .
(٢) انظر شرح نجم الدين القموي على الكافية ١١٨ فما بعدها ، ١٠٤ ، ٢٨٠٠ ، من قسم التحقيق .
(٣) انظر غاية أماني الطالب ص ١٥٣ من قسم التحقيق .
(٤) انظر المصدر السابق ص ١٧٩ .
(٥) انظر المصدر السابق ص ٦٩ - ٧٥ - ٢٩٥ .
(٦) انظر المصدر السابق ٣٠٣ من قسم التحقيق ، وتحفة الطالب ٢٣ .
(٧) انظر المصدر السابق ٣٠١ من قسم التحقيق ، وتحفة الطالب ٢٢ .
(٨) انظر المصدر السابق ٣٤٧ من قسم التحقيق ، وتحفة الطالب ٢٥ .
(٨) انظر المصدر السابق ٤١٢ ، ٤٣٢ ، ٤٥٤ - ٤٥٨ من قسم التحقيق وتحفة الطالب ٣٠ ، ٣٣٠ .

- ٤ - اهتمام الكتابين بشرح معاني بعض الكلمات مثل : الأختان :
أقارب الزوجة ، الأُصهار : تقع على أقارب الزوج وأقارب المرأة ،
عاشورا : اسم لليلة العاشر من المحرم ، وهو اسم إسلامي لا يعرف
في الجاهلية ^(١) . الصَّبُوح : شرب في أول النهار ، والخَبُوق : شرب
في آخره ^(٢) .
- ٥ - اهتم الكتابان بالقراءات ، ويتحدان أحيانا في موقفهما ازاء قراءات
بعضها ومن ذلك مثلا ما ورد فيهما في قوله تعالى * قواريراقواريرا *
على قراءة من نون ^(٣) ، وكقوله تعالى * تسألون به والأرحام *
بالجر ، على قراءة حمزة ^(٤) كما أنهما لا يتحرجان من الحكم على
قراءات بعضها .
- ٦ - حين يعزو الكتابان الرأي لصاحبه قد يذكران لقبه ، وأحيانا يضيف
إليه الكنية ، وأحيانا يذكران الاسم واللقب معا مثل : أبي الحسن
ابن خروف ^(٥) ، أو ابن خروف فقط ، ومثل : عمر بن عبد المجيد
الرُندي ، أو الرُندي فقط .
- ٧ - وأحيانا عند ذكر الرأي يشيران بإيجاز إلى ما يشبه التعريف

(١) انظر غاية أمانى الطالب ص ١١٧ ، ١٦٠ ، من قسم التحقيق .
(٢) انظر تحفة الطالب ص ٤٠ .
(٣) انظر غاية الأمانى ص ١٥٦ - ١٥٩ من قسم التحقيق .
(٤) انظر تحفة الطالب ص ٦٨ .
(٥) انظر غاية الأمانى ص ١٤١ من قسم التحقيق ، و ص ١٩٨ من تحفة
الطالب .

بصاحبه كقوله : " وذهب ابن الطراوة من المغاربة " (١) ، ونحو تعريفه للأخفش ، والأخفاشة . . . (٢)

٨ - في الكتابين كثير من أسما المناطق والمدن مع شرح مواضعها - أحيانا -

شرحاً موجزاً مثل : (جور) : اسم بلدة من العجم ، (واسط) :
المكان أو الوسط بين البصرة والكوفة (٣) ، (شتر) : اسم لحصن
باران (٤) ، (شلم) لبيت المقدس (٥) .

٩ - قد يشرح في الكتابين بعض الكلمات المعربة ك (قالون) أي :

حسن (٦) وفي تحفة الطالب : قال : قالون : الجيد بلسان
الروم (٧) . والمعنى كما هو ظاهر واحد .

١٠ - استعمال الكتابين بعض المصطلحات قليلة التداول كإطلاق " الجمع

المكسر " (٨) على جمع التكسير ، و " المستقبل " على الفعل المضارع ،
و " آلة التعريف " (٩) على أل التعريف ، و " الجمع الأقصى " (١٠)
على صيغة منتهى الجموع .

-
- (١) انظر غاية أمانى الطالب ص ٤٣٨ من قسم التحقيق .
(٢) انظر المصدر السابق ص ٢٧٩ فمابعدھا .
(٣) انظر المصدر السابق ص ٢٠٥ .
(٤) انظر تحفة الطالب ص ١٧ .
(٥) انظر المصدر السابق ص ٢٠ .
(٦) انظر غاية أمانى الطالب ص ٢١٥-٢١٦ من قسم التحقيق .
(٧) انظر تحفة الطالب ص ١٧ .
(٨) انظر غاية أمانى الطالب ص ١٠٤ من قسم التحقيق والعبارة لابن الحاجب
انظر الكافية في النحو ص ٦١ .
(٩) انظر غاية أمانى الطالب ص ٦١ من قسم التحقيق .
(١٠) انظر تحفة الطالب ص ٢١ .

- ١١- كذلك استعمال الكتابين مصطلحات موحدة هي في مجموعها بصرية ، ومنها ما هو كوفي أيضا كما في استعمالها معا مصطلح " النعت " في مقابل " الصفة " و " الخافض " في مقابل الجار .
 - ١٢- حرص الكتابان على ذكر كثير من المسائل الخلافية بين العلماء ، ومن هذه المسائل ما يصدر عن الخلافات المدرسية ومنها ما يعبر عن اجتهادات لأفراد النحاة .
 - ١٣- مذهب المؤلف واحد في كل من الكتابين كما يظهر من خلال الترجيحات الكثيرة الميثوقة في الكتاب .
 - ١٤- الشخصية العلمية للمؤلف في الكتابين واحدة من حيث الحرص على تحرى ذكر مسائل بعينها ، ومناقشتها ، والانتهاج إلى آراء موحدة فيها .
 - ١٥- موقف المؤلف في الكتابين من ابن الحاجب واحد إذ تتفق مواضع الاتفاق معه في الكتابين ومواضع الاختلاف معه فيهما .
 - ١٦- أسلوب العرض اتسم أحيانا بالتداخل في الكتابين من حيث الميل إلى التنظير والاستطراد .
- وسنعرض فيما يأتي لعدد من المسائل في الكتابين ، لنقف على المادة العلمية في كل منهما ، والمنهج الذي اتبعه المؤلف في عرض هذه المادة ، وذلك بغية تحديد مجالات الاتفاق والاختلاف بين الشرحين ، حتى يكون هذا كله مقدمة لاستخلاص النتيجة النهائية في تحقيق مدى صحة نسبة الكتابين إلى مؤلف واحد .
- وليس اختيارنا لهذه المسائل اختياراً عشوائياً مطلقاً ، إذ أثرنا

تقديم نماذج لنوعين من المسائل في الشرحين : أولهما مسائل تتصف بالاصول الكلية ، والثاني مسائل تتعلق بالقواعد التفصيلية ، وهذان النوعان - في مجموعهما - كافيان لتحقيق الغايات المرجوة من هذا العرض .

تعريف النحو لغة واصطلاحاً :

في غاية الأمانى : " هو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي استقرأ منها " (١) - وهو تعريف منقول عن ابن عصفور -

ولغة : هو لفظ منقول من مصدر : نحى نحو إذا قصد .
وفي : تحفة الطالب يقول : إن للنحو حدين : لغوى واصطلاحى
ففي اللغة : لفظة مشتركة بين معان متعددة ، أحدهما : القصد ،
يقال : نحوتك نحواً ، أى : قصدتك قصداً . . .

أما في الاصطلاح فهو : علم يعرف به إعراب الكلام وبناءه على وفق لغة العرب . (٢)

ويلاحظ ما سبق أن معنى النحو في اللغة ، وفي الاصطلاح واحد في الكتابين وإن اختلف الأسلوب .

(١) انظر ص ٥ من قسم التحقيق ، تعريفه اصطلاحاً .

(٢) انظر : تحفة الطالب ص ٢٠ .

وضع النحو :

تحدث الكتابان عن وضع النحو ، ورد سبب وضعه إلى دخول اللحن في اللسان العربي ، ففي غاية أمانى الطالب ^(١) : أن النحو أول علم دون في الإسلام ، أملاه على بن أبي طالب على أبي الأسود الدؤلي وقد كتب كرم الله وجهه بعضاً منه وكلمه أبو الأسود ، لأنه روى أن أبا الأسود بعد ذلك كان يكتب منه شيئاً ثم يعرضه على الإمام علي فيقرأ ما يستصوبه ويحرق ما عداه ويهديه ^(٢) .

ويروى في تحفة الطالب ما نسب إلى أبي الأسود من أن علياً كرم الله وجهه ألقى إليه " صحيفة أولها الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، وقال : أنح هذا النحو للناس " يقول أبو الأسود معقبا : وأخذتها ووضعت باب التعجب ثم وضعت الفاعل رفع ، والمفعول به نصب ، حروف النصب والجر ، إلى غير ذلك ^(٣) . فمحور المذكور في الكتابين واحد .

الكلام :

إذا قارنا ما ورد في " غاية أمانى الطالب " وما ورد في (تحفة الطالب) نجد أن الأول عرض أولا للكلام عند حديثه عن الكلمة بعبارة المصنف " الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد " ^(٤) وبعد أن فرغ من الكلمة أعاد عبارة المصنف السابقة ^(٥) ، وبدأ بشرحها كلمة كلمة ، قال :

- (١) انظر ص ٢ فما بعدها من قسم التحقيق .
 (٢) انظر غاية أمانى الطالب ٢ فما بعدها من قسم التحقيق .
 (٣) انظر تحفة الطالب ص ٣ .
 (٤) انظر غاية أمانى الطالب ص ١٠ - ٣٧ فما بعدها من قسم التحقيق .
 (٥) انظر المصدر السابق ص ٣٧ من قسم التحقيق ، وهنا يعرف الكلام اصطلاحاً .

فقوله : " ما تضمن كلمتين " جنس يشمل الكلام والكلم وبعض الكلمات المركبة كالمضاف ... " وهنا يعترض على المصنف ويقترح عليه استعمال كلمة (لفظ) بدل (ما) ، لـ " أنه جنس أقرب من (ما) ، وشرح كلمة الإسناد وأنواعها في مصطلح النحاة مدعماً كلامه بالأمثلة المختلفة مع آراء العلماء ، ونبه إلى أن ما يسمى بالنحت : " الحوقلة والبسطة " ليست بكلام إذ لا إسناد فيها ، لأن قوله بالإسناد يريد به الإسناد التركيبي .

بعد ذلك جاء بتعريف الكلام لغة ، واختلاف النحاة فيه وما استدلوا به على أقوالهم ، فقوم استدلوا ببيت شعر للأخطل (١) ... ثم تحدث عن اشتقاق الكلام من (الكلم) - باسكان اللام - وهو : الجرح وذكر اختلاف " الكلام " بين البصريين والكوفيين ، واستدلال كلا الفريقين من غير أن يميل أو يوءد أيأ منهما ، وتناول في أثناء ذلك الحديث عن (الكلم) (٢) ، وهو أخص من الكلام من وجه وأعم من وجه ، وشرح سبب ذلك ، ولم ينس اختلاف النحاة في الكلم أيضا ، ثم تحدث حديثاً عابراً عن (القول) (٣) ، ثم عاد ليكمل شرحه عن الكلام ، فذكر (مكونات الكلام) (٤) وأقسامها ، وأشار القمولي إلى أن المصنف قسم الكلام في هذه الكافية ثلاثة أقسام باعتبار أنواع الكلمة هي :

-
- (١) انظر غاية أمانى الطالب ص ٤٠ من قسم التحقيق .
 (٢) انظر المصدر السابق ص ٤٣ من قسم التحقيق .
 (٣) انظر المصدر السابق نفسه من قسم التحقيق .
 (٤) انظر نفس المصدر ص ٤٤ من قسم التحقيق .

١ - قسم في الأسماء وإعرابها وبنائها وأحكامها .

٢ - قسم في الأفعال .

٣ - قسم في الحروف كما فعل الزمخشري . (١)

ثم أخذ في توضيح كل قسم بالتفصيل .

أما تحفة الطالب (٢) فقد تحدث عن الكلام حديثاً طويلاً بالمقارنة

بموضوعات الكتاب الأخرى ، أولاً جاء بتعريف المصنف للكلام ، ثم عرفه لفة :

هو جنس يعم جميع ما يتكلم به سواه كان على حرف كواو العطف . . . ثم

عرف الكلام في اصطلاح النحويين معتداً على ما ذكره المصنف من أن الكلام

ما تضمن كلمتين بالاسناد .

ثم أخذ في شرح ما عناه المصنف ، معترضاً عليه أحياناً .

تعريف الخاصة :

تكلم صاحب غاية أمانى الطالب عن (الخاصة) عند تناوله لخواص

الاسم (٣) ، فأشار أولاً إلى أن الخاصة أسلوب من أساليب تعريف الشيء ،

ثم ذكر أن المعارف خمسة : الحد التام ، الحد الناقص ، الرسم التام ،

الرسم الناقص ، إبدال اللفظ بلفظ أظهر منه .

ثم بدأ بتعريفها عموماً وتعريفها عند المناطقة ، وعند النحاة ،

فخاصة الشيء هي التي لا توجد إلا فيه مأخوذة من الاختصاص .

(١) انظر غاية أمانى الطالب ص ٤٧ من قسم التحقيق .

(٢) ص ٣ .

(٣) انظر ص ٤٩ - ٥١ من قسم التحقيق .

أما أرباب العقول فإنهم يشترطون فيها الملازمة بحيث لا يوجد فرد من أفراد الحقيقة دونها كالضحك بالقوة للإنسان .

أما عند النحاة فهي التي لا توجد إلا في ذلك النوع ، وقد يوجد أولاً يوجد هو فيها ، ودليل ذلك أن من الأسماء ما لا تدخله لام التعريف كالضمرات ومنها ما لا يدخله جر ولا تنوين كالممنوع من الصرف . . .

وفي تحفة الطالب ^(١) بين أن الخواص : جمع خاصة ، وعرفها تعريفاً موجزاً ، فقال : الخاصة ما تختص بالشيء ، أي لا يوجد فيه ولا يوجد في غيره ثم وضع الفرق بينهما وبين الحد ، أن الحد يطرد وينعكس ، والخاصة يطرد ولا ينعكس ، أو ينعكس ولا يطرد على اختلاف بينهم في الطرد والنعكس .
وبهذا يتبين أن محور التعريف واحد في الكتابين .

أل التعريف :

تحدث في غاية أمانني الطالب عن لام التعريف وأنها من خواص الاسم ، ثم أشار إشارة عابرة إلى أن الأفعال لا تقبل التعريف ، لأنها نكرات ثم ذكر أقسام الألف واللام مع الأمثلة والشواهد وآراء النحاة . وتحدث طويلاً عنها ، وقد بلغت عنده عشرة أقسام ، ثم قال : " إن هذه الأقسام مختصة بالأسماء ودخولها على الفعل شأن ضرورة خلافاً لابن مالك كقوله : " اليجدع " .

ثم بعد ذلك عرض لاختلاف النحاة في أل التعريف ، وجاء برأى سيبويه الذي تردد كثيراً في كتب النحاة في أنه يرى أن المعرف اللام فقط ، والهمزة هي همزة وصل زيدت توصلاً بها إلى النطق بالسكان كهمزة (اسم) ^(٢) . . .

(١) ص ٤٤ .

(٢) ولو أن القارىء رجع لكتاب سيبويه لرأى أنه في أكثر المواضع ذكر أن المعرف الألف واللام . انظر الكتاب ٢ : ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٤ ، ٢٤٢ .

ثم اعترض على قول المصنف : " دخول اللام " ، لأنه يريد عليه

اللام الداخلة في جواب القسم ، واللام الموطئة للقسم ، ولام الأمر . . .
و فضل لو أن المصنف استعمل : " آلة التعريف " لسلم من هذا كله ، ولدخلت
الميم التي هي آلة التعريف في لغة هذيل المبدلة من اللام .

أما في تحفة الطالب ^(١) فقد تحدث عن لام التعريف في سطرين
أو ثلاثة فقال عنها : " قوله : دخول اللام ، أي : لام التعريف ، لا نها
وضعت لتعيين المحكوم عليه ، والمحكوم عليه لا يكون إلا اسما ، ثم ذكر لامات
أخرى ، ونبه إلى أنها ليست من خواص الاسم مثل : لام الابتداء ، والسلام
الموصولة ، ولام جواب لو .

وفي مكان آخر من كتابه تعرض القمولي للام التعريف في موضوع
المعرف ^(٢) ، وذكر مذاهب العلماء في لام التعريف وأنها على أربعة
أضرب ، وهنا أيضا ينقل مذهب سيبويه أن المعرف هي اللام وحدها ،
والهمزة همزة وصل . وقد اتسم كلامه هنا بالإيجاز .

الإسناد :

في " غاية أمانى الطالب " ^(٣) تناول خواص الاسم ، ومنها : الإسناد
الـ_____ ، فذكر أولا تفسير أبي البقاء ثم أتبعه
بتفسير آخر ، ثم ذكر عدداً من الاعتراضات على ما ذكر من تفسيرات ثم ناقش
هذه الاعتراضات وردّها وانتهى من ذلك كله إلى تعريف ارتضاه .

(١) ص ٤ .

(٢) انظر تحفة الطالب ص ١٥٦ .

(٣) ص ٦٠ - ٦٨ .

فبعد أن بدأه بملحوظة عن أن ابن عصفور جمع هذه المسوغات أو المخصصات في كتابه المقرب ، وأن المصنف لم يذكر إلا بعضها ، انتقل إلى ذكر أمثلة لعدد من المسوغات محدود لا يتجاوز سبعا ، وقد ذكر هذه المسوغات بأسلوب مختلف عن أسلوب ذكرها في غاية أمانى الطالب ، إذ كان يبدأ المسوغات في تحفة الطالب بذكر المثال لينتقل منه إلى القاعدة على عكس ما اتبعه في غاية الأمانى .

الخبر المفرد :

تناول " غاية أمانى الطالب " بكثير من التوضيح والشرح موضوع الخبر المفرد ، وقد بدأ بتقسيمه إلى ثلاثة أقسام ، ثم تحدث في كل قسم عن ماهيته وناقش كل ذلك مدعما كلامه بشواهد وآراء بعض العلماء .

أما القسم الأول ^(١) وهو الذى يكون الخبر فيه هو المبتدأ معنسى ك (زيد قائم) ف (زيد) هو القائم ، والقائم هو زيد ، أو لفظا كقولك : (زيد زيد) ومنه قول الشاعر :

أنا أبو النجم وشعرى شعرى

وقوله تعالى ﴿ والسابقون السابقون ﴾ عند سيبويه وشرح ذلك بالتفصيل مع التدليل .

وأما القسم الثانى من أقسام الخبر المفرد فهو المنزل منزلة المبتدأ وهو أربعة أضرب ، وهنا أيضا شرح كل نوع مع التمثيل :

(١) انظر : غاية أمانى الطالب ص ٤٢٧ فما بعدها من قسم التحقيق .

- ١ - أن يكون اسماً علماً نحو : (زيدٌ زهيرٌ شعراً)
- ٢ - أن يكون اسم جنس كـ (زيدٌ أسدٌ) .
- ٣ - أن يكون مصدرًا كـ (يومٌ صومٌ) وقال : يجوز أن يكون في هذه الأضرب الثلاثة على تقدير حذف مضاف تقديره : مثل .
- ٤ - أن يكون صفة كـ (نهاره صائمٌ) .

وأما القسم الثالث وهو الأخير وهو موضوع موضع الأول وهو الظروف والمجرورات إذا وقعت أخباراً ومثل له بـ " زيد عندك " و " زيد في الدار " ، ثم وضح أن الواقع خبراً للمبتدأ قد يكون جامداً " زيد أخوك " ، وقد يكون مشتقاً فيكون للأول ولسببه كـ (زيد حسي أبوه) . ثم قال : إن المفرد الجامد لا يحتاج إلى عائد عند العرب والبصريين إلا أن يقع موقع المشتق ، إلا أن الكوفيين والسرمانى قالوا : فيه ضمير ولا بد لكل خبر من عائد ، والجامد واقع موقع المشتق ، فمعنى قولك : (زيد أخوك) : زيد مناسبك ، ثم بين أن المشتق لا يعمرى عن ضمير وكذا ما وقع موقعه .

وأتى برأى كثير من النحاة في أن المشتق إن لم يرفع ظاهراً يحتاج إلى عائد ، قالوا : لا ن المشتق لا بد له من فاعل هو ضمير يعود على المبتدأ مثل (زيد قائمٌ) أى (هو) وقال جماعة من النحاة إنه لا يحتاج إلى عائد . . . ورد عليهم القمولى بأن هذا خلاف لفظي لا شرة له . ثم تحدث عن المشتق إن رفع ظاهراً لم يكن فيه ضمير فاعل بل يكون فيه ضمير المبتدأ مضافاً إليه كقولك : (زيد قائمٌ أبوه) .

أما تحفة الطالب^(١) فانه أشار إشارة موجزة إلى الخبر المفرد ،

وجاء به مع (إنَّ وليس) . . . فقال : فأقسامه وقوعه مفرداً وجملة والمفرد جامد ومشتق ، والجملة اسمية و فعلية . . وشرايطه : أنه إذا كان مفرداً مشتقاً لا بد فيه من ضمير عائد ، وقال بعده : وإذا كان جملة ولم يكن نفس اسم إنَّ في المعنى فلا بد من ضمير عائد وإن العايد لا يحذف إلا لقرينة ثم تحدث بعد ذلك عن خبر إن وشروط النحاة فيه وفي حذفه مع القرينة ، ومثل بأمثلة مختلفة .

ولست في حاجة إلى أن أشير إلى أن الخلاف بين الكتابين في جوهره

كس .

نخلص من هذا العرض إلى ما يأتي :

أولاً - أن شدة وجوه اتفاق بين الكتابين تتمثل في الجوانب الآتية :

- ١ - الموضوعات المعالجة في الكتابين .
- ٢ - القضايا المثارة في كليهما .
- ٣ - المسائل الجزئية التي تحتويها الأبواب النحوية فيهما .
- ٤ - المصطلحات المأخوذة بها فيهما .
- ٥ - الاهتمام بالتفسير اللغوي فيهما .
- ٦ - موقف الكتابين من ذكر كثير من المسائل الخلافية .
- ٧ - موقف الكتابين من الأصول النحوية .
- ٨ - موقفهما من التعليل وتمائل العلل الواردة فيهما .
- ٩ - موقفهما من توجيه النصوص وتخريجها .

ثانياً - أن شدة وجوه اختلاف بينهما تتمثل فيما يأتي :

- ١ - وجود فروق كمية في الشواهد النحوية ، فغاية الأمانى يحتوى على قدر أكبر من الشواهد من تحفة الطالب .

- ٢ - زيادة تفصيل في المسائل الجزئية في غاية الأمان عن تحفة الطالب الذي يتسم نسبياً بالإجمال .
- ٣ - الحرص على تعليل كثير من القواعد والأحكام النحوية والظواهر اللغوية في غاية الأمان دون تحفة الطالب .
- ٤ - تحرى الاستدلال على كثير من الآراء في المسائل الخلافية الواردة في غاية الأمان والاكتفاء بالإشارة إليها أحياناً في تحفة الطالب دون استدلال .
- هل ترجع هذه الصور من التوافق إلى طبيعة الموضوع في الكتابين وتناولهما مع الكافية بالشرح ، أو إلى وحدة مؤلفهما ؟
- إنني أميل إلى ترجيح الاحتمال الثاني لسببين أساسيين :
- الأول : أن وحدة الموضوع لا تمنع الاختلاف في تناول ، وصور الاختلاف في تناول مع وحدة الموضوع عديدة منها - على سبيل المثال - حذف بعض ما يذكره مؤلف المتن أو الإضافة إليه ، أو الاستدراك عليه ، أو تخطئته ، ومجالات هذا الاختلاف واسعة ، تمتد على جبهة عريضة في الدرس النحوي من التعريفات إلى التقسيمات والتعليقات والأصول والتوجيهات والتعليقات الخ . .
- وليس شيء من هذا كله ملحوظاً في الكتابين معاً في غاية الأمان ، وتحفة الطالب .

ألا يرجح هذا التوافق احتمال نسبة الكتابين معاً إلى مؤلف واحد ؟

والثاني : أن تحليل الفروق القائمة بين الكتابين ينتهي إلى أنها في جوهرها - فروق كمية لا نوعية ، بمعنى أن " الحجم " يختلف فيهما زيادة ونقصاً ، سواء في الشواهد أو الآراء أو الاستدلال أو التفصيل ، ولكن ما وراء ذلك من مواقف تتشابه ، فالمنهج واحد والموضوعات واحدة والآراء واحدة والاتجاهات واحدة . الأمر الذي يؤيد ما نرجعه من نسبة الكتابين لنجم الدين القمولي .

موقف القمولي من الرضي ومن شرحه للكافية

أفاد القمولي من شرح الكافية للرضي إلا أنه لم يذكر ذلك صراحة فسي الجزء الذي أقوم بتحقيقه ووسنرى ذلك حين أعرض أمثلة من الكتابين .
فما سبب عدم ذكره للرضي أو لكتابه ، وهو لم يكن معاصراً له - فالرضي توفي سنة ٦٤٦ هـ ، والقمولي سنة ٧٢٧ هـ ؟ فهل السبب أن الرضي كان شيعياً والقمولي كان سنياً ؟ إن هذه المسألة في حاجة إلى دراسة تستوعب الاتجاهات الثقافية للعصر بأسره .

وفيما يلي بعض من إفادات القمولي من الرضي دون ذكره أو إشارة

إليه :

أ - قال الرضي شارحاً قول ابن الحاجب : " (وكل رجل وضيعة) الضيعة في اللغة : العقار ، وهي ههنا كناية عن الصنعة " (١)
وهذا قول القمولي مع تغيير طفيف في الأسلوب ، " كل رجل وضيعة ... والعراد بالضيعة : الحرفة والصنعة " (٢)

ب - ويقول الرضي : "... إنما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة إذ أنكر لأن جميع ما العلمية المؤثرة فيه فقط ، أو شرط وسبب معا خمسة أشياء : التأنيث بالتاء والعجمة والتركيب والألف المقصورة الزائدة والألف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة ، والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون كما في أنريجان لكن يزول تأثير الجمع بزوال العلمية " (٣) وأنظر لما كتبه القمولي حول ذلك :

(١) شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٧ .

(٢) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٥٢٩ من قسم التحقيق .

(٣) شرح الكافية للرضي ١ : ٦٥ .

قال : " .. أو معها كلها ك (أنريجان) وهو اسم بلدة في العجم فيها الألف ، والنون ، والسجدة ، والتركيب ، والتأنيث ، مع العلمية ثم نكر ، انصرف لزوال العلتين المانعتين من الصرف . وأما العلمية فلزوالها بالتنكير ، وأما باقي العلل فلزوالها بزوال شرطها وهو العلمية ... " (١)

ج - وانظر أيضا للمثال الآتي ، قال القمولي : " أما (أفعل ين) إذا سميت به ك (أعلم وافضل) فإن سميت به مع (من) ثم نكرته بعد التسمية امتنع صرفه قولاً واحداً للوزن وقوة شبهه بأصله في أنه نكرة مع (من) كما كان وهو صفة وإن سميت به بغير (من) ثم نكرته بعد التسمية انصرف قولاً واحداً لعدم شبهه بأصله حين كان صفة ، لأنه لا يستعمل إلا بمن ظاهرة أو مقدرة ... " (٢)

وانظر لقول الرضي في نفس الجزئية التي تحدث عنها القمولي فيما سبق لا نجد اختلافاً إلا في التعبير ، وترتيب الكلام .

قال الرضي : " وأما أفعل التفضيل نحو أعلم فإنك إذا سميت به ثم نكرته فإن كان مجرداً من (من) التفضيلية انصرف إجماعاً ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الأصلي كما اعتبر في نحو أحمر وإن كان مع من لم يصرف إجماعاً بلا خلاف من الأخص كما كان في أحمر " (٣)

-----x-----

- (١) انظر : شرح نجم الدين القمولي على الكافية (٢٧١ من قسم التحقيق .
 (٢) انظر المصدر السابق ٢٧٧ من قسم التحقيق .
 (٣) شرح الكافية للرضي ١ : ٦٨ .

انظر أيضا شرح القمولي (١) لقول ابن الحاجب : " أو يكون في أوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء " وكذلك شرح الرضي (٢) لنفس العبارة .

وما لاحظناه أنه أحيانا عندما يقول كلمة (بعضهم) يعني بها الرضي ، وسنأتي بعد قليل بنماذج لنبين صحة ما نقول ، انظر مثلاً قوله : " وقال بعضهم : الرفع إعراب ما هو مخبر عنه ، فيدخل فيه الفاعل ، وما أقيم مقامه والمبتدأ ، وما عدا ذلك محمول عليه " (٣)

وهو قول الرضي نفسه وإن اختلف الأسلوب قال : " . . . لأن

الرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والبواقي محمولة عليها " .

انظر أيضا لنقله لرأى الرضي في قولهم : (أخطب ما يكون الأُمير

قائما ، قال القمولي : " وذهب بعضهم في قولك : (أخطب) ونحوه إلى

أن (ما) فيه مصدرية تقديره : أخطب زمان ، لأن الفعل لا يضاف إلا إلى

ما هو بعضه فيكون الخبر إذاً نفس (إذا) المقدرة من غير تعليق كما لو

قلت : أخطب أوقات الأُمير يوم الجمعة . . . " (٤) . هذا ما كتبه القمولي ،

ومقارنته بما عند الرضي في شرحه سجد اختلافاً طفيفاً في التعبير قال :

" ويجوز أن يقدر في أفعال المذكور زمان مضاف إلى ما يكون بخلاف نحو

(١) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٢٥٧ من قسم التحقيق .

(٢) شرح الكافية ١ : ٦٢ .

(٣) انظر أيضا ١ : ٧٢ ، ٧٣ من المصدر السابق ، و ٢٨٣ ، ٢٨٤ من

شرح نجم الدين القمولي على الكافية من قسم التحقيق .

(٤) انظر شرح نجم الدين القمولي على الكافية ٥٢٥ - ٥٢٧ من قسم التحقيق .

أكثر شربي السويق وضربي زيدياً ، وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف
... فيكون التقدير : أخطب أوقات ما يكون الأُمير قائماً ، أى أوقات كون الأُمير
فتكون قد جعلت الوقت أخطب وقائماً كما يقال نهاره صائم وليه قائم . . . (١)

ويلاحظ أن شواهد القمولي تكاد تكون قريبة جداً من شواهد الرضي
في موضوعات كثيرة انظر مثلاً :

في المنوع من الصرف في باب الجمع قوله صلى الله عليه وسلم :
" إنكن صواحيبات يوسف " . (٢)

وانظر أيضاً في الكتابين (٣) قول الشاعر :

أتاني وعيد الحوص

وأيضاً لقول الفرزدق :

فلو كان عبدالله مولى هجوته ولكن عبدالله مولى موالينا (٤)

وفي المنوع من الصرف في وزن الفعل استدل بقوله :

أنا ابن جلا وطلاع الثغايا متى أضع العمامة تعر فونسي (٥)

وقول الشاعر :

نبئت أخوالي بني يزييد ظلما علينا لهم فدييد (٦)

(١) شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٧ .

(٢) شرح الكافية للرضي ١ : ٥٤ وشرح نجم الدين القمولي على الكافية ١٥٩ -

٢٢٢ من قسم التحقيق .

(٣) - انظر المصدرين السابقين ١ : ٤٤ ، ٢٧٣ من قسم التحقيق .

(٤) انظر المصدرين السابقين ١ : ٥٨ ، ٢٤١ من قسم التحقيق .

(٥) انظر نفس المصدرين السابقين ١ : ٦٤ ، ٢٦٥ من قسم التحقيق .

(٦) انظر نفس المصدرين السابقين ١ : ٦٤ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦ من قسم التحقيق .

ما سبق تبين لنا مدى علاقة القمولي بكتاب الرضي ، فهي علاقة وثيقة ما في ذلك شك ، فقد أثار منه إفادات عديدة ، في الآراء الضمنية ، وفي الشواهد ، وفي التوجيهات ، وفي بعض الصور التفسير اللغوي ، مما يقطع بوقوفه على الكتاب وأخذه في مواضيع كثيرة منه ، ولكنه - برغم ذلك - يغفل ذكره صراحة أو الإشارة إليه ضمنا ، صحيح أنه قليلا ما يحيل القارىء إلى الكتب التي يأخذ منها ، وأنه قليلا ما يذكر أسماء العلماء الذين استفاد منهم لكن يبقى مع ذلك موقفه من الرضي وشرحه للكافية في حاجة إلى تفسير في الشرح الكبير (غاية الأمانى) في حين يشكره في كتابه الآخر المختصر (تحفة الطالب) في : موضوع (هاء السكت) . (١)

القسم الثاني :

الحقيق

بين يدي التحقيق

- ١- وصف النسخ
- ٢- مقدمة التحقيق
- ٣- صور المخطوطات

وصف النسخ

أولا - نسخة المدرسة الباسطية :

تقع هذه النسخة في أربعة أجزاء ثلاثة منها محفوظة بالمتحف البريطاني تحت رقم ١٨٨٠، ١٨٨٢ وهي الأجزاء الثلاثة الأولى من الكتاب . والجزء الرابع - وهو الأخير - محفوظ في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٨٦٧ نحو وإليك وصفاً كاملاً لهذه الأجزاء .

يبدأ الجزء الأول بالبسطة والاستعانة ومقدمة المؤلف . وينتهي بأحكام توابع المنادى المفرد . ويقع في (٢٣٠) لوحة مكتوبة بخط النسخ المعتاد . وعدد الأسطر في الصفحة تسعة عشر سطرًا ، ومتوسط عدد كلمات السطر إحدى عشرة كلمة .

ويبدأ الجزء الثاني بأحكام توابع المنادى ، وينتهي بآخر مبحث التوابع . ويقع في (٢٠٦) لوحة مكتوبة بالخط نفسه الذي كتبت به سائر الأجزاء . وعدد الأسطر في الصفحة ، ومتوسط عدد كلمات السطر واحد في جميع الأجزاء .

ويبدأ الجزء الثالث بمبحث المعنى ، وينتهي في مبحث جوازم المضارع . ويقع في (٢٣٢) لوحة .

ويبدأ الجزء الرابع - وهو المحفوظ بدار الكتب المصرية كما أسلفنا - بمبحث (وكلم المجازاة تدخل على فعلين) وينتهي بنهاية الكتاب . ويقع هذا الجزء في (٢١٦) لوحة .

وبذلك يبلغ عدد لوحات هذه النسخة (٨٨٤) لوحة تضم

(١٧٦٨) صفحة . وهذه النسخة كاملة ، وأجزاءها الأربعة كتبت في فترة تاريخية واحدة ، تقع بين سنتي ٧٠٣ و ٧٠٤ هجرية - على نحو ما سنذكر في تاريخ نسخها بعد قليل . والناسخ لها واحد ، والنظام الاملائي فيها واحد أيضا . وليس بين الأجزاء إسقاط أو خروم ، يدل على ذلك أمور :

الأول : المادة العلمية وترابطها واتصالها . فكل جزء منها يبدأ من حيث انتهى سابقه . ويضم الجزء الأول مقدمة الكتاب والجزء الأخير خاتمه .

الثاني : أن الأجزاء تحمل في صدرها أو آخرها ما يحدد رقمها وعلاقتها بغيرها من أجزاء الكتاب . ففي ختام الجزء الأول وردت العبارة : " آخر الجزء الأول من الشرح ، ينتلوه في الجزء الثاني إن شاء الله تعالى قوله : (قال : وتوابع المنادى المبني المفرد) .

- وفي أول الجزء الثاني جاءت العبارة :

" الجزء الثاني من كفاية الطالب وإفادة الراغب في شرح مقدمة ابن الحاجب " .

- وفي أول الجزء الثالث جاءت العبارة :

" الجزء الثالث من غاية أمانى الطالب في شرح كفاية الإمام ابن الحاجب " .

- وفي ختام الجزء الرابع جاءت العبارة :

تم الكتاب بحمد الله تعالى ، وله الحمد والمنة والفضل ، وهو المستول المزيّد من فضله ، والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على محمد خاتم النبيين ، وآله وصحبه أجمعين .

نجز الكتاب وربنا محمود * وله المكارم والعلا والجود

وهذه جميعا أدلة قاطعة على كمال النسخة واتصال أجزائها .

والثالث : أن الأجزاء الأربعة تتضمن في صدر كل منها نص الوقفية التي أوقفت بها النسخة على " السادة الصوفية بالمدرسة الباسطية بالقاهرة" وينص هذا النص صراحة على تحديد رقم الجزء الذي دون عليه وإشارة إلى الجزء الذي سبقه أو يليه ، وأحيانا الإشارة إلى الموضوع الذي يبدأ به هذا الجزء أيضا . يقول نص الوقفية في الجزء الأول : " الحمد لله صار هذا الجزء والذي يليه وهو المبدؤ بتواضع المنادى وفقاً على السادة الصوفية بالمدرسة الباسطية الكائنة بالقاهرة المحروسة ، عمرها الله تعالى بذكره ، وقف ذلك الشيخ زين بن شعبان الإبيارى تغمده الله تعالى برحمته ، حسبما يشهد بذلك المحضر الشرعي الثابت المحكوم به بمجلس حكم العزيز البدرى ، ولى الأمانة ، الشافعي ، خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية . أعز الله تعالى أحكامه ، المؤرخ الثالث والعشرين من محرم الحرام من عام ثمانية وثمانمائة . حسبة لله تعالى ، شمة بعض الكلمات التي محيت في الأسطر الأخيرة من الوقفية المدونة في صدر الجزء الأول ، ولكنها واضحة تماما في بقية الأجزاء كما أن التاريخ واضح أيضا فيها جميعا . (١) وبهذا نصت الوقفية على أن بداية الجزء الثاني هو موضوع " تواضع المنادى " .

- ويقول نص الوقفية في الجزء الثاني :

" صار هذا الجزء والذي قبله وهو الأول وفقاً . . . الخ

- ويقول نص الوقفية في الجزء الثالث :

" صار هذا الجزء والذي بعده الذي يبدأ بقوله : (وكلم المجازاة

تدخل على فعلين) وفقاً . . . الخ

- ويقول النص في الجزء الرابع :

" صار هذا الجزء والذي قبله وهو الثالث من غاية الإيماني وقفا . .
لخ .

تاريخ النسخة :

ذكر واضعو فهرس دار الكتاب المصرية والمتحف البريطاني أن هذه
النسخة مكتوبة سنة ٨٢٨ هـ . استناداً إلى نص الوقفية المدون على صدر الأجزاء
الأربعة .

وهذا التاريخ غير صحيح . وفي الكتاب ما يحدد تاريخ نسخه بدقة .
بيد أن واضع الفهارس لم يتسلحوا بأناة تسمح لهم بهذا التحديد .

فقد ورد في آخر الجزء الثاني بخط الناسخ قوله :

" وقع الفراغ من نسخه في صبيحة يوم الخميس مستهل سنة أربع
وسبعمائة ، أحسن الله خاتمتها بمنه وكرمه وحسن توفيقه . "

وفي الصفحة التالية ورد ذكر ابن الطولوني . وقد ورد ذكره أيضاً
في صفحة منفصلة عن الشرح - ملحقة به غالباً - في آخر الجزء الرابع . ولكن
صحبه هنا عبارة محيت بعض كلماتها ولكن تبين منها كلمات ، هي : " أربعة
أجزاء بتاريخ خامس رجب الفرد سنة سبع وخمسين وسبعمائة " . وهي مكتوبة
بخط مختلف عن خط الناسخ .

وأغلب الظن عندي أن هذا التاريخ لا أحد تملك الكتاب .

ومن هذا يتبين أن نسخ الكتاب كان خلال سنتي ٧٠٣ و ٧٠٤ هـ

وأن ابن الطولوني قد تملك الكتاب سنة ٧٥٧ هـ .

وأن الكتاب قد أوقف على السادة الصوفية بالمدرسة الباسطية الكائنة بالقاهرة المحروسة سنة ٨٢٨ هـ فهي إذ أنسخة نفيسة جداً كتبت في حياة المؤلف .

وعلى هذا يكون ما ذكر من جعل التاريخ تاريخ نسخ الكتاب خطأ صراح لا وجه فيه لصواب .

ثانياً - النسخة الثانية :

عُثرت في دار الكتب المصرية على جزء واحد من نسخة أخرى من شرح نجم الدين القمولي على الكافية .

وهو محفوظ فيها تحت رقم ٢٣٥ نحو . ويقع هذا الجزء في (٣٠٧) لوحة يبلغ عدد صفحاتها (٦١٣) صفحة ، وعدد أسطر الصفحة (٢١) واحد وعشرون سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر (١٢) اثنتا عشرة كلمة . وفي صدر الصفحة الأولى منه عنوان يقول :

" غاية أمانى الطالب في شرح كافية ابن الحاجب للقمولي " ويبدأ هذا الجزء بعد مبحث الضمائر وينتهي في بحث نون التوكيد وهو المبحث الذى ينتهي به الكتاب .

وقد وردت في آخره عبارة : " تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وبمنه ، والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين وآله وصحبه أجمعين " .

ثم ورد بعد ذلك بيتان من النظم ، ثم اسم الناسخ ، وتاريخ تمام النسخ وهو " السادس عشر من شهر الله المحرم من شهر سنة اثني عشر وأربعين وسبعمائة .

وتوجد في أعلا صفحات متفرقة من الجزء عبارة تفيد وقف الكتاب
على طلاب العلم في رواق (معمر) بالأزهر.

اسم الكتاب :

- تعددت الأسماء الواردة في كتب التراجم لهذا الشرح . كما تعددت
الأسماء التي وردت في الشرح نفسه للكتاب . فقد ورد في تسميته :
- " شرح مقدمة ابن الحاجب في النحو " (١) وقد ورد في تسميته :
- " شرح مقدمة ابن الحاجب في النحو " (١)
- و " تحفة الطالب في شرح كافية ابن الحاجب " (٢)
- و " البحر المحيط في شرح كافية ابن الحاجب " (٣)
- و " شرح كافية ابن الحاجب " (٤)
- و " غاية أمانى الطالب في شرح كافية ابن الحاجب " (٥)
- و " شرح الحاجبية " (٦)
- و " غاية أمانى الطالب في شرح كافية ابن الحاجب " (٧)

وهذا الاسم الأخير هو ما ترجمه القرائن :

إن هو الذى ورد نصه في مقدمة الكتاب .

وهو ما ورد في أول الجزء الثالث .

وهو الذى تكرر ذكره في نص الوقفية في الأجزاء الأربعة .

- (١) انظر الأعلام ١: ٢٢٢، بغية الوعاة ١: ٣٨٣، الدرر الكامنة ٤: ٣٦٠،
طبقات الشافعية الكبرى ٩: ٣١، طبقات المفسرين ١: ٨٧، الطالع
السعيد ١٢٥-١٢٧، طبقات الشافعية للأسنوى ٢: ٣٣٣، معجم
المطبوعات ٢: ١٥٢٦ الوائى بالوفيات ٨: ٩٢ .
- (٢) انظر : كشف الظنون ٢: ١٣٧١، معجم المؤلفين ١: ١٦١، هدية
العارفين ١: ١٠٥
- (٣) حسن المحاضرة ١: ٤٢٤ .
- (٤) طبقات المفسرين ١: ٨٧ .
- (٥) فهرس المكتبة العربية الموجودة بدار الكتب المصرية ٢: ١٤٢، هدية العارفين ١: ١٠٥
- (٦) انظر : البداية والنهاية ١٤: ١٣١ .
- (٧) مقدمة القمولى في غاية الأمانى ص ٤ القسم المحقق .

مقدمة التحقيق

الحمد لله ، والصلاة والسلام على خير خلق الله وبعد :

لما وقع اختياري على موضوع : " غاية أمني الطالب شرح نجم الدين القمولي على الكافية " واقتناعي بجدوى تحقيقه والقيام بدراسة حوله وحسول مؤلفه في قمت بمراجعة فهرس المكتبات العالمية وسوء حال المتخصصين في المكتبات عن النسخ المتوفرة لهذه المخطوطة فلم أجد إلا نسخة وحيدة ، وطبيعة الحال كان اعتمادنا عليها فقط وفي ذلك قدر من الصعوبة ، والتزمنا بالأصل ما دام له وجه من صواب ولم نغيره إلا في الضرورة القصوى وكان ذلك في مواضع محددة أثبتت قراءة النص فيها احتمال وجود سقط نتيجة لسبق النظر ، فلجأنا إلى هذا التصويب إلى ما بين أيدينا من كتب النحو المختلفة ، وذلك بزيادة حرف أو كلمة أو عبارة كما يقتضيها السياق ، وأشرنا إليها في الحاشية بعد حصرها بين معقوفتين ، وكذلك التزمنا بما هو معهود في تحقيق النصوص من أصول مثل :

- (١) نسبة الآيات القرآنية إلى مواضعها .
- (٢) تخريج القراءات من كتبها المعتمدة كالتحاف فضلاء البشر ، والنشر ، والحجة لابن خالويه ، والسبعة لابن مجاهد ، والبحر لأبي حيان ، والمحتسب ، والكشاف ، وغيرها . . .
- (٣) تخريج الأحاديث من كتب الحديث كصحيح البخاري وصحيح مسلم ، وموطأ مالك وغيرها . . .
- (٤) التعريف بالأعلام بالرجوع إلى كتب التراجم والطبقات ومعاجم البلدان كإنباء الرواة للقفطي ، نزهة الألباء ، الوافي بالوفيات ، أخبار النحويين البصريين ، مراتب النحويين ، الطالع السعيد ، مرصد الاطلاع ، معجم البلدان . . .

(٥) شرح معاني الكلمات اللغوية التي تحتاج إلى ذلك وتخريج الكلمات التي قام بتعريفها الشارح القمولي ، وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغوية كاللسان والصحاح ، والقاموس المحيط ، والمصباح المنير . . .

(٦) تخريج النصوص الشعرية الواردة في الكتاب من خلال مراجعة الكتب الخاصة بالشعر من دواوين وشروحها والمختارات الشعرية ، وإذا لم يتمكن من الحصول على دواوين أصحابها أرجعها إلى الكتب التي تعنى بالشواهد وشرحها كالخزانة للبغدادي ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ، وباعتبارها شواهد نحوية أرجعتها إلى كتب النحو المعتمدة مثل : كتاب سيبويه والمقتضب ، وجمل الزجاجي وخصائص ابن جني ، والإنصاف لابن الأنباري وغيرها ، وإلى كتب الأمازيغ المختلفة كأمازيغ ابن الشجري ، والقالي ، وابن الحاجب ، وإلى المعاجم اللغوية مثل : كتاب العين للخليل ، والصحاح واللسان ، وإلى كتب النحاة كالمعجم الشعري كالمفضليات وشروحها ، والأصعيات . . .
وفعلت مثل ذلك مع المأثورات النثرية .

وقد اعتنيت بتكملة أنصاف الأبيات ونسبة غير المنسوب منها إلى أصحابها كما وضحت بعض المعاني الصعبة بصورة موجزة ، وأشارت إلى موضع الشاهد . وأحيانا كنت أهمل الموضع إذا ذكره الشارح ، وكان واضحاً .

(٧) الإشارة إلى مصادر الآراء النحوية التي تناولها المؤلف مثل : الكتاب والمقتضب ، وكتب معاني القرآن ، والأصول النحوية لابن السراج ، والكافية ، وشرحها لابن الحاجب ، شرح الكافية للرضي ، شرح جمل الزجاجي ،

لابن عصفور ، شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، الإيضاح
في شرح المفصل ، وحاشية الصبان ، وحاشية الخضرى ، وهمع الهوامع
للسيوطي .

١٨ الإشارة إلى مصادر المسائل الخلافية التي تعرض لها المؤلف
كالإنصاف في مسائل الخلاف . . .

١٩ وقد وضعنا عناوين الكتاب بين معقوفتين ، لأن الكتاب يخلو منها
خلوًا تامًا في القسم الذي أقوم بتحقيقه .

١٠. أما عن المصادر والمراجع التي رجعت إليها فهي عديدة وقد سبق ذكر
بعضها ، وهي موجودة في ثبوت المراجع في نهاية الرسالة وهناك مراجع
لم احتج إلى مراجعتها إلا مرات قليلة للتحقيق من صحة رأى ككتاب
(المَحَلِّي) لابن حزم ، فاقبته أيضا ضمن المصادر .

إلى غير ذلك من الأصول المتبعة ، كما قمت بعمل فهرس مفصلة لما
ورد في الكتاب من القرآن والحديث ، والمأثورات الفخرية من حكم وأمثال و أقوال
العرب ، وشواهد شعرية ، وأعلام أناسي ، وأماكن ، ومسائل خلافية ، وفهرس
المصادر والمراجع ، وأخيراً فهرس موضوعات الكتاب .

من شرح...
صاحبه الجزر والذى عليه هو...
التي قامت على الامة العروبية...
في القاهرة المرساة...
من اجله وعبار...
التي قامت على الامة العروبية...
من اجله وعبار...
التي قامت على الامة العروبية...

صاحبه هذا الجزر والذى عليه هو...
في وقت على الامة العروبية...
في القاهرة المرساة...
من اجله وعبار...

صفحة الوقفية في كتاب شرح نجم الدين القمولي على الكافية
نسخة المتحف البريطاني بلندن .

على العم يشعور هذا المبنى والمجموع واخوه واحواته
وهو مخصوص ما اذا كان الاسم النامعيا وقوله
وينصب ما سواها ليعني المفرد المعرفة والمستغاث

النونات ادغم الساكنة في المعركة فصارت ان كما في
قوله تعالى لثا هو الله ربني ولا يكون اسم ان هذه
لا معروفة في ذلك جملة المرفوعات من الاسماء الاعلى
وجه التعيد قال المنصوبات
هو ما اشتمل على علم المفعول به القسم الثاني
من الاسماء المنصوبات وحدها المصنف فانها ما
اشتمل على علم المفعول به وهي النصب والبالغة ما
تقدم في هذا المرفوعات والافعال لها قاصده كانت
او متعدية يتعدى الى ثابته اشياء المصدر وطرف
المكان والزمان والحال والتميز والاستثناء والمفعول
معد والمفعول له اربعة منها الاربعه لكل فعل الا
انها قد لا تدل وهي المصدر وطرفا الزمان والمكان
والحال لان كل فعل لا بد له من مصدر وهو مشتق منه
وتدبر له من زمان ومكان يكون فيه وجاله
يكون عليها والاربعه الباقية يجوز ان يكون وان
لا يكون لانه قد لا يكون في الكلام منهم يحتاج الى مصدر
وقد لا يكون ما استلحق منه وقد لا يكون للفاعل
او المفعول هل يصاحبه في فعله فلا يكون فيه مفعول
وجه وقد يصدر الفعل من سواه او يحزن فلا يندى له

آخر الجزء الاول من الشرح
يتاوه في الجزء الثاني ان ثاب الله تعالى
قوله قال وروايع المنادي المبنى المفرد
والجزء الثاني



الصفحة الاخيرة للمرفوعات ويليه قسم المنصوبات من كتاب (شرح نجم الدين
القمولي على الكافية) و صفحة آخر الجزء الاولي من شرح نجم الدين
القمولي على الكافية .

اذا القتها سالن تعدها وحب حذرها مع نواحيها المانلوم
 في اثباتها وحريرتها او اختراع السالن وادلاها مجردة
 وقول اصرب القوم والرم الناس وما قبلها مفتوح
 بان مع وجودها للدلالة عليها والبرود من ان يكون
 مراده او غير مراده فانها اذا لم يرد بان ما قبلها مشهورا
 لقولك اصرب القوم واذا وقعت على نون التوكيد الخفية
 فان لم يكن ما قبلها مفتوحا وحب حذرها ما حذفت
 السون ورب ما حذفت لاجلها حرف عله او حرف
 اعراب مقول اذا وقعت على يمين من موالك هل
 يصرن القوم هل يصرنون فرد واو الصمرون ونون
 الاعراب المجدوقتان ونقول في امر اجمع المدكر
 اضربوا يرد واو الصمرون ونقول في مخاطبة الموصد هل يرب
 يا امره وفي اجمع المذكر هل يحسون باعانه نون الاعراب
 قال الشرح وحاصل ذلك انهم قدروها معرومة من
 اصلها خلاف السون في مثل قاض وعاز فان الفصح يعامله
 وان حرف لفظا وانما هو قواسمه ومن نون التوكيد لان نون
 التوكيد حارة والسون لانم ولا يلزم من اعتبار اللفظ للجملة
 عند عرض حرفه اعتبارا كما رعد عرض حروفه وان
 بان ما قبلها مفتوحا فليست الفاسمها لها بالسون مقول
 في اضربن زيد اضربا والله اعلم

تم الكتاب بحمد الله تعالى وله الحمد والمنه
 والفضل وهو المسؤول المرند من فضله
 والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد
 خاتم النبيين واله وصحبه اجمعين
 غفر اللباب وربنا محمود وله المكارم
 والعتق الاول للبوده



الصفحتين الأخيرتين من كتاب (شرح نجم الدين القمولي على الكافية)

نسخة المتحف البريطاني بلندن .

الحاق زيادة الأفعال بحكاية ذلك المذكور لفظه وحركته أعرايه كانت أو بآسائه
 نحو هبتو لمن قال هبت وأنا من قال ما فعلت وتبانيت علامة الأفعال
 من وزحارة اللفظ المذكور بل هي العلامة بما يقع المعنى فيه من كلمات مقول
 لمن قال هبت ذهبت أو قال من سمعنا من قبله المخرج ان اخبست الباءه قاله
 اماهه منكر الزمان يكون على خلاف ذلك ولو سئل عن قولهم لم يقل ان كان
 ابن الكلبة حرف علمه ساكنا تحكى ان زياده على امره مثله بجميع ما كان مخدوش
 لو طما قول الماضي والمضارع والبعث وان كان حرفا صحيحا ساكنا سوي كان او لا
 حركات كين والكسب فزيادة الأفعال بعد هي اليان نحو ان دسه الرضيه وان كان
 مخدوش هذه الأفعال على وقت تلك الحركة ساءه كانت أو أعرايه نحو ان دناه واراد
 ولا سرت قال بجر الألف ونحو ذلك ان لم يرد الأفعال بان من بعد المذكور عند
 في أوله من الاستفهام فلا يكون للبداهة الا لاجل الساكنين وزياده ان زياده اليان
 والاصح لمن الباء والمختار ان فاذا جاءت المهمله والفتحة حاصرا فان لم يكن بعدهما
 الماخر من اللين كانوا اسمين بهما قال للشفق والظاهر انهم لم يردوا ان الا
 ضميره ساكن وده نحوها بعد التحرك في آسائه لان بون الماخره واجاب بان الواو
 في حال الوقف والوقف على الألف ولو لم يرد ان لتدل الألف حذفت الألفين
 فيما على ما س كراهيه الملاءمه والفاضله والعرويه والخراسه قال خيم الذين وهذا
 الذي قاله لم يرد في كلام النحاة وانما هو قاس منه فزان نحو ذلك الأفعال والحكاية

مع ذلك ملة الأفعال وان كان الكلام معا ردا اذا ارتدت الوصل نحو قولهم
 نحو زيد اياق وعده للأفعال تقع في شتى الكلام بهذا الصفة والبطون
 ذلك نحو زيد او غيره من قولهم زيد اياق او غيره او ان يدا النبي يده واذا
 قاله زيد او غيره من قولهم زيد اياق او غيره او ان يدا النبي يده واذا
 حرف التذكير بال تخيم الذين ليس في كلام صحيح لا ينادى انك من كذا
 ريدان وقف ويقطع كلامه من قولهم انك من كذا من كذا من كذا من كذا
 ويعول من العام فالألف في اللام الى ان تذكر الهمزة ويصل به ويقول من
 العاوي وما ساكده ان كان الاخر ساكنا صحيحا سوي كان او غير نحو هذا سبغني اذا
 اردت سقا من صفة كيت وكيت ويقول في مدخل في لام العريف اذا ذكر
 الحرف هدف والى وان كان الساكن حرفا نحو العاصي والعصا ويرى عند
 الحرف انه ان تذكر الهمزة الزيادة ما التكت خلاف زيادة الأفعال لان
 هذا انما راد الى العقد الوقف ثم تقدم بتسامه وقد اخذنا منكم
 المشرفة العظيمة المتجدة جاء بيت الحرام على يد الصدا القوية العريف القوية
 القوية الراسي فضل به النان حسن الشيخ عبد الرحمن الشيباني في كتابه
 والكي تولدا والشاقي في هيا حامدا صلياً نحو تأميرهم على مولاه
 عنى الله عند وغفر له ولوالديه والمسكين واعاد عليا من كتابه في كتابه
 في باع عشر رجب الرجب سنة اربع وتسعين وثمانمائة هـ في كتابه صلياً

٢٧٤
 في كتابه صلياً

النص المحقق

[المقدمة]

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أعين

يقول العبد الفقير الى الله تعالى أحمد بن محمد بن أبي - الحزم

الشافعي القمولي عفا الله عنه :-

الحمد لله الواحد الملك الديان كذى الفضل والإحسان والجود والامتنان

منزل القرآن بأشرف لسان على خير إنسان، بأوضح بيان .

أحمده بأكمل المحامد أن هدانا للإيمان وأشكره على نعمه التي يعجز

عن وصفها فضلا عن شكرها اللسان ، واستغفرو لما سلف من ذلك وعصيان

وأسأله العصمة والتوفيق فيما بقي من الزمان ، وختم الأجل بالمغفرة والرضوان .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تتكفل لقائلها بالآمان .

وتحله أعالي غرف الجنان . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المنتخب من بني

عدنان إلى الإنس والجان ، والموتى من الكرامة ، والفضل ما لا يحاط بالعيان ،

ولا تدركه الأذهان المخصوص بفضل الحمد والشفاعة الكبرى يوم يشتغل

كل امرئ ويفر الوالدون من الولدان . صلى الله عليه صلاة يبلغه بها درجة

رفيعة لا يبلغها الآمال ، ولا تصلها الأعمال ، ويتقاصر عن دركها كل ملك

وإنسان وعلى آله وأصحابه وأزواجه ما اختلف الملوان ^(١) وتعاقب

/ الجديدان ^(٢) .

(١) الملوان : مفرده ملأه وهما الليل والنهار قال الشاعر :

نهار وليل دائم ملوهما على كل حال المرء يختلفان

وقيل الملوان : طرفا النهار ، قال ابن مقيل :

ألا ديار الحي بالسبعان أمل عليها بالجلو الملوان

انظر : أمالي القالي ١ : ٢٣٣ ، اللسان ١٥ : ٢٩١ (ملا) .

(٢) الجديدان : الليل والنهار ، يقول ابن منظور : الأجدان والجديدان ؛

الليل والنهار وذلك لأنهما لا يبليان أبداً . أمالي القالي ١ : ٢٣٣ ،

اللسان ٣ : ١١١ (جدد) .

وبعد :

فإن الله تعالى أنزل كتابه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ،
ولا من خلفه على محمد صلى الله عليه وسلم ، وجعله بلسان عربي مبين
معجزة له وتشريفا ، فلم يستطع أحد الإتيان بمثله أقصر سورة فيه ولو كان
بالفصاحة والبلاغة موصوفا ، وأمر بتدبر آياته والتذكر بعظاته ، والفحص
عن محل أحكامه ، والعمل بمفصلاتـهـ [والحق] أن ذلك كله متوقف على معرفة
علم العربية ، فهو أسسه الذي يعرف به ويدور عليه نقضه وإبراهـ فـيتـعيـن
على كل طالب علم أن يصرف إليه اهتمامه ولا يخلو منه ، ومن تدبر كتاب
الله تعالى لياليه وأيامه ، وقد نص العلماء رضي الله عنهم على أن ذلك
من الواجب الذي إذا أخل به الكل ألبسوا آثامه . والعلم بكتاب الله
تعالى أشرف علم ، ولونال (١) من شرفه أوفر قسم . وهو أول علم دون نبي
الملة الإسلامية أملاه رابع الأئمة ، وحبر هذه الأمة الإمام علي بن أبي طالب
كرم الله وجهه على أبي الأسود الدؤلي (٢) رضي الله عنه لما تفرقت

(١) في الأصل كلمة غير واضحة ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٢) أيوالأسود الدؤلي هو ظالم بن عمر بن ظالم - وقيل : ابن سفيان

ابن عمر بن حليس بن نفاثة بن عدى بن الدئل بن بكر بن كنانة ،
كان من سادات التابعين ، صحب علي بن أبي طالب ، وشهد معه
صفين ، وقدم على معاوية فأكرمه ، وولي قضاء البصرة ، وهو أول من
نقط المصحف مات سنة ٦٩ هـ .

انظر ترجمته : أجد العلوم ٣ : ٣٧ ، أخبار النحويين البصريين

١٠-١٥ ، بغية الوعاة ٢ : ٢٢-٢٣ ، خزانة الأدب ١ : (٢٨١-٢٨٦ ،

رغبة الآمل ١ : ٣٢٤ ، شرح أبيات مفتي اللبيب ٤ : ٢٢٨-٢٢٩ ،

شرح شواهد المفتي ٢ : ٥٤٣ ، ٩٣٤ ، الفهرست ٣٩-٤١ ،

مراتب النحويين ٢٤-٢٩ ، نزهة الألباء ٦-١١ .

العرب في الأُصْار وحشي بغير اللسان إلى ما إليه صار ، وروى أن أبا الأسود
بعد ذلك كان يكتب منه شيئاً ثم يعرضه على الإمام علي كرم الله وجهه
فيقر / ما يستصوبه ، ويحرم ما عداه ، ويهديه . (١)

وَرَوَى أَنَّ أَوَّلَ لَحْنٍ سَمِعَ (٢) : (هَذِهِ عَصَاتِي) بِالتَّاءِ ، وَمَعْدَهُ :

لَعَلَّ لَهَا عَذْرٌ وَأَنْتَ تَلُومُ (٣)

(ب) رَفَعَ عَذْرَ .

(١) انظر : أخبار النحويين البصريين ١٤ ، كتاب الألفبا للبلوي ١ : ٤٦ ،
غريب الحديث ٣ : ٥٩ ، الفهرست ٣٠ ، نزهة الألباء ٨-٩ ، المدخل
لدراسة النحو ١ : ٨٣ فمابعدھا ، ومصدره .

(٢) انظر : البيان والتبيين ٢ : ٢١٩ ، تثقيف اللسان ١٠١ ، شرح أبيات
مغني اللبيب ٥ : ١٧٣ ، مغني اللبيب ٣٧٨ ، وقد ذكر ابن هشام أن
هذا اللحن كان في الحاضرة في البصرة إلا أن الجاحظ قال :
" وأول لحن سمع بالبادية : هذه عصاتي " وأول لحن سمع بالعراق
" حي على الفلاح " .

(٣) جزء من بيت ، وفي تكلمته خلافاً ، وقد ذكر بعضهم عجزه :
(كم لائم قدام وهو ملهم) .

وفي نسبه خلاف أيضاً بين الجاحظ الذي نسب البيت لمسلم بن
الوليد ، وابن المعتز الذي نسبه لعنصور النمرى . . ، وتحدث البغدادي
طويلاً عن هذا البيت ونسبه .

انظر : كتاب الأمثال لابن سلام ٦٣ ، البيان والتبيين ٢ : ٣٦٣ ،
تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ١٠١ ، شرح أبيات مغني اللبيب

٥ : ١٧٢ - ١٧٤ ، مغني اللبيب ٣٧٨ .

الشاهد فيه :

" عذر " بالرفع ، وهو اسم لعل مو " خرجاً " مرفوعاً وحقيقه

النصب .

ولما رأيت "كافية ذوى الأرب في معرفة كلام العرب" التي وضعها

الشيخ الإمام العالم العامل الفاضل الحبير العلامة جمال الدين ، ذوالفضائل
(١)

المتعددة والمناقب المسندة أبو بكر عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب

المالكي ، قدس الله روحه - مشتتة على أصول هذا العلم ، ومعظم فروعه

ومحاسنه ودقائقه ، ولا يكاد يوجد مجموع دليل في غيرها مع صغر

حجمها ، وحسن ترتيبها وتحريرها التي أعجزت كثير من الفضلاء

عن فهمها ، ودعتهم إلى الإضراب عنها مع اعترافهم في الفضل والبراعة

بتقدمها ، وكنت قد اشتغلت بها برهة من الزمان ، فوقفت على فضلها ،

وعلمت أنه قل^(٢) أن يأتي أحد بمثلها وجعلتها لي عمراً أرجع إليها دعائي

ذلك إلى أن أضع لها شرحاً أبين فيه مشكلها ، وأوضح مجملها^(٣) ،

وأزيد بياناً مفصلها ، وأسهل به على طالبها تناولها . ويكون ذلك لسي

تذكرة أرجع إليها في المباحث والنقول التي يعز في أكثر الأوقات ممن

يستحضرها / وينقلها ، واستمطر به دعوة من أخ صالح وقف عليه واستفاد

منه ، ورفع قدره فسمح بدعوة أرجو من فضل الإله تقبلها ، وأسأل الله

الكريم الإثابة يوم تجزى كل نفس عملها .

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس العلامة جمال الدين أبو عمرو بن

الحاجب حفظ القرآن ، وأخذ ببعض القراءات عن الشاطبي . له تصانيف عديدة

منها : مختصر في الفقه ، وفي النحو : الكافية وشرحها ونظمها ، الواقية وشرحها ،

الأمالي ، الإيضاح في شرح المفضل ، شرح كتاب سيبويه ، شرح الإيضاح لأبي علي

الفارسي في النحو ، وفي التصريف : الشافية وشرحها . وغيرها مات في سنة

٦٤٦ بالاسكندرية وقيل سنة ٦٤٧ .

انظر لترجمته في : أبجد العلوم ٣ : ٣٤-٣٥ ، بغية الوعاة ١٣٤-١٣٥ ، الدليل

الشافعي على المنهل الصافي ١ : ٤٤٠ ، شجرة النور الزكية ١٦٧-١٦٨ ، الطالع

السعيد ٣٥٢-٣٥٧ ، معجم المطبوعات العربية والمعربة ٢١-٢٢ ، هدية

العارفين ١ : ٦٥٤-٦٥٥ ، كتاب الوفيات ٣١٩ .

(٢) في الأصل (على) .

(٣) في الأصل (محلها) .

وهورحمه الله قد وضع شرحا لهذه الكافية لكنه قد فتح الله تعالى عليه بالوجازة في الألفاظ فكثير من شرحه يحتاج إلى شرح . وهذا الشرح قد جمعت فيه مع حل هذه المقدمة نقولا قريبة ومباحث حسنة دقيقة عجيبه ، وإيضاح آيات مشكلات ، وتحريير مقاصد وغايات قل أن يحتوى كتاب على مجموعته وسميته : **فاية أمانى الطالب** في شرح كفاية ابن الحاجب والله المسؤول أن ينفع به ويجعله خالصا لوجهه الكريم . ورأيت أن أقدم قبل الشروع مقدمة أبين فيها حقيقة هذا العلم وحده وموضوعه واستمداده وشترته . فإن كل مطلوب لا بد أن يعرف حقيقه ليمتاز عن غيره ولا بد أن يعرف وجه تحصيله وإلا كان سعيا في أمر لغير غرض صحيح .

[حد النحو]

أما حقيقة هذا العلم وحده ، فقال ابن عصفور ^(١) : " وهو علم

مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام [أجزاءه] التي استقرئ منها . ^(٢)

[معناه]

ومعناه : أنه علم مستنبط من كلام العرب / يوصل إلى معرفة

(١) هو : علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور ، قيل أخذ

عن الدباج والشلوبين ، ولازمه مدة . وصنف : المتع في التصريف ، والمقرب ، وشرح الجزولية ، ومختصر المحتسب ، ثلاثة شروح على الجمل ولد سنة ٥٩٧ أو ٥٩٩ ومات في رابع عشر ذي القعدة سنة ٦٦٣ ، وقيل سنة ٦٦٩ ، أو ٦٦١ بتونس .

انظر لترجمته : أجد العلوم ٣ : ٣٦ ، بغية الوعاة ٢ : ٢١٠ ، شجرة النور الزكية ١٩٧ ، هدية العارفين ١ : ٧١٢ ، كتاب الوفيات ٣٣١ .

(٢) المقرب ١ : ٤٥ ، حاشية الصبان : ١٧-١٨ .

أحكام أجزائه كمعرفة أن الفاعل من نوع ، والمفعول منصوب ، والمضاف إليه
مجرور ونحو ذلك .

وقال غيره هو : معرفة علمية يُبحث فيها عن أحوال الكلم العربية
إفراداً وتركيباً (١) . وقال آخر : هو معرفة أوضاع كلام العرب ذاتاً وحكماً ،
وقيل : النحو أى ينحو قصد معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلام لتأدية
أصل المعنى بقوانين مستنبطة من استقراء كلام العرب . (٢)

وهو لفظ منقول من مصدر : (نحا ينحو) إذا قصد (٣) ، إما
لأن النحاة قصدوا كلام العرب فاستنبطوا منه هذه المقاييس ، وإما لأن المرابي
لهذه المقاييس يقصد تشبيه كلامه بكلام العرب .

[موضوعه]

وأما موضوعه فهو الكلمات العربية من حيث تركيبها لا من جهة
دالتها على سمياتها فإن ذلك علم اللغة . ولا من حيث بنيتها فإن ذلك
علم شريف موضوع دل عليه الشيء الذى يبحث فيه عن عوارضه .

[ومادته]

وأما مادته فكلام العرب الفصحاء الذين يرجع إلى أقوالهم نظماً كان
أونثراً فمنه يؤخذ هذا العلم .

[ثمرته]

وأما ثمرته المقصودة ففهم كتاب الله تعالى ، ومعرفة أحكامه وتدبير
آياته ، ثم سنة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما شرعه من الأحكام

(١) التكملة للفارسي ١٦٣ .

(٢) شرح المفصل (١) : ١٧ ، الأصول : ٣٧ .

(٣) " النحو : القصد والطريق يكون ظرفاً ويكون اسماً ، نحا ينحو وينحاه

نحواً وانتحاه " اللسان ١٥ : ٣٠٩-٣٠١ (نحا) .

واستنه من شرايع الإسلام / ومعرفة أحكام الوقائع المتعلقة بالألفاظ في
الطلاق والعتاق^(١) والأنكحة، وعقود المعاملات والأيمان وغيرها، فكل ذلك
يدور على هذا العلم . هذا حين الشروع في الشرح مستعيناً بالله ومعتصماً
به، ومتوكلاً عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل .

[الكلمة]

قال الشيخ رحمه الله : " الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد " (٢) اعلم
أنه لما كان هذا العلم عبارة عن معرفة أساليب كلام العرب، ومعرفة أجزائه،
التي اختلف فيها احتاج أن يبين حدّ الكلام وحقيقته . ثم لما كان الكلام
مركباً من الكلمة ومعرفة المركب تتوقف على معرفة المفرد احتاج أن يحدد
الكلمة أولاً، فقال : " الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد " فقوله : " لفظ " :
جنس يشمل الكلمة وغيرها ما يتلفظ به من الألفاظ المهملة، والأصوات
لا من الخط والإشارة وعقد الحساب يخرج به الكلام، وهو مصدر (لفظ
يلفظ) إذا رمى^(٣)، والمتكلم يرمى الهواء من فيه متلفظاً بالحروف
وهو بمعنى مفعول أي : ملفوظ، ك (درهم ضرب الأمير) بمعنى مضروب .
والملفوظ يسمى لفظاً بضم اللام، ولم يقل : " لفظة " كما قال غيره، لأنه
يرد عليه كل كلمة مركبة من لفظين أو أكثر كالنطق بالمركب والجمل

(١) العتاق : " عتق : العتق : خلاف الرق وهو الحرية، وكذا
العتاق، بالفتح، والعتاقة، عتق العبد يعتق عتقا وعتقا وعتاقا
وعتاقة، فهو عتيق وعتاق، وجمعه عتقاء " اللسان ١٠ : ٢٣٤
(عتق)، انظر أيضاً : موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي

٢ : ٨٧٥ (عتق) .

(٢) شرح الكافية للرضي ١ : ٢ .

(٣) اللسان ٧ : ٤٦١ (لفظ) .

نحو: (بعلبك) (١) و (تأبط شرا) (٢) و (شاب قرناها) / فإنها (٣) ٧
كلمة ، وهي مركبة من ألفاظ ، وكذلك (هلم) مركبة من (هل وأم)

(١) مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة وآثار عظيمة وقصور على أساطين الرخام وهو مركب من (بعل) اسم صنم ، و (بك) أصله من : بك عنقه أي : دقها ، وتياك القوم ، أي : ازدحموا ، فيما أن يكون نسب الصنم إلى بك وهو اسم رجل ، أو جعلوه يبك الأعداء هذا إن كان عربيا ، وإن كان عجميا فلا اشتقاق . انظر : الروض المعطار ١٠٩ ، اللسان (بعلبك) ١٠ : ٤٠١ ، مرصد الاطلاع ١ : ٢٠٧-٢٠٨ ، معجم البلدان ١ : ٤٥٣-٤٥٥ .

(٢) تأبط الشيء : وضعه تحت ابطه ، وتأبط سيفاً وشيئاً : أخذه تحت ابطه ، وبه سعى : ثابت ، وكنيته أبو زهير بن جابر بن سفيان ابن عمثيل بن عدى بن كعب بن حرب بن تيم بن سعد بن فهم ابن عمرو بن قيس عيلان ، وأمه أميمة من قبيل بطن من فهم . وفي تلقيبه يتأبط شرا أقوال منها - وهو المشهور - : أنه تأبط سيفاً وخرج فقيل لأمه : أين هو ؟ فقالت : لا أدري ، تأبط شرا وخرج . انظر : خزنة الأدب ١ : ١٢٧-١٢٨ ، الشعراء والشعراء ١ : ٣١٢ ، وجاءت الكلمة في الكشاف ١ : ٩٨ ، اللسان ٧ : ٢٥٣ (أبط) .

(٣) جزء بيت لشاعر من بني أسد وتماه : كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب انظر البيت في : كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٨٥ ، الخصائص ٢ : ٣٦٧ وفيه فقط هذا الجزء ، درة الغواص ٢٤٥ ولم ينسبه ، رغبة الأمل ٤ : ٨٠ وفيه " . . . وبيت الله لا تأخذونها . . . " ولم ينسبه أيضا ، الصحابي ٣٨٧ وفيه : " كذبتم بني شاب . . . " .
الكامل ٢١٧ ، الكتاب ٢ : ٢٥٩ / ٢٤٠٧ / ٣ : ٢٠٧ ، الكشاف ١ : ٩٨ وفيه فقط هذا الجزء ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٢٠ ، ١٢٣ ، مجاز القرآن ٢ : ٢٢٦ ونسبه للأسدي ، المقتضب ٤ : ٩ ، ٢٢٦ .

عند الفراء^(١)، ومن (ها ولم) عند غيره، وهي فعل عند التميميين
تلتحقها الضمائر، واسم فعل عند الحجازيين^(٢). و (كأن)^(٣) :
مركبة من كاف التشبيه و (أن) وهي كلمة . وأيضاً فاللفظة تطلق على

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، من أهل الكوفة، أخذ عن الكسائي
وأخذ عنه سلمة بن عاصم وغيره، من مصنفاته : معاني القرآن، السبأ،
فيما تلحن فيه العامة، اللغات، المصادر في القرآن، الجمع والتثنية
في القرآن، آلة الكتاب، وغيرها. توفي سنة ٢٠٧ هـ.
انظر ترجمته في : أبجد العلوم ٣ : ٤٩-٥٠، بغية
الوعاة ٢ : ٣٣٣، تذكرة الحفاظ ١ : ٣٧٢، الفهرست لابن
النديم ٦٦-٦٧، والفراء ١٣٩-١٤١، المزهر ٢ : ٤١٠،
نزهة الألباء ٩٨-١٠٣.

(٢) انظر : املاء ما من به الرحمن ١ : ٢٦٤، التاج ٩ : ١٠٨،
الخصائص ٣ : ٣٦، الصحاح ٥ : ٢٠٦٠، قال : " قال الخليل
أصله : لم، من قولهم : لم الله شعته، أي جمعه، كأنه
أراد : لم نفسك إلينا أي أقرب . وها للتثنية وإنما حذف ألفها
لكثرة الاستعمال، وجعل اسماً واحداً، يستوي فيه الواحد والجمع
والتأنيث، في لغة أهل الحجاز، قال الله تعالى : ﴿ والقائلين
لاخوانهم هلم إلينا ﴾ وأهل نجد يصرّفونها فيقولون للثنيين
هلموا، وللجميع : هلموا، وللمرأة : هلمي، وللنساء هلمن، والأول
أصح . . "، الصاحبي ٢٧٩، وهامشه، الكتاب ٣ : ٥٢٩،
اللسان ١٢ : ٦١٢-٦١٩، المزهر ٢ : ١٣٦، ١٣٧،
المقتضب ٣ : ٢٠٢-٢٠٣، المخصص ١٤ : ٨٨، ويرى ابن
سيده أن رأى الفراء هذا فاسد ودل على، النحو والصرف بين
التميميين والحجازيين ١٠٧ فما بعدها.
(٣) شرح الكافية للرضي ٢ : ٣٥٩-٣٦٠، شرح المفصل ٨ : ٨١،
الصاحبي ٢٤٩، الكتاب ٣ : ١٥١، ١٦٤.

الواحدة المشخصة كالضربة مطلقها إن أراد بها واحدة لانفسها فهو خلاف موضوعها ، وإن أراد بها واحدة بعينه ففيه من الكلم ما يختلف فإن أراد بها الثلاثية وردت الرباهية . فإذا قيل : لفظ سلم من هذا الإيراد .

وقوله : " لفظ وضع لمعنى " فصل يخرج به اللفظ المهمل كـ

(ديز) فإنه ليس كلمة عند النحاة ، والمعنى يطلق تارة على ما ليس

بجسم من المعاني التي لا وجود لها في الخارج كالعلم ، وأخرى على ما ليس

بلفظ ، تقول مدلول اسم وحقيقته لفظ ، ومدلول زيد معنى ، وليس المراد

هنا واحدا منهما بخصوصه بل ما وضع لشيء سواء كان مدلوله جسما

كزيد أو لفظا كاسم ، أو لمعنى كعلم . ولم يقل الشيخ دل على معنى

كما ذكر بعضهم فإن أصوات الحيوانات والألفاظ المهملة دالة على الحياة

وهي معنى وليست بكلمة لكنها دلالة عقلية كامنة فيه ولذلك عدل عن

٨ " دل " إلى " وضع " . وقوله : / " مفرد " : صفة لمعنى فصل ثان

يخرج به الكلام كـ " قام زيد " فإنه لفظ وضع لمعنى مركب فإنه دل

على القيام وزيد ، ونسبه إليه فلولم يخرج به لدخل الكلام في حد الكلمة .

هذا شرح الحد المذكور ، ويرد عليه سوء الان : أحدهما على

قوله : " وضع لمعنى " اعتبر الوضع في حد الكلمة وهو غير معتد (به)

بدليل صحة إخبارنا عن لفظة غير موضوعة بأنها مهملة غير موضوعة ، كقولك :

ديزمهمل ، تريد عكس زيد ، وهي لفظة لم يضعها العرب ، وقد

أخبرت عنها بأنها مهملة ويحكم على هذه الجملة بأنها كلام .

(الكلام)

والكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد على ما سيأتي إن شاء الله تعالى ،

وديز إحداهما وهو مبتدأ مخبر عنه ، فقد وجدت الكلمة بدون الوضع .

وثانيهما على قوليه مفرد ، فإن المفرد عند النحاة تطلق تارة ويراد به

ما يقابل المركب، وتارة بإزاء المثنى والمجموع فإن أراد به ما يقابل المركب، دخل الكلام في حد الكلمة وكان الحد غير مانع فإن الكلام إنما يدل على معنى مفرد، ألا ترى إلى قولك : زيد قائم، فإنه دل على معنى مفرد وهو نسبة القيام إلى زيد وهو باطل أيضا، لأن الرد في المعاني غير ممكن، وإن أردت به ما يقابل المثنى والمجموع كان الحد غير جامع فإن بعض الكلمة تعدل على معنيين، ألا ترى أن الفعل يدل على الحدث والزمان / و (مَز) (١) يدل على الحلاوة والحموضة، و (حَرَضَ) (٢) يدل على معنيين : الجوع والبرد، و (أَضِيطَ) (٣) يدل على : الأيمن والأيسر، وهو من صفات عربين الخطاب رضي الله عنه، وقد حمل هذا الإيراد بعضهم على أن جعل مفرد صفة للفظ، وهو غير مستقيم لما تقدم والجواب عن الأول من وجهين : أحدهما : منع صحة هذا الكلام وأبنه كلام عربي، وليس منقولاً عن العرب، وأكثر ما يواجه به هذا المعترض أن هذا معنى مقصودا يحتاج إلى التعبير عنه فوجب صحة هذه العبارة، وهذا التوجيه أيضا ممنوع فإن هذا يمكن التعبير عنه بعبارة أخرى موضوعة وهي قولك عكس لفظ زيد مهمل.

- (١) الصحاح ٣ : ٨٩٦ (مز) ، اللسان ٥ : ٤٠٩ .
(٢) حرض : دلالة هذه الكلمة تدور حول الألم الناشئ عن الجوع والبرد : انظر : أدب الكاتب ١٧١ (الخصر ، الخرض) ، أمالي القالي ١ : ١٤٠ ، فقه اللغة (الباب ١٦) ١٣٧ ، اللسان ٧ : ٢٣ (خصر ، خرض) ٧٠ : ١٣٤ (حرض) ، المخصص ٥ : ٦٦ .
(٣) أضيظ : الضابط : شديد البطش والقوة والجسم ، ورجل أضيظ ، يعمل بيديه جميعا . وأسد أضيظ : يعمل بيساره كعمله بيمينه . والأضيظ : اسم رجل ، والأنتى ضيظاء ، يكون صفة للمرأة واللبوءة . انظر الصحاح ٣ : ١١٣٩ (ضيظ) اللسان ٧ : ٣٤٠ - ٣٤١ .

وثانيهما : سلمنا أنه كلام عربي صحيح لكن قولنا : مهمل ليس
خبراً عن ديزيل عن مبتدأ محذوف وهو مركب تقديره : تركيب الدال والياء
والزاي هذا التركيب الخاص مهمل ونطق بحسب الدال والياء والزاي لا المركب
وقد صرح به في شرحه ويمنع قول هذا المعترض الكلام دل على معنى مفرد ،
بل قولك : زيد قائم دل على زيد والقيام ، ونسبته إليه فهما معنيان ركب
أحدهما مع الآخر ويراد بالتركيب هنا : التركيب المجازي وهو توالي المعاني
في الذهن واحداً بعد واحد كما أننا نطلق التركيب في الألفاظ وهي لا تقبله
حقيقة ، لأنها مصادر سيالة لا تبقى زمانين لكن يزيد به توالي الألفاظ
(واحداً) بعد واحد وإن كان المجاز أيضاً مضعفاً في الحدود . / لكن
هذا مجاز عايع فأشبه الحقيقة الخاصة ، وعلى تقدير أن يريد بقوله
مفرد المعنى الثاني فالجواب عن ما أورد عليه أن الأفعال إنما وضعت
للدلالة على الحدث ودالاتها على الزمان ببنيتها لا بمادتها فبنية (فعل) دالة
على الماضي و (يفعل) على الحال ، فالدلالة على الزمان عرضت للأفعال
من بنيتها .

وأما (مز) : فيدل على الحقيقة المركبة من الحلاوة والحموضة
وهي شيء واحد ، و (حرص) : موضوع للدلالة على معنى واحد وهو
الألم الناشئ عن الجوع والبرد ، وكذلك (أضيظ) : موضوع لمعنى
واحد وهو انقسام القوة إلى اليمين واليسار انقساماً متساوياً . فإن الأضيظ
هو الذي يتساوى يده في القوة والبطش . ولا يصح حمل بعضهم على أنه
صفة للفظ ، كما تقدم أن بعض الكلمات مركبة ك (لولا) ثم إن هذا البحث
كله مبنى على الصحيح في أن العرب وضعت المركبات ، وهي مسألة اختلف
الأدباء فيها ، فقال بعضهم ^(١) : العرب لم تضع المركبات ، وإنما وضعت

(١) هذا رأي الرضي الذي وافق ابن الحاجب في أن الواضع لم يضع إلا
المفردات أما المركبات فهي إلى المستعمل بعد وضع المفردات لا إلى
الواضع . انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٥٥ .

المفردات وجرت في تركيبها . فإنك إذا قلت : (قام خالد) لم يعرف
العرب خالدًا ولا قيامه حتى يضع له ويسند إليه القيام ، وكذلك كل
الإسنادات الواقعة التي / لم يتلفظ بها العرب ولا عرفتها والتي ١١
يخبر بعضنا بها عن بعض في هذه الأمان ، فالكلام على هذا ليس موضوعا
لمعنى فلا يدخل نحو قوله : " وضع لمعنى " فلا يحتاج إلى إخراجة بقوله
مفرد . وقال الأكترون : بل وضعت العرب المركبات كما وضعت المفردات .
ويعنى بالوضع وضع الأنواع لا وضع الأشخاص فلا يرد ما ذكره القائل
الأول ، فالعرب وضعت أن الفعل إذا أسند إلى اسم كان ذلك الاسم
فاعلاً له ومرفوعاً بالفاعلية ، وأنواع المفعول ، وإن^١ وأخواتها ، يكون الاسم الواقع
بعدها منصوباً وهو مسند إليه ، والاسم الذي بعده مرفوعاً وهو مخبر به عن
الاسم ووضعت كان وأخواتها للدلالة على إسناد خبرها إلى اسمها ، ويكون
اسمها مرفوعاً وخبرها منصوباً ، ولم تضع كعن ذلك ، وكذلك سائر الكلام موضوع
بالنوع لا بالشخص ، فلورفع المتكلم المفعول ونصب الفاعل ، أورفع اسم
إن وخبر كان ، أو نصب خبرها واسمها كان غير مستعمل لغة العرب
فقد بان أنها وضعت المركبات .

هذا الكلام في حد الكلمة اصطلاحاً .

(الكلمة لفظة)

وأما الكلمة في اللغة فتطلق على قليل اللفظ وكثيره مفرداً كان أو

جملة فمن إطلاقها على الجملة الواحدة قولهم :

(أتى بكلمة التوحيد) (١) أي : قال : لا إله إلا الله ، وقوله / عليه السلام ١٢

(١) لم أجد عن هذا القول فيما بين يدي من مصادر .

"خير كلمة قالها لبيد (١) : ألا كل شيء ما خلا الله باطل (٢) (٣)"

(١) لبيد هو الشاعر لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري ، أبو عقيل ، وكان يقال لأبيه : "ربيع المقتيرين" لسخائه ، وكان ممن شعراء الجاهلية وفرسانهم ، وكان عذب المنطق ، أدرك لبيد الإسلام ، وقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
ومن شعره :

الحمد لله إذ لم يأتني أجلي حتى كساني من الإسلام سربالا
وقوله :

ما عاتب المرء الكريم كنفسه والمرء يصلحه الجليس الصالح
توفي سنة ٤١ في خلافة معاوية . انظر لترجمته في :

الإصابة في تمييز الصحابة ٣ : ٣٠٧-٣٠٩ ، أسد الغابة ٤ : ٥١٤ ،
ألف باء للبلوي ٢ : ٩٢ ، فما بعدها ، خزنة الأدب ٢ : ٢٤٦-٢٥١ ،
ريح النسر فيمن عاش من الصحابة مائة وعشرين ص ٨١ ، شرح شواهد
المغنى ١ : ١٥٢-١٥٦ ، شرح أبيات مغنى اللبيب ١ : ٢٨٣ ،
الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ : ٢٧٤-٢٨٥ ، طبقات الشعراء
للجمحي ٢٦-٢٩ ، المزهر ٢ : ٤٢٤ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

وكل نعيم لا محالة زائل ،

انظر بعض المصادر السابقة ، وأيضا : حاشية الصبان ١ : ٣٣ ، ١٦٨ : ٢ ،
ديوان لبيد ١٣٢ ط / دار صادر بيروت سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ،
الدرر اللوامع ١ : ٧١ ، شرح المفصل ٢ : ٧٨ ، شرح الكافية
الشافية ٢ : ٧٢٢ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ : ٢٧٩ ، شرح
شواهد المغني ١ : ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٣٩٢ / ٢ : ٥٣١ ، قطر
الندى ١١٠ ، اللمع في العربية ١٥٤ ، لطائف الإشارات لفنون
القراءات ١ : ٢٦٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٥٦٨ . ومعظم
مصادره نسبت البيت للبيد العامري .

(٣) انظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء ٣١٥ ، كتاب ألف باء للبلوي ٢ : ٩٣ ،

ومن إطلاقها على الجمل قوله تعالى : * قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى الله
كلمة سواء بيننا وبينكم * (١) . ثم فسرها بالجمل الثلاث وهي قوله :
* أن لا نعبد إلا الله * . . . إلى آخرها . وقوله تعالى : * وتمت
كلمة ربك الحسنی * (٢) والمراد بها : ونريد أن نمن إلى آخر الآية .
وقولهم : (قال فلان في كلمته) يريدون : في خطبته ، أو قصيدته ، كذا
حكاه جماعة من النحاة منهم الثمانيني (٣) . وقال ابن عصفور : وإطلاقها
على هذه الأشياء مجاز ، ووجه العلاقة أن الآيات المذكورة والقصيدة والخطبة
لما كان المقصود بجملتها سبباً واحداً لا يحصل إلا بجميعها ، وبعضها
مرتبط ببعضها أشبه ذلك الكلمة الواحدة في أن المقصود بها معنى واحد ،
ويمكن الجمع بين النقلين يحمل كلام ابن عصفور على أنها مجاز عن الحقيقة
الإصطلاحية .

(أقسام الكلمة)

قال : " وهي اسم وفعل وحرف ، لأنها إما أن تدل على معنى فسي
نفسها أو لا ، الثاني الحرف . الأول : إما أن يقترن بأحد الأزمنة

====
صحيح البخارى ٨ : ١٢٢ ، صحيح سنن ابن ماجه ٢ : ٣١٠ ، شرح
شواهد المفني ١ : ١٥٣ ، شرح التسهيل ١ : ١٥٣ ، الفرائد
الجديدة ١ : ٤١ ، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان
٣ : ٧٨ ، همع الهوامع ١ : ٣ ، وفي الحديث اختلاف يسير :
" أفضل ، أصدق ، أشعر . . . "

- (١) آل عمران آية ٦٤ .
(٢) * وتمت كلمة ربك الحسنی على بني اسرائيل بما صبروا * الا عرف آية ١٣٧ .
(٣) هو : عمر بن ثابت أبو القاسم الثمانيني النحوى الضرير . أخذ عن ابن
جنى ، روى عنه الشريفة يحيى بن طباطبا وغيره . شرح اللمع لابن جنى ،
وله أيضا : شرح التصريف الملوكي لابن جنى ، المقيد في النحو ، وهو
من " ثمانين " بليدة بالموصل ، مات سنة ٤٤٢ . انظر لترجمته في :
بغية الوعاة ٢ : ٢١٧ ، نزهة الألباء ٣٥٠ ، هدية العارفين ١ : ٧٨١ .

الثلاثة أو لا ، السثاني الاسم وقد علم بذلك حد كل واحد منهما .^(١)

اعلم أن الكلمة جنس ينقسم إلى ثلاثة أقسام : الاسم والفعل والحرف .
والمراد بالحرف هنا جنس حروف المعاني دون حروف الهجاء واستدل الشيخ
رحمه الله على انحصارها في هذه الأنواع الثلاثة بدليل عقلي دائر / بين ١٣
النفي والإثبات^(٢) ، وهو أن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا تدل
على معنى في نفسها فإن لم تدل على معنى في نفسها فهي الحرف ،
وإن دلت على معنى في نفسها فيما أن تدل مع ذلك على اقتران معناها
بأحد الأزمنة الثلاثة وهي : الماضي والحاضر والمستقبل فهي الفعل ،
وإن لم تدل على اقتران معناها بزمان فهي الاسم . والمراد بقولنا : تدل
على معنى في نفسها : استقلالها بالدلالة على معناها الإفرادى من غير
انضمام أمر آخر إليها ك (زيد وقام) .

ويقولنا : لا تدل على معنى في نفسها إنها لا تستقل بالدلالة على
معناها الإفرادى إلا بانضمام متعلقها إليها ك (من) فإنها تدل على
التبعية في مبعوض^و ، و (إلى) على الغاية في معنى ، ونحو ذلك . وقد
علم بهذا التقسيم حد كل واحد من الأنواع الثلاثة .
فالاسم : كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة .
قولنا : كلمة جنس وتدل على معنى في نفسها ، فصل يخرج به الحرف
فإنه يدل على معنى في غيره ، وغير مقترنة بأحد الأزمنة فصل ثان يخرج به
الفعل لدلالته على معنى مقترن بزمان .

(١) شرح الكافية للرضي ١ : ٧ ، شرح الوافية نظم الكافية ١٢٢ ، شرح الكافية

لابن الحاجب ٦ ، الكافية في النحو ٥٩ .

(٢) حاشية الخضرى ١ : ١٥ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٧ ، شرح الوافية نظم

الكافية ١٢٢ .

والفعل : كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأُزمنة .
فقولنا : " كلمة " جنس يشمل الأنواع الثلاثة ، وقولنا : " تدل على معنى
في نفسها " فصل يخرج به الحرف ، وقولنا : " مقترن بأحد / الأُزمنة ١٤
الثلاثة " فصل ثان يخرج به الاسم .

والحرف : كلمة تدل على معنى في غيرها . فقولنا : " كلمة
جنس شامل للأنواع الثلاثة . وقولنا : " تدل على معنى في غيرها " فصل
يخرج به الاسم والفعل لدالتهما على معنى في نفسها .

فهذا شرح ما ذكره الشيخ من الدليل على حصر الكلمة في الأنواع
الثلاثة وحدودها ، وهو دليل دائريين النفي والإثبات ، حقيقي مانع الخلو
والجمع بمعنى أن الكلمة لا تخلو من أحد هذه الأنواع ، ولا يجتمع منها
اثنان .

وقد أورد عليه أسئلة :

أحدها : لا نسلم اتحصار أقسام الكلمة في الأنواع الثلاثة ، والدليل
المذكور وإن كان دائريا بين النفي والإثبات لا يفيد الحصر ، لأن الاعتماد
فيه على تفسير القسم المستدل فجاز أن يكون تفسيره صحيحا وأن يكون باطلا
إما يكون المُفسَّر به أخص من المُفسِّر كما لو قال قائل : الكلمة إما أن تدل
على معنى مقترن بزمان أولا فان دلت على معنى مقترن بزمان فهي الفعل ،
وإن لم تدل على معنى مقترن بزمان فهي الحرف فبطلت حقيقة الاسم مع
أنه تقسيم دائريين النفي والإثبات وإنما جاء فساد من جهة تفسير قسيم
النفي بالحرف وحده فجاز أن يكون هذا الدليل أيضا كذلك . فيقال لهذا
المستدل : لِمَ قلت أن الواقع تحت قسم النفي هو الحرف وحده فجاز أن
يكون تحت نوهان أو أكثر ، الحرف أحدها . وكذلك في قسي / الاسم ١٥
والفعل يجوز أن يندرج في كل واحد منهما غير الاسم والفعل فيكون التفسير

غير صحيح كما في المثال المذكور فيحتاج هذا المستدل إلى دليل آخر على صحة تفسيره ، وإما لكون المفسر غير صادق على المفسر به بوجه من الوجوه ، كما قال قائل : الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا فإن لم تدل فهنيئ الاسم ، وإن دلت على معنى في نفسها فإن كان مقترنا بأحد الأضمة فهو الحرف ، وإلا فهو الفعل ، فهذه التفاسير غير صادقة على الأقسام فيحتاج هذا المستدل إلى دليل على صحة التفسير وصدقها . فالحصر حينئذ ممنوع .

على أننا نتبرع بإبداء نوع آخر غير الأنواع المذكورة وهو التوابع ^(١) كقولك : (حسن بسن ^(٢))

- (١) يقصد الموضع لف من التوابع في هذا الموضع - كما هو واضح من النص - الاتباع ، لأن التوابع هي : (النعت والتوكيد والعطف والبدل) وقد حصر الاتباع في ظاهرة الأسماء المزوجة التي تتضمن قدرا من التوافق اللفظي ، ويقوم فيها الاسم الثاني بتوكيد الأول مثل : حيص بيص .. انظر هذه الظاهرة : أمالي القالي ٢ : ٢١٤-٢١٧ ، اللسان ٨ : ٣٦٤ ، ٣٠٥ ، ١٢/١٣ : ٥٢ ، المزهر ١ : ٤١٥-٤١٦ ، ٤٢٤ ، المخصص ١٤ : ٢٨-٣٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٤٢٠ .
- (٢) (حسن بسن) : قال أبو علي : يجوز أن تكون النون في بسن زائدة كما زادوا في قولهم : امرأة خلتن ، وناقاة علجن من التعلج ، وهيو الغلظ .. فكان الأصل في بسن : بسا ، وبس ، مصدر بسست السويق أيسه بسا فهو ميسوس إذا لنته بسمن .. فوضع إحدى السينين وزيد فيه النون ، وبني على مثال حسن ، فمعناه كامل الحسن أمالي القالي ٢ : ٢١٦-٢١٧ . وقال ابن منظور : بسن : الباسنة : كالجوالق غليظ يتخذ من مشاقة الكتان ، ومنهم من يهزها ، وعن الفراء قال : الباسنة : كساء مخيط يجعل فيه طعام ، والجمع : الباسن . والباسنة : اسم لألات الصناعات ، قيل : ليس بعربي محض . انظر أيضا : اللسان ١٣ : ٥٢ (بسن) .

وجائع نائع (١) ، وشيطان ليطان (٢) ، وأكّتع أبتع أبصع (٣) ونحوها ،

(١) (جائع نائع) : قال أبو علي : فالنائع فيه وجهان : يكون المتمايل ،
أبشد أبو بكر بن دريد : مثاله مثل القضيب النائع ، ويكون العطشان
وأورد بيتا فيه هذا المعنى :

لعمري بني شهاب ما أقاموا صدور الخيل والأسل النياعا

يعني الرماح العطاش، انظر : أماليه ٢ : ٢١٤-٢١٥ ، والفبايا
لليلوي ١ : ٣٣٣ واللسان ٨ : ٣٦٤ وفيه النوع - بالضم - : الجوع
وأياضا العطش و (نوع) . والمزهر ١ : ٤١٥ .

(٢) يقول أبو علي : " ليطان مأخوذ من قولهم : لاط حبه بقلبي يلوط
ويليط ، أي : لصق . ويقال : للولد في القلب لوطه ، أي : حسب
لازق فمعنى قولهم : شيطان ليطان لصوق " .

انظر : أمالي القالي ٢ : ٢٠٩ ، المزهر ١ : ٤١٥-٤١٦ .

(٣) أكّتع أبتع أبصع : الكتع : ولد الثعلب ، وقيل : أردأ ولد
الثعلب وجمعه كتعان ، والكتع : الذئب ، بلغة أهل اليمن . والأكّتع :
ردف لا جمع ، والآنثى كتعاء ، تقول : رأيت القوم أجمعين أكّتعين
أبصعين أبتعين ، توو كد الكلمة بهذه التواكيد كلها ، ولا يقدم
كّتع على جمع في التأكيد ولا يفرد لأنه اتباع له . وفي الحديث :
" لتدخلن الجنة أجمعون أكّتعون إلا من شرد على الله " .

انظر : الصحاح ٣ : ١٢٧٣ (كتع) ، اللسان ٨ : ٣٠٥ .

أبتع : البتع : طول العنق مع شدة مفرزه . يقال : عنق أبتع
ويتع . أبتع : اشتدت مفاصله ، وهي كلمة يوء كد بها .

انظر : الصحاح ٣ : ١٨٣ (بتع) ، اللسان ٤ : ٨ .

أبصع : البصع : الخرق الضيق لا يكاد ينفذ منه الماء ، والبصع
الجمع ، وأبصع كلمة يوء كد بها .

انظر : الصحاح ٣ : ١١٨٦ (بصع) ، اللسان ١٢ : ٨ .

فإنها نوع من الكلمات ، وقسم من أقسام كلام العرب ، وليست داخلة في القسمة المذكورة ، لأنها ليست حروفا لخروجها عن زنة الحروف ، ولا أفعالا إذ لا دلالة لها على مصدر ولا زمان ، ولا اسما إذ لا مسمى لها ، وقد سئل جماعة من الأديباء (١) عن معنى (يسن) فقال : لا نعلم له معنى ، ولفظ لا معنى له لا يكون اسما ولا فعلا ولا حرفا .

وقد ذكر أيضا بعض نحاة العرب (٢) قسما رابعا

(١) قال السيوطي : " قال الأمدى : التابع لا يفيد معنى أصلا ، ولهذا قال ابن دريد : سألت أبا حاتم عن معنى قولهم : يسن . فقال : لا أدري ما هو " قال السبكي : والتحقيق أن التابع يفيد التقوية ، فإن العرب لا تضعه سدى ، وجهل أبي حاتم بمعناه لا يضر بل مقتضى قوله إنه لا يدري ، معناه : أن له معنى ، وهو لا يعرفه .
انظر الزهر ١ : ٤١٥ - ٤١٦ .

(٢) هو ابن صاهر ، أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي القيسي أو القدسي المغربي ، كان فاضلا ، شاعرا ، حسن الخط . وكان كاتباً للأمير أبي سعيد فرج بن السلطان الغالب بالله بن الأحمر ملك الأندلس ، ظاهري المذهب ، قيل : كان في القرن السادس وقيل : إنه قدم مصر بعد السبع مائة ، وسمع بها الحديث ومن شعره :

أرى الدهر ساد به الأرنلو ن كالسيل يطفو عليه الغشا
ومات الكرام وفات المديح فلم يبق للقول إلا الرشا
ولم يذكر أحد سنة وفاته .

انظر لترجمته : بغية الوعاة ١ : ٣١١ ، الدرر الكامنة ١ : ١٥٠ ،
الدليل الشافي ١ : ٤٩ ، حاشية الصبان ١ : ٢٧ ، همع الهوامع
١ : ٤ ، ٢ : ١٠٥ ، الوافي بالوفيات ٦ : ٤١٨ - ٤١٩ .

سماه ب (الخلف) (١) وهو أسماء الأفعال ك (نزال) (٢) ونحوه ،
/ فقال : ليست أفعالا ولا حروفاً إجماعاً (٣) ، ولا يستقيم أن تكون اسما ،
لأنها لو كانت اسما لكانت مفردة ، والمفرد لا يستقل بالإفادة ، وهي
تستقل بالإفادة .

الثاني : سلطنا انحصار أقسام الكلمة في الأنواع الثلاثة لكن لا نسلم
أن الحروف كلها تدل على معنى فإن بعضها لا يدل على معنى وهو
الحروف الزائدة كما في قوله تعالى : * فيما رحمة من الله (٤) *

(١) ذكر السيوطي أن ابن صابر سماه : الخالفة ، انظر : المصادر السابقة ،
ولعله أطلق هذا المصطلح على اسم الفعل لأنه شكل لفظي مختلف
عن الأفعال والأسماء .

(٢) نزال : أي : انزل ، وكذا الاثنان والجمع والمؤنث بلفظ واحد ،
وقال الجوهري : وهو معدول عن المنازلة ، وهذا القول يدل على أن
نزال بمعنى المنازلة لا بمعنى النزول إلى الأرض ، ويقوى ذلك
قول الشاعر أيضا :

فدعوا : نزال ! فكنت أول نازل وعلام أركبته إذا لم أنزل ؟
وصف فرسه بحسن الطراد فقال : وعلام أركبه إذا لم أنزل إلا بطل
عليه .

انظر : الصحاح ٥ : ١٨٢٩ ، اللسان ١١ : ٦٥٢ (نزل) .
(٣) هذا ليس إجماعاً ، لأن الكوفيين رأيتهم مخالفاً لذلك فهم يرون أنها
أفعال لدلالاتها على الحدث والزمان ، وابن صابر أطلق عليها
الخالفة ، كما سبق أن ذكرنا .

انظر : همع الهوامع ١ : ٤ ، ٢ : ١٠٥ .

(٤) من قوله تعالى * فيما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ
القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر . *
الآية . آل عمران ١٥٩ .

في (ما) : حرف زائد (١) ، لا معنى له فيكون حد الحرف غير جامع .

الثالث : سلمنا أن الحروف كلها تدل على معان لكن لا نسلم أنها

لا تدل على معنى في نفسها (٢) ، فإن (مِ) تدل على التبعيض و (ليت)
تدل على التمني وذلك معناهما في نفسها ، وكذلك باقيها .

الرابع : سلمنا أنها لا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها لكن

لا نسلم أن هذا من خاصيتها ، فإن الأسماء والأفعال يشاركانها في ذلك ببيانها
أن الفعل يدل على المصدر ، والمصدر حركة الفاعل ، والحركة قائمة بالمتحرك ،
وكذلك أسماء المصادر ، وكذلك جميع أسماء الأعراس كالألوان والطعوم والروائح ،
والعلوم والظنون ، فإنها تدل على الأعراس القائمة بالأجسام .

و (بعض) في قولك :

فنصف بعض الدراهم (٣)

تدل على التبعيض في الدراهم كدلالة (من) عليه (٤) ، وكذلك أسماء

الاستفهام تدل على استفهام قائم بالتكلم ، وأسماء الشرط تدل على معان

/ في شروطها . والأسماء الموصولة تدل على معان في صلاحتها . ١٧

الخامس : أن بعض الأسماء يدل على الزمان ، وبعض الأفعال

لا دلالة له على الزمان فيكون كل واحد من حدى الاسم والفعل غير جامع

ولا مانع .

(١) المسائل المشككة ٥٦١ - ٥٦٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ١ : ١٠١ .

(٣) لم أجد عن هذا القول في المصادر التي بين يدي .

(٤) شرح جمل الزجاجي ١ : ١٠٠ - ١٠١ .

بيان الأول أن المصادر تدل على الزمان إذ لا يقع مصدر إلا في زمان،
(١) و (الصَّبُوحُ وَالغَبُوقُ ، وَالقَبُولُ) والسحور ، والفتور) - بالفتح - : أسماء
(٣)
دالة على الزمان . ذ (الصبوح) (٢) : اسم للمأكول عند الفطر ، و (الغبوق)
: اسم للمشروب آخره ، و (السحور) (٤) : اسم للمأكول في السحر ، و (الفتور)
: اسم للمأكول عند الفطر ، وكثرة الناس تقول : الصَّبُوحُ وَالغَبُوقُ : اسمان

(١) القبول : القبول من الرياح : الصَّبَا ، لأنها تستدير الدبور ، وتستقبل
باب الكعبة ، قال الأصمعي : الرياح معظمها لا ربيع : الجنوب
والشمال والدبور والصبا ، فالدبور التي تهب من دبر الكعبة ، والقبول
من تلقائها وهي الصبا . قال الأصمعي : خطل :

فإن تخطل سدوس بدرهميها فإن الريح طيبة قبُول

وهي تكون اسما وصفة عند سيبويه ، والجمع قبائل .

انظر : الصحاح ٥ : ١٢٩٥ ، اللسان ١١ : ٥٤٥ (قبل) .

(٢) الصبوح : كل ما أكل أو شرب غدوة وهو خلاف الغبوق ، وحكى
الأزهري عن الليث : الصبوح الخمر ، والصبوح من اللبن ، ما حلب
بالغداة ، والصبوح والصبوحة : الفاقة المحلوبة بالغداة .

انظر : الصحاح ١ : ٣٨٠ ، اللسان ٢ : ٥٠٣ (صبح) .

(٣) الغبوق : الغيق والتغيق والافتباق : شرب العشي ، وخص
بعضهم به اللبن المشروب في ذلك الوقت ، وقيل : هو ما أمسى
عند القوم من شرابهم ، وجمعه غبائق على غير قياس .

انظر الصحاح ٤ : ٥٣٥ ، اللسان ١٠ : ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٤) انظر : الصحاح ٢ : ٦٧٩ ، اللسان ٤ : ٣٥١ (سحر) .

للشرب أول النهار . وأنكره بعضهم ، وقال : الصواب : أنه اسم للمشروب
لا للشرب كالسحور بالفتح فإن قلت هذه دالة على زمان مبهم لا معين .
والشيخ أراد بقوله : " أحد الأئمة " : أحدها : على التعيين ، وذكر
أنه أخرجه من هذه فلا يرد عليه .

قلت : أراد ذلك لكن لفظه ليس صريحا فيه فإن (أحد) لا دلالة
له على زمان معين ، فكما يطلق على المعين يطلق على المبهم فهو غاية
في الحد ، وتقدير تسليمه فيرد عليه صبح أمس وغوق غد ونحوه ، وضرب
اليوم ، فإنه يدل على أحدها عينا ، وكذلك اسم الفاعل كـ (قائم) فإنه
يدل / على من اتصف بالقيام في الحال دون الماضي والمستقبل وكذلك : ١٨
أمس واليوم والغد ، أسماء دالة على زمان معين ، وكذلك (المتقدم والمتأخر)
و (مقدم الحاج) (١) ، و (مضرب الشوك) (٢) فهذه كلها أسماء دالة
على زمان معين . (٣)

بيان الثاني : أن الفعل المضارع لا دلالة له على زمان معين فإنه

مشترك بين الحال والمستقبل على المذهب الصحيح .

وعسى ، ونعم ، ويمن ، وليس ، وفعلا التحجب ، وحيدا ، أفعال
لا دلالة لها على زمان ، وليست دالة تشبيها على رب كغيرها من الأفعال ،
وكذلك : " خلق الله الزمان " فعل ولا دلالة له على الزمان ، وإلا لزم وقوع
زمانين مقترنين . وكذلك تقول لا أول الموجودات خلقا : خلق الله تعالى هذا .

(١) انظر شرح المفصل ١ : ٢٣ ، الكشاف ١ : ٣٨٨ ، ٤٠٢ ، مسائل

خلافة في النحو ٤٥ ، الواضح ٧٨ .

(٢) انظر شرح المفصل ١ : ٢٢ وفيه (الشول) باللام .

(٣) انظر : المصدر السابق ١ : ٢٢ ، ٢٣ .

فقولك : خلق فعل لا دلالة له على الزمان ، لأن الزمان عبارة عن مقارنة
حادث بحادث ، وليس ضد خلق هذا موجود آخر يقارنه ، وكذلك تقول :
(كان الله) ، ولا زمان ، ولا مكان ف (كان) هنا لا تدل على زمان
وهي فعل .

السادس : الكلمة اسم ، وقسمها إلى الاسم والفعل والحرف وكيف يصح
تقسيم الشيء إلى نفسه وضديه ، ولو صح ذلك لزم صدق الاسم على
الفعل والحرف إذ لا بد أن يكون مورد التقسيم مشتركاً صادقاً على الأقسام
كلها .

١٩ / السابع : على قوله : وهي : اسم وفعل وحرف ، أفردهما ،
ولم يجمعها ، وهي "أسماء" وأفعال وحروف ، ثم عطف بعضها على بعض بالواو
المقتضية للجمع ، وهي كلها لا تجتمع في كلمة واحدة فكان ينبغي عطفها
ب ("أو") الموهنة بالتثنية ، كقولك : العدد : إما زوج أو فرد .

الثامن : أن التقسيم الدائري بين النفي والإثبات يقتضي التضاد وعدم
الجمع ، كما يقتضي عدم الخلو ، ومقتضاه أن لا يجتمع من هذه الأقسام
قسمان في كلمة واحدة ، وقد وجدنا بعض الكلمات يكون اسماً وفعلًا كـ
(يحيى ويعيش) وكـ (حبل وحجر) هما اسمان وفعلان ، من
حبل (١) الطير ، وحجر (٢) القاضي ، وبعضها (يكون) اسماً

(١) الحبل : الرباط ، بفتح الحاء ، والجمع أحبل وأحبال وحبال وحبول
الحبل : مصدر حبلت الصيد واحتبلته إذا نصبت له حباله فنشب
فيها وأخذته . والحبل : العهد والميثاق .

انظر : الصحاح ٤ : ١٦٦٤ - ١٦٦٥ ، اللسان ١١ : ١٣٤ (حبل) .

(٢) الحجر ، ساكن : مصدر حجر عليه القاضي يحجر حجراً إذا منعه من
التصرف في ماله .

انظر : الصحاح ٢ : ٦٢٣ ، اللسان ٤ : ١٦٧ (حجر) .

وحرفا ك (نَعِم) (١) : اسم الإبل ، وحرف جواب (٢) ، وما يكون فعلا
وحرفا ، وهو (مِئ) (٣) : فعل أمر من (المِئِن) وهو الكذب ، وحرف
جر ، وكذلك (لِ) (٤) : فعل أمر من الولاية وحرف جر .

التاسع : الحصرُ يشكّل بحركات الإعراب فإنها وضعت لمعنى

مفرد كالضمة في (ضرب زيد) ، وليست واحدا من الأنواع المذكورة .

(١) النعم : واحد الأنعام ، وهي المال الراعية ، قال ابن سيده : النعم
الإبل والشاة ، يذكر ويؤنث ، والنعم لغة فيه ، والجمع أنعام ،
وأناعيم : جمع الجمع . وقال ابن الأعرابي : النعم الإبل خاصة .
والأنعام الإبل والبقر والغنم .

انظر : الصحاح ٥ : ٢٠٤١ - ٢٠٤٢ ، اللسان ١٢ : ٥٨٥
(نعم) .

(٢) في الأصل زيادة " وما يكون اسما وحرفا " وهي سهو من الناسخ ،
والصواب ما أثبتناه .

(٣) المين : الكذب ، وجمع المين مِيون . وما ن يمين مينا : كذب ، فهو
مائن أي كاذب . ورجل ميون وميان : كذاب . وود فلان متماين
وفلان متماين الود إذا كان غير صادق الخلة .

انظر الصحاح ٦ : ٢٢٠٧ - ٢٢٠٩ ، اللسان ١٣ : ٤٢٦ (منن) .

(٤) تولى الشيء وولى عليه ولاية وولاية ، وقيل : الولاية الخطة كالإمارة ،
والولاية المصدر . ابن السكيت : الولاية بالكسر ، السلطان ، والولاية
والولاية في النصرة ...

انظر : اللسان ١٥ : ٤٠٦ - ٤١٥ (ولى) .

العاشر: أنه أخذ في حد الكلمة بالوضع، وأقام الدليل على الحصر باعتبار الدلالة، والدلالة غير الوضع، فلن الوضع جعل اللفظ بازا^{٢٠} المدلول والدلالة فهم السامع كلام المتكلم بكامل المسمى أو جزئه / أو لآزمه فالدلالة متوقفة على تقدم الوضع والعلم به، واستعمال اللفظ، وقد يتفوق الوضع في بعض الألفاظ دون استعمال فيوجد الوضع بدون الدلالة.

الحادى عشر: أن الكلمة جزئية دالة على الماهية تفيد الوحدة ك (تمر) و (نبيقة) (١)، فالتاء فيها للدلالة على الوحدة، ولا يصح تقسيم الجزى^٢ إلى الأنواع، وقد نص ابن برهان (٢) على أن الكلمة دالة على الشخص، والكلم دال على الجنس، والكلام دال على النوع وهو ظاهر. والجواب عن الأول أن الدليل المذكور يقتضى الحصر قطعاً، وما ذكره المورد من الاحتياج إلى دليل آخر على صحة تفسير الأقسام لاحتمال فسادها لا يحتاج إليه إذا كان التفسير أمراً اصطلاحياً يرجع إلى إرادة المفسر، وهو هنا كذلك فالنحاة اصطلاحوا على تسمية ما دل على معنى في غيره حرفاً، وعلى تسمية ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان معين

(١) نبيقة: النبق: ثمر السدر + النبق والنبيق والنبيق والنبيق، مخففاً: حمل السدر، الواحدة من جميع ذلك بالهاء. الجوهرى: نبيقة ونبيق ونبيقات مثل: كلمة وكلم وكليات. انظر الصحاح ٤: ١٥٥٧، اللسان ١٠: ٣٥٠ (نبيق).

(٢) ابن برهان هو: عبد الواحد بن علي بن عمر بن اسحاق بن ابراهيم - بفتح الباء - أبو القاسم الأسدى العكبرى النحوى. صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب، قرأ على عبد السلام البصرى وأبي الحسن السمسى، وسمع من ابن بطنة كثيراً ومن غيره.

مات في جمادى الآخرة سنة ٤٥٦ هـ.

انظر: بغية الوعاة ٢: ١٢٠ - ١٢١.

اسما ، ولو عكسوا هذه التسمية لجاز ، ولا يجوز أن يندرج تحت هذه الأقسام غيرها ، فإن كل ما دخل تحتها تناولته هذه التسمية ، ومات البطلان فسي الصورتين المذكورتين في السوء ال إلا من حيث إنه] يفسر ما يقرره الاصطلاح من] (١) ثبوت هذه الأتواع ؟ ولو أراد انشاء اصطلاح جديد كما فعله النحاة لم يقدر ذلك فيه .

٢١ وأما التوابع / فالجواب عنها من وجهين :

أحدهما : التزام كونها أسما مدلولاتها مدلولات متبوعاتها إلا أنها لا تستعمل إلا تابعة ، فـ (تابع) معناه : المبالغة في الجوع و (ليطان) معناه : شيطان مع قوة في ذلك .

وثانيهما : سلمنا أنها لا تدل على معنى ، لكنها لا ترد علينا ، فإن التقسيم إنما وقع في الكلمة الموضوعة لمعنى ، وإذا لم تكن هذه معان فلا تندرج في التقسيم ، ولم يبق على هذا الوجه إلا أن يقال فلغة العرب حينئذ غير محصورة في الكلمة وأنواعها ، لأن هذه من لغتهم ، وليست منها .
وأما (نزال) ونحوها ، فالجواب عنها : أنها أسماء أفعال ، وإنما استقلت بالإفادة وإن كانت مفردة ، لأن مدلولها لفظ وهو فعل الأمر ، والفعل إذا أسند إلى اسم كان جملة مستقلة بالإفادة فكانت هذه كذلك لنيابتها عنه ، ومعناها : انزل انزل .

وعن الثاني إنما يمنع أن الحرف الزائد لا معنى له ، وقد نص العلماء على أن معناه التأكيد وأنه علم له [ك] تكرار الجملة مرتين .

(١) في الأصل عبارة غير واضحة ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

وعن الثالث : فإن الحرفا إنما يدل على معنى في غيره فإن (مِن)

تدل على التبعية فيما تدخل عليه ، ولا يفهم منها بفردتها التبعية و (ليت) :
تدل على التمني فيما تدخل عليه ، وهذا معنى دلالة على معنى غيره بخلاف
زيد فإنه لا يدل على شيء في غير مدلوله .

وعن الرابع : أن معنى قولنا : " دل على معنى في غيره " أن مدلوله

٢٢ حال من مدلول لفظ آخر وموثر فيه ، لأن مدلوله قائم بذات / / أخرى ،
فإن الأفعال ، وأسماء المعاني كلها كذلك ، والمعاني ليست قائمة بالألفاظ
ولا حالة فيها ، والفرق بين (بعض) و (من) أن بعضا تدل على التبعية
وهو معناها في نفسها ، ويحدث مع ذلك معنى التبعية فيما تدخل عليه
، والدليل على أن لها معنى في نفسها صحة الإخبار عنه بقولك : البعض أقل
من الكل وتام الفائدة به في قولك : (فنصف بعضا) ولا يصح أن تقول :
من أقل من الكل ، ولا فنصفت من فدل ذلك على أن (من) معناها نفي
غيرها .

وأما أسماء الاستفهام والشرط فتدل على معان في أنفسها ف (مَن)

تدل على من يعقل ، و (ما) على ما لا يعقل ، ويحدث مع ذلك معنى
الاستفهام والشرط فيما تدخل عليه ، ونحن لم نشترط في حد الاسم والفعل
أن لا يدل على معنى في غيرهما بل أن يدل على معنى في نفسها فإذا
وجد منها ما يدل على معنى في غيره مع دلالة على معنى في نفسه لا يقدر
ذلك فيه . وكذلك الجواب عن الاسماء الموصولة فإن منها ما هو لمن يعقل ،
ومنها ما هو لما لا يعقل ، ومنها ما هو لهما ، ولا يقدر فيها دلالتها على
معنى في غيرها .

وأجاب ابن عصفور (١) بجواب آخر وهو أنه لا دلالة لها على معنى

(١) في شرح جمل الزجاجي ١ : ١٦٨ ، ١٢٩٠ فما بعدها .

في غيرها بل دلالتها على معنى في نفسها بشرط اقترانها بصلتها واستدل
٢٣ عليه بقولك : / (قام الذي في الدار) فيعطى الموصول مع صلته معنى ،
وهو الشخص لا يخلو من أن يعطى ذلك المعنى في نفسه أوصلته ، أو في
مجموع الاسم والصلة فتكون دلالة الاسم الموصول مع الصلة على المعنى كدلالة
(الزاي) من (زيد) مضافة إلى (الياء والدال) على الشخص ، والدليل
على أنه لا يدل على معنى في صلته حصل من قولك : زيد أبوه قائم ، بالإخبار
عن أبي زيد بالقيام فإذا أدخلت عليه الموصول فقلت : زيد الذي أبوه قائم ،
فإنك تفهم منه الآن ما فهمته منه أولاً وهو الإخبار عن أبي زيد بالقيام ،
فتبين أن الموصول لم يحدث في الصلة معنى بخلاف (من) فإنها تحدث
معنى التبعية فيما تدخل عليه كقولك : (قبضت من الدراهم) ، ولو لا
دخولها لاقتضى ذلك قبض الكل ، والدليل على أن الموصول مع صلته ليس
في الدلالة على المعنى كالزاي من زيد أن اللفظين إذا وضعوا لمعنى واحد
فإن كلاً منهما على انفراده لا يدل على معنى ك (تأبط شراً) إذا سمي
به ، فإن (تأبط) لا تدل على معنى ، وكذلك (شراً) لكن المجموع
يدل على المعنى ، وليعن كذلك الموصول ، لا أنك تقول : زيد الذي أبوه
قائم ، فتعطى قولك : أبوه قائم الإخبار عن أبي زيد بالقيام ، ولو كان مع الموصول
كشيء واحد ك (تأبط شراً) لم تدل الصلة على معنى . وإذا تبين أن
الموصول والصلة يفيدان معنى وتبين أن ذلك المعنى ليس في الصلة وحدها ،
ولا في الصلة مع الموصول ثبت أنه في الموصول وحده ، لكنه لا يعطيه إلا بشرط
٢٤ اقترانه بالصلة ، / فالموصول حينئذ دال على معنى في نفسه لا في
غيره . انتهى .

وعن الخامس : أن المراد بأحد الأزمنة أحدها معينا ، واللفظ

إشعار ظاهره فإن العدل عن قوله : مقترن بزمان إلى قوله : مقترن

بأحد الأزمنة يدل عليه لا سيما مع التصريح بأنه مراد فصار ظاهراً فيه فلا يريد المصادر ، ولو أريد زمان مبهم ، لأن دلالتها على الزمان التزامية ، وهي دلالة عقلية ، وكلامنا هنا في الدلالة الوضعية فلا يريد . [ونحوه] الصبوح والخبوق وأخواتها . وأما صبوح أمس وخبوق غدٍ ونحوه فإنما دل على زمان معين من حيث إضافته إلى الزمان المعين ، وهي من دلالة التركيب لا الإفراد ، وأما ضرب اليوم فهو وإن دل على وقت معين يحتمل الأزمنة الثلاثة ، إذ الأزمنة اليوم منقسمة إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل . وأما اسم الفاعل كضارب فقد اختلف في أنه هل يدل على زمن الحال ، أو لا خصوصية له به وهو صالح للدلالة عليه وعلى الماضي ، ويتقدير بعضهم أنه يدل على زمن الحال ، فدلالته عليه التزامية عرفية لا وضعية ، فإن الاتصاف به يدل على وقوعه في زمان ، وكون ذلك زمن الحال مفهوم من العرب إذ لا يسبق إلى الفهم من قولك :-

زيد آكل إلا الأكل في الحاضر . وأما اليوم وأمس وغد / ونحوها ٢٥ فهي أسماء دالة على الزمان فقط ، والمأخوذ في الفعل ما دل على معنى مقترن بزمان فإن حد الاسم ينفي هذا الاقتران فلا يريد ، فإن قلت : فعلى هذا تدخل (كان) الناقصة وأخواتها ^(١) ، و (نعم ويئس) ، في

(١) شرح جمل الزجاجي ١ : ٩٦ .

دلالة الأفعال الناقصة على الحدث والزمان وعدمها مسألة خلافية بين النحاة ، فيرى العبري والفارسي وابن جني والجرجاني وابن هشام وبرهان والشلوبين أنها لا تدل على الحدث ، وهو ظاهر كلام سيبويه الذي قال : " تقول كان عيдалله أخاك فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجمل ذلك فيما مضى " فكلام سيبويه أنها تدل على الزمان لا الحدث ، وهذا ما أميل إليه . أما ابن مالك وابن هشام فيرون دلالتها على الحدث والزمان ، قال ابن مالك : " فالأصح دلالتها عليها - أي على الحدث والزمان ، إلا ليس " وأعاد ابن هشام واستدل بتعلق الفعل الناقص . وابن عقيل جعل العبري وسيبويه من

حد الأسماء ، لأنها مسلووية الدلالة على الحدث ، ومدلولها الزمان فقط ، قلت : إنما سلّيت الدلالة على الحدث بعد وضعها ، ودخولها في حيز الأفعال فهو أمر عرض لها ، والحدود موضوعة للحقائق فصح دخولها في الأفعال وقد قيل لها مصدر غير أنه لا يُستعمل معها . على أنها لا نشترط أن يدل الفعل على حدث كما ذكره بعضهم بل أن يدل على معنى فقط ، وهذه الأفعال تدل على معان ، وإن لم تكن أحداثا ، فكان وأخواتها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة ، وعسى وأخواتها للمقاربة ، ونعم للمدح . وأما المتقدم والمتأخر فلا نسلّم أن كلا منهما يدل على أحد الأزمنة بعينه ، فإن التقدم والتأخر أمر نسبي فالمتقدم قد يدل على الماضي ، وقد يدل على الحال أو المستقبل . والمتأخر قد يدل على الحال وقد يدل على المستقبل ، أو على الماضي كقولك في حالة غروب الشمس في النصف الثاني من الشهر غروب الشمس متقدم على طلوع القمر ، وكذلك تقول في حال طلوع القمر فيه : طلوع القمر متأخر عن مغيب الشمس فقد تبين أن المتقدم صالح للماضي والحال ، والمتأخر صالح للحال والمستقبل ، / ثم دلالتهم ٢٦ على الزمان إلزامية لا وضعية إن هو على تقدير حذف مضاف تقديره : وقت مقدّم الحاج ، وكذلك لو قلت : أتيت مقدما ، لم يصح .

====
القائلين بدلالاتها عليهما ، وهو ما وجدته في كتابهما . وقد وهم محقق شرح جمل الزجاجي أن جعل سيبويه والمبرد مع المنعنين ، والصحيح يروونه .

انظر : الكتاب ١ : ٤٥ - ٤٧ ، مغني اللبيب ٥٧٠ - ٥٧١ ،
المساعد على تمهيل الفوائد ١ : ٢٥٢ ، المقتضب ٣ : ٩٧ ،
٤ : ٨٦ - ٨٧ .

وأما الفعل المضارع فهو حقيقة في الحال في قول ، وفي المستقبل في قول ، ومشارك بينهما في قول . وعلى القول بالإشتراك فهو دال على أحدهما بعينه إذ اللفظ المشترك موضوع لكل واحد من معنييه ، ودال عليه ، وإنما امتنع الحمل عليه لعروض الاحتمال بالإشتراك ، وعدم الألووية .

وأما (عسى ونعم وبئس وليس ، وفعلًا التعجب ، وحيدًا) فالجواب عنها من وجهين :

أحدها : منع تجردهما عن الدلالة على الزمان ، وسند المنع أنها إنشاءات دالة على زمن الحال ، وكذلك تدل على ثبوت معناها في الحال .

وثانيهما : أنها في الأصل موضوعة للدلالة على الزمن الماضي ، وإنما

عرض لها التجرد من الدلالة عليه لنقلها من الإخبار إلى الإنشاء ك (بعث واشترت) ونحوها . وقد قالوا : (نعم) منقولة عن (نعيم) و (بئس) عن (بئس) ، و (ليس) موضوعة لنفي الحال دالة عليه ، وأما (خلق الله الزمان) فهو دال على زمان لكن مدلوله من الزمان غير حاصل لاستحالته ، ولا يلزم من وجود الدال ، وجود المدلول ، فقد يتخلف لمانع فهو دال على زمان تقديري وهو الجواب عن قولهم كان الله ، / ولا زمان ، ولا مكان ، ٢٧ وقد التزم بعضهم اسمية (كان) هنا وهو ضعيف .

وعن السادس : أن المقسم إلى الاسم والفعل والحرف مدلول الاسم

الذي هو الكلمة لا نفس الكلمة .

فالكلمة مدلولها الألفاظ المنقسمة إلى الأسماء والأفعال ، والحروف

ولا مانع من أن يكون مسمى الاسم ، اسماً أو فعلاً أو حرفاً .

وعن السابع : أنه أفرد باعتبار الجنس . فأراد جنس الأسماء

والأفعال والحروف ، وأما عطفها بالواو فيحتمل أن يكون أراد الجنس ،

فيكون المعنى أنه يجتمع في جنس الكلمة : الاسم والفعل والحرف . وأن يكون أراد الأفراد فيكون الواو بمعنى (أو) كما استعملت (أو) بمعنى الواو في قول الشاعر :

(١)
قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجمٍ مهرةٍ أو سامع

وعن الثامن : أن الكلمة التي هي اسم ليست التي هي فعل ولا حرف ، وإنما اتفق توافق اللفظ في الصيغة ولذلك يحكم على ما هو فعل منها باشتقاقه من المصدر دون غيره ف (من) التي هي فعل أمر غير الجارة من (المين) ، وإن اتفقا لفظاً ، وكذلك (ل) ، وأما (نحى) ونحوها ، فهي أفعال في الأصل لكنه سمي بها ، فنقلت عن الفعلية إلى الاسم .

وعن التاسع : فإن الحركة الإعرابية ليست لفظاً ، وإنما هي حركة تابعة للفظ ، وكذلك لا يمكن النطق بها مفردة .

(١) ديوان حميد بن ثور الهلالي ١١١ ط ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م والرواية فيه : " من بين ... أو سافع " شرح أبيات مغني اللبيب ١ : ٥١ ، وفي ١ : ٥٢ الرواية :

قوم إذا نقع الصريخ رأيتهم من بين أو سافع
شرح شواهد المغني ٢ : ٢٠٠ ونسبه لحميد بن ثور الهلالي
شرح الكافية الشافية ٣ : ١٢٢٢ ، الكشاف وفي هامشه نسبة إلى
عمرو بن معدى كرب ١ : ٥٤ ، مغني اللبيب ٩٠ (٩٩) والرواية فيه : " ... ما بين ... أو سافع " .
معاني الكلمات :

السافع : أخذ ناصية الفرص بلا لجام .
الشاهد فيه : استعمال أو بمعنى الواو في : " أو سافع " . في أكثر المصادر التي رجعت إليه " أو سافع " وهو الصحيح ، لأن المعنى يتسق بها بما ورد في البيت .

/ والمصنف : أخذ في حد الكلمة باللفظ وهذه ليست لفظة فلا ترد ، ٢٨
فالواضع كما وضع اللفاظ دالة كموضع صفات اللفاظ وهي حركاتها دالة
على معان . فإن قيل لا نسلم أنها ليست لفظة . والاستدلال عليه بأنه
لا يمكن النطق بها مفردة غير صحيح فإن من اللفاظ ما هو كذلك كالياء من
غلامي لا يمكن النطق بها مفردة ، وهي اسم ، وقد جعل سيبويه (١) الحركات
أبعض الحروف ، فالضمة كالواو الصغيرة ، والكسرة كالياء الصغيرة ، والفتحة
كالألف الصغيرة (٢) . فالجواب أن الياء من غلامي ، ونحوها يمكن النطق
بها مفردة ، فنقول به بخلاف الحركة .

وقول سيبويه مجاز ، وهو دليل على أنها ليست ألفاظا وإنما جعلها
جزء اللفظ .

وعن العاشر : إن الوضع والدلالة متلازمان فحيث وجد أحدهما
حصل الآخر على أننا نلتزم في تفسير الدلالة المذهب الثاني فيها ، وهو كون
اللفظ بحيث إذا أطلق فهم السامع منه العالم بالوضع سماه فهذه دلالة
بالقوة ، وهي ملازمة للوضع قطعاً .

وعن الحادي عشر : بأن الكلمة اسم جنس ، والتاء فيها دالة على
وحدة مطلقة لا على وحدة معينة خلافاً لما في الجنسية .

ويتناول كل كلمة مفردة ، والجنس عبارة عن كمال الجزء المشترك ، وهي

(١) لم أجد العبارة في كتاب سيبويه .

(٢) انظر : سر صناعة الإعراب ١٩ ، ولعل ابن جني عني سيبويه
يقوله : " وقد كان متقدماً نحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة
والكسرة الياء "

دالة عليه فهي صالحة للاسم والفعل / والحرف ، وكذلك نجعلها في ٢٩
حد كل واحد منها جزءاً ، وما ذكره ابن برهان ممنوع ، وقد صرح الزمخشري^(١)
وغيره بأن الكلمة جنس^(٢) .

واعلم أن بعض النحاة قد وضع الدليل المذكور على الحصر في الإخبار
فقال : الكلمة إما أن يخبر بها أو لا ، والثاني : الحرف ، والأول إما أن
يدل على زمان معين أو لا ، الثاني : الاسم ، الأول الفعل ، وفيه نظر ،
لأن بعض الأسماء قد لا يخبر به على ما سيأتي في باب المبتدأ إن شاء الله .

(١) الزمخشري هو : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري كان نحويًا
فاضلاً ، له عدة مصنفات منها : الكشاف عن حقائق التنزيل ، وكتاب
الفائق في غريب الحديث ، وكتاب المفرد والمؤلف في النحو ، والمفصل
في النحو ، وغيرها . توفي سنة ٥٣٨ هـ .

انظر لترجمته : إنباه الرواة ٣ : ٢٦٥ - ٢٧٢ ، وروضات
الجنات ٨ : ١٨ فما بعدها ، معجم المطبوعات العربية
والمعربة ٩٧٣ فما بعدها ، نزهة الألباء ٣٩١ - ٣٩٣ ، كتاب
الوفيات ٢٧٨ .

(٢) قال ابن هشام وابن عقيل : " الكلم اسم جنس جمعي واحد
كلمة " وقال ابن عقيل في المساعد : " الكلمة لفظ هذا جنس
مخرج للخط ونحوه " .

انظر : أوضح المسالك ١ : ١١ ، شرح ابن عقيل ١ : ١٥ ،
المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٤ .

[تعريف الكلام اصطلاحاً]

قال : " الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد " (١).

لما فرغ الشيخ من ذكر حد المفرد وهو الكلمة ، ذكر حد المركب الذي هو المقصود وهو الكلام فقال : " والكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد " . فقوله : " ما تضمن كلمتين " : جنس يشمل الكلام ، والكلم ، وبعض الكلمات المركبة كالعضاف . وكان الأولى أن يأتي بـ (لفظ) بدل (ما) فإنه جنس أقرب من (ما) . وقوله : " بالإسناد " فصل .

والإسناد في مصطلح النحاة ثلاثة أنواع : إسناد تركيبى ، وهو نسبة أحد الجزئين إلى الآخر ، لإفادة المخاطب ، وإسناد إضافى كـ (عبد الله) ، وإسناد مزجى ، وهو نسبة أحد الجزئين إلى الآخر لإفادة المخاطب ، وذلك على نوعين :

٣٠ أحدهما : / أن تجعل الكلمتين لمعنى واحد فتصير بمنزلة الكلمة الواحدة كـ (تأبط شراً) و (شاب قرناها) (٢) ، فمجموع الكلمة صار اسماً لمسمى معين ، ولا يدل إحداهما على شيء منه بل هي بمنزلة الزاى من زيد .

وثانيهما : أن تجعل الكلمة منتظمة من حروف متفرقة من كلمتين أو أكثر فيدل ذلك الحرف أن الحروف [تدل] على تلك الكلمة ، ويدل مجموعها على المجموع كـ (البسلة ، والحوقة ، والحيعة ، والحمدلة) (٣) ونحوها ،

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ٦ ، الكافية في النحو ٥٩ .

(٢) جزء بيت شعري تقدم .

(٣) تسمى هذه الظاهرة النخت انظره في : ألف باء للبلوى ٢ : ٤٣٦ ،

الصاحبي ٤٦١ ، الكتاب ١ : ٢٠١ وفيه : " وزعم أبو الخطاب أن بعض

العرب يقول : حيهل " . اللسان ١١ : ١٥٦ (جعل) .

ف (الباء والسين والميم) في (بسم) ، و (له) من لفظ (الله) ،
وكذلك (الحاء والميم والذال) من (الحمد) و (له) من لفظة (الله) ،
و (الحاء والياء) من (حي) ، و (العين) من (على) ، و (اللام
والهاء) من لفظة الله ، و (الحوقلة) (الحاء) ، و (الواو) من (الحول) ،
و (القاف) من (القوة) و (اللام والهاء) من لفظ (الله) ، وبعضهم
يقول : فيها (الحوقلة) ، ويجعل (اللام) من لفظ (الحول) . فهذه
كلها مركبة تدل على كلمات هي : (بسم الله ، والحمد لله ، وحيى على الصلاة ،
ولا حول ولا قوة إلا بالله) وليست بكلام^(١) إذ لا إسناد فيها ، فقوله :
" بالإسناد " يريد به الإسناد التركيبي ، وهو فصل يخرج به ما تضمن كلمتين ،
ولا إسناد فيه ك (إن] و [في] و [من] و [عند] وما تضمن كلمتين ،
وفيه تركيب إضافي ك (عبدالله) أو مزجي ك (تأبط شرًا) ، والحمد لله .
ولا فرق في ذلك بين أن / تتضمن كلمتين فقط ك (قام زيد) ، أو أكثر ٣١
نحو : (إن زيدا في الدار) وهذا التضمن قد يكون لفظيا ، وقد يكون تقديريا ،
كقولك لمن رأيت شهر صيفا : زيدا ، أي : اضرب زيدا ، ولمن قال : من
فعل كذا ؟ زيد ، تريد : فعله زيد ، وكقولك : (قم) فإن الكلمة الثانية
مقدرة لا تظهر . وبهذا يتبين أن اللفظ المأخوذ في حد الكلمة قد يكون حقيقيا
، وقد يكون تقديريا ، وشرط ابن عصفور في الكلام : القصد إلى الإفادة ليخرج
به كلام الساهي والنائم ، وقال : لا يسمى كلاما ، لأنه لم يقصد به إفادة ،
وفيه نظر .

هذا حد الكلام في مصطلح النحاة . وقد ورد عليه سوء ال وهو :

(١) في الأصل كلمة غير مفهومة ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٢) شرح جمل الزجاجي ١ : ٨٧ .

اسم الفاعل مع مرفوعه : ك (قائم) في قولك : (زيد قائم) فإنه مسند إلى فاعله ، وهو الضمير المستتر فيه ، فيضم كلمتين مسندة إحداهما إلى الأخرى ، وليس كلاماً اتفاقاً ، وقد جعل من الإخبار بالمفردات لا الجملة ، وقد يجاب عنه بأن المراد بالإسناد نسبة المبتدأ إلى الخبر ، والفعل إلى الفاعل .

فهذان هما الموضوعان بالإسناد المفيد ، وأما هذا فلم يوضع لإفادة إسناد ، وإنما كان فيه ضمير مسند إليه ، لكونه مشتقاً ، فالمشتق يحتاج إلى ضمير ، وقول من فسر الإسناد بأنه نسبة أحد الجزئين إلى الآخر لإفادة المخاطب معنى يحسن السكوت عليه ضعيف ، فإن الجملة الشرطية إذا لم يذكر جوابها لا تفيد / المخاطب معنى يحسن السكوت عليه ، وإن أفادت معنى فـ ٣٢ الجملة كقولك : إن قام زيد تستفيد منه جعل قيام زيد شرطاً وتمام الفائدة التي يحسن السكوت عليها متوقفة على ذكر الجواب .

[تعريف الكلام لفظة]

وأما حقيقة الكلام لفظة فاختلّفوا فيه ، فقال قوم : هو حقيقة في الكلام النفساني ، وهو المعنى القائم بالنفس (١) المعبر عنه بالألفاظ مجاز في الألفاظ ، واستدلوا عليه بقول الأخطل : (٢)

- (١) شرح جمل الزجاجي ١ : ٨٥ ، شرح المفصل ١ : ٢١ .
(٢) الأخطل هو : غياث بن غوث ، من بني تغلب من فدوكس ويكنى أبا مالك ، وكان الأخطل يشبه من شعراء الجاهلية النابغة الذبياني . قيل : كان الأخطل يجيد مدح الملوك ويصيب صفة الخمر . عمر طويلاً ومات على نصرانيتها ، مات سنة ٩٠ هـ .
انظر لترجمته : خزانة الأدب ١ : ٤٥٩ - ٤٦١ ، طبقات الشعراء للجمعي ٨ - ١٨ ، وصفحات أخرى متفرقة ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ : ٤٨٣ - ٤٩٦ ، شرح شواهد المغني ١ : ١٢٣ - ١٢٦ ،

(١)

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

وقال آخرون : هو حقيقة في الألفاظ مجازي في المعنى القائم باللفظ واستدلوا

(٢)

عليه بتبادر الفهم إلى الألفاظ عند الإطلاق ، وقال آخرون : هو مشترك بينهما ،

وبين الخط والإشارة ، فأما الخط فلتسمية ما بين دفتي المصحف ، كلام الله .

وأما الإشارة فكقول الشاعر :

(٣)

إذا كلمتني بالعيون الفواتر ردت عليها بالدموع البوار

فسمى الإشارة بالعين كلاماً حكاه ابن عصفور (٤) . والقائلون بأنه حقيقة

=== معاهد التنصيص ١ : ٢٧٢ - ٢٧٨ ، المزهر ٢ : ٤٢٢ - ٤٢٤ ،

معجم الشعراء للمرزباني ٢١ نزهة الألباء ١٩ ، هدية العارفين

١ : ٨١٣ .

(١) انظر : ألفباء البلوى ١ : ٣٢ ، البيان والتبيين ١ : ٢١٨ حاشية

الخضري ١ : ١٦ ، ديوانه ٥٠٨ في ملحق ديوان الأخطى

أنه منسوب إليه ، رغبة الأمل ١ : ٢١٨ وفيه : (من الفؤاد) شرح

المفصل ١ : ٢١ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٨٥ ، شذور الذهب

٠٢٨

وقد نسبه بعضهم إلى الأخطى وبعضهم لم ينسبه .

الشاهد فيه : استدلال قوم بالبيت على حقيقة الكلام وقالوا هو المعنى

القائم باللفظ المعبر عنه بالألفاظ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٤٠ .

(٣) في الأصل (البوار) .

انظر : أمالي القالي ١ : ٢١٨ ، ونسبه أبو علي فقط لإبراهيم بن

المهدى والرواية فيه : " . . . البوار " ويعدده :

فلم يعلم الواشون ما دار بيننا وقد قضيت حاجتنا بالضمائر

أقاييتي ظلماً بأسهم لحظها أما حكم يعدى على ظرف جائر

يعدى : يعين وينصر . لعل في رواية القمولي تحريفاً ، لأن المعنى

أكثر اتساقاً في رواية أمالي القالي ، وهي كذلك في شرح جمل الزجاجي

١ : ٨٧ ولم ينسبه ، شرح التسهيل ١ : ٣٦ .

(٤) في شرح جمل الزجاجي ١ : ٨٧ .

في الألفاظ، اختلفوا . فمنهم من قال : هو في اللغة كما هو عند النحاة .
والحد الذي ذكره النحاة حد لغة حكاة أبو اليقاع ، ومنهم من قال هو
في اللغة يطلق على الكلمة / الواحدة ، والكلمات مفيدة كانت أو غير ٣٣
مفيدة (١) ، قال سيبويه في قولهم : من أنت زيد ؟ معناه : من أنت ؟
كلامك زيد ، ففسر الكلام بزيد . واختلف هو لا في اشتراط الوضع في الكلام
فمنهم من شرطه ، ومنهم من أباه مستدلاً بأن أهل اللغة قسموا الكلام إلى
مهمل ، وغير مهمل ، فيكون المهمل الذي لم يوضع كلا ما .

[اشتقاق الكلام]

والكلام مشتق من الكلم - باسكان اللام - وهو : الجرح (٢) ، والكلام
يوثر في النفس بالمضار والآلام ، كتأثير (٣) الجرح في الجروح بالضرر
والنفع في القصد ونحوه . وقد نسر قوله تعالى : * أخرجنا لهم دابة من
الأرض تكلمهم * (٤) بوجهين : أحدهما : تخاطبهم ، والثاني : تجرحهم
وتقربه قراءة من قرأ (٥) (تكلمهم) - بفتح التاء وتخفيف اللام ،

(١) شرح ابن عقيل ١ : ١٤٠ قال : " وهو في اللغة : اسم لكل ما يتكلم

به مفيداً كان أو غير مفيد . "

(٢) والجمع كلوم وكلام ، وكلمة يكلمه كلما وكله كلما : جرحه ، وأنا كالم

ورجل مكلوم وكليم .

انظر : الصحاح ٥ : ٢٠٢٣ ، اللسان ١٢ : ٥٢٤ (كلم) .

(٣) شرح الكافية للرضي ١ : ٢٠٢٣ وقال : " وهو اشتقاق بعيد " ، مسائل

خلافية في النحو ٣٦ .

(٤) من قوله تعالى * وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض

تكلمهم أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون * الآية . النمل ٨٢ .

(٥) قراءة ابن عباس وسعيد بن جبيرة ومجاهد والجدري وأبي زرعة

" تكلمهم " بتخفيف اللام مع كسرها . قال أبو الفتح : " تكلمهم "

تجرحهم بأكلها إياهم . قال الفراء : اجتمع القراء على تشديد " تكلمهم "

وهو من الكلام . انظر الصحاح ٥ : ٢٠٢٣ ، اللسان ١٢ : ٢٠٢٥ (كلم) ،

معاني القرآن ٢ : ٣٠٠ ، المحتسب ٢ : ٤٤ .

وكذلك لا يُطلق عند المحققين إلا على المقيد لتأثيره، وغير المقيد لا يؤثر
فلا يحصل معنى الاشتقاق .

[الكلام عند البصريين]

وهو عند البصريين : اسم مصدر ^(١) ، وليس بمصدر [إن المصدر]
(التكليم) كما أن مصدر (سلم) ^(٢) ، و (أذن) ^(٣) : (التسليم) ^(٤)
والتأذين) ، قال الله تعالى : * وكلم الله موسى تكليماً * ^(٥) واستدلوا
عليه بأن الأفعال المأخوذة من هذا الأصل ثلاثة ، وليس الكلام مصدر واحد
منها ، وهي (كلمة) ، ومصدره : تكليماً ، فإن مصدر (فعل تفعيلاً) ، و
(تكلمت) ومصدره : (تكليماً) ، و (كالم) ومصدره (المكالمه) .

[الكلام عند الكوفيين]

وهو عند الكوفيين / مصدر محذوف ^(٦) الزوائد وكذلك يقولون ٣٤

- (١) شرح المفصل ١: ٢١ ، شرح الكافية للرضي ١: ٣ قال : " . . . والكلام
بمعناه لكنه لم يوضع في الأصل مصدرًا على الصحيح إن ليس على صيغة
مصادر الأفعال التي تنصبها على المصدر نحو كلمته كلامًا وتكلم كلامًا بل
هو موضوع لجنس ما يتكلم به " .
- (٢) سلم : السلام والسلامة ، البراءة ، والسلامة العافية والسلامة شجرة .
انظر : الصحاح ٥ : ١٩٥٠ ، اللسان ١٢ : ٢٩٠ (سلم) .
- (٣) أذن : الأذان والأذنين والتأذين : النداء إلى الصلاة ، وهو الاطلام
بها ويوقتها . قال سيبويه : وقالوا : أذنت وأذنت فمن العرب من
يجعلها بمعنى ، ومنهم من يقول أذنت للتصويت باعلان ، وأذنت : أعلمت . .
انظر : الصحاح ٥ : ٢٠٦٨-٢٠٦٩ ، اللسان ١٣ : ١٢ (أذن) .
- (٤) التسليم : مشتق من السلام اسم الله تعالى لسلامته من العيب والنقص ،
وقيل : معناه أن الله مطلع عليكم فلا تخفلوا ، وقيل : معناه اسم
السلام عليك . .
- انظر : الصحاح ٥ : ١٩٥٠ ، اللسان ١٢ : ٢٩٠ (سلم) .
- (٥) النساء آية ١٦٤ .
- (٦) شرح المفضل ١ : ٢٠ .

في التسليم ، واستدلوا عليه بأنه ورد إعماله ، فأجاب البصريون عنه بأن اسم المصدر يعمل عمل المصدر فلا حجة فيه . قالوا ولو كان محذوف الزوائد لحدفت زوائده كلها إذ ليس البعض أولى من البعض ، فإن جعلت الحد المذكور حده لغة فالكلام مصدر باق على مصدريته أو اسم مصدر على اختلاف المذهبين ، وإن جعلت الحد المذكور حده اصطلاحاً ، فليس باقياً على ذلك بل هو اسم منقول موضوع للجملة المفيدة هذا الكلام في حد الكلام .

[تعريف الكلم]

وأما (الكلم) فهو عند بعضهم جمع (كلمة) (١) ، وأقله ثلاث كلمات ، تقع على المفيد ، وعلى غير المفيد ، وهو أخص من الكلام من وجه ، وأعم من وجه ، لوجود كل منهما مع الآخر ، ودونه فوجودهما معا كقولك : زيد في الدار ، فهو كلام للفائدة ، وكلم للجمع ، ووجود الكلام بدون الكلم ، كقولك : (قائم زيد) ، ووجود الكلم دون الكلام كقولك : إن زيدا في وهو عند بعضهم اسم جمع وليس جمعا ، واختاره الشيخ في أماليه (٢) .
وزهد آخرون إلى أنه اسم جنس (٣) .

وأما القول فهو أعم من الكلمة ، والكلام ، والكلم يقع على كل ما يتلفظ به مفيدا كان أو غير مفيد جمعا كان أو مفردا كاللفظ (٤) ، وزهد بعضهم إلى أن القول كالللام (٥) .

-
- (١) كابن يعين في شرح المفصل ١ : ٢١ .
(٢) انظر : ٢ : ٧٠ ، وهنا رأي عن الكلام لا الكلم الذي لم أجد رأي في أماليه كما ذكر القمولي .
(٣) كالرزي في شرحه للكافية ١ : ٢ ، انظر أيضا : شرح ابن عقيل ١ : ١٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٥ ، وعند ابن هشام " الكلم " اسم جنس جمعي . انظر : أوضح المسالك ١ : ١١ .
(٤) انظر : شرح المفصل ١ : ٢١ .
(٥) كالرزي في شرح الكافية ١ : ٣ .

[مكونات الكلام]

قال : " ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم " (١)

المقصود بيان ما يتألف منه الكلام / من أنواع الكلمة ، ولا يتألف
الكلام من أى الكلمتين كانتا منها بل إنما نتصور وجوده إذا تركز من اسمين
أو من اسم وفعل .

بيانه : إن المفردات ثلاثة : الاسم والفعل والحرف ، فإذا ركبت
انتظم إليه ، وهي تركيب الاسم مع الاسم ، تركيب الاسم مع الفعل ، تركيبه مع
الحرف ، تركيب الفعل مع الفعل ، تركيبه مع الحرف . ولا تحصل الإفادة في
شيء منها إلا في تركيب الاسم مع الاسم ، والفعل مع الاسم ، وذلك لأن الاسم
يسند ويسند إليه ، والفعل يسند ولا يسند إليه ، لأنه محكوم به فلا بد من
محكوم عليه ، والحرف لا يصلح أن يكون مسنداً ولا مسنداً إليه (٢) ، لأن معناه
في غيره فلا يستقل بالدلالة على المعنى ، فلا يتصور الإفادة في شيء من
الاقسام الأربعة الباقية ، إما لعدم مسند ومسند إليه كما في الحرف مع
الحرف ، أو لعدم مسند إليه كما في الفعل مع الفعل ، والحرف مع الفعل (٣) ،
ولعدم أحدهما كما في الاسم مع الحرف ، فإن الاسم إن جعل مسنداً احتجت
إلى مسند إليه ولا يتم الكلام إلا به ، وإن جعلته مسنداً إليه احتجت إلى مسند
ولا يتم الكلام إلا به ، وذكر الإسناد في هذا الدليل أولى من ذكر الإخبار

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٦١ - ٦٢ .

شرح الكافية لابن الحاجب ٦ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٧ ، الكافية
في النحو ٥٩ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١ : ١٦٠ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٧ - ٨ .

(٣) في الأصل (مع الحرف) ، وضوابه ما أثبتناه .

وان كان أكثرهم لم يذكر إلا الأخبار / لعموم الإسناد فإنه يشمل الخبر ٣٦ والاستفهام والأمر، وغيرها، وفي هذا بحث سيأتي - إن شاء الله - في ذكر كون الإسناد من خواص الاسم.

ومن النحاة (١) من استثنى من الأقسام الأربعة المذكورة تركيب الاسم مع الحرف في المنادى (٢) خاصة نحو : " يا زيد " فإنه كلام مفيد ، وهو مركب من اسم وحرف (٣) ، وأجاب الأولون (٤) بأن الإفادة إنما حصلت لنيابة الحرف عن الفعل مع فاعله وهو (أنادى) ، والحرف قد ينوب عن الفعل كما نابت (نعم و بلى) عن الجملة ، فهذه الجملة مركبة من فعل واسم ففي الحقيقة ، ومنهم من قال : إن أداة النداء اسم وفعل (٥) وليس حرفا ك (رويد) (٦) ونحوه فعلى هذا الجملة مركبة من اسمين . وسيأتي ذلك في النداء إن شاء الله تعالى .

واستثنى الثمانيني أيضا الحرف مع الاسم في الجملة الاسمية إذا كان الخبر جارًا ومجرورًا ، كقولك : زيد في الدار ، وقال : حرف الجر ناب عن الفعل المحذوف فهو كحرف النداء مع المنادى ، وهو ضعيف ، لأن الجملة تضمنت اسمين هما : زيد والدار ، وليس كسألة النداء ولم أره لغيره .

-
- (١) كابين يعيش ، انظر شرح المفصل ١ : ٢١٠ .
 - (٢) في الأصل (في المبتدأ) وصوابه ما أثبتناه .
 - (٣) شرح جمل الزجاجي ١ : ٩١ .
 - (٤) الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٦٢ .
 - (٥) الانصاف ١ : ٣٢٦ - ٣٢٧ .
 - (٦) رويد : الرود والرود : المهلة في الشيء . . . وله أربعة أوجه :
اسم للفعل وصفة ، وحال ومصدر . انظر الصحاح ٢ : ٤٧٩ ،
اللسان ٣ : ١٨٩ (ريد) .

فمثال تركيب الاسم مع الاسم ، كل ما تركيب من مبتدأ وخبر كقولك :

(زيد قائم) ، ومثال تركيب الاسم مع الفعل ، كل ما تركيب من الفعل والفاعل ،

ك (قام زيد) ، ويسمى الأول جملة اسمية ، والثاني جملة فعلية ، فإن كان

خبر المبتدأ فعلا كقولك / : (زيد يقوم) و (زيد قام) ، قال ٣٧

الفارسي (١) : هي ذات وجهين فباعتبار المبتدأ هي : اسمية ، وباعتبار

الخبر هي : فعلية ، قلت : والظاهر فيها الاسمية فإنها جملة اسمية تضمنت

جملة فعلية . (٢)

فإن تركيب الكلام من جملتين كانت جملة ، شرطية أو قسمية ، كقولك :

(إن قام زيد قام عمرو) ، و (والله ما قام زيد) .

[تعريف الاسم]

(٣)

قال : " الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة " .

(١) الفارسي هو : أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

النحوي ، كان من أئمة النحويين ، أخذ عن أبي بكر بن السراج ، وأبي

اسحاق الزجاج .

أخذ عنه جماعة كابن جنبي ، وعل بن عيسى الربيعي وغيرهما . وصنف

كتبا كثيرة منها : كتاب الإيضاح في النحو ، وكتاب الحجة في علل

القراءات السبع ، وكتاب المقصور والمدود وغيرها . ولد سنة ٢٨٨ هـ

وتوفى سنة ٣٧٧ في خلافة الطائع . انظر لترجمته : أبجد العلوم

٢ : ٤٥ ، بغية الوعاة : ١ : ٤٩٦ - ٤٩٧ ، الفهرست ٦٤ ، نزهة الألباء

٣١٥ - ٣١٧ ، هدية العارفين : ١ : ٢٧٢ .

(٢) وهو المشهور والذي قال به أكثر النحاة .

(٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ : ٦٣ ، شرح الكافية لابن الحاجب

٧ ، شرح المفصل : ١ : ٢٢ ، الكافية في النحو ٥٩ ، مسائل خلافيصة

في النحو ٤١ - ٤٢ .

اعلم أن الشيخ رحمه الله قسم الكلام في هذه الكافية ثلاثة أقسام ، باعتبار

أنواع الكلمة :

قسم في الأسماء وإعرابها (١) وأحكامها ، وقسم في الأفعال (٢) ،
وقسم في الحروف (٣) . كما فعله الزمخشري . (٤)

ويدأ بقسم الاسم منها ، لشرفه عليها ، لأنه يسند ويسند إليه ،
وثنى بقسم الأفعال ، لأن الفعل يسند ولا يسند إليه ، وثالث بقسم الحروف -
وحرف الشيء - : طرفه - ، لأن الحرف لا يسند ، ولا يسند إليه .

وذكر حد الاسم هنا صريحا ، وإن كان فهم ما تقدم في التقسيم (٥)

لكنه قصد التصريح به ، وقد تقدم شرحه . والخلاف في تفسير الدلالة
هل هي فهم السامع من كلام المتكلم كمال المسمى ، وهي الدلالة على كمال
المسمى كدلالة لفظ الدور على مجموع الجدران والسقف ، أو لا زمة وتسمى
/ الدلالة الأولى : دلالة المطابقة ، والدلالة على المسمى الدلالة على
الجدار أو السقف .

الثاني : دلالة التضمن للحال .

والثالث : دلالة الالتزام ، وهي الدلالة على لازم المسمى كدلالته على
الطين والبناء ، وهو كون اللفظ بحيث يفهم منه ذلك عند استعماله .

(١) انظر الكافية في النحو والذي يبدأ من ص ٥٩ وينتهي بموضوع (اسم

التفضيل) ص ١٨٥ .

(٢) انظر أيضا : الكافية في النحو والذي يبدأ من ص ١٨٩ إلى أفعال المدح

والذم ص ٢١٣ .

(٣) الكافية في النحو والذي يبدأ من ص ٢١٥ إلى نون التأكيد ص ٢٤١ .

(٤) انظر : شرح المفصل ١ : ٢٢ يبدأ قسم الأسماء ، ٢ : ٧٠

يبدأ قسم الأفعال ، ٨ : ٢ يبدأ قسم الحروف .

(٥) شرح نجم الدين القمولي على الكافية القسم المحقق .

والأولى أن يقال في حد الاسم : إنه كلمة تدل على معنى في نفسها ولا يتعرض
بينيتها للزمان ، وفي حد الفعل انه كلمة تدل على معنى في نفسها ، وتعرض
بينيتها للزمان ^(١) ، فإن بنية (فعل) للماضي ، و (يفعل) للمستقبل ،
و (أفعل) للمستقبل ، فهذان الحدان تندفع عنهما الأسئلة المتقدمة
التي حصل في الجواب عنها قلق .

[أصل كلمة اسم]

والاسم عند البصريين مشتق من (السمو) وهو العلو ^(٢) . فالمحذوف
منه لامه ، ووزنه الآن (أفع) والدليل عليه رجوع المحذوف إلى موضع السلام
في جميع تصاريف الكلمة . تقول : (سميت وأسميت وسمي ، وأسماء) ولو كان
من (السمة) لقالوا : (وسيت ، وأوسمت ، ووسيم وأوسام) والهمزة فيه
عوض من المحذوف ، وعادة العرب أنهم إذا حذفوا من آخر الكلمة عوضا في
أولها ، وبالعكس كما أتوا بتاء التانيث في (عدة) ^(٣) و (زنة) ^(٤) في
آخرها عوضا من الواو في أولها ، وسمى بذلك إما لعلوه على قيمه // وهما :
الفعل والحرف من حيث إنه يسند ويسند إليه دونهما ، أو لأنه علا على

(١) مسائل خلافية في النحو ٥٤ .

(٢) الإنصاف ١ : ٦٦ (م) ، أمالي ابن الشجري ٢ : ٦٦ ، الإيفاح في شرح

المفصل ١ : ٦٣ ، الصحاح ٦ : ٢٣٨٢ (سما) ، شرح المفصل

١ : ٢٣ ، مسائل خلافية في النحو ٥٤ ، المخصص ١٧ : ١٣٤ .

(٣) عدة : وعده الأمر به عدة ووعدا وموعدا . . . والوعد من المصادر

المجموعة ، قالوا : الوعود . . .

انظر الصحاح ٢ : ٥٠٥ - ٥٠٦ ، اللسان ٣ : ٤٦١ - ٤٦٢ (عدد) .

(٤) زنة ، وزن : رَوُزُ الثَّقَلِ والخفة ، الليث : الوزن : ثقل الشيء بشيء

مثله كأوزان الدراهم .

انظر : الصحاح ٦ : ٢٢١٣ ، اللسان ١٣ : ٤٤٦ .

سماء أولاً لأنه يعلوبسماء فيوجب له علواً فإن الشيء الذي لا اسم له مجهول مختصر، فالتسمية تنويه به .

وقال الكوفيون : هو مشتق من (الوسم) وهو العلامة ^(١) ، لأن كل اسم علامة على سماء فالمحذوف منه فاؤه ، ووزنه الآن (أهل) ، وهو قوى من جهة المعنى ضعيف من جهة الاشتقاق .

وفي الاسم خمس لغات : (أُسْم) - بكسر الهمزة وضمها - و (سِم) بحذفها ، وكسر السين ، وضمها ، و (سَمَى) ك (ضَحَى) .

[خواص الاسم]

(١) قال : " ومن خواصه دخول اللام " ^(٢) .

اعلم أن ذكر خاصية الشيء من جملة معرفاته .

ثم المعرفات خمسة :

أحدها : الحد التام ، وهو ذكر الجنس ، والفصل كما تقدم في حدود هذه الأنواع ، وكتعريف الإنسان بأنه الحيوان الناطق .

وثانيها : الحد الناقص وهو التعريف بالفصل وحده كتعريف الإنسان بأنه الناطق .

-
- (١) الإنصاف ١ : ٦ (مسألة ١) أمالي ابن الشجري ٢ : ٦٦ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٦٣ ، الصحاح ٦ : ٢٣٨٣ (سما) شرح المفصل ١ : ٢٣ ، مسائل خلافية في النحو ٥٤ ، المخصص ١٧ : ١٣٤ .
- (٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٨ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٢ ، الكافية في النحو ٥٩ - ٦٠ .

وثالثها : الرسم التام ، وهو التعريف بالجنس والخاصة كتعريف

الإنسان بأنه الحيوان الضاحك .

ورابعها : الرسم الناقص ، وهو التعريف بالخاصة اللازمة ، وحدها كتعريف

الإنسان بأنه الضاحك .

وخامسها : إبدال اللفظ بلفظ أظهر منه عند السامع كتعريف

/ الباقلاء^(١) بأنه الفول فتعريف الشيء بخاصيته يسمى رسماً ناقصاً ،

وإنما يذكر بعد الحد إيضاحاً وتقريباً للمتعلم .

وخاصة الشيء هي التي لا توجد إلا فيه مأخوذة من الاختصاص

(٢)

غير أن الخواص التي يذكرها النحاة غير الخواص التي يذكرها أرباب المعقول

فإنهم يشترطون فيها الملازمة بحيث لا يوجد فرد من أفراد الحقيقة دونها

كالضحك بالقوة للإنسان . وأما الخاصة عند النحاة^(٣) فهي التي لا توجد

إلا في ذلك النوع ، وقد يوجد هو وبدونها ، والدليل على ذلك أن من الأسماء

ما لا تدخله لام التعريف كالمضمرات ، والمبهمات^(٤) ، ومنها ما لا يدخله

جر ولا تنوين كغير المنصرف ، وهذه من خواص الأسماء إلا أن يؤخذ في ذلك

الدخول بالقابلية والقوة فيتحد مراد الفريقين .

(١) انظر الصحاح ٤ : ١٦٣٦-١٦٣٧ ، اللسان ١١ : ٦٢ (بقل) .

(٢) أي : المناطق .

(٣) انظر : شرح الوافية ١٢٦ .

(٤) المبهمات في النحو : اسم الإشارة والموصول ، لاحتوائهما على إبهام

في الدلالة وغموض يحتاج معه إلى أمر آخر غير اللفظ ، كالإشارة

والصلة .

انظر : شرح المفصل ٢ : ١٢٦ فما بعدها ، ٣ : ١٣٨ فما بعدها ،

اللسان ١٢ : ٦٠ (بهم) .

فمن خواص الاسم دخول لام التعريف ، لأنه يقع محكوماً عليه ، والمحكوم عليه يحتاج إلى التعريف .

والأفعال لا تقع إلا محكوماً بها ، والمحكوم به لا يقبل التعريف ، وإنما يخبر بالمجهول ، كقولك : الرجل (قادم) فلذلك كانت الأفعال نكسرات لا تقبل التعريف . (١)

[أقسام الألف واللام]

والألف واللام الداخلتان على الاسم على أقسام :

- أحدها : أن يكونا لتعريف العهد في جنس كقولك : " الرجل خير من المرأة " (٢) تريد هذا / الجنس خير من هذا الجنس . وعبر أبو البقاء ٤١ عن هذه بأنها لاستفراق الجنس . قال : لأن معناه المجموع خير من المجموع . فإن بعض النساء خير من بعض الرجال .
- (٣)
وثانيها : قال أبو البقاء : أن يكون التعريف آحاد الجنس كقولك :
(الدينار خير من الدرهم) ، قال : لأن معنى أي دينار كان خير من أي درهم كان بخلاف الأول .

(١) انظر لهذا الموضوع في : الإيضاح في علل النحو ١١٩ - ١٢٠ ، الأشباه

والنظائر في النحو ١ : ٨٥ - ٨٦ ، شرح المفصل ١٦ : ٢ ، ١١ : ٥ ،
عمر الوافية نظم الكافية ١٢٦ .

(٢) جاءت هذه العبارة بالتعريف في بعض المصادر ، وبالتنكير في بعضها

الآخر . انظر : أمالي ابن الحاجب ٢ : ٨٧ ، الإيضاح في شرح
المفصل ١ : ١٨٤ ، حاشية الصمان على شرح الأشعري ١ : ٣٢٢ ،
الفرائد الجديدة ١ : ٢١٧ ، الكشاف ١ : ٥٠ ، كتاب اللامات
للزجاجي ٢١ وفيه (أفضل) بدل من (خير) ، همع الهوامع
١٠١ : ١

(٣) أبو البقاء هو : عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن عبد الله بن الحسين

وثالثها : أن يكونا للعهد في شخص كقوله تعالى : * كما أرسلنا

(١)

إلى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول * .

ورابعها : أن يكونا لتعريف الحضور (٢) كالداخلتين على الاسم المشار

إليه ، وعلى المنادى ، وعلى الاسم الواقع بعد (إذا) التي للمفاجأة كقولك :

(هذا الرجل) ، و (يا أيها الرجل) ، و (خرجت فإذا السبع) (٣) ،

وكالتي في (الآن) و (الساعة) و (الوقت) و (الحين) ، ورد بعضهم

هذه إلى التي للجنس .

(٤)

وخامسها : أن يكونا للغلبة وهما الداخلتان على الاسم النكرة للتعريف

ثم يقلب بعد ذلك على شيء بعينه كالكتاب العزيز للقرآن ، والنجم للشريا ،

== الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري . صاحب الإعراب ، قرأ
بالروايات على أبي الحسن البطائحي . صنف : إعراب القرآن ،
إعراب الحديث ، إعراب الشوان ، شرح اللمع ، لهاب الكتاب
وغير ذلك .

ولد سنة ٥٣٨ هـ ومات سنة ٦١٦ هـ .

انظر لترجمته : بغية الوعاة ١ : ٣٨ - ٤٠ ، معجم المطبوعات العربية

والمعربة ٢٩٤ - ٢٩٥ ، هدية العارفين ١ : ٤٥٩ .

(١) * ... فعصى فرعون الرسول فأخذناه أخذاً وببلا * المزمّل

آية ١٥ - ١٦ .

(٢) شرح المقدمة المحسبة ١ : ١٩٠ قال ابن بابشاذ : " ولام

التعريف معناها تعريف عهد أو تعريف جنس أو تعريف حضور " .

(٣) انظر : أمالي ابن الحاجب ٤ : ٣٩ . شرح الكافية للرضي

١ : ١٠٣ ، شرح الوافية ١٨٠ ، ٣٠٢ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٩٥ .

(٤) المفصل ١١ - ١٢ .

و (الصعق) (١) لخويلد بن نفيل (٢) ، و (الدبران) (٣) و (الثريا) ،
و (الاثنين) لليوم . فهذه كانت أولا لكل كتاب عزيز معهود ، ولكل نجم
معهود ، ولكل معهود أصابته الصاعقة ، ولكل ما يوصف بالدبور ، والثروة ، ولكل
اثنين معهودين ثم غلب ذلك على هذه / الاشياء المخصوصة فلا يفهم
منها غيرها . قال النحاة : وهذا يلزم [ذكرها و] لا يجوز حذفها الا في
نداء أو إضافة ، فلا تقول : نجم تريد الثريا ، ولا صعق ، وأنت تريد خالدًا .

- (١) الصعق : صعق الإنسان صعقا وضعقا فهو صعق : غشى عليه
وذهب عقله من صوت يسمعه كالهدة الشديدة .
انظر : خزانة الأدب ١ : ٤٣٠ ، حاشية الصبان على شرح الاشموني
١ : ١٩٣ ، الصحاح ٤ : ١٥٠٧ ، اللسان ١٠ : ١٩٨ (صعق) .
- (٢) خويلد بن نفيل هو : رجل من بني كلاب ، وهو خويلد بن نفيل بن عمر
ابن كلاب . ذكروا أنه كان يطعم الناس بتهامة ، فهبت ريح فسفت
في جفانه التراب فشمها ، فرمى بصاعقة فقتله ، فعرف بالصعق ،
وغلب عليه ، وشهر به ، ثم عرف بعض أولاده بابن الصعق ، حتى
إذا ذكر ابن الصعق لم يذهب الوهم إلى غيره إلا ببيان ، وكان أشهر
ولده وأغزهم شعراً وأشجاهم للعدو : عمرو بن الصعق .
انظر لترجمته المصادر السابقة بالإضافة إلى :
الفوائد الضيائية ١ : ٣٣٥ ، الكتاب وهامشه عن السيرافي ٢ : ١٠٠-١٠١ ،
المفصل ١١-١٢ .
- (٣) الدبران : نجم بين الثريا والجوزاء ويقال له التابع والتويبع وهو من
منازل القمر ، سمي دبرانا لأنه يدبر الثريا أي يتبعها . وعن
الجوهري : الدبران خمسة كواكب من الثور يقال : إنه سنامه .
انظر : البحر المحيط لابي حبان ٥ : ١٢٥ ، الصحاح ٢ : ٦٥٣ ،
اللسان ٤ : ٢٧١ (دبر) ، المفصل ١١-١٢ .

وأما في الإضافة والنداء فإنه يجب حذفها ، وقال ابن مالك (١) : يجوز حذفها في غيرها كقول الراوي : * فقسما بين أربعة نفر : عينية بن زيد ، (٢) وأقرع بن حابس (٣) . (٤) ، وكان الأصل : والأقرع ، ومنه ما حكاه

(١) ابن مالك هو: محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك جمال الدين أبو عبدالله الطائي الجبائي .

نزيل دمشق ، إمام النحاة ، وحافظ اللغة ، أخذ العربية عن غير واحد . وهو صاحب الألفية المشهورة ، كان إماما في القراءات واللغة ، وصنف تصانيف كثيرة منها : كتاب الكافية الشافية ، سيك المنظوم وفك المختوم ، الخلاصة ، وهي مختصر الشافية . . . ولد سنة ٦٠٠ وتوفي سنة ٦٧٢ بدمشق .

انظر لترجمته : أبجد العلوم ٣: ٣٣-٣٤ ، بغية الوعاة ١: ١٣٠-١٣٧ ، الدليل الشافعي على المنهل الصافي ٢: ٦٤٢ ، طبقات النحاة واللغويين لابن عمير ١٢٣-١٣٥ ، كتاب الوفيات ٣٢٢ ، الوافي بالوفيات ٣: ٣٥٩-٣٦٤ .

(٢) هو عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر ، كان من العوائلقة ، أسلم قبيل الفتح ، وشهداها وشهد حنينًا والطائف ، ثم كان ممن ارتد في عهد أبي بكر ثم عاد إلى الإسلام ، وعاش إلى خلافة عثمان .

انظر لترجمته : الإصابة في تمييز الصحابة ٣: ٥٥-٥٦ ، البحر المحيط ٥: ٥٧-٦٠ ، الروض الأنف ٧: ٢٧٤-٢٨٤ ، معجم قبائل العرب ١: ١٢٩-١٣٠ .

(٣) هو الأقرع بن حابس بن عقاب بن محمد بن سفيان ، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم مع الزرقان بن بدر وقيس بن طاصم ، شهد مع الرسول فتح مكة وحنينا .

انظر لترجمته : أسد الغابة ١: ١٢٨-١٣٠ ، الإصابة في تمييز الصحابة ١: ٧٢-٧٣ ، البحر المحيط ٥: ٥٧ ، ٦٠ ، الروض الأنف ٧: ٢٨٤ .

٢٨٥ ، معجم قبائل العرب ١: ١٢٩-١٣٠ ، الوافي بالوفيات ٩: ٣٠٧-٣٠٨ . (٤) انظر : ألف باء للبلوي ٢: ٤٩٠ ، صحيح البخاري ٥: ٢٠٧ ، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٥: ٣٨١ .

سيبويه (١) : " هذا يوم اثنين مباركا " (٢) ، قال : وهو ما خفي على
أكثر النحاة .

وسادسها : أن تكون للمح الصفة ، وهي الداخلة على الاسم العلم
الذي هو في الأصل ، ك (الحسن) و (الحسين) و (الحارث) و (العباس)
فإن لمحت فيه الصفة أدخلت الألف واللام ، فقلت : (الحسن والحسين)
وإن لم تلمحها لم تأت بها ، فتقول : (حسن) و (حسين) ، وهذه لا تلزم
كالتي قبلها] و [ردها بعضهم إلى العهدية ، وأنكرها بعضهم وقال :
لا يجوز دخول اللام على الأعلام أصلا . والسمع يرده ، فقد ورد (حسين
والحسين) و (العباس وعباس) (٣) ، وغيرها .

(١) سيبويه هو : عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبويشر ، مولى بني الحارث
ابن كعب ، أخذ النحو عن الخليل أستاذه ويونس ، وعيسى بن عمر
 وغيرهم ، وأخذ أيضا اللغات عن أبي الخطاب الأخفش وغيره ، له الكتاب
 المشهور " الكتاب " . اختلف في سنة وفاته فقالوا : سنة ١٢٧ هـ ،
 ١٨٣ ، أو ١٨٨ ، وقيل ١٩٤ وهذا ما رجحه ابن الانباري لأنه مات
 قبل الكسائي الذي توفي سنة ١٨٣ .

انظر لترجمته : أخبار النحويين البصريين ٣٧-٣٨ ، أبجد العلوم
 ٣ : ٣٨-٣٩ ، إنباه الرواة ٢ : ٣٤٦-٣٦٠ ، الفهرست ٥١-٥٢ ،
 مراتب النحويين ١٠٦ ، المزهر ٢ : ٤٠٥ ، نزهة الألباء ٦٠-٦٦ ،
 هدية العارفين ١ : ٨٠٢ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ : ١٩٤ ، شرح الكافية للرضي

١ : ١٤٠ ، الكتاب ٣ : ٢٩٣ وفيه : " هذا ... مباركا فيه " .

(٣) أمالي ابن الحاجب ٤ : ٣٩ .

وسابعتها : أن تكونا زائدتين ، وهما الداخلتان على الاسم العلم الذي
ليس في الأصل صفة^(١) ، أو على ما يجب تنكيهه ، فالأول كقول الشاعر :
جا عدا أم العمرو من أسيرها^(٢) حراس أبواب على قصورها^(٣)
/ أدخلها على (عمرو) وهو علم^(٤) ، والثاني : كقولهم : (جاءوا
الجماء الغفير)^(٥) ، أي : جماءً غفيراً ، لأنهما حالان ، والحال لا يكون

(١) الفرائد الجديدة ١ : ١٧٨ ، مغني اللبيب ٧٥ .

(٢) في الأصل (ما عدا) والصواب ما أثبتناه .

(٣) نسبت بعض المصادر البيت لأبي النجم العجلي .

ورد كاملاً في : الإنصاف ١ : ٣١٧ ، شرح المفصل ١ : ٤٤ ، العين

١ : ٢٥٧ ، شرح جمل الزجاجي ٢ : ٢٨٢ ، شرح شواهد المغني

١ : ١٦٣ ، كتاب الكتاب ٨٦ ، اللسان ٥ : ٢٧٢ (وير) ، مغني

اللبيب ٧٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ١٩٨ ، المقتضب

٤ : ٤٩ ، المنصف ٣ : ١٣٤ ، المقتصد في شرح الإيضاح ١ : ٧٣ ،

المفصل ١٣ .

وورد صدره فقط في : أمالي ابن الشجري ٢ : ٢٥٢ ، شرح أبيات

مغني اللبيب ١ : ٣٠٢ ، ٣١١ ، الفرائد الجديدة ١ : ١٧٨ .

وفي البيت اختلاف يسير في بعض كلماته وهو اختلاف لا يمس وجه

الاستشهاد .

والمعنى : الأسير : أصله الذي يقع عند الحرب في يد عدوه ، فعمل

بمعنى مفعول ، وأراد هنا الذي قيده حبسها عن أن ينظر إلى غيرها ،

وعني به نفسه ، والحراس : جمع حارس ، هاشم الإنصاف ١ : ٣١٧ .

والشاهد فيه قوله : (العمرو) ، حيث دخلت الألف واللام الزائدتان

على الاسم العلم .

(٤) انظر : مغني اللبيب ٧٦ .

(٥) جاء المثل في المصادر الآتية لكن باختلاف طفيف مثل : " هو لك

الجماء الغفير " و " مررت بهم الجماء الغفير " و " جاء القوم . . .

الجماء الغفير " . . . انظر : الإقناع في القراءات السبع ١ : ٣٢٨ ،

إلا نكرة ، ولا تجيء هذه الزائدة إلا في ضرورة ، أو نادر كلام ، وإنما سميت هذه زائدة - وإن كانت في جميع أقسامها زائدة على بنية الكلمة إن ليس في كلامهم ما أوله همزة وصل بعدها لامساكة إلا وهي زائدة - لأن المراد بالزائد هنا ما لا يفيد معنى ، وهي كذلك هنا بخلافها في باقي الأقسام .

وثانها : أن تكون موصولة ، وهي الداخلة على اسم الفاعل ، أو المفعول بمعنى الذي ، وهذا اسم عند أكثر النحاة خلافاً للأخفش (١)

=== كتاب التكملة ٣٢١ ، حاشية الخضري ١ : ٢١٤ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ : ١٧٧ ، شرح الكافية الشافية ٢ : ٧٣٤ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٧٧ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٢٠٣ ، الكتاب ١ : ٢٧٥ / ٢ : ١٠٧ ، ٩١ ، اللسان ٥ : ٢٧ (غفر) مغني اللبيب ٧٦ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ١٢ ، معاني القرآن للأخفش ١ : ١٧ ، المخصص ١٧ : ١٣٣ .

المعنى : الجماء : يفتح الجيم وشد الميم ومدودا كحمرا من الجموم وهو الكثرة ، ومنه قوله : (حياً جماً) أي : كثيراً ، وأنته لأنه صفة المؤنث ، أي الجماعة الجماء ، أي : الكثير ، والغفير من الغفر وهو الستراى : الساترين لكثرتهم وجه الأرض وحذف التاء منه ، وإن كان فعيل بمعنى فاعل يجب فيه المطابقة لأنه قد يحمل على فعيل بمعنى مفعول في استواء المذكر والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع .

(١) الأخفش هو : سعيد بن سعد بن مولى لبني مجاشع بن دارم ، أبو الحسن ، وهو عالم مشهور من أحذق أصحاب سيبويه ، صنف كتباً كثيرة منها : كتاب الأوسط ، تفسير معاني القرآن ، كتاب " المقاييس " في النحو ، كتاب " معاني الشعر ، وغيرها . وله مذاهب مشهورة وأقوال ضد علماء العربية .

انظر لمصادر ترجمته : أخبار النحويين البصريين ٣٨-٤٠ ، أبجد العلوم ٣ : ٤٠-٤١ ، إنباه الرواة ٢ : ٣٦-٤٤ ، بغية الوعاة ١ : ٥٩٠ ،

والمازني (١).

وتاسعها : أن تكون للكامل كقولك " زيد الشجاع " وهو الرجل ، أي
الكامل في الشجاعة والرجولية .

وعاشرها : ذهب بعضهم (٢) إلى أنها تكون بدلا من الضمير
المضاف كقولك : الحسن الوجه ، فقال : الألف واللام بدل من الضمير المضاف
إليه ، وأصله : حسن وجهه ، وجزم بذلك ابن بابشاذ (٣) ، ورد عليه .

===
الفهرست ٥٢ ، مراتب النحويين (١١١-١١٢) ، المزهرة ٢ : ٤٠٥ ، نزهة
الألباء ١٣٣-١٣٥ ، هدية العارفين ١ : ٣٣٨ .

(١) المازني هو : أبو عثمان بكر بن محمد بن بني مازن بن شيبان بن
ذهل بن ثعلبة ، من أهل البصرة ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي ،
وأخذ عنه أبو العباس المبرد ، والفضل محمد اليزيدي ، وكان - مع
علمه بالنحو - متسعا في الرواية . له تصانيف كثيرة منها : كتاب
التصريف الذي شرحه ابن جنى ، كتاب ما تلحن فيه العامة ، كتاب
الألف واللام . . . توفي سنة ٢٤٧ و قيل سنة ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٣٠ .
انظر : أخبار النحويين البصريين ٥٧ ، ٦٥ ، أبجد العلوم ٣ : ٣٢
وفيه اسمه : مازن أبو عثمان بكر المازني بغية الوعاة ١ : ٤٦٣-٤٦٦ ،
الفهرست ٥٧ ، مراتب النحويين ١٢٦ ، نزهة الألباء ١٨٢ ، هدية
العارفين ١ : ٢٣٤ .

(٢) انظر : مغني اللبيب ٧٧ ، نسبه - أيضا - للكوفيين وبعض البصريين ،
وكثير من المتأخرين .

(٣) ابن بابشاذ هو : طاهر بن أحمد بن بابشاذ - بالشين والذال
المعجمتين - أبو الحسن النحوي المصري ، أحد أئمة النحو والأعلام
في فنون العربية وفصاحة اللسان ، ورد العراق وأخذ من علماءها
ورجع إلى مصر ، وكانت له حلقة اشتغال بجامع مصر . من تصانيفه :
شرح جمل الزجاجي المحتسب في النحو ، شرح النخبة تعليق فسي
النحو يقارب خمسة عشر مجلداً . مات في ٣ من رجب سنة ٤٦٩
وقيل ٤٥٤ .

وهو مذهب كوفي .

فهذه مواقعها ، وسيأتي ذلك مفصلاً إن شاء الله تعالى . وهي في جميع ذلك مختصة بالأسماء ، ودخولها على الفعل شان ضرورة خلافاً لابن مالك^(١) ، كقول الشاعر :

يقول الخنئ وأبفض العجم ناطقا إلى ربها صوت الحمار اليجدع^(٢)

== انظر : إنباء الرواة ٢ : ٩٥-٩٧ ، بغية الوعاة ٢ : ١٧ ، روضات الجنات ٤ : ١٥٠ ، نزهة الألباء ٣٦١ ومصادره ، هدية العارفين ١ : ٤٢٩ - ٤٣٠ .

(١) انظر : شرح التسهيل ١ : ٢٢٥ ، مغني اللبيب ٧٢ .

(٢) نسب البيت لذي الخرق الطهوى . ورد كاملاً في : الإنصاف ١ : ١٥١ خزانة الأدب ١ : ٣١ ، الدرر اللوامع ١ : ٢٧٥ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٢٩٩ ، شرح المفصل ٣ : ١٤٤ ، شرح شواهد شروح الألفية ١ : ٤٦٢ ، شرح جمل الزجاجي ٢ : ٦٠٢ ، شرح شواهد المغني ١ : ١٦٢ ، شرح أبيات مغني اللبيب ١ : ٢٩٢ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٣ ، شرح التسهيل ١ : ٢٢٥ ، الصحاح ٣ : ١١٩٤ (جدع) ، كتاب اللامات للزجاجي ٣٥ ، اللسان ٨ : ٤١ معاني الحروف ٩٨ والرواية فيه (ربنا) ، مغني اللبيب ٤٩ ، المقتصد في شرح الإيضاح ١ : ٧٢ ، النوادر في اللغة ٦٦-٦٧ ، همع الهوامع ١ : ٨٥ ، وورد صدره فقط في : أمالي السهيلي ٢١ .

والمعنى : الخنئ : الفاحش من الكلام ، وأبفض : أفضل تفضيلاً من البفض ، وفعله : بفض فلان إلى ، وتقول : ما أبفضني إلى فلان ، إذا كان هو المبفض لك ، وقالوا : ما أبفضني لفلان ، إذا كفت المبفض له ، والعجم : جمع أعجم أو عجماء والأعجم : الحيوان الذي لا يفتق ، والأعجم من الإنسان الذي في كلامه عجمة شبيهة بالحيوان الأعجم ، واليجدع : الذي يقطع أنفه ، أو أذنه ، أو يده أو شفته .

انظر : الصحاح ٣ : ١١٩٣-١١٩٤ ، اللسان ٨ : ٤١ (جدع)

٤٤ / قال السيرافي (١) : يجوز أن تكون الألف واللام في (اليجدع) لهسته
الموصولة ولا المعرفة ، وأنها التي في (الذي) نفسها فحذف الذال والياء
وإحدى اللامين ، لأنها يلحقها الحذف (٢) ، فقالوا : (أل) وربما
حذفوا فأجحفوا وأبقوا من الكلمة الحرف أو الحرفين كقوله :

== هامش الإنصاف ١ : ١٥١-١٥٢ .

الشاهد فيه : " اليجدع " حيث دخلت الألف واللام - المختصة
بالاسم - على الفعل ، وهذا شأن ضرورة خلافا لابن مالك . ويرى
الرضي اللام في " اليجدع " اسم موصول . . وهو مع ذلك شأن
قبيح لا يجي * إلا في ضرورة الشعر .

انظر، شرح الكافية ١ : ١٣ .

(١) السيرافي هو : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي
النحوي ، صنف تصانيف كثيرة ، أكبرها : شرح كتاب سيبويه ، شواهد
كتاب سيبويه ، الإقناع في النحو ، ألفات القطع والوصل في النحو . . .
وغيرها . . . وكان يدرس القرآن والقراءات ، وعلوم القرآن ، والنحو
واللغة ، ولد سنة ٢٩٠ وتوفي سنة ٣٦٨ في خلافة الطائع لله
تعالى .

انظر : أبجد العلوم ٣ : ٤٥ - ٤٧ ، بغية الوعاة ١ : ٥٠٧ - ٥٠٨
روضات الجنات ٣ : ٧٠ فابعدها ، الفهرست ٦٢-٦٣ ، نزهة الألباء
٣٠٧ - ٣٠٨ ، هدية العارفين ١ : ٢٧١ .

(٢) أشار إلى هذا الرأي ابن منصور في كتابه الضرائر كما جاء في كتاب :
" شرح أبيات مفضي اللبيب ١ : ٢٩٢ دون نسبه إلى أحمد ،
أما القمولي فقد تسبه إلى السيرافي كما هو واضح .

(١) بالخير خيراً وإن شراً فإ
ولا أحب الشر إلا أن تأ

أراد : (أن تشأ) فحذف الشين والألف . قال : ومن روى : (إلا أن
تا) بغير همز فقط غلط (٢) ، لأن القصيدة مهموزة . فعلى هذا ليست
الألف واللام في (اليجدع) شيء مانحن فيه ، لأن هذه جزء كلمة وليست
حرفاً مستقلاً ، واللام في جميع أقسامها حرف إلا الموصولة .

[اختلاف النحاة في آل التعريف]

واختلف النحاة في أن المعرف (الألف واللام) ، أو (اللام) خاصة ،

(١) نسب البيت للقيم - أونعيم - بن أوس من بني أبي ربيعة بن مالك .
وقد ورد البيت كاملاً في :

الدرر اللوامع ٢ : ٢٣٦ ، رغبة الأمل ٤ : ١٢٧ ، سر صناعة الإعراب
٩٤ ، شرح أبيات سيبويه ٢ : ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ضرائر الشعر ٢٣٢ ،
الكتاب ٣ : ٣٢١ ، الكامل للمبرد ٢٤٥ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج
١١٩ ، معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ١ : ٢٥ ، المساعد على
تسهيل الفوائد ٤ : ٣٢٨ ، النوادر في اللغة ١٢٧ ، وفيه روايتان
المذكورة ، ورواية أخرى " فاه - تاه " .

وورد صدره فقط في : همع الهوامع ٢ : ٢١٠ .

وفي البيت اختلاف يسير في بعض كلماته ، وهو اختلاف لا يمس وجه
الاستشهاد .

والمعنى : أني أعاملك بالخير خيراً إن أردت ، ولا أحب الشر إلا أن
تشأني فإني أحبه .

الشاهد فيه قوله : (تأ) أراد : أن تشأ فحذف الشين والألف .
وفي صدر البيت أيضاً شاهد على الحذف ، إذ التقدير : فشر فحذف
(شر) ووقف على فاء الجزاء .

(٢) صح ابن السيرافي هذه الرواية . انظر : شرح أبيات سيبويه

فذهب سيبويه إلى أن المعرف اللام فقط ^(١)، والهمزة همزة وصل زيدت توصلا بها إلى النطق بالسكان كهمزة (اسم) و (ابن) واستدل عليها بسقوطها وصلا كقولك : أخذت من المال ، مع بقاء التعريف .

وذهب الخليل ^(٢) إلى أن المعرف هو : الألف واللام والهمزة عنده من نفس الكلمة ، واستدل عليها بثبوتها وقفا ^(٣) كقولك : الرجل خير من

(١) انظر : الكتاب ٣ : ٣٢٤ - ٣٢٥ ، كتاب اللامات ١٧ - ١٨ شاع بين الدارسين أن سيبويه يرى أن المعرف اللام فقط ولكن ومن خلال مراجعتي للكتاب وجدت أنه لم يقل ذلك بل إنه يعد الألف واللام المعرفة وليست اللام وحدها ، انظر مثلا قوله : " وأما قولهم : أعطيك سنة العمرين ، فإنما أدخلت الألف واللام على عمرين وهما ثكرة فصارا معرفة بالألف واللام كما صار الصعق بعما " الكتاب ٢ : ١٠١ ، ١٠٤ ، ٢ ، ٥ ، وقال : " و (أل) تعرف الاسم فسي قولك : القوم " ٤ : ٢٢٦ ، انظر أيضا : ٣ : ٢٦٩ ، ٤ : ١٤٧ .

(٢) الخليل هو : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد البصري الفرهودي الأزدي ، أخذ عنه سيبويه ، والنضر بن شميل ، وأبو فيد مؤرج السدوسي ، وهو أول من استخرج علم العروض وضبط اللغة ، وأملق كتاب العين على الليث بن المظفر ، وحصر أشعار العرب . توفي سنة ١٧٤ هـ .

انظر لترجمته : أخبار النحويين البصريين ٣٠ - ٣١ ، أبجد العلوم ٣ : ٤ - ٥ ، إنباه الرواة ١ : ٣٧٦ فمابعدھا ، طبقات الشعراء للجمعي ٩ ، الفهرست ٤٢ - ٤٣ ، المزهر : ٤٠١ - ٤٠٢ مراتب النحويين ٥٤ - ٧٢ ، نزهة الألباء ٤٥ - ٤٨ .

(٣) الكتاب ٣ : ٣٢٤ - ٣٢٥ ، كتاب اللامات ١٧ - ١٨ .

المرأة ، فعلى هذا تكون أداة التعريف كلمة مركبة ك (قد) فلك التعبير عنها بالألف واللام ، ولك التعبير عنها بـ (أل) فتقول : آلة التعريف (أل) والشيخ أشار بقوله : (دخول اللام) إلى / / مذهب سيبويه ٤٥ غير أنه يرد عليه اللام الداخلة في جواب القسم ، واللام الموطئة للقسم ، ولام الأمر ، واللام الفارقة بين (إن) المخففة والنافية ، واللام الزائدة ، ولام الابتداء فإنها قد تدخل على الفعل للتوكيد كقوله تعالى : * وإن ربك ليحكم بينهم *^(١) فهذه كلها تدخل على الأفعال ، فلوقال : (وآلة التعريف) لسلم من هذا الإيراد (و) لدخل فيه (الميم) التي هي آلة التعريف في لغة هذيل^(٢) البدلة من اللام كقولـه عليه السلام على لغتهم^(٣) : " ليس من

(١) * وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون *

النحل آية ١٢٤ .

(٢) هذيل : من قبائل الحجاز تنقسم إلى قسمين : شمالي وجنوبي ،

وتقع ديار هذيل الشمالي أطراف مكة من جهة الشرق والجنوب ،

ويتألف القسم الشمالي من سبعة أفخاذ : المطارقة ، المساعيد ،

السواهر لحيان ، عمرو أو عمير ، والحبابير .

أما القسم الثاني فتدعى هذيل اليمن ، ويتألف من الأفخاذ الآتية :

الندوية ، دعد ، السراونة ، العاهلة ، وجيل .

انظر : الصحاح ٥ : ١٨٤٩ (هذل) ، كنز الأنساب ١٤٤ -

١٤٧ ، معجم قبائل العرب ٣ : ١٢١٣ .

(٣) قال ابن الحاجب : " وإبدالها من اللام في لغة ليست بالقوية يجعلون

لام التعريف ميمًا " وقال ابن مالك : " هي لغة أهل اليمن " .

انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ : ٤٠٦ شرح الكافية الشافية

١ - ١٦٤ ، وهذا الإبدال يسمى بالطمطمانية ، وقد اختلفت المصادر

العربية في عزو تلك الظاهرة .

انظر : اللهجات العربية في التراث ٩ : ٣٩٨ - ٣٩٩ ، لهجات

العرب ١٠٢ - ١١٠ .

اميرامصيام (١) في امسفر (٢) أى ليس من البرالصيام في السفر، ولام الجريصح دخولها في هذه الخاصة، لأنها تختص بالاسماء، ولكنه لم يرد لها إنما أراد لام التعريف فقط .

(٢) قال : "والجر" (٣) .

الجر من خواص الاسماء، لأنه إن كان بحرف جر فحروف الجـ موضوعة لتعدية معاني الأفعال إلى الاسماء وإيصالها إليها، وإن كان بإضافة فالأفعال لا يضاف إليها، لأن الإضافة شرعت للتعريف، والأفعال نكرة لا تقبل التعريف فلا يضاف إليها، لأن المضاف إليه في المعنى محكوم عليه، والأفعال لا تقع محكوما عليها، فإن قلت : فأسماء الزمان إذا لم تكن ماضية ولا مستقبلية بلفظها ك (أمس وغد) يضاف إلى الفعل كقوله تعالى ﴿ هذا يوم ينفع / الصادقين صدقهم ﴾ (٤) . وإذا صححت الإضافة إلى الفعل وجب أن يدخله الجر، قلت : الصحيح إن هذه الإضافة إلى المصدر دل عليه الفعل، تقديره : هذا يوم نفع الصادقين، ويضعف جعلها إلى الفعل والجملة كما ذهب إليه بعضهم، لأن هذه الإضافة

(١) في الأصل (الصيام) والصواب ما أثبتناه، لأنه يتحدث عن إبدال اللام ميما في لغة هذيل .

(٢) انظر المصادر السابقة و : شرح المفصل ١ : ١٢٤ ، صحيح البخارى ٣ : ٤٤ ، الفوائد الضيائية ١ : ١٨٥ ، في أدلة النحو ٩٣ ، الفرائد الجديدة ١ : ٤٤ ، اللؤلؤ والعرجان ٢ : ١٣ ، منال الطالب في شرح طوال الفرائب ٧٦ وفيه جزء من الحديث ، مختصر صحيح البخارى . ٤٥٧ .

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٨ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٢-١٣ ، الكافية في النحو ٦٠ .

(٤) قال تعالى ﴿ قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ المائدة آية ١١٩ .

أفادت التعريف ، وللافعال والجمل نكرات لا تتعرف ، بدليل وصف النكرة
بهما ، فلا يفيد الإضافة إليهما تعريفاً .

واختصاص الأسماء بالجر كاختصاص الأفعال بالجزم ومن الأسماء
لا تدخل هذه الخاصة كالمشار ، وما لا يقبل دخول حرف الجر عليه كأسماء
الأفعال ، وقول الشيخ : " والجر " أحسن من قول غيره من النحاة " ودخول
حرف الجر " لوجهين :

أحدهما : أنه يشمل المجرور بالإضافة وبالجر .

الثاني : أن حرف الجر قد يدخل على الفعل والحرف كقولك : ارتفع

(زيد) من (قام زيد) ب (قام) ، وبسقط حرف العلة من يغزو ويرى
ويخشى ، إذا أدخل عليها الجازم ، وفي (من) حرفان فقد دخلت أحرف
الجر على الفعل والحرف فإطلاق النحاة القول باختصاص حرف الجر بالأسماء
باطل . والحق أن في ذلك تفصيلاً : فالأسماء والأفعال والحروف إن

استعملت في مدلولاتها كان حرف الجر مختصاً بالأسماء دون الأفعال
والحروف / (و) إن استعملت وأريد بها ألفاظها فقط لا مدلولاتها
دخل حرف الجر على الثلاثة كما تقدم . وقد يدخل حرف الجر على الفعل
على طريق الحكاية كقوله :

[والله] ماليلي بنام صاحبه (١)

كأن قائلاً قال : ليك نام صاحبه ، فحكاة فقال : ما ليلي بنام صاحبه .
وقيل : أوقع الفعل موقع الاسم ، وأصله : ما ليلي بنام صاحبه . وقد يدخل
حرف الجر على (قام) إذا لم تستعمل في مدلولها كقولك : الجملة الفعلية :

(١) صدر بيت وعجزه : ولا مخالط الليان جانبه

ونسب لآبي خالد القناني .

ورد البيت كاملاً في : أمالي ابن الشجرى ٢ : ١٤٨ ، الإنصاف ١ : ١١٢ ،

ك (قام زيد) ، ولا يدخل حرف الجر على (قام) إذا أريد به المصدر والزمان .

[٣] قال : " والتفويين " (١)

التفويين من خواص الأسماء وهو : نون ساكنة تلحق آخر الاسم وهو

أقسام :

تنوين التمكن (٢) ، وهو الذي يلحق الاسم المعرب المنصرف الذي ليس

==== البحر المحيط ٦ : ٢٠٦ ، حاشية الصبان ٣ : ٢١ ، كتاب الحطل في
إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٨٦ ، خزائن الأدب ١ : ١٠٦ ،
الخصائص ٢ : ٣٦٦ - ٣٦٧ ، الدرر اللوامع ١ : ٧٦ ، رغبة الأمل ٤ : ٨٠ ،
شرح الكافية الشافية ٢ : ١١٠٣ ، شرح أبيات سيبويه ٢ : ٤١٦ ، شرح
جمل الزجاجي ١ : ٢٢٠ ، قطر الندى ٨ ، اللسان ١٣ : (لين) .
همع الهوامع ١ : ٦ .

في البيت اختلاف يسير في بعض كلماته ، وهو اختلاف لا يمس وجه
الاستشهاد .

المعنى : الليان : من اللين وهو ضد الخشونة ، وهو من لان الشيء
يلين لينا وليانا ، بالفتح المصدر من اللين وهو في ليان من العيش ،
أى : رخاء ونعيم ، والليان - بالكسر - الملاينة ، لاين الرجل ملاينة
وليانا : لان له .

الشاهد فيه : " بنام " حيث دخل حرف الجر الباء على الفعل وهو من
خواص الأسماء على طريق الحكاية ، وقيل : أوقع الفعل الاسم وأصله :
ما ليلي بنائم صاحبه .

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨ ، شرح الكافية للرضي (١ : ١٢-١٣)

الكافية في النحو ٦٠ .

(٢) وسماه أبو اليقاف تنوين الصرف ، يقول : " العلة في زيادة تنوين الصرف

على الاسم أنه أريد بذلك بيان خفة الاسم ، وثقل الفعل " مسائل
خلافية في النحو ١١٠ .

بجمع مؤنث سالم ك (زيد) و (عمرو) ليدل على تمكنه في الإعراب وأنه لم يشبه الفعل .

وتنوين تنكير ، وهو الذي يلحق الأسماء للفرق بين معرفتهم — ونكرتها كقولك : (سيبويه وسيبويه آخر) وإيه ، إذا استزدت من حديث مبهم فإن استزدت من حديث معين قلت : (إيه) بغير تنوين .

وتنوين المقابلة ، / وهو الذي يلحق جمع المؤنث السالم لمقابلة ٤٨ نون الجمع في المذكر السالم ك (هندات) .

وتنوين عوض ، وهو على نوعين ، أحدهما : أن تلحق الاسم المضاف إذا قطع عن الإضافة عوضاً عن المضاف إليه كقوله تعالى : * يومئذ تعرضون * (١) وأنتم حينئذ تنظرون * (٢) * وكلا نقص عليك * (٣) أي يوم ذلك ، وكل ذلك . وثانيهما : أن يلحق الاسم غير المتصرف إذا كان في آخره (يا) عوضاً من الياء المحذوفة ، ك (جوار) .

وهو في جميع أقسامه من خصائص الأسماء لأن هذه المعاني مخصوصة بها .

وأما تنوين الترنم والغالى فلا يختص بالأسماء بل على الأفعال والحروف (٤) ، وهو عند المحققين ليعن تنويننا . وسيأتي بيان ذلك ، وبيان أحكام التنوين آخر الكتاب إن شاء الله .

-
- (١) قال تعالى : * يومئذ تعرضون لا تخفى منكم خافية * الحاقة آية ١٨ .
(٢) من قوله تعالى : * فلولا إذا بلغت الحلقوم . وأنتم حينئذ تنظرون * الواقعة آية ٨٤ .
(٣) من قوله تعالى : * وكلا نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك * هود آية ١٢٠ .
(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ٨ قال : * . . . ونعني به تنوين التمكين لا تنوين الترنم ، فإن ذلك لا اختصاص له بالاسم * .

(٤) قال : " والإِسْنَادُ إِلَيْهِ " (١)

من خواص الاسم : الإِسْنَادُ إِلَيْهِ ، وفسره أبو اليقاف بأنه نسبة أحد المعنيين إلى الآخر ، ومعناه أن يقع مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً ، لأن الإِسْنَادَ إلى الشيء حكم عليه . والأفعال إنما تقع محكوماً بها لا عليها ، ومنهم من فسره بالإخبار عنه ، واعترض عليه بأن الإِسْنَادَ قد يوجد حيث لا إخبار كما في النفي والاستفهام والأمر والنهي ، فأجاب عنه بأن الخبر عن الشيء قد يكون بالنفي كما يكون بالإثبات / وأما الاستفهام فإنه دخل على جملة خبرية في الأصيل فحول معناها إلى الاستفهام ، وأما الأمر والنهي فهما خبران في المعنى ، فقولك : (اضرب زيداً) و (لا تضرب زيداً) [بمعنى] : أطلب منك ضربه ، وعدم ضربه .

قال النحاة : من خواص الاسم أن يسند إليه ، ويشترك هو والفعل في صحة إسناده . ويمتاز الحرف عنهما بأنه لا يسند ولا يسند إليه وذلك خاصيته . وقد اعترض عليهم بمنع اختصاص الاسم بذلك ، وسند المنع من وجهين :

أحدهما : أنا وجدنا كلا من الفعل والحرف يصح الإِسْنَادُ إِلَيْهِ ، فالفعل كقولك : (قام) : فعل ماض ، ويخرج : فعل مستقبل [والحرف نحو :] (ثم) : حرف عطف ، فقد وقعاً مبتدئين مسنداً إليهما ونقول : إذا دخلت كان على المبتدأ والخبر رفعت المبتدأ ونصبت الخبر ، فإذا دخلت إن على المبتدأ أو الخبر نصبت المبتدأ (٢) ورفعت الخبر ، فـ (كان وإن) فاعلان . وتقول : وضعت العرب (قام) ماضياً و (لا) لنفي

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٨ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٢ ،

الكافية في النحو ٦٠ .

(٢) خطأ بالأصل وصوابه ما أثبتناه .

المستقبل . فـ (قام) و (لا) مفعولان بـ (وضعت) . فقد وقع كل من الفعل والحرف مستندا إليه ، لوقوعه مبتدأً وفاعلاً ومفعولاً وكذلك يقع الحرف مستندا كقولك : أحد حروف (ثم) فـ (ثم) خير مستند . فيان بطلان هذا الاختصاص .

(١)

وثانيهما : إنه وقع في كلا مهمم : " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " .

(١) نسب المثل لعبد الملك بن مروان حين دخل عليه كثير عزة فسأله :

أأنت كثير عزة ؟ قال نعم . قال : " أن تسمع ... " فقال :

يا أميرالمؤمنين ، كل عند محله رَحِبَ الفناء ، شامخ البناء عالى السناء ، ثم أنشأ يقول :

ترى الرجل النحيف فتزدريه وفي أثوابه أسد هصصور
ويعجبك الطير إذا تراه فيخلف ظنك الرجل الطريسر
بغات الطير أطولها رقابا ولم تطل البزاة ولا الصقصور

وقد ورد المثل كاملاً في : أمالي السهيلي ٨٤ ، أمالي القالي ١ : ٤٦ -
٤٧ ، كتاب ألفباء البلوى ١ : ٣٨ ، كتاب الأمثال لابن سلام ٩٧ ،
حاشية الخضرى ١ : ٢٢ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ : ٤٢ ،
١٩٧ / ٢ : ١٤٥ / ٣ : ٢٣٦ الصحاح ٢ : ٥٠٦ (عدد) ، شرح
شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٣٨ ، الكتاب ٤ : ٤٤ ، اللسان
١٣ : ٦٣ (بين) ، مغني اللبيب ٣٦٤ .

وورد جزءه الأول فقط في شرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ٦٥ وفي المثل اختلاف طفيف في بعض كلماته " أن تسمع " و " لا أن تراه " وسيأتي المثل - أيضاً - في باب الفاعل .

الشاهد فيه : " تسمع " فعل وجعل مبتدأً وأخبر عنه بقوله :
" خير من أن تراه " .

يقول الصبان : " فـ " تسمع " منسبك مع أن المحذوفة بمصدر ،
والأصل : أن تسمع ، أى : سماعك ، فحذفت (أن) وحسن حذفها
وجودها في (أن تراه) . انظر : حاشية الصبان ١ : ٤٢ .

و : " زعموا / مطية الكلام الكذب " (١) ف : (تسمع) و (زعموا)
٥٠ فعلان وقد جعلنا مبتدئين ، وأخبر عنهما ، وللعلماء عن الأول جوابان :

أحدهما : منع كون هذه الألفاظ المذكورة المسند اليها أفعالا
وحروفا بل هي أسماء وإن كانت صيغها صيغة الأفعال والحروف يدلل
دخول حروف الجر عليها في نحو قولك : الميم من (يقوم) حرف الإعراب .
والثاء من (ثم) مضمومة ، وذلك من خواص الأسماء . ولو كان (قام)
و (خرج) ونحو ذلك في نحو هذه الأمثلة أفعالا لاحتاجت إلى فاعل -
لأن كل فعل لا بد له من فاعل - وهذه ليست كذلك .

واختلف هو " لا " ، فقال بعضهم : هي أسماء سمياتها مثل مسمى
(قام) في قولك : قام فعل ماضٍ ، [أي] القاف والألف والميم ، ومسمى
(يخرج) الياء والخاء والراء والجيم ، ومسمى (ثم) الثاء والميم ، ومسمى
(كان) الكاف والألف والنون ، و (أن) الألف والنون ، وكذلك باقيها
فسمياتها ألفاظ مثلها ، فالاسم والمسمى صيغة واحدة ، ف (قام) المخبر
عنه اسم ، ومدلوله لفظ وهو (قام) ، ومدلول مدلوله معنى وهو المصدر
والزمان ، فالمخبر عنه في هذه الألفاظ ونحوها وسمياتها التي هي أفعال
وحروف ، وأما هذه الملفوظ بها فأسماء . والإخبار عنها بالفعلية والحرفية
إخبار عن سمياتها ، لا عنها نفسها / فلذلك صح الإخبار عنها بالفعلية
٥١

(١) ورد المثل في : حاشية الخضري ١ : ٢٢ ، حاشية الصبان على شرح

الأشعوني ٢ : ٢٠ ، همع الهوامع ١ : ٥ . وفي المثل اختلاف
يسير في بعض كلمات وهو اختلاف لا يمس وجه الاستشهاد مثل
قولهم : زعموا مطية الكذب وروى " مظنة الكذب - بالطاء المعجمة
والنون ، وبئس مطية المسلم . . . وقالوا : زعموا كنية الكذب .

الشاهد فيه : " زعموا " فعل وقد جعل مبتدأ ، وأخبر عنه بما
بعده .

والحرفية ف (قام) في قولك : قام فعل ماض ، لا يدل على مصدر ولا زمان بل الدال عليهما مدلوله وهو لفظ مثله . وكذلك باقيها ، واللفظ قد يكون مدلوله لفظاً آخر ويخبر عن مسماه الذي هو لفظ ، كقولك : خطبة وجيزة .

وقال الشيخ المصنف : " هي أسماء لا مدلول لها ، والألفاظ إنما وضعت دالة على غيرها في الموضع الذي يكون مدلولها غير لفظ للحاجة إلى إيلاغ المعنى مما ليس بلفظ كقولك : (الثوب نافع) . أما إذا كانت مدلولاتها ألفاظ فقياسها أن لا يحتاج إلى دليل عليها بل ينطق باللفظ ويقصد به نفسه ، ويستغنى عن الدلالة عليه بغيره ، فلا يكون ثم دليل بلسان نفس المقصود هو المفوظ به . (١) قال : " ومع ذلك فقد وضعوا لفظاً دلالة على لفظ آخر وإن كانوا في غنية عنه تارة للاختصار كقولك : هذه القصيدة حسنة ، فقولك : القصيدة أخصر من أن تذكرها جميعها ، ويخبر عنها بأنها حسنة - وإن كان ذلك ممكناً - وكذلك قولك : سورة البقرة حسنة ، وتارة اتسافاً كقولك : لمن قال : خرجت من البصرة (٢) هذا

(١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٤ : ٤٩ .
(٢) البصرة : الحجارة التي ليست يصلية ، البصر : الأرض الطيبة الحمراء ، والبصرة والبصرة والبصرة : أرض حجارتها جص وبها سميت البصرة ، وفي البصرة ثلاث لغات : بَصْرَة وبَصْرَة وبَصْرَة ، واللغة العالية البَصْرَة . وقيل : البصرة في كلام العرب الأرض الغليظة .

يقول ياقوت : البصرة : وهما بصرتان : العظمى بالعراق وأخرى بالمغرب ، وأما البصرتان فالكوفة والبصرة ، وبينت البصرة في خلافة عمر رضي الله عنه سنة ١٤ هـ وقيل ١٧ هـ .

انظر : الروض المعطار ١٠٥-١٠٦ ، اللسان ٤ : ٦٧ (بصر) .
معجم البلدان ١ : ٤٣٠-٤٤١ .

الحرف الذي قبل البصرة يجرها بعده فليس هذا اختصارا ، وتارة لرفع
اللبس كقولك لمن قال : / (زيد كريم) لفظ المبتدأ حسن ، لأنك
لو قلت : زيد حسن ، لجاز أن يتوهم إرادتك مدلوله فإذا ذكرت به هذه
الصفة ارتفع هذا الوهم (١) . انتهى .

ويؤيد القول بأنها أسماء أن النحاة قالوا يجوز في هذه الألفاظ
إذا أسند إليها وجهان :

أحدهما : أن تحركها فتقول : (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر ،
وإن بعكسها ، وإن المكسورة (الهمزة) حرف شرط ، ويجوز أن يعربها
وتزيد فيما كان على حرف واحد أو حرفين الثاني منهما معتل حتى يكمل
اسما فتقول : (كان) ترفع الاسم و (إن) و (لا) : حرفا نفي ،
و : (ليت حرف تمن ، و (لو) حرف امتناع ، فتعربه ، قال الشاعر :
ليت شعري وأين مني ليست
وإن ليئا وإن لو أعناء
فأعربها .

- (١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٤ : ٤٩ .
(٢) نسب البيت لأبي زيد الطائي ، وهو في ديوانه .
ورد كاملا في : خزانة الأدب ١ : ١١١ ، ديوان أبي زيد الطائي
٢٤ ، درة الغواص ٣٢ ، شرح الكافية الشافية ٤ : ١٧٢٣ ، شرح
المنفصل ٦ : ٣٠ / ١٠ : ٥٧ ، شرح جمل الزجاجي ٢ : ٢٢٢ ، شرح
أبيات سيبويه ٢ : ٢١١ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ : ٣٠٤ ،
العياب الزاخر واللباب الفاخر ٢٢٨ ، العين ١ : ٥٠ ، الكتاب
٣ : ٢٦١ ، المقتضب ١ : ٣٧٠ / ٤ : ٣٢ ، ٤٤ ، المخصص ٧ : ٥١ /
٩٦ : ١٤ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٦٥ .
وورد عجزه فقط في : تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب
المتنبي ٢٦٤ ، والعياب الزاخر واللباب الفاخر ٢٢٨ ، الفرائد الجديدة
١٩٩٥ : ١١٣ .

وثانيهما : أن المراد بقولنا من خاصية الاسم أن يسند إليه ، ومن
خاصية الحرف أن لا يسند ولا يمسد إليه إذا استعملت الأسماء والحروف
في سمياتها ، أما إذا استعملت ، وقصد بها نفس اللفظ فلا اختصاص
حينئذ ، وما ذكره المعترض من القسم الثاني فهو وارد على إطلاق لفظهم ،
لكن المراد به ما ذكرنا فهو إطلاق في موضع التفصيل ، ويحصر ذلك
أن الأقسام ثلاثة ، فإن إسناد الشيء ، والإسناد إليه إما أن يكون إلى اللفظ
خاصة / مجرداً عن المعنى ، وإما أن يكون إلى مدلوله ، وإذا كان إلى
مدلوله فإما أن يقع التعبير عنه بلفظ الاسم والفعل والحرف ، أو بالاسم
خاصة .

القسم الأول : الإسناد إلى اللفظ فقط وإسناده ذلك جائز في
الاسم والفعل والحرف فتخبر عن لفظ الاسم وبه ، وعن لفظ الفعل وبه ،
وعن لفظ الحرف وبه ، مع قطع النظر عن المسميات ك : (زيد) ثلاثة
أحرف ، [و] : (قام) فعل ماض ، [و] (ثم) حرف عطف ، [و]
أحد الأفعال قام ، (و) اسم هذا زيد ، (و) : أحد حروف الجر (من) .

القسم الثاني : الإسناد إلى المسمى وإسناده معبراً عنه بلفظ الاسم
والفعل والحرف ، وذلك جائز في الاسم دون الفعل والحرف ، مثال الأول
- وهو الإسناد إلى مسمى الاسم ، وإسناده مسماه معبراً عنه بلفظ الاسم - قولك :

== وفي البيت اختلاف يسير في بعض كلماته ، وهو اختلاف لا يمس وجه
الاستشهاد .

معنى البيت : يعني أن أكثر التمني يكذب صاحبه ويعنيه .
والشاهد فيه : (لو) حيث ضعف الواو ، وأعر بها .

(زيد كاتب) أُضْرِبَ عن مسمى (زيد) معبراً عنه بلفظ الاسم وهو زيد ،
وأضرب [] عن [] مسمى (كاتب) معبراً عنه بالاسم ، وهو (كاتب) فقد
أخبرت عن مسمى زيد ، ومسمى (كاتب) ، ولم تخبره عن لفظ زيد ولا لفظ
كاتب .

مثال الثاني ، وهو : الإسناد إلى مسمى الفعل معبراً عنه بلفظ
الفعل / وإسناد مسماه معبراً عنه بلفظ الفعل . فالأول كقولك : ٥٤

(قام) : مركب من المصدر والزمان ، فهذا إخبار عن مسمى (قام) لا عن
لفظه معبراً عنه بلفظ الفعل وهو (قام) وهو غير جائز . وهذا هو الوجه
الذي امتاز به الاسم عن الفعل فان نطق ذلك في الاسم جائز كما تقدم ،
والثاني : كقولك : (زيد قام) فقد أخبرت بمدلول قام عن زيد معبراً
عنه بلفظ (قام) وهو فعل صحيح ، فالاسم والفعل يشتركان في صحة ذلك
وليس إخباراً عن لفظ (قام) .

مثال الثالث : وهو الإسناد إلى مسمى الحرف ، وإسناد مسماه معبراً
عنه بلفظ الحرف ، فالأول قولك : (ليت) تعلق الأمل ، أخبرت
عن مسمى (ليت) معبراً عنه بلفظ (ليت) وهو باطل ، نظير قولك فسي
الفعل (قام) مركب من المصدر والزمان ، والثاني كقولك : تعلق الأمل
ليت أخبرت عن ليت بتعلق الأمل ، وهو باطل ، ويجوز مثل هذا في الفعل
امتاز الفعل عن الحرف ، وامتاز الاسم عنه بجواز القسمين ففي هذا القسم
يختلف أحكام الأنواع الثلاثة دون غيره .

القسم الثالث : الإسناد إلى المسمى ، وإسناده معبراً عنه بغير
لفظ / الاسم والفعل والحرف ، وذلك جائز في الأنواع الثلاثة . ٥٥

مثال ذلك في الاسم قولك : مسمى زيد مسمى كاتب فعبرت عن
المخبر عنه وبه بلفظ مسمى لا بلفظ الاسم .

ومثال ذلك في الفعل قولك : مسمى (قام) مركب من المصدر والزمان ، فأخبرت عن مدلول (قام) معبرا عنه بلفظ الاسم وهو مسمى ، وكقولك في الإخبار لمسماه ، المركب من المصدر والزمان مسمى (قام) ، فأخبرت بمسمى الفعل معبرا عنه بلفظ مسمى لا بلفظ الفعل .

ومثال ذلك في الحرف قولك : التمنى تعلق الأمل ، وتعلق

الأمل التمني ، فعبرت عن مسمى (ليت) بالتنى ، وأخبرت عنه وبه . وعن الثاني أنه في تأويل المصدر أصله : أن تسمع ^(١) ، فحذف (أن) وتقديره : (سماعك) ، ونظير ذلك قوله تعالى : * ومن آياته يريكم * ^(٢) أصله : أن يريكم فحذف أن . وأما قولهم : (زعموا مطية الكلام الكذب) فهو من باب الإخبار عن اللفظ لا عن المعنى ، ومعناه : أن من ^(٣) أراد الكذب ، قال : زعموا ، والإخبار عن لفظ الفعل جائز كما تقدم .

(٤)

واعلم أن من الأسماء ما لا تدخله هذه الخاصية كأسماء [الشرط و] الاستفهام نحو : إذا ، وإذ ، وأين وأنى ، ومنها ما لا تدخله من الخواص غيرها كالمضمرات ، وأسماء / الإشارة .

٥٦

(٥) قال : " والإضافة " ^(٥) .

الإضافة من خواص الأسماء ، لأن المقصود بها التعريف ،

-
- (١) تقدير المثل الذي تقدم : " تسمع بالمعيدي . . . " .
 - (٢) من قوله تعالى : * ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا وينزل من السماء ماء فيحيي به الأرض بعد موتها إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون *
الروم آية ٢٤ .
 - (٣) في الأصل (ما) والصواب ما أثبتناه .
 - (٤) زيادة يقتضيها السياق .
 - (٥) شرح الكافية لابن الحاجب ٨ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٢ ، الكافية في النحو ٦٠ .

والفعل والحرف لا يقبلانه فلا يضافان ، وكذلك الإضافة إليه من خصائص الأسماء عند أكثر النحاة ، وأما من قال : إن أسماء الزمان المضافة في نحو قولك : (أسافر يوم سافر زيد) مضافة إلى الفعل فليست عنده من خواص الأسماء ، وهذا عند الأول مضاف إلى المصدر الدال عليه الفعل . ومن الأسماء ما لا يدخله غير هذه الخاصية كـ (سيحان) وقد تكون الإضافة منوية كقولك : (بسم الله أول) أي : أول الأشياء .

هذا ما ذكره الشيخ من الخصائص ، وقد ذكر من كل نوع منها خاصية فإن الاسم له خواص في أوله كاللام ، وحرف الجر ، والنداء . وخواص في آخره كالتنوين ، ولحوق علامتي التثنية والجمع وتاء التانيث المبدلة في الوقف (ها) ، ويا النسب .

وخواص في شكله كالتصغير ، لأنه بمنزلة الوصف ، فإذا قلت : (رجيل) فكأنك قلت : رجل حقير ، والتكسير ، والإضافة . وخواص في معناه كالإسناد إليه ووصفه ، وإضافته ، وتعريفه وتنكيره .

فإن قيل هذه الخصائص كلها موجودة في الحروف المعجمة وهي حروف تقول : / كتبت اللام ، و : جر زيد من قولك : (الدار لزيد) ٥٧ باللام ، واللام : حرف جر ، و : لام الجر ، وتكتب لاما فعرفت بها ، وجررت بها ، وقويتها ، وأسندت إليها وأضفتها ، فكيف تكون هذه من خواص الأسماء وهي موجودة في حروف ليست كلمة ؟ فالجواب : أن اللام والألف والدال والقاف ، وأخواتها أسماء وليست حروفا ، وإنما حروف الهجاء سماها ، و (لام) و (جيم) سماها حرفان ، وإذا أردت النطق بالمسمى بمفرده قلت له (جه) ، فتضيف إليه ها السكت . والعمل والخبر إنما هو للمسمى لا للاسم ، فإذا قلت : في : مررت بزيد : زيد مجرور بالياء فمعناه يسمى الياء لا بالياء نفسها ،

وكذلك حكم باقي الحروف . وقد روى أن الخليل ^(١) - رحمه الله - سأل أصحابه : كيف تنطقون بالجيم من (جعفر) ^(٢) ؟ فقالوا : (جيم) ، فقال : إنما نطقتم بالاسم لا بالسمي ، والسمي (جه : ج) هو الكلمة ، و (الهاء) لبيان الحركة ، وتسمى هاء السكت إذ لا يبتدأ إلا بمتحرك ، ولا يوقف إلا على ساكن ، ولا يمكن النطق بحرف غير موصول .

قال الزمخشري : " ومن حكمة هذا الواضع أنه وضع سمي كل اسم في أوله إلا الألف فإنه لم يمكن جعلها أولاً لسكونها ، فأبدلها همزة ، فسمى ألفاً / موضوع في أول اسمه ، وكذلك باقيةا . "

[تقسيم الاسم]

قال : " وهو معرب ومينى ، [فـ] المعرب : المركب الذي لم يشبه بينى الأصل . " ^(٣)

قسم الشيخ الاسم إلى قسمين ، معرب ومينى ثم شرع يحد (المعرب) ، ويتكلم في أقسامه وأحكامه حتى ينتهي ، فإذا انتهى شرع في القسم الثاني

(١) انظر : الكتاب ٣ : ٣٢٠ ، مع اختلاف في الكلمات ، ففي الكتاب : " كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في ذلك والكاف التي في مالک ، والهاء التي في ضرب . "

انظر أيضاً : الكشاف ١ : ٧٩ ، وفيه نفس رواية الكتاب وكذلك في : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١١٩ .

(٢) جعفر : الجعفر ، النهر عامة ، وقيل : الجعفر النهر الملا ، وهو شبهت الناقة الغزيرة ، وقيل : الجعفر : النهر الصغير فوق الجدول ، وقيل : النهر الكبير الواسع ، وهو سعى الرجل . وجعفر : أبو قبيلة من عامر ، وهم الجعافرة .

انظر : الصحاح ٢ : ٦١٥ ، اللسان ٤ : ١٤٢ (جعفر) .

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٨ ، الكافية في النحو ٦٠ .

وهو (المعيني) ، فذكر حده وتكلم في أقسامه وأحكامه حتى ينتهي ، وبذلك انتهى الكلام في نوع الأسماء . وظاهر كلامه أن لا واسطة بين المعرب والمعيني .

[حد المعرب]

وحد المعرب : بأنه المركب الذي لم يشبه مبني الأصل .

فقوله : " المركب " : صفة لموصوف محذوف وهو الاسم ، أي : الاسم المركب . فحذف للدلالة عليه ، لأن الكلام في المعرب من الأسماء ، وهو جنس يشمل المعرب والمعيني ك (زيد) و (هذا) و (قام زيد) .

وقوله : " المركب " فصل يخرج به الاسم الذي ليس بمركب ك : زيد ، وعمر ، ويكر ، وألف ، باء ، تاء ، وأسماء الأعداد ، إذا لم ترد الإخبار بها ولا عنها ، كقولك : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، وكذلك سائر الأسماء إذا لم تتركب فإنها غير معربة ، وذلك لأن السبب المقصود للإعراب هو التركيب ، لأنه أتى به لتبيين المعاني الحاصلة من الكلام عند التركيب ، فإنها مختلفة لانقسامها إلى فاعلية / ومفعولية ، وإضافة ، والمفرد لا يعرض له شيء ٥٩ من ذلك فيحتاج إلى ما يبينه فلذلك كان غير معرب . واختلف النحاة فيه ، فذهب الأكثرون إلى أنه مبني ، ونقل الشيخ ^(١) الاتفاق عليه ، لانتفاء موجب الإعراب . ^(٢)

وذهب آخرون إلى أن الاسم قبل التركيب غير معرب ولا مبني ، واختاره ابن مالك ، واستدل عليه بأنه لم يبين من الأسماء والحروف على السكون ما قبل آخره حروف مد فرارا من اجتماع ساكنين ، وكذلك بنوا (أين و كيف) على الفتح ، فدل على أن السكون في : (قاف و زيد و واحد) ونحوها ليس سكون

(١) ابن الحاجب .

(٢) انظر قول ابن الحاجب في شرحه للكافية ٨ .

بناءً ، فعلى هذا بين المعرب والمبني واسطة وهي (الأسماء غير المركبة) ،
وعلى الأول لا واسطة بينهما ، وقد نقل أبو الهيثم أيضا عن بعضهم أن من الأسماء
المركبة ما ليس بمعرب ولا مبني . قال : وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم
[فإنه] ليس بمعرب إذ لا إعراب فيه ، ولا مبني إذ لا موجب لبنائه ، وسموه
خصيًّا ، قال : وهو مذهب باطل ، لأنه معرب عند قوم تقديرا ، مبني عند
آخرين ^(١) ، والتسمية باطلة ، لأن الخاص ذكر ، وكان حقه أن يسمى خنثى .
قلت : وهذه التسمية أيضا خطأ ^(٢) ، لأن الخنثى لا يخرج من الذكورة
والأنوثة عند أكثر العلماء ، وقد نقل بعضهم عن أبي الحسن / بن علي
ابن عيسى - أحد النحاة - أن ظرف الزمان الملازم حالة واحدة غير معرب
ولا مبني إذ ليس له تصرف المعرب في الإعراب ، ولا علة توجب بناءه ، فوجب
أن يكون عربيا منهما . وأجيب عنه بأن الظروف كلها متضمنة معنى الحرف
وهو : (فى) وذلك يوجب البناء ، وفعلوا ذلك في بعض الظروف ليدلوا به

(١) أمالي ابن الشجري (١ : ٤) ، الخصائص ٢ : ٣٥٦ ، مسائل خلافية
في النحو ٧٩ ، ٨٢ وفي الهامش قال : " جاء في ارتشاف الضرب
لأبي حيان - مخطوط الأحمدي في حلب رقم ٨٩٩ الورقة
٢٤٧ أن الجمهور يذهب إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب ، وأن
الجرجاني والمطرزي وابن الخشاب والزمخشري يذهبون إلى أنه
مبني ، وأن ابن جنى يذهب إلى أنه ليس بمعرب ولا مبني ، وأن ابن
مالك يراه معربا بحركة ظاهرة في الجر ، مقدرة في الرفع والنصب ."

(٢) بالأصل (خطر) ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني - والرماني نسبة إلى الرمان وبيعه ،
أو إلى قصر الرمان ، وهو قصر معروف بواسط ، أخذ عن أبي بكر بن
السراج وأبي بكر بن دريد ، وأخذ عنه أبو القاسم علي بن عبد الله
الدقيقي ، صنفا كتبا منها : إعجاز القرآن ، الإيجاز في شرح
الإيضاح لأبي علي ، كتاب الألف واللام للمازني ، شرح كتاب سيبويه ،

طلو أن الأصل فيها كلها استحقاق البناء فقد بان وجود الخلاف في إثبات قسم ثالث غير معرب ولا مبني في الأسماء كلها إذا لم تركب، وفي بعض المركبات .

وأما الجمل المسمى بها ك (تأبط شرًا) و (صفى العيش) فهي مركبة ، ولا توصف بإعراب ولا بناء ، وإنما يحكم على موضعها بالإعراب .
وأما الأسماء المحركة بمد ، والمحركة بحركة اتباع القراءة بعضهم :
" الحمد لله " (٢) فسيأتي أنها معربة تقديراً ، إن شاء الله .

[أقسام الاسم المركب]

واعلم أن التركيب عند النحاة ثلاثة أقسام : تركيب إسنادي ك (قام زيد) ، و تركيب إضافي ك (عبد الله) ، و تركيب مزجي ك (بعلبك) .
والمراد هنا المركب تركيباً إسنادياً ، فأما المزجي فإذا لم تركب تركيباً إسنادياً فليس معرباً ، وكذلك المضاف إذا لم يركب تركيباً إسنادياً .
/ وتخصيص الشيخ المركب بالإرادة في الحد غير شائع ، وكان ينبغي أن يصرح بمراده وعلى تقدير التصريح به فيرد عليه المضاف إليه

== معاني الحروف . توفي سنة ٣٨٤ هـ .

انظر لترجمته : أيجد العلوم ٣ : ٤٧ - ٤٨ ، إنباه الرواة ٢ : ٢٩٤ -

٢٩٦ ، الفهرست ٦٣ - ٦٤ ، نزهة الألباء ٣١٨ - ٣١٩ ، هديفة

العارفين ١ : ٦٨٣ ، كتاب الوفيات ٢١٩ .

(١) كالحسن البصرى ، وزيد بن علي والحارث بن أسامة بن لوئى وإبراهيم

ابن أبي عملة . انظر : الكشاف ١ : ٥٠ - ٥١ ومعجم القراءات ١ : ٥٠ .

وقد وردت القراءة في : أملاء ما من به الرحمن ١ : ٥٠ ، ١ : ٥٠ - ٥١

الأشياء والنظائر ١ : ١٣ ، الكشاف ١ : ٥٠ - ٥١ ، معاني القرآن للأخفش

١ : ٩ ، معاني القرآن للفراء ١ : ٣ ، معاني القرآن وإعرابه المنسوب

للزجاج ١ : ٧ ، المحتسب ١ : ٢٧ - ٢٨ .

(٢) انظر هامش (١) من ص ١٤٢ .

في تركيب الإضافة فإنه معرب إعراب المضاف إليه إذا لم تركب تركيباً إسنادياً ،
فصار إطلاق المركب غير صحيح وتقييده بالتركيب الإسنادي فير صحيح .

وقوله : " الذي لم يشبه مبنى الأصل " (١) فصل ثان يخرج به
ما أشبه الحرف ، وفعل الأمر ، والفعل الماضي من الأسماء فإنها مبنية
أصالة ، فينبى ما أشبهها من الأسماء ، على ما سيأتي إن شاء الله ،
فالسبب المقتضى لإعراب الأسماء التركيب ، والمانع منه التشبيه بمبنى الأصل ،
فأشار الشيخ إلى السبب المقتضى له أولاً وإلى عدم المانع ثانياً ، ويرد عليه
أسئلة :

أحدها : أن من الأسماء ما هو مركب ولم يشبه مبنى الأصل وهو
مبنى كأسماء الشرط والاستفهام والمناديات إذا جعلتها جزء جملة وذلك لأن
النحاة قالوا : الأسماء كلها معربة إلا ستة أقسام :

أحدها : ما أشبه الحرف كالمضوات والموصولات وأسماء الإشارة
وأشبهته في افتقارها إلى غيرها .

وثانيها : ما تضمن معناه كأسماء الشرط والاستفهام ، لتضمنها
معنى / (إن) و (الهمزة) .

وثالثها : ما وقع موقع المبنى كأسماء الأفعال فإنها واقعة موقع
فعل الأمر ، وكالمناديات فإنها واقعة موقع أسماء الخطاب .

ورابعها : ما ضارع ما وقع موضع المبنى وهو كل اسم علم لمؤنث

(١) شرح الكافية لابن الحاجب . ٨

معدول على وزن (فعَال) ك (حَذَام) . (١)

وخامسها : ما أُضيف إلى مبني كظرف الزمان المضاف إلى (إذا)
وإلى الجملة ضد الكوفيين مطلقا ، وعند البصريين إذا كان صدر الجملة
فعلا ماضيا .

وسادسها : ما خرج عن نظائره ك (أَى) الموصولة ، لجواز
حذف صدر صلتها .

فالثلاثة الأولى يتحتم بناؤها وكذا الرابع عند الحجازيين والتميميون
يعربونه إعراب ما لا ينصرف إلا ما في آخره (راء) (٢) فإنهم يوافقون على
بناؤه ، والخامس والسادس يجوز فيهما البناء والإعراب .

فقد بان من هذا أنه لم يُبين لشبهه بالمبني إلا القسم الأول خاصة
فإن أراد بالحد كل ما يجوز فيه الإعراب ورد عليه باقي الأقسام المذكورة .
وإن أراد ما يتحتم إعرابه فهو بمثابة [قيد] في الحد ، ويرد عليه القسم
الثاني والثالث فيكون الحد غير مانع .

(١) الحَذْمُ : القطع الوحيُّ . حذمه يَحْذِمُهُ حَذْمًا : قطعه قطعاً
وحياً ، وقيل : هو القطع ما كان والحذم : الإسراع في المشي
وكاتبه مع هذا يهوى بيديه إلى خلف . وحذام : اسم امرأة
معدولة من حازمه قيل :

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام
انظر : كتاب الأمثال لابن سلام . ٥٠ ، رغبة الأمل ٤ : ٢٠٩ ،
الصاحح ٥ : ١٨٨٣ - ١٨٨٤ (حذم) ، اللسان ١٢ : ١١٨ - ١١٩
(حذم) .

(٢) في الأصل : (إلا ما في آخره) والصواب ما أثبتناه .

وثانيها : المناديات ، فإنها مركبة ولم تشبه مبني الأصل بـ
أشبهت الضمائر وهي أسماء ليست مبنية الأصل ، وهي مبنية ، فالحد غير
مانع .

٦٣ وثالثها : الأسماء غير المنصرفة فإنها أشبهت الأفعال / ولذلك
شعت الصرف وهي معرفة . فيكون الحد غير جامع .

ورابعها : أسماء الفاعلين والمفصولون إذا علمت فإنها أسماء
مركبة أشبهت مبني الأصل وهو الفعل ، ولذلك علمت ، وليست مبنية ، فالحد
غير جامع .

ويمكن الجواب عن الأول بأنه يمكن رد ذلك كله إلى التشبيه بمبني
الأصل ، فأسماء الاستفهام أشبهت (همزة الاستفهام) في إفادتها معناها ،
ووقوعها موقعها ، وكذلك أسماء الشرط أشبهت (إن) في ذلك ، وأسماء
الأفعال أشبهت (فعل الأمر) في وقوعها موقعه ، وإفادتها معناها ، والاسم
المعدول على وزن (فعّال) أشبه أسماء الأفعال في الزنة وهي تشبه
فعل الأمر ، وشبهه الشبيه شبيهه ، وأما المضاف إلى المبني فأشبه الموصول
في افتقاره إلى الجملة بعده ، والموصول أشبه الحروف ، وشبهه الشبيه شبيهه ،
وأما (أي) فبناؤها على الأصل لشبهها بالحرف في الافتقار . فصح رد
الكل إلى الشبه . ومن قسّم موجب البناء إلى الشبه وغيره أراد شبيها خاصا ،
وقصد التصريح في غيره بوجه الشبه ، على أن المصنف [لم] يذكر في
حده أن علة البناء هي الشبه بل أراد أن الإعراب لا يقع فيما يشبه مبني
الأصل ، وقد تكون علة البناء غير الشبه .

٦٤ وعن الثاني بأن المناديات / شبيهه الضمائر المشابهة للحروف ،
وشبيهه الشبيه شبيهه .

وعن الثالث أن الأسماء غير المنصرفة أشبهت الفعل المضارع

- والمراد هنا بـمبني الأصل : الحرف ، والفعل العاضى ، وفعل الأمر ، كما تقدم - فلا يرد .

وهو الجواب عن الرابع ، فإن أسماء الفاعلين والمفعولين أشبهت الفعل المضارع وهو معرب ، وإن كان أصله البناء .

قال الشيخ : والحد المذكور أولى من حدهم المعرب بأنه "الذى يختلف آخره لاختلاف العامل" . فإنه وإن كان كذلك إلا أنه حد للشيء بما هو أكثر التباساً منه ، لأن الغرض من معرفة المعرب تعريف كونه مختلفاً آخره فلا يليق أن يُحدَّ بالشيء الذى الغرض من معرفته معرفته ، وهو كمن يحدُّ الفاعل بأنه : (المرفوع) ، والغرض من حدِّه معرفته ليرقع فلا يليق حده بالرفع .

واعلم أن المعرب من الأسماء يسمى "متكناً" سواء أكان متصرفاً أو غير متصرف ، لتمكُّنه في بابه وعدم خروجه بالشبه إلى غيره . وقيل لتمكُّنه من الانتقال من حركة إعرابية إلى حركة إعرابية .

ويسمى المنصرف منه "أمكن" ، وتمكُّنه من التنقل في وجوه الإعراب كلها فهو أمكن من غير المنصرف . ومقتضى التعليل الثانى أن يسمى الفعل المضارع متكناً لكنهم امتنعوا منه لفرعية الإعراب فيه .

[حكم المعرب]

قال : " ويختلف آخره لاختلاف العامل لفظاً / أو تقديراً " . (١)

فقوله : " يختلف آخره " تحريزه عن اختلاف الأول والوسط

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٨ ، الكافية في النحو ٦٠ وفيه :
" باختلاف العوامل " .

في التصغير والتكسير ، ك (زيد) و (زيود) والمراد باختلاف الآخر اختلاف حركة الآخر ، والحرف القائم مقام الحركة فيما أعرب بالحروف ، وإلا فنفس الآخر لا يختلف . وقوله : " لاختلاف العامل " تحرز به عما يختلف آخره لا لاختلاف العامل ك (حيث) فإن العرب تبنيه على الضم والفتح والكسر ، فأخوه يختلف [لا] لاختلاف العامل ، وكذلك (من) يختلف آخره لاختلاف ما يدخل عليه فإن كل (من) بعدها همزة وصل بعدها لام فتحت نونها كقولك : (من الرجل) ، وإن لم يكن بعدها لام كسرت كقولك (من ابنك) فإن لم يكن بعدها همزة وصل كانت ساكنة نحو : (من زيد) ، فاختلاف آخرها لغير عامل .

وقوله : " لفظاً أو تقديراً " يعني أن اختلاف آخره تارة يكون لفظياً وتارة يكون تقديراً ، وذلك في المقصور ونحوه ، على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى ك (عصا) و (داري) .

وأما المبني فلا يختلف آخره لاختلاف العامل تقديراً بل يختلف محله ، لاختلافها فتحكم على موضعه / بالإعراب ، كقولك : (جاءني هذا) ، ورأيت هذا ، ومررت بهذا) فيحكم على محل هذا بوجوه الإعراب ، ولا يقدر في آخره حركة ، ولا تكون حركة البناء تقديرية إلا في العنادى المعتل نحو : (يا قاضي) فإنك تقدر فيه ضمة بناء .

فإن قلت : قد يختلف غير الآخر من المعرب اختلاف إعراب لاختلاف العامل ، وقد ذكره أبو عبيد في " الأزهية " في : (امرئ) و (ابنت) وهي لغة في (ابن) فكل منهما معرب في حرفين : الواو والهمزة والنون والميم (١) تقول : (هذا امرؤ ، ورأيت امرأة ، ومررت بامرئ) ،

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١ : ٢٧ .

و (هذا ابنم ، ورأيت ابنا ، ومررت بابنم) فقد تغير الآخر بتغيير العامل .

فالجواب : أن الصحيح أن حركة الواو والنون حركة اتباع لما بعدها .
وليس في كلامهم اسم معرب في حرفين . ويتقدير تسليمه . فالمصنف لم يذكره
لأنه يختلف آخره فلا يضره أن يختلف مع الآخر غيره في بعض الأسماء .

فهذا شرح ما ذكره ، ويرد عليه أن من المعربات ما لا يختلف آخره
للزومه حالة واحدة فلا يكون هذا الحكم شاملاً لجميع المعربات وذلك نحو:
(سحر) ^(١) إذا أردت من يوم معين فإنه التزم فيه النصب على الظرفية
وكذلك : (سبحان الله) ^(٢) و (معاذ الله) التزم فيهما النصب على
المصدر و (أيمن الله) ^(٣) التزم فيه / الرفع بالابتداء فلم يختلف

٦٧

(١) سحر : السَّحْرُ والسَّحَرُ : آخر الليل قبيل الصبح ، وقيل : هو من ثلث
الليل الآخر إلى طلوع الفجر . .

انظر : الصحاح ٢ : ٦٧٨ ، اللسان ٤ : ٣٥٠ (سحر) .

(٢) سبحان الله : معناه : تنزيهاً لله من الصاحبة والولد ونصبه لأنه
في موضع فعل على معنى تسبيحاً له ، نقول : سبحت الله تسبيحاً له
أي نزهته تنزيهاً ، وقيل هو منصوب على المصدر .

انظر : الصحاح ١ : ٣٧٢ ، اللسان ٢ : ٤٧١ (سبح) .

(٣) أيمن الله : اسم وضع للقسم ، وقد تدخل عليه لام لتأكيد الابتداء ،
تقول : ليمن الله ، فتذهب الألف في الوصل وهو مرفوع بالابتداء ،
وخيره محذوف وجوباً تقديره : أيمن الله قسمي .

انظر : الصحاح ١ : ٢٢٢١ ، اللسان ١٣ : ٤٦٢ (يمن) .

آخرها ، ولم يختلف العوامل عليها . والجواب عنه أنه جعل حكم المعرب
اختلاف آخره عند اختلاف العامل ان وجد ، فلا يرد عليه ما لا يختلف عليه
العوامل وعن بعض النحاة غير هذا . فقال : ويتغير آخره بالعامل ليسلم
من هذا الإيراد ، وذلك لأن الأسماء قبل دخول العوامل عليها ساكنة غير
معربة فإذا دخل عليها نقلها إلى حركة أو ما يقوم مقامها فيما أعرب بالحروف
فتقول : جاءني زيد ، ورأيت زيداً ، وقد كان (زيد) قبل ذلك ساكنة
فتغير من السكون إلى الحركة بالعامل ، وكذلك : (سحر) و (سبحان)
و (أيمن) كن ساكن قبل دخول العامل ، فلما دخل العامل نقل
آخرها من سكون إلى حركة . وهذا يرد عليه العثنى والمجموع فإنهما قبل
دخول العوامل عليهما بالألف والواو ، لأنهم يقولون في العدد : (اثنان
وثلاثون) إذا قصدوا العدد فقط فالأصل إذا : (الزيدان وزيدون)
فلما دخل عامل النصب أو الجر انقلبت الألف والواو إلى الياء ، وصارت قائمة
مقام الفتحة والكسرة ، وإذا دخل عامل الرفع بقيا على حالهما قبل دخول العوامل
عليهما فلم يحصل في حال الرفع تغير في العثنى والمجموع .

واعلم أن التغير بالعامل قد يكون بالنقل من سكون إلى حركة كما
تقدم ، وقد يكون بالنقل من إعراب إلى إعراب كما إذا قلت : (زيد قائم) ثم
أدخلت عليه (إن) فقلت : (إن زيداً / قائم) فقد نقلته من حركة
إعراب إلى حركة إعراب ، وكذلك في الأفعال في نحو قولك : (يقوم زيد)
، و (لن يقوم زيد) .

[الإعراب لغةً واصطلاحاً]

(١)

قال : " والإعراب ما اختلف آخره ليدل على المعاني المعتورة عليه " .

مقصود هذا الفصل بيان الإعراب عند النحاة، والإعراب في اللغة

يطلق على معان :

- أحدها : البيان ^(١) ، يقال : أعرب الرجل عن حاجته ، إذا أبان ما في نفسه ، ومنه الحديث : " والأيم تعرب عن نفسها " ^(٢) أي : تبين .
وثانيها : التكلم بالكلام العربي ، يقال : أعرب ^(٣) ، إذا تكلم بكلام العرب ، كما يقال : أعرب ، إذا كانت له خيل عرب .
وثالثها : إزالة فساد خاص ، يقال : (أعربت معدة الفصيل) ^(٤) إذا (عربت) ، أي : فسدت من شرب اللبن فأصلحها بإزالة فسادها .
فالمعزة فيه للسلب كقولك : (شكاً فأشكيت) ^(٥) أي : أزلت شكواه .

- (١) شرح الكافية لابن الحاجب ٩ ، الكافية في النحو ٠٦١ .
(٢) انظر : الصحاح ١ : ١٧٨ فما بعدها ، اللسان ١ : ٥٨٩ (عرب) .
(٣) انظر شرح جمل الزجاجي ١ : ١٠٢ والرواية فيه " الشيب " .
في هامشه : رواه ابن حنبل في مسنده ٤ : ١٩٢ وابن ماجه في سننه ١٨٧٢ .
شرح الكافية للرضي ١ : ٢٤ ، مع اختلاف في الصيغة .
(٤) أعرب كلامه : إذا لم يلحن في الإعراب .
انظر : الصحاح ١ : ١٧٨ ، اللسان ١ : ٥٨٩ (عرب) .
(٥) شرح جمل الزجاجي ١ : ١٠٢ ، وفيه : " عربت " ، الفوائد الضيائية ١ : ١٩٥ " أعربت معدته " ، اللسان ١ : ٥٩١ (عرب) .
(٦) الاشتكا : إظهار ما يك من مكروه أو مرض ، وأشكيت فلاناً إذا فعلت به فعلاً أحوجه إلى أن يشكوك ، وأشكيت أيضاً إذا أعتبت من شكواه ، وتزعجت عنه شكاته ، وأزلت عما يشكوه وهو من الأضداد .
انظر : الصحاح ٦ : ٢٣٩٤ ، اللسان ١٤ : ٤٣٩ (شكا) .

- ورابعها : التحسين ، قال الله تعالى : * عَرَبًا أْتَرَابًا * (١) ،
أى : حِسَانًا ، ويقال : (امرأة مَرُوبَة) (٢) أى : متحبة لزوجها .
وخامسها : الانتقال ، يقال : (عربت الدابة في مرعاها) (٣)
إذا لم تستقر في جهة منه .

والإعراب في مصطلح النحاة يصح أن يكون مأخوذًا من كل واحد
من هذه الخمسة .

- فالإعراب يبين مراد كلام المتكلم من المعاني المختلفة (٤) كقولك :
(ضرب زيد عمراً) ، فيبين الفاعل والمفعول ، و (ما أحسن زيدا) فتبين
/ المراد من النفي والاستفهام والتعجب . والمُعْرَبُ أيضا متكلم بكلام العرب
بخلاف غير المعرب فإنه لا يخص لغة العرب ، والإعراب أيضا فيه إصلاح الكلام ،
وإزالة اللبس عنه . وهو أيضا محسن له عند المتكلم والسامع ، وهو أيضا
غير مستقر في جهة بل يعتور على الكلمة وينتقل .
وأما الإعراب في اصطلاح النحاة فهو ما اختلف آخر المعرب به .

-
- (١) الواقعية آية ٣٧ .
(٢) عروب : المرأة الحسناء المتحبة إلى زوجها ، جمعها : عرب ، وقيل :
العروب - أيضا - : العاصية لزوجها الفاسدة في نفسها .
اللسان ١ : ٥٩١ (عرب) .
(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ١٠٢ وفيه : "أعربت" .
(٤) يقول أبو البقاء العكبري : "ذهب أكثر النحويين إلى أن الإعراب معنى
يدل اللفظ عليه ، وقال آخرون : هو لفظ دال على الفاعل والمفعول
مثلا ، وهذا هو المختار عندي" .
انظر : مسائل خلافية في النحو ١٠٢ .

وهو حركة فيما أعرب بالحركات ك : (جاء زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد) ،
فاختلف آخر (زيد) بالضم والفتح والكسر بعد أن كان ساكنا فهذه الحركات
الثلاث هي الإعراب في ذلك ، وحرف فيما أعرب بالحروف ك : جاء الزيدان ،
وجاءني الزيدون ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، فالحرف الذي اختلف
به آخر الاسم هو الإعراب في ذلك ، وهو الألف والواو والياء .

قال الشيخ : " وهذا الحد أولى من حد الإعراب باختلاف الآخر
فإنه إن عني به ما أردناه فهذه العبارة أسد لا بهام تلك ، وإن عني غيره
فهو أمر لا يتحقق إن نحن نقطع أن المتكلم إذا قال : جاء زيد ، ورأيت زيدا ،
ومررت بزيد ، فإنه ليس في آخر زيد إلا ضم وفتح وكسر لا أمر آخر يسمى
اختلافا . ثم ولو سلم أن تم أمرا زائدا فلا بد أن يكون ناشئا عن متعدد
من الضم والفتح والكسر ، وإذا نشأ عن متعدد / بطل تقسيمه إلى ثلاثة ،
٧٠ إذ لا يعقل الاختلاف بعد تسليم كونه أمرا زائدا ، فلا بد أن تكون ناشئا
عن كل واحد من الثلاثة على انفراده . (١)

يعني أن الإعراب إذا كان هو الاختلاف الناشئ عن الضم والفتح
والكسر بطل تقسيمه إليها فلا يكون أنواعا له ، لانتماء النوع إلى الجنس . (٢)

قال : وأيضا فإنه يوردى إلى أن يكون الاسم في أول تركيبه غير
معرب والذي يدل على أنه عند المحققين كذلك - يعني أن الإعراب ما به
الاختلاف لا نفس الاختلاف - وإن وقع في بعض عبارات المتأخرين ما يشعر
بخلافه - الاتفاق على أن أنواعه رفع ونصب وجر ، فإنها اسم للضممة
والفتحة والكسرة في : جاء زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد ، وهو الذي قصدناه .
انتهى .

-
- (١) شرح الكافية لابن الحاجب ٨ - ٩ .
(٢) في الأصل اضطراب ، والصواب ما أثبتناه .
(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٩ .

واعلم أن الحد المذكور يرد عليه سو^١لان :

أحدهما : الاسم العلم المحكي من نحو قولك لمن قال : جاء زيد^٢ ، ورأيت زيدا^٣ ، ومررت بزيد - : من زيد^٤ ، من زيدا^٥ ، من زيد^٦ ، فإنه اسم معرب ، اختلف آخره بالحركات الثلاث ، وليست إعرابا فإنه مرفوع ، وإعرابه مقدر ، فالحد غير مانع .

وثانيهما : المثنى والمجموع فإنهما في حالة الرفع باقيا على حالهما قبل دخول العامل فلم يحصل فيهما اختلاف آخريين حالة إعرابهما وعدمها ، ف (الألف) و (الواو) حرفا إعراب ، ولم يختلف آخر المعرب بهما وقد تقدم ، وكذلك الأسماء اللازمة إعراباً / واحداً ك : (سبحان) و (أيمن) ٧١ فإن الحركة فيها إعراب ، ولم يختلف آخر المعرب بها . فالحد غير جامع ، وكان ينبغي أن يزيد في الحد لفظاً أو تقديراً ليدخل فيه الإعراب التقديري .

[اختلاف النحاة في سبب دخول الإعراب الكلام]

واختلف النحاة في أن الإعراب دخل الكلام للحاجة أو استحساناً على

ثلاثة مذاهب :

أحدها : مذهب محمد بن المستنير المدعو قطرباً^(١) أن الإعراب

(١) محمد بن المستنير - قطرب - أبو علي علي النحوي .

لازم سيبويه ، وأخذ عن عيسى بن عمر ، وأخذ عن النظام مذهب ، واتصل بأبي دلف العجلي ، وأدب ولده . وله من التصانيف : المثلث ، النوادر ، الصفات ، الأصوات ، العلل في النحو ، الأضداد ، الهمز ، إعراب القرآن ، المصنف الغريب في اللغة ، مجاز القرآن ، وغير ذلك . مات سنة ٢٠٦ هـ في خلافة المأمون .

انظر : لترجمته : أبجد العلوم ٣ : ٤١ - ٤٢ ، أخبار النحويين

دخل الأسماء والأفعال استحساناً (١).

وثانيهما : مذهب الكوفيين أن الإعراب دخل الأسماء والأفعال
للحاجة إليه فهو أصل فيها (٢).

وثالثها : مذهب البصريين أن الإعراب دخل الأسماء للحاجة
فهو أصل ، ودخل الأفعال استحساناً فهو فيها فرع عن الأسماء (٣) ،
واستدلوا على ذلك بوجهين :

أحدهما : أن الاسم مدلوله واحد ، ويظراً عليه معان مختلفة
بالتركيب من الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلو جعلوا الصيغ مختلفة باختلاف
المعاني أدى إلى كثرتها ، وإن أبقوها على حالة واحدة من غير تغيير أدى إلى
اللبس . ألا ترى أنك إذا قلت : (ما أحسن زيد) من غير إعراب احتمل
أن يكون استفهاماً ، وأن يكون خبراً ، وأن يكون تعجباً فيلبس ، فأرادوا رفع
اللبس ببقاء الصيغ على زنتها ، وتغيير أواخرها بوجوه الإعراب ليدلوا
به على المعاني المعتورة ، وجعلوا الرفع للفاعلية ، والنصب للمفعولية / والجبر ٧٢
للإضافة .

====
البصريين ٣٨ ، إنباء الرواة ٣ : ٢١٩-٢٢٠ ، بغية الوعاة ١ : ٢٤٣ ،
طبقات النحاة واللغويين لابن شهبة ٢٥٩ ، طبقات المفسرين ٢ : ٢٥٤ ،
فما بعدها ، الفهرست لابن النديم ، المزهر ٢ : ٤٠٥ ، مراتب النحويين
١٠٩ ، نزهة الألباء (٩١ - ٩٢) ، معجم المطبوعات المصرية والمعربة
١٥١٦-١٥١٧ ، الوافي بالوفيات ٥ : ١٩-٢٠ ، كتاب الوفيات ١٥٨ .

(١) انظر : همع الهوامع ١ : ١٣ .

(٢) انظر : الإيضاح في علل النحو ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ .

(٣) انظر لهذا الرأي أيضاً في الإيضاح في علل النحو ٧٧-٧٨ .

ففي المثال المذكور إذا نصبت (زيداً) علم أن المراد التعجب ، وإذا رفعت علم أن المراد الإخبار ، وإذا جررته ورفعت (أحسن) علم أن المراد الاستفهام . فتبين بالإعراب المقصود به من المعاني المتواردة عليه وحيل ما ليس فيه من ذلك ك (أكل محمد الخبز) - على ما فيه ليس ، وجعل الكل معرباً ، وأما الأفعال فإنها تدل بصيغها المختلفة فيما يدخل عليها على المعاني المختلفة تقول : (ضَرَبَ) في الماضي ، و (يَضْرِبُ) في المستقبل ، وفي الأمر (اضْرِبْ) ، وفي الاستفهام : (أَتَضْرِبُ) ، وفي النفي : (لَنْ تَضْرِبَ) فلو أزلت الإعراب منه في جميع أحواله لم يلتبس ، فعلم بذلك أن دخوله في الأسماء لمسير الحاجة بخلاف الأفعال .

والثاني : أن الأسماء كلها معربة إلا ما عرض له منها شبه الفعل أو الحرف ، فإنه مبني ، والأفعال كلها مبنية إلا ما عرض له منها شبه الاسم - وهو المضارع - ولو كان الإعراب أصلاً فيها لأعرب الماضي ، وفعل الأمر ، واستدل قطرب على أنه أمر استحالي ، فإن في تسكين أواخر الكلم مع وصل بعضه ببعض كلفة فحرك تسهلاً ، ولو كان للحاجة لاستغنى بتقديم الفاعل على المفعول ، ولكن الاتفاق في الإعراب يقتضي الاتفاق في المعنى وليس كذلك فإن قولك : زيد قائمٌ [و : أزيد قائم ، و : ما زيد قائم واحد في الإعراب] (١) / والمعنى مختلفاً ، وأجيب عنه بمنع كسكون الحركة أسهل من السكون ، وأنه لو كان الإعراب كذلك لتحير المتكلم في التحريك بأية حركة شاء ، وبأنه لا يمكن التقديم في كل كلمة وفي الزامه تضيق على المتكلم مع الحاجة إليه في السجع وإقامة القافية ، وأما اتفاق الإعراب مع اختلاف المعنى وعكسه فشيء عارض جاء كضرب من التشبيه بالأصول فلا ينقص منه .

(١) ثمة سقط هنا وبإضافة هذه العبارة يستقيم الكلام .

واستدل الكوفيون بأن الإعراب قد يفتقر إليه في الأفعال كما في الاسم ،
نحو قولك : (لا تأكل سمكا وتشرب لبنا) (١) تجزم الفعلين إذا نهيتيه
عن كل منهما ، وتجزم الأول وتنصب الثاني إذا نهيتيه عن الجمع بينهما ،
وتجزم الأول وترفع الثاني إذا نهيتيه عن أكل السمك وأبحت له شرب اللبن ،
ولولا الإعراب لالتبس هذه المعاني ، وكقولك : (لا تفعل) إن رفعته
كان نفيًا ، وإن جزمته كان نهياً ، وكذا قولك : (لتفعل) إن نصبتها
كانت لام كي فتكون خيرا ، وإن جزمها كان أمرا ، وكذا قولك : (أريد
أن أزورك فيمنعني البواب) إن رفعته كان معناه أنك تريد الزيارة والبواب
يمنعك ، وإن نصبت كان المعنى : أنك تريد الزيارة ومنع البواب فلو تركت
إعرابه لحصل اللبس ، وحيل ما لا لیس فيه من ذلك على ما فيه لیس ، / وأعرَب
كالا سماء .

٧٤

وأجاب البصريون بأن الفعل لا يفتقر إلى الإعراب في موضع لا نك
إذا جزمت (تشرب) فهو معطوف على (تأكل) وتشريكه في العامل
تقديره : لا تأكل ولا تشرب ، وإذا نصبت فياضار (أن) تقديره : وأن تشرب ،

(١) سيأتي هذا المثل بالتعريف : " لا تأكل السمك . . . انظر :
املاء ما من به الرحمن ١ : ٣٤ ، ١٥٠٠ ، حاشية الصبان على شرح
الأشموني ١ : ٢/٦٨ : ١٣٧ ، ١٣٨ / ٣ : ٢٣١ ، كتاب الحليل
في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٦٩ وفي ص ٢٥٦ زيادة عليه :
(. . . وتأكل البيض) ، ٢٦٣ ، شرح جبل الزجاجي ٢ : ٣٣٠ ،
شرح الوافية ٣٥٠ ، الفصول الخمسون ٢٠٦ ، الكشاف ١ : ١٥٢ ،
٢٧٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣ : ٩٣ - ٩٥ ، منال
الطلاب في شرح طوال الغرائب ١١٨ .

وإذا رفعتة فهو مستأنف تقديره : وأنت تشرب ، فلو أراد الواضع أن لا يعرب الفعل لا يمكنه ذلك بإظهار (أن) و (لا) و (أنت) ويمكن المتكلم إظهارها فلا يحصل لهن ، لأن اللبس إنما حصل بحذفها . وأما (ما أحسن زيداً) فأحسن هو الرفع والناصب والخافض (زيد) فلو أزلت الإعراب لم يفهم المعنى ، وأما هذه فعوامل مختلفة ، وأما التباس النهي بالنفي فإنما تفتقر إلى الإعراب لولم يكن للنفي إلا هذه الأداة لكن له أدوات غيرها يمكن الإتيان بها فلا يحصل لهن كقولك : (لن نفعل) وكذلك الفعل الداخل عليه (لام كي) و (لام الأمر) إنما يفتقر فيه إلى الإعراب لولم يكن لنا حرف آخر بمعنى (لام كي) وإليه ما يفني ضمها - وهي كي - فإذا خيف اللبس أتى ب (كي) على أن لام الأمر قل ما تلتبس بلام كي ، وإن ارتفع الإعراب ، لأن لام الأمر لا تقع إلا صدر الجملة ، ولام كي لا يقع صدرًا . وأما قوله : (أريد أن أزورك فيمنعني البواب) إنما جاء اللبس فيه من حذف ولو التزم الإتيان بها عند / إرادة معناها لم ٧٥ يحصل التباس ، واللبس في هذه المواضع كلها إنما جاء من حيث الاشتراك في (لا) مشتركة بين النفي والنهي ، و (الواو) مشتركة بين العاطفة والحالية والجامعة .

[الاختلاف في الإعراب سابق البناء أو العكس]

قال أبو البقاء : واختلف النحاة ، هل الإعراب سابق على البناء أو بالعكس (١) ؟ فالمحققون على أن الإعراب سابق ، لأن الواضع حكيم يعلم أن الكلام لا بد أن يعرض فيه لليس عند التركيب فوضع الإعراب مقارناً لوضع اللفظ . وقال آخرون : تكلمت العرب بالكلام هرباً عن الإعراب فلما عرض فيه اللبس أزالوه بالإعراب .

(١) مسائل خلافية في النحو ١٠٦-١٠٩ .

[الاختلاف في حركات البناء هل هي أصل لحركات الإعراب أو العكس؟]

قال : واختلفوا أيضا في أن حركات البناء هل هي أصل لحركات الإعراب أو بالعكس^(١) ؟ فذهب قوم إلى أن حركات البناء أصل للزومها وتزول حركات الإعراب ، واللازم أصل للتزول . وذهب آخرون إلى أن حركات الإعراب أصل لدالاتها على معان حادثة بخلاف حركات البناء ، وما ثبت لعلة أصل لغيره ، وذهب آخرون إلى أن كلا منهما أصل في موضعه ، لأن العرب تكلمت بهما أول وضع الكلام ولكل منهما علة غير علة الآخر .

واعلم أن الشيخ إنما ذكر الإعراب في قسم الاسم لأصلته فيه . والحاجة إلى تقدم معرفته .

[أنواع الإعراب]

قال : " وأنواعه : رفع ونصب وجر ، فالرفع علم الفاعلية والنصب

علم المفعولية ، والجر علم الإضافة ، والعامل ما به يتقوم المعنى المقضى ٧٦ / للإعراب^(٢) . "

إعراب الاسم يقسم إلى هذه الأنواع الثلاثة باعتبار معانيه له من الفاعلية والمفعولية والإضافة^(٣) .

فالرفع للفاعلية ، وما ألحق بها من المبتدأ والخبر ونحوهما . والنصب للمفعولية وهي خمسة أصناف : المفعول المطلق والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له ، وما هو ملحق بها وهو الحال والتمييز ،

(١) مسائل خلافية في النحو ١٠٦-١٠٩ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٩ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٢٣ ، الكافية في النحو ٦١ .

(٣) شرح الكافية للرضي ١ : ٢٤ .

والمستثنى المنصوب ، وخبر كان ، واسم إن ، واسم لا التي لنفي الجنس ، وخبر ما
ولا المشبهتين بليس .

والجر للإضافة . (١)

هذا مذهب المصنف (٢) وجماعة (٣) : أن الرفع أصل في الفاعلية

وغير الفاعلية محمول عليه (٤) ، وارتفع المبتدأ لشبهه بالفاعل في الإسناد إليه
والخير لشبهه به في أنه ثاني جزيء الجملة (٥) ، وهو مذهب الخليل . روى

أن أميراً من الأمراء كتب إليه أن يكتب له أنحصر حصر (ل) وجوه الإعراب .

فكتب له الخليل : " أما بعد : فإن الفاعل رفع ، وما سواه فملحق به ، والمفعول

(نصب) وما سواه فملحق به ، والمضاف إليه جر ، وما سواه فملحق به ،

والسلام . (٦)

(١) شرح المفصل ١ : ٧١ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ١٩ .

(٣) كابن يعيش في : " شرح المفصل " .

(٤) انظر : شرح المفصل ١ : ٧٤ ، ولم ألاحظ من خلال مراجعتي للكتاب
والمقتضب وللأصول النحوية أن أصحابها قالوا مثل هذا ، ففي الكتاب
قال سيبويه : " المبتدأ والمبني عليه رفع . فالابتداء لا يكون إلا بمبني
عليه ، فالابتداء الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه " .
١ : ٢٣ ، ٢ / ٣٣ ، ٧٨ : ١٢٦٠ .

وفي المقتضب : " فأما رفع المبتدأ فبالابتداء . . . والابتداء والمبتدأ
يرفعان الخير . . . " وقال أيضاً : " وإنما كان الفاعل رفعا لا لأنه
هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت . . . فالفاعل ، والفعل بمنزلة
الابتداء ، والخير إذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة : قولك : القائم
زيد " . ١ : ١٤٦ / ٤ : ١٢٦ ، وهو كذلك في الأصول النحوية ١ : ٦٢-٦٣ ،
٦٧-٦٨ ، ٨١٠ .

(٥) شرح المفصل ١ : ٨٣ .

(٦) بحث عن قول الخليل هذا فيما بين يدي من مصادر فلم أجده .

واستدل له بوجهين :

أحدهما : أن الفاعل عامله لفظي ، والمبتدأ عامله معنوي ^(١) ، واللفظي

أقوى من المعنوي ، وإذا كان عامله أقوى / كان أقوى فقدم على الضعيف . ٧٧

وثانيهما : أن الفاعل لا يدخل عليه عامل آخر ، والمبتدأ تدخله

العوامل ، فالفاعل ثابت ، والمبتدأ متزلزل .

ونذهب سيمويه ومن تابعه إلى أن المبتدأ هو الأصل في الرفع

وغيره محمول عليه ^(٢) ، لأن المبتدأ مع عامله المعنوي كالمفرد ، والفاعل مع

عامله اللفظي مركب ، والمفرد مقدم على المركب ، وأن تقديم المبتدأ أول الجملة

دليل على قوته ، وتأخير الفاعل دليل على ضعفه ، وقال ابن مالك : الرفع

إعراب ما هو عمدة في الكلام ، والنصب إعراب ما هو فضلة فيه ، والجرا إعراب

ما هو متردد بينهما ف (غلام زيد) وإن كان فاعلاً ف (زيد) عمدة ، لأنه

تمام العمدة ، وإن كان مفعولاً ف (زيد) فضلة ، لأنه تمام الفضلة .

قال : فيدخل المبتدأ والفاعل في الرفع دخولاً أولياً ، وقال

(١) انظر : شرح ابن عقيل ١ : ٢٠١ ، شرح المفصل ١ : ٨٤ ، المقتضب

٤ : ١٢٦ .

وهذا رأى البصريين أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى ، والكوفيون

يخالفونهم فهم يرون أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ

، فهما مترافعان .

(٢) انظر : الأصول في النحو ١ : ٦٢ - ٦٣ ، ٦٧ - ٦٨ ، ٨١ ، كتاب

الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٤٥ شرح المفصل ١ : ٧٣

الكتاب ١ : ٢٣ - ٣٣ / ٢ : ٧٨ ، ١٢٦ ، المقتضب ١ : ١٤٦ /

٤ : ١٢٦ .

صدر الأفاضل (١) المتأخر : الأصل في الرفع هو الفعل المضارع ، لأن
وضع المفردات مقدم على وضع المركبات (٢) ، وهذا إنما هو على مذهب
الكوفيين أن الإعراب أصل في الفعل ، وإلا فإذا كان الإعراب في الفعل فرعاً
عن الاسم فكيف يكون فيه أصلاً .

(٣)
واعلم أن الرفع اسم للضمة العارضة لعمل الإعراب وما ألحق بها من الحروف ،

(١) عرف بصدر الأفاضل اثنان : صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن
محمد أبو محمد الخوارزمي ولد سنة ٥٥٥ هـ ، انظر لترجمته : بغية
الوعاة ٢ : ٢٥٢ - ٢٥٣ .

والثاني : صدر الأفاضل المطرزي ، وهو : ناصر بن عبد السيد
ابن علي بن المطرزي أبو الفتح النحوي الأديب المشهور بالمطرزي من
أهل خوارزم . قرأ على الموفق خطيب خوارزم ، وبرع في النحو
واللغة والفقہ على مذهب الحنفية .

صنف : شرح المقامات ، المعرب في لغة الفقه ، المعرب في
شرح المعرب ، الإقناع في اللغة ، مختصر المصباح في النحو ،
مقدمة فيه مشهورة بالمطرزية ، مختصر الإصلاح لابن السكيت .
ولد في سنة ٥٣٨ هـ ، ومات بخوارزم في يوم الثلاثاء ١١ من
جمادى الأولى سنة ٥٨٠ هـ .

والمقصود هنا ثانيهما إن ذكر هذا الرأي منسوباً إليه في حاشية
الصبان وهمع الهوامع .

انظر لترجمته : بغية الوعاة ٢ : ٣١١ ، حاشية الصبان ٣ : ٢٠١
وهمع الهوامع ١ : ٢٨ .

(٢) حاشية الصبان ٣ : ٢٠١ ، همع الهوامع ١ : ٢٨ .

(٣) أى : الواو والألفا وشبوت النون .

والنصب اسم للفتحة العارضة / بسبب الإعراب ، وما ألحق بها من ٢٨
الحروف ، والجبر للكسرة الإعرابية ، وما ألحق بها ، وهذه الحركات تسمى في البناء
ضما ، وفتحا وكسرا للفرق بينهما ، وبين حركات الإعراب لاختلاف معناهما لحدوث
حركة الإعراب عن عامل ودالاتها على معنى ، وانتقالها بخلاف حركات البناء .
فإذا قيل : (ضم) علم أنها حركة بناء ، وإذا قيل : (رفع) علم أنها
حركة إعراب .

واختلف النحاة في جواز إطلاق ألقاب أحدهما على الآخر فجوزوه
الكوفيون ، ومنعه البصريون ^(١) ، ونقل الثماني عن بعضهم أنه يجوز إطلاق
ألقاب البناء على حركات الإعراب دون عكسه ، لأن حركات البناء أعم ، والأعم
صالح على الأخص دون عكسه .

قول الشيخ : " وأنواعه " ، أجود من قول غيره : " وألقابه ، لأن
اللقب قد يتعدد لشيء واحد ، وهذه أنواع متعددة ، ويمكن حمل قول
غيره وألقابه على تقدير وألقابه أنواعه ، فحذف المضاف .

وقوله : " والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى " ^(٢) .

يعني أن العامل هو الذي يحدث المعنى المقتضى للإعراب ، فالفعل
الدال على المعاني الواردة على الاسم اقتضى الفاعلية المقتضية للرفع ، والمفعولية
المقتضية للنصب و وحرف الجر اقتضى الإضافة المقتضية للجرف (ضرب)
في : (ضرب زيد عمراً) اقتضى فاعلية زيد ، ومفعولية عمرو ، وناعلية
زيد اقتضت رفعه ، ومفعولية عمرو اقتضت نصبه ، وهي عبارة فيها قلق .

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٢٤ ، شرح المفصل ١ : ٢٢-٢٣ ، ٢٠ : ٨٤
وشرح الكافية لابن الحاجب ٠٦٤ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٩ .

قال ابن مالك : وأسهل منه أن يقال : العامل ما به يحدث المعنى المحجوج للإعراب ، وإنما فسر العامل ها هنا لأنه تضمنه قوله ، ويختلف آخره لاختلاف العامل .

[الأسماء المعربة بالحركات]

قال : " فالفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف] بالضممة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جرّاً . جمع المؤنث السالم بالضممة والكسرة] وفير المنصرف بالضممة والفتحة " (١) .

لما كان الإعراب مختلفاً في الأسماء قسمها باعتبار ما أعربت به .
والأسماء على قسمين منها : ما هو معرب بالحركات ، ومنها ما هو معرب بالحروف فذكر في هذا الفصل ما هو معرب بالحركات . والأصل فيما أعرب أن يعرب بالحركات لخفتها ، وأن تكون الحركة ضمة في الرفع ، وفتحة في النصب ، وكسرة في الجر ، فالفرد المنصرف ك (زيد وعمرو) ، والجمع المكسر المنصرف ك (رجال وأفراس) جاريان على هذا الأصل ، وخرج العثنى والمجموع فيعربان بالحروف عند كثير من النحاة على ما سيأتي إن شاء الله تعالى .

[أ] [إعراب جمع المؤنث السالم]

وأما جمع المؤنث السالم (٢) فإنه أعرب بالضممة في حالة الرفع فهو في ذلك جار على الأصل ، وبالكسرة في حالتي نصبه وجره فخرج من

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٩ ، الكافية في النحو ٦١ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٣٦ هـ ، شرح الكافية لابن الحاجب ١٠ ،

شرح المفصل ٥ : ٧ - ٨ الكافية في النحو ٦١ ، همع الهوامع

٨٠ الأصل في حالة النصب، لأن / أن تكون حركته فتحة لكنه حمل فيه النصب على الجر لقوة الجر، لاختصاصه بالأسماء، ولم يحمل على الرفع لمساوته النصب في اشتراكهما في الأسماء والأفعال فلم يكن أحدهما أقوى، والمتبوع يكون أقوى من التابع، وللجر قوة بالاختصاص، ولأن جمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر فجعل هذا مثله لئلا يكون لجمع المؤنث على جمع المذكر مزية (١).

ونذهب إلا خفش إلى أن جمع المؤنث السالم مبني في حالة النصب وأن كسرتة كسرة بناء، لأن كل موضع يكون النصب فيه بحركة تكون الحركة فتحة (٢). ورد عليه بأنه لا موجب لبناء، [فلو صح] (٣) ذلك لكانت الفتحة فيما لا ينصرف فتحة بناء. قلت: وقد يقال عنه إن غير المنصرف مبني في حالة الجر فلا حجة عليه بذلك. وقال ابن عصفور: الذي ذهب إليه فاسد، لأنه لم يوجد اسم مبني في حالة النصب معرب في حالتي الرفع والخفض مع أنه في حالتي إعرابه وبناءه بمعنى واحد بل إذا كان كذلك فإن المعنى يختلف ك (أمس) (٤) فإنه مبني في موضع النصب، معرب إعراب ما لا ينصرف في حالتي الرفع والجر، وذلك لأنه في موضع النصب ظرف ك (خرجت أمس) أي: في أمس، وإذا كان في موضع رفع أو جر خرج عن الظرفية وحكمه إن ذلك حكم سائر الأسماء، لأنه ليس على / معنى (فسي) ، ٨١

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ١٠، شرح المفصل ٥ : ٧-٨، همع الهوامع

٠١٩ : ١

(٢) انظر همع الهوامع ١ : ٠١٩

(٣) في الأصل اضطراب والصواب ما أثبتناه.

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢ : ٤٠٠ - ٤٠١

وأما الهندات فمعناه في الأحوال الثلاث واحد فلا يتصور أن يكون مبنياً
في حالة واحدة معرب فيما عداها ، انتهى .

[إعراب ما ألحق بجمع المؤنث السالم]

وما جمع بالألف التاء حملاً على جمع المؤنث السالم حكمه في الإعراب

حكمه ، وهو إما سماعي ك (حمام وحمامات ، وحسام وحسامات [واسطبل]

واسطبلات ، [وسجل] [وسجلات] ، أو قياسي وهو كل اسم مصفّر

لما لا يعقل ك (دربهات وكسيات) (١) ، وكل صفة جمع غير عاقل ك (أيام

معلومات) (٢) و (ثياب معدودات) . ولو قال الشيخ : وما جمع بالألف

والتاء لشمل الجميع ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون مراداً به الجمع وأن

يجعل اسماً مفرداً مذكراً أو مؤنثاً كما لو سميت رجلاً أو امرأة بـ (مسلمات)

فإنك تعربه في حالة رفعه بالضمة ، وفي حالتها نصبه وجره بالكسرة ، ومن

ذلك (عرفات) (٣) تقول : (هذه عرفات ، ورأيت عرفات ووقفت بعرفات) ،

ولك أن تعربه إذا سميت به مفرداً بالضمة والكسرة بغير تنوين فتقول :

(قام الهندات ، ورأيت هندات ، ومررت بهندات) بالكسرة فيهما ، قاله

المبرد (٤) ، وقال الكوفيون : تعربه إعراب ما لا ينصرف فتنصبه وتجره بالفتحة

(١) شرح جمل الزجاجي ١ : ١٤٩ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٢٠٤ .

(٢) من قوله تعالى * ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام

معلومات * الحج آية ٢٨ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ١ : ٢٠٥-٢٠٦ ، شرح المفصل

٥ : ٧-٨ ، معاني القرآن للفراء ٢ : ٩٣ .

(٤) المبرد هو : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف

بالمبرد ، وهو من شماله قبيلة من الأزد . أخذ النحو عن الجرمي والمازني
وغيرهما .

صنف كتباً كثيرة ، منها : المعتضب . ولد سنة ٢١٠ ومات سنة ٢٨٥

في خلافة المعتضد بالله .

انظر لترجمته : أخبار النحويين البصريين ٧٢-٨٠ ، أبجد العلوم ٣ : ٤٠ ،

بغير تنوين على منعه ، ومن يعرب جمع الموءنث (١) إذا سمى به بالحركات
/ فتقول إذا سميت ب (مسلمات) : (هذه مسلمات ، ورأيت مسلمات ،
ومرت بمسلمات) وألحق (أولات) بجمع الموءنث السالم فأعرب بإعرابه
بالضمة والكسرة (٢).

[ب] [إعراب المنوع من المنصرف]

وأما غير المنصرف من النوعين المفرد والجمع المكسر ك (إبراهيم
ومساجد) فإنه معرب في حالة رفعه بالضمة ، وفي حالتى نصبه وجره
بالفتح فهو في حالتى الرفع والنصب جار على الأصل (٣).
وخولف به في حالة الجر فإن أصله أن يكون بكسرة لكنه لما أشبهه
الفعل - على ما سيأتى إن شاء الله - قطع عن الجر الذى ليس في الفعل ،
وأعرب بالفتح في موضع الجر حملا له عليه كما حمل النصب على الجرفى
جمع الموءنث السالم ، ونقل عن الأُخفش والمبرد أن غير المنصرف مبني في حالة
الجر لشبهه بالفعل (٤) ، ولأنها حركة عن غير عامل لأن العامل يقتضى الجر ،

=== إنباه الرواة ٣ : ٢٤١ - ٢٥٣ طبقات النحاة واللغويين لابن شهبه

٢٨٠ - ٢٨٥ ، الفهرست ٥٩ ، مراتب النحويين ١٣٥ ، المزهر

٢ : ٤٠٨ ، معجم الشعراء للمرزياني ٤٤٩ - ٤٥٠ ، هدية العارفين

٢ : ٢٠ - ٢١ ، الوافي بالوفيات ٥ : ٢١٦ - ٢١٨ .

(١) في الأصل (جمع المذكر) وصوابه ما أثبتناه .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١ : ٢٠٥ - ٢٠٦ ، شرح المفصل ٥ : ٧ - ٨ ،

معاني القرآن للفراء ٢ : ٩٣ .

(٣) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٩ ، ١٠ ، الكافية في النحو ٦١ .

(٤) انظر : شرح المفصل ١ : ٥٨ ، قال : " إن أبا الحسن وأبا العباس ...

ذهبا إلى أن غير المنصرف مبني في حال فتحه إذا دخله الجار والمحققون

على خلاف ذلك وهو رأى سيبويه ... " . انظر كذلك : همع الهوامع

ويؤيده إطلاقهم على هذه الحركة : فتحة وهي من ألقاب البناء ، وهو باطل ، لأنه لو أشبهه فيها لوجب بناءه لشيء في الأحوال الثلاثة ، ولا نسلم أنها حركة عن غير عامل فإن العامل اقتضى الجر ، وهذا مجرور [أفردت] (١) له علامة النصب ، والعامل لا يقتضي حركة خاصة ، وإنما يقتضي إعراباً ، وأما تمبيرهم بالفتحة فمجاز ، لأنهم قصدوا التعبير عنه بالحركة الأصلية .

واعلم أن هذا الحكم ليس جارياً في غير المنصرف في جميع / أحواله ٨٣ فإن غير المنصرف إذا دخله اللام أو أضيف أعرب بالحركات الثلاث فكان في موضع الجر بكسرة (٢) ك (مرت بأحمدكم ، وصليت في المساجد) وهو مع ذلك غير منصرف على الصحيح فيقيد قول الشيخ " غير المنصرف بالضممة والفتحة " (٣) ، بما إذا لم يدخله اللام أو يضاف ، وكذا ينبغي أن يفيد قوله : أولاً فالمفرد المنصرف بالضممة رفعاً . . إلى آخره بما عدا الأسماء الستة المذكورة في الفصل الثاني لهذا فإنها أسماء مفردة متصرفة ، وهي معربة بالحرف عنده .

والشيخ أطلق في الفصل ألقاب البناء على حركات الإعراب وكان ممن حق جريانه على الاصطلاح أن يعبر عنها بالرفع والنصب والجر لكنه أطلقها مجازاً ، لأنه قيدها بحالة الرفع والنصب والجر ولو قابلها بالرفعة رفعاً لما حسن ، والفتحة فيما لا ينصرف في حالة الجر في تقدير الكسرة بدليل أنها تحذف في موضع الجر في نحو (جوار) وتثبت في موضع النصب

(١) في الأصل كلمة غير مفهومة ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٢) شرح الكافية للرضي ١ : ٣٦ ، ٧٠٠ ، شرح المفصل ١ : ٥٦ - ٥٧ .

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٩ .

مع أن التلظظ بهما واحد ، وما ذاك إلا لأنها في موضع الجر في تقدير الكسرة .

قال النحاة : والحركة مع الحرف لا بعده ، وهو محلها (١) ، وقال ابن جنى (٢) : الحركة بعد الحرف وضمت (٣) .

[الأسماء المعربة بالحروف]

[إعراب الأسماء الستة]

قال : " أخوك وأبوك وحموك وهنوك [وفوك] وذومال ،

مضافة / إلى غير [ال] متكلم بالواو والألف والياء " (٤)

٨٤

(١) انظر : سر صناعة الإعراب ٣٦ - ٣٧ ، قال ابن جنى : " . . . واستدل أبو علي أن الحركة تحدث مع الحرف ، بأن النون الساكنة إذا تحركت زالت عن الخياشيم إلى الفم ، وكذلك الألف إذا تحركت انقلبت همزة ، فدل ذلك عنده على أن الحركة تحدث مع الحرف ، وهو لعمرى استدلال قوى " .

(٢) ابن جنى هو : أبو الفتح عثمان بن جنى النحوى ، كان من حذاق أهل الأديب ، أخذ عن أبي علي الفارسي وأخذ عنه أبو القاسم الثمانيني ، وأبو أحمد عبد السلام البصرى . صنف في النحو والتصريف كتباً منها : الخصائص ، سر صناعة الإعراب ، شرح كتاب العنصر للمازني ، كتاب اللوح . توفي سنة ٣٩٢ في خلافة القادر بالله .

انظر لترجمته في : أبجد العلوم ٣ : ٣٢-٣٣ ، إنباه الرواة ٢ : ٣٣٥-٣٤٠ ، الفهرست ٨٧ ، نزهة الألباء ٣٣٢-٣٣٤ ، كتاب الوفيات . ٢٢٤ .

(٣) انظر : سر صناعة الإعراب ٣٢-٣٦ ، حيث تحدث طويلاً في هذا الموضوع بدقة مع أمثلة لتوضيح رأيه .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ٩ ، الكافية في النحو ٦١ .

هذه الأسماء الستة إذا أضيفت إلى غير متكلم بأن أضيفت إلى ضمير مخاطب أو غائب أو اسم ظاهر، وكانت مع ذلك مكبرة غير مسغرة ولا مثناة ولا مجموعة فإنها تكون في حالة الرفع بالواو، وفي حالة النصب بالالف، وفي حالة الجر بالياء تقول : (جاءني أخوك وأخوه، وأخوزيد) و (رأيت أخاك، وأخاه، وأخا زيد) و (مررت بأخيك، وأخيه وأخي زيد)، وكذلك باقيها .

[اختلاف النحاة في إعراب الأسماء الستة]

اختلاف النحاة في إعرابها (١)، فذهب الأبخشي وهشام (٢) والزجاجي (٣)

- (١) انظر لهذا الخلاف في : شرح جمل الزجاجي ١ : ١١٩-١٢٢ شرح الكافية للرضي ١ : ٢٧ .
- (٢) هشام هو : هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي . أحد أعيان أصحاب الكسائي ، له مقالة في النحو تعزى إليه . صنف : مختصر النحو ، الحدود ، القياس ، توفي سنة ٢٠٩ .
- انظر لترجمته : بغية الوعاة ٢ : ٣٢٨ ، نزهة الألباء ١٦٤ ومصادره .
- (٣) الزجاجي هو : عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي صاحب الجمل ، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج أصله من صير ، نزل بغداد ، ولزم الزجاج حتى برع في النحو ، أملى وحدث بدمشق عن الزجاج ونفطويه وابن دريد وأبي بكر بن الأنباري وغيرهم ، روى عنه أحمد بن شرام النحوي وأبو محمد بن أبي نصر .
- وصنف : الجمل في النحو ، الإيضاح ، الكافي ، كلاهما في النحو ، شرح كتاب الألف واللام للمازني وغير ذلك . قيل توفي سنة ٣٣٧ ، وقيل سنة ٣٣٩ ، وقيل سنة ٣٤٠ .
- انظر لترجمته : إنباء الرواة ٢ : ١٦٠-١٦١ ، بغية الوعاة ٢ : ٧٧ نزهة الألباء ٣٠٦ ، هدية العارفين ١ : ٥١٣ .

والمصنف (١) ، وغيرهم إلى أنها معربة بالحروف (٢) ، فالواو علامة الرفع ، والألف علامة النصب ، والياء علامة الجر ، وهي حروف إعراب زائدة على بنية الكلمة ، واستدلوا عليه بأن هذه الحروف تختلف باختلاف العوامل كالحركات فكما أن الحركات علامات إعراب وكذلك هذه ، وإنما أعربت هذه بالحروف لمشايتها المثنى من جهة التعدد ، لأنها من باب النسب ، والإضافات إذ لا أب إلا وله ابن ، ولا أخ إلا وله أخت ، فهي متوقعة على وجود اثنين كالمثنى . وجعلوا ضرباً من المفرد معرباً بالحروف إثبات الإعراب للمثنى والمجموع بالحروف ، لأنها فرع عن المفرد ، وحق ما أعرب بالحروف / أن يكون بالواو ، وفي حالة الرفع ، لأنها ضمة مشبعة وهي جارية ٨٥ على القياس في ذلك . واعترض (٣) عليه بأن ذلك يقتضي أن يكون الاسم في بعضها على حرف واحد وهو : (فوك ، وذو مال) وذلك غير موجود في اللغة ، وبأنها أسماء مفردة ، وقد استقر في الأسماء المفردة أنها معربة بالحركات ، وفي إعراب هذه بالحروف إخراج لها عن نظائرها ، وبأنها قد أعربت في حال إفرادها وفي حالة إضافتها إلى ياء المتكلم بالحركات فجعلها في

(١) المصنف هو ابن الحاجب .

(٢) انظر: الإنصاف ١ : ١٧ ، شرح المفصل ١ : ٥٢ وفيه : أنه رأى

سيبويه والأخفش .

وانظر لرأى الزجاجي في شرح جمل الزجاجي ١ : ١١٦-١١٨ مع

الملاحظ أنه قال : " الواو تكون للرفع في الأسماء الستة وهي ... "

و " الألف تكون علامة للنصب ... " و " الياء تكون علامة للخفض ... "

(٣) انظر: شرح المقدمة المحسبة ١ : ١٢١ - ١٢٢ ، وهذا اعتراض

ابن بابشاذ ، وقد حكم عليه بالضعف .

إضافتها إلى غير المتكلم معربة بالحروف إخراج لها مما استقرت [عليه]
الاسماء المفردة [من] أنها لا تعرب في حال إضافتها إلا بما تعرب به
في حال إفرادها ، ولا يعرب في إضافتها إلى المتكلم إلا بما تعرب به إذا
أضيفت إلى غيره .

ونذهب المازني إلى أنها معربة بالحركات التي قبل حروف العلة
كما في حالة الإفراد ، وأن هذه الحروف ليست حروف إعراب بل هي ناشئة
عن إشباع الحركات (١) ، واستدل عليه بأن هذه الحركات تتغير بتغير العوامل
فوجب أن تكون إعرابا ، والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة فتعين أن هذه الحروف
زائدة للإشباع ففي (جاءني أخوك) الضمة على (الخاء) علامة الرفع
والواو ناشئة عن إشباع الحركة ، وفي (رأيت أخاك) الفتحة علامة النصب
والألِف ناشئة عن إشباعها ، وكذلك الكسرة ، والياء في حالة الجر ، واستدل
أيضا بأن بعض العرب يجريها مجرى (يد ودم) فيقول : (هذا أخك
وأبك ، ورأيت أخك وأبك ، ومررت بأخك وأبك) (٢) ، واعترض (٣) عليه
بأن ذلك يقتضي أن يكون الاسم في بعضها وهو (فوونو) على حرف
واحد [و] [بأن الإشباع إنما يكون في ضرورة الشعر ونادر كلام] [العرب] .

(١) انظر لرأي المازني في : شرح الكافية ١ : ٢٧ .

(٢) شرح المفصل ١ : ٥٢ .

(٣) هذا الاعتراض لاين بايشان أيضا ، وحكم عليه بأنه أضعف الكل ، قال :
" . . . وهذا ضعيف وهو أضعف الكل ، لأن هذا لا يكون إلا نسي

ضرورة شعر ، ولا داعي يدعو إلى هذا ، ولا دليل عليه " .

انظر : شرح المقدمة المحسية ١ : ١٢٢ ، ١٢٣ .

وما زالت هذه القضية محور بحث في الدراسات الحديثة .

انظر : الإعراب بالحروف ص ٢٥ - ٢٦ .

وهذه تستعمل بحروف العلة في فصيح الكلام.

وحكى المعري (١) أن الاشباع لغة يمانية (٢)، وهذه كذلك عند

جميع العرب، وبأن الإشباع غير لازم و (فوونو) لا ينفكان عن حروف العلة.

ونذهب أبو الحسن الريمي (٣) إلى أنها معربة بالحركات التي

قبل حروف العلة (٤). إلا أنه جعل الحركات منقولة من حروف العلة إلى

ما قبلها كالنقل الذي في الوقف في نحو قولك : (جاءني بكر، ومررت بيكر)

وحجته حجة المازني إلا أنه لم يمكنه جعل الحروف إشباعا لما تقدم، والإعراب

لا يكون إلا في آخر الكلمة فجعل هذه الحركات منقولة من الحروف، وكذا

حكاه ابن عصفور (٥) عنه وأبو البقاء فني

(١) لم تنسب المصادر التي بين يدي الرأي للمعري ولا أدري من هو المعري المذكور هنا، وستأتي ترجمة للمعري الشاعر.

(٢) انظر كتاب : اللهجات العربية في التراث ١ : ٤٤٩ - ٥٠١ .

(٣) الريمي هو : علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الريمي النحوي ، أخذ عن أبي سعيد السيرافي وعن أبي علي الفارسي شرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ، وشرح كتاب الجرمي ، وصنف كتابا في النحو حسنا جيدا يقال له البديع .

ولد سنة ٣٢٨ وتوفي سنة ٤٢٠ في خلافة القادر .

انظر لترجمته : إنباه الرواة ٢ : ٢٩٧ ، بغية الوعاة ٢ : ١٨١ - ١٨٢

نزهة الألباء ص ٣٤١ - ٣٤٢ هدية العارفين ١ : ٦٨٦ .

(٤) انظر لرأي الريمي في : شرح الكافية ١ : ٢٧ ، شرح المفضل ١ : ٥٢

(٥) شرح جمل الزجاجي ١ : ١١٩ - ١٢١ وقال : " وأما من ذهب إلى

أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحركات منقولة من الحروف فمذهبه فاسد ، لأن النقل لا يكون إلا إلى ساكن في الوقف

المصباح (١) وحكى عنه في اللباب (٢) أنه إنما يقول بالنقل في حالتى
الرفع والجر دون النصب فالأصل في الرفع (واو مضمومة) نقلت
ضمها إلى الحرف الذى قبلها ففي هذا نقل فقط ، وفي النصب تحركت
الواو وانفتح ما قبلها فقلبت (ألفا) ففي هذا قلب فقط ، وفي الجر نقلت
كسرة الواو إلى ما قبلها فقلبت (يا) ، لسكونها ، وسكون ما قبلها ، ففي
هذا نقل وقلب ، واعترض عليه بأن الإعراب لا ينقل إلا في الوقف ، وهذا يقتضى
ثبوت النقل في هذه الأسماء في الوصل ، وبأن هذه الأسماء يتلفظ بها
كذلك من ليس من لغته النقل وبأن الحركة إنما تنقل إلى ساكن
لا إلى متحرك ، وما قبل هذه الحروف متحرك .

أما في (فو و ذو) فظاهر ، لأنه (فاء الكلمة) وأما في الأربعة
الباقية وهي عين الكلمة فمفتوح يدل على جمعها على أفعال دون أفعال ،
يقول : (أبا ، وأما ، وأهنا) ووزنها (فعمل) بفتح الفاء
والعين إلا (فوك) فهو يسكون العين .

====
كقول الشاعر :

أنا ابن ماوية إذا جدَّ النقرُ

أراد : جد النقرُ ، وهذا بالعكس لأنه إلى متحرك في الوصل .

(١) هو كتاب في النحو لابن أبي المكارم المطرزي أبو الفتح ناصر الدين بن

عبد السيد أبي المكارم بن علي أبو المظفر الحنفي الخوارزمي ولد سنة

٥٣٦ أو ٥٣٨ وتوفي سنة ٦١٠ بخوارزم . والكتاب المذكور يتكون من خمسة أبواب :

(١) في الاصطلاحات النحوية (٢) في العوامل اللفظية القياسية

(٣) في العوامل السماعية (٤) في العوامل المعنوية (٥) فصول من العربية .

انظر كشف الظنون ٢ : ١٧٠٨ ، معجم المطبوعات العربية والمعربة ١٧٦٠-١٧٦١ .

(٢) كتاب : اللباب في علل البناء والإعراب لابن البقاء العكبري .

وزهد علي بن حمزة الكسائي (١) ، ويحيى الفراء إلى أنها
معربة بالحركات التي قبل حروف العلة ، وبالحرورف معا ، فالضمة والواو في
(جاءني أبوك) علامتا الرفع (٢) وضعف بأنه يقتضي أن يكون الإعراب في
جميع الكلمة في (فوك و ذومال) / ولا عهد به .
وزهد الجري (٣) إلى أنها معربة بالتغيير والانقلاب في حالتها

٨٨

(١) الكسائي هو : أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، أخذ عن أبي جعفر
الرواسي ومعان الهراء ، وكان أحد أئمة القراء السبعة وهو كوفي ، له
من الكتب : معاني القرآن ، كتاب مختصر النحو ، كتاب القراءات . . .
وغيرها . اختلف في سنة وفاته قيل سنة ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ،
١٩٢ .

انظر لترجمته : الإقناع في القراءات السبع (١ : ١٣٨ - ١٤٠ ، أبجد العلوم
٣ : ٣٩ ، إنباء الرواة ٢ : ٢٥٦ - ٢٧٤ ، الفهرست ٢٩ - ٣٠ ، ٦٥ ، مراتب
النحويين ١٢٠ - ١٢١ ، معجم الشعراء للرزاني ٢٨٤ ، نزهة الألباء
٦٧ - ٧٥ ، كتاب الوفيات ١٤٧ - ١٤٨ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي (١ : ٢٧) قال الرضي : إنه رأى الكوفيين
شرح المقدمة المحسبة (١ : ١٢١) .

(٣) الجري هو : صالح بن اسحاق أبو عمر الجري البصري ، كان فقيها
عالما بالنحو واللغة ، أخذ النحو عن الأخفش ويونس ، واللغة عن الأصمعي
وأبي عبيدة . وحدث عنه الجرد . من تصانيفه : التنبيه ، وكتاب السير
وكتاب الأبنية ، تفسير غريب كتاب سيبويه في النحو ، كتاب التثنية والجمع ،
كتاب العروض ، مختصر النحو ، وغيرها . مات سنة ٢٢٥ .
انظر لترجمته : أبجد العلوم ٣ : ٤٢ - ٤٣ ، أخبار النحويين البصريين
٥٥ - ٥٧ ، إنباء الرواة ٢ : ٨٠ ، بغية الوعاة ٢ : ٨ - ٩ ، الفهرست
٥٦ - ٥٧ ، نزهة الألباء ١٤٣ - ١٤٥ ، مراتب النحويين ١٢٢ - ١٢٥ ،
هدية العارفين ١ : ٤٢٢ .

النصب والجبر وعدمه في حالة الرفع، واستدل بأن عامل الرفع إذ دخل عليها بقيت الواو على حالها وهي أصل في الكلمة بدليل ثبوتها في التثنية والجمع، فإذا دخل عليها عامل النصب قلبت (ألفا) وإذا دخل عليها عامل الجر قلبت (يا*) فالتغيير الحاصل بسبب العامل في حالتي النصب والجبر، وعدمه في حالة الرفع هو الإعراب^(١). واعترض عليه بأن ذلك لم يوجد له نظير في كلامهم.

وذهب عمر بن عبد المجيد الرندي^(٢) شاح الجمل والسهيلي^(٣)

إلى أن حروف العلة في (أخ، واب، وحم) هي علامات إعراب لسقوط حرف العلة منها عند الإضافة إلى المتكلم، ولو كانت حروف إعراب لم تسقط وإنها في (فوك، وذو مال) حروف إعراب، لأنها لو كانت فيها علامة الإعراب لكان الاسم على حرف واحد وليس من كلامهم، ولأن (فوك) إذا أضافه المتكلم إلى نفسه لم يسقط منه حرف العلة بل يقلب يا*.

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١: ٢٧٠.

(٢) الرندي هو: عمر بن عبد المجيد الرندي - بضم الراء وسكون النون المهدوي الميانشي الأندلسي، أبو علي، النحوي المقرئ، نزيل مالقه له كتاب الفاخر في شرح جمل عبد القادر في النحو، توفي سنة ٥٧٩ هـ انظر: بغية الوعاة ٢: ٢٢٠، هدية العارفين ١: ٧٨٤.

(٣) السهيلي هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي، حافظ عالم باللغة والسير، نسبت إلى سهيل من قرى مالقة، من كتبه: الروض الأثرف في شرح السيرة لابن هشام، والتعريف والإعلام في ما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام، والإيضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين وغيرها. توفي سنة ٥٨١ هـ.

انظر لترجمته: الأعلام ٤: ٨٦ ومصادره. وانظر كذلك: إنباه الرواة ٢: ١٦٢، بغية الملتصم ٣٥٤ وفيه وفاته سنة ٥٨٣، التكملة ٥٧٠، الكشف ١: ٩١٧، هدية العارفين ١: ٥٢٠، كتاب الوفيات ٢٩٢.

ونذهب سيبويه والفارسي إلى أن حروف العلة أصول فيها وهي حروف
إعراب، والإعراب مقدر فيها، لأنه ثبت أنها معربة (١)، وبطل أنها معربة
بالحركات الظاهرة، وبالحروف، والأصل في / الإعراب أن يكون بالحركات، ٨٩
وقد أمكن ذلك فيها بتقدير كالمقصور والمنقوص، فيصار إليه ووزنها (فَعَل) .
بفتح الفاء والعين إلا (فوك) ف (فَعَل) بسكون العين، فالواو في
(أخوك وأبوك وحموك وهنوك) لام الكلمة، وفي (فوك وذومال) عين
الكلمة، وكذلك تثبت في التثنية. وحركة الحرف الذي قبل حرف الإعراب تابعة
لحركة الإعراب. والأصل في الرفع (أخوك) بفتح الخاء وضم الواو ضمة إعراب
أُتْبِعَتْ حركة الخاء حركة الواو فصار (أخوك) بضمهما، استثقلت الضمة في
الواو فحذفت فبقي: (أخوك)، وفي النصب (أخوك) بفتح الخاء والواو
وتحركات الواو وما قبلها مفتوح قلبت ألفا، وفي الجر (أخوك) بفتح الخاء،
وكسر الواو، أتبعَتْ حركة الخاء، حركة الواو، فصار: (أخوك) استثقلت الكسرة
في الواو فحذفت، بقيت الواو ساكنة بعد كسرة قلبت (ياء) فصار (أخيك)
، وكذلك باقيها، وإنما اتبعوا حركة ما قبل حرف الإعراب تنبيها على أن هذه
الأسماء قبل الإضافة إعرابها في عيناتها ورد اللام عارض في الإضافة، وعادتهم
أنه إذا كان الإعراب في حرف من الكلمة ثم صار في حرف آخر يلي ذلك
الحرف أن يتبعوا حركة ما قبل حرف الإعراب حركة الإعراب / تنبيها
على أن الإعراب كان في ذلك الحرف الذي قبل حرف الإعراب كما فعلوا في
(ابنم) فإنهم يضمون النون في الرفع اتباعاً لحركة الميم ويفتحونها في
النصب، ويكسرونها في الجر اتباعاً فيقولون: هذا ابنم، ورأيت ابنم ومررت
بابنم. (٢)

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١: ٢٧-٢٨.

(٢) المصدر السابق ١: ٢٨.

ونذهب أبو علي الفارسي إلى أن حروف العلة فيها حروف إعراب ، ودوال
على الإعراب (١) . فجمع بين قول سيبويه والأخفش إلا أنه لم يقدر فيها
إعرابا .

واعلم أن بعض المتأخرين أجاب عن الاعتراض على أن هذه الحروف
علامات : بأنه لو كان كذلك لكان الاسم في بعضها على حرف واحد بأن قال :
إنما يمنع كون الاسم المتمكن على حرف واحد إذا لم يكن ثمّ بدل ، وهذه
الحروف علامات إعراب ، وهي إبدال ولا يبعده أن يكون الشيء جيء به لمعنى
وهو بدل (كالتاء) في (أخت) للتأنيت ، وهي بدل ، والألف في
(الزيدان) حرف إعراب وهي للتشبية .

هذا حكم هذه الأسماء إذا أضيفت إلى غير المتكلم ، مكبرة مفردة ، فإن
لم تضاف وأفردت كانت معربة بحركات ظاهرة في هيئاتها وتحذف لاماتها
، وهي واو إلا في (نى) فإنها (ياء) وفي (نم) فإنها (ها)
أصله (فوه) .

وقول كثير من النحاة أنها معتلة محمول على الأكثر أو على أن

٩١ / (الهاء) في (فوه) شبه حرف العلة تقول : (هذا أخ ، ورأيت
أخا ومررت بأخ) وإن أضيفت إلى ياء المتكلم كان حكمها حكم غيرها فتكون
معربة تقديراً على المشهور وإن صغرت أعربت بالحركات الظاهرة ، وإن
ثبتت أعربت إعراب المثنى أو جمعت أعربت بحركات ظاهرة كغيرها ، تقول :
(جاءني آباء ، ورأيت آباء ، ومررت بآباء) . وفي (أخوك وأبوك) لفظة
أخرى في حال الإضافة وهو أن يكون بالألف مطلقاً (٢) تقول :

(١) شرح الكافية للرضي ١ : ٢٨٠ .

(٢) هي لفظة بلحارث يقول ابن يعيمش : ويحكى أن بلحارث يأتيون بها

على القياس مقصورة فيقولون : هذا آبا . قال الشاعر : (إن أباهها . . .)

انظر : شرح المفصل ١ : ٥٣ ، شرح ابن عقيل ١ : ٥٠ معاني القرآن للأخفش ١ : ١١٣ .

" أنت أبا جهل " (١) ، وفيهما لغات ستأتي في المجرورات إن شاء الله

تعالى .

(٢)

و (الحماة) : أبوالزوجة ، و (الحماة) : أم الزوجة ، و (الأحماء)
محارمه من الرجال والنساء ، و (الأختان) (٣) : أقارب الزوجة ، ولفظ
(الأصبهار) (٤) : تقع على أقارب الزوج ، وأقارب المرأة .

=== بالقرآن بمكة . وقد انتشر العلم والدين عن أصحاب أربعة من أعلام

الصحابة ، ابن مسعود وأصحابه ، توفي بالمدينة سنة ٣٢ هـ .
انظر لترجمته : في أسد الغابة ٣ : ٣٨٤ - ٣٩٠ ، الإصابة في تمييز
الصحابة ٢ : ٣٦٠ - ٣٦٢ ، تاريخ بغداد ١ : ١٤٧ - ١٥٠ ، شجرة النور
الزكية " التتمة " ٨٢ - ٨٣ .

(١) أمالي السهيلي ١١٤ - ١١٥ قال : " وأما قوله : (أنت) بالنصب
مع لفظ الاستفهام ففيه ضد وجهان : أحدهما أن يكون على لغة
من يقول : هذا أباك ومررت بأباك مقصورا ، وأنشدوا :
إن أباهما . . .

والوجه الثاني : أن يكون منصوبا على النداء مع العذف للخبر كأنه قال :
أنت يا أبا جهل الذي كنت تفعل وتقول ما تقول . "

(٢) الحميم : القريب ، والجمع أحماء ، وقد يكون الحميم للواحد والجمع
والمؤنث بلفظ واحد . والأحماء أهل الرجل .

انظر : أمالي القالي ٢ : ٣٠٧ ، الصحاح ٥ : ١٩٠٤ - ١٩٠٦ ، اللسان
١٢ : ١٥٢ (حم) .

(٣) انظر : أمالي القالي ٢ : ٣٠٧ ، الصحاح ٥ : ٢١٠٧ (ختن) ،
الكشاف ١ : ١٢ ، اللسان ١٣ : ١٣٨ (ختن) .

(٤) الصهر : القرابة : وعند ابن منظور أن الأصبهار أهل بيت المرأة ولا يقال
لأهل بيت الرجل إلا أختان ، وأهل بيت المرأة أصبهار ، ومن العرب
من يجعل الصهر من الأحماء والأختان .

انظر : أمالي القالي ٢ : ٣٠٧ ، الصحاح ٢ : ٧١٧ (صهر) ، الكشاف
١ : ١٢ ، اللسان ٤ : ٤٧١ (صهر) .

وقول الشيخ : و (حموك) هو يكسر الكاف ، لأن الخطاب به للمؤنث .
و (الهن) كناية عن كل اسم نكرة كقلان في الأعلام ، فإذا قلت : (عندي
هن) فسرت به باسم جنس فقلت : كتاب ، قميص ، وأكثر ما شتمتل في الأشياء
الجنسية . وقيل : هو اسم الفرج / وجمعه هنوات .

٩٢

وقد علمت ما تقدم أن ما ذكره المصنف في هذه الأسماء مذهب
الأخفش لا مذهب سيبويه ، وقوله : " مضافة إلى غيرياء المتكلم " وفي كثير
من النسخ إلى " غير المتكلم " بغيرياء ، والأول هو الصواب فإن الثاني
يتناول ما أضافه المتكلم إلى نفسه ، وغيره أو إلى نفسه وكان عظيما كقوله :
(أخونا) وهو معرب بالحروف أيضا على مذهبه .

والمراد بـ (نو) هنا التي بمعنى صاحب ، وأما (نو الطائفة)
الموصولة فهي مبنية وهي بالواو في كل حال ، وبعض الطائيين يعربها إعراب
(نوى) بمعنى صاحب فيقول : (جاءني نواقم) و (رأيت نواقم) و
(مررت بنوى قام) . و (نو) بمعنى صاحب ، ووزنها (فعل) بفتح العين
عند سيبويه والأخفش ، وبإسكانها عند الخليل . (١)

[ب] [إعراب المثني]

(٢)

قال : " والمثنى و (كلا) مضافا إلى مضر ، واثنان بالألف والياء " .
للعرب في المثنى لغتان ، أشهرهما وأفصحهما أنه بالألف (٣) في
حالة الرفع ، وبالياء في حالتي النصب والجر ، تقول : (جاءني الزيدان ،
ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان) .

(١) الكتاب ٣ : ٢٦٣ وانظر رأي السيراني في هامش نفس الجزء والصفحة .

(٢) انظر : الكافية في النحو ٦١ .

(٣) شرح الكافية للرضي ١ : ٢٩٠ .

واختلف النحاة فيه فيذهب أكثرهم إلى أنه معرب ، واختلفوا في وجه
إعرابه ، فذهب الفراء والأخفش وقطرب والزجاجي (١) وغيرهم إلى أنه
معرب / بالألف في حالة الرفع ، وبالياء في حالتي النصب والجر ،
وهو الذي أورده الشيخ ، واستدلوا على ذلك بتغيير هذين الحرفين بتغيير
العوامل كالواو ، وإنما أعرب بالحروف ، لأنه أكثر من الواحد فينبغي إعرابه
بأكثر مما أعرب به الواحد ، ولا أكثر من الحركة إلا الحرف ، وكان من حقه
أن يعرب بالواو في حالة الرفع ، وبالألف في حالة النصب ، وبالياء في حالة الجر
على قاعدة الإعراب بالحروف ، لكنه خولف به في حالتي الرفع والنصب ، والعلّة
في ذلك أنه لو أعرب في الرفع بالواو لاشتبه بالجمع ، ولا يزول اللبس لبقائه
ما قبله مفتوحا ، فإنه يُليس بجمع المقصور نحو : (مصطَفُونَ) ولا باختلاف
حركتي نونيهما لسقوطهما بالإضافة لغيره [ثم] إنه لو قيل فيه في حالة
النصب (ضاريان) لوجب أن يكون المجموع كذلك في حالة النصب فيقال
فيه (ضاريان) ، ولو فعل ذلك لالتبس أمرهما عند الإضافة ، فكان يقال
فيهما جميعا (ضاربا زيد) فلما أدى إلى اللبس رفض الإعراب فيما جاء
الليس بسببه ، وهو الألف فأسقطت فيهما ، وحمل النصب على أخيه الجر كما
حُمِل عليه في جمع الموءنث السالم ، ولأن الجر من خواص الأسماء فكان حُمِل
النصب عليه أولى ، ولأن المجرور / حقه النصب ، لأن الفضلات
كلها منصوبة ، ثم لما كانت الألف أخف الحروف ، وقد سقطت من النصب
جعلت بدلا عما هو أثقل منها وهو الواو التي كان حقه أن تكون علامة الرفع ؛
لأن الرفع أسبق أنواع الإعراب وأقواه فكان أولى بهذا الألف (٢) ، واعترض

(١) الإيضاح في علل النحو ١٢٤ فمابعدهما ، شرح جمل الزجاجي

١ : ١٣٩ - ١٤١ .

(٢) انظر : الإيضاح في علل النحو ١٢٤ - ١٢٥ .

على هذا المذهب بأن الإعراب زائد على الكلمة ونهايه منها لا يخل بمدلولها
كقولك : (زيد) من غير إعراب ، ولو أزلت هاهنا حرف العلة لنقلت دلالة الاسم
على مسماه وهو التثنية ، وبأن الألف ثابتة قبل دخول العوامل كقولك : (اثنان
وثلاثون) إذا أردت مجرد العدل فدل ذلك على أنها ليست بعلامة إعراب ،
وبأن ذلك أيضا يقتضي أن يدل الحرف على معنيين مختلفين من التشبيبه ،
وما اقتضاه العامل من فاعلية أو مفعولية أو إضافة والحرف الواحد لا يدل على
معنيين مختلفين ، ولا يقال رداً عليه إن واو الجمع تدل على الجمع والعقل
والسلامة والقلمية ، لأننا نقول الدال على السلامة وجود بتية المفرد من غير
تغيير ، والعقل والعلمية إنما دل عليهما وقوع الاسم في حالة الإفراد على
عقل معين فانك لو أسقطت الواو وقلت : (زيد) دل على العلمية والعقل
ولو كانت / الواو دالة على ذلك زال بزوالها فالواو إنما تدل على الجمع ٩٥
فقط .

ونذهب آخرون ^(١) إلى أنه مصرب بحركات مقدرة في حرفي العلة
لأنه ثبت أنه معرب ، والإعراب ظاهر فيه ، ومطل أن يكونا حرفا العلة
علامتي إعراب لما تقدم فوجب تقدير الإعراب فيه ، ورد بأنه يلزم عليه أن يكون
المثنى بالألف في أحواله الثلاث ، لأن الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها
قلبت ألفاً ، وبأن هذين الحرفين يقمان بعد (تاء التانيث) ولو كانا
حرفي إعراب لما وقعا بعدها ، وفي الأول نظر ، لأنه ليس المقدر كالمحقق .
ونذهب آخرون إلى أنه معرب بحركات مقدرة في الحرف الذي هو آخر
المفرد ، وحرف العلة دال على الحركة ^(٢) فإذا قلت : (جاء الزيدان)

(١) انظر : الإيضاح في علل النحو ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ١٢٢ - ١٢٣ ، شرح الكافية للرضي

فعلاصة الرفع ضمة مقدرة على الدال ، والألف دالة عليها ، وكذلك في النصب والجر على (الدال) حركة مقدرة ، والياء دالة عليها ، وذلك لأن الإعراب كان ظاهرا في آخر الاسم المفرد فلما ثنى تعدد ظهوره فيه بسبب أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا فقد روجع الحرف دليلا عليه . ورد بأنه يؤدى إلى أن يدل الحرف الواحد على معنيين / وبأن العرب لم تجعل في ٩٦ المواضع التي الإعراب فيها مقدر دليل على الإعراب كالمقصور والمنقوص .

وذهب سيبويه إلى أنه معرب بعدم التغير في حالة الرفع وبالتفسير والانقلاب في حالتي النصب والجر^(١) ، لأنه كان بالألف قبل دخول العامل بدليل قولهم إذا عدوا (اثنان) وليس هناك عامل فلما دخل عليه عامل الرفع بقي على حاله ، وكان ترك التفسير علامة الرفع كما كان ترك الإعراب علامة الجزم ، فإذا دخل عليه عامل النصب أو الجر انقلبت الألف إلى الياء فهو في هاتين الحالتين معرب بالتفسير والانقلاب .

(٢)

وذهب بعضهم إلى أن المثنى مبني لتضمنه معنى جرف العطف

ك (أحد عشر) إذ معنى رجلان : رجل ورجل ، نقله أبو البقاء وحكاه

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ١٢٣ ، ولم ألاحظ في الكتاب وفي "مواضع المثنى" الذي رجعت إليها أنه قال ذلك وإنما قال عن المثنى أنه يلحقه زيادتان : "الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، يكون في الرفع ألفا ولم يكن واو ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، ويكون في الجرياء مفتوحا ما قبلها . . . وتكون الزيادة الثانية نونا . . ." انظر أيضا : الكتاب ١٧-١٨ / ٣ : ٣٨٥ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢ : ١٧٣ ونسبه للزجاج ، وانظر لرأيه أيضا في :

همع المهوامع ١ : ١٩ .

غيره عن الزجاج (١) ، وكلامه في المعاني يخالف هذا .

هذا حكم إعراب المثنى ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون التثنية حقيقة
ك (الزيدين) أو مجازاً ك (العميرين) (٢) . و (فارجع البصر كرتين) (٣)

إن المراد به التكثير ، وإذا سميت مفرداً بلفظ مثنى كرجل سميت ب (رجلين)
فلك فيه وجهان : أن تجعله كما إذا كان مدلوله مثنى فيكون بالألف فسي
الرفع ، وبالياء في النصب والجر . وحكم إعرابه كما تقدم ، وقد جاء عنهم :
(بلدنا البحرين وهذا عمل البحرين) (٤)

٩٧ وثانيهما : أن تجعله بالألف / في كل أحواله ، وتعرب به
بالحركات فتصير ك (عثمان) (٥) فتقول : جاءني رجلان ، ورأيت رجلان ،

(١) الزجاج هو : أبو اسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج لزم
أبا العباس المبرد ، صنف مصنفاً كثيرة ، منها : كتاب ما ينصرف وما
لا ينصرف ، وكتاب الفرق بين المؤنث والمذكر ، وكتاب فعلت وأفعلت ،
والرد على ثعلب في الفصح . توفي في جمادى الآخرة سنة ٣١١ .
انظر لترجمته : أبجد العلوم ٣ : ٤٣ ، أخبار النحويين البصريين
٨٠-٨١ ، إنباه الرواة (١) : ١٩٤ ، فما بعدها ، بغية الوعاة (١) : ٤١١-
٤١٢ ، روضات الجنات (١) : ١٥٨ ، طبقات المفسرين (١) : ٧-١٠ ،
مراتب النحويين ١٣٥ ، نزهة الألباء ٢٤٥ - ٢٤٦ ، الوافي بالوفيات
٥ : ٣٤٧ - ٣٥٠ ، كتاب الوفيات (١) : ٢٠١ .

(٢) هذا مثنى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، على التخليب .

انظر : شرح الكافية للرضي ٢ : ١٧٢ .

(٣) سورة الملك آية ٤ .

(٤) لم أجد عن هذا القول فيما بين يدي من مصادر .

(٥) عثمان : فُعْلان من العثم ، وهو الجبر ، والعثمان : فرخ الثعبان ،

وقيل : فرخ الحية ، وفرخ الحباري .

انظر : الصحاح ٥ : ١٩٨٠ ، اللسان ١٢ : ٣٨٥ (عثم) ما ينصرف

وما لا ينصرف للزجاج ٣٦ .

ومررت برجلان ولا يتصرف للتعريف ، وذلألف والنون . واللغة الثانية - لغة بني الحارث (١) - أين يكون العثنى بالألف في كل حال تقول : جاء الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان .

قال الزمخشري : جعلوا الاسم المثنى كالأسماء التي آخرها ألف ك (عصا) و (سقيا) فلم يقلبوها ياء في الجر والنصب .

قال ابن عصفور : والإعراب على هذا مقدور في الألف ، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر :

(٢) يعرف منها الجيد والمينانا

(١) لغة بني الحارث بن كعب ، وبني الحارث : قبائل كثيرة بهذا الاسم وتتفرع لفروع كثيرة . الحارث : يطن من جذام من القحطانية ، ويطن من خثعم من القحطانية ، والحارث من قبائل سعد من تميم من العدنانية ، وبعضهم يقولون : بلحارث ، وهي قبيلة كبيرة تنقسم إلى ثلاثة أقسام القسم الأول بنو الأوس ، والثاني : بنو شعيب ، والثالث : آل موسى ، وتتفرع إلى عدة بطون . وقد قال سيبويه : " من الشاذ قولهم في بني الحارث وبني العنبر : بلحارث وبلعنبر بحذف النون ، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة .

انظر : الصحاح (١ : ٢٧٩) (حرث) ، شرح الكافية للرضي ١٧٢ : ٢ ، الكتاب ٤ : ٤٨٤ ، كنز الأنساب ومجمع الآداب ١٤٢ ، معجم قبائل العرب ١ : ١٠٢ ، ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٢) صدر بيت وعجزه : ومنخرين أشبها ضبيانا
نسب البيت لرجل من ضبه ، ولرؤبة بن العجاج ورد كاملا في : حاشية الصبان ١ : ١٠٠ ، رصف المبانى في شرح حروف المعاني ٢٤ ،
شرح ابن عقيل ١ : ٧١ ، النوادر في اللغة ١٥ ، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ١٨٧ .
وفي الهيئة اختلاف يسير في بعض كلماته ، وهو اختلاف لا يمس

وقول الآخر :

(١)

إِن أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا _____
قد بلغنا في المجد غايتها

وعليها حمل بعضهم قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾^(٢) على القراءة
بالألف^(٣) . ومنه ما جاء في صحيح البخارى^(٤) في قول بعض الصحابة :

=== وجه الاستشهاد . وهو رجز أوله :

إِن لَسَلْمَى عَدْنَا دِيوَانَا
يَخْرَى فَلَانَا وَابْنَةُ فَلَانَا
كَانَتْ عَجُوزًا عَمَرَتْ زَمَانَا
وَهِيَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانَا

والشاهد فيه :

قوله : (العينانا) منصوب بالفتحة المقدرة على الألف على لغة من
يعرب العثنى بالألف في الأحوال الثلاث الرفع والنصب والجر .

(١) تقدم في ص ١١٦

(٢) قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ
أَرْضِكَ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكَ الْمَثَلِ ﴾ طه آية ٦٣ .

(٣) قرأ بها نافع بن عامر وحزمة وعاصم والكمائي وغيرهم .
انظر : اتحاف فضلاء البشر ٣٠٤ ، إعراب القرآن للنحاس ٢ : ٢٤٣ ،
البحر المحيط ٦ : ٢٥٥ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١ : ٢١٦ ،
السبعة لابن مجاهد ٤١٩ غيث النفع ٢٩٠ ، الكشاف ٢ : ٥٤٣ ،
النشر ٢ : ٣٢١ .

(٤) هو الجامع الصحيح المشهور " بصحيح البخارى " وقد ذكره القمولى
مرة بصحيح البخارى ومرة بالجامع وهو أول الكتب الستة في الحديث
وأفضلها على المذهب المختار .

والبخارى هو محمد بن اسماعيل بن المغيرة أبو عبد الله من علماء
المحدثين الثقات له بالإضافة لكتاب الجامع كتاب : التاريخ
الكبير ، كتاب التاريخ الصغير ، كتاب الاسماء والكشي ، كتاب الضعفاء ،
كتاب الأدب وغيرها كثير .

===

(فعرنا اثنا عشر رجلا) (١) ، وقول أم رومان (٢) : (بينا أنا مع
عائشة جالستان) (٣) ، وهو حال .

=== ولد في ١٩٤ ومات سنة ٢٥٠ .

انظر لترجمته : برنامج ابن جابر الوادي أشي ١٨٨-١٩٢ ،
تذكرة الحفاظ ٢: ٥٥٥-٥٥٧ ، ترتيب المدارك ٢٠-٢٤ ، صفحات
أخرى متفرقة طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢: ٢١٢-٢٤١ ،
الفهرست ٢٣٠ ، معجم المطبوعات العربية والمعربة ٥٣٤-٥٣٧ ،
هدية العارفين ٢: ١٦ ، كتاب الوفيات ١٨٠ .

(١) انظر : صحيح البخاري ٦: ١٨٩ (تفسير سورة الجمعة) وفيه اختلاف
يسير : " . . . فتار الناس إلا اثنا عشر رجلا " ففي الصحيح " اثنا مستثنى وفي
شرح نجم الدين القمولي على الكافية : مفعول به حيث جاء بالألف وأُرب بفتحة
مقدرة على الألف على لغة من يعرب المثني بالألف في الأحوال الثلاث .

(٢) أم رومان بنت عامر بن عويمر بن عبد شمس بن عتاب بن أذينة بن سبيع
ابن دهمان بن كنانة ، امرأة أبي بكر الصديق وهي أم عائشة وعبد
الرحمن ولدى أبي بكر . قيل اسمها زينب بنت عبد بن دهما أحد
بنى فراس بن غنم ، وقيل : دعد .

توفيت في حياة رسول الله في ذي الحجة سنة ست من الهجرة ، روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من سره أن ينظر إلى امرأة من
الحور العين فلينظر إلى أم رومان .

انظر لترجمتها : أسد الغابة ٧: ٣٣١-٣٣٢ ، الإصابة في تمييز
الصحابة ٤: ٤٣٢ ، أمالي السهيلي ٦: ٤٣٩-٤٤٠ .

(٣) انظر صحيح البخاري ٣: ٢٢٩ (باب تعديل النساء) ٦: ١٣٠
(تفسير سورة النور) والقول لعائشة رضي الله عنها . الشاهد
(جالستان) حيث جاء بالألف ويعرب بفتحة مقدرة على الألف
على لغة من يعرب المثني بالألف في الأحوال الثلاث ، وهو حال .

وإذا سميت بالمتنى فهو كحال قبل التسمية فتقول لمن سميت :

(زيدان) : (جاء زيدانُ ، ورأيت زيدانَ ، ومررت بزيدانٍ) على التصرف

بالضم رفعا ، وبالفتح نصبا وجرا . هذا حكم المتنى .

[إعراب كلا وكتلا]

وأما (كلا وكتلا) فللعرب فيها لغات أشهرها وأفصحها : أنهما

إذا / أضيفا إلى اسم ظاهر (كانا) بالألف مطلقا تقول : (جائي ٩٨

كلا الرجلين ، ورأيت كلا الرجلين ، ومررت بكلا الرجلين) فيكون إعرابهما

بحركات مقدرة على الألف كغيرهما من القصور ، وأن أضيفا إلى مضر كانا بالألف

في حالة الرفع ، وبالياء في حالتي النصب والجر ، تقول :

(جاءني الزيدان كلاهما) و (الهمدان كلتاها)

(ورأيت الرجلين كليهما) و (الهمنديين كليتهما)

(ومررت بالرجلين كليهما) و (بالهمنديين كليتهما)

فتكون الألف والياء علامتي إعراب ، ولا تتغيران ولا يأتي فيهما الخلاف المذكور

في المتنى ، وإنما كانتا مع المضر بالألف في الرفع ، وبالياء في النصب والجر .

لأن العرب قلبت الألف ياء مع المضر في نحو (عليه وإليه ولديه) فشبهوهما

(على) ؛ لافتقار كل منهما إلى ما بعده ، ولم يفعلوا ذلك في حالة

الرفع ، لأن (على) لا تقع مرفوعة بل تكون منصوبة المحل ، وقد تكون

مجرورة في قولك : (من عليه) فلم يشبه بها إلا في محل تقع فيه ، وأحسن

من هذا التعليل ما ذكره ابن مالك [من] أن (كلا وكتلا) لما كانا

مفردين لفظاً مثنيين معنىً أعربا بالحركات المقدرة في إضافتهما إلى الظاهر

نظرا إلى لفظهما / وبالحروف إذا أضيفا إلى المضر نظراً إلى معناهما . (١)

٩٩

(١) شرح الكافية الشافية ١: ١٨٧-١٨٨ ، همع الهوامع ١: ٤١ .

وخص إجراؤه، مجرى المثنى بحال الإضافة إلى المضمَر، لأن الإعراب بالحروف
فرع على الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمَر فرع الإضافة إلى الظاهر، إذ
الظاهر أصل فأطى الأصل الأصل، والفرع الفرع تحصيلًا لكمال المناسبة.
واعلم أن (كلا وكتا) اسمان مفردان عند البصريين ومدلولهما
مثنى (١). وقال الكوفيون هما مثنيان لفظًا ومعنى. (٢)

واستدل البصريون على أنهما مفردان بأنه لا مفرد لهما فلا يقال :
(كل) ولا (ككت) .

وحقيقة التثنية أن تنتهي على الواحد الملفوظ به، وما زعمه البغداديون
أن واحد (ككتا) : (ككت) لم تثبت .

وثانيهما : لو كانت مثنية لم تجز إضافتها إلى المثنى ولا عربيًا
إعراب المثنى إذا أضيفا إلى الظاهر، ولما جاز الإخبار عنهما بالمفرد، قال
تعالى ﴿ كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (٣)

واستدل الكوفيون بأنهما معربان في حال إضافتهما إلى المضمَر
إعراب المثنى، ويرجع ضمير التثنية إليهما تقول : (كلا الرجلين قاما)
وأجيبوا بالمعارضة بأنهما لو كانا مثنيين لم يفترق الحال بين الإضافة
إلى الظاهر والمضمَر، وأما عود ضمير التثنية عليهما فقليل وهو راجع إلى المعنى
دون اللفظ كما يرجع ضمير التثنية والجمع / إلى معنى (من) و(كل) . ١٠٠

-
- (١) انظر : سر صناعة الإعراب ١٦٨ والحديث فيه عن (ككتا) فقط، شرح
المقدمة المحسبة ٢ : ٤١٠-٤١١ وفيه : إن هذا رأي سيبويه والمحققين
انظر أيضا : شرح المفصل ١ : ٥٤، همع الهوامع ١ : ٤١ .
- (٢) انظر : شرح المفصل ١ : ٥٤، همع الهوامع ١ : ٤١ .
- (٣) ﴿ كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ ولم تظلم منه شيئاً ﴿ الكهف ٣٣ .

وألف (كلا) مبدلة من (واو) عند الأكثرين (١) ، ومن (يا)
عند آخرين (٢) ، لجواز إمالتها . وقال ابن السراج : لا أعلم أن الألف
فيها منقلبة عن شيء ، ولذلك ثبتت مع الإضافة إلى الظاهر في كل حال
التفرقة بينهما وبين الألف المنقلبة عن (واو) و (يا) فإنها ترد إلى
أصلها . تقول في الواو : (رأيت عصوى الرجل) وفي اليا : (رأيت
رحى الرجل) (٣) ، وهذا القول منه يشعر بأنها مشتاة لفظا . والتاء في (كلتا)
مبدلة من لام الكلمة الواو واليا عند الجمهور ، وقال الجرمي : هي زائدة ،
والألف لام الكلمة ولو كانت للتأنيث لم تنقلب (يا) في النصب والجر . (٤)
والثانية (٥) : أنها بالألف مطلقا أضيفا إلى ظاهر أو مضمرك قوله :
(رأيت الرجلين [كلاهما] ، ومررت بهما [كلاهما]) فيكونا معربين تقديرا . (٦)
والثالثة : أنهما بالألف في الرفع ، وباليا في النصب والجر سواء
أضيفا إلى ظاهر أو مضمرك (٧) تقول : (جاءني الرجلان كلاهما) ،

-
- (١) هذا رأى سيبويه ، انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٣٢ همع الهوامع ١ : ٤١ .
(٢) مثل السيرافي ، انظر المصدرين السابقين .
(٣) انظر : الأصول في النحو ٢ : ١٥ .
(٤) سر صناعة الإعراب ١٦٧-١٦٨ ، وهناك اختلاف بين رأى الجرمي هنا
وبين ما نقله ابن جنبي عنه ، قال : " وأما ابو عمر الجرمي فذهب إلى
أنها (فِقتل) وأن التاء فيها علم تأنيثها ، وخالف سيبويه *
وحكم ابن جنبي عليه بالفساد وعلل ذلك . . . وانظر : همع الهوامع
١ : ٤١ .
(٥) أي اللغة الثانية في إعراب (كلا وكلتا) وهي لغة بني الحارث بن
كعب .
(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ١ : ١٨٨ ، همع الهوامع ١ : ٤١ . في الأصل
كليهما والصواب ما اثبتناه .
(٧) انظر : همع الهوامع ١ : ٤١ .

ورأيت الرجلين كليهما ، ومررت بهما كليهما]] وجاءت كلا الرجلين
ورأيت كل الرجلين ، ومررت بكل الرجلين] .

[إعراب (اثنتان واثنتان)]

وأما (اثنتان واثنتان) فاسمان مفردان موضوعان للمثنى ، وإعرابهما
كإعراب المثنى ، وليسا بمثنيين ، لأن المثنى هو الاسم المفرد [الذى] لم
يدخله الألف والنون للتثنية ، و (اثنتان) ليس كذلك إذ لم يسمع له اثنتان
فهوك (شفع) (١) في الدلالة على / (اثنتين) والتاء في : (اثنتان) ١٠١

بدل من ياء هي لام الكلمة ، وأصلها (ثنيان) لأنها من ثنيت ، وليست
(٢)
للتأنيث كما قيل ، لأن ياء التأنيث لا تقع حشوا ، ولا يسكن ما بعدها الا قليلا .

واعلم أن متقدمي النحاة أهملوا ذكر (اثنتين) ولا يصح دخوله في
المثنى ، والمصنف استدركه غير أنه أيضا أهمل ذكر (اثنتين وكتا) ، ولا
يلزم مساوات المؤنث بالمذكر في الإعراب فيستغنى بذكر أحدهما عن الآخر
إذ إعراب جمع المذكر يخالف إعراب جمع المؤنث ، وإعراب (ذات) يخالف
إعراب (ذو) وقد علمت أن ما ذكره المصنف في إعراب المثنى غير مذهب
سيبويه .

(١) الشفع : خلاف الوتر ، وهو الزوج ، تقول : كان وترا فشفعته شفعا .
قال الأسود بن يزيد : الشفع يوم الأضحى ، والوتر يوم عرفة ،
وقال عطاء : الوتر هو الله ، والشفع خلقه .
انظر : الصحاح ١٢٣٨ : ٢ ، اللسان ١٨٣ : ٨ (شفع) .
(٢) سر صناعة الإعراب ١٦٩ قال ابن جني : " وأما إبدالهم التاء من
الياء لاما ، فقوله : ثنتان ، ويبدل على أنه من الياء أنه من ثنيت ،
لأن الاثنتين قد ثنى أحدهما على صاحبه وأصله ثنى يدل على ذلك
جمعهم إياه على أثنا " .

[ج] [إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به]

(١)

قال : " جمع المذكر السالم ، وأولو وعشرون ، وأخواتها بالواو والياء " .

[إعراب] [جمع المذكر السالم] في حال الرفع [بالواو ، وفي

حالتي النصب والجر بالياء تقول : (جاء الزيدون ، ورأيت الزيدتين ، ومررت بالزيدين) ، والقول في أنه معرب أو ميني ، وإن إعرابه بماذا ، وإنه حمل فيه النصب على الجر عند من قال إنه معرب بالحروف كما تقدم في العثنى ، وما جمع بالواو والنون حكمه كـ (سنة) و (أرض) تقول : (مضت علي سنون ، وختمت سنين ، وأخذت حقي في سنين ، وجاء الأهلون ، وانتفعت بالأهلين) فتجعله بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرًا ولو / قال الشيخ : (وما جمع بالواو والنون) لعم جمع المذكر ، وما حمل عليه .

١٠٢

وقد جاء (سنون وأرضون) بالياء مطلقا أما ما أشبه المجموع بالواو والنون ، وأجازه بعضهم ، كرجل سميت (زيدون وعبدون) ففيه ثلاثة مذاهب :

أشهرها أن يبقيه على ما كان عليه قبل التسمية به فيقول : (جاءني

زيدون ، ورأيت زيدين ، ومررت بزيدين) و (هذاه قنسرون) (٢)

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ١٠ ، الكافية في النحو ٦١ .

(٢) قنسرين وقنسرين وقنسررون بلد بالشام وهي أحد أجنادها ، كان فتح

قنسرين على يد أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه في سنة ١٧ ، وكانت حمص وقنسرين شيئا واحداً . . وقال أبو بكر بن الأتباري : أخذت من قول العرب : قنسرى أى : مسن .

وقال أبو المنذر : سميت قنسرين ، لأن ميسرة بن مسروق العيسبي

===

وفلسطون (١) ، ورأيت فلسطين ، وقنسرين) قال الله تعالى : * كلا إن

كتاب الأبرار لفي عليين * وما أدراك ما عليون * (٢)

وثانيهما : أن تجريه مجرى الواحد ، وتعربه بإعرابه ، ويكون

الإعراب في النون ويكون بالياء على كل حال لخفتها ، فتقول : (هذا

زيدين ، ورأيت زدينا ، ومررت بزديين) فيعرب النون بوجوه الإعراب إن

كان منصرفاً أعربت إعراب المنصرف أو غير منصرف أعربت إعراب [فير] المنصرف ،

وعلى هذين الوجهين جاء ما أشبه المجموع بالواو والنون وإن لم يكن جمعا .

ك (ياسمين) (٣) وهو فارسي معرب ، منهم من يعربه بالواو والنون ،

ومنهم من يعربه بالحركات في النون لغتان .

وثالثها : حكاة السيرافي أن يكون بالواو مطلقا ، ويكون الإعراب في

النون كالمفرد ، وقال / في (ربيون) (٤) : (فَعَلُونَ) وكذلك : ١٠٣

== مر عليها فلما نظر إليها قال : ما هذه ؟ فسميت له بالرومية فقال :

والله لكأنها قزنسر . فسميت : قنسرين .

انظر : الروض المعطار ٤٧٣-٤٧٤ ، اللسان ١٥ : ١١٨ (قسر)

معجم البلدان ٤ : ٤٠٣-٤٠٤ .

(١) فلسطين - بكسر الفاء وفتح اللام ، ومن مدنها : عسقلان والرملة وغزة

فتحتها معاوية سنة ١٩ هـ .

انظر : الروض المعطار ٤٤١ ، اللسان ٣ : ٣٢٥ - ٣٢٦

(فلسطين) ، معجم البلدان ٤ : ٢٧٤-٢٧٥ .

(٢) * كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين ، وما أدراك ما عليون كتاب مرقوم *

المطففين ١٨-١٩ .

(٣) ياسمين : مشوم معروف ، وأصله : يسم وهو معرب وسينه مكسورة

ومعظم يفتحها .

انظر : الصحاح ٥ : ٢٠٦٤ ، اللسان ١٣ : ٤٥٧ المصباح المنير

٢ : ٨٥١ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٤٥ .

(٤) من قوله تعالى * وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير * آل عمران آية ١٤٦ .

(١) (جيرون) وليس من كلامهم ، يقول : وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين وهو غريب ، فتقول : (قام زيدون ، ورأيت زيدونا ومررت بزهدون) وعليه أسماء كثيرة في العرب ك : (سحنون ^(٢) وعبدون وجيرون) . وفي لغة بلحارث أن الجمع يكون بالواو في كل حال كما أن المثني بالالف في كل حال عندهم .

وأما : (أولو) فاسم مفرد موضوع للجمع لا واحد له ، ومنهم من يجعل له واحداً من غير لفظه وهو (ذو) وحكمه حكم جمع المذكر السالم في أن يكون في حالة الرفع بالواو ، وفي حالتها النصب والجر بالياء ، تقول : (جاء أولومال ، ورأيت أولي مال ، ومررت بأولي مال) .

وأما (عشرون) وأخواتها إلى (تسعين) ، فليس بجمع كما زعم بعضهم ، ولو كان عشرون جمعاً لعشر لما صدق إلا على (ثلاثين) ولو كان (ثلاثون) جمع (ثلاثة) لصدق على (تسعة) ولو كان (أربعون)

(١) جيرون : باب من أبواب دمشق ، قيل : إن أول من بنى دمشق : جيرون ابن سعد بن عاد بن ارم بن سام بن نوح عليه السلام ، وبه سمى باب جيرون ، وقيل : جيرون قرية الجبابرة في أرض كنعان ، وقيل : هي مدينة دمشق نفسها ، وهناك أقوال أخرى قيلت حولها .

انظر : الروض المعطار ١٨٦ ، اللسان ١٣ : ٨٨ (جرن) معجم البلدان ١ : ١٩٩ .

(٢) سحنون : سحن : السَّحْنَة والسَّحْنَة والسَّحْنَة والسَّحْنَة ؛ ليسن البشرة والنعمة ، وقيل : الهيئة واللون والحال ، وفي الحديث ذكر السحنة وهي بشرة الوجه ، وهي مفتوحة السين وقد تكسر ، ويقال فيها : السحناء ؛ بالمد .

انظر : الصحاح ٥ : ٢١٣٢ ، اللسان ١٣ : ٢٠٤ (سحن) .

جمع (أربعة) لصدق على (اثنا عشر) وكذلك باقيها ، كذا ذكره وهو ظاهر في (عشرين) وأما فيما عداها فيحتمل أن يكون جمع عشرات . وإنما هذه أسماء جمع بمنزلة (رهط) (١) ونفر (٢) حكمها حكم جمع المذكر السالم فتكون في الرفع بالواو وفي النصب والجرباليا ، تقول : (عندي عشرون درهما ، واشتريت ثوبا ، وبعث / الثوب بعشرين درهما) ١٠٤ وكذا باقيها .

والكلام في إعرابها كالكلام في إعراب الجموع ، وحمل النصب فيها على الجر عند من يرى إعرابها بالحروف .

وإعراب (ذوو) كإعراب : (أولو) وكان ينبغي للمصنف أن يذكرها .
تقول : (جاءني رجال ذوو مال ، ورأيت رجالا ذوي مال ، ومررت بذوي مال) .



(١) رهط : رهط الرجل : قومه وقبيلته . والرهط : عدد يجمع من ثلاثة إلى عشرة وبعضهم يقول من سبعة إلى عشرة ، وما دون السبعة إلى الثلاثة نفر ، وقيل : الرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة ، قال الله تعالى * وكان في المدينة تسعة رهط * فجمع ولا واحد له من لفظه مثل : ذود . وقال الليث : يجمع الرهط من الرجال : أرهط والعدد أرهطة ثم أراهط ، وقد يكون الرهط من العشرة .

انظر : الصحاح ٣ : ١١٢٨ ، اللسان ٧ : ٣٠٥ (رهط) .
(٢) النَّفَر - بالتحريك والرهط ما دون العشرة من الرجال ، ومنهم خصص فقال للرجال ذون النساء ، والجمع أنفار . قال أبو العباس : النفر والقوم والرهط هو لا معناهم الجمع لا واحد لهم من لفظهم .
والنفر هم رهط الإنسان وعشيرته .
انظر : الصحاح ٢ : ١٣٤ - ٨٣٥ ، اللسان ٥ : ٢٢٦ (نفر) .

[أ] [] ما يقدر فيه الإعراب []

قال : " والتقدير فيما تحذر ك (عصا) و (غلامى) مطلقا ،
أواستقل ك (قاض) رفعاً وجراً [] ونحو (مسلم) رفعاً [] واللفظي
فيما عداه " (١) .

اعلم أن الأشياء المعربة منقسمة إلى ما يظهر فيه الإعراب وإلى ما لا
يظهر فيه فيكون مقدرا ، وهذا الفصل معقود لبيان ما يظهر فيه الإعراب ،
وما يقدر فيه ، فالذى يقدر فيه الإعراب أربعة أنواع :

الأول المقصور وهو : كل اسم معرب آخره ألف سواء كان لمذكر
أو لمؤنث ك (موسى وعيسى ، وعصا وفتى ، وحبلوى ، وذكرى ، وحبارى) .
(٢)

وقولنا : معرب احتراز ما آخره ألف من المبنيات ك (أنتما وهما
وهذا) ، فهذا النوع معرب تقديرا ، لأنه لا موجب لبنائه بعذر ظهور
الحركة في الألف فإنها لو حركت لانقلبت همزة ، فوجب تقدير الحركة
فيها . ثم إن كان منصرفا قدرت فيه الحركات الثلاث كقولك : (جاء موسى ،
ورأيت موسى ، ومررت بموسى) (وهذه / عصا ، ورأيت عصا ، وضربت
بعضا) تقدر على الألف ضمة في الرفع ، وفتح في النصب ، وكسرة في الجر .

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ١١٠ .

(٢) حبارى : ذكر الخرب ، قال ابن سيده : الحبارى طائر والجمع :

حباريات ، قال سيبويه : ولم يكسر على حبارى ولا حبارى ليفرقوا بينها
وبين فعلاء وفعالة وأخواتها . وهو يقع على المذكر والأنثى .
والحبرير والحبرور والحبرير والحبرير والحبرير : ولد الحبارى .

انظر : اللسان ١٦٠ (حبر) .

وإن كان غير منصرف قدرت عليه في حالة الجر فتحة كقولك : (مررت بحبلى)
كما لو كان إعرابه لفظياً فإنه يكون مفتوحاً في حالة الجر ويستثنى من هذا
النوع (كلا وكتنا) إذا أضيفا إلى مضر فإنهما يعربان إعراب المثنى كما
تقدم . وسمى هذا النوع مقصوراً لقصر الصوت فيه ، وهو جنسه ، وذلك لأن الألف
المفردة أقصر صوتاً من الألف التي بعدها همزة ، وقيل لقصره عن ظهور
الإعراب في لفظه .

والقصر : الحبس (١) ، ومنه : " حور (٢) مقصورات " (٣) أى :

محبوسات . وضعف بوجود هذا المعنى في المبنيات ، ولا تسمى هذا الاسم .
وإذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالألف وهي لام الكلمة إذا لم يكن منوناً
إما للتعريف أو لعدم الصرف ، وإن كان منوناً فهي لام الكلمة عند السيراني ،
ويبدل من التنوين عند المازني ، ولام الكلمة في الرفع والجر عند سيبويه ،
(٤)
حجة المازني أن التنوين يبدل في الاسم الصحيح ألفاً في حالة النصب
لوقوعه بعد فتحة ، والفتحة هنا موجودة في الأحوال الثلاثة . وحجة
سيبويه قياس المعتل على / الصحيح فإن التنوين في الاسم
الصحيح يبدل ألفاً في حالة النصب دون حالتى الرفع والجر .

الثاني : كل اسم مضاف إلى يا المتكلم ، وكان قبل الإضافة معرباً
بالحركات ك (فلامى) و (دارى) ونحوهما ، والمشهور أنه معرب تقديراً ،
لأنه لم يوجد فيه ما يقتضى البناء ، ومنهم من قال هو مبني ، ونسبه أبو البقاء

-
- (١) القصر : الحبس ، انظر : الصحاح ٢ : ٦٣٨ - ٦٣٩ ، اللسان ٥ : ٩٧ (حور) ،
مجاز القرآن ٢ : ٢٤٦ .
(٢) حور : الحوراء : الشديدة بياض العين والشديدة سواد سواد
العين . انظر : مجاز القرآن ٢ : ٢٤٦ .
(٣) قال تعالى * حور مقصورات في الخيام * الرحمن آية ٧٢ .
(٤) الكتاب ٣ : ٣٠٩ .

إلى الأكثرين (١) ، لأنه خرج عن نظائره ، وذلك لأن الإضافة إلى غير (يا)
المتكلم لا يوجب تغيير الآخر . والإضافة إليها (٢) يوجب تغيير الآخر بالكسر ،
والاسم إذا خرج عن نظائره يبني ك (أي) .

ومنهم من قال : ليعن بمعرب ولا مبني ، وسماه : (خصيا) ونسب إلى
ابن جنبي (٣) ، وقد تقدم ذكره (٤) .

ونقل الشيخ في شرح الوافية قولاً رابعاً : أنه معرب في حالتي الرفع
والنصب تقديراً ، وفي حالة الجر لفظاً فتكون الكسرة الموجودة في آخر الاسم كسرة
إعراب العامل فيهما حرب الجر (٥) ، وكان (يا) الإضافة دخلت بعد
أن عمل حرف الجر في الاسم .

والأولون قالوا : هذه الكسرة لأجل الياء ، ودخل حرف الجر
على كل اسم مكسور الآخر لأجل الإضافة .

ووجه القول الأول أن الإعراب فيه مقدر لا موجب لبنائه ، وتعدر
ظهور الإعراب فيه ، لأن (يا المتكلم) لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً
لأجلها ، / وحركات الإعراب تضاد الكسرة فلا يجتمعان أما مضاداتها

١٠٧

(١) مسائل خلافية في النحو ٨٠-٨١ .

(٢) أي إلى يا المتكلم .

(٣) انظر : الخصائص ٢: ٣٥٦ ، مسائل خلافية في النحو ٨٠-٨٢ .

(٤) في ص ٧٨ .

(٥) ص ١٣٤ ولم يوافق قائله ، قال : " وبعضهم يقول : معرب لفظاً

في حال الخفض بالكسر ، والصحيح ما قدمناه ، لأن الإضافة إلى المضمرة
لا توجب بناءً ، ولأن كسرة ما قبل يا المتكلم لأجل الياء وهي في
التقدير سابقة على العامل ، وأقوى في السببية ، فلا وجه لحذفها
وإبدال كسرة الإعراب منها . "

الضمة والفتحة فظاهر ، وأما الكسرة فلاجتماع المثليين فتعين أن يكون الإعراب مقدراً فإذا قلت : (جاء غلامي) [فعلى] الميم ضمة مقدرة ، وعليها فتحة مقدرة في نحو (رأيت غلامي ودارى) .

قال غير الشيخ ليس إعراب هذا تقديراً من باب التعذر فإن الضمة والفتحة ممكنة قبل الياء لكنها مستثناة فيكون من باب ما أعرب استثناءً ك (قاض) ، والشيخ بنى أمره على وجوب الكسرة قبل الياء فيكون متعذراً ، قال ابن مالك هذا إذا كان الاسم المضاف صحيحاً أو ملحقاً به ك (طَبِي ودلّو) ، فإن كان معتل الآخر ك (قاض) فإنه يكون في حالتي النصب والجر ظاهر الإعراب .

الثالث : المنقوص ، وهو كل اسم معرب (فيه) (يا) (لازمة قبلها

كسرة ، فقولنا : معرب احتراز من (هي) ، ولازمة احتراز من نحو (غلاميك وأخيك) وقبلها كسرة احتراز من نحو (طَبِي) كالقاضي والداعي والوالي ، وأمره منقسم : فيعرب في حالتي رفعه وجره بحركات مقدرة على الياء لاستثقال ظهور الضمة والكسرة على الياء ثم إن كان منونا اجتمع فيه ساكنان التنوين والياء ، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين / ويبقى التنوين فتقول : (جاءني قاض ، ومررت بقاض) وإن لم يكن منونا للتعريف باللام أو إضافة ، بقيت الياء ساكنة ، فتقول : (هذا القاضي ، ومررت بالقاضي ، وهذا قاضي البلد ومررت بقاضي البلد) وعلى الياء حركة مقدرة ، وأما في حالة النصب فيعرب بفتحة ظاهرة لعدم استئصال تحريك الياء بالفتح فتقول : (رأيت قاضيا ، ورأيت القاضي ، وقاضي البلد) إلا أن يكون جزءاً [من] تركيب مزج رفع ما بعده كـ (معدى كرب) فإن الكسرة لا تظهر ، لأنه بعض كلمة ، وقال أبو البقاء :

إن غير سيبويه (١) لا يقدر في المنقوص حركة إعراب في حالتي رفعه وجره ،
ولا أدري ما ضمه عند هذا القائل ؟ وسمى هذا منقوصا ، لأنه نقص من إعرابه
الظاهر الرفع والجر وبقي له النصب . وإذا وقفت عليه فإن كان منصوبا لم
يجز حذف الياء منه ، وإن كان مرفوعا أو مجرورا جازأثباتها وحذفها إلا أن
إثباتها مع غير المنون أحسن فتقول : " هذا القاضي ، وهذا قاضي ، وهذا
القاضي ، وهذا قاضي (وهذا قاضي) ومن العرب من لا يعيد المحذوف في المنقوص ، ويجعل
الإعراب في آخر الكلمة ظاهرا ، وقد قرى قوله تعالى : * وله الجوار * (٢)
برفع (الراء) (٣) ، وقوله تعالى : * إلا من هو صال الجحيم * بضم اللام ، (٥)

- (١) أما سيبويه فيقول : " . . . فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو
وقعت ياءه أو واوه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانه أن تبدل الألف
مكان الياء والواو ، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر " الكتاب ٣ : ٥٣٦ .
- (٢) قال تعالى * وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام * الرحمن آية ٢٤ .
- (٣) قراءة ابن مسعود " الجوار " برفع الراء وقراءة الجمهور بكسرها .
انظر : الكافية الشافية ٣ : ١٦٧٥ ، مختصر ابن خالويه ١٤٩ ،
المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٨٣ ، مع ملاحظة أن كتب القراءات التي
رجعت إليها لم تشر لهذه القراءة أبدا .
- (٤) قال تعالى * ما أنتم عليه بفاتنين إلا من هو صال الجحيم *
الصفات آية ١٦٣ .
- (٥) قرأ بها الحسن وابن أبي عبيدة ، ووصف أبو اليقظة هذه القراءة بالشذوذ
وقرأ الجمهور (صال) بكسر اللام .
انظر : املاء ما من به الرحمن ٢ : ٢٠٨ ، المحتسب ٢ : ٢٢٨ ، معاني
القرآن للفراء ٢ : ٣٩٤ ، مشكل إعراب القرآن ٢ : ٢٤٣ ، النشر في
القراءات العشر ٢ : ١٣٨ وتحدث فقط عن مواضع حذف الياء لغير
تنوين ومنها هذه الآية .
انظر : معجم القراءات ٥ : ٢٤٩ ومصادره : البحر المحيط ٧ : ٣٧٩ .

وقال الشاعر :

١٠٩ / لها ثنانيا أربعٌ حِسَانٌ وأربعٌ فكلهن ثمانٌ^(١)

بضم النون من (ثمان) .

الرابع : جمع المذكر السالم المضاف إلى ضمير المتكلم فإنه معرب في حال الرفع بحركة مقدرة ، وفي حالتي النصب والجرب بالحرف على المشهور في إعراب الجمع بالحروف كقولك : (مسلم) أصله : (مسلمون) فإذا أضفته إلى ضميرك أسقطت نونه للإضافة صار (مسلمون) ، اجتمع ساكنان وهما واو الإعراب ، و (يا) للإضافة وجب قلب الواو يا ، وإدغامها في يا ، الإضافة فصار : (مسلمي) وكسرت الميم لأجل الياء ، وزالت علامة الإعراب ، وهي الواو فوجب أن يكون إعرابه تقديراً^(٢) . وأما في حالتي النصب والجرف فهو معرب بالياء ، وأصله : (مسلمين) سقطت النون للإضافة فصار (مسلمي) اجتمعت (يا) الإعراب ، و (يا) للإضافة أدغمت يا الإعراب في (يا) الإضافة فصار (مسلمي) فالياء التي هي علامة الإعراب موجودة مدغمة بخلاف الرفع فإن الواو فيه أبدلت يا فهي معدومة .

== التبيان للطوسي ٨ : ٤٩٠ تفسير القرطبي ١٥ : ١٣٦ ، الكشاف ٣ : ٣٥٦ ، المجمع للطبرسي ٨ : ٤٦١ ، تفسير الفخر الرازي ٢٦ : ١٦٩ ، اتحاف فضلاء البشر ٣٧١ ، إعراب التحاس ٢ : ٧٧٦ .
(١) لم أجد من نسب البيت .

ورد البيت كاملاً في : تحفة الطالب للمولي ورقة ١٦١ مخطوط ، التصريح ٢ : ٢٧٤ ، خزانة الأدب ٣ : ٣٠٠ شرح جمل الزجاجي ٢ : ٢١٩ ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤ : ٧٢ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٦٧٤ ، اللسان ٤ : ١٠٣ (شجر) ١٣ : ٨١ (ثمن) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٨٣ .

الشاهد فيه قوله : (ثمان) حيث جاءت النون وعليها ضمة .

(٢) شرح الوافية ١٣٥ .

ومن ذلك قوله عليه السلام لما قال له ورقة بن نوفل (١) : " ليتني أكون
حيّاً إذ يخرجك قومك " : " أو مخرجي هم ؟ " (٢) .

وهذا النوع مما انفرد به الشيخ لم يرد ذكره لغيره ممن تقدمه وهو في

غاية الحسن .

- ١١٠ . الخامس : الأسماء / الأعلام والألقاب والكنى المحكيّة
عند أهل الحجاز . كقولك لمن قال : جاء زيد : من زيد ؟ ولمن قال :
رأيت زيداً : من زيداً ؟ ولمن قال : مررت بزيد : من زيد ؟ . ف : (زيد)
في جميع ذلك معرب تقديراً بالرفع وهو خبر عن (من) ، والحركات الظاهرة

(١) ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى من قريش ، حكيم جاهلي ،
اعتزل الأوثان قبل الإسلام ، أدرك أوائل عصر النبوة ولم يدرك
الدعوة وهو ابن عم خديجة أم المؤمنين . ولورقة شعر سلك فيه
مسلك الحكماء ، وفي وفاته روايتان : إحداهما الراجحة ، وهي
في حديث البخاري المتقدم ، قال : " ثم لم ينشب ورقة أن توفى
يعني بعد بدء الوحي بقليل .

انظر لترجمته : الأعلام ٩ : ١٣١ ومصادره : الروض الأنف ١ : ١٢٤ ،
١٢٧ ، ١٥٦ ، ١٥٧ وصحيح البخاري ١ : ٤ ، ٥ ، صحيح مسلم
تحقيق عبد الباقي ١ : ١١٤ ، ١٤٢ ، والإصابة ٩١٣٣ ، انظر
أيضاً تاريخ الإسلام ١ : ٦٧ ، ٧٥ ، ٧٩ .

(٢) أمالي ابن الحاجب ٣ : ٢٥ ، تاريخ الإسلام ١ : ٧٩ ، صحيح البخاري
١ : ٤ ، ٦ ، ٢١٥ (تفسير سورة اقرأ) ٩ : ٣٨ (باب التعبير
وأول ما بدى به رسول الله من الوحي الرؤيا الصالحة) ، فقهِ
السيرة ٦٦ ، اللؤلؤ والعرجان ١ : ٣٣ ، المعجم المفهرس لألفاظ
الحديث ٢ : ٢٤ .

فيه محكية لإفهام المخاطب أن زيدا المستفهم عنه هو المخير عنه ،
وأن كلامك مرتبط بكلامه فلولم يحركه لتوهم أنك قد تستفهم
عن زيد آخر غير الذي أخبر عنه وليست حركات إعراب .

ونقل عن بعض النحاة أنه في حالة الرفع معرب إعرابا ظاهرا وأن
الضمة في قولك : من زيد ؟ لمن قال : جاء زيد ، ضمة إعراب
لا محكية .

ولا يجوز أن يحكى عندهم غير ذلك إلا في قول من قال : (دعنا)
من تمرتان (٢) فإنه يحكى كل شيء إلا المضمرات . قال ابن خروف :
وإذا تميم أن المسؤول عنه هو الأول بحرف عطف أو نسعت أو معطوف ،
أو بديل ، أو تأكيد ، أو غيره لم تجز الحكاية ، كقولك : رأيت زييدا
الطويل ، وزيدا ومرا ، فلا نقول : من زيدا الطويل ، ولا من زييدا ومرا .
وأما التمييز وغيرهم فيجوزون الحكاية مطلقا والاسم عندهم مرفوع بالجر
بعد (مِنْ) كالاسم الواقع بعد (أى) عند / الكل .

١١١

(١) في الأصل (دعا) والصواب ما أثبتنا .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٤ : ١٧١٦ - ١٧٢١ الفصول الخمسون

٢٦٨ ، الكشاف ١ : ٨٥ ، الكتاب ٢ : ٤١٣ المساعد على تسهيل

الفوائد ٣ : ٢٦٦ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٦٥ فقال

الزجاج " إنما حكى قول القائل " هذه تمرتان فكأنه قال :

دهني من قولك : " هذه تمرتان " في البيت اختلاف يعبر

لا يمس وجه الاستشهاد . الشاهد فيه :

قوله : (من تمرتان) .

حيث جاء معرباً تقديراً على الحكاية .

السادس : ولم يذكره المصنف أيضا - الاسم المحرك حركة اتباع
لمابعده كقراءة بعضهم ^(١) : الحمد لله ^(٢) بكسر الدال اتباعا
لللام فانك تقدر الضمة على الدال .

وما عدا هذه المواضع الستة فالإعراب فيه ظاهر سواء كان حرفا
صحيحا بهمزة أو بغير همزة ك (زيد وعمرو) وك (بناء ورداء وعطاء)
أو بحرف معتل قبله ساكن ف : (دَلُو ، وَصَبِيَّ ، وَغَزُو وَرَمَى) فقد بان
بذلك ما يقدر فيه الإعراب ، وما يظهر فيه .

(١) قرأ بها الحسن البصرى وزيد بن علي والحارث بن أسامة بن لوٓءى
وابراهيم بن أبي عبلة .

انظر : املاء ما من به الرحمن ١ : ٥ ، الأشباه والنظائر ١ : ١٣ ،
المحتسب ١ : ٢٧ - ٣٨ ، معاني القرآن للأخفش ١ : ٩ ، معاني
القرآن للقراء ١ : ٣ ، معاني القرآن المنسوب للزجاج ١ : ٧ قال
الزجاج عن قراءة النصب والجر : " وهذه لغة من لا يلتفت
إليه ولا يتشاغل بالرواية عنه . وإنما تشاغلنا نحن برواية هذا
الحرف لنحذر الناس من أن يستعملوه ، أو يظن جاهل أنه يجوز
في كتاب الله عز وجل ، أو في كلام ، ولم يأت لهذا نظير في كلام
العرب ولا وجه له " .

لم يقبل الزجاج هذه القراءة على الرغم ما هو معروف من أن القراءة سنة
متبعة .

انظر أيضا : معجم القراءات ١ : ٥ ومصادره ، اتحاف الفضلاء
١٢٢ ، إعراب القرآن للنحاس ١ : ١٢٠ ، البحر المحيط ١ : ١٨ ،
التبيان للطوسي ١ : ٣١ ، تفسير القرطبي ١ : ١٣٦ ، الكشاف
١ : ٨ ، والمجمع للطبرسي ١ : ٢١ .

أما جمهور القراء فقرأوا برفع الدال من (الحمد) وبعضهم فتح
الدال .

(٢) قال تعالى * الحمد لله رب العالمين * الفاتحة آية ١ .

وقول الشيخ : " ك (عصا و غلام) مطلقا " (١) أي في أحواله
الثلاث ، وقد علمت موء اخذة بعضهم له في أن المضاف مما يقدر فيه الإعراب .
وقوله : " واللفظي فيما عداه " ويشمل (٢) النوعين الأخيرين منه .

[المنوع من الصرف]

قال : " غير المنصرف ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم
مقامها وهي :

عدل ، ووصف ، وتأنيث ، ومعرفة وعجمة ، ثم جميع ، ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل . وهذا القول قريب
(٣)

مثل : عمر ، وأحمر ، وطلحة ، وزينب ، وإبراهيم ، ومساجد ، ومعدى كرب ،
وعمران ، وأحمد ، وحكمه الأَكْسَر ولا تنوين " (٤) .

لما تضمن القول في الإعراب أن الإعراب يختلف بحسب كون الاسم منصرفا
أو غير منصرف احتاج إلى بيان غير المنصرف منها .

/ والاسم المعرب ينقسم إلى منصرف ، وغير منصرف إلى ما لا يوصف بصرف
ولا عدمه ، وهو المعرب بالحروف ، وجمع الموءنث السالم ما لم يسم به فإِن

- (١) شرح الوافية ١٣٤ .
 - (٢) اللفظة غير واضحة * أصلا وما كتبناه يناسب السياق .
 - (٣) هذان البيتان من ألفية ابن مالك ، انظر : حاشية الصبان ٣ : ١٧٢ .
 - (٤) شرح ابن عقيل ٢ : ٣٢١ ، وفيها : " وهذا القول تقريب " .
- (٤) شرح الكافية لابن الحاجب ١١ ، وفيه : هذا القول تقريب " .
بدل " قريب " ، الكافية في النحو لابن الحاجب ٦٢ .

سمى به ففيه كلام سيأتي إن شاء الله تعالى وإن كان ظاهر كلام كثير من النحاة يقتضى أنه لا واسطة بين المنصرف وغير المنصرف .

والصرف هو : التنوين مشتق من صرف الباب ، والبكرة وهو صوتها .

والتنوين : نون ساكنة تلحق آخر الاسم (١) ، تقول العرب :

صروف الاسم إذا نونت . وقيل : هو مأخوذ من الانصراف في جهات الحركات . والأصل في الأسماء الصرف ، لتمكنها في الإعراب ، والتنوين ، علامة التمكّن ، وما منع الصرف منها فلموجب اقتضى ذلك .

[علل منع الصرف]

والاسم غير المنصرف ، الذى وجد فيه علتان فرعيتان من عشر علل

، أو واحدة منها تقوم مقامها ، هي : العدل نحو : (عَمْرٌ وَزُفْرٌ) (٢)

وهما معدولان عن (عامر وزافر) ، والصفة نحو : (أحمر وأصفر) والتأنيث

لفظيا كان ك (عائشة) أو معنويا ك (زينب) (٣) ، والعجاسة

(١) انظر أمالي ابن الحاجب ٤ : ٦٤ - ٦٥ .

(٢) الزُّفْرُ : السيد وبه سمي الرجل ، الزُّفْرُ من الرجال القوي على الحملات ، يقال : زُفِرَ وازدُفِرَ إذا حمل والزُّفْرُ - بالكسر - الجمل الجمع : أزفار . والزُّفْرُ أيضا - القربة ، ومنه قيل للاماء اللواتي يحملن القرب : زوافر .

انظر : الصحاح ٢ : ٦٢٠ - ٦٢١ ، اللسان ٤ : ٣٢٥ (زفر) .

(٣) زينب : الزينب : شجر حسن المنظر ، طيب الرائحة ، وبه سميت المرأة ، وواحد الزينب للشجر زينبية .

انظر : اللسان ١ : ٤٥٣ (زينب) .

- ك (إبراهيم^(١) وإسحاق^(٢)) ، والجمع الذي لا نظير له في الأحاد
ك (مساجد ودنانير) والتركيب نحو : (حضرموت^(٣) ومعدى كرب^(٤)) .
قال السهيلي : ومعناه : وجه الفلاح ، ومعدى هو الوجه^(٥) .

- (١) إبراهيم : البرهم من قولهم : برهم إذا أدام النظر ، قال
الأصمعي : برهم وبرشم إذا أدام النظر . وهو اسم أعجمي
وفيه لغات : إبراهيم وإبراهم وإبراهيم - بحذف اليا .
انظر : الصحاح ٥ : ١٨٧١ - ١٨٧٢ ، اللسان ١٢ : ٤٨ (برهم) .
- (٢) إسحاق : الإسحاق : ارتفاع الضرع ولزوقه بالبطن .
وأسحق الضرع : يبس وبلى وارتفع لينه وذهب مافيه .
إسحاق : مصدر - سحق بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع .
انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٤٦ ، الصحاح ٤ : ١٤٩٤ -
١٤٩٥ - اللسان ١٠ : ١٥٣ (سحق) همع الهوامع ١ : ٣٣ .
- (٣) حضرموت : اسم بلد ، قال الجوهري : وقبيلة أيضا وهي : ناحية
واسعة في شرقي عدن يقرب البحر ، وحولها رمال كثيرة تعرف
بالأحفاف وقيل : هو مخلاف باليمن .
انظر : اللسان ٤ : ٢٠٢ (حضر) معجم البلدان ٢ : ٢٦٩ -
٢٧١ ، مرصد الاطلاع ١ : ٤٠٩ .
- (٤) الكرب : الحزن والغم الذي يأخذ بالنفس ، وجمعه كرب ، والكرب
: الحبل الذي يشد على الدلو ، بعد المنين ، والجمع أكراب .
ويجوز أن يكون كرب بمعنى قارب .
انظر : خزنة الأدب ، الصحاح ١ : ٢١٢ ، اللسان ١ : ٧١١ ،
٧١٤ (كرب) .
- (٥) الروض الأنف ١ : ٢٣٦ ، قال السهيلي : " معدى كرب بالحميرية :
وجه الفلاح . المعدى هو : الوجه بلغتهم ، والكرب هو الفلاح " .

وقال غيره : هو (مَعْدَى) من (عَدَى) ك (مَرَعَى) من (رَعَى) ،
والكرب : الفساد ، / أى : عداه الفساد . والألف والنون الزائدتان ١١٣
ك (عمران وسكران) ، ووزن الفعل المختص ك (يزيد وتغلب) ^(١) فهذه
التسعة هي المذكورة في الأصل ، وهي التي تضمنها البيان ، وقد ذكر الشيخ
لكل واحد منها مثالا .

العاشرة : ولم يذكرها أكثر النحاة عند عدها ، وربما ذكرها
بعضهم عند تفصيلها - ألف الإلحاق المقصورة ، نحو (أرطى ^(٢) وعلقى ^(٣))

- (١) تغلب : هناك قبيلتان بهذا الاسم : تغلب بن حلوان : بطن
من قضاة من القحطانية ، وتغلب بن وائل قبيلة عظيمة ، وتتفرع منها
فروع عديدة مساكنها كانت بلاد تغلب بالجزيرة الفراتية بجهات
سنجار ونصيبين وتعرف بديار ربيعة .
تاريخها : تعد قبيلة تغلب من القبائل الحربية ومن أيامها يوم ذى
يَهْدَى مع سعد بن تميم ، ويوم أواره ، ويوم الحسين . . .
انظر : الصحاح (١ : ١٩٥) (غلب) معجم قبائل العرب ١ : ١٢٠-١٢١ .
- (٢) أرطى : الأُرطى شجر من شجر الرمل ، وهو أفعل من وجه وفعل من
وجه ، لأنهم يقولون " أديم ماروط " إذا دُبِغ بورقه ، ويقولون :
" أديم مرطى " والواحد : أرطاة وأرطت الأرض : أنبت الأُرطى ،
والرواطى : رمال تنبت الأُرطى .
انظر : الكتاب ٣ : ٢١١ ، اللسان ١٤ : ٣٢٥ (رطا) ما ينصرف
وما لا ينصرف للزجاج ٣٠-٣٢ ، ١٢٩ .
- (٣) علقى : المَلْقَى : شجر تدوم خضرتة في القيظ ، ولها أفنان طوال
دقاق وورق لطاف ، بعضهم يجعل ألفها للتأنيث ، وبعضهم يجعلها
للإلحاق وتنون قال الجوهري : علقى نبت ، وقال سيبويه : تكون
واحدة وجمعا .
انظر : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٩٤ ، الكتاب ٣ : ٢١١ ، اللسان
١٠ : ٢٦٤ (علق) ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٢٨ .

فتمت وجد في الاسم علتان من هذه العلة أو واحدة منها تقوم مقامهما على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى ، فهو غير منصرف ، وإنما امتنع صرفه حملاً على الفعل المضارع لشبهه به ، والفعل لا يدخله تنوين ، فكذلك ما أشبهه وكما حُمِلَ الفعل على الاسم في الإعراب حمل الاسم عليه في منع التنوين وليس ذلك بأبعده من حمله على الفرع في البناء ، ووجه الشبهه أن الاسم إذا اجتمع فيه علتان من هذه العلة صار فرعا من جهتين ، وخرج عن أصله كما أن الفعل فرع عن الاسم من وجهين . بيان ذلك أن الأصل في الاسم أن لا يكون معدولا عن غيره فالمعدول فرع عن المعدول عنه إذ العدل بغير الاسم عن صيغة المعدول عنه . والأصل فيه أن لا يكون وصفاً ، فالوصف طارئ على الموصوف ، وفرع منه ، والأصل فيه التذكير لاحتياج المؤنث إلى علامة تأنيث ، ولأن كل موجود يصدق عليه / لفظ ١١٤ شيء ، وهو مذكر فالتأنيث فرع عن التذكير . والأصل فيه أن تكون نكرة ، لأن النكرة عامة ، والعام قبل الخاص لتمييز الخاص عليه بأوصاف زائدة ، ولصدق النكرة - وهو (شيء) و (موجود) - على كل موجود لافتقار التعريف إلى علامة لفظية أو وضعية . والأصل فيه أن لا يكون أجمعياً ، فالعجمة فرع في كلام العرب ودخيلة فيه . والأصل فيه أن لا يكون جمعا ، فالجمع فيه غير الأفراد ، والجمع ضم الأفراد بعضها إلى بعض . والأصل فيه أن لا يكون مركبا ، فالتركيب فرع عن الأفراد . والأصل فيه عدم الزيادة فالألف والتون الزائدتان فرع على المزيد عليه . والأصل فيه أن يكون على زنة الأسماء ، فوجود اسم على وزن الفعل خلاف الأصل ، فوزن الفعل في الأسماء فرع على وزن الأسماء . والأصل فيه أن لا يكون فيه ألف الحاق بينية أخرى فوجودها على خلاف الأصل .

فإذا اجتمع فيه سببان من هذه أو واحد قائم مقامهما صار فرعا من

وجيهين ، كما أن الفعل فرع عن الاسم من وجهين :

أحدهما : أنه مشتق من المصدر ، والمشتق فرع من المشتق منه .

وثانيهما : افتقاره إلى الاسم بخلاف الاسم فإنه لا يفتقر إلى غيره

من حيث إنه يخبر عنه وبه ، والفعل لا يخبر عنه . وذكر ابن خروف (١)

وجيهين آخرين في الفرعية :

/ أحدهما : أن الفعل يضر فيه ، والمصدر لا يضر فيه . ١١٥

وثانيهما : أن الفعل يدل على زمان معين ، والمصدر لا يدل عليه .

وعبر اليزيدي (٢) بعبارة أخرى فقال : الفعل يتضمن الفاعل ،

وهو زائد عليه ، ويتضمن الزمان ، وهو زائد عليه ، فلما أشبه الاسم الفاعل

من هذا الوجه حصل فيه من النقل ما حصل في الفعل فُنع ما مُنع منه

الفعل وهو (التنوين) وامتنع دخول الجر فيه على سبيل التبع للتنوين ،

(١) ابن خروف هو : أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي يعرف

بابن خروف . الإمام الفقيه المحدث النحوي الأصولي ، سمع من ابن

زرقون وأبي بكر بن خير وأبي سفيان البغوي وغيرهم ، له شرح على

كتاب سيبويه ، وشرح على الجمل ، وكتاب الفرائض ، وكتاب الرد في

العربية على أبي زيد السهيلي ، وغير ذلك .

توفي بإشبيلية سنة ٦٠٩ وقيل في فاس .

انظر لترجمته في : إنباء الرواة ٤ : ١٩٢ ، شجرة النور الزكية ١٧٢ ،

كتاب الوفيات ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٢) اليزيدي هو : يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي الإمام أبو محمد

اليزيدي النحوي المقرئ اللغوي . حدث عن أبي عمرو ، والخليل ، وعنه

أخذ العربية وعن الخليل اللغة والعروض ، روى عنه ابنه محمد وأبو عبيد

وغيرهما . كان أحد القراء الفصحاء ، صفا مختصراً في النحو ، المقصور

والممدود ، النقط والشكل والنوادر .

===

لئلا يلتبس المجرور غير المنون بالمضاف إلى ضمير المتكلم فإن (ياء) الإضافة قد تحذف ويكتفى بالكسر عنها لا لأنه من أحكام منع الصرف ، ولذلك ثبتت الجرح حيث لا تنوين مع كون الاسم غير منصرف على الأصل في المضاف ، والمعرف باللام كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

ولم يُكْتَفَ في منع الصرف بعلّة واحدة ، لأن أصله الاسم تعارض العلة الواحدة فتمنعها من التأثير ، فإذا انضم إليها علة ثانية قوى جانب الشبه فترجح ، وهو كالشاهد الواحد يعارض براءة الذمة فإذا انضم إليه آخر ترجح جانبه ، وقوى جانب شغل الذمة على البراءة ، والدليل على أن الفعل أثقل من الاسم قلة أبنية الأفعال كثرة أبنية الأسماء ، فإن أبنية الأسماء الأصول ثلاثية ورباعية وخماسية / وتبلغ بالزيادة سبعة ، ١١٦ وأبنية الفعل ثلاثية ورباعية ، ولا تتجاوز بالزيادة ستة . فالفعل الثلاثي عندهم أثقل من الاسم السباعي ، والاسم الثلاثي غير المنصرف أثقل من السباعي المنصرف .

والمراد بالتنوين هنا تنوين التمكين الدال على تمكن الاسم في الإعراب وقد تقدم بيانه ، وبالكسرة ، الكسرة التي هي علامة الجر ، فأما ما عداه من التنوين كتنوين المقابلة في جمع المؤنث السالم . وتنوين العوض في نحو : (جوارٍ) ، وفي : (يرمى) و (قاضٍ) إذا سمى بهما فليس من أحكام منع الصرف ، وكذلك الكسرة التي هي علامة الفتح في جمع المؤنث

====
مات بخراسان سنة ٢٠٢ عن أربع وسبعين سنة في خلافة المؤمن بن الرشيد .

انظر لترجمته : أخبار النحويين البصريين ٣٢-٣٦ ، إنباه الرواة ٤ :

٣١-٣٩ ، بنغية الوعاة ٢ : ٣٤٠ المزهر ٢ : ٤٠٥ ، نزهة الألباء :

السالم ليس من أحكام منع الصرف ، فإذا سميت امرأة بـ (قاضيات) أو (مسلمات) منعتة من الصرف للعلمية والتأنيث ^(١) ، وتدخله مع ذلك الكسرة ، لأنها ليست من خواص الجر في هذه الأسماء ، ويدخله التنوين ، لأنه تنوين مقابلته ، وكذلك : (جوار) و (قاض) إذا سميت بهما يدخلهما التنوين ، لأنه تنوين عوض على ما سيأتي إن شاء الله تعالى .

و (جوار) ممنوع من الصرف ، لأنه على صيغة منتهى الجموع ^(٢) ، و (قاضٍ) ممنوع للعلمية والتأنيث إذا سمي به امرأة ^(٣) .

فجمع المؤنث السالم يتقدر الصرف وعدمه في حالة واحدة لا تتغير .

هذا هو المشهور . وذهب / بعضهم إلى أن جمع المؤنث السالم ١١٧ المسمى به منصرف لوجود التنوين والحرفية اللذين هما حكم منع من الصرف بل العلمية فقط ^(٤) .

قال الزمخشري : هذه التاء الموحدة ليست للتأنيث وإنما هي مع الألف التي قبلها علامة جمع المؤنث ، ولا يصح تقدير تاء التأنيث نسي صيغته ، لأن التاء التي هي بدل من الواو لا اختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث لا تقدر معها ^(٥) .

(١) شرح الوافية ١٣٧ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٤٧ - ١١٢ - ١١٣ .

(٣) ويرى الخليل غير ذلك ، قال سيبويه : " وسألت عن قاض اسم امرأة ،

فقال : مصروفة في حال الرفع والجر " الكتاب ٣ : ٣١١ .

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش وحديثه عن " عرفات " ١ : ١٦٤ .

(٥) الكشاف ١ : ٣٤٨ .

ونذهب آخرون إلى أن جمع الموءنث السالم المسمى به لا يوصف بصرف
ولا عدسه ، واختاره الشيخ ، واستدل عليه بأن المنصرف عبارة عما يقبل الحركات
الثلاث ، والتنوين لفظاً أو تقديراً ، وهذا لم يقبل الحركات الثلاث ، وغير
المنصرف ما يمنع من الجر والتنوين لعلتين ، وهذا ليس كذلك .

وقوله تعالى : * فإذا أفضتم من عرفات * (١) مخرج على هذه
المذاهب الثلاثة (٢)

وقال الفراء : (عرفات) (٣) لا واحد لها ، وقول الناس (اليوم يوم
عرفة) ليس بعربي محض . (٤)

(١) من قوله تعالى : * فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عنه المشعر
الحرام * البقرة ١٩٨ .

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش (١) : ١٦٤-١٦٥ وفيه صرف (عرفات)
قال : " وإنما صرفت لأن الكسرة والضمة في التاء صارت بمنزلة
الياء والواو في (مسلمين ومسلمون) لأنه تذكيره ، وصار التنوين
في نحو (عرفات ومسلمات) بمنزلة النون ، فلما سمي به ترك على
حاله ، كما ترك (مسلمون) إذا سمي به على حاله حكاية " .
والمذهب الثاني الذي أورده الأخفش في معانيه : عدم الصرف قال
: " ومن العرب من لا يصرف إذا سمي به ، ويشبه التاء بهاء التأنيث
نحو : حمدة ، وذلك قبيح ضعيف كقول الشاعر : " أذرفت ،
ومنهم من لا ينون (أذرفت) ولا (عانات) وهو مكان " .

(٣) عرفات : موضع بمكة ، قيل : سمي عرفة لأن الناس يتعارفون به ،
وقيل : لأن جبريل عليه السلام طاف بإبراهيم عليه السلام ، فكان يريه
المشاهد فيقول له : أعرفت أعرفت ؟ فيقول إبراهيم : عرفتُ
عرفتُ .

انظر : الروض المعطار ٤٠٩ ، الصحاح ٤ : ١٤٠١ ، اللسان ٩ : ٢٤٢
(عرف) معجم البلدان ٤ : ١٠٤-١٠٥ .

(٤) الروض المعطار ٤٠٩ ، الصحاح ٤ : ١٤٠١ (عرف) معجم البلدان

وزهب آخرون إلى أن جمع الموءنث السالم المسمى به يكون غير منصرف،
ولا يدخله جر ولا تنوين، ويكون في موضع الجر مفتوحاً على قياس غير المنصرف
أجرى الألف والتاء مجرى تاء التانيث في عائشة، فنقول: (هـ) هذه
عرفات / ورأيت عرفات، ومررت بعرفات (بالفتح). ورده بعضهم،
وقالوا: إن القياس في المجموع إذا سمي به أن تبقى على حالتها التي كانت
عليها قبل التسمية، فلو سميت امرأة ب (زيدون) لقلت: (هـ) هذه
زيدون، ورأيت زيدون، ومررت بزيدون) كما تقدم.

١١٨

قال الشيخ: فإن قالوا في إعراب الجمع المذكور إذا سمي به وجه
آخر وهو أن تعربه بإعراب المفرد المنصرف إن كان منصرفاً، وإعراب المفرد
غير المنصرف إن لم يكن منصرفاً، فتقول: (هـ) هذه زيدون ورأيت زيدونا، ومررت
بزيدون) قلنا إنما كان كذلك، لأنه معرب بالحروف وهو خلاف إعراب المفرد
فجعل له وجه آخر لشبهه المفرد في إعرابه لما جعل اسماً مفرداً. وأما
جمع الموءنث السالم فمعرب بالحركات، فلا يلزم من تغيير جمع المذكر
السالم لما جعل مفرداً - لكونه معرباً بالحروف - أن يغير الجمع الموءنث
السالم، وليع معرباً بالحروف، لأن جمع المذكر السالم إذا أعربت بالحركات
تدخله الحركات الثلاث، والتنوين إن كان منصرفاً، ويمنع منه الجر والتنوين
إن كان غير منصرف. وأما جمع الموءنث السالم فلا يتحقق فيه دخول الحركات
الثلاث ولا امتناع الجر والتنوين لأجل العلتين. فلا يلزم من الحكم على
جمع المذكر السالم إذا سمي به بمنع الصرف - الحكم على جمع الموءنث السالم
إذا سمي به -^(١) انتهى.

١١٩ / واعلم أن التنوين في غير المنصرف مقدر بدليل، قولهم:

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(هو " لا " حواج بيت الله) (١) فأعمل اسم الفاعل ، ولا يعمل إلا منونا

أو معرفا باللام فدل على تقديره ، والفتحة على تقدير الكسرة كما تقدم .

وقول الشيخ : " ما فيه علتان من تسع " (٢) قد علمت أن العليل

عشرة بآل الإلحاق وقد نظمها بعضهم فقال :

موانع صرف الاسم عشرة فهاكها ملخصة إن كنت في العلم تحرض

فجمع وتعريف وعدل وعجمة وصف وتأنيث ووزن مخصص

وما زيد في (علق) و(عمران) فانتبه وعاشرها التركيب هذا ملخص

والبيتان اللذان ذكرهما الشيخ لغيره (٣) .

واعلم أن تسمية هذه عللاً وأسباباً مجازاً فإن السبب والعللة ما أوجب

الشيء ، واقتضاه ، والمقتضى لمنع الصرف وجود اثنين ، وهذه مجموعها هو السبب

والعللة ، وكل منهما جزء سبب وعللة ، فإطلاق اسم السبب والعللة عليه إطلاق

اسم الكل على الجزء .

قال : " ويجوز صرفه للضرورة والتناسب مثل : " سلاسلًا وأغلالات " (٤) .

يجوز صرف ما لا ينصرف تحقيقاً لا مرين :

أحدهما : ضرورة الشعر (٥) ، لأن للشاعر رد الشيء إلى أصله ،

(١) اللسان ٢ : ٢٢٧ (حجج) وفيه : " نسوة . . . " .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ١١ ، الكافية في النحو لابن الحاجب ٦٢ .

(٣) يقصد البيتين اللذين ذكرهما في أول الباب ، وهما من ألفية ابن مالك

في المنوع من الصرف .

انظر : هامش (٣) من ص (١٤٣) .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ١٢ ، الكافية في النحو لابن الحاجب ٦٢ .

(٥) شرح الوافية ١٣٦ - ١٣٧ .

وأصل الأسماء الصرف إلا إذا كان الاسم غير المنصرف فيه ألف التانيث المقصورة
ك (حيلى) فلا يجوز صرفه ، لأنه لا يستفيد بصرفه شيئاً لأنه إذا / نون ١٢٠
حذف الألف ، فأبدل حرفاً ساكناً بساكن . وقال الكوفيون لا يجوز ذلك أيضاً
في (أفعل من) لأن (من) بمنزلة (الألف واللام) و (الإضافة) ،
فكما لا ينون معهما لا ينون مع (من) ورد بأن الاسم مع (من) نكرة ،
وهو معها معرفة .

وهل للشاعر منع صرف المنصرف ؟

اختلف النحاة فيه ، فذهب سيبويه إلى منعه ، لأن ذلك رد للأصل
إلى الفرع ، وهو يمنع ، بخلاف العكس . وذهب الكوفيون ، والأخفش إلى جوازه ،
وأشدد قول عباس بن مرداس :
(٢)

(١) انظر لهذه المسألة وآراء من منع ومن أجاز في : الإنصاف ٢ : ٤٩٩-٥٠٠
(المسألة ٧٠) انظر أيضاً : كتاب الحلال في إصلاح الخلل من
كتاب الجمل ٣٧٨-٣٧٩ وقد أيد رأيهما الزجاجي فقال :
" والأظهر عندي قول الأخفش والكوفيين " شرح الكافية الشافية
٣ : ١٥٠٩ وأضاف معهم " . . . وأبو علي " وقد أجاز ابن مالك ،
شرح ابن عقيل ٢ : ٣٤٠ . ومن أجاز استشهد بقوله :
ومن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض .

فمنع (عامر) من الصرف وليعرفه سوى العلمية ، شرح المفصل
١ : ٦٨-٦٩ وقد فصل المسألة كابن الأنباري . الفرائد
الجديدة ١ : ١١٤ .

(٢) هو العباس بن مرداس بن أبي عامر بن جارية بن عبد بن عيسى بن رفاعه
. . . أبو الهيثم / قبل الفتح ، وحضر مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم
الفتح ، وكان للعباس فرس يقال له : العبيد ، وقد ذكره حيين
قتلته رسول الله عما أعطاه عينه بن حصين والأقرع بن حابس
فقال :

(١) وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

فمنع (مرداس) التصرف من غير علة ، وأجاب عنه أصحاب
سيبويه (٢) بأن الرواية : (يفوقان شيخى في مجمع) ، قال ابن خروف :

====
أجعل نهبي ونهب الحبيد بين عينة والأقصر

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقطعوا عنا لسانه ، فزادوه .

انظر لترجمته : أسد الغابة ٣ : ١٦٨ - ١٧٠ والإصابة في تمييز
الصحابة ٢ : ٢٦٣ - ٢٦٤ ، تفسير البحر المحيط ٥ : ٥٧ ، خزنة
الأدب ١ : ١٥٢ - ١٥٤ طبقات الشعراء للجمعي ، الشعراء والشعراء
لابن قتيبة ١ : ٣٠٠ / ٢ : ٧٤٦ - ٧٤٨ ، شرح أبيات مغني اللبيب
(١ : ١٧٨ شرح شواهد المغني ٢ : ٩٢٥ - ٩٢٦ ، معجم الشعراء
للمرزياني ٢٦٢ - ٢٦٣ ، المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان
الحماسة ٣١ .

المرداس : الحصة التي يرمى بها في البئر لينظر هل فيها ماء أم لا .

(١) نسب البيت للعباس بن مرداس .

ورد البيت كاملاً في : أسد الغابة ٣ : ١٦٨ ، الإصابة في تمييز الصحابة
٢ : ٢٦٣ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٤٨ ، حاشية الصبان
٣ : ٣٠٨ ، خزنة الأدب ١ : ١٤٧ ، الدرر اللوامع (١ : ١٠٤ ،
الشعراء والشعراء لابن قتيبة ١ : ١٠١ / ٢ : ٧٤٨ شرح جمل الزجاجي
٢ : ٥٦٦ ، شرح شواهد المغني ٢ : ٩٢٥ ، شرح الكافية للرضي
١ : ٣٨ ، ٥٩ ، الصحاح ٣ : ٩٣٤ ، ضرائر الشعر ١١٢ ، الفرائد
الجديدة ١ : ١١٤ ، همع الهوامع ١ : ٣٧ ، الوافي بالوفيات
٩ : ٣٠٧ .

ورد عجزه فقط في : أمالي السهيلي ٢٧ .

الشاهد فيه : (مرداس) حيث منعه التصرف من غير علة .

(٢) انظر لرأيهم في : كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل

الرواية الأولى ثابتة فلا يدفع بهذه الرواية، ورجح الشيخ عبدالرحمن السهيلي هذا المذهب، وقال: القياس في كل اسم علم أن لا ينون، لأنه مستغن عن الإضافة، فكما لا ينون جميع أنواع المعارف إذ (١) التنوين أتى به علامة للانفصال عن الإضافة، فمنع التنوين من الاسم العلم هو القياس (٢). والزمخشري روى عنهم أنهم يجوزون ذلك مع العلمية خاصة، وما استدلووا به شاهد عليه.

١٢١ / وثانيهما: تناسب الفواصل والاتباع، كما في قوله تعالى: *سلاسل وأغلالاً* (٣) و: *قواريراً قواريراً* (٤) على قراءة من نونه (٥).

-
- (١) في الأصل (إذا) والصواب ما أثبتناه.
- (٢) أمالي السهيلي ٢٦٠.
- (٣) من قوله تعالى *إنا اعتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا وسعيراً* الإنسان آية ٤.
- (٤) من قوله تعالى *ويطاف عليهم بأنية من فضة وأكواب كانت قواريراً. قواريراً من فضة قدروها تقديراً* الإنسان ١٥ - ١٦.
- (٥) قرأ نافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم.
- انظر: كتاب الإقناع في القراءات السبع ٢: ٨٠٠، التيسير في القراءات السبع للداني ٢١٧ - ٢١٨، حجة القراءات ٧٣٨ - ٧٣٩، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣٥٨ - ٣٥٩، كتاب السبعة لابن مجاهد ٦٦٣ - ٦٦٤، شرح الكافية الشافية ٣: ١٥١٢، النشر في القراءات العشر ٢: ٣٩٥.

فأما (سلاسلا) فصرف إتباعا لقوله : (أغللا) ، وأما (قواريرا) الأول :
فصرف لتناسب الفواصل وروءوس الآي ، والثاني صرف اتباعا للأول . وكذا
قراءة الأعمش (١) : " ولا يفوثا ويعوقا " صرفهما لمناسبة أخواتهما (٢)
في قوله تعالى : (٣)

(١) الأعمش : هناك شخصيتان بهذا اللقب هما :

أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي ،
وكان فصيحاً ، لم يلحن قط ، وكان شعبية إذا ذكر الأعمش قال :
المصحف المصحف سماه بذلك لصدقه ، وكان يسمى سيد المحدثين
وكان قد وقف نفسه للتعليم والتعلم ، لقي من الصحابة عبد الله بن
أبي أوفى ، وأنس بن مالك ، سمع أبا وائل والمعمر بن إبراهيم النخعي
 وغيرهم ، ولد سنة ٦٠ ، وتوفي سنة ١٤٨ .

انظر لترجمته : تذكرة الحفاظ ١ : ١٥٤ ، رياض الجنات ٤ : ٧٥ فما
بعدها ، غاية النهاية في طبقات القراء ١ : ٣١٥-٣١٦ لطائف
الإشارات لفنون القراءات ١ : ٩٩-١٠٠ ، كتاب الوفيات ١٢٧ .

والآخر هو : أبو بكر عبد المجيد بن أبي أويس المعروف بالأعمش ، يروى
عن أبيه وخاله مالك بن أنس وابن عجلان ، وابن أبي ذؤيب
وسليمان بن بلال وقرأ على نافع القاري ، وكان صاحب عربية وقراءة
أخرج له البخاري ومسلم . روى عنه الكثير ، قال يحيى : هو ثقة .
توفي سنة ٢٠٢ وقيل سنة ٢٠١ ، ٢٠٣ .

انظر لترجمته : ترتيب المدارك ٢ : ٣٧١ ، شجرة النور الزكية
٥٦ ، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين ٦٤ - ٦٥ .

(٢) املاء ما من به الرحمن ٢ : ٢٧٠ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٥١٢ .

مشكل إعراب القرآن ٢ : ٤١٢ ، معاني القرآن للفراء ٣ : ١٨٩ .

(٣) من قوله تعالى : * وقالوا لا تذرنا آلهتكم ولا تذرنا وداً ولا سواعاً ،
ولا يفوثا ويعوقا ونسراً * نوح آية ٢٣ .

* ولا تذرن ودا (١) ولا سواعا (٢) ولا يغوثا (٣) ويعوقا (٤) ونسرا *

قال الشيخ في أماليه : والشئ قد يكون غير فصيح فيقترن به ما يصيره فصيحاً ، كقوله تعالى : * أولم يرو كيف يبدئ الله الخلق * (٥) فجاء (يبدئ) رباعياً ، والفصح (بدأ) ثلاثياً بل لا يكاد يسمع إلا كذلك ، قال تعالى * كما بدأكم * (٦) وقال : " كيف بدأ الخلق " لكن حسن الرباعي هاهنا تشبيبه بـ (يعيده) فيصير فصيحاً ، وقال بعض الشعراء لكاتبه ، اكتب :

(٧) يا حارٌّ إن الركب قد حاروا

(١) وُدًّا : صنم كان لقوم نوح صار لكذب وكان يدومة الجندل وكان لقريش صنم يدعونه وُدًّا ، ومنهم من يهمز فيقول : أد ، ومنه سمي عبد وُدًّا .

انظر : الصحاح ٢ : ٥٤٩ (و د) اللسان ٣ : ٤٥٥ مجاز القرآن ٢ : ٢٧١ .

(٢) سواعا : اسم صنم كان لهمدان ، وقيل : كان لقوم نوح عليه السلام ثم صار لهذيل .

انظر : الصحاح ٣ : ١٢٣٣ ، اللسان ٨ : ١٧٠ (سوع) .

(٣) يغوثا : صنم لمذحج .

انظر : الصحاح ٤ : ٥٣٤ ، اللسان ٢ : ١٧٥ (غوث) ، مراد الإطلاع ٣ : ١٤٨٠ .

(٤) يعوقا : اسم صنم كان لهمدان وخولان في أرحب ، وقيل كان لقوم نوح عليه السلام .

انظر : الصحاح ٤ : ١٥٣٤ ، مراد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ٣ : ١٤٨٠ .

(٥) من قوله تعالى * أولم يرو كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده * العنكبوت آية ١٩ .

(٦) من قوله تعالى * وادعوه مخلصين له الدين كما بدأكم تعودون * الأعراف آية ٢٩ .

(٧) انظر أمالي ابن الحاجب ٣ : ٤٣ .

يعني بالضم ، فقال : ياسيدى : إن (الحار) أفصح ، يعني بالكسر
فقال له : اكتب : (يا حار) يعني بالضم . فالضم هنا - وإن كان هو اللغة
المرجوحة لكن حسنه مقارنته ل : (حاروا) للتناسب (١)
قال في الشرح : وما يقوله بعضهم من أن ذلك صرف لأنه الأصل
إلى تجويز الأمرين باطل ، لامتناع قولك : جاءني إبراهيم وأحمد في السعة
إجماعاً (٢) . قلت : والإجماع ممنوع ، فإنه حكى عن الأُخفش أن من العرب
من يصرف الجمع على كل حال تنزيلاً له منزلة المفرد ، لأنه قد يُجمع كقولهم :
(صواحيب يوسف) (٣) . قال : وعلى هذا جاء قوله تعالى "قواريراً"
بالتنوين (٤) .

فإن قيل : إذا جاز صرف ما لا ينصرف لمؤاخاة الفواصل والاتباع
فكيف يُعد ذلك من ضرورات الشعر ، وقد ورد به القرآن ؟ !
فالجواب : أنه قليل في غير الشعر للاتباع أو لمؤاخاة الفواصل ،
وجوازه في الشعر لا يختص بذلك .

-
- (١) انظر أمالي ابن الحاجب ٣ : ٤٣ .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ١٢ .
(٣) جزء من حديث أخرجه البخارى قال صلى الله عليه وسلم " إنكن لاتنن
صواحب يوسف ، مروا أبا بكر فليصل للناس ."
انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٣٩ ، شرح الكافية للرضي
١ : ٤٠ ، صحيح البخارى ، كتاب الأذان ٤٦ - باب أهل العلم
والفضل أحق بالإمامة ، شرح الكافية الشافية ٤ : ١٨٨٩ ، الفوائد
الضيائية ١ : ١٣١ وليس فيه إلا جزء من الحديث "صواحيب" .
في الحديث اختلاف يسير في بعض الكلمات .
الشاهد فيه (صواحيب) لأن من العرب من يصرف الجمع على كل
حال تنزيلاً له منزلة المفرد .
(٤) تقدمت الآية في هامش رقم (٤) صفحة (١٥٦) وهي من سورة
الإنسان آية ١٥ - ١٦ .

قال : " وما يقوم مقامهما [الجمع] وألفا التأنيث " (١) تقدم القول في أن العلل العشرة المذكورة منها ما يستقل بمنع الصرف من غير انضمام علة أخرى إليه ، والمقصود هنا بيان ذلك . والذي هو بهذه الصفة الجمع وألفا التأنيث . فأما الجمع فإنما قام مقام علتين ، لأن شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع ففيه الجمع ونهاية الجمع ، فكأنه جمع مرتين على ما سيأتي إن شاء الله تعالى في فصل الجمع ك (مساجد ودنانير ودراهم ودواب " وأما ألفا التأنيث وهما : المقصورة نحو : (حبلى وسكرى ودنيا وأنثى) / والممدودة نحو : (حمراء وصفراء وتاسوعاء وعاشوراء) - وهو اسم الليلة العاشرة من المحرم [وهو اسم] إسلامي لا يُعرف في الجاهلية - فإنما قامت كل واحدة منهما مقام علتين من حيث كانت للتأنيث ، ومن حيث لزومها الصيغة التي هي فيها فقام لزومها مقام تأنيث آخر فكأنه فيها تأنيثين بخلاف تاء التأنيث فإن الأصل فيها أن تدخل على لفظة المذكر فتنقله إلى المؤنث . وثبوتها في (عائشة وفاطمة) على خلاف الأصل . والأصل فيهما اسم الفاعل .

فهاتان علتان هما اللتان يقوم كل منهما مقام علتين وما عداهما من العلل الثمانية لا تمنع الصرف إلا بانضمام علة أخرى إليه . هذا هو المشهور .

وقال أبو الحسن بن خروف : الألف والنون في فعلان فعلى نحو : (سكران) و (غضبان) تقومان مقام علتين في المنع ، وألحقهما بألفي التأنيث في ذلك ، لأنهما مشبهان بهما صير العلل المستقلة بالمنع ثلاثة ، وغيره اعتبر في (فعلان) الصفة ، فاجتمع في (سكران)

(١) الكافية في النحو لابن الحاجب ٦٢ .

و (غضبان) الألف والنون والصفة ، ولم يعرج هو على ملاحظة الصفة منه
كما لم يعرجوا على اعتبارها في (حمراء وحبلى وسكرى) ، ولم أره لغيره .
ولو سميت مذكراً بما فيه ألف التانيث امتنع صرفه للعلمية وشبهه
ألفه / بألف التانيث .

١٢٤

قال : " فالعدل خروجه عن صفته الأصلية تحقيقاً " (١)

شرح الشيخ رحمه الله في تفسير العلال التسع ، وبين شروطها واحدة
بعد واحدة فبدأ بالعدل على حسب الترتيب في البيتين . والعدل : مصدر
عدل يعدل ، وهو مشترك بين ثلاثة معان :

(٢)

أحدها : التسوية ، ويتعدى بنفسه كقوله تعالى : * فعدلك *

(٢)

على قراءة التخفيف ، أى : * فسواك *

وثانيها : الإقساط ، ويتعدى ب (في) ويقال : عدل في حكمه ،

أى : أقسط فلم يجز .

وثالثها : الميل ، ويتعدى ب (عن) يقال : (عدل عن الطريق)

إذا مال عنه وانحرف . وهو المراد هنا لأن المعدول خرج عن مقتضى صيغته

الأصلية ، ثم هو منقسم إلى : معدول عن بنية إلى بنية أخرى ك (ثلاث)

و (عمر) ، وإلى معدول عن الألف واللام ، وكلاهما يصدق عليه أنه عدل

به عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى ، والمعدول منه ما هو على وزن

(فعّال) بفتح الفاء والعين ، وهذا مبني على ما سيأتي بيانه في المبنيات

إن شاء الله تعالى ، وما عداه فهو معرب إعراب ما لا ينصرف ، وهو المقصود هنا .

(١) شرح الكافية للرضي ١ : ٤٠ ، الكافية في النحو ٦٣ * ... تحقيقاً

كثلاث مثلث ... *

(٢) قوله تعالى : * الذى خلقك فسواك فعدلك * الإنفطار آية ٧ .

وضابط العدل المراد هنا أنه خروج الاسم المعرب عن صيغته
الأصلية التي يقتضيها القياس إلى صيغة أخرى خروجاً مسموعاً غير مقيس، من
الجنسية إلى العلمية أو لزيادة معنى .

١٢٥ نقولنا: خروج الاسم المعرب يخرج / به الاسم البنسي

ك (نَسَاقٌ وَفَجَارٌ) .

وقولنا : خروجاً مسموعاً غير مقيس يخرج به (ضَرَابٌ ، وَضَرُوبٌ
ومقيم) ونحوه ما هو محتل العين ، و (جَرِيحٌ) فإن هذه الأسماء
خرجت عن صيغتها الأصلية - وهي (ضَارِبٌ) و (مُقِيمٌ) و (مَجْرُوحٌ)
لكنه خروج مقيس مطرد .

وقولنا : لنقله من الجنسية إلى العلمية ، نحو : (عَمْرٌ) فإنه
معدول عن (عامر) الذي هو اسم جنس ، وجعل علماً .

وقولنا : أول لزيادة معنى [نحو :] مثنى ، فإنه عدل به عن اثنين
لزيادة المعنى ، وهو التعدد .

وينقسم إلى قسمين : عدل تعقيقي ، و عدل تقديري . (١)

فالتعقيقي : ما تحقق العدل فيه وعلم بدليل غير منع الصرف .

والتقديري : ما استفيد (٢) معرفته من منع الصرف إذا لم يكن فيه

إثبات علّة ثانية غير تقدير العدل ، فاستدل بمنعه الصرف على وجود العدل
فيه .

فمن القسم الأول (نَعَالٌ وَمَفْعَلٌ) وهو في العدد خاصّة

ك (أَحَادٌ وَمَوْحَدٌ ، وَثَنَاءٌ وَمَثْنَى ، وَثَلَاثٌ وَمَثَلثٌ ، وَرَبَاعٌ وَمَرْبُوعٌ) (٣)

(١) شرح الوافية ١٣٩ .

(٢) (مِنْ) زيادة في الأصل .

(٣) شرح الوافية ١٣٩ .

تقول : جاء القوم أحاد ، وجاء القوم موحد أي : واحداً واحداً ، وجاء القوم ثناء ، وجاء القوم مثنى ، أي : اثنين اثنين ، وجاءوا ثلاث ومثلث ، أي : ثلاثة ثلاثة ، وكذلك : رباع ومربع ، قال الله تعالى : * أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع *^(١) معناه : أن الملائكة منقسمون ، فطائفة منهم لكل منهم / جناحان جناحان ، وطائفة لكل منهم ثلاثة أجنحة ، وطائفة لكل منهم أربعة أجنحة^(٢) ، وكذا قوله تعالى : * فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع *^(٣) معناه : لتنكح طائفة منكم كل منهم اثنين اثنين ، وطائفة منكم كل منهم ثلاثة ثلاثة ، وطائفة منكم كل منهم أربعة أربعة .

وقد أنكر على ابن حزم^(٤) تجويزه نكاح تسعة

-
- (١) قال تعالى : * جاعل الملائكة رسلاً أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع *
فاطر آية ١ .
(٢) الكشاف ٣ : ٢٩٨ .
(٣) النساء آية ٣ .
(٤) ابن حزم هو : أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
الأندلسي الظاهري ولد سنة ٣٨٤ هـ .
تصانيفه بلغت أربعمئة مجلد ومن جملته : الأحكام لأصول الأحكام ،
الإيصال إلى فهم كتاب الخصال له أربعة وعشرون مجلداً ، التقريب
لحد المنطق والمدخل إليه ، المحلى بالآثار ، شرح المحلى باختصار ،
مداواة النفوس ، وغيرها كثير ، توفي سنة ٤٥٦ هـ .
انظر لترجمته : كتاب (ابن حزم حياته وعصره) - آراؤه وفقهه ٢٢
فما بعدها ، الأخلاق والسير في مداواة النفوس ٧ - ١٠ (المقدمة)
ابن حزم وموقفه من الإلهيات ١٧ فما بعدها (المقدمة) تاريخ
المذاهب الإسلامية ٢ : ٣٥٣ ، ٤٠١ .

مستدلاً بالآية (١).

وقيل : هذا دليل على جهله باللسان العربي ، فإن هذا معناه
في لغة العرب التفریق لا الجمع .

واتفق النحاة على جواز (فعال ومفعل) في الأعداد من الواحد
إلى الأربعة (٢) ، واختلفوا فيما زاد على ذلك إلى العشرة (٣) على أربعة
مذاهب :

(٤)
أحدها : مذهب البصريين أن ذلك متنع ، لأنه لم يسمع ،

(١) ومراجعتي لكتاب ابن حزم (المحلى) لم أجد أنه جوز ذلك إنسا
منع وشدد على المنع ، قال : " ولا يحل لأحد أن يتزوج أكثر من
أربع نسوة إماء أو حرائر ، أو بعضهن حرائر ، وبعضهن إماء . . .
واستدل بقوله تعالى : * فانكحوا ما طاب . . . * وقال : " . . . فلم
يختلف في أنه لا يحل لأحد زوج أكثر من أربع نسوة أحد من
أهل الإسلام ، وخالف في ذلك قوم من الروافض لا يصح لهم عقد
الإسلام " فإذن الروافض هم الذين جوزوا ذلك وليس ابن حزم ،
ونسبه هو وغيره إلى الروافض .

انظر : ابن حزم لمحمد أبو زهرة ٤٤٥ ، المحلى ٩ : ٤٤١
معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ٦ : ٧ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٤١ .

(٣) انظر : شرح الوافية ١٣٩ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٤٧ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ٣ : ١٨٠ ، قال : " لا يقاس بل يقتصر على

المسموع وهو مذهب جمهور البصريين ، شرح الكافية لابن الحاجب ١٢
وقال : " وهل يقال فيما عداه إلى العشرة عشرًا ومعشرًا أولاً يقال
فيه خلاف أصحابهما أنه لم يثبت وقد نص البخاري في صحيحه
على ذلك " ، همع المومع ١ : ٢٦ .

وقال أبو عبيدة (١) في كتاب المجاز أن ذلك لا يتعدى (رباع) (٢) ،
ونص البخاري في جامعه على منعه . (٣)

وثانيها : جواز بناءهما إلى العشرة قياساً (٤) ، ورجحه ابن

(١) في الأصل (أبو عبيد) والصواب ما اثبتناه ، وكذلك اسم الكتاب
في الأصل رسمت هكذا (الحال) والصواب ما كتبتاه .
انظر : همع الهوامع ١ : ٢٦٠ .

وأبو عبيدة هو : معمر بن المثنى التيمي . كان عالماً باللغة و أخبار
العرب وأنسابهم وأيامهم ، وكان عالماً بالشعر والغريب .
روى عنه : علي بن المغيرة الأثرم ، وأبو عبيدة القاسم بن سلام
وأبو عثمان المازني ، وأبو حاتم السجستاني . له مصنفات منها :
المجاز في القرآن وغيره .

قيل : ولد سنة ١١٠ وتوفي سنة ٢٠٨ وقيل سنة ٢٠٩ .
انظر : أخبار النحويين البصريين ٥٢-٥٥ ، إنباه الرواة ٣ : ٢٧٦-
٢٨٧ ، تذكرة الحفاظ ١ : ٣٧١ - ٣٧٢ ، مراتب النحويين ٧٧-٧٩ ،
نزهة الألباء ١٠٤ فما بعدها .

(٢) شرح الكافية للرضي ١ : ٤١ ، مجاز القرآن ١ : ١١٦ قال :
" غير أن الكمية قال : ... حتى رميت فوق الرجال خِصلاً عَشْرًا
فجعل عشار على مخرج ثلاث ورُباع " .

(٣) انظر : صحيح البخاري ٥٣ : ٦ قال في تفسير سورة البقرة :
" مثنى وثلاث يعني اثنتين وثلاثاً وأربعا ولا تجاوز العرب رباع "
شرح الكافية لابن الحاجب ١٢٠ .

(٤) شرح الكافية للرضي ١ : ٤١ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٤٨ ،
المخصص ١٧-١٢٠ ، ١٢٥٠ .

خروفا ، ونسبه إلى الأكثرين ، ونسبه غيره ^(١) إلى الزجاج خاصة ، وروى هو "لا" عن أبي عمرو الشيباني ^(٢) ، وابن السكيت ^(٣) ،

(١) ابن سيده في "المخصص" ١٧ : ١٢٠ ، قال : " . . . وقد ذكر الزجاج أن القياس لا يمنع أن يبنى منه إلى العشرة على هذين البناءين فيقال : خُماس ومَخْمَس وسُداس ومَسْدَس وسُبَاع ومَسْبَع وثَمَان ومَثْمَن وتَسَاع ومَتَسَع وعِشار ومَعْشَر . . . "

وبمراجعتي لكتاب الزجاج " ما ينصرف وما لا ينصرف " ٤٤ فوجدته يميز (فَعَال) إلى عشرة أما (مَفْعَل) فلم يجيء إلا (مَثْمَن وموحد) قال : " وإن عدلت أسماء العدد إلى العشرة كلها على هذا قياساً نحو "عشار" و"تساع" و"خماس" و"سداس" ، ولكن "مثنى" و"موحد" لم يجيء في مثل : "معشر" تريد به "عشار" وكذلك "متسع" يريد به "تساع" إنما استعمل من هذا ما استعملت العرب . أنظر أيضاً : الصحاح ٢ : ٧٤٧ (عشر) .

(٢) أبو عمرو الشيباني هو : اسحاق بن مرار - بكسر الهم - الشيباني مولود لهم ، وكان أبو عمرو يوءدب في أحيا بني شيبان فنسب إليهم بالولاء . . . وكان راويه واسع العلم باللغة ثقة في الحديث كثير السماع وأخذ عنه دواوين "أشعار القبائل" كلها وكان يلزم مجلسه أحمد بن حنبل وكتب عنه حديثاً كثيراً . له كتب كثيرة منها : كتاب غريب الحديث ، كتاب النوادر المعروف بحرف الجيم ، كتاب النحلة ، كتاب النوادر الكبير ، كتاب خلق الإنسان ، كتاب الحروف . . . وغيرها . انظر لترجمته : إنباء الرواة ٢ : ٣٦٠ - ٣٦١ ، الفهرست ٦٨ ، المزهر ٢ : ٤١١ ، مراتب النحويين ١٤٥ - ١٤٦ ، نزهة الألباء ٩٣ - ٩٦ ، الوافي بالوفيات ٨ : ٤٢٥ وانظر لرأيه في ذلك : حاشية الصبان ٣ : ١٨٠ .

(٣) ابن السكيت هو : أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، كان من أهل اللغة ، أخذ عن أبي عمرو الشيباني ، والفراء ، وابن الأعرابي ، له من الكتب : كتاب الألفاظ ، كتاب إصلاح المنطق ، كتاب الأمثال ، كتاب

وأبي حاتم (١) في كتاب الإبل : أن العرب قد جاء عنها خماس وسداس
إلى عشار ، فتقول على هذا : خماس ومخمس ، وسداس ومسدس ، وسباع
ومسبع ، وثمان ومثمان ، وتساع ومتسع وعشار ومعشر . (٢)

=== القلب والإبدال ، كتاب الزبرج ، كتاب البحث ، كتاب المقصور
والممدود ، كتاب المذكر والمؤنث ... وغيرها .

توفي سنة ٢٤٣ وقيل : سنة ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، في خلافة المتوكل .

انظر لترجمته : أبجد العلوم ٣ : ٣١ - ٣٢ ، إنباه الرواة ٤ : ٦٣
الفهرست ٧٢ ، مراتب النحويين ١٥١ - ١٥٣ نزهة الألباء
١٧٨ - ١٨٠ .

وانظر لرأي ابن السكيت في هذا البناء : حاشية الصبان ٣ : ١٨٠ .

(١) أبو حاتم هو : سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني ، كان كثير
الرواية عن أبي زيد ، وأبي عبيدة ، والأصمعي ، عالما باللغة والشعر .
قال أبو العباس المبرد : وسمعتة يقول : قرأت كتاب سيبويه
على الأخص مرتين . وكان حسن المعرفة بالعروض ، كثير التأليف للكتب
في اللغة يقول الشعر صادق الرواية وعليه اعتمد ابن دريد في
اللغة .

له كتب كثيرة منها : كتاب ما يلحن فيه العامة ، كتاب الطير ، كتاب
المذكر والمؤنث ، كتاب المقصور والممدود ، كتاب الإبل ...

توفي سنة ٢٥٥ في شهر رجب .

انظر لترجمته : الأعلام ٣ : ٢١٠ ، ومصادره : طبقات الصوفية ٢٠٦ ،
الوفيات ١ : ٢١٨ ، حلبة الأولياء ١ : ١٨٩ ، أخبار النحويين البصريين
٧٠ - ٧٢ ، إنباه الرواة ٥٨ ، الفهرست ٥٨ - ٥٩ ، المزهر ٢ : ٤٠٨ ،
مراتب النحويين ١٣٠ - ١٤٢ ، نزهة الألباء ١٨٩ - ١٩١ .

وانظر لرأيه في جواز (فَعَالٌ وَمَفْعَلٌ) من أحاد إلى عشار : حاشية
الصبان ٣ : ١٨٠ .

(٢) حاشية الصبان ٣ : ١٨٠ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٤١ ، همع الهوامع

١٢٧ وثالثها : جواز بناء (فُعَال) / و (مَفْعَل) في (عشرة)
خاصة ، وقالوا : إن ذلك ورد فيقتصر عليه فتقول : (عَشَار) و (معشر) .
(١)
ورابعها : جواز بناء (فُعَال) دون (مَفْعَل) إلى العشرة .
(٢)
وهذه الألفاظ معدولة لفظا ومعنى ، أما معنى فلئن أصلها أن تكون اسما
فجعلت صفات . وأما لفظا فمن وجهين أحدهما : أن معنى (ثلاث)
ثلاثة [ثلاثة] فعدل عن صيغة (ثلاثة) ، وتكرارها ، وكذلك باقيها .
ومعناه : الحصر في تقسيم من هو على الصفة المشتق منه ، والأصل فيه أن
يكرر الاسم المراد تقسيم الأشياء عليه تقول : جاء القوم رجلا رجلا ، ورجلين
رجلين وجماعة جماعة ، فلما ذكرت هذه الألفاظ غير مكررة علم أنها معدولة
عن العكس .

وثانيهما : تجريدتها عن التاء في المذكر والمؤنث ، والأصل ثبوتها
فيه للمذكر لأنها من باب الأعداد ، فهذه الأسماء منوعة الصرف للعدل
والصفة (٣) . ومنهم من قال : للعدل والتأنيث ، والأول أصح .

وقال ابن السراج : لأنها معدولة من وجهين كما تقدم ، ولم
يعتبر مع ذلك وجود علة أخرى (٤) .

(١) شرح الكافية للرضي ١ : ٤١ ، المخصص ١٧ : ٥٥ .

(٢) حاشية الصبان ٣ : ١٨٠ ، همع الهوامع ١ : ٢٦ .

(٣) انظر املاء ما من به الرحمن ١ : ١٦٦ ، شرح الكافية ١ : ٤ ، الكشف

١ : ٤٩٦ ، اللمع في العربية ٢٣٧ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٤٤

معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ٢ : ٥ ، همع الهوامع

١ : ٢٦ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٤ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ٤٤٧

، وقال : إنه رأى سيبويه وأكثر النحويين .

وقال آخرون : لا تتصرف للعدل والجمع ، لأنه بالعدل قد صار أكثر

من العدة الأولى . وقيل : غير ذلك ، وهي مذاهب ضعيفة . ثم هذه

الأسماء نكرات / لأنها لا تقع إلا صفات لنكرة أو حالاً من معرفة . (١)

وقال الطبري (٢) : هي معارف ، لأنها لا يدخلها الألف واللام .

قال الزجاج : وهذا خطأ . (٣)

(١) انظر : املاء ما من به الرحمن ١ : ١٦٦ ، حاشية الصبان ٣ : ١٢٨

شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٤٦ ، وأضاف : " ٠ . ١ . " وأما أخباراً كقوله

عليه الصلاة والسلام : " صلاة الليل مثنى مثنى " معاني القرآن

وإعرابه المنسوب للزجاج ٢ : ٥ - ٦ .

(٢) الطبري هو : أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم بن يزيد بن الطبري

يُعد في طبقة أبي يعلى ابن أبي زرعة وله من الكتب : غريب

القرآن ، المقصور والمدود ، المذكر والمؤنث ، صورة الهمز ، كتاب

التصريف ، كتاب النحو .

كان مؤدباً في دار الوزير ابن الفرات ، كان بصيراً بالنحو حاذقاً

فيه ، أخذ القراءة عن نصير بن يوسف أبي المنذر النحوي ، لم يذكر

أحد ممن ترجم له سنة وفاته ، إنما قالوا : كان في خلافة المعتدر بالله

في حدود سنة ٣٠٤ .

انظر لترجمته : إنباه الرواة ١ : ١٦٣ ، الفهرست ٦٠ ، الوافي بالوفيات

٨ : ١١١ - ١١٢ .

(٣) اختلف في أنها معرفة أو نكرة قال ابن سيده : وقد صح به كثير

من اللغويين منهم ابن السكيت والفراء ، وبعض النحويين يقولون

إنها معرفة . واستدل أصحابنا على تنكيره بقوله تعالى : ﴿ أولسي

أجنحة . . فوصف أجنحة وهو نكرة بمثنى وثلاث ورباع . .

وقال الصبان : " . . . وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل

إلا نكرات إما نعتاً . . . وإما حالاً . . . وإما خبراً . . . " ===

وإذا سميت بشي* من هذه الألفاظ المعدولة في العدد كما لو سميت رجلا ب (مثنى) أو (ثلاث) فالمنقول عن الأُخفش والفارسي وغيرهما وجزم به ابن عصفور أنه يتصرف^(١)، لأنه ليس فيه إلا التعريف، وقد زال العدل منه، لأنه لم يعدل به في حال التسمية، ولا يشبه حال حين كان معدولا، لأنه عدل في النكرة وهو الآن معرفة، فإن تكرته بعد التسمية به فمنهم من قال يمنع صرفه، لأنه الآن أشبه أصله حين كان معدولا ففيه العدل والصفة، وهو مذهب ابن عصفور^(٢)، ونقل الثماني واليزيدي عن الأُخفش^(٣) وابن بابشاذ^(٤) عن الفارسي أنه ينصرف

==== وقال الرضي: "وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو (جاء القوم مثنى)، وقال الزمخشري: "وهي نكرات يعرفن بلام التعريف تقول: فلان ينكح المثنى والثلاث والرابع".

انظر: حاشية الصبان ٣ : ١٧٨، شرح الكافية للرضي ٤ : ٤٢، الكشاف ١ : ٤٩٦، المخصص ١٧ : ١٢٠، همع الهوامع ١ : ٢٧.

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١ : ٦٥، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٨٣ قال: "وذهب الأُخفش وأبو علي وابن برهان إلى صرف العلم المعدول مسمى به، وهو خلاف مذهب سيبويه"، معاني القرآن للأُخفش ١ : ٢٢٥، المخصص ١٧ : ١٢٠، وقد وجدت أن الفارسي يمنع صرفها ناقلا قول أبي اسحاق.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢ : ٢٢٠ قال: "ومنهم من قال: إنما منع الصرف للعدل والصفة وهو الصحيح".

(٣) انظر لرأى الأُخفش هذا في معاني القرآن له ١ : ٢٢٥، ٢ : ٤٤٦.

(٤) وقد وجدت لابن بابشاذ رأيا مخالفا لما نقل عنه القمولي فقد ذكر عدم صرف (أحاد) الذي فيه عدل وصفة وأحمر حمرا أيضا قال: "فأما الستة الأخر التي هي: أحمر صفة ووزن الفعل وحمرا: تأنيث لازم، وأحاد: عدل وصفة... فجميع هذه الستة لا تنصرف وإن كانت نكرة وإذا لم تنصرف نكرة فأحرى ألا تنصرف معنى... انظر: شرح المقدمة المحسبة ١ : ١٠٨.

لزوال الوصف والتعريف بعد التنكير على مذهبيهم في (أحمر) فعلى هذا ليس فيه إلا علة واحدة وهي العدل ، وليس هذا قولا بعدم اعتبار العدل بعد التنكير ، والذي نقله ابن خروف وغيره عن سيبويه ^(١) وأكثر النحاة أنه إذا سمي به امتنع صرفه ، واختلف هوء لاء في علة ذلك ، فمنهم من قال : العدل والتعريف .

١٢٩ وقالوا : كل صفة امتنع صرفها للعدل والوصف يعتنع صرفها / إذا سمي بها للعدل والتعريف ، والعدل باق ، ولا يمكن صرفها معرفة ولا نكرة كما أن الجمع المتناهي نحو : (مساجد) إذا سمي به لا ينصرف كما لا ينصرف نكرة ، ويجرى عليه حكم الجمع ، وإن لم تكن جمعا كذلك هذا يجري عليه حكم العدل وإن لم يكن معدولا في هذه الحالة ، ولا يزول العدل إلا بزوال البنية بالتصغير ونحوه ، ويلزم من يقول بصرفه أن يصرف (آخر) و (فسق) إذا سمي بهما ، لأن (فسق) لم يعدل إلا في النداء وأن لا يبني (لكاع) إذا سمي بهما ، لأنها الآن ليست معدولة ، ولا تشبه (نزال) قلت : وقد نقل عن الأختش أنه يصرف (آخر) و (فسق) إذا سمي بهما ^(٢) .

وأكسر ابن خروف على ابن السيد قوله : إن (فسق)

(١) انظر : حاشية الصبان ٣ : ١٧٨ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٤١
قال : " وعند سيبويه أن منع الصرف في هذا للعدل والوصف " ،
شرح المفصل ١ : ٦٢ فما بعدها ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٨٣
، الكتاب ٣ : ٢٢٥ ، همع الهوامع ١ : ٢٦ .
(٢) انظر لرأى الأختش هذا في كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب
الجمال ٢٨٤ .

لا ينصرف (١) . ومنهم من قال : إذا سمي به امتنع صرفه للصفة والتعريف ، وقد بطل العدل بالتعريف ، والصفة المعتبر فيها أصل الوضع فلا ينافيها التعريف الطارىء .

(٢) هذا حكاه الثمانيني عن سيبويه .

وقلط غيره في النقل ، لأنه الصفة لا تجامع العلمية عند سيبويه .

والقائلون بامتناع صرفها إذا سمي بها ، قالوا : إذا كان نكرة بعد التسمية

امتنع صرفها أيضا ، بالأولى لشبهه بأصله فإنه الآن نكرة ، كما كان قبل

التسمية ، وقد رجع إلى حاله الأولى / ففيه العدل والصفة .

فيحصل من هذه النقول ثلاثة مذاهب في المعدول من ألفاظ المعدود

إذا سمي به :

مذهب سيبويه أنه يمتنع صرفه في حالتي التعريف والتكبير بعد

(٣) التسمية .

(٤) مذهب الأخفش والفارسي أنه مصروف في الحالتين .

(١) انظر : كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٨٤ فيه صرف

فسق ، قال : " ... لأن " فُعل " الذي لا يستعمل إلا في

النداء خاصة نحو قولهم : يا فسق ويا غدر ، إذا سمي به انصرف على

كل حال لأنه إنما عدل في النداء ، فإذا سمي به وجب أن ينصرف ،

لأنه قد فارق الحال التي كان فيها معدولا .

(٢) انظر : الكتاب ٣ : ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٤١ ، الكتاب ٣ : ٢٢٥ .

(٤) انظر : كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٨٤ وقد قرأت

في المخصص ١٧ : ١٢٠ فما بعدها ، وفي معاني القرآن ٢ : ٤٤٦

رأى كل واحد منهما ولا حظت أنهما لم يقولا بصرفها إنما يريان

عدم الصرف .

ومذهب آخرين منهم ابن عصفور أنه يمتنع صرفه في حالة التكثير ،
وينصرف في حالة التعريف وهو من المواضع الغريبة ، لا ينصرف نكرة ، وينصرف
معرفة .

قال : " و (أُخْر) : جمع " (١) .

من الأسماء المعربة المفدولة تحقيقا (أُخْر) لمقابل (الآخرين) (٢)
وهو جمع (أُخْرَى) ، ك (فَعَلَى وَفَعَلَ) (٣) . و (أُخْرَى) تأنيت :
(أُخْر) - يفتح الخاء - ومعناه : المخيرة لا التأخر الوجودي ، تقول :
جاءني زيد ورجل آخر غير زيد ، سواء كان مجيئوه سابقا على مجيئي
زيد أو متأخرا عنه .

ويجمع (آخر) على (أواخر) ك (أفعل) و (أفاعل) وعلى

(آخرين) إذا كان للعاقل ، كقوله تعالى : * آخرون يضربون * (٤)

والموضوع للتأخر الوجودي [أُخْر] - بكسر الخاء - وتأنيته :

(آخرة) ، وجمعه (آخر) أيضا ، وهذه مصروفة كالتي في قوله تعالى :

* وقالت أولاهم لأولاهم * (٥) وهذه تدل على الانتهاء ، ولذلك

(١) شرح الكافية للرضي ١ : ٤٠ ، الكافية في النحو لابن الحاجب ٦٣ .

(٢) شرح الوافية ١٣٩ - ١٤٠ .

(٣) املاء ما من به الرحمن ١ : ٨١ .

(٤) من قوله تعالى : * وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله

وآخرون يقاتلون في سبيل الله فاقروا ما تيسر منه * المزملة آية ٢٠ .

(٥) قال تعالى : * وقالت أولاهم لأولاهم فما كان لكم علينا من فضل *

الأعراف آية ٣٩ .

لا يجوز العطف عليها بخلاف الأولى فإنه يجوز العطف عليها . تقول : (جاءني طائفة من القوم وأخرى وأخرى) كما تقول : (جاءني زيد وآخر وآخر) .

١٣١ / قال الشيخ : * وإنما جمع (آخر) على : (آخر) في قوله تعالى : * فعدة من أيامٍ أُخِرٌ * (١) و (يوم) مذكر باعتبار (أُخِر) أصل ، وهو أن كل صفة لموصوف مذكر لا يعقل لك أن تعاملها معاملة الجمع المذكر ، وأن تعاملها معاملة الجمع المؤنث ، وأن تعاملها معاملة المفرد المؤنث فتقول : هذه الكتب الأفاضل ، والفضليات ، والفضل والفضلى ، فالأفاضل على لفظه في التذكير ، والفضليات ، والفضل إجراء له مجرى جمع المؤنث لكونه غير عاقل . و (الفضلى) إجراء له مجرى المفرد المؤنث . وهذا جائز في الصفات والأخبار والأحوال فلذلك جاء (آخر) نعتاً لأيام إجراء له مجرى جمع المؤنث ولو قلت : (جاءني رجال ورجال آخر) لم يجز حتى تقول : (أوآخر) أو (آخرون) ، لأنه ممن يعقل .

وقد أجازت العرب لما لا يعقل في المذكر في الضمائر مثل هذا فيقولون : (الكتب اشتريتهن) والمفرد مذكر ، وجاء الضمير بخلاف الظاهر ، لأنه جاز فيما يجمع [من] المذكر مما لا يعقل إذا كان مكسراً فإنهم قصدوا أن يجعلوا لمن يعقل أمراً يختص به ، ولما كان في جمع الظاهر جمع تصحيح لمن يعقل شاركوا بين المذكر مما (٢) لا يعقل وبينه في جمع المكسر بالاختصاص بالجمع ، وليس في الضمائر لمذكر من يعقل أمران :

(١) من قوله تعالى : * أياما معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيامٍ آخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيراً فهو خير له وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون * . البقرة آية ١٨٤ .

(٢) في الأصل : * (ممن) والصواب ما أشتناه .

أحدهما : يختص به تنازل منه وبين / الآخر ، فلما لم يكن
لجمع المذكر في الضمائر إلا لفظ خصوا به من يعقل شركوا بين المذكر
مما لا يعقل وبين الموءنث في الضمير فلذلك لم يقولوا : الكتب
اشتريتهم ، لأنه مخصوص بالعقلاء ولا الكتب نفصوا ، ولكن : (نفع
ونفعت) ، انتهى كلامه رحمه الله .

واختلف النحاة في وجه العدل في (آخر) فذهب سيبويه [إلى
أن] (آخر) معدول عن (الآخر) بالألف واللام ، لأن (آخر)
مشبه بـ (أفضل) التفضيل ، وأفعال التفضيل إنما يستعمل بالألف واللام ،
أو بالإضافة ، أو بمن فهذا كذلك (١) ، ولا جائز أن يكون معدولا عن
المضاف ، لأن اللفظ والمعنى يأباه .

أما المعنى فلأن المقصود به مغايرة المذكور أولا فلو أضيف لتغيير
المعنى بخلاف أن فعل التفضيل فإنه لا يتغير معناه بالإضافة باعتبار التفضيل .
وأما اللفظ فلأنه لو كان كذلك لوجب بناؤه كـ (قبل وبعد) .

ولا يجوز أن يكون معدولا عن (آخر من) ، لأنه جمع والجمع
لا يكون معه (من) فتعين أن يكون معدولا عن (الألف واللام) ، لأن
قياس جمع [الذي على وزن] فعل أن يكون بالألف واللام كقوله تعالى :
* إنها لإحدى الكبر * (٢) ، وفي الحديث " السبع الطول " (٣) . ونظيره
في العدل عن المعرف بالألف واللام (سحر) إذا أريد من يوم معين
فهو ممنوع الصرف للعدل والتعريف .

ومذهب الفارسي وابن جنى أنه معدول عن (آخر من) (٤) فمعنى

(١) انظر : الكتاب ٣ : ٢٢٤ - ٢٢٥ ، معاني القرآن وإعرابه المنسوب

للزجاج ١ : ٣٧٧ .

(٢) المدثر آية ٣٥ .

(٣) درة الغواص ١٦٧ لم أجد عن هذا الحديث في الكتب التي رجعت إليها .

(٤) شرح الكافية للرضي ١ : ٤٣ .

١٣٣ قولك : سررت / بالهندات ونسوة أُخْر : أخر من نسوة غيرهن ، ولا يجوز [عندهما] أن يكون معدولا عن المعرف باللام ، لأنه لو كان معدولا عنه لكان معرفة ك (سحر) فإن كل معدول غير معرفة إنما يقصد به تلك المعرفة ، ولو كان معرفة لما جرى وصفا للنكرة ولجاز جعله صفة للمعرفة ، وأنت تقول : جاءني رجل ورجل آخر ، ولا تقول : والرجل الآخر ، فيبطل أن يكون معدولا عما فيه الألف واللام ، ولو كان أيضا متضمنا معنى حرف التعريف لوجب بناؤه ك (أمس) .

وأجيب عنه بأنه لا يلزم من عدله عن الصيغة التي هي قياسه وهى أن يكون هو معرفة ، وما ذكر من التعريف في (أمس) و (سحر) المعدولين إنما كان في (أمس) لإرادة الألف واللام وكذلك (بنى) لتضمنه معناهما و (آخر) لم يتضمن معناهما ، وإنما عدل به عما هما فيه ، وفي (سحر) لجعله علما ، ولذلك لم يتصرف . وإذا كان كذلك فلا يصح أن يكون (آخر) معهما معنى الألف واللام لأنه معرب ولا علما لكونه صفة ، والصفة تنافى العلمية فثبت أنه يجب أن تكون نكرة ، وثبت بالدليل المتقدم أنه يجب أن يكون معدولا عما فيه الألف واللام .

(١) ومذهب آخرين أنه معدول عن (أخر من) المفرد المذكور

(١) معاني القرآن وإعراجه المنسوب للزجاج ١ : ٣٧٧ قال : " فأما آخر " فمفسر مصروفة ، زعم سيبويه والخليل أن " آخر " فارقت أخواتها والأصل الذى عليه بناء أخواتها ، لأن آخر أصلها أن تكون صفة بالألف واللام كما تقول الصغرى والصفير والكبرى والكبير فلما عدلت عن مجرى الألف واللام وأصل " أفعل منك " وهي مما لا تكون إلا صفة منعت الصرف .

لأن (أفعل من) ، والمشبه به إذا كان مؤنث (فعلى) ووصف به فحده أن يكون مفرداً مذكراً في المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والمجموع نقول :
مررت برجل أحسن / من هند ، ورجلين أحسن من الزيديين — ١٣٤
وبرجال أحسن من زيد ، ونساء أحسن من الهندات . فجمعه حينئذ عدول
عما يستحقه أصله قياساً فهو معدول عن صيغة (أفعل من) إلى (فَعَل)
بغير (من) ، وهذا وجه عدله لفظاً ، وأما عدله معنى فهو معدول عن
(آخر) الذي معناه التأخر الوجودى حتى صار " للمذكور] ثانياً] متقدماً
كان في الوجود أو متأخراً" (١) هذا بيان العدول فيه ، والعللة الثانية فيه
الوصف ك (أحمر) وحكم (آخر) المفرد المذكر و (أخرى) المؤنثة
في الصرف حكم (آخر) .

قال ابن مالك ، وكذلك جمعه وتثنيته ممنوعان من الصرف للعدل والصفة
لكن لا يظهر فيهما أثر المنع لكون إعرابهما بالحروف كقولك : (عندى رجلان
ورجلان آخران ، ورجال آخرون) (و) هذا يدل منه على أن المعرب بالحروف
يوصف بمنع الصرف وهو خلاف ما تقدم تعلمه .

وقال بعضهم : إنما امتنع صرف (آخر) المفرد لوزن الفعل الغالب
والصفة ، وليس معدولاً ، ولا ضرورة إلى تقدير العدل فيه . وما ذكرني (آخر)
فإنما ألجأ إليه منع صرفه بغير علة ظاهرة غير الصفة فاحتيج إلى تقدير
العدل . وهذا الكلام يقتضى أن يكون العدل في (آخر) تقديرية لا تحقيقاً
فإن سميت به لم تصرفه فإن يكن به ففيه الخلاف الآتي في (أحمر)
إن شاء الله تعالى .

(١) ما بين القوسين الصغيرين فيه في الأصل زيادة وغلط في العبارة ،
والمعنى الصحيح نقل من شرح الوافية ١٣٩ - ١٤٠ .

١٣٥ / واعلم أن (آخر) شبه بأفعل التفضيل ، وليس منه ، لأن أفعل التفضيل يقتضي التشريك والمفاضلة . وقولك : مررت بزيد ورجل آخر لا يقتضي اشتراكهما في مغايرة زيد بل في المرور وليس هو مدلول آخر .
قال : و " جُمع " (١) .

من المعدول تحقيقا (جُمع) بفتح الميم وهو جمع (جمعا) تأنيث (أجمع) ، تقول : (اشتريت العبد أجمع ، والجارية جميعا ، والجواري جميع) .
واختلف في أنه معدول عن ماذا ؟ فقال قوم (٢) : هو معدول عن (جُمع) باسكان الميم ، لأن مفردة (جمعا) ومذكوره (أجمع) (٢) ، وقياس (فعلاء أفعل) أن تجمع على (فُعَل) ك (أحمر وحمراء وحمرة) (٣) .

وقال الفارسي : هو معدول عن (جماعي) ، لأنه اسم (٤) ، وقياس (فعلاء) إذا كان اسما أن الجمع على (فعالي) كصحراء وصحاري ، والدليل على اسميته أنه يؤكده ، والتأكيد إنما يكون بالأسماء قال : ولا يصح أن يكون معدولا عن (جُمع) ، لأن (فعلاء أفعل) إنما يجمع على (فُعَل) إذا كان صفة يمتنع جمع مذكوره بالواو والنون ، ك (حمراء) وهذا ليس بصفاة

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٣ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٤١ ،

الكافية في النحو لابن الحاجب ص ٦٣ .

(٢) منهم السيرافي ، انظر : هامش الكتاب ٣ : ٢٢٤ " . . . وكان الأصل

أن تقول : جُمعا وكتعا ، كأحمر وحمراء وحمرة . . . فعدلوا عن جُمع

وكتع إلى جُمع وكتع ، لأن هذا لا يستعمل إلا معرفة . . . وذلك

يستعمل معرفة ونكرة " .

انظر أيضا : الكتاب ٣ : ٢٢٤ .

(٣) شرح الكافية للرضي ١ : ٤٣ .

(٤) انظر لرأى الفارسي في : شرح الكافية للرضي ١ : ٤٣ .

فيسنح جمع مذكروه بالواو والنون ، لأن مذكروه يجمع بالواو والنون تقول : (أجمعون)
ولو كان هذا ما يجمع على (فعل) لاكدت به المذكر والمؤنث كما يوصفان
بحمر . وأجيب عنه بأنه في الأصل صفة والإسمية فيه طارئة ، والدليل على أنه
في الأصل صفة ما ورد من قوله عليه السلام : / كل مولود يولد على
الفطرة كما تنتج البهيمة بهيمة ^(١) جمعا هل تحسون فيها من
جدعاء ^(٢) . (٣) أي : كما تولد البهيمة سالمة من العيوب لا عاهة فيها .
فجمع باعتبار أصله .

وقال آخرون : هو معدول عن (جمعاوات) ، لأن مذكر (جمعاء)
وهو (أجمع) مجموع بالواو والنون ، وما جمع مذكروه بهما جمع بالالف
والتاء ك (مسلمين ومسلمات) ولا يصح إلحاق (جمعاء) بحمراء ، لأن (فعلاء)
إنما تجمع على (فُعَل) إذا جمع مذكرها عليه ك (أحمر وحمر) وجمعهما
(حمر) ولا يصح أن يكون معدولا عن (جماعي) وإلحاق جمعاء بصحراء
باطل ، لأن صحراء لا مذكر لها وهذا له مذكر جمع بالواو والنون .

- (١) جمعاء : بالمد أي مجتمعة الأعضاء سليمة من نقص لا توجد فيها .
(٢) جدعاء : الجدع : القطع ، وقيل : هو القطع البائن في الأنف
والأذن ، والشفة واليد ونحوها ، وحمراء مجدع : مقطوع الأذن . .
وقد جدع جدعا ، وهو أجدع بين الجدع والأثنى : جدعاء .
انظر : الصحاح ٣ : ١١٩٣ ، اللسان ٨ : ٤١ (جدع) .
(٣) انظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء ٢٨٦ ، صحيح البخاري ٢ : ١١٨
١١٩ ، ٦ : ١٤٣ ، ٨ : ٥٣ (باب الله أعلم بما كانوا عاملين)
صحيح مسلم ١٦ : ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، صحيح الجامع الصغير ٢ : ١٠٠٧ ،
شرح الكافية للرضي ٢ : ٢٧ ، شرح الوافية ١٤٠ ، ٢٦٧ ، مجاز القرآن
٢ : ١٢٢ ، معاني القرآن وإعراجه المنسوب للزجاج ١ : ١٩٦ ، اللؤلؤ
والمرجان ٣ : ٢١٢ ، وقد جاء الحديث المذكور في المصادر السابقة
بروايات مختلفة .

الشاهد فيه : (جمعاء) حيث جمع باعتبار أصله .

فهذا وجه العدل اللفظي ، وأما المعنوي فإنه كان في الأصل صفة

فنقل إلى التوكيد الشمول في المعدود حقيقة أو حكما ، ويدل على أنه صفة ما ورد
في الحديث المتقدم .

واختلفوا في العلة الثانية التي جمعت مع العدل في هذا الاسم :

فقال بعضهم : هي الصفة واعترض عليه بأن هذا ليس علما وهو من

باب التوكيد المغاير للصفة ، وأجيب عنه بوجهين :

أحدهما : منع انحصار التعريف المعتد به في منع الصرف في تعريف

العلمية بل التعريف بالإضافة المنوية بمنزلة تعريف العلمية في منع الصرف

فتقدير (جمع) جمعهن ، / فيعرف بالإضافة المنوية بعد حذف
المضاف إليه .

وثانيهما : سلمنا إلى المؤثر هو تعريف العظمية خاصة . وهذه

اللفظة اسم علم باعتبار المعنى الكلي فهي علم جنس ك (أسامة) ولا يقال

على ذلك هذه تستعمل تابعة والتوابع لا تقع أعلاما ، لأننا نقول : التوابع

قد تقع أعلاما في البدل أو عطف البيان ك (جاءني أخوك زيد) .

وحكم (يتبع ويُبصع) حكم (جَمَع) .

وأما (أجمع) فاختلف أيضا في المانع له من الصرف : فمن قال

في (جمع) المانع العدل والوصف ، قال المانع في (أجمع) الوصف

ووزن الفعل . ومن قال المانع فيه العدل والتعريف ، قال : المانع في (أجمع)

وزن الفعل والتعريف بالإضافة المنوية تقديره : (أجمعهن) وكذلك

القول في أخويه (أبتع) و (أبصع) وأما (جمعا) فالمانع من صرفها

ألف التأنيت وكذلك أخواتها .

قال : " أو تقديرا كعمر ، وباب قَطَام في تميم " (١) .

القسم الثاني :

العدل التقديري ، وذلك في الأسماء التي وجدت غير منصرفة وليس فيها سوى علة واحدة ، فاقترض منعها الصرف تقدير علة ثانية فيما جريا على القاعدة ، ولم يمكن تقدير شي * فيها غير العدل فقدر منها ، ولم نحصل اسماً مرتجلاً .

فمن ذلك (عمر) معدول عن (عامر) (٢) ، لأنه سمع غير منصرف

ولم يوجد فيه / غير العلمية ، وأمكن تقدير العدل فيه فقدر ولم ١٣٨
يوجد في الأسماء المنقولة منها الأعلام ما ينقل منه إلا (عامر) فجعل
معدولا عنه ، ولا يقال إنه منقول من (عُمَر) جمع (عَمْرُو) ، لأنه لا يكون
فيه مانع غير العلمية ، ومن ذلك (زَفَرٌ وَجُشَمٌ) (٣) وهَبِيلٌ (٤) وقيم (معدولات
عن (زافر ، وجاشم ، وهابل ، وقائم) .

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ١٣ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٤٠ ، الكافية
في النحو ٦٣ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ : ٤٤٣ .

(٣) جُشَمٌ : الجُشَمُ : الجوف ، وقيل : الصدر وما اشتمل عليه من الضلوع .
وَجُشَمٌ البعير : صدره وما غشى به القرن من صدره وسائر خلقه .
وَجُشَمٌ بن بكر : حيس من مضر ، وجشَمٌ بن همدان : حي من اليمن ،
وهناك أحياء أخرى تحمل نفس الاسم .

انظر : الصحاح ٥ : ١٨٨٨ ، اللسان ١٢ : ١٠٠-١٠١ (جشم) .

(٤) هبيل : اسم صنم كان في الكعبة لقريش ، وفي حديث أبي سفيان :

قال يوم أحد : أعلُّ هبيل ، هو المصنم الذي كانوا يعبدونه .

وهبيل : اسم رجل معدول عن هابل معرفة ، وينوهبيل : بطن من

العرب من كلب ، يقال لهم الهبيلات .

انظر : الصحاح ٥ : ١٨٤٧ ، اللسان ١١ : ٦٨٨ (هبيل) .

وقالوا : (جُحَا) منقول من (جَاحِي) مأخوذ من حجا بالمكان إذا قام به (١) . إلا أنهم قدموا الجيم على الحاء ، فوزن (جاحي) : (عافل) ، ووزن جحا (عفل) ، وقال أبو الحسن ابن سيده (٢) : يقال : حجا بالمكان ، وجحا بالمكان : إذا أقام به فعله هذا وزن (جاحي) : (فاعل) و(جحا) (فَعَل) من غير قلب .

وكذلك رجل معدول عن (راجل) .

فاجتمع في هذه الأسماء العدل والعلمية فمنعت الصرف ، وفيها أيضا عدل معنوي ، لأن اسم الفاعل في الأصل صفة فنقل إلى العلمية .

واعترض صدر الأفاضل - أجد النحاة المتأخرين على (زُفَر) - فقال : أجمعوا على أن (زُفَر) غير منصرف وهو إجماع باطل فإنهم أجمعوا على أن ما كان على وزن (فَعَل) منقولا فهو مصروف . و (زُفَر) إذا كان علما منقولاً من الزُفَر بمعنى (السيد) سمى بذلك لأنه يزفر الأموال فسي

(١) انظر : اللسان ١٤ : ١٣٣ (جحا) ، ١٤٠ : ١٦٦ ، ١٦٧ (حجا) .

(٢) ابن سيده هو : علي بن أحمد بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي

، أبو الحسن الضير كان حافظا عالما بالنحو واللغة والأشعار وأيام

العرب وما يتعلق بها ، صنف : المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ،

شرح إصلاح المنطق في شرح الحماسة وشرح كتاب الأُخفش ، كتاب

شأن اللغة في خمسة مجلدات وغيرها . مات سنة ٤٥٨ عن نحو ٦٠ سنة

وقيل توفي سنة ٤٦٠ .

انظر : أجد العلوم ٣ : ٧ - ٨ ، إنباه الرواة ١ : ٢٣٤ ، ٢ : ٢٢٥ ،

٢٢٧ ، وفيهما اختلاف في اسم أبيه : " علي بن اسماعيل يعرف

بأبن سيده " .

انظر كذلك : بغية الوعاة ٢ : ١٤٣ ، الديباج المذهب ٢ : ١٠٦ -

١٠٧ وفيه أيضا أن اسم أبيه " علي بن اسماعيل " . هدية العارفين

الحَمَلَات مطلقا لها . قال أبو علي : لو سميت / (زُفْر ، ١٣٩
وَجَعَلَ (١) ، وَحَطَمَ (٢)) انصرف معرفة ونكرة قال : فإن قلت : قد
تعارض الإجماعان ، فلورجحت الثاني على الأول قلت : لأن الأول إجماع
على أمر عددي والثاني على أمر تقديري ، وإبطال الإجماع العددي أولى ، لأن
السهو في العدديات أقرب منه في التقديريات . ولأنه لو بطل لم يبطل
إلا في صورة واحدة بخلاف التقديري فلو وجدت (زفر) غير منصرف فإن كان
في النص لم أقبله ، وقلت : هذه روايتك ورواية إخوانك ، وإن كان في الشعر
حملته على مذهب الكوفيين في منع الصرف بالعلمية خاصة . انتهى كلامه .

وأجيب عنه : بأن كل (فَعَلَ) علماً جهل أنه مشتق فالأصل
صرفه حتى يقوم دليل على منعه ، وإن علم اشتقاقه لكن جهل كونه نسي
النكرات ، فالأصل منعه حتى يقوم دليل سمعي على صرفه . فكل (فَعَلَ)
علما وجدت في النكرات فاصرفه حتى يقوم دليل على منعه . فتبين أنه ليس
ذلك الذي في النكرات بل هو مشارك في اللفظ و (زفر) كذلك فإنه

(١) جَعَلَ : الجعل : دابة سوداء من دواب الأرض ، قيل : هو أبو
جعران - يفتح الجيم - وجمعه جَعْلَان . وقد جَعَلَ الماء بالكسر
جَعَلًا أي كثر فيه الجَعْلَان . وقيل : هو حيوان معروف كالخنفساء ،
قال أبو حاتم : أبو سلمان أعظم الجعلان نوراً من عريش ويداه ورأسه
كالماشير ، وقال الهجري : أبو سلمان : دويبة مثل الجَعَلِ
له جناحان ، ويقال للجعل أبو وجزة : بلغة طيء ، ورجل جَعَل :
أسود دميم شبه بالجعل .

انظر : الصحاح ٤ : ١٦٥٦ ، اللسان ١٢ : ١١٢ (جعل) .

(٢) حَطَمَ : رجل حَطَمَ وَحَطَمَ : لا يشبع لأنه يحطم كل شيء ، قال :
قد لفها الليل بسواق حَطَمَ . ورجل حَطَمَ : كثير الأكل ، ونار حطمة :
شديدة . وفي التنزيل : * كلا لينبذن في الحطمة * ، الحطمة :
اسم من أسماء النار لأنها تحطم ما تلقى ، وقيل : الحطمة باب من أبواب جهنم .
انظر : الصحاح ٥ : ١٩٠٠ - ١٩٠١ ، اللسان ١٢ : ١٣٨ (حطم) .

وجد في التكرات وقام الإجماع على منعه فوجب أن لا يكون هذا العلم منقولاً
من المنكريل هو مشارك له في اللفظ، والتوافق في الألفاظ كبير ك (إسحاق)
و (يعقوب) ^(١) وهذا المجلد أولى جمعا بين الإجماعين .

ومن ذلك باب (قَطَام) في لغة بني تميم ^(٢) وهو كل اسم علم

١٤٠ للأعيان / على وزن فَعَال ك (قَطَام) و (غَلَاب) ^(٣) فهو ^(٤)
معرب عند بني تميم إعراب ما لا ينصرف [إلا ما في آخره را] ك (حَضَار) ^(٥)

(١) يعقوب : الذكر من الحجل والقطا ، وهو مصروف لأنه عربي لم يفسره
وإن كان مزيداً في أوله ، فليس على وزن الفعل ، والجمع : اليعاقيب .
وهناك معان كثيرة لهذه اللفظة في اللسان .

انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٤٧ ، الصحاح ١ : ١٨٦ ،
اللسان ١ : ٦٢٢ (عقب) همع الهوامع ١ : ٣٣ .

(٢) شرح الكافية للرضي ١ : ٤٦ ، شرح الوافية ٢٩٤ ، الفوائد الضيائية

١ : ٢٢١ ، الكتاب ٣ : ٢٧٧ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٢٥-٧٦ .

(٣) انظر : اللسان ١ : ٦٥١ (غلب) .

(٤) حَضَار : تعددت معانيها منها : أنه اسم ما لبني تميم أو اسم

كوكب ، وقيل : حضار مثل قطام : نجم ، وقيل : هما نجمان يطلعان
قبل سهيل .

انظر : أمالي ابن الشجري ٢ : ١١٥ ، الصحاح ٢ : ٦٣٣ (حضر)

اللسان ١ : ٢٠١ / ٦ : ٣٠٦ (حضر ، رقتش) ما ينصرف وما لا

ينصرف ٧٦-٧٧ .

(٥) في العبارة اضطراب والصواب ما اثبتناه انظر : أمالي ابن الشجري ٢ : ١١٥

شرح الكافية لابن الحاجب ٧٧ ، شرح المفصل ٤ : ٦٤-٦٥ ، شرح

الكافية للرضي ١ : ٤٦ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٢٠-٢٢١ ، ما ينصرف

وما لا ينصرف للزجاج ٧٧ ، همع الهوامع ١ : ٢٩ .

(٣) فإنه مبنى عندهم (١) ، ف (قَطَام) (٢) : اسم للمؤنث معدول عن قاطمة ،
والقطم : المشتبه اللحم ، ويقال : قطمت المرأة إذا أكلت بأطراف
أسنانها ، فاجتمع في (قَطَام) العدل والتعريف فمنع الصرف وكذلك (غلاب)
معدول عن (غالبية) و (حَذَام) عن (حاذمة) والحذم : القطع ، قالوا :
فإن سمى بهذه مذكراً يصرف ، لأنه لم يعدل عن مذكر ، [واعترض] بأن
إدخال باب (قَطَام) في هذا القسم مشكل فإنه مسوق لما ألجأت الضرورة
إلى تقدير العدل فيه ، ولا ضرورة بنا إلى ذلك فإن هذا فيه طتان مستقلتان
يمنع الصرف وهما العلمية والتأنيث (٤) ولذلك كان هذا اللفظ ساقطاً
في أكثر نسخ الكافية لكنه مذكور في الشرح ، وأشار فيه إلى أنه من
الأصل .

قال : " الوصف شرطه أن يكون في الأصل فلا تضره (٥) الغلبة " (٦)

-
- (١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٤٦ ، شرح الوافية ٢٩٤ الكتاب
٣ : ١٦١ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٠٧٦ .
- (٢) انظر : كتاب الأمثال لابن سلام ٥٠ ، الصحاح ٥ : ٢٠١٤ (قطم)
رغبة الآمل ٤ : ٢٠٩ ، شرح الوافية ٢٩٤ اللسان ١٢ : ٤٨٨-٤٨٩
(قطم) .
- (٣) بعده في الأصل عبارة وأحسبها زائدة هي : " ... أو غير قاطمة " .
- (٤) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٤٦ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٢١ .
- (٥) في الأصل (فلا تفيد) والصواب ما اشبهناه ، انظر : شرح الكافية
للرضي ١ : ٤٦ ، الكافية في النحو لابن الحاجب ٠٦٣ .
- (٦) معنى الغلبة : " أن يكون اللفظ في أصل الوضع عاماً في أشياء ثم
يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر به بحيث لا يحتاج لذلك
الشيء إلى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس ، فإنه كان
عاماً يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار أشهر في عبد الله
فلا يحتاج له إلى قرينة بخلاف سائر أخواته وكذا النجم في الثريا ."
انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٤٦ .

فلذلك [أربع في] (مررت بنسوة أربع) ، وامتنع (أسود) و(أرقم) للحية ، و(أدهم) للقيد ، وضعف منع (أفعى) للحية ، و(أجدل) للصقر ، و(أخيل) للطائر .^(١)

شرط الوصف المعتبر في منع الصرف أن يكون اللفظ من أول أمره

موضوعا صفة فلو وضع أولا صفة ثم غلب استعماله في الإسمية وصار الوصف غير

ملاحظ / فيه كان مؤثرا في منع الصرف ، ولو وضع أولا اسما ثم غلب

استعماله في الوصفية لم يوثر في منع الصرف ، والدليل على ذلك صرفهم

(أربع) ^(٢) من قولك : (مررت بنسوة أربع) ^(٣) ، مع أنه الآن صفة

لنسوة إلا أنه موضوع أولا اسما لعدد خاص فلم توثر فيه الصفة الطارئة ، ولو كانت

مؤثرة لامتنع صرفه للصفة ووزن الفعل فإن قيل لا دلالة فيه لأنه ليس فيه

إلا الصفة وأما إذا اشترط أن لا تقبل تاء التانيث ، وهذا يقبله فلم يوثره .

فالجواب أن التاء في (أربعة) ليست للتانيث بل علامة التذكير ^(٤)

في مثل وزن الفعل عدم قبول تاء التانيث ، ومنعهم صرف

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٤٦ ، شرح الكافية لابن الحاجب ١٣ ،

الكافية في النحو لابن الحاجب ٦٣ .

(٢) الفوائد الضيائية ١ : ٢٢٣ .

(٣) هذا نص مأثور عن العرب ذكره السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه

وورد أيضا في حاشية الصبان ٣ : ٢٠٥ ، شرح الكافية للرضي

١ : ٤٦ ، شرح الوافية ١٥٠-١٥١ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٢٢-٢٢٣

الكشاف ٣ : ٢٩٨ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١٢ ، ٢٤ ، هامش

كتاب سيبويه ٣ : ٢٠٤ ، همع الهوامع ١ : ٣١ .

(٤) شرح الكافية للرضي ١ : ٤٦ .

(أسود) و (أرقم) (٢) وهما اسمان لغويين من الحيات ، و (أدهم) (٢)
وهو اسم للقيد في حال التسمية بها مع أنها الآن ليست بصفة ، ولذلك يجمع
جمع الأسماء غير الصفات . فنقول أساود ، وأراقم ، وأداهم ، وتجمعها إذا
كانت صفة على فعل فنقول : (سُودٌ وَرُقْمٌ وَدُهُمٌ) إلا أنها في أصل وضهها
موضوعة صفة تدل على اتصاف الذات بالسود والدهمة والرقم ، وفيها مع ذلك
وزن الفعل فمنعت الصرف باعتبار الصفة الأصلية ولم تقدر فيها التسمية
الطارئة ، وخرج على هذا جواز صرف (أفعى) (٣) فإنها لم توضع / في ١٤٢
الأصل صفة بل اسما للأنثى من الحيات . وقال الزبيدي (٤) : هو اسم

- (١) الأرقم : حية بين الحيتين مرقم بحمرة وسواد وكدرية وبغثة . ابن سيده :
الأرقم من الحيات الذي فيه سواد وبياض ، والجمع أراقم ، يقال للذكر :
أرقم ، ولا يقال حية رقما ، ولكن رقشاً .
انظر : الصحاح ٥ : ١٩٣٦ ، اللسان ١٢ : ٢٤٩ (رقم) .
(٢) الأدهم : الأسود يكون في الخيل والإبل وغيرهما فرس أدهم
وبعير أدهم .
انظر : الصحاح ٥ : ١٩٢٤ ، اللسان ١٢ : ٢٠٩ (دهم) .
(٣) قال بصرفها في : شرح الكافية للرضي ١ : ٤٨ ، شرح الكافية الشافية
٣ : ١٤٥٢ ، همع الموامع ١ : ٣١ .
(٤) الزبيدي : في الأعلام للزركلي ٣ : ٧٣ عدة شخصيات باسم الزبيدي
وسنة وفاتهم :
الزبيدي : هيد العزيز بن عمرو ١٠٢ ، الزبيدي : محمد بن الوليد
١٤٩ ، الزبيدي : عيثر بن القاسم ١٧٨ ، الزبيدي : محمد بن
الحسن ٣٧٩ ، الزبيدي : محمد بن يحيى ٥٥٥ ، الزبيدي :
الحسين بن المبارك ٣٦١ ، والذي أرجحه أن المذكور هنا هو :
محمد بن الحسن بن عبدالله بن مذحج بن محمد بن عبدالله بن
بشر أبوبكر الزبيدي .
===

حية رقصاء ، دقيقة العنق ، عريضة الرأس ، وربما كانت ذات قرنين ، ومذكره
(أنعوان) (١) فإذا استعمل صفة فليس فيه إلا وزن الفعل ، والصفة
الطارئة لا أثر لها ، ووزنها أفعل ولام الكلمة واو . وجواز صرف (أجدل) (٢) ،
وهو اسم جنس للصقر (٣) وإن استعمل صفة فهي طارئة عليه ، وليس فيه إلا
وزن الفعل وكذلك (أخيل) اسم لنوع

- ==
- كان عالما في النحو ، حافظا للغة ، أخذ العربية عن أبي علي القالي ،
وأبي عبد الله الرياحي .
صنف مختصر العين ، وأبنية سيبويه ، والموضح ، وما يلحن فيه عوام
الأندلس ، وطبقات النحويين .
مات سنة ٣٧٩ ، وقيل سنة ٩٩ ، وقيل سنة ٨٠ .
انظر لترجمته : بغية الوعاة ١ : ٨٤ - ٨٥ ، طبقات الشعراء للجمحي
٥٧ ، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبه ٨٨ - ٨٩ .
(١) انظر : الصحاح ٦ : ٢٤٥٦ ، اللسان ١٥ : ١٥٩ (فعا)
المصباح المنير ٢ : ٥٧٥ .
مع الملاحظة أن ما أورده ابن منظور عن الليث وابن سيده هو نفس
ما هو موجود في المخطوط قال : " . . . وقال الليث : وهي حية رقصاء
دقيقة العنق عريضة الرأس ، زاد ابن سيده : وربما كانت ذات قرنين . . . " .
(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٤٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٥٢
همع الهوامع ١ : ٣١ .
(٣) أجدل : الصقر ، وأصله من الجدل الذي هو الشدة وهي الأجساد
أى : الصقور ، والأجدل : اسم فرس أبى ذر الغفارى ، رحمه الله
على التشبيه ما تقدم .
انظر : الصحاح ٤ : ١٦٥٣ ، اللسان ١١ : ١٠٤ (جدل) ما
ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١٤ .

مخصوص من الطيور ^(١) ، وضع له من أول أمره ، ومنهم من منع هذه الألفاظ الثلاثة الصرف ^(٢) ، وتوهم فيها الوصفية فتوهم في (أفعل) الوصف بالخيث ، وفي (أجدل) الوصف بالقوة ، وفي (أخيل) الوصف بالخيلاق ، وهو التلون ، وظن أن هذه سميت بهذه الأسماء ملاحظة لهذه الأوصاف وهو ضعيف ^(٣) ، وإذا سميت بهذه الثلاثة امتنع صرفها للتعريف والوزن .

ومن النحاة من منع صرف (أدهم) و (أرقم) وقال هما من الأسماء الأعيان ، ومنع كونهما في الأصل وعفين ^(٤) ، وإذا سميت (بأفعل من) لم ينصرف للوصف والوزن فإن سميت ب (أفعل) يغير (من) فإن كانت مرادة وحذفت تخفيفا فكما لو ذكرت ، وإن لم تكن مرادة انصرف ^(٥) ، وإذا قلت : (مررت برجل أفضل) فسيبويه لا يصرفه ^(٦) ، لأنه حكى الوصف ، والمازني يصرفه ، لأنه لامعنى / للوصف في أفعل .

١٤٣

قال : " التأنيث بالتاء شرطه العلمية ، والمعنوي كذلك ، وشرط تحتم تأثيره (أل) زيادة على الثلاثة أو العجمة أو تحريك الوصف . (هـ) يجوز صرفه و (زينب) و (سقر) و (ماء) و (جور) مستنح ،

(١) أخيل : طائر أخضر وعلى جناحيه لمة تخالفا لونه ، سمي بذلك للخيلاق ، وقيل : الأخيلاق : الشقراق وهو شقراق ، تقول العرب : أشام من أخيل .

انظر : الصحاح ٤ : ١٦٩٣ ، اللسان ١١ : ٢٢٩ (خيل) .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٥٢ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٢٤

همع الهوامع ١ : ٣٠ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٤٦ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٢٤ .

(٤) كسيبويه في كتابه ٣ : ٢٠١ انظر أيضا : الفوائد الضيائية ١ : ٢٢٣ .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٩٩ ، ١٥٠٠ ، شرح الكافية للرضي

١ : ٦٨ .

(٦) انظر : الكتاب ٣ : ٢٠٢ .

[فإن سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة ف (قدم) منصرفاً و (عقرب)
ممتنع] (١) .

الاسم المؤنث لا يخلو من أن يكون تأنيثه لفظياً أو معنوياً ، واللفظي :
هو الذي آخره إحدى علامات التأنيث وهي : الألف المقصورة ، والألف
الممدودة ، والتاء سواء كان لمذكر أو لمؤنث ك (فاطمة) و (حمزة) و (طلحة) .
والمعنوي هو : الاسم الموضوع للمؤنث العرسي عن إحدى العلامات المذكورة
ك (زينب) .

فإن كان تأنيثه لفظياً فإن كانت علامة التأنيث فيه الألف المقصورة
ك (حبل) أو الممدودة ك (ذكرى) كان ممتنعاً من الصرف (٢) ، ولا
يفتقر إلى شرط ولا إلى انضمام علة أخرى إليه كما تقدم .

وإن كانت علامة التأنيث التاء اشترط في تأنيثه في منع الصرف العلمية ،
ولذلك كان صرفهم (قائمة وضاربة) ونحوهما من الصفات ، ومنعهم (عائشة
وفاطمة وحمزة) ونحوها من الأعلام ، ولو كانت العلمية غير معتبرة في
التأنيث لمنعت قائمة ونحوها من الصفات ، لاجتماع التأنيث والصفة فـدل
ذلك على اشتراط العلمية في التأنيث .

والمعنى في ذلك أن تاء التأنيث في الصفة ليست لازمة تقول : رجل

قائم / وامرأة قائمة فالتاء زائدة بخلاف (عائشة) و (قائمة) ١٤٤
إذا سميت به فإن تاء التأنيث فيهما لازمة فاعتبر التأنيث اللازم دون غيره .

وزاد ابن مالك فيه شرطاً آخر ، وهو انقلاب التاء في الوقف (هاء)

ك (عائشة) . وقال : إنه احترز بذلك عن تأنيث (بنت) و (أخت)

(١) شرح الكافية للرضي ١ : ٤٨ ، شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٤٤ ،

الكافية في النحو ٦٤ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢ : ٣٣١ .

فإنها عند سيبويه تأتيث إلا أنها لا تنقلب في الوقفها ، وأصل (بنت)
بنوة حذفت الواو على غير قياس وهي غير مؤثرة في منع الصرف ، فإنك لو
سميت مذكرا ب (بنت) لصرفته (١) ، وغيره : إن تاء بنت ليست تاء تأتيث (٢)
، وفي كلام ابن خروف ما ينازع فيما ذكره ابن مالك فإنه جعل (أختا) و (بنتا)
ما ينبغي أن يكون فيهما الخلاف ، فقال : من قال إنها ليست للتأنيث وأبقاها
في النسبة ، فقال : (أختي) و (بنتي) صرف ، ومن جعلها للتأنيث وحذفها
في النسب فقال : (أخوي) و (بنوي) لا يصرف (٣) . ويدل على أنها
للتأنيث جمعها بالألف والتاء ، وتصغيرهما بالحرف . فصح بأنها إذا
كانت للتأنيث كانت معتداً بها في منع الصرف .

فإن صفرتها منعها قولاً واحداً ، لوجود تاء وإن كان التأنيث

(١) انظر لهذه المسألة في : شرح الكافية للرضي (١ : ٤٨ ، شرح الكافية
الشافية ٣ : ١٤٩٣ ، الكتاب ٣ : ٢٢١ ، ما ينصرف وما لا ينصرف
للزجاج ٤١ قال " قال سيبويه والخليل : ... إن سميت رجلاً
بأخت أو بنت صرفته في المعرفة والنكرة " .

(٢) قول ابن جنى في سر صناعة الإعراب قال عن تاء أخت وبنت : " وليست
التاء فيهما بعلامة تأتيث كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن لسكون
ما قبلها ، هكذا مذهب سيبويه وهو الصحيح ، وقد نص عليه في
باب " ما لا ينصرف ... " إلا أن ابن جنى عاد وقال في نفس
الصفحة : " ... على أن سيبويه قد تسمح في بعض ألفاظه في
الكتاب فقال : هما علامتا تأتيث ، وإنما ذلك تجوز منه في اللفظ ... " .
انظر : ص ١٦٥-١٦٦ من المصدر السابق .

(٣) قال سيبويه في باب النسب : " وإذا أضفت إلى أخت قلت : أخوي ،
هكذا ينبغي له أن يكون على القياس " وقال : " وأما بنت فإنك تقول :
بنوي من قبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة
كما لا تثبت في الجمع بالتاء " .

انظر : الكتاب ٣ : ٣٦٠ ، ٣٦٢ .

معنويا اشترط فيه أيضا العلمية ، والدليل على ذلك صرفهم (جريحا)^(١) في نحو : (مررت بامرأة جريح) وإن / كان فيه التأنيث والصفة ، فلولا اشتراطهم فيه العلمية لمنع الصرف .

والمؤنث المعنوي ينقسم قسمين : قسم يتحتم تأثيره فيمنع صرفه ، وقسم لا يتحتم تأثيره بل يجوز أن يعتبر فيمتنع صرفه ، وأن يلغى فتصرفه ،

فالقسم الأول : ما اشتمل على إحدى صفات أربع وهي : الزيادة

تلى ثلاثة أحرف ، أو تحرك وسطه ، أو كونه أعجميا ، أو نقله من المذكر إلى المؤنث ك (زينب) و (سقر)^(٢) و (جُور)^(٣) وكما لو سميت

امرأة ب : (يزيد) و (فضل) ، فتمت اشتمل المؤنث على إحدى هذه

(الصفات) تحتم منعه الصرف ، للثقل الحاصل فيه بذلك . أما إذا كان

زائداً على ثلاثة أحرف فلتنزل الحرف الرابع منزلة تاء التأنيث ، ولذلك لا تدخل

عليه تاء التأنيث ، فتقول في تصغير زينب وعقرب : (زُينب) و (عُقيرب)

وتدخل على الثلاثي فتقول في تصغير أذن ، وقدر : (أذينة) و (قديرة) .

(١) شرح الكافية للرضي ١ : ٤٩٠ .

(٢) في الأصل (سقر) بالصاد ، والصواب ما أثبتناه وسقر : من جوارح

الطير معروفة لغة في الصقر ويوم مسقر ومصقر : شديد الحر . وسقر : اسم من أسماء جهنم ، مشتق من ذلك ، وقيل : هي من البعد وهو اسم أعجمي علم لنار الآخرة نعوذ بالله منها ، وقيل : سميت النار سقر لأنها تذيب الأجسام والأرواح ، والاسم عربي من قولهم : سقرته الشمس ، أي : أذابته .

انظر : الصحاح ٢ : ٦٨٢ ، اللسان ٤ : ٣٧٢ (سقر) .

(٣) جُور : مدينة بفارس ، وهي مدينة نزهة طيبة ، والعجم تسميها كور ،

وكور : اسم القير بالفارسية . وقيل : هي قرية من قرى أصبهان .

انظر : الروض المعطار ١٨٠ ، اللسان ٤ : ١٥٦ (جور) معجم

البلدان ٢ : ١٨١ - ١٨٢ .

وأما إذا كان متحرك الوسط فتنزّل تحريك الوسط منزلة الحرف
الرابع ، لزيادته على أقل الأُصول ، ولا يوجد في الموءنت ثالثا ثلاثي
ساكن الوسط . (١)

وأما إذا كان عجميا فلأن العجمة توجب نقلا فألحقت بالحرف
الرابع .

وأما إذا نقل من المذكر إلى الموءنت فللثقل الطاري عليه [في]
مخالفة أصله ، وخالف المبرد ، وعيسى [و] الجرمي ، وأبو عمرو / بن ١٤٦
العلاء (٢) سيبويه في اعتبار نقل الاسم من المذكر إلى الموءنت ،

(١) قال الرضي : " وإن كان ثلاثيا فإما أن يكون متحرك الأوسط أولا
(والأول إن سميت به موءنتا حقيقيا ك (قدم) في امرأة أو غير
حقيقي ك (سقر) لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة
ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء ، والدليل
على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول في حبلى : (حَبْلِي
حَبْلَوِي) ولا تقول في جَمَزِي إلا (جَمَزِي) "

انظر : الخصائص ٢ : ٣١٩ ، سر صناعة الإعراب ٣٠ ، شرح الكافية
للرضي ١ : ٥٠ ، اللع ٢٣٤ .

(٢) أبو عمرو بن العلاء هو : زيان - بالياء - بن العلاء بن عمار بن
عبدالله بن الحسن بن الحارث بن جلهم المازني ، وقيل : اسمه
: زيان - بالياء .

علم مشهور في علم القراءة واللغة العربية ، أخذ النحو عن نصر بن
عاصم الليثي ، وأخذ عنه يونس بن حبيب والخليل بن أحمد وغيرهما ،
توفي سنة ١٥٤ وقيل سنة ١٥٧ ، أو سنة ١٥٩ في خلافة المنصور .

انظر لترجمته : أبجد العلوم ٣ : ٣٨ ، إنباه الرواة ٤ : ١٣١-١٣٩ ،
أخبار النحويين البصريين ٢٢-٢٤ الأعلام ٣ : ٧٢ كتاب الإقناع في
القراءات السبع ١ : ٩٢-٩٣ ، طبقات الشعر للجمحي ٦٤٤ ، ١٠٠ ، ١٩٠ ،
٢٧ ، الفهرست ٢٨ ، لطائف الإشارات ١ : ٩٥ ،

===

وقالوا : إذا نقل من المذكر وكان ساكن الوسط ك (زيد) و (فضل) جاز فيه الصرف وتركه ك (هند) للخفة الحاصلة بسكون الوسط ، وخرَّج علي ذلك (مصر) ^(١) فإنه اسم مذكر نقل إلى مؤنث وهي المدينة فيجوز عند هؤلاء في الصرف ومنعه ^(٢) - وعند سيبويه لا يجوز صرفه ^(٣).

وقد جاء غير منصرف ^(٤) في القرآن قال الله تعالى :

=== المزهر ٢ : ٣٩٨ - ٣٩٩ ، مراتب النحويين ٣٣ - ٤٢ ، من آثار يحيى ابن معين في الجرح والتعديل - من كلام أبي زكريا ص ٥٦ ، نزهة الألباء ٢٤ - ٢٩ .

(١) المصر : الحد في كل شيء ، وقيل : المصر الحد في الأرض خاصة ، ومصر هي المدينة المعروفة تذكر وتؤنث ، وهي : الفسطاط وفي سنة ١٩ هـ فتح عمر بن العاص مصر والإسكندرية ، وقيل : سنة عشرين في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسميت مصر بمصر بن مصرية ابن حام بن نوح عليه السلام وجمع مصر : أمصار .

انظر : الروض المعطار ٥٥٢ - ٥٥٤ ، اللسان ٥ : ١٧٦ (مصر) ، معجم البلدان ٥ : ١٢٧ - ١٤٣ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٥١ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣ : ٢٤٢ : " فإن سميت المؤنث بعمر و أوزيد ، لم يجز الصرف " وأضاف : " هذا قول ابن أبي اسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس ، لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث . والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر " . ينظر أيضا : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٩٢ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٥٠ ، المقضب ٣ : ٣٥١ ، همع الهوامع ١ : ٣٤ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٥٠ - ٥١ ، الكتاب ٣ : ٢٤٢ ،

قال : " وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله عز وجل : * اهبطوا مصر * إنما أراد مصر بعينها " انظر كذلك : المخصص ١٧ : ٦٢ .

(٣) * ادخلوا مصرًا * (١) [كما جاء منصرفاً ، قال تعالى : * اهبطوا مصرًا *]
فإن صغر لم ينصرف إجماعاً .

ومما امتنع صرفه لنقله من المذكر إلى المؤنث (أسماء) (٤) اسم
امرأة ، (عند الفراء أنها) (٥) جمع (اسم) وهمزتها منقلبة عن ياء .

(١) من قوله تعالى : * وقال ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين * يوسف آية ٩٩
قال الأخفش - عن التي في البقرة والتي في يوسف : " زعم بعض الناس أنه
يعني قبيها جميعاً مصر بعينها ، ولكن ما كان من اسم مؤنث على هذا
النحو نحو : هند وجمل ، فمن العرب من يصرفه ومنهم من لا يصرفه .
وقال بعضهم : أما التي في (يوسف) ، فيعني بها مصر بعينها ، والتي
في (البقرة) يعني بها مصرًا من الأُمصار " .
انظر : اتحاف فضلاء البشر ١٣ - ١٣٨ ، معاني القرآن للأخفش (١ : ٩٩ ،
معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ١ : ١٦١ .

(٢) من قوله تعالى * اهبطوا مصرًا فإن لكم ما سألتم * البقرة آية ٦١ .
" هذه هي قراءة الحسن والأعمش ووقفنا بغير ألف ، وهي كذلك في مصحف
أبي وابن مسعود وقرأ جمهور القراء " مصرًا " بالتنوين على أن المراد
مصرًا من الأُمصار ، بدليل أنهم دخلوا القرية ، وأنهم سكنوا الشام بعد
التيه ، وأن المراد مصر فرعون ، من إطلاق النكرة مراداً بها المعين " .
انظر : المصادر السابقة ، وهامش الكتاب ٣ : ٢٤٢ .

(٣) في الأصل سقط ويذكره تصح العبارة .

(٤) أسماء : اسم امرأة فمختلف فيها ، فمنهم من يجعلها فعلاً والهمزة
فيها أصل ، ومنهم من يجعلها بدلاً من واو وأصلها عندهم وساء ،
ومنهم من يجعل همزتها قطعاً زائدة ويجعلها جمع اسم .
وأسماء على فعلاً من الوسامة أي : الحسن .

انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ١٥١ ، اللسان ١٢ : ١٨ ،
المخصص ١٦ : ٣٩ .

(٥) عبارة ركيكة والصواب ما أثبتناه .

وزنها (افعال) فامتنع صرفها للتأنيث والعلمية . وهي عند سيبويه
وزنها (فعلا) فهمزتها للتأنيث فامتنع صرفها لألف التأنيث القائمة
مقام علتين ، فإن سميت بها مذكراً اتصرف على مذهب الفراء ، ولم ينصرف على
مذهب سيبويه . (١)

القسم الثاني :

ما يجوز فيه الصرف وتركه ، وهو ما خلا من أحد الأوصاف المذكورة
بأن يكون ثلاثياً عربياً ساكن الوسط غير منقول من مذكر [مراعاة للخفة
أو للثقل] (٢) الحاصل من التأنيث . فمن صرفه راعى ذلك فيه ،
ومن منعه لم ينظر إلى هذه الخفة ، وراعى حصول ثقل التأنيث وهذا أولى ،
وقول الزمخشري وغيره : إن الخفة قاومت أحد السببين فإن / إطلاقه ١٤٧
يشعر بأنها تقاوم العلمية وليس كذلك ، فإنها لو قاومتها لانصرف قولاً
واحداً لبقائه بلا سبب ، قال الشاعر - وهو جريسي - (٣)

(١) شرح الكافية للرضي ١ : ١٥١ .

(٢) عبارة الكتاب فيها قلق ولعل صوابها : [مراعاة للخفة أو للثقل] .

(٣) جرير هو : جرير بن عطية بن حذيفة وهو من بني كلب بن يربوع ،
وكان يكنى أبا حرزة ، كان من فحول شعراء الإسلام ، ويشبهه من شعراء
الجاهلية بالاعشى وكان من أحسن الناس تشبيهاً ، وكان مع ذلك ممن
أشدهم هجاءً ، فمن شعره في التسيب :

إن العيون التي في طرفها حور قتلنا ثم لم يحين قتالنا
وفي الهجاء :

فغض الطرف إنك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا
مات بعد الفرزدق بشهر من السنة العاشرة بعد المائة .

الجرير : حبل يكون في ضق الدابة أو الناقة من آدم .

انظر لترجمته : أبجد العلوم ٣ : ٧٥ - ٧٦ ، خزنة الأدب ١ : ٧٥ - ٧٧ ،

- وقيل : ابن قيس الرقيات (١) :

لم تتلف بفضل مئزرها دعدٌ ولم تسق دعدٌ في العكسب (٢)

====
روضات الجنات ٢ : ٢٢٣ فما بعدها ، شرح أبيات مغني اللبيب ١ : ٥٣
شرح شواهد المغني ١ : ٤٥-٤٧ / ٢ : ٧٦٢ - ٧٦٣ ، طبقات
الشعراء للجمعي ٨٦ - ٨٧ فما بعدها ، طبقات الشعراء لابن قتيبة
١ : ٤٦٤ - ٤٧٠ ، معجم الشعراء للمرزباني ٧١ وصفحات أخرى ،
المزهر ٢ : ٤٢٥ ، معاهد التنصيص ٢ : ٢٦٢ - ٢٦٩ .

(١) ابن قيس الرقيات هو : هيدالله بن قيس ، أحد بني عامر بن لوئى ، وإنما
سمى الرقيات ، لأنه كان يشيب بثلاث نسوة يقال لهن رقية ، وقيل
غير ذلك ، وهو القائل في مصعب بن الزبير :

إنما مصعب شهاب من اللـ تجلت عن وجهه الظلماء
كان أشد قریش أسر شعرٍ في الإسلام بعد ابن الزبيرى ، وكان غزلاً
وأغزل من شعره شعر عمر بن أبي ربيعة ، وكان يشيب ولا يصرح .
انظر لترجمته : الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ : ٥٣٩ ، شرح شواهد
المغني ١ : ١٢٧ / ٢ : ٦٢٢ - ٦٢٣ ، شرح أبيات مغني اللبيب
١ : ١٩٢ ، طبقات الشعراء للجمعي ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) نسب هذا البيت إلى جرير وهوني ديوانه من قصيدة مطلعها :

يا دار أقوت بجانب اللبب بين تلاع العقيق فالكشيب
حيث استقرت نواهم فسقوا صوب عام مجلجل لجيب

ونسب إلى ابن قيس الرقيات وليس في ديوانه وإنما فيما ألحق بالديوان .
ورد البيت في : الاقتضاب ٣٦٧ ، أدب الكاتب ٢٢٢ حاشية الصبان
على شرح الأشموني ٣ : ١٩١ ، الخصائص ٣ : ٦١ ، ٣١٦ ، ديوان
جرير ٦٧ ، رهبة الآمل ٣ : ١٨٩ ، الصحاح ٢ : ٤٧٠ (دعد) ،
شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣ : ٢٥٤ ، شذور الذهب ٤٥٦ ،
شرح المفصل ١ : ٧٠ ، شرح ديوان جرير ٨٢ ، شرح جملة
الزجاجي لابن هشام ٣٠٢ ، الصحاح ٢ : ٤٧٠ (دعد) ، العباب
الزاخر واللباب الفاخر ٣٥٠ ، قطر الندى ٣١٨ ، الكتاب ٣ : ٢٤٠-٢٤١ ،

فصرف : (دعد) الأول للخفة كما تصرف العجمي إذا كان على هذه
الزنة ، ومنع (دعد) الثاني الصرف مراعاة للتأنيث . ومعناه : أن (دعد)
نشأت في الرفاهية فلم تتلفع أي تشتمل بياقي مئزرها ، ولم تشرب في العلب :
وهي أوان متخذة من جلود الإبل .

فإن قيل : لا حجة في البيت على جواز الصرف ، لأن للشاعر الحمل
على الضرورة .

فالجواب : أن الأصل عدم الحمل على الضرورة ، ثم إنه لا ضرورة هنا ،
لأنه لو لم يصرفه لم ينكر الشعر .

وذهب الأُخفش إلى إنكار هذا القسم . وقال : لا يجوز صرف شيء
من ذلك كالقسم الأول ، وكالمؤنث اللفظي ، والتأنيث مستقل يتحتم منع
الصرف (١) . واحتج عليه بالبيت المذكور والاعتراض والجواب قد
تقدم .

====
اللسان ٣ : ١٦٦ - ١٦٧ (دعد ، لفع) ملحقات ديوان ابن قيس
الرقيات ١٧٨ ، الميهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة
١٦ ، المنصف ٢ : ٧٧ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج . ٥ ، المفصل
١٧ ، وفي البيت اختلاف يسير في بعض كلماته ، وهو اختلاف
لا يمس وجه الاستشهاد .

والتلفع : الاشتغال والالتحاف بالمئزر ، الفضل : الزيادة ،
المئزر : الإزار وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن .
دعد : اسم امرأة معروف ، والجمع : دعدات وأدعد ودعود .
يصفها بالتحضير في لباسها وشرابها .

والشاهد فيه : (دعد) حيث صرف الاسم الأول للخفة كما تصرف
العجمي إذا كان على هذه الزنة . ومنع (دعد) الثاني الصرف مراعاة
للتأنيث .

(١) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ٩١ ، ولم أجد في كتاب
الأخفش (معاني القرآن) ما يفيد إنكاره لصرف هذا النوع من الكلمات .
انظر : ١ : ٩٩ من كتابه .

وقال أبو إسحاق الزجاج : يتحتم منع صرف (هند) و (جمل) ونحوهما فلا يجوز صرفهما ^(١) ، فيحتمل أن يكون ذلك منه ذهاباً إلى ما ذهب إليه الأُخفش ، فيكون مانعاً لهذا القسم مطلقاً .

وقال ابن خروف : إنما منع ذلك ، لأن (هند) و (جمل) قبل

/ التسمية بهما مذكران اسمان منقولان من المذكر إلى المؤنث ، وذلك ١٤٨
ما يوجب تحتم منع الصرف .

قال : وقد أدخلهما سيبويه في تشثيل ما فيه الصرف وتركه ^(٢) والعذر فيه أنهما غلبا على المؤنث فصار بمنزلة ما أصله مؤنث . انتهى .

فعلو هذا يكون الزجاج منع الاسمين المذكورين لا أصل القسم ^(٣)

(١) في شرح الكافية للرضي ١ : ٥٠ أنه رأى الزجاج وسيبويه والمبرد ، انظر أيضا اللع ٢٣٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٤٩ - ٥٠ قال : " وإنما لم تصرف جميع ما ذكرنا في هذا الباب ، لأن التأنيث فرع عن التذكير والتذكير هو الأصل " . وقال في ص ٥٢ من الكتاب المذكور في باب (أسماء الأرضين والبلدان) : " فالاختيار ترك الصرف وإن شئت صرفت على مذهب البصريين .. وترك الصرف مذهبي وذلك الاسم نحو : " قَدْر " و (" شمس " و " عَشْر " لوسميست بلدة بشي " من هذه الأسماء لم تصرفها " انظر أيضا : اللع ٢٣٢ ، المخصص ١٧ : ٦٢ .

(٢) الكتاب ٣ : ٢٤١ ، والأقيس عنده ترك الصرف قال : " ... فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه وترك الصرف أجود " انظر أيضا : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٥٠ .

(٣) في شرح الكافية للرضي ١ : ٥٠ أن الزجاج لم يمنع الاسمين السابقين الصرف إنما يفهم أنه منع أصل القسم قال عند حديثه عن (هند) : " وإن سميت مؤنثاً حقيقياً أو غيره فالزجاج و ... جزموا بامتناعه من الصرف " . وهذا أيضا ما فهمت ما هو موجود في كتابه : ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٩ - ٥٠ .

فيكون موافقا للجماعة ، وإذا سمي مذكر بالاسم الذي ليست فيه علامة تأنيث ، فإن كان ثلاثيا ك (قَدَّر) و (هند) إذا سميت بهما مذكرين انصرف ، لنقل الاسم من ثقل التأنيث إلى خفة التذكير كذا أطلقه الجمهور .^(١)

وقال ابن خروف : إن كان ساكن الوسط ك (قدر) و (شمس) و (دعد) إذا سميت بها مذكرا جاز فيه الصرف وتركه^(٢) ، وإن كان الاسم أكثر من ثلاثة أحرف فإن كان في الأصل مذكرا ك (دلال)^(٣) فإنهما من أسماء النساء ، وأصلهما التذكير صرفه ولم يعتبر تأنيثه لأنه مسبق بالتذكير^(٤) ، وإن كان من أسماء الإناث التي لم تسبق بتذكير فلا يخلو من أن يكون تأنيثه تأنيث جمع ك (نساء) ، (إماء) و (كلاب) أو صفة لمؤنث بعد تاء التأنيث ك (حائض) و (طامث) و (طاهر) أو غير هذين ، فإن كان واحدا من هذين صرفته^(٥) ، فتقول :

(١) شرح الكافية للرضي ١ : ٥٥٠ .

(٢) المصدر السابق ، وهذا رأي غير سيبويه والزجاج والمبرد .
انظر الكتاب ٣ : ٢٤٠ - ٢٤١ ، المخصص ١٧ : ٦١ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٥٥ .

(٣) دلال : دل المرأة ودلالها : تدللها على زوجها . قال ابن الأثير : دلها حسن هيئتها ، وقيل : حسن حديثها ، قال شمر : الدلال للمرأة والدل حسن الحديث وحسن المعج والهيئة .

انظر : الصحاح ٤ : ١٦٩٩ ، اللسان مج ١١ : ٢٤٧ (دلال) .
(٤) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشعري ٣ : ١٩٢ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٨٦ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٨٧ وفيه فقط عن صفة المؤنث وفي ٣ : ١٤٩٠ عن الجمع .

إذا سميت رجلا ب (نساء) أو (إمامة) أو (كلاب) أو (حائض) أو (طاهر)

١٤٩ : (هذا إمامة ونساء و كلاب وحائض وطاهر) فتصرفه ، / وإن كان غير هذين فهو غير منصرف فتقول إذا سميت رجلا ب (عقاب) (١) أو (عقرب) : هذا عقاب وعقرب فتضعه ، للتأنيث والعلمية ، وإنما كان كذلك لقيام الحرف الرابع مقام تاء التأنيث بدليل عدم ظهورها فيه من التصغير كما تقدم ، وقد ضعف فيه التأنيث المعنوي بوضعه للمذكر فاعتبر فيه الحرف الرابع القائم مقام تاء التأنيث .

وقد شد من ذلك اسمان نقلا من التأنيث إلى التذكير وهما على أكثر من ثلاثة أحرف فلم ينما الصرف وهما : (ذراع وكراع) (٢) وإنما صرفا لكثرة تسمية المذكر بهما . (٣)

وقال المبرد : الأجود في (ذراع) أن لا يصرف ، وقال الخليل : صرف (كراع) - اسم رجل - أخيت الوجهين (٤) .
فهذا حكم المؤنث المعنوي إذا سمى به مذكر .

(١) العقاب : طائر من العتاق مؤنثة ، وقيل : العقاب : يقع على الذكر والأنثى إلا أن يقولوا : هذا عقاب ذكر ، والجمع : أعقب وأعقبة ، والعقاب : الراية ، والعقاب : الحرب عن كراع ، والعقاب : علم ضخم ، وفي الحديث : أنه كان اسم رايته عليه السلام ، والعرب تسمى الناقة السوداء : عقابا على التشبيه ، والعقاب : صخرة ناتئة ناشرة في البئر تخرق الدلاء .

انظر : أدب الكاتب ٢٢٧ ، الصحاح ١ : ١٨٢ ، اللسان ١ : ٦٢١ (عقب) .
(٢) كراع : الكراع من الإنسان : ما دون الركبة إلى الكعب ، ومن الدواب ، ما دون الكعب ، أنثى ، يقال : هذه كراع .

انظر الصحاح ٣ : ١٢٧٥ ، اللسان ٨ : ٣٠٦ (كراع) .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٩١ ، الكتاب ٣ : ٢٣٦ ، المخصص ١٧ : ٥٩ .

(٤) انظر المصادر السابقة .

وقول الشيخ : " التأنيث بالتاء شرط العلمية " قد تقدم في أول الباب حكم الموءنث بالتاء إذا كان جمعا سمي به ك (عرفات) واختلافهم في أنه منصرف أو غير منصرف ولا فرق في العلمية أن يكون علمية شخصية ك (عائشة) أو جنسية ك (أسامة)^(١) و ^(٢) شُعَالَة .

وجعل ابن جنبي من ذلك (أربعة) ونحوها من أسماء الأعداد إذا قصد بها العدد لا المعدود كقولك : (ثمانية) ضعف (أربعة) و (ثلاثة) نصف (ستة) ، وقال : هذه أعلام على هذه المراتب من الأعداد ، ولم ينصرف للعلمية والتسائيت وخالفه المصنف في ذلك ١٥٠ ورد عليه : أن هذه أعلام .^(٣)

وقوله : " أو العجمة " أي : مطلق العجمة كاف ، ولا يشترط فيها الزمان . واشترط في تأثير العجمة في منع الصرف ، فإن ذلك شرط لكونها علة مستقلة وهي هنا ليست علة ، وإنما هي شرط في التأنيث موء كدة لثقله .
و (جور) : اسم بلدة من العجم .^(٤)

وقوله : " فإن سمي به مذكر فشرطه الزيادة " قد علمت أنه يستثنى منه ما إذا كان تأنيث جمع أو صفة لموءنث بغير تاء التأنيث .

-
- (١) أسامة : من أسماء الأسد لا ينصرف ، وأسامة : اسم رجل من ذلك .
انظر : الصحاح ٥ : ١٨٦١ ، ١٨٦٢ ، اللسان ١٢ : ١٨ (اسم) .
(٢) شعالة وُشَعَل ، كلتاهما : الأثني من الثعالب ، ويقال لجمع الثعلب : ثعالب وُشَعَالِي بالباء والياء .
انظر : الصحاح ٤ : ١٦٤٦ ، اللسان ١١ : ٨٤ (ثعل) .
(٣) الكافية في النحو ٦٤ .
(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٥٠ - ٥١ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٢٦ قال : " ما ه وجور " علمين لبلدتين تمتنع صرفها ، المخصص ١٧ : ٦٢ .

وقوله : " (و) (عقرب) متنع " ، (عقرب) : مؤنث ومذكور

عقربان .

وقال المبرد : عقرب مؤنث يقع على المذكر والأنثى تقول : (هذا

عقرب وهذه عقرب) .

فصل في أسماء السور والبلاد والقبائل .

فأما أسماء السور فعلى ثلاثة أقسام :

قسم فيها محكى (١) ك * اقتربت الساعة * (٢) و * يا أيها

المزمل * (٣) وقسم هو مسمى باسم ذكر في السورة ك (نوح وهود ويوسف

ويونس ومحمد) فإن جعلته اسماً للسورة من غير حذف مضاف لم تصرفه (٤)

فتقول : (قرأت هود ونوح ويوسف ويونس) وإن جعلته على حذف

مضاف أجريتها على أصلها فتصرف ما كان منها منصرفاً ك (نوح

(١) لم يذكر القمولي حكم هذه السور إلا أنها تحكى . يقول ابن سيده :

" إن أردت أن تجعل اقتربت اسماً قطعت الألف ووقفت عليها

بالحاء فقلت : هذه اقتربه . فإذا وصلت جعلتها تاء ولم تصرف

فقلت : هذه اقتربت يا هذا ، وهذه تبت وتقول : هذه تبه ،

في الوقف فإذا وصلت قلت : هذه تبت يا هذا ، ويجوز أن تحكيها

فتقول : هذه اقتربت وهذه تبت بالتاء في الوقف كما تقول : (هذه

إن) ، إن أردت الحكاية .

انظر : المخصص ١٧ : ٣٩ ، المقتضب ٣ : ٣٣٦ ، همع الهوامع

١ : ٣٥ .

(٢) من قوله تعالى * اقتربت الساعة وانشق القمر * سورة القمر آية ١ .

(٣) المزمل آية ١ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٥٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف

للزجاج ٦١ .

وهود ومحمد (١) . وتمنع ما كان منها غير منصرف ك (يوتس ويوسف)
فإنهما / غير منصرفين للتعريف والمجمة (٢) ، وكذلك (براءة) ١٥١
إن جعلتها اسما للسورة منعها الصرف للتعريف والتأنيث ، وإن جعلتها
على حذف مضاف صرفتها . وجعل اسما للسور على حذف مضاف أولى ممن
تسميته بها ، لأن منها ما لا يجوز التسمية به ك (الرحمن) فتعيين
أن يكون على الإضافة (٣) .

وقسم مسمى بحروف التهجى وهي الحروف التي في أوائل السور
فمنها ما لا يجوز فيه إلا الحكاية ك (ألم ، والمر ، وكهيعص ، وحسق) (٤)
ومنهما ما يجوز (٥) فيه الحكاية والإعراب ك (صادوقاف) فإن جعلته
على حذف مضاف تقديره سورة (ص و ق) صرفت ، وإن جعلته
اسما للسورة ، فإن اعتقدت تذكير الحرف لم تصرفه عند سيبويه ، ولك
الصرف وتركه على مذهب الجرمي كما تقدم ، وإن اعتقدت تأنيثه فلك الخيار
في الصرف وعدمه ك (هند) (٦) .

(١) انظر المصادر السابقة وكذلك : المخصص ١٧ : ٣٦ ، معجم الهوامع

١ : ٣٥ .

(٢) انظر المخصص ١٧ : ٣٦ ، المقتضب ٣ : ٣٥٥ .

(٣) انظر المصادر السابقة .

(٤) انظر : الكتاب ٣ : ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، المخصص ١٧ : ٣٧-٣٨ ،

المقتضب ٣ : ٣٥٦ .

(٥) في الأصل (ما لا يجوز) والصواب ما اثبتناه (ما يجوز) .

(٦) انظر : الكتاب ٣ : ٢٥٩ ، المقتضب ٣ : ٣٥٧ ، ما ينصرف وما لا

ينصرف للزجاج ٦٢ قال كما قال سيبويه : " والأجود ترك

الصرف " .

وأما (يس وحم وطس) فلك فيها الحكاية والإعراب فتمنعها
الصرف ، لأنها على زنة الأسماء العجمية ك (هابيل وقابيل) (١) .

وأما أسماء البلدان فما كان منها ليس فيه علة إلا التعريف فإن جعلته
اسما للبقعة أو المدينة أو البلدة لم تصرفه ، للتعريف والتأنيث ، وإن جعلته
اسما للموضع أو المكان أو البلد أو المصر صرفته (٢) ، وقد يغلب
التذكير / على بعضها فيصرف ك (واسط) (٣) ، لأنه قصد
به المكان أو الوسط بين البصرة والكوفة ، ولو قصد البقعة لقيـل
واسطة ، والتأنيث على بعضها فتمنع ك : (عَمَّان) (٤) ،

١٥٢

- (١) انظر الكتاب ٣ : ٢٥٧ ، المخصص ١٧ ، ٣٧ ، المقتضب ٣ : ٣٥٥ ،
ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٠٦٢ .
(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٥٢ ، المقتضب ٣ : ٣٥٧ ، ٣٥٨ ،
ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٠٥٣ .
(٣) انظر المصادر السابقة .

واسط : سموه واسطا لأنه مكان وسط بين البصرة وهو بلد سمي بالقصر
الذي بناه الحجاج بين الكوفة والبصرة وهو مذكر مصروف ، لأن أسماء
البلدان الغالب عليها التأنيث وترك الصرف إلا بعضها .
وواسط أيضا : قرية بحلب قرب بزاعة مشهورة عندهم بالقرب
منها قرية يقال لها الكوفة ، وواسط أيضا قرية بالخابور قرب قرقبسيا .
انظر : روضات الجنات ١ : ١٥٧-١٥٨ ، الروض المعطار ٥٩٩ ،
اللسان ٧ : ٤٣٢ ، معجم البلدان ٥ : ٣٤٧-٣٥٣ .
(٤) عَمَّان : عن يَمَن وعمن : أقام ، والعُمن : المقيمون في مكان ،
ومنه اشتق عمان ، عَمَّان - بالضم - والتخفيف موضع عند البحرين ،
وتشتمل على بلدان كثيرة
ذات نخل وزروع إلا أن حرها يضرب به المثل . وقيل سميت بعمان
ابن سبا بن نعثان بن إبراهيم خليل الرحمن لأنه بني مدينة عمان .
أما عَمَّان - بالفتح والتشديد - فهو في بلاد الشام ، عاصمته

وماه (١) ، وجور ، وحمص (٢) وقد كثر الصرف في : (دابق) (٣)

==== الأردن .

و (عُمان) تصرف ولا تصرف ، فمن جعله بلدا صرفه في حالتها المعرفة
والنكرة ، ومن جعله بلدة ألحقه بطلحة .

انظر : الروض المعطار ٤١٢ ، اللسان ١٣ : ٢٨٩ (عمن) .
معجم البلدان ٤ : ١٥٠-١٥١ .

(١) ماه : موضع ، قال ابن الأثيري : الماء : قصب البلد ، قال
ومن ضرب هذا الدينار بماء البصرة وماه فارس ، ماه : يذكر ويؤنث
قال ابن سيده : ماه مدينة لا تنصرف لمكان العجمة .

انظر : اللسان ١٣ : ٥٤٣ - ٥٤٥ .

(٢) حمص : بلد مشهور قديم كبير مسور ، وفي طرفه القبلي قلعة حصينة
على تل عال كبيرة ، وهي بين دمشق وحلب بناه رجل يقال له : حمص
ابن المهر بن جان بن مكنف .

وحمص أيضا بالأندلس وهم يسمون مدينة إشبيلية : حمص وذلك أن
بني أمية لما حصلوا بالأندلس وملكوها سموا عدة مدن بها بأسماء
مدن الشام .

قال سيبويه : هي أعجمية ، ولذلك لم تنصرف ، وحمص : يذكر
ويؤنث .

انظر : الروض المعطار ١٩٨-١٩٩ ، اللسان ٧ : ١٨ (حمص)
معجم البلدان ٢ : ٣٠٢ - ٣٠٥ .

(٣) دابق : قرية قرب حلب من أعمال عزاز ، بينها وبين حلب أربعة
فراسخ ، عندها مسرح معشب نزه كان ينزله بنو مروان إذا غزا الصائفة
إلى ثغر مصيصة ، وقيل : هي مدينة بأقاصي فارس .
والأغلب عليه التذكير والصرف لأنه في الأصل اسم نهر ، وقد يؤنث
ولا يصرف .

انظر : الروض المعطار ٢٣١ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٥٢ ، اللسان

١٠ : ٩٥ ، دابق ، معجم البلدان ٢ : ٢١٧ ، مرصد الاطلاع ٢ : ٥٠٣ .

ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٥٤ ، وفيه الصرف وعدمه .

منها : ما هو اسم الأب ك (تميم (١) وطىء (٢) وجذام (٣) ، ومنها
ما هو اسم للأم ك (باهلة) (٤) وهذان النوعان يضاف إليهما يقال : بنو
تميم ، وبنو باهلة . ثم يوقعون الاسم على الحي والقبيلة فيسمونها باسم
الأب وباسم الأم ، فإن غلب ذلك على الحي انصرف ، إذ لا علة فيه

(١) تميم : هناك عدة قبائل باسم تميم ، تميم من قبائل حضرموت ، تميم
فرع من بني عمر ، تميم بطن من البطنين من غزية من القحطانية ،
تميم قبيلة أصبح أفرادها من حاضرة نجد وجبل شمر والدساكر
وتتفرع إلى ثلاثة بطون منها تميم بن مر وهي قبيلة عظيمة من
العدنانية منازلهم بأرض نجد ، تميم بن هذيل : بطن من هذيل
من العدنانية .

انظر : كزالاتساب ومجمع الأتساب ٨٨ - ١٠٥ ، المنتخب ٣٨٦ ،
فما بعدها ، معجم قبائل العرب ١ : ١٢٥ - ١٣٣ .

(٢) طىء : هناك عدة قبائل بهذا الاسم ، طىء بن أد ، قبيلة
عظيمة من كهلان من القحطانية ، تتفرع منها بطون عديدة كانت منازلهم
باليمن ، وطىء أيضا من قبائل الجزيرة إحدى محافظات الجمهورية
السورية ، وطىء الحاضرة هي في الغالب متحدرة من قبيلة طىء
القحطانية القديمة وقد خرج أسلافها من جبلي أجا ولسلى المعروفين
قديما باسم جبلي طىء ، ثم باسم جبلي شمر .

انظر : معجم قبائل العرب ٢ : ٦٨٨ - ٦٩٢ .

(٣) جذام بن عدى : بطن من كهلان من القحطانية . . كانت تنزل جذام
بجبال حسمى ، ومساكنها بين مدين إلى تبوك . وجذام أول من
سكن مصر من العرب حين جاءوا في الفتح مع عمرو بن العاص .
كان لهم صنم في مشارف الشام يقال له : الأقيصر .

انظر : الصحاح ٥ : ١٨٨٤ (جذم) ، معجم قبائل العرب

١ : ١٧٤ .

(٤) باهلة : قبيلة عظيمة من قيس بن عيلان ، من العدنانية ، وهم بنو
سعد مائة بن مالك بن أعصر ، واسمه منبه بن سعد بن قيس بن عيلان ،

غير التعريف ، وان غلب على القبيلة لم ينصرف للتعريف والتأنيث (١) ، ومنها ما هو اسم للقبيلة أو الحمي لا للآب ولا للآم كـ (قريش) (٢) ، و ثقيف (٣) ،

==== منازلهم : باليامة من جبالهم : بدر ، أرام ، يذيل ، شام ،
ومن مياهم تجر ، عكاس . . . ومن مشاهدهم : يوم جيلة .

انظر : تاج العروس للزبيدي ٢ : ٧٤ ، الصحاح ٤ : ١٦٤٢

كنز الأنساب ومجمع الآداب ١٣٧ ، معجم قبائل العرب ١ : ٦٠ ،

ومصادره : نهاية الأرب ٣ : ٤٠٦ ، معجم ما استعجم ١ : ٩٠ .

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٥٢ ، المقتضب ٣ : ٣٦٠ .

(٢) قريش : قبيلة عظيمة اختلف في تسميتها ونسبتها وتنقسم إلى قسمين :

قريش البطح ، وقريش الظواهر . قريش البطح الذين ينزلون الشعب

بين اخشي مكة وهي قبائل كعب بن لوٴى ، وقريش الظواهر ،

الذين ينزلون خارج الشعب ، وهي قبائل بني عامر بن لوٴى بن

بخلد بن النضر .

انظر : المنتخب في ذكر أنساب قبائل العرب ٥٣٨ ، معجم قبائل

العرب ٣ : ٩٤٧ - ٩٥١ .

(٣) ثقيف : منازلها في جبل الحجاز ، بين مكة والطائف ، وتنقسم إلى

البطون الآتية : طويرق وهم قسمان : حضروبدو ، بطن النون

وهم يقسمون بحسب منازلهم إلى قسمين : أهل الهدى وأهل

وادي الحرم ، بطن شالة ، بطن بني سالم ، بطن عوف ، بطن

سفيان ، بطن قريش ، بطن هذيل ، ثقيف اليمن .

انظر : الروض الأنف ١ : ٢٢٥ - ٢٥٨ ، الصحاح ٤ : ١٣٣٤

(ثقيف) كنز الأنساب ومجمع الآداب ١٢٨ - ١٣٢ ، معجم

قبائل العرب ١ : ١٤٧ - ١٤٨ .

ومعد (١) وهذا لا يقال فيه : بنو فلان ، فإن أردت به الحسي
صرفته أو القبيلة لم تصرفه (٢) ، وقد يغلب على بعضها التذكير ، وعلى بعضها
التأنيث ، وهو سماي .

/ القسم الثاني : ما فيه علة غير التعريف ك (تغلب) فهو ١٥٣
غير منصرف للتعريف ووزن الفعل (٣) ، وقد أنكر على الزجاجي قوله : أن
(تغلب) مصروف (٤) . قال ابن خروف : وخلط ابن بابشاذ في باب
اسماء القبائل . و (ثمود وسبأ) (٥) إن جعلتهما اسمين للقبيلة ، أو الأُم
أو البلدة ، لم تصرفهما للتأنيث والعجمة ، وإن جعلتهما للأب أو الحسي
صرفتهما . و (يهود ومجوس) إن جعلتهما اسمين للقبيلتين لم تصرفهما ،
وإن جعلتهما جمع (يهودى ومجوسى) صرفتهما (٦)

(١) معد بن عدنان ، بطن عظيم تناسل منه عقب عدنان كلهم ، ومن
ولده إياد ، ونزار ، وأنمار ، فتشعبوا بطونا كثيرة ، وخرج بنو إياد إلى
العراق ، ومضى أنمار إلى السروات بعد بنيه في اليمامة وهم :
خثعم وجبيل .

- انظر : الصحاح ٢ : ٥٠٦ (عدد) معجم قبائل العرب ٣ : ١١٢١ ،
ومصادره : الأنبا على قبائل الرواة لابن عبد البر ص ٥٥ ، نهاية
الأرب مخطوط ف ١٧١-٢ ، تاريخ ابن خلدون ٢ : ٣٠٠ .
- (٢) انظر شرح الكافية للرضي ١ : ٥٢ ، المقتضب ٣ : ٣٦٠ .
- (٣) انظر شرح الكافية ١ : ٥٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٥٢ ، ٥٨ .
- (٤) يقول الزجاجي : " اعلم أن كل شي * قصدت به قبيلة أو أم لم ينصرف في
المعرفة وانصرف في النكرة ، وما به قصد حسي أو أب انصرف في
المعرفة والنكرة نقول من ذلك : هذه تميم وسدوس وتغلب وطي * فلا
تصرف إذا أردت القبيلة ، وإن أردت الحسي صرفت فقلت : طي و تميم وتغلب *
فالزجاجي هنا قال بصرف تغلب وبعدها بالشروط المذكورة وهذا خلاف
ما نقله عنه القمولي ولعل هذا رأى آخر له ذكره في مصدر غير الذى بين
يدي . انظر : شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٣٠٤ .
- (٥) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٥٩ ، معاني القرآن وأعرابه للزجاج
٣٨٥ : ٢ .
- (٦) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٦٠ .

قال : " المعرفة شرطها أن تكون علمية " (١)

التعريف الموصوف في منع الصرف هو : تعريف العلمية ، لأن ما عداه من المعارف إما مبني كالمضمرات وأسماء الإشارة والموصولات ، فليست من هذا الباب . وإما معرب ، وهو المعرف باللام أو الإضافة . وهذان إذا وجد واحد منهما في الاسم غير المنصرف انصرف على قول ، ودخله الجر على قول ما سيأتي إن شاء الله ، فلا مناسبة لهما في منع الصرف فلم يبق سوى تعريف العلمية .

وأضاف بعض النحاة إلى ذلك ما أشبه تعريف العلمية وهو المعرف بالألف واللام المقدرة أو بالإضافة المنوية اللازمة الحذف فالمعرف باللام المقدرة كـ (سحر) إذا أردت من يوم بعينه وكذلك (بكرة) و (غدوة) إذا أردتهما من يوم معين كقولك : / (خرجت يوم الجمعة سحر ١٥٤ وبكرة و غدوة) فهي معدولة عن السحر والبكرة والغدوة باللام . فمنع الصرف للعدل والتعريف المشبه لتعريف العلمية من حيث كان بغير أداة تعريف ولا إضافة (٢) ، مع أن في (غدوة وبكرة) التأنيث أيضا ، وقد [ذهب]

(١) شرح الكافية للرضي ١ : ٥٢ ، شرح الكافية لابن الحاجب ١٤ ، الكافية في النحو ٦٤ .

(٢) انظر لهذا الموضوع : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ٢٠١ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٤٤ ، وفيه : " أن سحر إذا أريد به سحر بعينه غير منصرف للعدل والعلمية " شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٧٩ الكتاب ٣ : ٢٨٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٤٩٢ / ٣ : ٣٦ قال : " قال الزجاج : إذا أردت بهما بكرة و غدوة يوئك لم تصرفهما وإن كانا نكرتين صرفتهما " .

صدر الأفاضل من المتأخرين إلى أنهما مبنيان ، لتضمنهما معنى الحرف (١) .
والمعرف بالإضافة المنوية اللازمة الحذف . باب (أجمع) ونحوه
ك (جاء القوم أجمع والنسوة جمع) أصله : (أجمعهن) و (جمعهن)
فأشبه تعريف العلمية كما تقدم ، وإنما قبل بالإضافة المنوية اللازمة الحذف
احترازاً عن مثل (كل وبعض) فإن إضافتهما قد تنوى لكن لا تلزم بل
يجوز إظهارها .

والأولون الذين لم يعتبروا غير تعريف العلمية أجابوا عن هذا
بأن (سحر وبكرة وغدوة) ونحوها إذا أريدت من يوم معين أعلام
أجناس ك (أسامة) و (شمالة) وليست الألف واللام منوية فيها بل
هي معدولة عما فيه الألف واللام ، وجعلت أعلاما لكل سحر وغدوة وبكرة من
يوم معين (٢) على أن في بكرة وغدوة التأنيث أيضا .

وأما باب (أجمع) ونحوه فمنهم من قال : العلة المعتبرة فيه الصفة
وليس فيه تعريف علمية ، ومنهم من قال فيها تعريف العلمية كأنه جعل

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ٢٠٢ ، شرح الكافية
الشافية ٣ : ١٤٧٩ وقد رد ابن مالك على رأي صدر الأفاضل
هذا ومثل ب (سحر) بينما بالقمولي مثل ب (غدوة وبكرة)
انظر كذلك : المساعد على تسهيل الفوائد ٣ : ٣٦ ، في ١ : ٤٩١
قال : قال صدر الأفاضل ببناء سحر فقط لتضمنه معنى أل كسأمن .
همع الهوامع ١ : ٢٨ .

(٢) انظر : المصادر السابقة ، وحاشية الصبان ٣ : ٢٠١ ، شرح
الكافية للرضي ١ : ٤٣ - ٤٤ .

علما للإحاطة. (١)

والذى يدل على أن سحر ونحوه / أعلام أن (عشية وعمة) ١٥٥
إذا أريد من يوم معين معدولان عما فيه الألف واللام ك (سحر) وهما
منصرفان [فدل ذلك على أن] (سحر) وأخواته جعلت أعلاما وهذه
لم تجعل أعلاما .

واعلم أنه لا فرق في العلمية بين أن تكون جنسية أو شخصية .

قال : العجمة شرطها أن تكون علمية في العجمية ، وتحرك الأوسط
أو زيادة على الثلاثة ف (نوح) منصرف و (شتر) و (إبراهيم) متع . (٢)
من جملة العلل المؤثرة في منع الصرف كون الاسم عجميا ، لثقله
بالعجمة وفرعيته بها ، ويشترط في تأشير العجمة في منع الصرف أن يكون
الاسم علما في العجمة ، والدليل عليه صرفهم (د يهـ) (٣)

(١) قال الرضي : ولوسميت رجلا بأجمع الذى يوءد كد به ثم نكرته
صرفته ألبقة إجماعا " انظر: شرح الكافية للرضي ١ : ٦٩ ،
وفي الفوائد الضيائية ١ : ٢٤٧ ؛ " أجمع فإنه منصرف عند التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية " وقال سيبويه
في كتابه ٣ : ٢٠٣ : " وأما أجمع وأكتع فإذا سميت رجلا بواحد
منهما لم تصرفه في المعرفة ، وصرفته في النكرة . . . فلم ينصرفا لأنها
معرفة . فأجمع ههنا بمنزلة كلهم " . وفي المقتضب ٣ : ٣٤٢ قال
البرد : " فأما أجمع وأكتع فمعرفة ولا يكون إلا نعتا ، فإن سميت
بواحد منهما رجلا صرفته في النكرة " .

(٢) شرح الكافية للرضي ١ : ٥٣ ، شرح الكافية لابن الحاجب ١٤ ، الكافية
في النحو ٦٤ .

(٣) ديباج : الديج النقش والتزيين ، فارسي معرب . ودبج الأرض

و (لجام) (١) و (فرند) (٢) و (استبرق) (٣) ونحوها إذا سمي

--- المطرُ يدبجها دبجاً روضها .

والديباج : ضرب من الثياب مأخوذ من ذلك ، والجمع : ديابيج
ودبابيج ، قال ابن جنى : قولهم : دبابيج يدل على أن
أصله دبّاج ، وإنهم أبدلوا الباء ياء استثقالا لتضعيف الباء ، وسمى
ابن مسعود الحواميم : ديباج القرآن ، عن الليث : الدَّيباج
أصوب من الدَّيباج .

انظر : الصحاح ١ : ٣١٢ (دبج) اللسان ٢ : ٢٦٢ .

(١) اللجام : حبل أو عصا تدخل في فم الدابة ، وعلزق إلى قفاه
، فارسي معرب ، والجمع أجمه ولجم ولجم وقد أجم الفرس . وفي
الحديث : " من سئل عما يعلمه فكتمه أجمه الله بلجام من نار
يوم القيامة " قال : المُسِك عن الكلام مُمَثَّلٌ يَمِّنُ أجم نفسه بلجام ،
والمراد بالعلم ما يلزمه تعليمه ويتعين عليه .

انظر : الصحاح ٥ : ٢٠٢٢ ، اللسان ١٢ : ٥٣٤ (لجم) .

(٢) الفرند : وشي السيف - وهو دخيل - قال أبو منصور : فرند السيف
جوهره وماؤه الذي يجري فيه ، وطرافقه يقال لها الفرند وهي
سفاسته .

والفرند : الورد الأحمر . وفرند : دخيل معرب : اسم ثوب ابن

الأعرابي : الفرند : - على فِغْلل - الإبزار وجمعه الفراند .

انظر : الصحاح ٢ : ٥١٩ ، اللسان ٣ : ٣٣٤ (فرند) .

(٣) استبرق : الغلظ من الديباج ، وأصله : استبره وقيل : أصله :
سَتَبْرَه أي : جيد ، فعربوه كما عربوا بَرَقَ ويَلْمَق ، وقيل : إنها
البييض من شقق الحرير .

انظر : الصحاح ٤ : ١٤٩٦ ، اللسان ١٠ : ١٥٦

(سرق) .

بها مع وجود العلمية والعجمة منها ومنعهم صرف (إبراهيم) و (إسماعيل) ونحوهما ، ولا اختلاف بينها إلا في كون الأول ليس يعلم عندهم ، والثاني علم عندهم ، والمعنى في ذلك أنه إذا أثقل غير علم اعتورت عليه أحكام كلام العرب من دخول اللام عليه ، والإضافة فيصير كأنه من جنس كلامهم فيضعف اعتبار العجمة فيه حينئذ . هكذا اعتبر هذا الشرط أكثر التخصيصات ، ومنهم الزمخشري وابن خروف .^(١)

وأما ابن عصفور فإنه لم يشترط أن يكون علما في العجمية بل اشترط أن يكون أول نقله إلى كلام العرب جعل علما سواء كان علما عندهم / ك ١٥٦ (إبراهيم) أو نكرة^(٢) ك (قالون)^(٣) فإنه نقل إلى العلمية في كلام العرب^(٤) . قال : فإن قيل : إن (قالون) نقل

(١) انظر : شرح ابن عقيل ٢ : ٣٣٢ ، شرح المفصل ١ : ٦٦ شرح الكافية للرضي ١ : ٥٣ ، ولم يوافق الرضي على قوله : كون الاسم علما في اللغة العجمية ، قال : " وليس هذا الشرط يلزم بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أولا إلا مع العلمية . . . "

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي ٢ : ٢٠٨ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٥٣ .

(٣) قالون : وقيل : معناها بالرومية : أصبت ، أو صالح إذا قلت : أنت قالون ، أي : رجل صالح .

وقالون هو أحد القراء المشهورين ، أبو موسى عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عبدالله المدني ، يقال : إنه كان ربيب نافع ، وأنه هو الذي لقبه به لجودة قراءته ، ولد سنة ١٢٠ وتوفي سنة ٢٠٥ في أيام المأمون وقيل سنة ٢٢٠ هـ .

انظر : كتاب الإقناع في القراءات السبع ١ : ٥٨ - ٥٩ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٥٣ ، غاية النهاية في طبقات القراء ١ : ٦١٥ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٢٨ ، الفهرست ٢٨ اللسان ١٣ : ٣٤٧ ، كتاب الوفيات ١٦٦ .

(٤) شرح المفضل ١ : ٦٦ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٥٣ .

إلى كلام العرب نكرة فإنه روى أن عليا رضي الله عنه سأل شريحا (١) عن مسألة فأجاب بجواب حسن فقال له : (قالون) أي : حسن . فالجواب : أنه لو كان بمعنى حسن في قول علي للزم صرفه إذا سميت به رجلا ، لأنه قد نقل إلى كلام العرب نكرة ثم صير علما بعد ذلك ، وإنما معناه : أحسنت ، فهو على هذا اسم فعل فينبغي أن يعتقد فيه أنه معرفة لعدم قبوله الألف واللام ، فعلى هذا لم ينقل إلى كلام العرب إلا معرفة اسم رجل كان أو اسم فعل . انتهى .

وللاولين أن يمنعوا كونه نكرة من العجمة ، ويقولون : هو اسم شخص ، أو اسم فعل .

ويشترط أيضا في تأثير العجمة في منع الصرف أن يكون الاسم وائداً على ثلاثة أحرف ك (إبراهيم) و (يوسف) (٢) ، لأنه إذا كان ثلاثيا كان فيه خفة تقابل ثقل العجمة ، فإن كان الثلاثي متحرك الوسط

(١) شريح : هو شريح بن الحارث بن قليس بن الجهم الكندي ، أبو أمية ، من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام أصله من اليمن ، ولي قضاء الكوفة في زمن عمرو عثمان وعلي ومعاوية ، واستعفى في أيام الحجاج ، فأهفاه سنة ٧٧ هـ ، وكان ثقة في الحديث ، أمونا في القضاء ، مات بالكوفة سنة ٦٩٧ م .

انظر : الأعلام ٣ : ٢٣٦ ومصادره : المنتخب من شذرات الذهب خ - والشذرات ١ : ٨٥ ، وطبقات ابن سعد ٦ : ٩٠-١٠٠ ، حلية الأولياء ٤ : ١٣٢ ، انظر أيضا : وفيات الأعيان ٢ : ٤٦٠-٤٦٣ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٤٧ ، حاشية الصبان ٣ : ١٩٣ .

فالذى ذكره أكثر النحاة ونسبه الشيخ في بعض مصنفاته إلى سيبويه أنه
منصرف لخفته (١) ، وهو ظاهر كلام ابن عصفور (٢) ، وقطع به ابن برهان .

وقال قوم : يتنزل حركة الوسط منزلة الحرف الرابع . قال الشيخ :
وليس ببعيد بدليل منع (شتر) (٣) وهذا القول هو الذى أورد ،
/ هنا ، واختاره ، وعضده بأن حركة الوسط في المونث الثلاثي قامت ١٥٧
مقام الحرف الرابع فكذلك هنا ، واعترض عليه ابن مالك ، وقال : ليس من
كلام العجم اسم ثلاثي ساكن الوسط ، وأما (شتر) فلم تثبت ، ولا يعرف معناه ،
وبتقدير ثبوته فقليل : هو اسم امرأة ، وقيل : اسم قرية ، وحينئذ فلا يصح
الاستدلال به ، لأنه يكون المانع له العلمية والتأنيث فلا أثر للمعجمة فيه .

وإن كان الثلاثي ساكن الوسط ك (نوح و لوط) فالذى ذكره الشيخ
وأكثر النحاة القطع بصرفه (٤) . وقال الزمخشري : يجوز فيه الصرف وتركه .

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٤٧ ، شرح الكافية للرضي
١ : ٥٣ ، الكتاب ٣ : ٢٤٠ ، يفيد نص جواز الصرف وعدمه وجعل
عدم الصرف أجود .

(٢) وهو ما سبق ذكره انظر : شرح جمل الزجاجي ٢ : ٢٠٨ .

(٣) الشتر : انقلاب في جفن العين قلما يكون خلقه ، والشتر مخففة
ورجل أشر : بين الشتر ، والأنثى شتراء .
وقيل : شتر هو حصن باران ، وقيل شتر : قلعة من أعمال أران بين
برذعة وكنجة .

انظر : الصحاح ٢ : ٦٩٢ (شتر) شرح الكافية للرضي ١ : ٥٤
الفوائد الضيائية ٢٣٠ ، اللسان ٤ : ٣٩٤ (شتر) معجم اليلدان
٣ : ٣٢٥ مراد الاطلاع ٢ : ٧٨٣ .

(٤) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٩٤ ، شرح جمل
الزجاجي ٢ : ٢٠٨ - ٢٢٣ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٥٤ الكتاب
٣ : ٢٣٥ ، وهذا هو رأى سيبويه وابن عصفور .

كالمؤنث الثلاثي الساكن الوسط نحو: (هند) وغلظه أكثر الناس
في تجويزه منع الصرف فيه (١) . وقالوا : لم يسمع قط (نوح) و (لوط)
إلا منصرفين ، ولو جاز منعه لسمع ، ولا يلزم من اعتبار تحرك الوسط في
التأنيث اعتباره في العجمة ، لأن التأنيث ثبت قوى لثقله ، وهذا الذي
أنكر على الزمخشري هو مذهب الجرجاني (٢) ، ونقله ابن عصفور (٣) عن

(١) انظر رأى الزمخشري ومعارضة ابن الحاجب والرضي له في شرح
الكافية للرضي ١ : ٥٤ ، لكنه رجح الصرف فقد جوز تأثير العجمة
مع سكون الوسط ، انظر كذلك : شرح المفصل ١ : ٢٠-٢١ وفيه
قال عن لوط ونوح : " وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو
كنوح ولوط منصرف في اللغة في الفصيحة التي طيها التنزيل
لمقاومة السكون أحد السببين " فهو قد قال بصرفها ووصفها
أنها اللغة الفصيحة ، ولم تذكر أكثر المصادر التي رجعت إليها رأيه
هذا ، إنما ذكرت فقط عن جواز الصرف وعدمه ، قال الزمخشري :
" وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر في قوله :
" لم تتلفع . . . " .

انظر : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٦٩ ، الكشاف ١ : ٢٨٥ .

(٢) عبد القاهر انظر : كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٢ : ٩٩٥ ،
والجرجاني هو : عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي
أبو بكر . أخذ عن أبي الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث
صنف : المعنى في شرح الإيضاح ، المقتصد في شرحه ، إعجاز
القرآن الكبير والصغير ، الجمل ، العوامل المائة . . . توفي سنة
٤٧١ أو سنة ٤٧٤ أو سنة ٤٧٦ .

انظر : أبجد العلوم ٣ : ٤٨ ، بغية الوعاة ٢ : ١٠٦ ، طبقات
الشافعية الكبرى للسيكي ٥ : ١٤٩ و ١٥٠ نزهة الألباء
٣٦٣ - ٣٦٤ ، هدية العارفين ١ : ٦٠٦ .

(٣) في شرح جمل الزجاجي ٢ : ٢٠٨ ، ٢٢٣ ، قال : " فإن كان على

الجرمي وابن قتيبة^(١)، وحكاه ابن خروف، وابن مالك^(٢)، فلا وجه لإنكاره
ووجهه باتفاقهم على جواز الصرف ومنعه في (هند) لمقاومة السكون أحد
السببين مع اتفاقهم على منع (ماه) و (جور)^(٣) فلو كانت العجمة
لا أثر لها في الساكن الوسط لكان / ك (هند) و (دعد) في
جواز الوجهين ، فلما اختلفا في ذلك دل على اعتبار العجمة في الساكن
الوسط . وأجيب عنه بأن العجمة في (ماه) و (جور) ليست
سببا مستقلا ، ولا يلزم من اعتبارها مرجحة اعتبارها مستقلة بالسببية .
وإذا كان للعجمي في كلام العرب نظير ك (يعقوب) و (إسحاق)
فإن أردت بهما التبيين عليهما اللام لم تصرفهما للتصريف والعجمة ،
وإن أردت ب (يعقوب) مسماه في اللغة وهو ذكر الحجل ، وب (إسحاق)

- =====
- ثلاثة أحرف فلا يمنع الصرف عند النحويين إلا عيسى بن عمر وابن قتيبة
فيقولان : حكمه حكم الموءنت الثلاثي . وذلك فاسد لأنه لم
يسمع في نوح أو هود إلا الصرف .
- (١) ابن قتيبة هو : أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أخذ
عن أبي حاتم والرياشي وعبد الرحمن بن أخي الأصمعي .
له مصنفات منها : غريب القرآن ، غريب الحديث ، مشكل القرآن ،
ومشكل الحديث ، وأدب الكاتب ، ولباب المعارف وعيون الأخبار .
توفي سنة ٢٧٠ وقيل سنة ٢٧٦ في خلافة المعتمد على الله .
انظر : إنباه الرواة ٢ : ١٤٣ ، الديباج المذهب لابن فرحون
١ : ١٦١ ، الفهرست ٧٧ - ٧٨ ، مراتب النحويين ١٣٦ - ١٣٧ ،
المزهر ٢ : ٤٠٩ ، نزهة الألباء ٢٠٩ - ٢١٠ ، كتاب الوفيات
١٨٨ - ١٨٩ .
- (٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٧٠ .
- (٣) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٩٣ ، شرح الكافية
للرضي ١ : ٥٤ .

مصدر (أسحق) صرفتهما، لانتفاء العجمة (١)، حكاة ابن خروف .
و (يأجوج) (٢) و (مأجوج) (٣) إن اشتقتهما من (أج) صرفتهما، ولئن لم تشتقهما لم تصرفهما للتعريف والعجمة .
و (إبليس) لا يتصرف، للتعريف والعجمة، ولو كان من الإيلاس كما ذكره بعضهم لا يصرف قولاً واحداً وإنما وافق معنى الإيلاس (٤) .
و (عزير) (٥) : عجمي منصرف ك (نوح) ولم يحدث فيه التصغير ثقلاً .

واعلم أن أسماء الأنبياء والملائكة عليهم السلام المذكورة في القرآن كلها عجمية إلا ثلاثة من الأنبياء (محمد) و (شعيب) و (صالح) عليهم السلام .

-
- (١) انظر: المقتضب ٣ : ٣٢٦ ، همع الهوامع ١ : ٢٣٣ .
(٢) و (٣) يأجوج ومأجوج : قبيلتان من خلق الله ، جاءت القراءة بهمز وغيرهمز . وجاء في الحديث : أن الخلق عشرة أجزاء تسعة منها يأجوج ومأجوج ، وهما اسمان أعجيبان ، واشتقاق مثلهما من كلام العرب يخرج من أجمت النار ، ومن الماء الأجاج . . . ومن لم يهمز وجعل الألفين زائدتين يقول : يا جوج من يججت ، وما جوج من مججت ، وهما غير مصروفين .
انظر : الصحاح ١ : ٢٩٨ (أجج) .
(٤) انظر : املاء ما من به الرحمن ١ : ٣٠ .
(٥) عزير : اسم نبي ، وهو اسم لا يتصرف لخصته وإن كان أعجيباً مثل نوح ولو ط لأنه تصغير عزر .
انظر : الصحاح ٢ : ٧٤٤ ، اللسان ٤ : ٥٦٣ (عزر) .

واختلاف في (هود) هل هو عربي أو عجمي وكلمها / ممنوعة ١٥٩
من الصرف إلا ستة، الأربعة المذكورة و (نوح ولوط) (١).

واعلم أن شبه العجمة نزل منزلة العجمة ك (حاميم) إذا سميت به
رجلا فإنه ممنوع من الصرف عند سيبويه لشبهه ب (قبايل) (٢)، وهو
عجمي، وك (حمدون) و (سيرين) (٣) فإنهما غير منصرفين عند
الفارسي للتعريف وشبه العجمة، لاشتغالها على الزيادة التي ليست في
الأحاديث العربية، فلما أشبه العجمي عمل معاملته (٤).

قال: "الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع [بغير هاء] ك
(مساجد ومصابيح) وأما (فرازنة) فمنصرف و (حضاجر) علم للضيع
غير منصرف، لأنه منقول عن الجمع، و (سراويل) إذا لم يصرف - وهو
الأكثر - فقد قيل: [إنه] أعجمي حمل على متوازنه، وقيل: عربي
جمع (سراولة) تقديراً وإذا صُرف فلا إشكال (٥).

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٩٤ قال :

"وقيل هود كنوح لأن سيبويه قرنه معه فهو أعجمي وعرفه
للخفة، ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد إسماعيل وما كان قبل
ذلك فليس بعربي وهود قبل إسماعيل فكان كنوح."

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٩٥، الكتاب ٣ : ٢٥٧ - ٢٥٩ .

(٣) سيرين : كنية أحد العلماء : ابن سيرين وهو : أبو بكر بن أبي
عمرة البصري مولى أنس بن مالك رضي الله عنهما، إمام البصرة توفى
سنة ١١٠ هـ . انظر: كتاب الوفيات ١٠٨ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٩٦ .

(٥) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٥، شرح الكافية للرضي

١ : ٥٤، الكافية في النحو ٦٥ .

الجمع الذى على صيغة منتهى الجموع ، وهو ما كان على وزن
(مفاعل) لفظاً أو تقديراً ، أو (مفاعيل) أو شبهها أحد أسباب منوع
الصرف وهو علة مستقلة بالمنع كما تقدم ، وإنما قام مقام علتين ، لأنه جَمْعٌ
جَمْعٌ إما تحقيقاً ك (أَكَالِب) جمع (أَكَلِب) أو تقديراً في نحو : (أَفَاخِل)
وشبهه ، لأنه على تلك الزنة فكأنه جمع مرتين ، وسيبويه أشار إلى هذا . (١)

وأورد على هذا أن ما هو على زنة " (فواعل) ليس على صيغة

منتهى الجموع وهو ممنوع لعله الجمع ، وذلك لأنه يجمع مرة أخرى نحو :

(صواحب) تجمع / على : (صواحيات) كما في قوله عليه السلام : ١٦٠
"إنكن صواحيات يوسف" (٢) وأجيب عنه بأن المراد بصيغة منتهى الجموع :

جموع التكسير و (صواحيات) جمع : (صواحب) جمع سلامة ، وكثير من
النحاة فسروا هذا الجمع بأنه الجمع الذى لا نظير له في الأحاد (٣) .

قالوا : وهذا أيضا موجود في كلام سيبويه (٤) . وأورد عليه (أفعل)

(١) شرح المفصل ١ : ٦٣ ، الكتاب ٣ : ٢٢٧ قال في (باب ما كان

على مثال مفاعل ومفاعيل) : " اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا
المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة " .

(٢) انظر أيضا : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٣٩ ، شرح الكافية للرضي

١ : ٤٠ ، شرح الكافية الشافية ٤ : ١٨٨٩ ، صحيح البخارى ١ : ١٦٩ ،

١٢٣ ، ١٧٤ ، ١٨٢ (باب حد المريض أن يشهد الجماعة) ٩ : ١٢٦

الفوائد الضيائية ١ : ١٣١ ، اللؤلؤ والمرجان ١ : ٨٦-٨٧ ، الموطأ

٢ : ١٢٣ ، مختصر صحيح البخارى ١٧٤ (كتاب الآذان) ، وفي أغلب

المصادر السابقة الرواية : (صواحب) .

(٣) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٨٣ ، شرح الكافية

للرضي ١ : ٥٤ ، شرح المفصل ١ : ٦٣ ، همع الهوامع ١ : ٢٥ .

(٤) الكتاب ٣ : ٢٢٩ قال : " وأما مفاعل ومفاعيل فلا يكسر فيخرج إلى

بناء غير هذا ، لأن هذا البناء هو الغاية " .

بضم العين ك (أَفْلَسَ) فإنه جمع لا نظير له في الأحاد ، وهو منصرف ، وأجيب
عنه بعضهم بالمنع ، وقال : (أَفْعَلُ) له نظير في الأحاد وهو : (أَصْبَعُ)
فسي لغة ، وكذلك : (أَنْمَلَةٌ)^(١) هو على وزن : (أَفْعَلُ) ، وتاء
التأنيث لا اعتداد بها ، وضعف هذا الجواب بأن (أَصْبَعُ) : لغة
رديئة ثم هي نادرة فلا اعتداد بها . وأما (أَنْمَلَةٌ) فليس على وزن (أَفْعَلُ)
وتاء التأنيث معتد بها في مثل ذلك بدليل عرف (فرازنة)^(٢) لصيرورته
بتاء التأنيث على صيغة الأحاد ك (رفاهية)^(٣) ولولا ذلك لمنع ، فقد
أخرجته التاء من زنة الجمع الذي لا نظير له في الأحاد إلى زنة الأحاد ما
يدل على الاعتداد بها ، ولولم يعتد بها لوجب صرفاً مساجد ، لأنه على زنة
طواعية إذا لم يعتد بالتاء و [هو] التفسير الذي فسره به المصنف
مشيراً إلى العلة . وبعض النحاة فسروا الجمع المذكور بمجموع الأمرين فقال :
هو الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع ولا نظير له في الأحاد^(٤) ،
قال : وهو ظاهر كلام / سيبويه . وشرط هذا الجمع خلوه من تاء

قال : وهو ظاهر كلام / سيبويه . وشرط هذا الجمع خلوه من تاء ١٦١

(١) الأَنْمَلَةُ : بالفتح : المفصل الأعلى الذي فيه الظفر من الأصبع ،
والجمع أنامل وأنملات ، وهي رؤوس الأصابع ، وهو أحد ما كسر وسلم
بالتاء .

انظر : الصحاح ٥ : ١٨٣٦ ، اللسان ١١ : ٦٧٩ - ٦٨٠ (نمل) .

(٢) فرازنة ، فرزن : الفرزان : من لعب الشطرنج ، أعجمي معرب ،
وجمعه فرازين .

اللسان ١٣ : ٣٢٢ (فرزن) .

(٣) رفاهية ، رفه : المرهاة والرفاهية والرّفهنية : رغد الخصب وليين
العيش .

انظر : اللسان ١٣ : ٤٩٢ (رفه) .

(٤) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٨٣ ، شرح الكافية

المرضي ١ : ٥٤ ، شرح المفصل ١ : ٦٣ ، همع الهوامع ١ : ٢٥ .

التأنيث^(١) ، لأن تاء التأنيث إذا دخلت عليه أخرجته من صيغة منتهى الجموع ، وألحقته بأبنية الآحاد ، لأن في الآحاد ما هو على هذه الزنسة ك (رفاهية) و (طواعية) و (كراهية) وأن يكون خاليا من ياء النسب ، لأن ياء النسب ترد لفظ الجمع إلى المفرد فيخرج بذلك (فزازنة) جمع فزازن و (صياقلة)^(٢) و (ججاجحة) و (مدائني) ونحوها فإنها منصرفة ، لوجود تاء التأنيث وياء النسب ، وأن لا يكون ألفه عوضا عن شيء فإن كانت عوضا كألف (يمان) فإنها عوض عن إحدى اليائين في (يمني) وألف (ثمان) اسم العدد فإنها عوض عند من لم يمنع صرفه ، ومنهم من منع (ثمان) الصرف . قال الشاعر :

يحدو ثمانني مولعا يلقاها^(٣)

(١) شرح الكافية للرضي ١ : ٥٤ قال : " إنما شرط في هذه الصيغة أن تكون بغيرها " والقولي قال : " تاء التأنيث " وهذا التعبير أسلم ، لأن الكلمات المعنية تنتهي به مثل : طواعية وكراهية .

(٢) صياقلة : شحان السيوف وجلادها ، والجمع صياقل وصياقلة ، دخلت فيه الهاء لغير علة من العلة الأربع التي توجب دخول الهاء في هذا الضرب من الجمع ، ولكن على حد دخولها في الملائكة والقشاعة ، والصيقل : السيف .

انظر : الصحاح ٥ : ١٧٤٤ (صقل) ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٤٢ ، اللسان ١١ : ٣٨٠ (صقل) .

(٣) صدريبت وعجزه :

حتى هممن بزيفة الإرتاج

نسب الهيت لابن ميادة .

ورد كاملا في : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٤٤ ، حاشية الصبان

٣ : ١٨٧ ، خزنة الأدب ١ : ١٥٧ ، سر صناعة الإعراب ١٨٣ ،

شبهه بـ (جوار) لكونه جمعا في المعنى ، والمعشهور صرفه (١) فتقول :
(ثانيا) ، وما ورد من قول أبي برزة (٢) : " غزوت مــــع

==== شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣ : ٢٤٣ ، شرح الرضي على
الكافية ١ : ٤٠ ، شرح جمل الزجاجي ٢ : ٥٦٧ ، شرح أبيات
سيبويه ٢ : ٢٩٧ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٥٠٨ ، الكتاب
٣ : ٢٣١ ، اللسان ٢ : ٢٨٠ (رتج) ، ٨ : ٤٣٢ (زيغ)
١٣ : ٨٠ (ثمن) ، ١٤ : ١٦٨ (حدا) ، ما ينصرف وما لا ينصرف
للزجاج ٤٧ .

وورد صدره فقط في : الأصول في النحو ٢ : ٩٣ .

اللغة : تزيغه : الزيغ : الميل ، عنى به إسقاطها ما ارتجعت
عليه أرحامها ، أى : أغلقتها ، يقول " ساقها العير سوقا عنيفا حتى
همن بإسقاط الأجنة " .

حدا الإيل وحدا بها يحدو حدوا وحدا " : زجرها خلفها وساقها ،
الإرتاج ، الرتج والرتاج : الباب العظيم ، وقيل : هو الباب المغلق .
معنى البيت : شبه ناقته في سرعتها بحمار وحش يحدو ثاني اتن
أى يسوقها مولعا بلقاحها حتى تحمل وهي لا تمكنه فتتهرب منه .

المفاهد فيه : قوله : " ثاني " حيث ترك صرفها تشبيها
بـ (جوار) لكونه جمعا في المعنى ، والمعشهور صرفها تقول : (ثانيا) .

(١) انظر : شرح الكافية للرضي قال : ومجيبه غير منصرف شان ١ : ٤٠ ،
شرح الكافية الشافية ٣ : ١٥٠٨ ، الكتاب ٣ : ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ،
ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٤٧ .

(٢) أبو برزة ، اختلف في اسمه واسم أبيه ، قيل : نضلة بن عبيد - قاله
أحمد بن حنبل وابن معين . . . وقال الواقدي : زعم ولده أن اسمه :
عبدالله بن نضلة ، وهو نضلة بن عبيد بن الحارث بن حبال بن دعلج
ابن ربيعة بن أنس بن حزيمة بن مالك بن سلمان بن أسلم ، قاله
أبو عسر . وقيل : أبو بردة الأسلمي . . . نزل البصرة وسار إلى

رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزواتٍ أو ثمانِيَّةً (١) فهو على نية
الإضافة حذف المضاف إليه، وأبقى المضاف على حالة أصله : (ثمانِيَّة غزوات)
وحسن الحذف دلالة ما تقدم من قبل المحذوف عليه . وضابط هذا الجمع
المانع أن يكون على وزن (مفاعل) أو (مفاعيل) أو (فواعل) أو (تفاعيل)
ك (مساجد) ، و (دنائير) ، و (حواجب) و (ترابيع) وسواء أكانت
فتحته / أصلية أو زائدة فيكون أوله مفتوحا فيخرج بذلك
١٦٢ (عذافر) (٢) ونحوه ويكون ثلثه ألفا بعدها إما حرفان الأول منهما
مكسور كسرة أصلية فيخرج بذلك مصدر (تفاعل) ك (تضارب تضاربا)
ونحوه ، فإنه مضموم و (ترام) مصدر (ترامى) فإن كسرت ليست أصلية
وأصلها الضم ، لأن مصدر (تفاعل تفاعلا) لكنه كسر لأجل الياء ، أو حرف
مشدد حركته أصلية ك (محاد) و (دواب) أصله ؛ (محاد) و
(دواب) فيخرج بذلك (عبال) (٣) و (حمار) فإنه الأصل للحرف

====
خراسان فنزل مرو وعاد إلى البصرة ، ومات بها سنة ٦٠ وقيل سنة
٠٦٤

انظر : أسد الغابة ٦ : ٣١ - ٣٢ ، الإصابة في تمييز الصحابة
٤ : ٢٠ ، تاريخ بغداد ١ : ١٨٢ - ١٨٣ .

(١) انظر : صحيح البخاري ٢ : ٨١ (باب إذا انفلتت الدابة فسي
الصلاة) وفيه " . . . ثمان " .

(٢) عذافر - يهبطه فمعجمة - الجمل الشديد واسم من أسماء الأسد ،
جمل عذافر ، هو العظيم الشديد ، وناق عذافرة .

انظر : حاشية الصبان ٣ : ١٨١ ، الصحاح ٢ : ٧٤٢ (عذفر) .

(٣) عبال : جمع عبالة . . . والعبالة : الثقل - يقال : ألقى عليه
عبالته أي : ثقله .

ورجل عبال الذراعين : أي ضخمهما ، وفرس عبال الشوى أي :

المشدد منها في الحركة بل هو من أول وضعه كذلك (١) ، ولم يكن متحركاً
فشدود . أو يكون بعد الألف ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن ك (مصابيح) .
وأشکل علی هذا بمنع (حجاجر) و (سراويل) الصرف مع أنه لا علة
فيهما غير العلمية وليسا بجمعين فإنهما اسمان للمفردين . أما (حجاجر)
فعلم على الضبع (٢) ، وأما (سراويل) فعلم على هذا الثوب الخاص فلم
يتحقق فيهما ما يوجب منع الصرف وعلله بعض النحاة بكونهما على صيغة
متبني الجموع (٣) ، وهولا يصلح للتعليل فإن ذلك ليس علة بل هو
شرط تأثير العلة فلا يؤثر بدونها . والجواب عنه : أما (حجاجر)
فهو في الأصل جمع (حجاجر) (٤) ، والحفجر : العظيم البطن (٥) ،
وقيل : كل شيء ملوؤ بطناً كان أو إناءً مثقل من الجمع ، وسمى به المفرد
وهو الضبع ، والجمع المذكور / إذا نقل ووضع للمفرد كما إذا سميت رجلاً
بـ (مساجد) و (دنانير) .

١٦٢

اختلف النحاة فيه فذهب بعضهم (٦) إلى صرفه ، لأنه بالنقل
خرج عن الجمع المقتضى للمنع ، وهذا القائل يصرف (حجاجر) فلا إشكال .

====
غليظ القوائم ، امرأة هبله : تامة الخلق ، والعبال - مخففا - الورد
الجبلي .

انظر : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٤٢ اللسان ١٩ : ٤٢٠ فما
بعدها (عبل) .

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٤٢ .

(٢) سبق شرحها ، انظر كذلك : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٤٢ ،

شرح الكافية للرضي ١ : ٥٥ ، الكتاب ٣ : ٢٢٩ .

(٣) انظر : المصادر السابقة .

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٤٨ .

(٥) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٥ .

(٦) كالأخفش سعيد بن مسعدة ، انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٥٧ .

وزهدب الاكثرون إلى أنه غير منصرف، واختلفوا في علة المنع فمنهم من علة بالجمع، وهو اختيار الشيخ أنفا على ما كان عليه في الأصل (١)، ولا يخرج منه النقل عن التأشير في منع الصرف كالصفة إذا سمى بها فالمعتبر كون اللفظ موضوعا أولا للجمع بالزنة المخصوصة، ومنهم من علة بغير الجمع، وقال: يمنع صرفه العلمية وشبه العجمة، وهو كونه داخل في أبنية الآحاد كما أن العجمة إدخال في أبنية العرب ما ليس منها. وشبه العجمة علة في منع الصرف عند هؤلاء وقد ذكر ذلك ابن بابشاذ، وابن عصفور (٢) وغيرهما، وعلى هذا فلا إشكال أيضا، لأنه ما امتنع صرفه لكونه جمعا بل للعلمية وشبه العجمة، ويجوز أن يقال فيه العلمية والتأنيث، لأنه اسم للضبيع، وهي مؤنثة، ومذكرها (ضبعان) إلا أن يقال: إن (حضاجر) علم للجنس مطلقا يطلق على المذكر منه والمؤنث فلا دلالة له على التأنيث ك(أسامة) وإذا نكر الاسم المنقول من الجمع بعد التسمية لم ينصرف عند سيبويه (٤)، وجاء عن الأخفش الصرف والمنع (٥).

وأما (سراويل) فقد اختلف فيه فمنهم (٦) [من منعه الصرف]

-
- (١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٤٣، شرح الكافية لابن الحاجب ١٥، شرح الكافية للرضي ١ : ٥٥، شرح الوافية ١١٤ .
- (٢) كأبي علي كما في شرح الكافية للرضي ١ : ٥٧ انظر أيضا ٢ : ٢٢٩ .
- (٣) شرح جمل الزجاجي ٢ : ٢١٨ .
- (٤) شرح الكافية الشافية ٣ : ١٥٠٠، الكتاب ٣ : ٢٢٢ .
- (٥) شرح الكافية الشافية ٣ : ١٥٠٠ .
- (٦) كسيبويه قال: "وأما سراويل فشيء واحد، وهو أصحجي أهرج كما أهرج الآخر إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في تكرة ولا معرفة كما أشبه بضم الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف فئاق اسم رجل" انظر الكتاب ٣ : ٢٢٩ .

١٦٤ / لأنه اسم عبري لا علة فيه غير العلمية ، ومنهم من يصرفه نكرة ويمنعه
الصرف معرفة للعلمية والحجة (١) ، وقال الأكترون : هو غير منصرف (٢) ،
وقد ورد غير منصرفا في قوله عليه السلام : " لا يلبس المعرم قميصا ولا
سراويل " (٣) . وفي قول ابن مقبل (٤) :

..... كأنه فتى فارسي في سراويل رأمح (٥)

- (١) انظر : شرح ابن عقيل ٢ : ٣٢٨ ، همع البوامع ١ : ٢٥ .
(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٤٣ ، الصحاح ٥ : ١٢٢٩ ،
(سرل) ، شرح الكافية لابن الحاجب ١٥ ، شرح الوافية ١٤٥ ،
شرح الكافية للرضي ١ : ٥٧ ، شرح ابن عقيل ٢ : ٣٢٨ ، شرح
المفصل ١ : ٦٤-٦٥ ، الكتاب ٣ : ٢٢٩ .
(٣) انظر : صحيح البخاري ١ : ١٠٢ (باب الصلاة في القميص والسراويل)
٧ : ١٨٤-١٨٧ (باب لبس القميص) و (باب السراويل) ، صحيح
سنن ابن ماجه ٢ : ١٥٧ ، الموطأ ٢ : ٢١٦ مع اختلاف يسير في
بعض الألفاظ لا يمس وجه الاستشهاد .
الشاهد فيه : "سراويل" حيث ورد غير منصرفا .
(٤) ابن مقبل هو : تميم بن أبي بن مقبل بن عوف بن جنيث بن قتيبة
ابن العجلان بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة كان جاهليا
إسلاميا . ورث عثمان بن عفان رضي الله عنه :
لَيْبِكُ بَنُو عَثْمَانَ مَا دَامَ جَذْمُهُمْ عَلَيْهِ بِأَسْيَافٍ تَعْرَى وَتُخَشَبُ
بلغ مائة وعشرين سنة .
انظر : خزائن الأدب ١ : ٢٣١-٢٣٣ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة
١ : ٤٥٥-٤٥٨ .
(٥) جزء بيت وتماه :
- أتى دونها ذبُّ الرِّياذ كأنه
- أكثر المصادر التي رجعت إليها نسبت البيت لابن مقبل إلا كتاب

واختلفوا في المانع له الصرف ، فذهب سيبويه وآخرون إلى أنه لفظ عجمي وضع لهذه الآلة فحمل على موازنه ومشابهه في اللغة العربية ، والذي وازنه وشابهه ممنوع من الصرف ك (مصابيح) و (دنانير) فمنع هو به أيضا . (١)

قال الشيخ : ويلزم هذا القائل أن يعد شبه المعجمة من العليل المانعة . قلت : وكذلك فعل بعضهم كما تقدم .

وذهب البرد وغيره إلى أنه لفظ عربي جمع (سرّوالة) جعل اسما

====
الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل نسبة لا وس بن حجر ورد البيت كاملاً في : أمالي القاضي ٢ : ١٦٤ ، كتاب الخلل فسي إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٨١ ، وخزانة الأدب ١ : ٢٢٨ ، ديوان ابن مقبل ٤١ ، الصحاح ٥ : ١٧٢٩ (سرل) شرح المفصل ١ : ٦٤ ، شرح الكافية ١ : ٥٧ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٥٠٠ ، اللسان ١١ : ٣٣٤ (سرل) كتاب المقتصد فسي شرح الإيضاح ٢ : ١٠٠٥ ، في البيت اختلاف يسير في بعض كلماته ، وهو اختلاف لا يمس وجه الاستشهاد . معاني الكلمات : الذب بفتح الذال المعجمة وتشديد الموحدة هو الثور الوحشي ، ويقال له : دب الرياء لأنه يروى أي يذهب ويجي * ولا يثبت في موضع . معنى البيت : شبه الشاعر ما على قوائم الثور الوحشي من الشعر بالسراويل وهو في لباس الفرس ولهذا شبهه بفتى فارسى ، وشبهه قرنه بالرمح ولهذا قال : رامج أي : نورمخ . الشاهد فيه قوله : " سراويل " حيث جاء ممنوعاً من الصرف ، وجبر بالفتحة عوضاً عن الكسرة .

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٤٣ ، خزانة الأدب ١ : ٢٢٩ شرح الكافية لابن الحاجب ١٥ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٥٧ شرح جمل الزجاجي ٢ : ٢١٦ ، شرح المفصل ١ : ٦٤ - ٦٥ ، همع الهوامع ١ : ٢٥ .

لهذه الآلة (١) ، واختلف هو لا ، هل هو جمع حقيقي أو تقديري ؟ فقال أكثرهم : هو جمع تقديري لم يسمع له مفرد لكن يقدر له مفرد . — (أبائيل (٢) وأساطير (٣) قدره (إنبالة وإسطارة) فعلى هذا يكون الجمع المانع من الصرف تحقيقيا وتقديريا (٤) . وقال آخرون : هو جمع تحقيقي ، وقد سمع (سروالة) نقله الأزهري (٥) .

- (١) في المقتضب ٣ : ٣٢٦ لم يقل العبري إنها لفظ عربي إنما قال : "سراويل لا ينصرف عند الضحويين في معرفة ولا نكرة ، لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف نحو : قناديل ودهاليز ، فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية . فلعل القمولي قد رجع إلى كتاب آخر للمبرد . انظر أيضا لرأى العبري في : شرح الكافية للرضي ١ : ٥٧ ، همع الهوامع ١ : ٢٥ .
- (٢) الأبايل : جماعة في تفرقة ، واحدها إبييل وإبول ، وذهب أبو عبيدة إلى أن الأبايل جمع لا واحد له بمنزلة عبايد وشماطيط وشمعالي . يقال : جاءت إبلك أبايل ، أي : فرقا ، وطيرا أبايل ، ونسي التنزيل ✕ وأرسل عليهم طيرا أبايل قال الزجاج في قوله : طير أبايل : جماعات من ههنا وجماعات من ههنا . انظر : الصحاح ٤ : ١٦١٨ ، اللسان ١١ : ٦ (أبل) .
- (٣) أساطير : السطر : الصف من الكتاب والشجر والنخل ، والجمع : أسطر وأسطار وأساطير . انظر الصحاح ٢ : ٦٨٤ ، اللسان ٤ : ٣٦٣ (سطر) .
- (٤) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٨٦ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٥٧ ، شرح الوافية ١٤٥ .
- (٥) الأزهري هو : محمد بن أحمد بن الأزهري بن طلحة بن نوح أبو منصور ، اللغوي الأديب . ولد سنة ٢٨٢ . أخذ عن الربيع بن سليمان ونفطويه ، وابن السراج ، أخذ عن الهروي صاحب الخريبيين .
- ===

في المحكم ، وأشد :

(١) عليه من اللوم سرواله

==== له من التصانيف : التهذيب في اللغة ، تفسير ألفاظ مختصر المزي ،
التقريب في التفسير ، شرح شعر أبي تمام ، وكان عارفاً بالحدِيث
عالي الإسناد ، مات سنة ٣٢٠ .

انظر لترجمته : بغية الوعاة ١ : ١٩ - ٢٠ ، طبقات النحاة واللغويين
٢٩ - ٣٠ ، نزهة الألباء ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(١) صدر بيت عجزه :

فليس يرقُّ لمستعطف

لم ينسب ، وقيل : إنه مصنوع ، وقيل : قائله مجهول . ورد البيت
كاملاً في : التصريح بمضمون التوضيح ٢ : ٢١٢ ، خزانة الأدب
١ : ٢٣٣ ، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٨١ ،
حاشية الصبان ٣ : ١٨٦ ، الدرر اللوامع ١ : ٨٨ ، الصحاح
٥ : ١٧٢٩ (سرل) شرح المفصل ١ : ٦٤ ، شرح شواهد
الشافية ١٠٠ ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣ : ٢٤٧ ،
شرح جمل الزجاجي ٢ : ٢١٧ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٥٧ ،
اللسان ١١ : ٣٣٤ (سرل) : المقضب ٣ : ٣٤٦ ، المسامد
على تسهيل الفوائد ٣ : ٣٨٧ ، همع الهوامع ١ : ٢٥ .
ورود الصدر فقط في : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٥٠١ ، المقصد
في شرح الإيضاح ٢ : ١٠٠٥ .

اللغة : اللوم : اللوم واللوماً واللومي واللائمة ، العذل .
سرولة : مثنى وجمعها سراويل هي : قطعة خرقية منه وهو
ك (عكالة وهاكيل) وهو رأى أبي العباس ويضعف من جهمة
المعنى لأنه لا يريد أن يكون عليه من اللوم قطعة وإنما هو هجو ،
والسراويل تمام اللباس فأراد أنه تام التردى باللوم .

انظر : شرح المفصل ١ : ٦٤ ، اللسان ١٢ : ٥٥٧ (لوم)

الشاهد فيه قوله : " سرواله " .

حيث سمع ذلك عن العرب ، وأنكره بعضهم وقالوا : لا يوجد إلا سراويل
، ولا يصح أن يكون جمعاً .

وأنكر بعضهم (١) / عليه ، وقال : لم يسمع سراويل إلا اسما لهذه الآلة ١٦٥
المفردة ، ولا يصح أن يكون جمعا وما أنشده لعله من كلام المحدثين فلا
حجة فيه ، وقال السيراني : الذي عنده أنها لغة في (سراويل) (٢) .
وقد ورد فيه (سروان) بالنون و (شروال) بالشين المعجمة (٣) . واعلم
أن النقل وإن كان معتدلاً [به] في أسماء الأجناس لكنهم اضطروا
هنا إلى القول به ، لورود (سراويل) غير متصرف ، وليس فيه ما يعنيه الصرف ،
ولا يمكن فيه تقدير علة غير الجمع فوجب تقديره وأن يقال إنه جمع [أ] و
أنه منقول عن الجمع اسم جنس لهذه الآلة ، وإلا كان ممنوعاً من الصرف
لغير علة .

ونذهب آخرون إلى أنه عربي مفرد مؤنث ، والمانع من صرفه التعريف
والتأنيث قالوا : ولذلك إذا صغر قيل فيه (سُرِيْل) فيصرف
للتعريف والتأنيث (٤) .

وقول المصنف : " بغيرها " يعني : هاء التأنيث فلا يرد عليه
نحو (فَوَارِه) جمع (فَاْرِه) ، وينبغي أن يضيف إليه تعريف ياء النسب .
وقوله : " فإذا صرف فلا إشكال " (٥) يعني : إذا قيل بصرفه فلا يرد

-
- (١) أنكره ابن مالك كما ذكرت سابقاً وأضاف : " . . . بل (السراويل)
أعجمي مفرد ، والسروالة لغة فيه " انظر : شرح ابن عقيل ٢ : ٣٢٨ .
(٢) انظر : الدرر اللوامع ١ : ٨٨ - ٨٩ ، هامش الكتاب ٣ : ٢٢٩ .
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٨٦ ، ما ينصرف وما لا ينصرف
للزجاج ٤٦ .
(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٨٦ ، شرح الكافية الشافية
٣ : ١٥٠٢ ، الكتاب ٣ : ٢٢٩ اللسان ١١ : ٣٣٤ (سرل) .
(٥) انظر : الكافية في النحو ٦٥ ، وقد خالف ابن الحاجب في مصنفاته الأخرى
فيما ذهب إليه ، وقد حكم على صرف سراويل بالفساد ، ينظر أيضاً :
الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٤٥ ، شرح الوافية ١٤٥ .

على تفسيره الجمع ، لأن المانع كونه جمعا فإذا لم يكن جمعا فلا يرد .

وأما من فسر الجمع بالجمع الذي لا نظيره في الأحاد فإنه مشكل

١٦٦ علة صَرَفَهُ أَوْ لَمْ يَصْرِفْهُ ^(١) لَأَنَّ (دنانير) ونحوه له / نظير في

الأحاد وهو (سراويل) فلا يصح تفسيره ، ويكون نقضا عليه .

وقوله : " لأنه منقول عن الجمع " هذا اختياره .

وقوله : " أعجمي " والاعجمي الذي في لسانه عجمة .

قال : " ونحو : (جوار) رفعاً وجراً مثل (قاضي) : ^(٢)

مقصوده الكلام في الجمع المتقدم ذكره إذا كان معتلا منقوصا ، هل

هو منصرف كـ (جوار) و (موالٍ) و (مواشٍ) و (سواقٍ) و (أراضٍ) ،

وحكمه : أن ما له [ياء] يحدف في حالة رفعه ، ويبقى ما قبلها مكسورا ،

وينون ، وأن يكون معربا تقديرا كغيره من المنقوص وكذلك هو في حالة الجر

على اللغة الفصحى ، وأصله (جوارى) بضم الياء رفعاً وكسرهما جرا ، استثقلت

الحركة على الياء فحدفت ، فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحدفت الياء ،

لالتقاء الساكنين فصار (جوارٍ) منونا . وأما في حالة النصب فتبقى ياءه

مفتوحة بغير تنوين كغيره من المنقوص تقول : (هذه جوارٍ) و (مررت

بجوارٍ) و (رأيت جوارى) قال تعالى : * ومن فوقهم غواشٍ * ^(٣)

ولا خلاف أن لفظه في هذه الأحوال كذلك على اللغة الفصحى في الجر

لكن اختلفوا في كونه منصرفا في حالتي رفعه وجره .

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٦ .

(٢) انظر لهذا الموضوع : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٣٩ فمابعدهما ،

شرح الكافية لابن الحاجب ١٦ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٥٤ الفوائد

الضياثية ١ : ٢٣٥ فمابعدهما ، الكافية في النحو ٦٥ .

(٣) قوله تعالى * لهم من جهنم مهاد ومن فوقهم فواشٍ * الأعراف آية ٤١ .

قذهب المبرد والفارسي والكسائي إلى أنه منصرف وأصله : (جاءني

جوارى ومررت بجوارى) بالتنوين (١) ، لأن أصل الأسماء الصرف والإعلال

١٦٧

قبل النظر في منع الصرف فأعل فصار ك / (قاضٍ) وتنوينه تنوين

صرف ، لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف وهو نقصانه عن الزنة المعتمدة

إذ شرطها أن يكون بعد الألف حرفان أو حرف مشدد أو ثلاثة أحرف ، وليعن

واحد منها موجوداً هنا ، فنقص عن هذا المثال وصار ك (قاضٍ) و (سلام)

و (كلام) من صيغ الأحاد مما وقع بعد الألف فيه حرف واحد فكان منصرفاً .

ونذهب سيبويه وأبو إسحاق الزجاج وغيرهما إلى أنه غير منصرف

والتنوين الذي فيه ليس تنوين صرف بل تنوين عوض (٢) وأصله (جوارى)

بغير تنوين فأعل بإسكان الياء ك (قاضٍ) ثم منع الصرف بعد الإعلال ثم

عوض عن الإعلال بالتنوين ، واستدلوا عليه بأنه جمع على صيغة منتهى الجموع

فوجب الحكم عليه بمنع الصرف كسائر الباب ، فإن بعد الألف هنا حرفان

والياء المحذوفة للإعلال كالموجود ، ويدل عليه أمران : أحدهما : أنها

جعلت كالموجودة في المنقوص مطلقاً مفرداً كان أو جمعاً . ألا ترى أنك

تقول : (هذا قاضٍ) و (هذه جوارٍ) بكسر القاف والراء ، ولو كانت

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٥٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٥٠٦ -

١٥٠٧ .

(٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٨٤ ، شرح الكافية

لابن الحاجب ١٦ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٥٨ ، شرح الكافية

الشافية ٣ : ١٤٢٣ ، ١٥٠٦ ، الكتاب ٣ : ٣١٠ وفيه قال

سيبويه للخليل : " قلت فإن جعلته اسم امرأة قال أصرفها ، لأن

هذا التنوين جعل عوضاً ، فيثبت إذا كان عوضاً كما ثبتت التنوينة

في أنرفات إذ صارت ككون مسلمين ."

ما يتصرف وما لا يتصرف للزجاج ٤٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، معاني القرآن

وأعرابه المنسوب للزجاج ٢ : ٣٧٤ .

الياء كالمعدومة لوجب ضمهما ، فلولا تقدير وجودهما لما وجب الكسر . وإذا
كانت كالموجودة / في كسر الآخر ، وجب أن تكون كالموجودة فسي منع
الصرف .

وثانيهما : الاتفاق على منع (أعلى) وأخواتها وبإيها من الصرف
للصفة ووزن الفعل (١) ، وهو (أفعل) وأصله : (أعلى وأحوى) (٢) و
(أدنى) تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، فاجتمع ساكنان : الألف
والتنوين ، حذفت الألف بقي (أعلا) متونا فلما منع الصرف حذفت منه
التنوين فعادت الألف لزوال التنوين الموجب حذفها فصار (أعلى) و
(أحوى) ووزنها : (أفعى) وأفعى ليعن بأفعل ، فلولا أن المحذوف
للإعلال في حكم الموجود لما وجد فيه وزن الفعل المقتضى منع الصرف ولو وجب
أن يبقى متونا على حاله لخرج بالحذف عن زنة (أفعل) كما خرج :
(جوار) عن زنة (ساجد) عندهم فلما اعتبر المحذوف للإعلال في (باب
أعلى) وجب اعتباره في (باب جوار) فدل هذان الوجهان على أن
المحذوف للإعلال كالموجود فليس حينئذ (جوار) على وزن (سلام)
و (كلام) .

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٦ ، شرح الكافية للرضي (١ : ٥٩ ،

شرح الوافية ١٤٢ .

(٢) أحوى : حوا ، الحوة : سواد إلى الخضرة ، وقيل : حمرة تضرب

إلى السواد . . . يقال : رجل أحوى وامرأة حوا وقد حويت ، ابن

سيده : شفة حوا : حمرا تضرب إلى السواد ، وكثرت في كلامهم

حتى سمو كل أسود أحوى .

انظر : الصحاح ٦ : ٢٣٢٢ ، اللسان ١٤ : ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

قال الشيخ : فإن قيل (أحوى) (١) مثل : (أفعل) بعد الإللال ، لثبوت الألف بعد العين فهو فاسد من جهة أن ثبوتها إنما كان بعد الحكم بمنع الصرف ، بدليل أنك لو صرفته لزال كما في (جوار) فإنك لو أعلنته من غير صرف لبقيت الياء بعد ثابتة / لا وجه لحذفها ، ١٦٩ وإنما حذف بتقدير الإنصاف هذه - يعني المبرد - فالذي أوجب عنده صرف (جوار) موجود في (أحوى) و (أشقى) ولم يصرف باتفاق (٢) . انتهى .

فإن هورض الوجهان المذكوران بأنه لو كان المحذوف كالموجود لكان (خير) و (شر) و (سييد) تصغير (أسود) مضموعاً من الصرف لأن أصله (أفعل) فيجتمع فيه الصفة ووزن الفعل ، وهو منصرف فدل على عدم اعتبار المحذوف . أجيب عنه بالفرقة بين ما حذف للإللال فيقدر كالموجود كسباب (قاض) و (أعلى) وبين ما حذف تخفيفاً فلا يعتمد به (٣) . والحذف في (خير وشر وسويد) تخفيفاً لا للإللال . وفيه نظر ، فإن بعضهم نقل عن المبرد أن الياء في (جوار) حذف تخفيفاً لا للإللال فإن صح ذلك لم يتجه الصرف لكن الظاهر أن الحذف للإللال .

واختلف سيبويه والزجاج القائلان بمنع صرف (جوار) وبإيه (٤) .

(١) في الأصل (جوار) والصواب ما أثبتناه .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٦٠ .

(٣) شرح الوافية ١٤٧ .

(٤) انظر لهذا الموضوع : املاء ما من به الرحمن ١ : ٢٧٣ .

وقد قال ابن الحاجب في شرح الوافية ١٤٧ " فلما اعتبر المحذوف في (أعلى) في منع الصرف وجب أن يعتبر المحذوف في (جوار) ، وإنما استبعد ذلك في (جوار) لوجود التنوين الذي يظهر أنه تنوين

وأن تنوينه تنوين عوض في أنه عوض عن ماذا ، فنقل ابن خروف وأبوالبقاء
عن سيبويه أنه عوض عن الياء ، وعن الزجاج أنه عوض عن حركة الياء (١) .
ورأيت في كلام غيرهما عكس هذه النسبة وهو نسبة الأول إلى الزجاجة ،
والثاني إلى سيبويه .

والشيخ نقل أنها عوض عن الياء ، وقال : الأول أن تقال : إنها
عوض عن حركة الياء (٢) / وكأنه لم يطلع على الخلاف ووجهه بأن حذف
الياء إنما كان بسبب وجود التنوين فكيف يصح أن يكون عوضاً عنها ولم
يحذف إلا بعد وجوده ، وإنما يكون الشيء عوضاً عن الشيء بعد ثبوت
حذفه كغيره فوجب أن يقال : إنه عوض عن الإعلال ، لثبوته قبل وجود

====
الصرف واستبعاد تنوين العوض... " انظر أيضاً : شرح الكافية
الشافية ٣ : ١٤٢٣ ، الكتاب ٣ : ٣١٠ - ٣١١ ، ما ينصرف وما لا ينصرف
للزجاج ١١٢ قال تعليقا على رأى سيبويه : " يريد حركة الياء فيما
أحسب " معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ٢ : ٣٧٤ .
(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٨٤ والأخير رأى الزجاج
والعبرد .

(٢) ومراجعتي لشرح الكافية لابن الحاجب ١٦ وجدت أنه لم يذكر
ذلك ، فالذى ورد في الشرح : " والأولى أن يقال عن إعلال
الياء بالسكون لأن حذف الياء إنما كان بسبب وجود التنوين فكيف
يصح أن يكون عوضاً عنها ، ولم تحذف إلا بعد وجوده وإنما يكون
الشيء عوضاً عن الشيء بعد ثبوت حذفه لغيره فوجب أن يقال
أنه عوض عن الإعلال لأن الإعلال ثابت قبل مجيء التنوين فلما جاء
التنوين بعد ثبوت الإعلال اجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقاء
الساكنين " .

لعل القمولي رجع إلى نسخة غير التي بين أيدينا .

التنوين . ورد ابن خروف هذا القول بأنه لم يوجد التنوين عوضاً عن الحركة في شيء من كلامهم ، قال : وإنما هو عوض عن الياء لما استثقلوا الياء بحركتها من حيث كان جمعاً لا نظيره في الأحاد معتلاً ، والجمع أثقل من الصحيح نقصوه درجة عن المعتل المفرد فحذفوا الياء بحركتها ، وعوضوا التنوين من المحذوف ، وحسن ذلك نقصان البناء .

والخليل وسيبويه يطردان هذا الحكم في كل اسم علم غير منصرف

آخره ياء قبلها كسرة ك (يرمى) إذا سميت به رجلاً . (١)

وكل اسم زائد على ثلاثة إذا سميت به امرأة ك (قاض) و (مستهد)

و (مستهد) فيحذفان ياءه في حالتي رفعه وجره ، وينونانه ويجعلان تنوينه عوضاً عن الياء المحذوفة ، وفي حالة نصبه يثبتان ياءه مفتوحة غير منونة فيقولان : (هذه قاضي) و (مررت بقاضي) و (رأيت قاضي) وهو ممنوع من الصرف في أحواله كلها . (٢)

والفريق الآخر القائلون بصرف (جوار) وأن تنوينه تنوين صرف

/ لا يمكنهم القول هنا بالصرف لوجود العلمية والتأنيث في (قاض) ، (١٧١) والعلمية ووزن الفعل في (يرمى) وطردوا أصلها في عدم تنوين العوض فأتوا به من غير تنوين صرف ولا عوض . فقالوا : (جاءني قاضي) و (جاءني يرمى) بإثبات الياء ، وكذلك (مررت بقاضي ورمى ، ورأيت قاضي) أجره مجرى الصحيح الآخر فيثبتون حرف العلة ولا يصرفونه ، لأن التنوين لما زال لامتناع الصرف ، وحذفت الضمة والكسرة استثقلاً بقيت الياء ساكنة لا موجب لحذفها ، وهو معرب تقديراً في حالتي رفعه وجره .

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٦ ، الكتاب ٣ : ٣١٢ .

(٢) انظر أيضاً : الكتاب ٣ : ٣١٠ .

واعلم أن سيبويه سمى التنوين في (جوار) وبابه تنوين صرفاً (١)
وربما أخذ بعضهم بظاهره ، ونسب إليه القول بصرفه . قال ابن خروف :
وإنما سماه صرفاً - وإن كان عنده غير منصرف - لأنه من جنس تنوين الصرف ،
كأنه لم يغير خبير سوى ذلك العوض فيما كان فيه الصرف فأبقى عليه ذلك
الاسم .

واعلم أن في جوار وبابه في حالة الجر لفة أخرى ، [وهي]
إثبات الياء مفتوحة (٢) كحالة النصب فتقول : " مررت بجواري " ووجهها
أنه قدر من أول أمره ممنوعاً من الصرف فأعرب في حالة الجر بالفتحة
لاستواء المجرور والمنصوب فيما لا ينصرف . ومنه قول الفرزدق : (٣)

(١) سبق الحديث حول هذا الموضوع ص ٢٣٧ هامش (٤) انظر لمصادره
هناك . وقد قال القمولي : أن التنوين في (جوار) تنوين عوض
وفي حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٨٤ أن هذا مذهب
سيبويه ، وفيه أيضاً أن الألف ذهب إلى أنه تنوين صرف ، لأن الياء
إنما حذفت تخفيفاً زالت صيغة (مناهل) وبقي اللفظ كجناح
فانصرف . شرح الكافية لابن الحاجب ١٦ ، الفوائد الضيائية
١ : ٢٣٥ .

(٢) عن هذه اللغة انظر : الفوائد الضيائية ١ : ٢٣٦ - ٢٣٧ ، معاني
القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ٢ : ٣٧٤ .

(٣) الفرزدق هو : همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن
محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم ، يكنى بأبي فراس وكان يكنى
في شبابه أبا مليكة ، وكان الفرزدق وجريراً والأخطل في الطبقة
الأولى من الشعراء الإسلاميين . مات الفرزدق سنة ١١٠ وله
إحدى وتسعون سنة ، ومات فيها جريراً أيضاً .

انظر لترجمته : أبجد العلوم ٣ : ٧٦ ، خزانة الأدب ١ : ٢١٧ -
٢٢٣ ، الروض الأنف ١ : ٢٨٥ ، شرح شواهد المغنى ١ : ١٤ - ١٧

(١)

فلو كان عبدالله مولى هجوته ولكن عبدالله مولى مواليا

ففتح اليا من (مواليا) .

وقول المصنف : " مثل قاض " (٢) . أراد به أنه مثله في زنته

١٧٢

=== / ٢ : ٥٧٩ ، الشعروالشعراء لابن قتيبة ١ : ٤٧١ ، ٤٨٢ ،

شرح أبيات مغني اللبيب ١ : ٨ ، معاهد التنصيص ١ : ٤٥ - ٥١ ،

المزهر ٢ : ٤٢٢ ، ٤٢٥ ، معجم الشعراء للمرزباني ١٦٦ فما

بعدها .

(١) نسب البيت للفرزدق وليس في ديوانه طبعة دار صادر بيروت ،

ورد كاملا في : الإفصاح ٢٩٤ ، التصريح بنضمون التوضيح ٢ : ٢٢٩ ،

خزانة الأدب ١ : ٢٣٥ ، الدرر اللوامع ١ : ١٠١ ، الشعـ

والشعراء لابن قتيبة ١ : ٨٩ ، شح المفصل ١ : ٦٤ ، شرح

الأشموني لألفية ابن مالك ٣ : ٢٧٣ ، شرح أبيات سيبويه

٢ : ٣١١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٧ ، ضرائر الشعر

١١٦ ، طبقات الشعراء للجمي ٧ ، طبقات الزبيدي ٢٧٥ ، الفهرست

٤١ ، كتاب الكتاب ١٠٥ ، الكتاب ٣ : ٣١٣ ، اللسان

١٥ : ٤٠٩ (ولى) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١١٤ ، نزهة

الألباء ١٩ ، همع الهوامع ١ : ٣٦ .

وورد عجزه فقط في : حاشية الصبان على شرح الأشموني

٣ : ٢٠٧ .

الشاهد فيه قوله : " مواليا " حيث جاءت على لغة ممن

يثبت اليا مفتوحة كحالة النصب ، وقدر من أول أمره ممنوعا

من الصرف فأعرب في حالة الجر بالفتح لاستواء المجرور والمنصوب

فيما لا ينصرف .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٦ ، الكافية في النحو

٦٥ .

والنطق به ، وأنه يعرب تقديراً وينون ، إلا أن تنوينه ليس كتنوين (قاض) ،
فإن هذا تنوين عوض عند سيبويه ، وتنوين (قاض) عنده تنوين صرفاً .^(١)
ولو حمل على أنه مثله مطلقاً في التنوين وغيره لصح على مذهب المراد^(٢)
لكنه ليس مراده على ما صرح به في شرحه .

قال : " التركيب شرطه العلمية ، وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد مثل :
(بعليك) " .^(٣)

التركيب : أحد العلل المؤثرة في منع الصرف ، وشرط في تأثيره
في ذلك أن يكون علماً ، وأن يكون تركيبه تركيباً مزجياً من غير (وية)
لا تركيب إضافة ولا إسناد ولا مضمناً حرفاً ، كـ (بعليك) فإن انتفت العلمية
كقولك : (جاءني بعليك وبعليك آخر) صرفت الثاني لفقدان العلمية .^(٤)
وإن انتفى التركيب المزجي بأن كان مركباً تركيب إضافة أو تركيب إسناد
فلا أثر له في منع الصرف بل في تركيب الإضافة يكون الاسم الأول جارياً
بوجوه الإعراب بحسب ما تقتضيه حاله من صرف أو منعه والثاني مجروراً . فإن
كان فيه ما يقتضي منع الصرف منعت ، وإن لم يكن فيه ما يقتضيه صرفته .

وفي تركيب الإسناد يبقى الاثنان على ما كانا عليه قبل التسمية
بهما وهو محكي / لا يتغير من حاله التي كان عليها كقولك في رجل ١٢٣
اسمه تأبط شراً : " جاءني تأبط شراً ، ورأيت تأبط شراً ، ومسرت بتأبط
شراً) سواء ذكر جزء الجملة أو لم [يذكر]^(٥) كقوله :

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٨٤ . انظر كذلك : الكتاب ٣ : ٣١٠ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١١٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٧ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٥٩ .

الكافية في النحو ٦٥ .

(٤) انظر : شرح المفصل ١ : ٦٥ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٥٧ ، ١٤٥٨ .

نبئت أخوالى بنى يزيد (١)

لأنه مسند إلى ضمير منقول من نحو قولك : (الماء يزيد) وإن كان تركيباً مزجياً مع (وية) كـ (سيبويه) و (نبطويه) فهو مبني ، وكذا إن كان مركباً تركيباً متضمناً حرفاً فهو مبني كـ (خمسة عشر) (٢) . وهذا لم يذكره المصنف ، وكان من حقه أن يذكره فإن قيل هذا مبني وهو يتكلم في منع الصرف ، والصرف وعدمه إنما يكون في الأسماء المعربة فلا يحتاج إلى ذكره قبل .

(١) نسب البيت لرؤية بن العجاج ، وهو في ديوانه ١٧٢ ويليهِ :

ظلماً علينا لهم فديد

ورد البيت كاملاً في : حاشية الصبان ١ : ١٤٢ ، حاشية الخضرى ١ : ٦٥ ،

خزانة الأدب ١ : ٢٧٠ ، شرح المفصل ١ : ٢٨ ، شرح جمل الزجاجي

٢ : ٢٢٣ ، شرح الكافية ١ : ٦٤ ، شرح التسهيل ١ : ١٩١ ،

اللسان ٣ : ٣٢٩ (فدد) ، مغني اللبيب ٨١٧ ، المبهج في

تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة ١٣ ، كتاب المقتصد في شرح

الإيضاح ٢ : ٩٧٧ شرح معاني الكلمات : الفديد : الصوت

وقيل : شدته ، وقيل : الفديد والدفدفة : صوت كالحفيف ، ورجل

فداد : شديد الصوت جاء في الكلام . اللسان ٣ : ٣٢٩ (فدد) .

الشاهد في قوله : " يزيد " وهو تركيب مسند محكى فلا يتغير

عن حاله التي كان عليها كقولك : تأبط شراً سواء ذكر جزء الجملة

أولم يذكر .

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٨٩ ،

شرح المفصل ١ : ٦٥ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج

فالمركب تركيباً اسنادياً غير معرب فلا يوصف بصرف ولا عدمه فإما أن يذكرهما أو يتركهما .

فإذا اجتمع في الاسم المركب هذه الشروط كما لو سميت رجلاً بـ (بعلبك) و (حضرموت) و (معدى كرب) بنيت الأول منهما على الفتح إن كان صحيحاً وسكنت آخره إن كان معتلاً كـ (معدى كرب) (١) ، لأنه بمنزلة جزء من الكلمة - (٢) وأعربت الثاني إعراب ما لا ينصرف ، فإن نكرته صرفته تقول : (هذا بعلبك و بعلبك آخر ، ورأيت بعلبك و بعلبكاً آخر ، ومررت ببعلبك و بعلبك آخر) فتمع الأول الصرف للعلمية والتركيب ، ويصرف الثاني لانتفاء العلمية وهي / إحدى العلل (٣) .
وشرط الأخرى (٤) ألا يكون في الثاني علتان أخريان غيرهما كما إذا سميت بـ (رام سكران) ، ثم نكرته لم تصرفه ، للصفة والألف والنون ،

١٧٤

(١) معدى كرب هو : اسم والد الصحابي عمرو بن معديكرب بن عبد الله ابن عمرو بن عاصم بن عمرو بن زيد الأصغر وكنية عمرو أبو ثور ، وهو الفارس المشهور صاحب الغارات والوقائع في الجاهلية والإسلام ، شهده اليرموك وأبلى بلاءً حسناً . وقيل قتل يوم القادسية وقيل : مات في وقعة نهاوند . مات سنة ٢١ هـ .
انظر لترجمته : خزانة الأدب ٢ : ٤٤٤ فابعدها ، الروض الأنف ١ : ٢٣٦ ، ٢٣٨ فابعدها ، معجم الشعراء للمرزباني ١٥٦ ، كتاب الوفيات ٥٠ .

(٢) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشعوني ٣ : ١٨٨ شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٥٥ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١٠٢ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٦٥ .

(٤) أي : شرط الكلمة الأخرى من المركب المزجي .

أوعلة واحدة تقوم مقامهما كما لو سميت ب (حضر مساجد) و (معدى حمراء)
فإنه يمنع صرفه إذ نُكِّرَ للجمع وألف التأنيث وكذا ذكره ابن خروف وغيره (١)
وحكى شارح المفصل (٢) أنه ينصرف ، قال : لا نُكِّمَ لما أدخلته في باب
التركيب أعطيته حكمه ، ألا ترى أن (صياقل) لا ينصرف فلما لحقت الهاء
انصرف ، والاول أظهر وهذا على اللغة المشهورة في التركيب ، وهو أن يعرب
الثاني إعراب غير المنصرف بالشروط المذكورة .

وفيه لغتان أخريان : إحداهما : أن تضيف الاول إلى الثاني ،
وتعربه بوجوه الإعراب بحسب ما تقتضيه العوامل ، وتعرب الثاني
إعراب المضاف إليه فتجره ، فإن كان فيه ما يقتضي المنع من الصرف منعته
وإلا صرفته (٣) كقولك : (عبدالله) فتقول : (جاءني بعليُّك
ورأيت بعليُّك ، ومررت بعليُّك ، وجاءني حضر موت ، ورأيت حضر موت ،
ومررت بحضر موت) . (٤)

والثانية : أن تبنى الاسمين معاً على الفتح وتجعلهما بمنزلة
(خمسة عشر) ، وسيأتي ذلك مشروحاً في المبنيات إن شاء الله تعالى .

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٦٧ .

(٢) هو ابن يعيش ، يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا
محمد بن علي بن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى النحوي
موفق الدين أبو البقا . قرأ النحو على فتیان الحلبي وأبي العباس
البيزوري ، وسمع الحديث على الرضي التكريتي وأبي الفضل الطوسي ،
كان من أشعة العربية ، صنف : شرح المفصل ، وشرح تصريف ابن جنبي
مات سنة ٦٤٣ هـ .

انظر لترجمته : أبجد العلوم ٣ : ٥٣ ، إنباه الرواة ٤ : ٤٥ - ٥٠ ،
بغية الوعاة ٢ : ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٣) انظر : حاشية الصبان ٣ : ٨٨ ، شرح المفصل ١ : ٦٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٥٧ .

/ قال : " الألف والنون إذا كان اسماً فشرطه العلمية ك (عمران) ١٧٥

أو [نسي] صفة فانتفاء (فعلائة) ، وقيل بوجود فعلى ^(١) [ومن]
ثم اختلف في (رحمان) دون (سكران) و (ندمان) ^(٢) .

الألف والنون الزائدتان في الاسم من العلل المؤثرة في منع الصرف ،
وهما إما يكونا في اسم غير صفة ، أو في اسم هو صفة ووجه تأثيرهما في منع
الصرف في الاسم الذي هو صفة شبههما بألف التأنيت الممدودة في (حمراء)
ونحوها ووجه الشبه اشتراكهما في الزيادة والعدد والزنة ، ومجيء مذكر
كل منهما على غير بناء مؤنثه تقول : (سكران سكرى ، وحمراء أحمر) ، ولزوم
كل منهما للاسم الذي هو فيه وتنوينهما في التصغير ، وامتناع دخول الهاء
عليهما . وفي الجمع تقول : (سكران وسكرارى) كما تقول : (صحراء
وصحارى) .

(٣)

قال سيبويه : " فلما ضارع (فعلاء) هذه المضارعة أجرى مجراها ."

فالألف والنون بدل من ألف التأنيت ، قال ابن خروف : أراد بالبدل المشابهة
من هذه الأوجه . وقال الجهد : الألف والنون بدل من ألف التأنيت ^(٤) بدلا
محققا . قال : وهو فاسد ، لأن الهمة لا مناسبة بينهما وبين النون ووجه

منعهما الصرف في الاسم غير المنصرف شبهها بالألف / والنون في ١٧٦

(١) في الأصل (فعلان) والصواب ما اثبتناه .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٧ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٥٩ ،
الكافية لابن الحاجب ٦٥ . وفي كتابي ابن الحاجب اختلاف نسي
المتن : " ما فيه ألف ونون إن كانا في اسم ."

(٣) انظر : الكتاب ٣ : ٢١٦ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٣٥ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٦٠ ، المقضب ٣ : ٣٣٥ .

الاسم الذي هو صفة إذا سمي به ك (سكران) اسم رجل في عدم دخول
تاء التانيث، لأن العلم لا يدخله تاء التانيث فلا تقول : (عشانة) بخلاف
النكرة تقول في اسم رجل : (مرجانة) (١) ويشترط في كلا القسمين أن
تكون الألف والنون زائدتين، فإن كانتا أصليتين فلا أثر لهما في المنع (٢)
وعلامة زيادتهما سقوطهما في بعض تصاريف الكلمة ك (نسيان وكفران)
فإنهما يسقطان من (نسى وكفر) فإن كانتا غير متصرفتين فعلمة زيادتهما
أن يكون قبلهما أكثر من حرفين ك (رضوان وزعفران) قال اليزيدي
وابن بابشاذ : يخرج بذلك (يدان ودمان) إذا سمي بهما فإنه ينصرف،
وقال ابن خروف ليس كما زعم ابن بابشاذ لأن الألف والنون زائدتان لا محالة،
وما قبلهما اسمان متعنان من حرفين صحيحين فكما يمنع الصرف إذا قلت :
(يديان ودمان) في هذه اللغة يمتنع إذا كان كل منهما من حرفين
ولم يمنع إلا لزيادتهما والتعريف لا لكون الكلمة على (فعلاء) كما زعم وكسما
لا ينصرف ما فيه الياء شرطان، أو قصر بذلك هذا. انتهى.

وكلام ابن مالك يقتضي موافقة ابن بابشاذ (٣) إذ ذكر هو أن الشيء
مطلقاً إذا سمي بما لا يمنع الصرف فإنه شرط أن يكون ما قبل الألف / والنون ١٧٧
أكثر من حرفين، وأن تكون النون لا زمة للألف وقال : إنه احترز به من
الثنية إذا سمي بها ك (بحران) فإن كان قبلها حرفان ثانيهما مضعف

(١) المرجان : صغار اللؤلؤ لوه ، واللؤلؤ لوه اسم جامع للحب الذي يخرج
من الصدفة ، والمرجان أشد بياضا ، وبعضهم قالوا : هو جوهر أحمر .
انظر : الصحاح ١ : (٣٤١) ، اللسان ١٣ : ٤٠٦ (مرج) .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٢ : ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٣) في الأصل (بابشاذ) والصواب ما أثبتناه .

فلك أن تقدر أصالة التضعيف فتكون الألف والنون زائدتين ، ولك أن تقدر
زيادة التضعيف فتكون النون أصلية فيخرج على ذلك : (حسان وبيان)^(١)
وقطان^(٢) وسمان) إذا أخذتها من (الحسن والتبيين والقطن والسمن)
فالنون أصلية متصرفة . وإن أخذت حسان من الحسن ، وبيان من البس - وهو
الخسران - وسمان من السم ، وقطان من القط كانت الألف والنون زائدتين
فتنعمها الصرف إذا سميت به للعلمية والألف والنون^(٣) .

والأكثر في هذه الأسماء عدم الصرف ، لكثرة زيادة الألف والنون .

وكذلك إذا سميت ب (رمان) فسيبويه لا يصرفه حملاً على الأكثر
في زيادتهما ، والأخفش يجعل النون أصلية حملاً له على الكثير في أسماء
النبات ك (تفاح) و (حصاص) فيكون وزنه (فعّال) فتصرفه^(٤) .

-
- (١) بيان : البس الخسيس من الرجال ، وكذلك ابن بيان وابن هبان ،
كله الخسيس من الناس ونحو ذلك .
انظر : اللسان ١٤ : ١٠١ (بس) .
- (٢) القط : القطع عامة ، وقيل : هو قطع الشيء كالحقة ونحوها تقطها
على حذو مسبور كما يقط الإنسان قصبه على عظم . وأما قـط
فإنه هو الأبد الماضي ، تقول : ما رأيت مثله قط .
انظر : الصحاح ٦ : ٢١٨٢ - ٢١٨٣ ، اللسان ٧ : ٣٨٠ (قط) .
- (٣) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٩٠ ، الصحاح ٥ :
٢١٠٠ (حسن) ، شرح الكافية ١ : ٦١ ، شرح الكافية الشافية
٣ : ١٤٧٣ ، الكتاب ٣ : ٢١٧ ، المقتضب ٣ : ٣٣٦ ، ما ينصرف
وما لا ينصرف للزجاج ٣٦ .
- (٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٩٠ ، شرح الكافية للرضي
١ : ٦١ ، شرح المفصل ١ : ٦٧ ، الكتاب ٣ : ٢١٨ ، ما ينصرف وما
لا ينصرف للزجاج ٣٧ .

ومنهم من جعله مأخوذاً من (الرم) وهو الجمع أو من (الرم) يكسر الراء وهو الكثرة، ومنه (الظم والرم) .^(١)

فإن كانتا في اسم غير صفة فشرط تأثيرهما في منع الصرف العلمية

١٧٨ / لتتحقق المشابهة المذكورة بينه وبين ما إذا كان صفة سمي بها نسي
عدم قبول تاء التانيث كـ (عمران] و [سلمان ^(٢) وحرمان وعثمان)
و (فعلان) الموزون به فإن فيه علمية جنسية ، و (ندمان) و (سكران)
إذا سميت بهما فإن نكرته صرفته ^(٣) تقول : (جاءني عثمان وعثمان آخر ،
ورأيت عثمان وعثمانا آخر ، ومررت بعثمان وعثمان آخر) وكذلك ما أشبهه
لانتفاء العلمية التي هي علة وشرط في العلة الأخرى .

وأما إذا كان الاسم صفة كـ (عطشان) و (سكران) فاختلفا النحاة
في شرطه ، فمنهم من شرط فيه انتفاء (فعلا نة) تحقيقاً لشبه الألف والنون
بألف التانيث في عدم دخول تاء التانيث عليها فإن (فعلا نة) أصلها :
(فعلان) دخل عليها تاء التانيث فقليل : (فعلا نة) فإذا لم يكن

(١) جزء من مثل .

الظم : الماء ، وقيل : ما على وجهه من الغطاء ونحوه ، وقيل : الظم
والرم : ورق الشجر وما تحات منه ، وقيل : هو الثرى ، وقيل : الظم
البحر ، وقيل الرم - بالكسر - الثرى ، وقيل الظم : الرطب والرم :
اليابس ، وقيل الظم : ما حمله الماء والرم ما حمله الريح .

يقال : (جاء بالظم والرم) إذا جاء بالمال الكثير .

انظر : كتاب الأمثال لابن سلام ١٨٩ ، الصحاح ٥ : ١٩٣٧ ،

اللسان ١٢ : ٢٥٤ (رم) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٣٧ .

(٢) سلمان : اسم رجل واسم جبل .

انظر : الصحاح ٥ : ٩٥٠ ، اللسان ١٢ : ٢٩٩ (سلم) .

(٣) انظر : شرح المفصل ١ : ٦٤ ، المقتضب ٣ : ٣٣٥ ، ما ينصرف وما لا ينصرف

للزجاج ٣٦ .

له (فعلانة) قوى الشبه ، ومثهم ^(١) من شرط أن يكون مؤنثه على (فعلى) ،
لأنه إذا كان له (فعلا*) لم يقل فيه (فعلانة) استثناءً بـ (فعلى)
فتحقق الشبه المذكور فما كان مؤنثه (فعلانة) كـ (ندمان) مؤنثه (ندمانه)
فهو منصرف على القولين ، لوجود (فعلانة) وانتفاء (فعلى) ^(٢) . وما كان
مؤنثه على (فعلى) كـ (سكران) مؤنثه (سكرى) و (عطشان) مؤنثه
(عطشى) فغير منصرف على / القولين ، لانتفاء (فعلانة) ووجود ^{١٢٩}
(فعلى) ^(٣) . وما ليس له مؤنث لا على (فعلانة) ولا على (فعلى)
كـ (رحمان) فإنه اسم الله تعالى لا تنطلق على غيره فلا مؤنث له - وقول
بعضهم لمسيلمة الكذاب : " رحمان اليمامة " من باب الكفر والجرأة على الله
تعالى - وكذلك (لَحْيَان) ^(٤) الكبير اللحية لا مؤنث له ، ^(٥) و (بريان)
للمكان الكثير البراء ^(٦) ، لا مؤنث له يخرج على القولين : فمن شرط

- (١) مثل الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥ .
(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٢ : ٣٢٣ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٦١ ،
همع الهوامع ١ : ٣٠ .
(٣) انظر أيضاً المصادر السابقة ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٣٥ .
(٤) اللحيان : حائطا الفم ، وهما العظام اللذان فيهما من داخل
الفم من كل لى لحن ، قال ابن سيده : يكون للإنسان والدابة ،
يقال : رجل لحيان : إذا كان طويل اللحية .
انظر : أمالي القالي ٢ : ٢٤٨ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني
٣ : ١٧٤ ، اللسان ١٥ : ٢٤٣ (لحن) همع الهوامع ١ : ٣٠ .
(٥) شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٣٩ .
(٦) بريان : البراء : التراب ، والبرية : الخلق ، وأصله الهمزة ،
والجمع البرايا والبريات .
انظر : الصحاح ٦ : ٢٢٧٩ - ٢٢٨٠ .

انتفاء (فعلانة) منعه الصرف ، لوجود الشرط ، و [مَن] [شَرَطَ]
وجود (فعلى) لم يمنعه لفقدان الشرط. (١)

ورجح المصنف القول الأول بوجهين :

أحدهما : أن الألف والنون إنما كانتا مؤثرتين في منع الصرف
لامتناع دخول تاء التأنيث عليهما ، وإذا كان [رحمان] لا يدخله تاء
التأنيث صح شبههما بألف التأنيث ، ووجود (فعلى) ليس مقصوداً في
نفسه ، وإنما القصد به تحقيق امتناع دخول تاء التأنيث عليهما فإذا
امتنع (٢) فقد حصل المقصود. (٣)

الثاني : أنه إذا فرض انتفاء (فعلانة وفعلى) فجعله

من باب [ما كان] مؤنثه (فعلى) أولى لكثرة ، فينبغى أن يحمل
على الأكثر ، لأن (باب سكران) أكثر من (باب ندمان) فحمله على الأكثر
أولى فيحمل هذا على باب ما مؤنثه (فعلى) لو كان له مؤنث (٤) .

وقد جمع ابن / مالك - رحمه الله - كل ما هو (فعلان) مؤنثه :
(فعلانة) . (٥)

-
- (١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٦١ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٤٠
همع الهوامع ١ : ٣٠ .
(٢) أى : دخول تاء التأنيث عليها كغيره .
(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ١٧ .
(٤) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٧ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٤٠ .
(٥) في نظم وقد ورد هو وشرحه للأندلسي في : حاشية الصبان على
شرح الأشموني ٣ : ١٧٤ ، وفي همع الهوامع ١ : ٣٠ مع الملاحظة
أن هناك اختلاف في بعض الكلمات بين ما ورد في المصدرين
السابقين وبين ما أتى به القمولي .

- أحدها : (حبلان)^(١) اسم للرجل العظيم البطن ، وموء نشه
(حبلانسة) .
- وثانيها : (دخنان)^(٢) - بالخاء المعجمة والنون - : (اليوم
المظلم) وموء نته : (ليلة دخنانة) .
- وثالثها : (سخبان)^(٣) - بالسين المهملة ، والخاء المعجمة ،
والياء الموحدة - وهو اليوم الشديد الحر ، وموء نته : (ليلة سخبانة) .
- ورابعها : (رجل سيفان)^(٤) أى : طويل ، وموء نته : (امرأة
سيفانسة) .
- وخامسها : (ضحيان)^(٥) - بالضاد المعجمة ، والحاء المهملة -
والياء المثناة تحت : اليوم الذى لا غيم فيه ، وموء نته : (ليلة ضحيانة) .

- (١) الحبل : الامتلاء ، ورجل حبلان وامرأة حبلو : ممتلئان من الشراب
وغيره ، والحبلان أيضا : الممتلئ ، فضبا ، والحبلان أيضا : الليل
والنهار .
- انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٧٤ ، اللسان
١١ : ١٣٧ ، ١٣٩ (حبل) ، همع الهوامع ١ : ٣٠ .
- (٢) دخنان : ليلة دخنانة : كأنما تغشاها دخان من شدة حرها .
ويوم دخنان : سخنان . الدخنان : ضرب من العصفير .
- انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٧٤ ، اللسان
١٣ : ١٤٩ (دخن) همع الهوامع ١ : ٣٠ .
- (٣) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٧٤ وهمع الهوامع ١ : ٣٠ .
- (٤) رجل سيفان : طويل مشوق كالسيف ، زاد الجوهري : ضامر البطن .
- انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٧٤ ، اللسان ٩ :
١٦٧ (سفن) ، المخصص ١٦ : ١٨٥ همع الهوامع ١ : ٣٠ .
- (٥) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٧٤ ، اللسان
١٤ : ٤٥٢ ، همع الهوامع ١ : ٣٠ .

وسادسها : (ضَوْجَان) (١) - بالصاد المعجمة والجيم - : الحمار
اليابس الظهر ، وموئه نته : (ضوجانة) .

وسابعها : (العلاب) (٢) : الكبير اللسان ، وموئه نته : (امرأة
علا بة) .

(٣)
وثامنها : (فَشْوَان) - بالفاء والشين المعجمة - : الدقيق الساقين ،
وموئه نته : (فشوانة) .

وتاسعها : (مَصَان) - بالصاد المهملة - ، وموئه نته : (مصانة) .

وعاشرها : (مَوْتَان) : البلد الميت ، وموئه نته : (موتانة) .

(٤)
وحادي عشرها : (نَصْرَان) - : واحد النصارى ، وموئه نته : (نصرانة) .

(١) ضوجان : الضوجان من الإبل والدواب كله يابس الصلب ونخلة ضوجانة
، وهي : اليابسة الكرة السعف .

انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٧٤ وفيه
(صوجان) - بالصاد - وهو البعير اليابس الظهر .

اللسان ٢ : ٣١٦ (ضوج) ، همع الهوامع ١ : ٣٠ .

(٢) العلاب : سمه في طول العنق على العلباء ، وناقاة مَعْلَبَة ، وفي
المصباح المنير جعل علاب : جمع علبة ، وقيل : العلان - بالنون -
الكثير النسيان ، وقيل : الرجل الحقيير .

حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٧٤ ، الصحاح ١ : ١٨٩ ،
اللسان ١ : ٦٢٨ (علب) المصباح المنير ٢ : ٥٠٧ .

(٣) فشوان : الدقيق الساقين ، ولم أجدها في اللسان مادة (فشن)

مج ١٣ ، (فشا) مج ١٥ ، وفي حاشية الصبان على شرح
الأشموني ٣ : ١٧٤ ، همع الهوامع ١ : ٣٠ فشوان - بالقاف -
هو الرقيق الساقين .

(٤) بعد هذه اللفظة هناك عبارة : " والباقية زائدة " وأظنها عبارة
زائدة .

وثاني عشرها : (ندمان) (١) : وهو صاحب على الخمر ، وقيل : مطلقا ، وموئه : (ندمانة) مأخوذ من المنادمة ، فأما (ندمان) من الندم فهو : (ندمى) ، ومنهم من قال الا أول مأخوذ من هـ هذا فهوئه (ندمى) فينصرف ، قال : وإنما قيل للمتواصلين على الشرب : (ندامى) ، لأنهم يجتمعون على ما يتدم عليه من اتلاف المال . وهذا على اللغة المشهورة . وأما لغة بني أسد (٢) فيطلقون فعلائة على كل ماله (فعلى) فيصرفون (فعلى) فيقولون في موئه نث (سكران) (سكرانة) (٣) ويقولون : (رأيت رجلا سكرانا ، وصبيبا

(١) (ندمان) الذى موئه نث ندمانة وهو صاحب على الخمر مصروف لأن موئه على فعلائة ، وأما (ندمان) من الندم فاتفقوا على منعه صرفه .

انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٧٤ ، شرح المفصل ١ : ٦٤ .

(٢) لغة بني أسد : هناك عدة قبائل باسم " أسد " . أسد : بطن من عنز ، لهم طلعان ، وهو واد كثير المزارع ، أسد بن الحارث : فخذ من القحطانية . أسد بن خزيمة : قبيلة عظيمة من العدنانية تنسب إلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار وهي ذات بطون كثيرة كانت منازلهم فيما يلي الكرخ من أرض نجد وفي مجاورة طبي . . .

انظر : معجم قبائل العرب ١ : ٢١ - ٢٥ .

(٣) انظر لهذا الموضوع : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٧٤ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٤ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٦٠ ، شرح المفصل ١ : ٦٧ ، وفيهما " روى عن بعض بني أسد " ، المخصص ١٦ : ١٨٥ .

غضباناً ، وغضنا رياناً (١) ، وإناءً ملاناً (٢) ونحو ذلك ، ولا يطلقون
(فعلى) على كل ما له (فعلائة) .

وإذا سميت ب (فعلان) الذى هو صفة لم ينصرف للعلمية والألف
والنون . فإن نكرته بعد التسمية . قال اليزيدى : على قياس مذهب
سيمويه في أحمر لا ينصرف ، وعلى قياس الأُخفش ينصرف (٣) ، فإن
روعي في مذهب الأُخفش كون الألف والنون مضارعي ألف التانيث لم
ينصرف أيضاً كما أن (فعلى) في حال التنكير بعد التسمية لا تنصرف في
المذهبيين جميعاً ، وقد تقدم ذهب ابن خروف إلى أن الألف والنون في غير
الأعلام علة مستقلة في منع الصرف كالجمع وألفي التانيث ، وأنه خلاف
قول غيره فكأنه لما رأى الصفة ملازمة للاسم غير العلم في : (سكران
وغضبان) ونحوه لم يلاحظها وجعل الحكم منوطاً بالألف / والنون
دون غيرهما .

١٨٢

قول المصنف : " ومن ثم اختلفا في (رحمان) " (٤) . قد أنكر
عليه وعلى غيره التمثيل ب (رحمان) ، لأنه اسم علم وغلب على الله

-
- (١) ريان : هو الماء الذى يروى فهوريان ، وامرأة ريان ، فالريان فعلان
من الري ، وفي الحديث : " إن الصيام يدخلون الجنة من باب الريان " .
والمعنى : أن الصيام بتعطيشهم أنفسهم في الدنيا يدخلون
من باب الريان ليأمنوا من العطش قبل تمكنهم من الجنة .
انظر : اللسان ١٣ : ١٩٣ ، المخصص ١٦ : ١٨٥ . همع
الهوامع ١ : ٣٠ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٤١ .
(٣) شرح الكافية للرضي ١ : ٦٧ .
(٤) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٧ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٦٠ .

لا يطلق على غيره (١) ، ولا يستعمل في حقه إلا بالالف واللام أو في نداء
أوبإضافة ، فلا فائدة في الحكم عليه بانصراف ولا منع . (٢)

وقد أنكر على الشاطبي (٣) قوله :

تبارك رحماناً وموثلاً (٤)

وعلى الشاعر في قوله في مسألة :

وأنت عند الورى لا زلت رحماناً (٥)

(١) معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ١ : ٥٠ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٤٠ ، ١٤٤١ .

(٣) الشاطبي هو : القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيبي
المقرئ النحوي الضرير ، كان إماماً فاضلاً في النحو والقراءات والتفسير
والحديث أخذ القراءات عن ابن هذيل وغيره ، وسمع من السلفي
وأخذ عنه السخاوي ، صنف : القصيدة المشهورة في القراءات والرائية
في الرسم . ولد سنة ٥٣٨ ومات سنة ٥٩٠ .

فيره : اسم أعجمي ، معناه : جديد ، الشاطبي : نسبة إلى شاطبة
قرية بجزيرة الأندلس .

انظر : إنباه الرواة ٤ : ١٦٠ - ١٦٢ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٦٠ ،
شرح أبيات مغني اللبيب ١ : ٣٣٨ ، طبقات المفسرين ٢ : ٣٩
فما بعدها .

(٤) هذا البيت أول قصيدة الإمام الشاطبي في القراءات السبع ، وقيل :

بدأت ببسم الله في النظم أولاً

انظر : شرح أبيات مغني اللبيب ١ : ٣٣٧ ، مغني اللبيب ٢٨ ، ٦٠١ .

الشاهد فيه قوله : " رحماناً " حيث جاء مصروفاً وهو اسم علم وغلب
على الله لا يطلق على غيره ولا يستعمل في حقه إلا بالالف واللام
أو في نداء أوبإضافة ، فلا فائدة في الحكم عليه بانصراف ولا منع .

(٥) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٤ : ٣٦٨ .

وأول على أنه أراد : ولا زلت ذارحة ، ولم يرد الاسم . والتمثيل
به أيضا يعرضه لأن يذكر موصولا بالياء أو بالفاء (فعلى) ليظهر ما هي
الاجوية وتعريضه لذلك مع وجدان مندوحة عنه مخاطرة فلا ولسى
التمثيل ب (لحيان ^(١) وشريان) .

وقوله : (وندمان) أي : إذا أخذ من المناذمة كما تقدم .

قال : " وزن الفعل شرطه أن يختص بالفعل ك (شمر) وضرب ،
أو يكون أوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ، ومن ثم امتنع (أحمر) وانصرف
(يعمل) " ^(٢) .

وزن الفعل من العلل المؤثرة في منع الصرف . فكل اسم كان على

وزن مختص بالفعل بمعنى أنه لا يوجد في غيره أو يوجد فيه نادراً نحو :

(دُئِل) ^(٣) : اسم دويبة ، أو كان في أوله أحد الزوائد الأربعة

وهي حروف / المضارعة حروف (نأيت) ولم يقبل دخول التاء عليه ١٨٣

فهو غير منصرف فإن كان علماً فللعلمية ووزن الفعل ك (أحمد) و " (أنفل)

الموزون به فإن فيه علمية الجنس والوزن ، و (نسرين) ^(٤) و (يسمين)

و (نرجس) ^(٥) .

(١) شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٤٠ ، ١٤٤١ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٨ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٦١ ،
الكافية في النحو ٦٦ .

(٣) الدُّئِل : دويبة كالثعلب ، وفي الصحاح : دويبة شبيهة بابن عرس .
و دئِل : فِعِل من الدَّالان - وهو ضرب من المشي .

انظر : الصحاح ٤ : ١٦٩٤ ، اللسان ١١ : ٢٣٣ (دئِل) ما ينصرف
وما لا ينصرف ٤٢ .

(٤) نسرين : ضرب من الرياحين . انظر : اللسان ٥ : ٢٠٥ (نسر) .

(٥) نرجس : هو أيضا من الرياحين ، وهو دخيل .

انظر : الصحاح ٣ : ٩٣٤ ، اللسان ٦ : ٢٣٠ ، ما ينصرف
وما لا ينصرف ١٨ ، وفي الفصحى اضطراب وصوابه ما أثبتناه .

وإن كان صفة فللصفة والوزن ك (أحمر وأصفر وأبيض وأكرم) ، وكذلك كل فعل سمي به وليس فيه ضمير ، وكان على وزن مختص بالفعل ، أو في أوله أحد الزوائد الأربعة مضارعاً كان ك (يزيد ويعيش ويبني) فإن قدرت فيها ضميراً غائباً وكانت جملة محكية كقوله :

نبئت أخوالي بني يزيد

وكذلك (نصلى) (١) وتنصب (٢) وأفكر (٣) أو فعل أمر كـ
(إشد) (٤) ، وكما لو سميت رجلاً : (اضرب) فهو غير منصرف للعلمية
والوزن (٥) ، وإنما اشترط أن يكون على وزن يختص بالفعل أو يكون فسي

(١) نَصَلَى : صَلَّيْتُ اللَّحْمَ بِالتَّخْفِيفِ ، عَلَى وَجْهِ الصَّلَاحِ مَعْنَاهُ شَوِيْتَهُ ، فَأَمَّا صَلَّيْتُهُ وَأَصْلِيَّتُهُ فَعَلَى وَجْهِ الْفَسَادِ وَالْإِحْرَاقِ ، وَالصَّلَاةُ - بِالْعَدِّ وَالْكَسْرِ - الشَّوَاءُ لِأَنَّهُ يَصَلَّى بِالنَّارِ .

انظر : الصحاح ٦ : ٢٤٠٢ - ٢٤٠٣ ، اللسان ١١ : ٤٦٧ (صلا) .

(٢) انظر : الصحاح ١ : ٢٢٤ ، اللسان ١ : ٧٥٦ (نسب) .

(٣) انظر أيضاً : الصحاح ٢ : ٧٨٣ ، اللسان ٥ : ٦٥ (فكر) .

(٤) إشد : الإشد : حجر يتخذ منه الكحل ، وقيل : ضرب من الكحل

وعن الصيرافي ، قال أبو عمرو : يقال للرجل : يسهر ليله سارياً أو

عاملاً فلان يجعل الليل إشدّاً أي يسهر فجعل سواد الليل لعينه

كالإشد لأنه يسير الليل كله في طلب المعالي .

انظر : الصحاح ٢ : ٤٥١ ، اللسان ٣ : ١٠٥ (شد) ما ينصرف

وما لا ينصرف ١٥ ، معجم التداوي بالأعشاب والنباتات الطبية ٩ .

(٥) انظر لهذا الموضوع : شرح الكافية للرضي ١ : ٦١ ، ٦٢ شرح الكافية

الشافعية ٣ : ١٤٥٧ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ ما ينصرف وما لا ينصرف

للزجاج ١٩ ، ١٥ قال : " فإذا سميت رجلاً (إشد) لم تصرفه

في المعرفة وصرفته في النكرة " .

أوله أحد الزوائد ليقوى شبهه بالفعل . والأوزان المختصة بالأفعال نحو
(فعل) المبنى لما لم يسم فاعله كما لوسميت ب (ضرب) و (فعل)
يكسر العين ك (علم) و (انفعل) و (استفعل) كما سنيين ، وإنما
صرف في كتاب الله تعالى لأنه نكرة فلم توجد فيه علة أخرى ، و (فعل)
بتشديد العين يضربه ، وما جاء من الأسماء على وزن فعل ك (شَلَم) (١)
وهو : اسم لبيت المقدس ، و (بَقَم) (٢) و (خَضَم) (٢) اسم الصنبر
/ - رجل من بني تميم - و (بَدَّر) (٤) : اسم ما اختلفوا فيه : فقال
ابن خروف : هي أسماء عجمية منقولة ، وقال اليزيدي : (خَضَم و بَدَّر)
لا عبرة بهما لندورهما و (شَلَم و بَقَم) أعجيبان ، وقال غيرهما : هذه أفعال

- (١) شَلَم : قيل : اسم لبيت المقدس ، وقيل : اسم قرية من قراها . قال
ابن بَرِي : ذكر ابن خالويه عدة أسماء لبيت المقدس منها : شَلَم
وشَلَم وشَلِيم وأورِي شَلَم .
انظر : الروض المعطار ٣٤٤ ، شرح الكافية ١ : ٦١ ، الفوائد الضيائية
١ : ٢٤٣ ، اللسان ١٢ : ٣٢٥ ، معجم البلدان ٣ : ٣٥٩ ،
ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٢١ .
(٢) بَقَم : اسم قرية ، وهو شجر يُصَبَغ به ، دخيل معرَّب وقيل : هو اسم
لصبي معروف وهو العندم .
انظر : الصحاح ٥ : ١٨٧٣-١٨٧٤ ، الفوائد الضيائية ٢٤٣ ،
اللسان ٢ : ٣٢٥ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٢١ .
(٣) خَضَم : وقيل : هو اسم قرية أو ما ، أو بلد ، والخضم : الجمع الكثير
من الناص .

- انظر : الصحاح ٥ : ١٩١٤ ، شرح الكافية للرضي : ٦١ ، ١٥٥ ،
الفوائد الضيائية ١ : ٢٤٢ ، الكتاب ٣ : ٢٠٨-٢٠٩ ، اللسان
١٢ : ١٨٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٢١ ، المقتضب ١ : ٢٨٣ ،
جمع الهوامع ١ : ٢١ .
(٤) بَدَّر : قيل : اسم ما معروف ، وقيل بئر بمكة لبنى عبد الدار ،

(١) سمي به .

وقد ورد (عشر) (٢) : اسم واد غير منصرفا للتعريف والوزن ،

(٣)
قال زهير :

====
يقول ياقوت : فأما بذّر فهو من التبذير ، وهو التفريق وهو اسم
بئر ، فلعل ماءً كان يخرج متفرقا من غير مكان ، وذكر أبو عبيدة في كتاب
الآبار : أن هاشم بن عبد مناف حفر بذر ، وهي البئر التي عند
خطم الخندمة جبل على فم شعب أبي طالب .
انظر : شرح الكافية ١ : ٦١ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٤٢ ، اللسان
٤ : ٥١ ، مرصد الاطلاع ١ : ١٧٣ ، معجم البلدان ١ : ٣٦١
همع الهوامع ١ : ٣١ .

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٦١ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٦٠ ،

الكتاب ٣ : ٢٠٨ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٢١ ، همع الهوامع ١ : ٣١ .

(٢) عشر : موضع باليمن ، وقيل : هي أرض مأسدة بناحية تبالة على فعل ،
ومأسدة يعني : أنه كثير الأُسد . وأهل اليمن يقولونها بالتخفيف
(عشر) .

انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٦١ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٤٢ ،

اللسان ٤ : ٥١ ، ٥٤٢ ، معجم البلدان ١ : ٣٦١ ، ٤ : ٨٥ ،

مرصد الاطلاع ٢ : ٩٢٠ .

(٣) زهير هو : زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني من مزينة

بن أد ، ويكنى أبا بجير ، وكانت محلتهم في بلاد غطفان ، وهو

أحد الشعراء الثلاثة الفحول وكان كثيرا الأمثال في شعره ، وقال

شعره مدح هرم بن سنان أحد الأجواد المشهورين . وكانت قصائده

تسمى (حوليات زهير) .

انظر : خزنة الأُرب ٢ : ٣٣٢-٣٣٦ ، شرح شواهد المغني ١ :

١٣٠-١٣٤ ، شرح أبيات مغني اللبيب ١ : ١٩٩ ، معاهد التنصيص

١ : ٣٢٧-٣٣٠ ، المزهر ٢ : ٤٢٤ .

(١)

ليث بعثر يصطاد النفوس إذا ما الليث كذب عن أقرانه صدقا

وهو على وزن ما لم يسم فاعله لندوره (٢) . فإن طرأ على الوزن المختص بالفعل

تغيير باعتلال ك (قيل وبيع) أو سكون ك (علم) بتسكين اللام ، أو

إدغام ك (صد) لم يعتد به من منع الصرف لخروجه على وزن الفعل

المختص به وصورته على وزن موجود في الأسماء ، لأن منها : (مُدَا) و

(ديكًا) و (محدّة) و : (كراً و فرأ) وإن طرأ على ما في أوله أحد

الزوائد الأربعة تغيير بحذف أوله ك (خير و شر) لم يعتد به في منع

الصرف لزوال الحرف المقضى للنسبه ، وصورته نسيا نسيا ، أو بحذف

آخره نحو : (يفرّ) و (يسج) و (يرم) المجزومات إذا سميت

بها اعتد به في منع الصرف ، لأن حرف المضارعة احزرا لوزن (٣) ، وكذلك

إن صفرته إلا أن يكون في التصغير حذف كتصغير (أحوى) فلك في تصغيره

ثلاثة أوجه : أحسّ ، وأحيوه ، وأحس ، وإن كان في / وسطه ١٨٥

وأوا كقولك : (يحمور) (٤) انصرف . وإن ضمت حرف المضارعة لم يعتد

(١) نسب البيت لزهير بن أبي سلمى ، ورد كاملا في : ديوانه ٤٣ ،

الصحاح ٢ : ٧٣٦ ، ٧٣٧ (عشر) شرح المفصل ١ : ٦١ ،

اللسان ٤ : ٥٤٢ (عشر) ، المنصف ٣ : ١٢١ ، معجم البلدان :

٤ : ٨٥ .

وفي البيت اختلاف يسير في بعض كلماته ، وهو اختلاف لا يمس وجه

الاستشهاد .

الشاهد فيه قوله : (عثر) فهو اسم واد غير منصرف للتعريف والوزن .

(٢) وردت العبارة بفتح العين وتشديد الثاء ، والرواية هنا بضم العين ،

فلعل فيه رواية أخرى ولم أقع عليها .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ١ : ٦٣ ، ٦٤ .

(٤) يحمور ، اليحمور : طائر وقيل أيضا : دابة تشبه العنز ، وقيل

اليحمور : حمار الوحش .

انظر : الصحاح ٢ : ٦٣٧ ، اللسان ٤ : ٢١٥ (حمر) .

(١) به في المنع لزوال الوزن ومنهم من يمنعه .

قال ابن خروف : والأول هو الصواب .

وإنما اشترط أن يكون غير قابل لدخول تاء التانيث عليه لأن قبوله لذلك يبعده عن شبه الفعل إذ الفعل لا يدخله تاء التانيث فإن قبلها فلا أثر له في منع الصرف كقولك : (رجل أرمل) و (يَعْمَل) و (نسوة أربع) فإنك تقول فيه : (امرأة أرملة) و (ناقة يَعْمَل) (٢) و (رجال أربعة) .

(٣)

قال ابن مالك : هذا إذا كان نكرة يعنى صفة ، قال : فإن (إذْخِر) قابل للتاء ، ولو سميت به منعت الصرف لزنة فعل الأمر والعلمية فمن هنا امتنع (أحمر) ، لعدم قبوله التاء ، وانصرفا (يعمل) ، لقبوله التاء .

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٦٣ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٦٥ ،

١٤٦٦ ، الكتاب ٣ : ١٩٦ ، همع الهوامع ١ : ٣١ .

(٢) ناقة يعملة : الناقة الكثيرة العمل . اليعملة من الإبل : النجيبة

المعتلة المطبوعة على العمل ، ولا يقال ذلك إلا للأنثى ، وهذا قول

أهل اللغة ، وقد حكى أبو علي يعمل ويعملة . واليعمل عند سيبويه

: اسم لأنه لا يقال جعل يعمل ولا ناقة يعملة ، إنما يقال : يعمل

ويعملة ، فيعلم أنه يعني بهما البعير والناقة ، ولذلك قال لا نعلم

فعلاً جاء وصفاً . . .

وقال كراع : اليعملة : الناقة السريعة اشتق لها اسم من العمل

والجمع يعملات ، وقيل : هو موضع به يوم للحرب .

انظر : الصحاح ٥ : ١٧٧٥ ، اللسان ١١ : ٤٧٦ (عمل) ، مراصد

الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ٣ : ١٤٨٠ .

(٣) إذْخِر : الأذخر : حشيش طيب الريح أطول من الشيل ينبت على

نبته الكولان ، وأحدتها إذخرة ، وهي شجرة صغيرة ، قال أبو حنيفة

الإذخر له أصل مُنْدَفِن دقاق دَفِر الريح . . . وهي تنبت في الحزُون

قال ابن مالك : وشرط فيه أيضا أن يلزم حركة واحدة فيخرج بذلك

(امرؤ) فإنه لو سُمي به لانصرف ، وإن كان على وزن الفعل ، لأنه لا يلزم

حركة واحدة : فهو في النصب على وزن الأمر من (عَلِمَ) وفي الجر على

وزن فعل الأمر من (ضَرَبَ) ، وفي الرفع على وزن فعل الأمر من (خَرَجَ) .^(١)

واعلم أن اشتراط كون الاسم والفعل المسمى به على وزن يختص بالفعل

أو في أوله أحد الزوائد مذهب سيبويه^(٢) والأكثرين ، وأما الجرم فلم

يشترط ذلك في الفعل إذا سُمي به ، وقال : كل فعل إذا سُمي

به / لا ينصرف للوزن والتعريف على أي وزن كان^(٣) ، واستدل ١٨٦
بقول سحيم :^(٤)

==== والسهول ولما تنبت الأذخيرة منفردة . قال : وإذا جفا الإذخر أبيض .

انظر : الصحاح ٢ : ٦٦٣ ، اللسان ٤ : ٣٠٣ (نخر) ، معجم
التداوي بالأعشاب والنباتات الطبية ١٢ .

(١) شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٦٣ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ : ٢٠٨ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١٦ ،

همع الهوامع ١ : ٣٠ .

(٣) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٩٦ ، شرح الكافية

للرزي ١ : ٦٤ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٦٧ ، الفوائد الضيائية

١ : ٢٤٣ ، الكتاب ٣ : ٢٠٨ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٢٠ ،

همع الهوامع ١ : ٣٠ .

(٤) سحيم هو : سحيم بن وثيل همد بني الحساس ، كان حبشياً ، شاعراً

محسناً ، رقيق حواشي الكلام ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وأدرك سحيم

النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد تمثل صلى الله عليه وسلم من شعره :

الحمد لله حمداً لا انقطاع له فليس إحسانه عنا بمقطوع

فقال : أحسن وصدق ، وإن الله يشكر مثل هذا ولئن سدد وقارب إنه

لمن أهل الجنة . وقتل سحيم في خلافة عثمان .

انظر لترجمته : خزانة الأدب ٢ : ١٠٢-١٠٦ ، الشعر والشعراء

(١)
أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضح العمامة تعرفونسي
فلم يصرف : (جلا) ، للتعريف والوزن مع أن وزنه ليس مختصا بالفعل
ولا فيه زيادة .

====
لاين قتيبة ١ : ٤٠٨ - ٤٠٩ / ٢ : ٦٤٣ ، شرح شواهد المغني
١ : ٣٢٥ - ٣٢٨ ، ٤٦٠ - ٤٦١ ، شرح أبيات مغني اللبيب
١ : ٣٤٠ / ٤ : ١٠ - ١٢ ، طبقات الشعراء ٣٠ - ٣٤ ، ١٢٩ ،
معاهد التنصيص ١ : ٣٤٠ ، معجم الشعراء للمرياني ١٣٧ .
(١) نسب البيت لسحيم .

ورد كاملا في : كتاب ألف باء البلوى ٢ : ٢٧٨ ، ٤٠٧ ، أمالي
القالبي ١ : ٢٤٦ ، الأصمعيات ١٧ ، البيان والتبيين ٢ : ٣٤٧ ،
كتاب الحلال في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٨٥ ، خزنة الأدب
١ : ٢٥٥ ، رغبة الأمل ٣ : ٣٦ / ٤٤ - ٧٥ ، شرح جمل
الزجاجي ٢ : ٢٠٦ ، شرح شواهد المغني ١ : ٤٥٩ - ٤٦٠ ،
شرح الكافية للرضي ١ : ٦٤ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢ : ٦٤٣ ،
شرح أبيات مغني اللبيب ٤ : ٦ ، ٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس
٢٣٧ ، شرح المفصل ١ : ٦١ / ٣ : ٥٩ ، ٤ / ٦٢ : ١٠٥ ، طبقات
الشعراء للجمحي ١٣٩ ، قطر الندى ٢٦ ، الكامل ١٢٨ ، ٢١٥ ،
الكتاب ٣ : ٢٠٧ ، كتاب الكتاب ١٠٨ ، ما ينصرف وما لا ينصرف
للزجاج ٢٠ ، المقرب ٢٨٣ ، معاهد التنصيص ١ : ٣٣٩ ، همع
الهوامع ١ : ٣٠ .
وورد صدره فقط في : البحر المحيط ٥ : ٩٢ ، التلخيص في علوم
البلاغة ٢١٦ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ : ١٤٢ / ٣ : ١٩٧
شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٦٧ ، في أدلة النحو ١١١ ، مغني
اللبيب ٢١٢ .

وورد عجزه فقط في : مغني اللبيب ٤٤٠ .
المعنى : الثنايا : جمع ثنية ، قال في الأساس : هي الطريق في
الجبل والطريق في الرمل .
====

والجواب منه أن فيه ضميراً فهو تسمية بالفعل والفاعل فهو من باب
الحكاية لا من هذا الباب، وشرط الفعل في هذا الباب عند سيبويه عروه
من الضمير كما تقدم فإن تخليه كان محكياً (١).

وقول الشيخ : " أو يكون أوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء " (٢).

يعني : كزيادة الفعل، وهذا هو الذي عبر عنه غيره بقوله : الوزن الغالب
على الفعل، وما ذكره الشيخ أولى لوجهين (٣) :

أحدهما : وضحوه فإن قولهم الوزن الغالب على الفعل رد إلى
جهالة لتوقف معرفته على معرفة أوزان كل واحد من الصنفين وما يغلب في
الفعل .

والثاني : أنه فاسد، فإنه يقتضي أن الأوزان المشتركة بين الأسماء
والأفعال لا يمنع الصرف فيها إلا ما غلب في الأفعال وما لا فلا وهو غير
مطرد، ولا ينمكس أما أنه لا يطرد فلأن وزن (فاعل) يفتح العين في
الفعل أكثر منه في الاسم فإنه لا يوجد في الأسماء إلا قليلاً (خاتم) ،
وهو في الأفعال كثير (خاصم وسافر / وضارب] وقتل
في [باب المعاملة، ولو سميت ب (خاتم) ونحوه لم تمنعه

١٨٧

====
وقوله : متى أضح العمامة تعرفوني : كناية معناها : إذا حسرت
اللاثام للكلام أعربت عن نفسي فعرفتعوني بما كان يبلغكم عني .
الشاهد فيه : (جلا) لم يصرفه للتعريف والوزن مع أن وزنه ليس
مختصاً بالفعل ولا فيه زيادة .

(١) انظر : الكتاب ٣ : ٢٠٧ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٢٠ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٧ ، شرح الكافية للرضي

١ : ٦٦ .

(٣) هذا قول ابن الحاجب انظر لشرحه للكافية ١٧ .

(١) الصرف مع وجود العلمية والوزن الغالب في الفعل .

وأما أنه لا ينعكس فلأن وزن (أفعل) في الأسماء أكثر منه في الأفعال وهو مع ذلك ممنوع من الصرف ، للوزن والعلمية في الأعلام ، والوزن والصفة في الصفات كـ (أحمد) و (أحمر) فقد وجد الحكم بدون العلة ، والدليل في أكثرية الأسماء أنه ما من فعل ثلاثي إلا وله (أفعل) اسماً إما للتفضيل أو لغيره كـ (أعلم) وأفضل لا يكون في الماضي إلا في بعض ما جاء فيه كـ (خرج وأخرج) ، وهو في المضارع وغيره قليل ، ويقابله في القلة وجود (أفعل) في الأسماء جارٍ على (فعل) كـ (أجدل) و (أخيل) و (أرنب) فيبقى (أفعل) الجارى على الفعل خالياً عن المقابل فظهر أنه في الأسماء أغلب (٢) . فما ذكره الشيخ أولى . قال : وهو معنى كلام سيبويه (٣) . وينبغي أن يحمل قوله " أو زيادة كزيادته " على الزيادة التي في أول المضارع ، وأول فعل الأمر كما تقدم . على أن عبارته غير متناولة للفعل المضارع إذا سمي به فإن المشبه غير المشبه به . فكان ينبغي أن يقول : أو يكون أوله حرف المضارعة ، أو همزة الأمر إن كان فعلاً أو زيادة كزيادته .

وقوله : " ومن ثمّ امتنع (أحمر) وانصرف / (يعمل) " ١٨٨
أى : من أجل اشتراط عدم قبوله التاء إن لا يقال : (أحمر) ويقال :
(ناقة يعمل) وجمع : (يعمل) : (يعملات) و (يعمل) - بضم
الميم - : اسم جمع . واليعملة : الناقة الكثيرة العمل .

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٧ ، الكتاب ٣ : ٢٠٦ ، هـمـج

المهوامع ١ : ٣٠ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٦٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١٠ .

(٣) انظر : الكتاب ٣ : ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، فما بعد ها .

فهذا شرح العلل التي ذكرها المصنف وأكثر النحاة ، وبقيت العلة

العاشرة وهي : ألف الإلحاق المقصورة ^(١) . وإنما منعت الصرف لشبهها

بألف التأنيث وهي التي تزداد في الكلمة بزنة أخرى ، وهي قد تكون مقصورة

ك (علقى) عند مَنْ جعل الواحدة : (علقى) و (أرطى) ، ^(٣)
وممدودة نحو : (علياء) ^(٢) فأما الممدودة فلا أثر لها في منع الصرف .

وتعرف ألف الإلحاق بجواز دخول الهاء عليها ، ويجوز دخول

التنوين عليها ، وهي نكرة ، وبالإشتقاق كقولهم : (أديم مَارُوط) ^(٤) ،

وإنما توءثر مع العلمية كما إذا سميت ب (أرطى) و (معزى) و (علقى)
و (زيفرى) . وقد قرأ عيسى بن عمر ^(٥) :

(١) انظر لهذا الموضوع : حاشية الصبان ٣ : ١٩٨ ، ١٩٩ ، شرح

الكافية الشافية ٣ : ١٤٩٤ فما بعدها ، شرح المفصل ١ : ٧١ ،
الكتاب ٣ : ٢١١ فما بعدها .

(٢) علياء ، العليا : نصب العنق ، وخصه الأزهرى بالغلطيظ منه . ألفه
الممدودة للإلحاق بقرطاس .

انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ : ١٩٩ ، الصحاح

١ : ١٨٨ (علب) ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٩٤ ، الكتاب

٢ : ١٠٠ ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٣٣ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٩٥ .

(٤) انظر : شرح جمل الزجاجي ٢ : ٢١٢ ، اللسان ٧ : ٢٥٥ ،

ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٣٠ ، المخصص ١٦ : ٨٨ .

المعنى ، أديم مَارُوط : أي : مدبوغ بالأرطى .

والأرطى : شجر ينبت بالرمل ، وقد سبق شرحه .

(٥) عيسى بن عمر : في غاية النهاية ١ : ٦١٢-٦١٣ أربعة أشخاص

يحملون هذا الاسم ، والأخير هو المقصود :

﴿ أَمِنَ أُسَسَ بِنِيَانِهِ عَلَى تَقْوَى ﴾ (١) بالتثنية (٢) على أن الألف فيه
ألف الحاق لا ألف تأنيث (٣) ، وليس فيه علة ثانية فيمنع صرفه .

قال : " وما فيه علة مؤثرة إذا نكر صرف ، لما تبين من أنها لاتجامع
مؤثرة إلا ما هي شرط فيه إلا العدل ، ووزن الفعل ، وهما متضادان فلا يكون
إلا أحدهما ، فإذا نكر بقي بلا سبب ، أو على سبب واحد .

- ====
- ١- عيسى بن عمر بن خالد بن عبد المحسن - مقرئ^١ ت (١١٧٥هـ) .
 - ٢- عيسى بن عمر بن عيسى أبو الحسن الخبازي مقرئ^٢ ت (٤٥٠هـ) .
 - ٣- عيسى بن عمر أبو عمر الهمداني الكوفي القاري^٣ ت (١٥٦هـ) .
 - ٤- عيسى بن عمر أبو عمر الثقفي النحوي البصري ، معلم النحو ،
عرض القرآن على عبدالله بن أبي إسحاق وعاصم الجحدري وأثبت
الحافظ أبو العلاء قراءته على الحسن ولا شك أنه سمع منه ، وروى
عن ابن كثير وابن محيصة حروفا ، وعن عيسى بن عمر هذا أخذ
الخليل بن أحمد ، وكان ضريراً . له كتاب الجامع والإكمال ، توفى
سنة ١٤٩ وقيل سنة ١٥٠هـ .

انظر لترجمته : أخبار النحويين البصريين ٢٥-٢٦ ، أبجد العلوم
٣ : ٣٨ ، إنباه الرواة ٢ : ٣٧٤ - ٣٧٧ ، خزانة الأدب ١ : ١١٦ -
١١٧ ، الفهرست ٤١-٤٢ ، المزهر ٢ : ٣٩٩ ، مراتب النحويين
٤٣ ، ٤٦ ، نزهة الألباء ٢١-٢٣ .

(١) من قوله تعالى : ﴿ أَمِنَ أُسَسَ بِنِيَانِهِ عَلَى تَقْوَى مِنْ اللّهِ وَرِضْوَانِ
خَيْرِ أُمَّةٍ مِنْ أُسَسَ بِنِيَانِهِ عَلَى شِفَا جِرْفِ هَارٍ ﴾ . التوبة ١٠٩ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٥ : ١٠٠ ، المحتسب ١ : ٣٠٤ .

(٣) المحتسب ١ : ٣٠٤ .

١٨٩ وخالف سيبويه الألف في مثل : (أحمر) علماً ، ثم ينكسر
اعتباراً للصفة [الأصلية] بعد التنكير ، ولا يلزمه (باب حاتم)
لما يلزم من اعتبار المتضادين في حكم واحد (١) .

المقصود من هذا الفصل الكلام في حكم الاسم الممتنع الصرف إذا كان
علماً نينكر . والاسم غير المنصرف إذا كان علماً فينكر لا يخلو إما أن تكون
العلمية التي كانت فيه كانت مؤثرة في منع الصرف أم لا ، فإن لم تكن مؤثرة
فيه ، لاستقلال العلمية التي قارنتها بالمنع . وذلك في صورتين :

إحدهما : التسمية بالجمع الذي على صيغة منتهى الجموع كـ
(مساجد) إذا سميت به على المشهور أنه يمنع صرفه . (٢)

والثانية : التسمية بما فيه ألف التانيث كما إذا سميت بـ (حبلو)
(وحمر) فلا تصرفه عند التنكير (٣) ، لبقاء ما يستثقل بالمنع - فلا فرق
بين وجود العلمية وعدمها فهذا على مذهب الشيخ (٤) وجماعة . وقد
تقدم غير جماعة من النحاة : أن الجمع [و] ما فيه ألف التانيث إذا
سُمي به لا ينصرف ، للعلمية وشبه العجمة في الجمع ، وشبه ألف التانيث في
المؤنث ، وأنه بالتسمية خرج عن اعتبار الجمع والتانيث فإذا نكر بعد

-
- (١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٨ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٦٤ ،
٦٧ ، ٦٨ ، الكافية في النحو ٦٦-٦٧ . الكتاب ٣ : ٩٣ ، فما بعدها .
(٢) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٨ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٦٦ ،
شرح الكافية الشافية ٣ : ١٥٠٠ .
(٣) انظر : شرح المفصل ١ : ٧١ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٦٦ ،
الفوائد الضيائية ١ : ٢٤٧ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج
٢٧-٣٢ .
(٤) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٨ .

التسمية صرف ، لأن العلمية كانت بعده في حالة التسمية ، ونسب هذا إلى الألفش ، وإن كانت العلمية مؤثرة في منع الصرف / كما إذا قارنت ١٩٠ أحد العلل الستة الباقية التي تجامعها - وهي : العدل والتأنيث بغير الألف ، والعجمة ، والتركيب ، ووزن الفعل والألف والنون - إذا نُكِّرَ صرف ، لأن العلمية مع الستة المذكورة التي تجامعها شرط في أربعة منها : التأنيث بغير ألف ، والعجمة ، والتركيب ، والألف والنون ، إذا كان اسماً ، وأما العلتان الباقيتان وهما : العدل ووزن الفعل فتجتمع مع كل واحدة منها ، وليست شرطاً فيها . فإذا اجتمعت العلمية مع واحدة من الأربعة المذكورة ك (زينب) أو اثنتين منها ك : (خراسان) (١) فيه مع العلمية الألف ، والنون والتأنيث أو مع ثلاثة منها ك (بغداد) فيها مع العلمية : العجمة والتأنيث ، والتركيب ، لأنها مركبة ومعناها : عطية الصنم - ولهذا كره العلماء تسميتها بهذا الاسم ، وسموها : مدينة السلام -

(١) خراسان : بلاد واسعة ، أول حدودها ما يلي العراق أزدوار قسبة جوين وبيهق ، وآخر حدودها ما يلي الهند طخارستان وغزنة وسجستان وكرمان ، وليس ذلك منها إنما هو أطراف حدودها ، وتشتمل على أمهات من البلاد منها نيسابور وهراة ومرو . . . وقد اختلف في تسميتها بذلك فقال دغفل النسابة : خرج خراسان وهيطل ابنا عالم بن سام بن نوح عليهما السلام لما تبلبلت الألسن ببابل فنزل كل واحد منهما في البلد المنسوب إليه ، يريد أن هيطل نزل في البلد المعروف بالهياطلة وهو ما وراء نهر جيحون . ونزل في خراسان في هذه البلاد . وقيل : خر : اسم للشمس بالفارسية الدرية وأسان كأنه أصل الشيء ، ومكانه ، وقيل : سهل . انظر : الروض المعطار ٢١٤-٢١٥ ، اللسان ٦ : ٦٤ (خرس) ، مراد الاطلاع ١ : ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، معجم البلدان ٢ : ٣٥٠

أومعها كلها ك (أنريجان) (١) وهو اسم بلدة في العجم فيها الألف والنون ، والعجمة ، والتركيب ، والتأنيث مع العلمية ثم نكر انصرف ، لزوال العلتين المانعتين من الصرف .

وأما العلمية فلزوالها بالتكثير [] و [] أما باقي العلل فلزوالها بزوال شرطها - وهو العلمية - فإن المشروط ينتفي لانتفاء شرطه فلم يبق في الاسم حينئذ سبب مؤثر في منع الصرف .

فإذا اجتمعت مع إحدى العلتين (٢) لم ينصرف [] فإذا نكر انصرف لبقائه [] على سبب واحد من / العوانع (٤) ، ولا يمكن اجتماع العلمية مع العدل والوزن في حالة واحدة فيقال إذا نكر بقي فيه علتان وهما : العدل والوزن متضادان لا يجتمعان ، لأن المعدول أسماء مخصوصة معدودة ليس شيء منها على وزن الفعل . فقد بان أنه مع العلل الست المذكورة إذا نكر انصرف ، إما لانتفاء العلتين معاً أو إحداهما ، وأنه مع الجمع وألفى التأنيث إذا نكر لا ينصرف فلم يبق من العلل المانعة الصرف سوى الصفة وهي لا تجامع العلمية لتضادهما ، لأن العلم ما وضع لشيء معين لا يتناول غيره . والصفة موضوعة لكل من قام به ذلك الوصف فمدلولها متضاد فلا يجتمعان فلهيئت داخلية في هذا التقسيم .

(١) انظر: الإفراب في جدل الإعراب ٦٠ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٦٥
لمع الأدلة ١١٣ .

(٢) يقصد : العدل ووزن الفعل .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٦٥ .

هذا قول أكثر النحاة وسيأتي في الفصل ما ينازع فيه ، هذا إذا

لم يكن الاسم العلم منقولاً من الوصفية كـ (أحمر) إذا سمي به فهو غير منصرف ، للعلمية ووزن الفعل فإذا نكر بعد التسمية به كقولك :

(جاءني [أحمر] أحمر آخر) تريد رجلين اسم كل منهما (أحمر) فسيبويه يمنعه الصرف ، والأخفش يصره^(١) ، والفارسي يفصل بين أن

يكون الناقل لا حظ / الصفة عند التسمية أم لا : فإن لم يكن ١٩٢

لاحظها فالقول قول سيبويه في منعه الصرف بعد التذكير ، وإن قصد

إزالة الصفة ورفعها فالقول قول الأخفش إنه منصرف .

(٢)

[و] حجة سيبويه : السماع والقياس . أما السماع فكما حكاه أبو زيد

عن العرب أنهم قالوا : (أعرف منهم عشرين أحمر)^(٣) غير منصرف فسي

جماعة رجال اسم كل منهم أحمر . وأما القياس فلأن العلمية لما زالت

(١) انظر لهذا الموضوع : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٩٩ قال :

"مذهب سيبويه أنه لا ينصرف إذا نكر بعد التسمية وخالفه الأخفش مدة ثم وافقه في كتابه (الأوسط) . وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوله ."

انظر كذلك : شرح الكافية لابن الحاجب ١٨ ، شرح الكافية

للرضي ١ : ٦٨ ، شرح المفصل ١ : ٧٠ ، الفوائد الضيائية ١ :

٢٤٦ ، ٢٤٧ ، الكتاب ٢ : ٩٩ ، ٣ : ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٢) أبو زيد هو : سعيد بن أوس الأنصاري ، كان عالماً بالنحو واللغة ،

أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وأخذ عنه أبو سعيد القاسم بن سلام وأبوحاتم السجستاني وغيرهما .

له كتاب : النوادر في اللغة ، توفي سنة ٢١٤ وقيل سنة ٢١٥ .

انظر لترجمته : أخبار النحويين البصريين ٤١-٤٥ ، غاية النهاية

في طبقات القراء ١ : ٣٠٥ ، مراتب النحويين ٧٣ ، نزهة الألباء

١٢٥-١٢٩ .

(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي ٢ : ٢١١ وفيه : "عندي عشرين أحمر" .

بالتذكير رجع الاسم إلى ما كان عليه ، وهو الصفة ، فخلفت الصفة العلمية فامتنع صرفه للصفة والوزن ، ولأن المعتبر في الوصف أن يكون أولاً صفة ولا يتغير حكمه بما طرأ عليه بعد ذلك ألا تنى إلى امتناع (أسود وأرقم وأدهم وأحوص) (١) إن كان من صفة (٢) ونحوها من الصرف للصفة الأصلية والوزن ، ولم تخرجه التسمية عن اعتبار الوصفية فيه كما تقدم كذلك ، وأن العرب قد تلاحظ فسي العلم معنى الوصفية مع الاسم ، وكذلك أدخلوا عليه الألف واللام فسي (الحسن) و (العباس) ونحوهما للمح الصفة ، وجمعوه جمعها فسي قول الشاعر :

أتاني وعيد الحوص (٣)

(١) الكلمة الأخيرة غير واضحة وأحسبها (أحوص) .

(٢) في الأصل كلمة غير واضحة ، ولعل الصواب ما اثبتناه .

(٣) جزء من بيت من قصيدة للأعشى ميمون هجط بها علقمة بن علاثة الضحايي وأراد بالحوص والأحوص أولاد الأحوص بن جعفر ، واسمه : ربيعة بن جعفر بن كلاب بن ربيعة .
وتمام البيت :

أتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبدهمرو لو نهيت الأحوصا

ورد البيت في : خزنة الأدب ١ : ١٨٣ ، الصحاح ٣ : ١٠٣٤ ،

(حوص) ، شرح شافية ابن الحاجب ٤ : ١٤٤ ، شرح جمل الزجاجي

٢ : ٢١١ ، ٥٤٠ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٤٤ ، شرح المفصل

١ : ٢٩ ، اللسان ٧ : ١٩ (حوص) .

الشاهد فيه قوله : (حوص) جمع (أحوص) على (حوص) وحقه

إذا كان اسماً أن يجمع على (أفاعل) أو (أفعلون) وإنما

يجمع على (ففعل) الصفات .

أحوص : الحوص : ضيق في مؤخر العين حتى كأنها خيطت ،

نجمع (أحوص) على (حوص)^(١) وحقه إذا كان اسماً أن يُجمع على
(أفاطل) أو (أفعلون) وإنما يُجمع / على (فَعَل) الصفات . ١٩٣
هكذا نقل مذهب سيبويه وأصحابه أكثر النحاة^(٢) . وأما
الثانيني فنقل عنه أن الصفة تجماع العلمية وأن (أحمد) في حال التسمية
به - اجتمع فيه ثلاث طل : العلمية ، والصفة ، ووزن الفعل ، فإذا زالت
العلمية بالتذكير بقي فيه علتان مستقلتان : الصفة والوزن .

قال : " وامتنع صرفه في حال التسمية عند الأختصاص للعلمية
والوزن خاصة ، فإذا نُكِر زالت العلمية فانصرف^(٣) .

وهذا رأى نقله عن سيبويه - وإنما كان خلاف نقل غيرهم عنه -
وهو ظاهر بأن الوصف المعتبر فيه أن يكون في الأصل صفة فلا ينافيه
التسمية الطارئة بعد ذلك فاتجه اجتماع الوصف والعلمية باعتبارين مختلفين :
الوصفية باعتبار أصله والعلمية باعتبار ما تجدد فيه .

وقد نقل غيره عن سيبويه أنه استدل على اجتماع الوصفية والعلمية
بقوله تعالى : * كلا إنها لظى نزاعة للشوى *^(٤) على قراءة نصب

==== وقيل : هو ضيق مشتقها ، وقيل : هو ضيق في إحدى العينين دون

الأحوص ، وقد حوص يحوص حوصاً وهو أحوص وهي حوصاً .

وقيل : الحوص - بفتح الحاء x الصفار العيون وهم الحوص .

انظر : الصحاح ٣ : ١٠٣٤ (حوص) اللسان ٧ : ١٨ .

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٤٤ .

(٢) تقدم في ص (٢٧٢) انظر أيضاً هامش نفس الصفحة رقم (١) .

(٣) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٨ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٥٠٠ .

(٤) المعارج آية ١٥ .

(١) نزاعاً (١) فإنها حال من الضمير المستتر في (لظى) ، بمعنى متلظية ، والعامل فيه (لظى) (٢) و (لظى) : علم لطبقة من جهنم فاجتمع فيه الصفة والعلمية . وحجة الأُخفش أن (أحمر) لما سى بسـه زال عنه حكم الوصف ، فإذا نُكر زالت / العلمية . والصفة قد زالت ١٩٤ بالتسمية - فلم يبق فيه إلا وزن الفعل فانصرف (٣) .

وأورد عليه أنه يلزمه إذا لم يراع الصفة الأصلية صرف ما علم أن العرب تمنعه الصرف كـ (أسود) و (أرقم) ، ومنع ما علم أن العرب تصرفه كـ (أربع) من قولك : (مرتت بنسوة أربع) ، لأنه لا يلاحظ الصفة بعد التسمية (٤) .

وروي أن المازني لقي الأُخفش ، وقال : ما تقول في قولهم : (مرتت بنسوة أربع) فقال : اصرفه (٥) . فقال : لم وقد اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة ؟ فقال : انظر إلى الأصل ، لأنه في الأصل منصرف فألزمه عليه (أحمر) ، وقال : لم لا ترجع إلى الأصل فتمنعه الصرف .

-
- (١) قراءة النصب لم ترد في الكتاب وإنما وردت بقراءة الرفع على أنها من قبيل تعدد الخبر . انظر الكتاب ٢ : ٨٢ .
وقراءة النصب قرأها حفص وقرأ الياقون بالرفع .
انظر : املاء ما من به الرحمن ٢ : ٢٦٩ ، الكشاف ٤ : ١٥٨ ، معاني القرآن للفراء ٣ : ١٨٥ ، مجاز القرآن ٢ : ٢٦٩ ، شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤٠٤ ، النشر في القراءات العشر ٢ : ٣٩٠ .
(٢) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٤٠٤ ، الكشاف ٤ : ١٥٨ .
(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٤٦ ، ٦٨ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٤٧ .
(٤) هذا قول ابن الحاجب انظر : شرح الكافية له ١٩ .
(٥) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١٢ .

وحجة الفارسي أنه إن لوحظ فيه معنى الصفة الأصلية منع الصرف،
وإن لوحظ فيه انتقالها منها إلى الاسمية انصرف، وقد أورد علي سيبويه^(١)
كل صفة سمي بها ك (حاتم) وهو : اسم فاعل من (حتم)^(٢) بمعنى :
أوجب وألزم ، و (سالم) ، فقيل له : إن كنت تلاحظ في الوصف كونه فسي
الأصل صفة فلا تصرف هذا ، لاجتماع الصفة والعلمية الطارئة وهو منصوب
إجماعاً . فدل على عدم اعتبار الصفة في الأصل . وأجيب عنه بأنه قد
ثبت اعتبار الوصفية بعد الإسمية في (أسود وأرقم) ونحوهما و (حاتم)
وبابه وإنما / امتنع لمانع خاص وهو منافاة الوصفية العلمية كما
١٩٥ تقدم .

فلو اعتبرناهما معا ومنعناهما الصرف تشبيها لزم اعتبار شيئين
متضادين في حكم واحد . وأما (أسود وأرقم) فأسماء أجناس .
واعلم أن ما نقله الثمانيني عن سيبويه يقتضي أن يكون (حاتما)
ممنوعا من الصرف وإلا فلا جواب له عنه . وقد نقل ابن خروف اجماع النحاة
والعرب على امتناع (أحمر) ونحوه من الصرف^(٣) كما ذهب إليه

-
- (١) هذا الإيراد على فرض صحة نسبة القول السابق إلى سيبويه .
(٢) حاتم : الحتم : القضاء ، قال ابن سيده : الحتم إيجاب القضاء
وفي التنزيل * كان على ريك حتماً مقضياً * .
الحتم : اللازم الواجب الذي لا بد من فعله .
والحاتم : الغراب الأسود ، والحاتم : المشووم والحاتم : الأسود
من كل شيء ، والحاتم : الحاكم الموجب للحكم .
انظر : الضحاح ٥ : ١٨٩٢ - ١٨٩٣ ، اللسان ١٢ : ١١٣
(حتم) .
(٣) أي إذا سمي به ثم نكر .

سيبويه . وقال : إن الأُخفش لم يخالف سيبويه ^(١) ، وقد نص في كتابه الأُوسط على ما قاله سيبويه وهذا المحكي عنه إنما وجد حاشية على كتاب سيبويه ولم يوجد في شيء من كتبه ، ومن نقل عنه الصرف فقد أخطأ عليه .

وقال ابن مالك : كان مذهباً له ثم رجع عنه . مع أن كتب النحاة مشحونة بهذا النقل عن الأُخفش ^(٢) ، وهذا الخلاف جارٍ في كل ما كان ثابتاً لاسم الجنس قبل التسمية به من العدل والتأنيث وغيرهما فزال بطروء العلمية . فإذا نكر فهل يعود إلى ما كان له أولاً وقد تقدم وهذا كله في (أفعل) إذا سميت به . أما (افعل من) إذا سميت به ك (أعلم وأفضل) فإن سميت به مع (من) ثم نكرته بعد التسمية امتنع صرفه ^(٣) قولاً واحداً للوزن وقوة شبهه بأصله في أنه نكرة مع (من) كما كان / وهو صفة ، وإن سميت به بغير (من) ثم نكرته بعد التسمية انصرف قولاً واحداً لعدم شبهه بأصله حين كان صفة ، لأنه لا يستعمل إلا بمن ظاهرة أو مقدرة ^(٤) . وأما إذا كان الاسم منصرفاً وهو علم فلا أثر لتنكره إلا في (مثنى) و (ثلاث) ونحوها إذا سمى بها فإنها تكون منصرفة فإن نكرت منعت من الصرف كما تقدم ^(٥) .

١٩٦

-
- (١) انظر : تحفة الطالب ورقة ٢١ - ٢٢ قال : " وقال الأُخفش في كتاب الأُوسط إن خلافه في نحو أحمر إنما هو في مقتضى القياس وأما السماع فهو على منع الصرف " انظر أيضاً : شرح الكافية للرضي ١ : ٦٨ .
- (٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٤٩٩ .
- (٣) انظر المصدر السابق .
- (٤) انظر شرح الكافية الشافية ٣ : ١٥٠٠ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٦٨ .
- (٥) تقدم في ص ٢٧٣ من هذا الكتاب ، انظر كذلك : شرح الكافية للرضي ١ : ٦٥ .

وقول المصنف : " وخالف سيبويه الأُخفش " فاعل فإنه المتأخر

المخالف .

والأُخفش (١) المذكور هنا هو أبو الحسن علي بن سليمان (٢) صاحب
المبرد وشعلب (٣) .

والأُخافش من النحاة أربعة هذا وهو آخرهم .

والثاني : سعيد بن مسعدة ، الذي يروى كتاب سيبويه .

(١) نسب القمولي هذا الرأي لأبي الحسن علي بن سليمان والصحيح
أنه للأُخفش سعيد بن مسعدة ، كما تقدم وذكر في هذا الكتاب
وفي تحفة الطالب ورقة ٢١-٢٢ ، وفي بعض المصادر التي رجعت
إليها وقد سبق أن أثبتها .

(٢) الأُخفش الأصغر هو : أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل قرأ
على شعلب والمبرد واليزيدي وأبي العينا ، له تصانيف منها :
شرح سيبويه ، الأُتواء ، التثنية والجمع ، المذهب ، تفسير رسالة
كتاب سيبويه مات ببغداد سنة ٣١٥ في خلافة المقتدر .
انظر لترجمته : إنباء الرواة ٢ : ٢٧٦ فما بعدها ، بغية الوعاة
٢ : ١٦٢ - ١٦٨ ، شرح أبيات مغني اللبيب ١ : ٢٩٠ ، الفهرست
٨٣ ، نزهة الألباء ٢٤٨ ، هدية العارفين ١ : ٦٧٦ .

(٣) شعلب هو : أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني
النحوي ، كان إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه ، أخذ عن
محمد بن زهاد الأعرابي ، وعلي بن المغيرة الأثرم ، وسلمة بن
عاصم ، ومحمد بن سلام الجمحي ، والزيير بن بكار وأبي الحسن
أحمد بن إبراهيم وأخذ عنه أبو الحسن علي بن سليمان الأُخفش وابن
الأنباري ، له من الكتب : كتاب المصون في النحو وجعله حدوداً ،
كتاب اختلاف النحويين كتاب معاني القرآن . . . وله مجالس أملاها
على أصحابه في مجالسه تحتوي على قطعة من النحو واللغة والأخبار

- والثالث : أبو الخطاب (١) الذي يذكره سيبويه في كتابه .
والرابع : أحمد بن عمران (٢) . وهو متقدم .

=== ومعاني القرآن والشعر ، وغير ذلك . . . ولد سنة ٢٠٠ ، وتوفي سنة

٢٩٠ وقيل سنة ٢٩١ .

انظر لترجمته : أبجد العلوم ٣ : ٥٠ - ٥١ ، إنباه الرواة ١ : ١٧٣ ،
تذكرة الحفاظ ٢ : ٦٦٦ ، الفهرست ٧٤ ، نزهة الألباء ٢٢٨ - ٢٣٢ ،
هدية العارفين ٥ : ٥٤ ، كتاب الوفيات ١٩٤ .

(١) أبو الخطاب الأخفش الأكبر ، أخذ عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى ،
ويونس وسيبويه وغيرهم ، هو مولى من أهل هجر ، وكان نحوياً
لغوياً . روى ذلك عن يوسف بن يعقوب السكيت عن الجمار .
وقال : هو في طبقة عيسى بن عمرو ويونس ، وله ألفاظ لغوية
انفرد بنقلها عن العرب .

انظر لترجمته : إنباه الرواة ٢ : ١٥٧ - ١٥٨ ، طبقات الشعراء
للجمحي ١٩ ، المعزهر ٢ : ٣٩٩ ، مراتب النحويين ٤٦ ، نزهة
الألباء ٤٣ - ٤٤ .

(٢) أحمد بن عمران بن سلامة الألباني أبو عبد الله النحوي ، يلقب
أيضاً بالأخفش ، كان نحوياً لغوياً ، له أشعار كثيرة في آل البيت ،
روى عن وكيع وزيد بن الحباب ، وصنف غريب الموطأ ، أدب ولد
إسحاق بن عبد القدوس .

انظر : بغية الوعاة ١ : ٣٥١ ، ترتيب المدارك ١ : ٢٠٠ .

[إعراب المنوع من الصرف]

قال : " وجميع الباب باللام [أ] والإضافة بجر بالكسرة " (١)
اعلم أن الاسم غير المنصرف إذا دخلته الألف واللام أو أضيف دخله
الجر بالكسرة كقولك : (مررت بالأحمر وأحمركم وبالأحمد وأحمدكم ، وصلت
في المساجد ، وفي مساجدكم) ولا فرق بين أن تكون للتعريف أو زائدة كالداخلة
على (اليزيد) في قوله :

رأيت الوليد بن اليزيد (٢)

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٩ ، شرح الكافية للرضي (١ : ٧٠ ،

شرح الكافية الشافية ١ : ١٧٩ ، شرح المفصل ١ : ٥٦ - ٥٧ .

(٢) جزء من بيت لابن ميادة من قصيدة قالها في مدح الوليد بن اليزيد

ابن عبد الملك بن مروان ، وتعامه :

مباركاً شديداً بأعياء الخلافة كاهله

ورد البيت كاملاً في : الإنصاف ١ : ٣١٧ ، أمالي ابن الشجري

٢ : ٢٥٢ ، الحجة في القراءات السبع ٤٤ ، خزنة الأدب ٢ : ٢٢٦

الدرر اللوامع ١ : ٨٢ ، شرح الكافية الشافية ١ : ١٨٠ ، شرح المفصل

١ : ٤٤ ، شرح شواهد الشافية ١٢ ، شرح شواهد شروح الألفية

١ : ٢١٨ ، ٥٠٩ ، شرح شواهد المفتي ١ : ١٦٤ ، شرح أبيات

مغني اللبيب ١ : ٣٠٤ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٣٩ ، شرح

التسهيل ١ : ٤٤ ، ليس في كلام العرب (٧) ، معاني القرآن للفراء

١ : ٣٤٢ ، ٢ : ٤٠٨ ، مغني اللبيب ٧٥ ، المساعد على تسهيل

الفوائد ١ : ١٣١ ، المفصل للزمخشري ١٣ ، وورد صدره فقط في :

حاشية الصبان ١ : ١٠٩ ، الفرائد الجديدة ١ : ٩٣ .

وفي البيت اختلاف يسير في بعض كلماته وهو اختلاف لا يعنى وجه

الاستشهاد .

الشاهد في قوله : (اليزيد) فالألف واللام فيها زائدة وهو

اسم ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل دخلته الألف واللام فيجر
بالكسرة .

أو موصولة كالدخلة على (يقظان) في قوله :
وما أنت باليقظان ناظره (١)

واختلف النحاة فيه .

فمنهم من يقول : انصرف (٢) ، لأنه دخل عليه ما هو من خواص
الأسماء وهو اللام والإضافة ، فقابل العلتين المقتضيتين لشبهه بالفعل
الموجبين منع الصرف أو إحداهما ورجع الاسم إلى أصله وهو الصرف وهو " لا " .
يقولون : الصرف مأخوذ من قولك : صرفت الشيء ، إذا رددت نفسي
الجهات وقلبت بالجر من الصرف إذ به تريد تقليب الكلمة . والأكثرون
لا يقولون إنه منصرف بل هو ممنوع من الصرف (٣) ، لوجود مقتضيه ،

(١) جزء من بيت وتامه :

..... إذا نسيت بما تهواه ذكر العواقب

ورد البيت غير منسوب .

انظر : حاشية الصبان ١ : ١٠٦ ، شرح الكافية الشافية ١ : ١٨٠
شرح التسهيل ١ : ٧ .

في البيت اختلاف يسير في بعض كلماته وهو اختلاف لا يمس وجه
الاستشهاد .

الشاهد فيه ، قوله : " باليقظان " ، وقد استشهد به المصنف

على صرف الممنوع من الصرف إذا اقترن ب (أل الموصولة) .

(٢) مثل : السيراني والزجاج والزجاجي ، انظر : شرح المفصل ١ : ٥٨

شرح أبيات مغني اللبيب ١ : ٢٠٥ ، شرح الكافية الشافية ١ : ١٧٩ -

١٨٠ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٥٠ ، همع الهوامع ١ : ٢٤ .

(٣) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٩ ، شرح المفصل ١ : ٥٨

شرح الكافية للرضي ١ : ٧٠ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٥٠ ،

الكتاب ١ : ٧ ، همع الهوامع ١ : ٢٤ .

والجر في غير المنصرف إنما زال لأجل التنوين لئلا يلتبس بالمتصرف المضاف إلى المتكلم، والتنوين زال للعلتين المانعتين، فلما كان زوال التنوين هنا للام أو الإضافة لا للعلتين المقتضيتين منع الصرف، وزال موجب منع الجر دخل الجر الاسم (١)، وهو "لا" يقولون : إذا دخل عليه لام التعريف أو أضيف جر، وينبغي أن يقولوا : جر بالكسرة كما قال المصنف، لأن ما لا ينصرف مجرور وعلامة جره الفتحة فهو في موضع الجر مفتوح (٢).

ونذهب آخرون إلى أنه لا يوصف بصرف ولا بعده. واعترض على من قال بأنه ينصرف بأن دخول / خواص الأسماء لا يقتضي الصرف فإن ١٩٨ التصغير من خواص الأسماء وإذا دخل على الاسم غير المنصرف لا يقتضي صرفه، ويبقى على امتناعه من الصرف تقول : (هذا أحميدٌ ورأيست أحميداً) غير منصرف. فإن قيل التصغير قد ورد في الفعل لوروده في فعل التعجب، قيل : فاللام قد دخلت أيضا على الفعل في :

الحمارة الجذع (٣)

ونحوه.

واعلم أن هذا فيما لم يكن الألف واللام فيه والإضافة مزيلة لإحدى ظل منع الصرف، فإن كانت مزيلة لها كما إذا كانت إحدى العلتين العلمية

(١) قريب من هذا ما ذكره ابن هشام في كتابه مغني اللبيب ص ٧٥ ونسبه إلى سخاوي وناقشه فيه.

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٧٠، شرح الكافية الشافية ١ : ١٧٩ - ١٨٠.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت، حيث دخلت الألف واللام - المختصة - بالاسم - على الفعل "الجذع" وهذا شأن ضرورة.

فدخول اللام تزيلها فيكون منصرفا ك (أجمر) في نحو قولك : (قام الأحمر الأول أما الأحمر الثاني . .) لأنه ليس فيه ما يقتضي المنع . وكذلك في الإضافة كقولك : (أحمدا ، وأحمدكم ، وأحمرنا ، وأحمركم ، وزينبنا وزينبكم) فإن كانت لا تزيلها ك (المساجد ، والحمر ، ومساجدنا وحمراء) فهو غير منصرف وهذا جعله بعضهم قولاً ثالثاً وصححه . وفي إخراج الألف واللام الاسم عن العلمية نظر (١) .

واعلم أن ما لا ينصرف بالنسبة إلى التصغير أربعة أقسام :

- (١) قسم لا ينصرف مكبراً ولا مصغراً ، وهو ما يبقى فيه السببان بعد التصغير كالمؤنث / وما فيه الألف والنون ك (طليحة) ١٩٩ و (عثيمين) .
- (٢) وقسم ينصرف مصغراً ، ولا ينصرف مكبراً ، وهو المعدول والجمع ك (عثير ودُرَيْهَمَات) ، لزوال العدل والجمع المعتبر بالتصغير .
- (٣) وقسم ينصرف مكبراً ولا ينصرف مصغراً نحو : (يضرب) .
- (٤) وقسم لا ينصرف مصغراً ، وفيه صرف مكبره وجهان ك (هند) و (هندية) . (٢)

[المرفوعات]

قال " المرفوعات ما اشتمل على علم الفاعلية فمنه الفاعل وهو ما أسند

[إليه] الفعل أو شبهه إليه ، وقدم عليه على جهة قيامه به مثل :

-
- (١) انظر : الفوائد الضيائية ١ : ٢٥١ ، همج الهوامع ١ : ٢٤ .
 - (٢) انظر : شرح الكافية ١ : ٦٩ - ٧٠ وانظر لهذه الأقسام في شرح الكافية الشافية ٣ : ١٥٠٣ .

(قام زيد) [وزيد قائم أبوه]^(١).

المراد : المرفوعات من الأسماء ، وهي سبعة ستأتي مفصلة إن شاء الله تعالى ، وإنما قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لقوتها ، لاستغناء المرفوع عنها ، وافتقارها إليه ، وعرفها بأنها " ما اشتمل على علم الفاعلية " أي : من الأسماء ، وقد ذكر فيما تقدم أن الرفع علم الفاعلية فصار معنى كلامه الموقوف ما اشتمل على الرفع ، وليس تعريفاً جلياً ، وقول بعضهم إنه باطل ، لأنه تعريف الشيء بنفسه [و] ليس صحيحاً ، فإن الرفع غير المرفوع وهو يشبه قولهم : (العالم من قام به العلم) .

وهذا التعريف بناءً منه على أن الفاعل هو الأصل في الرفع وغيره محمول عليه وهو مذهب الزجاجي^(٢) / وقد تقدم أن مذهب سيبويه أن المبتدأ هو الأصل في الرفع ، وقول ابن مالك الرفع إعراب ما هو عمدة في الكلام فيدخل فيه كل واحد من المبتدأ والخبر بطريق الأضالة .

وقال بعضهم : الرفع إعراب ما هو مخبر عنه ، فيدخل فيه الفاعل ، وما أقيم مقامه والمبتدأ ، وما عدا ذلك محمول عليه .^(٣)

[الفاعل]

فمن المرفوعات : الفاعل وهو : " ما أسند الفعل وشبهه إليه ، وقدم عليه على جهة قيامه به " .^(٤)

(١) شرح الكافية للرضي ١ : ٧٠ ، شرح الكافية لابن الحاجب ١٩ ، الكافية في النحو ٦٨ .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ١٦٦ .

(٣) هذا رأى الرضي في شرح الكافية ١ : ٧٠ قال : " .. لأن المرفوع

عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر واليواقي محمولة عليها " .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ١٩ .

فقوله : " ما أسند الفعل وشبهه إليه " جنس يشمل الفاعل ، والمفعول
المقام مقامه ، والمبتدأ .

ومعنى إسناد الفعل إليه : الإخبار منه به ويتناول ذلك النفسي
والاستفهام والأمر والنهي ، لأن النفي والاستفهام خبران فرعا للشبه
دخل عليهما أداتهما [(١)] .

والأمر والنهي خبران في المعنى ، إن معنى قولك : (اضرب زيد)
زيد مطلوب منك ضربه .

وقال : (ما) ولم يقل (اسم) ليدخل فيه الاسم ، وما هو في
تقديره وهو (ما وأن وأن المصدريات مع ما بعده) فإن ذلك نفسي
تقدير المصدر وكقولك : (قام زيد وأعجبتني أن يقوم زيد ، وأعجبتني أنك
قائم ، وأعجبتني ما صنعت) أى : قيام زيد وقيامك وصنعك . وأما (كي)
المصدرية فلا تقع في موضع الفاعل .

والفاعل لا يكون إلا اسماً أو ما هو / في تقديره وليس كل
الأسماء أيضاً صالح للفاعلية فإن الظروف غير المتكئة لا تقع فاعلة كـ
(أين وعند وبين) وأما قوله تعالى : * لقد تقطع بينكم * (٢)

(١) العبارة مضطربة وصوابها ما أثبتناه . وهذه الفكرة ليست معلمة إنما
هي مجال نظر .

(٢) من قوله تعالى * لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون *
الأنعام آية ٩٤ .

قراءة الرفع قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة :

(بينكم) ، قال الزجاج : " الرفع أجود ، ومعناه : لقد تقطع

وصلكم . والنصب جائز " . الصحاح : ٢٠٨٢-٢٠٨٣ ، اللسان ١٣ :

٦٢-٦٣ (بين) معاني القرآن وأعرابه المنسوب للزجاج ٢ : ٣٠٠ .

فهو على الاتساع والمجاز كقولهم : (صيد عليه يومان) (١) ، ومعنى
(البين) (٢) هنا الوصل . وهو من الأضداد .

وذهب بعض النحاة إلى جواز وقوع الفاعل فعلاً (٣) ، حكاه
أبو البقاء (٤) ، واستدل بقوله تعالى : * ثم بدا لهم من بعد ما رأوا
الآيات ليسجننه * (٥) ف (ليسجننه) فاعل (بدا) أى : بدا لهم
سجنه .

وأجيب عنه بأن فاعل (بدا) ضمير مصدره الدال عليه
[بدأ] وهو (الهدى) كأنه قال : ثم بدا لهم وهو أى الهدى ،
كقوله تعالى * اعدلوا هو أقرب للتقوى * (٦) أى : العدل أقرب ، وكذا
قول الشاعر :

(٧)
إذا اكتحلت هيني بعينك مسها بخير وجل غمرة من فو* ادنيا
أى : مسها هو ، أى : الاكتحال .

(١) انظر : الكشاف ١ : ٢٥٨ ، همع الهوامع ١ : ٢٠٣ وفيه : صيد
عليه الليل والنهار .

(٢) انظر : الصحاح ٥ : ٢٠٨٢-٢٠٨٣ ، اللسان ١٣ : ٦٢-٦٣ .

(٣) انظر لهذا الرأي واعتراض ابن عصفور عليه في شرح جمل الزجاجي
١ : ١٥٢ .

(٤) في تقريره هذا نظر ، فإن ما ذكره أبو البقاء يدل على أن جملة
(ليسجننه) نائية عن فاعل محذوف ولا تصلح أن تكون فاعلاً .

انظر املاء ما من به الرحمن ٢ : ٥٣ انظر كذلك : البحر
المحيط ٥ : ٣٠٢ .

(٥) يوسف آية ٣٥ .

(٦) المائدة آية ٨ .

(٧) لم ينسب . ورد البيت فقط في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور
١ : ١٥٢ .

واللام في (ليسجننه) جواب قسم معدوف ، ويجوز أن يكون جوابا ل (بدا) ، لأنها من أفعال القلوب ، وهي قد تجرى مجرى القسم فيكون لها جواب (١) كقوله :

(٢) ولقد علمت لتأتين منيتي

ف (لتأتين) : جواب علمت . (٣)

(١) شرح جمل الزجاجي لابن صفور ١ : ١٥٧ .

(٢) صدر بيت وعجزه :

إن المنايا لا تطيش سهامها

وقد نسب البيت للبيد وفيه عدة روايات .

ورد البيت كاملا في : حاشية الصبان ٢ : ٢٧ ، خزانة الأدب

٤ : ١٣ ، الدرر اللوامع ١ : ٣٧ ، وفي ديوانه رواية

أخرى للصدر ص ١٧١ ، شذور الذهب ٣٥٦ ، شرح شواهد

شروح الألفية ٢ : ٤٠٥ ، شرح جمل الزجاجي ١٠ : ٥٠١ ،

شرح الأشموني ٢ : ٥٤ ، شرح شواهد المغني ٢ : ٨٢٨ -

٨٢٩ الفرائد الجديدة ١ : ٢٩٩ ، الكتاب ٣ : ١١٠ ، المساعد

على تسهيل الفوائد ١ : ٣٦٨ ، مغني اللبيب ٧٤٧ ، المقتصد

في شرح الإيضاح ١ : ٦٠٩ ، همع الهوامع ١ : ١٥٤ ،

معاني الكلمات : المنية : الموت ، لا تطيش سهامها : لاتعدل

عن الرمية ، أى لا تخطي* من حضر* أجله .

الشاهد فيه قوله : (لتأتين) جواب : (علمت) حيث جرى

هذا الفعل - وهو من أفعال القلوب - مجرى القسم .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن صفور ١ : ١٥٨ .

فإن قلت : الفاعل قد يكون فعلاً وحرفاً كقولك : إذا دخلت كان

على المبتدأ والخبر رفعت الاسم ، ونصبت الخبر ، وإذا دخلت عليهما (إن)

نصبت الاسم ورفعت الخبر ، وإذا دخلت / عليهما (ظننت [نصبتهما]] ٢٠٢

فقد وقعت (كان وإن و ظننت) فاعلات . قلت : قد تقدم الجواب من

وجهين :

أحدهما : أن الألفاظ متى استعملت في مدلولاتها اختصت الفاعلية

بالأسماء ، ومتى لم تستعمل في مدلولاتها بل قصد لفظها فقط فلا اختصاص

، بل يقع كل واحد من الاسم والفعل والحرف فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ . وما ذكره

المورد من القسم الثاني فإنك لم ترد بهذه الألفاظ مدلولاتها بل قصدت

الإسناد إلى لفظها فقط في المثل المذكورة . فقولهم : " و شرط الفاعل أن

يكون اسماً ، وكذا المفعول والمبتدأ أصلان في موضع التفصيل ، ومرادهم به

إذا استعملت الألفاظ مراداً بغير معانيها على أن قول المصنف : " ما أسند

إليه الفعل " يصح أن يتناول الفعل والحرف تقديره لفظ أسند إليه فكل

لفظ حصل الإسناد إليه بالصفة المذكورة صح أن يكون فاعلاً اسماً كان أو فعلاً

أو حرفاً لكنه لم يرده وإن صح حمل لفظه عليه .

والثاني : أن هذه الألفاظ أسماء مدلولاتها كألفاظها كما تقدم

فعلى هذا يصح قولهم : إن الفاعل لا يكون إلا اسماً مطلقاً ولا تخصيص

فيه .

والمراد بالفعل : الفعل التام فيخرج اسم كان وأخواتها [فقد]

أسند إليه فعل ناقص ، ولا يسمى فاعلاً .

وقوله : " أو شبهه " أي : ما أسند إليه شبه الفعل أيضاً وهو اسم

الفاعل / نحو : (زيد قائم أبوه) واسم المفعول ك (زيد ٢٠٣

مكرم أبوه) والصفة المشبهة ك (مررت برجل حسن الوجه ، وحسن وجهه)

وألحق به نحو: (مكى) و (مدنى) ، لأنه في معنى منسوب .

وقولهم : (مررت بقوم هرب أجمعون) (١) ، لأنه بمعنى متعربين

وتدخل أيضا الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ك (زيد ضرب أبوه عمراً)

والمصدر المقدر بحرف مصدرى والفعل كقولك : (سرتي قتل المسلم

الكافر) أى : أن قتل المسلم الكافر ، والمصدر النائب عن الفعل نحو :

(ضرباً زيداً) فني : (ضرباً) ضمير فاعل تقديره : ضرباً أنت

زيداً ، وأفعل التفضيل : ك (رأيت رجلاً أفضل من زيد) فني : (أفضل)

ضمير فاعل ، والضمير (٢) الموضوع موضع الفعل نحو : (إياك أن تعصى

الله) أى : إياك أنت ، والظرف والمجرور في باب (الإغراء) نحو :

(عليك زيداً) أى : أكرم زيداً ، واسم الفعل نحو : (نزال) فيه ضمير

الفاعل وينبغي أن نضيف إلى ذلك ، وما في معناه كما قاله في عامل الحال ،

ليدخل فيه الظروف والمجرورات في باب الإغراء وفي غيره إذا قويت فيها جهة

الفعل باعتمادها على ما قبلها ، وذلك في سبعة مواضع :

إما بأن يقع أختاراً كقولك : (زيد في الدار أبوه وزيد عليــــه

ثوب) أو في موضع ما هو خير في الأصل كالمفعول الثاني من باب (ظننت) ،

والثالث من باب (أعلمت) ك (ظننت زيداً عليه ثوبه) و (أعلمت زيداً

عمراً أمامك أبوه) أو صفات ، ك (مررت برجل عليه ثوبه ، ورجل أمامك

أبوه) . أو صلات ، كقولك : (جاءني الذي في الدار أبوه والذي

عندك أبوه) .

أو بعد أداة استفهام ، أو حرف نفي كقولك : (أني الدار زيد ؟)

و (ما في الدار زيد) .

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١ : ٣٤١ .

(٢) في الأصل : (والفعل) ولعل الصواب ما أثبتناه .

(١)

أو يكون بعدها مصدر كقوله تعالى : * أولئك لهم جزاء الضعف *

أو ما هو في تأويل المصدر كقوله تعالى * ومن آياته أن تقوم السماء
والأرض بأمره * (٢)

فالظرف والجار والمجرور في هذه المواضع كلها يجوز أن يكون

الاسم الواقع بعدها فاعلاً ، وتكون هي قد نابت عن الفعل ، وجعلت في
معناه ، ويجوز أن يكون مبتدأ عند سيبويه ، ولم يشترط الأُخفش والمبرد ،

والكوفيون فيها اعتماداً بل أوجبوا أن تكون عاملة في الاسم الذي بعدها

الفاعلية مطلقاً اعتمدت أو لم تعتمد كقولك : (في الدار زيد) و (عندك

عمرو) [و] (متى ضرب خالد) (زيد وعمرو [وضرب] خالد)

: فواعل بالجار والمجرور والظرف عندهم ، والجار والمجرور والظروف

في موضع نصب عندهم .

ولم يجوز سيبويه في ذلك إلا أن يكون مبتدأ والجار والمجرور

والظرف في موضع رفع خبير . (٤)

ونقل ابن خروف عن الأُخفش أنه يجوز أن يكون مبتدأ أيضاً ، وظاهر

نقل غيره عنه يخالفه ، واستدل سيبويه على ذلك بعمل نواسخ المبتدأ فيه

[نحو :] (كان في الدار زيد) ، أو (ظننت أماًك زيدا) ولو كان

فاعلاً لم تعمل فيه ، / لأنها لا تعمل في الفاعل ، وإنما تعمل

في المبتدأ والخبر ، وإنما عطلت إذا اعتمدت على ما تقدم لقوة شبه الفعل

فيها بالاعتماد ، لأنها تطلب الأفعال فكان الأولى أن يليها الفعل .

(١) * فأولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا وهم في الغرفات آمنون *

سبأ آية ٣٤ .

(٢) الروم آية ٢٥ .

(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ١٥٨ وقال : ان هذا رأى أبي الحسن الأُخفش .

(٤) انظر : الكتاب ٢ : ١٢٨ .

واستدل الأُخفش وموافقوه على كونه فاعلاً بأن الجار والمجرور والظرف لا بد أن يتعلق بفعل أو ما في معناه ، وإذا تعلق بالفعل أو ما في معناه ، وقد وقع بعده اسم [وجب أن يعرب فاعلاً] إذ كل فعل ، أو ما أشبهه وقع بعده اسم أسند إليه يكون فاعلاً فتقدير قولك : (في الدار زيد) : استقر في الدار زيد . (١)

وأجاب الشيخ (٢) في أماليه وغيره عن هذا بـ " أن الفعل الذى يتعلق به الظرف والمجرور يقدر على مذهب سيبويه بعد الاسم لا قبله بتقديره : في الدار زيد استقر ، ويدل عليه بأن ناسخ المبتدأ يعمل فيه فتقول : (إن عندك زيداً) ولو كان مقدراً قبله بتقديره : إن عندك استقر زيد لم يتخطه الناسخ ، وفي الفعل المحذوف ضمير مستتر نقل إلى الجار والمجرور لنيابته عن الفعل .

ونقل الصقلي عن سيبويه أن له قولاً كذهب الأُخفش لكن المتقدم أشهر قوامه ، وقد يجعل قول المصنف أو شبهه تتناول هذا كله لكنه خلاف المشهور من مصطلح النحاة وقد جعله في (باب الحال) غير شبه الفعل في قوله : " وعاطلها الفعل وشبهه ومعناه " .

وقوله : " وقدم عليه " فعل يخرج به المبتدأ فإنه اسم أسند إليه الفعل أو شبهه نحو : (زيد قام وقائم) / إلا أنه مؤخر عنه ٢٠٦ فلولم يخرج له لدخل المبتدأ في حد الفاعل . هذا مذهب البصريين واستدلوا عليه بوجوه :

(١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٤ : ٤٥ .

(٢) ابن الحاجب ، انظر المصدر السابق ٤ : ٤٥ .

أحدها : أن من الفاعل نوعاً لا يتأتى تقديمه على الفعل وهو الضمائر المتصلة فجعل حكم الباب كله واحداً .

وثانيها : لو تقدم لدخلت عليه نواسخ المبتدأ ، فعملت فيه وحينئذ يعزل (١) الفعل عن الفاعل .

الثالث : أن اهتمام المتكلم قد يكون بالخبر الذي هو الفعل فيقدمه ، وقد يكون بالمخبر عنه الذي هو المبتدأ فيقدمه فجعل الكلام جملتين : اسمية وهي : التي اعتنى فيها بتقديم الاسم . ونعلية وهي : التي اعتنى فيها بتقديم الفعل فلو قدمت الفاعل في الفعلية خرج عن المعنى المقصود إلى المعنى الآخر .

وقال بعض الكوفيين : يجوز تقديم الفاعل فتقول : زيد قام ، الزيدان قام ، الزيدون قام (٢) ، ف : (زيد ، والزيدان والزيدون) : فاعل ب (قام) مقدم عليه ، واستدل عليه بقول امرئ القيس (٣) :

(١) في الأصل (يفر) .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ١٥٩ .

(٣) امرؤ القيس هو : امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو الكندي ، يكنى أبا الحارث ، وهو من الطبقة الأولى . وقد سبق امرؤ القيس إلى أشياء ابتدعها واستحسنها العرب ، واتبعته عليها الشعراء من استيقافه صحبه في الديار ورقة النيب .

انظر لترجمته : خزانة الأدب ١ : ٣٣٠ - ٣٣٥ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ : ١٠٥ ، ١٢٦ ، شرح شواهد المغني ١ : ٣٠ - ٢٦ ، شرح المعلقات العشر ٢ : ١٣ ، طبقات الشعراء للجمحي ١٥ - ١٦ ، طبقات الشعراء لابن المعتز ٤٣٧ ، معاهد التنصيص ١ : ٩ - ١٥ ، المزهر ٢ : ٤٢٢ - ٤٢٤ ، معجم الشعراء للمرزباني ٩ .

فَظَلْ لَنَا يَوْمَ يَزِيدُ بِنِعْمَةِ [فَعِيلٌ] فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مَتَغِيْبٌ (١)

ف (متغيب) على هذا عامل في (نحسه) وهو متقدم عليه مرتفع به
ارتفاع الفاعل ، وقوله تعالى * ونخل طلعتها هضيم * (٢) على قراءة
هضيم (٣) . وأن الغرض الإيهام وهو حاصل بالتقديم والتأخير .

وأجيب عن الأول بأن : (نحسه) مبتدأ / و : (متغيب) ٢٠٧
خبره ، وأصله : (متغيب) للمبالغة على حد قولهم في (دوار) :
(دَوَارٌ) ، ثم حذف على نحو قولهم : (تسمع بالمعيدي خير من أن
تراه) ، وحذفت الضمة استثقلاً لها في الياء ، ويحتمل أن يكون (متغيب)
نعتاً ل (مقيل) و : (نحسه) : فاعل ب (متغيب) محذوف دل عليه

- (١) البيت لامرئ القيس في شرح ديوانه ص ٣٧٩ للأعلم ، والرواية فيه :
فَظَلْ لَنَا يَوْمَ لَذِيذِ بِنِعْمَةِ فَعِيلٌ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مَتَغِيْبٌ
انظر أيضاً : شرح جمل الزجاجي ١ : ١٦٠ ، الصحاح ١ : ١٩٦ ،
اللسان ١ : ٦٥٤ (غيب) .
اللغة : قِلٌ : أمر من قال يقيل نام في القائلة أي : نصف النهار ،
والمقيل : مصدر وموضع القيلولة متغيب : أي غائب عني .
الشاهد فيه قوله : (نحسه متغيب) فقد استشهد به على
جواز تقديم الفاعل على عامله على رأي بعض الكوفيين ف (متغيب)
على هذا عامل في (نحسه) وهو متقدم عليه مرتفع به ارتفاع الفاعل .
(٢) من قوله تعالى * في جنات وعميون وزروع ونخل طلعتها هضيم *
الشعر ١٤٨ آية .
(٣) المهزيم : اللطيف الضامر من قولهم كشح هضيم ، وطلع : إناث
النخل فيه لطف ، ويقال للطلع هضيم ما لم يخرج من كفره لدخول
بعضه في بعض .

انظر : الصحاح ٥ : ٢٠٥٩ ، الكشاف ٣ : ١٢٣ ، اللسان ١٢ :

٦١٤ - ٦١٥ (هضم) .

(متغيب) المذكور وهو الجواب عن الآية . وعن الثالث أن القصد يختلف كما تقدم .

وقوله : " على جهة قيامه به " فصل ثان يخرج به المفعول المقام مقام الفاعل ، فإنه لم يقم به وهو عنده ليس بفاعل ، وهو عند أكثر المتقدمين من البصريين والزمخشري فاعل ، ونسبه بعضهم إلى سيبويه فلا يحتزرون عنه في حد الفاعل ، لأنه مسند إليه .

قال المصنف : " وقلت على جهة قيامه به ، ولم أقل قائماً به ، ليدخل فيه ما قام به حقيقة ، وما ألحق به [فالأول مثل قولك : علم زيد وشبهه والثاني] نحو : (قرب زيد وبعُد) مما هو من النسب والإضافات (١) . وفي دخولها إرادة في عبارته نظر .

فهذا شرح الحد وهو حد الفاعل عند محققي النحاة ، ولا بأس (٢)

في الإسناد من أن يكون الذي أسند إليه الفعل وجد منه حقيقة أو لا كقولك :

(قام زيد ، ومات زيد) و (رخص السعر ، ولم يقم زيد) ف : (زيد)

: فاعل ، ولم يوجد منه فعل ، لأنه أسند إليه .

(٣)

وقال المازني : الفاعل حقيقة من وجد منه الفعل وغيره محمول عليه ،

وهو الصحيح / إن أراد به المسمى اللغوي . ٢٠٨

وإنما كان الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً ، لأنه واحد ، والمفاعيل

كثيرة ، والضمة أثقل من الفتحة فجعل الأثقل الأقل ، والأخف الأكثر ،

ليتعادلا ، ولأن الضمة أقوى الحركات والفاعل أقوى من المفعول للزومه فجعل

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ١٩٠ .

(٢) في الأصل : (ولا حرف) والصواب ما أثبتناه .

(٣) انظر : اللمع في العربية ١١٥ .

الأقوى للأقوى ، فإن كل فعل لا بد له من فاعل . وما ذكره بعضهم أن بعض
الأفعال لا فاعل لها لدخول (ما) عليه فتكفه عن العمل كقولك : (قلما
يقوم زيد ، وكثير ما يقوم زيد ، وطالما سافر زيد) ، وفعل ونحوه فعل لا فاعل
له كفته (ما النافية) عن العمل ، وأن هذه الأفعال لا يقع بعدها اسم (١)
حتى جعل : (وصلا) في قول الشاعر :

(٢)
.....وقلما
وصال على طول الصدود يدوم

(١) انظر : شرح جمل الزجاجة ١ : ١٦٠ .

(٢) جزء من بيت تمامه :

صددت فأطولت الصدود وقل ما

نسب البيت للمرار الفقعسي ، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة . وهو في
ديوانه ص ٢٠٧ .

ورد البيت كاملاً في : الاقتضاب ٤٠٦ ، الأمل الشجرية ٢ : ١٣٩ ،
١٤٤ ، الإنصاف ١ : ١٤٤ ، الأصول في النحو ٢ : ٢٤٣ ، التصريح
بمضمون التوضيح ١ : ٢٦٩ ، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب
الجمل ٣٥١ ، حاشية الصبان ٢ : ٤٢ ، حاشية الخضرى ١ : ١٦٠ ،
خزانة الأثب ٣ : ٣٦٥ ، الدرر اللوامع ٢ : ١٠٧ ، ٢٤٠٠ ، شرح
شواهد المغني ٢ : ٧١٧ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ٢٤٦ ،
٢٤٧ ، شرح أبيات سيبويه ١ : ١٠٥ ، شرح جمل الزجاجة ١ :
١٦٠ ، ٢ : ٦١٠ ، شرح المفصل ٤ : ٤٣ ، ضرائر الشعر ٣ : ٢٠٣ ،
الكتاب ١ : ٣١ ، ٣ : ١١٥ ، ليس في كلام العرب ١١٤ ، المقتضب
١ : ٨٢ ، مغني اللبيب ٤٠٣ (٥٧١) ، المساعد على تسهيل
الفوائد ٣ : ٢٤٢ ، المنصف ٢ : ٦٩ ، همع المهوام ٢ : ٨٣ .
وورد الصدر فقط في المحتسب ١ : ٩٦ ، وجزء منه في : المنصف
١ : ٢٦٧ .

الشاهد في قوله : (وصال ، يدوم) حيث قدم الاسم على رافعه
للضرورة وعلى وقوع الجملة الإسمية بعد (قلما) ضرورة لأن (ما)
تكف الفعل (قل) ولا يقع بعد (قلما) إلا الجملة الفعلية .

مرفوعا بفعل مضر يفسره الظاهر فغير صحيح ، و : (ما) عند الاكثرين
مصدرية تقديره : (قل قيام زيد وكثير قيامه) كقولك : (أعجبني ما قال)
وقيل : (ما) : هي الفاعل ، وقيل : هي زمانية ، ومعناها : قل وقت
يقوم فيه زيد ، والعائد محذوف ، وقيل : (ما) : زائدة ^(١) ، و (زيد)
: فاعل [و] في : (يقوم) ضمير مستتر .

وقد يجوز نصب الفاعل ، ورفع المفعول في ضرورة الشعر عند أمن الإلباس
ك (شرب محمدًا الماء) .

وقد يكون للفعل الواحد فاعلان يعطف أحدهما على الآخر
وذلك في باب (التفاعل) ك (تخاصم زيد وعمر) فإن المخاصمة لا تكون
إلا من اثنين وكذلك إذا كان الفعل (اجتمع) كقولك : (اجتمع زيد
وعمر) فإن الاجتماع يقتضي اثنين . / قال الحريري ^(٢) فسي ٢٠٩
(درة الغواص) : ولا تقول : اجتمع زيد مع عمرو . ^(٣)

(١) انظر : شرح جبل الزجاجي ١ : ١٦٠ .

(٢) الحريري هو : القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري أبو محمد

الحريري له تصانيف تشهد بفضلها منها : المقامات التي أوبرئها
على الأوائل ، ودرة الغواص في أوهام الخواص ، شرح ملحمة الإعراب وشرحها
له منظومة في النحو .

ولد سنة ٤٤٦ ، مات سنة ٥١٦ .

انظر لترجمته : معجم المطبوعات العربية والمعربة ٧٤٨ - ٧٤٩

نزهة الألباء ٣٧٩ - ٣٨١ ، هدية العارفين ١ : ٨٢٧ - ٨٢٨ .

(٣) انظر : درة الغواص في أوهام الخواص ٣٥ .

[اختلاف النحاة في الرفع للفاعل]

واختلف النحاة في الرفع للفاعل ، فقال الشيخ والزمخشري وغيرهما :
" ارتفع بالفعل المسند إليه " (١) وقال آخرون : ارتفع بشبهه بالابتداء ،
لأنه مخبر عنه كما أن الابتداء مخبر عنه (٢) ، وهو قول من يرى أن الابتداء
أصل في الرفع . وضعفه ابن عصفور بأن الشبه معنى والمعاني لم يستقر
لها عمل في الأسماء . (٣)

وقال آخرون : ارتفع بكونه فاعلا في المعنى ، وضعفه ابن عصفور
بأنه قد ارتفع ، وإن لم يكن فاعلا في المعنى (٤) مات زيد ، وأقام زيد ،
وما قام زيد (٤) وقال ابن السراج (٥) : ارتفع بيناء

-
- (١) انظر : أسرار العربية ٢٥ ويفهم من كلامه أيضا قبل ذلك أنه ارتفع
بشبهه بالابتداء ، انظر أيضا : الإيضاح في شرح المفصل
١ : ١٥٩ ، شرح المفصل ١ : ٧٤ .
(٢) يفهم من كلام ابن الأنباري ذلك في أسرار العربية ٢٤ - ٢٥ .
(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ١٦٥ .
(٤) انظر المصدر السابق نفسه الجزء والصفحة .
(٥) ابن السراج هو : أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج
كان أحد العلماء المذكورين ، وأئمة النحو المشهورين ، أخذ عن أبي
العباس الجبر ، أخذ عنه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق
الزجاجي ، وأبو سعيد السيرافي ، والفارسي والرماني . له مصنفات
منها : الأصول في النحو توفي في ذي الحجة سنة ٣١٦ في خلافة
المقتدر .
انظر لترجمته : أيجد العلوم ٣ : ٤٣ ، إنباه العرواة ٣ : ١٤٥ -
١٥٠ ، الفهرست ٦٢ ، نزهة الألباء ٢٤٩ .

الفعل له (١) ، ورد بأن المفعولين في باب ما لم يسم فاعله : بني الفعل لهما ولم يرتفعا . وقال آخرون : ارتفع بالفعل والإسناد معاً إذ لو تجرد الفعل عن الإسناد لم يرتفع .

وقال ابن الباذش (٢) : مذهب الخليل وسيبويه (٣) أن الفاعل ارتفع لتفرغ الفعل له فإذا قلت : (ضرب زيد عمراً) ف : (زيد) ضارب ، فـضرب فارغ ، ولا يرد عليه تقديم المفعول على الفاعل فإنه وإن كان مؤخرًا لفظاً مقدم معنى .

واعلم أنه ليس كل فاعل مشتملاً على علم الفاعلية بل المعرب خاصة ، فإن الفاعل المضمرب مبني بارزاً كان أو مستتراً كـ (ضربت وأنا أضرب) .

(١) انظر : كتاب الأصول في النحو ١ : ٨١ ، قال : " ومعنى قولي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ، أي ذكرت الفعل قبل الاسم ، لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء " .

(٢) ابن الباذش هو : علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي الإمام أبو الحسن بن الباذش .

كان عالماً بالعربية ، مشاركاً في الحديث ، قرأ على نعم الخلف وغيره ، وحدث عن القاضي عياض وغيره .

صنف : شرح كتاب سيبويه ، المقتضب شرح أصول ابن السراج ، شرح الإيضاح ، شرح الجمل ، شرح الكافي للنحاس .

ولد سنة ٤٤٤ هـ ومات في المحرم ٥٢٨ هـ .

انظر لترجمته : بغية الوعاة ٢ : ١٤٢ - ١٤٣ ، الديباج المذهب

٢ : ١٠٧ - ١٠٨ ، شجرة النور الزكية ١٣١ ، هدية العارفين ١ : ٦٩٦ .

(٣) الكتاب ١ : ٣٤ وقد ورد الرأي في الكتاب دون نسبة إلى الخليل .

وثانيها : تسكين آخر الفعل له إذا كان ضمير متكلم ، أو مخاطب نحو : (فعلتُ) كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، وعدم تسكين آخره إذا اتصل به ضمير مفعول كـ (صَرَبْنَا) ، لأنه ليس بجزء من الفعل ، وإنما توالي أربع حركات في (بقرة وشجرة) ، لأن تاء التأنيت كالمنفصلة بدليل قلبها في الوقف هاء وليست لازمة . وإذا تقرر أن رتبة الفاعل المتقدم ، ورتبة المفعول / التأخر جازان يتصل ٢١١ بالمفعول ضمير يعود على الفاعل المتأخر عنه لفظاً كقولك : (ضرب غلامه زيد) (١) ، لأن الضمير ، وإن كان لا بد أن يعود على مقدم فالفاعل هنا ، [و] إن كان متأخراً لفظاً كقولك : (ضرب غلامه زيد) ، فهو متقدم رتبة فرجع الضمير إلى متقدم رتبة ، وامتنع أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على مفعول متأخر عنه لفظاً كقولك : (ضرب غلامه زيد) ، لأن الضمير في : (غلامه) ل : (زيد) ، وهو متأخر لفظاً ، ورتبة ، لأنه مفعول ورتبته التأخر عن الفاعل ، والضمير لا بد أن يرجع إلى مقدم لفظاً أو رتبة ، فامتعت المسألة ، وأجازها ابن جنى (٣) ، ووافق ابن مالك على جوازها إذ قال : " إنها ضعيفة " (٤) ، واستدل على جوازها بالسماع والقياس .

-
- (١) اضطراب في الأصل .
(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٥٩ - ١٦٠ قال : " ومن يجيز ضرب غلامه زيداً يحتج به ، وهو ضعيف " انظر كذلك : شرح الكافية لابن الحاجب ١٩٠ .
(٣) انظر : الخصائص ١ : ٢٩٤ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٧٢ ونسبه للأخفش وابن جنى ، ويرى الرضي تجويز ذلك لكن على قلة .
(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ٢ : ٥٨٥ ، شرح التسهيل ١ : ١١٢ ، ولم يقل إنها ضعيفة إنما قال : " ومع كونه لا يحسن فليس ممنوعاً "

أما السماع فقول الشاعر :

(١) جزى ربُّه عني عدى بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

==
وناقا لأبي الفتح "نقد وافق ابن جنى لكن على قلة ،
انظر كذلك : الفرائد الجديدة ١ : ١٤٥ - ١٤٦ .
(١) نسب البيت لأبي الأسود الدؤلي يهجو عدى بن حاتم الطائي
انظر مطبقات ديوانه ص ١٢٤ ، ونسبه ابن جنى إلى النابغة وهو
في ديوانه مفرداً ص ٧٩ ، ونسب البيت أيضاً لعبد بن همارق ،
وورد البيت كاملاً في : الأُمالي الشجرية ١ : ١٠٢ ، تفسير أبيات
المعاني من شعر أبي الطيب المتنبى ٤٢ ، حاشية الخضرى ١ : ٦٧
حاشية الصبان ٢ : ٥٥ ، خزانة الأدب ١ : ١٢٧ ، الخصائص
١ : ٢٩٤ الدرر اللوامع ١ : ٢١٧ الروض الأنف ٦ : ٤٤٢ ،
شرح الكافية للرضي ١ : ٧٢ ، شرح ابن عقيل ١ : ٤٩٦ ، شرح
المفصل ١ : ٧٦ ، شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك
١٠٩ ، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٩٩ ، شرح جمل
الزجاجي ٢ : ١٤ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٥٦ ، كتاب القوافي
للتنوخى ٦٥ .
وقد ورد الصدر فقط في : الفرائد الجديدة ١ : ١٤٦ ، همع
الهوامع ١ : ٦٦ .

وفي البيت اختلاف يميز لا يمس وجه الاستشهاد .
معاني الكلمات : هوى يعوى عيا وعواء وعوة وعوية : لوى خطمه
ثم صوت ، وقيل : مد صوته ولم يفصح .
الشاهد فيه قوله : (جزى ربه . . . عدى) حيث استشهد به
وأبيات أخرى على جواز تقديم الفاعل مع اتصاله بضمير يعسود
على مفعول متأخر وذلك على رأى من أجاز مراعاة لما سمع عن
العرب ومنع جمهور النحاة ذلك .

وقول الآخر :

(١) جَزَى بَنُو أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحَسَنٍ فَعَلِ كَمَا يَجْزَى سِنَمَارِ

وقول الآخر :

(٣) كَسَا مَجْدُهُ ذَا الْمَجْدِ أَثْوَابَ سُوءِ دَرِّ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذَرَى الْمَجْدِ

(١) نسب البيت لعدي بن زيد ، وينسب أيضا إلى سليط بن سعد .
وورد البيت كاملا في : الأماشي الشجرية ١ : ١٠١ ، الإيضاح في شرح
المفصل ١ : ٢٤٩ ، حاشية الخضري ١ : ١٦٧ ، حاشية الصبان
٢ : ٥٥ ، خزنة الأقباب ١ : ١٣٥ ، ١٤٢ ، ٢٩٤ ، الدرر اللوامع
١ : ٢١٩ ، شرح ابن عقيل ١ : ٤٩٧ ، شرح الأشموني لألفية ابن
مالك ٢ : ٥٩ ، شرح شواهد شروح الألفية ٢ : ٤٩٥ ، شرح
الكافية للرضي ١ : ٧٢ ، شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١١٠
شرح التسهيل ١ : ١٧٩ .
وورد الصدر فقط في : همع الهوامع ١ : ٦٦ .
الشاهد فيه قوله : " جَزَى بَنُو أَبَا الْغِيلَانَ " استشهد بالبيت
كسابقه على جواز تقديم الفاعل مع اتصاله بضمير يعود على مفعول
متأخر .

(٢) لم ينسب البيت في المصادر التي رجعت إليها .
ورد البيت كاملا في : حاشية الصبان ٢ : ٥٥ ، حاشية الخضري
١ : ١٦٧ ، الدرر اللوامع ١ : ٢١٨ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٧٢ ،
شرح الكافية الشافية ٢ : ٥٨٧ ، شرح ابن عقيل ١ : ٤٩٥ ، شرح
شواهد المغني ٢ : ٨٧٥ ، شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن
مالك ١٠٨ ، شرح التسهيل ١ : ٧٨ ، اللسان ١٤ : ٢٨٢ (ذرا)
مغني اللبيب ٦٣٩ المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ١١٢ ، ٤٠٨ ،
همع الهوامع ١ : ٦٦ .

معاني الكلمات : السوء د : الشرف ، وقد يهمز وتضم الدال رقى :
الرقوة : يهض من رمل ، ومنه : رقى إلى الشيء رقا ورقوا أو ارتقى
وترقى : سعد ورقى غيره . الذرى : ذروة كل شيء ذروته : أعلاه

وقول الآخر :

(١)
أدى إليه الكيل صاعاً بصاع

لما عصى أصحابه مصعباً

(٢)

وقال حسان :

====
والجمع الذرى بالضم ، وذروة السنام الرأس : أشرفهما .

الشاهد فيه قوله : " كسا مجده ذا المجد ورقى نداه ذا الندى " استشهد به أيضا على جواز تقديم الفاعل مع اتصاله بالضمير يعود على مفعول متأخر .

(١) نسب البيت للسفاح بن بكر اليربوعي .

وورد البيت كاملاً فيسي خزائن الأدب ١ : ٢٨٩ و شرح الكافية للرضي ١ : ٧٢ ، شرح جمل الزجاجي ٢ : ١٤ - ١٥ ، المفضليات ٢٢٣ وورد الصدر فقط في : الصاحبي ٠٤٦٨ .

وفي البيت اختلاف يسير في بعض كلماته وهو اختلاف لا يمس وجه الاستشهاد .

مصعب هو : ابن الزبير بن العوام ، صاعا بصاع : أى كافاً إحسانه بمثله إذ وفى يحيى لمصعب حتى قتل معه . وفي المثل : " جزيت كيل الصاع بالصاع " أى خيراً بخير وشرّاً بشر . هامش المفضليات .

(٢) حسان هو : حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري يكنى أبا الوليد

وأبا الحسام ، وهو من الخزرج من بني النجار ، وهو جاهلي إسلامي ، هو شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان يقول عنه : إن الله يؤيد حسان بروح القدس ما نافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

توفى في خلافة علي رضي الله عنه سنة ٤٠ هـ ، وقيل سنة ٥٠ هـ وهو ابن مائة وثمانين سنة .

انظر لترجمته : الإصابة في تمييز الصحابة ١ : ٣٢٥ ، أسد الغابة ٢ : ٥ - ٧ ، خزائن الأدب ١ : ٢٢٧ - ٢٢٨ ، روح النصارين ٤٣ ،

قد شكلت أمه من كفت صاحبه (١)

فالضمير في الأول عائد على : (عدى) ، وهو متأخر لفظاً ورتبة ،
والضمير في الثاني في (بنوه) عائد على (أبي الغيلان) وهو متأخر
لفظاً ورتبة وكذا في : (مجد) / وفي : (رقى نداه) وفي : ٢١٢
(أصحابه) ، وفي : (أمه) .

وأما القياس فهو : أن الفعل المتعدى اقتضى الفاعل والمنفعل
معاً ، وكما جاز رجوع الضمير إلى الفاعل المنفصل جاز رجوعه إلى المنفعل
المنفصل .

والجواب عنه : أما المسموع كله فمحمول على الضرورة ، ويحتمل
أن يكون في قوله : (ربه) ضمير الجزاء فيكون راجعاً إلى المصدر
الذي دل عليه الفعل أي : جرى رب الجزاء ، كما في قوله تعالى :

====
روضات الجنات ٣ : ٢٠ فابعدها ، الشعر والشعراء لابن قتيبة
١ : ٣٠٥ - ٣٠٨ ، شرح شواهد المغني ١ : ٣٣٣ فابعدها
٢ : ٨٥٠ - ٨٥٣ ، شرح أبيات مغني اللبيب ١ : ٨٩ ، طبقات
الشعراء للجمحي ٥٢ - ٥٣ ، معجم الشعراء للمرزباني ٨٩ - ١٦٥ ،
معاهد التنصيص ١ : ٢٠٩ - ٢١٥ ، المزهر ٢ : ٤٢٥ ، معجم
المطبوعات العربية والمعربة ٧٥٢ ، كتاب الوفيات ٦٣ .

(١) صدر بيت نسب لحسان بن ثابت وعجزه :
أو كان منتشبا في برثن الأبد
ورد كاملاً في : رغبة الآمل ٢ : ٢٥٢ .
وورد صدره فقط في : الروض الأثرف ٦ : ٤٤١ .
وفي البيت اختلاف يسير في بعض كلماته وهو اختلاف لا يمس وجه
الاستشهاد فقد جاء : (من كنت واحده) .

* ولا يحسبن الذين يبخلون بما أتاهم الله من فضله هو خيراً لهم* (١)
ف (هو) راجع إلى (البخل) الذي دل عليه (يبخلون) (٢) ، وكما
في قوله تعالى * هو أقرب للتقوى * (٣) أي العدل الذي دل عليه
قوله : " اعدلوا " . ولما قوله :

قد شككت أمه من كنت صاحبه

ف : (من كنت) : مبتدأ ، (وقد شككت أمه) : خبر مقدم .

وأما القياس فبالفرق أن اقتضاء الفعل للفاعل أشد من اقتضاءه
للمفعول ، فإن الفاعل لا بد له منه ، ولا يعقل بخلاف المفعول ، وكذا
الحكم لو كان مضافاً إلى ضمير عائد إلى ما أضيف إليه المفعول كقولك :
(ضرب عبدٌ هندٌ بعلمها) لم يجز أن يقدم الفاعل ، فتقول : (ضرب
بعلمها عبدٌ هندٌ) ، لأن الضمير حينئذ يعود إلى متأخر لفظاً ورتبة
مع عدم تعلق الفعل به وشدة الحاجة إليه ، ووافق على هذا ابن مالك ،
قال : فلو جعلت (عبدها) : فاعلاً ، وقدمته جازعند قوم فتقول :

(ضرب عبدٌ هندٌ بعلمها) ، لأن الضمير يعود إلى ما أضيف إليه الفاعل

والمضاف ، والمضاف إليه كالشئ الواحد / فهو بمنزلة عود ٢١٣

(١) آل عمران آية ١٨٠ .

(٢) انظر : املاء ما من به الرحمن ١ : ١٦٠ .

شرح الوافية ١٦٣ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٨٠ شرح الكافية الشافية

٢ : ٥٥٢ ، الكشاف ١ : ٤٨٥ معاني القرآن المنسوب للزجاج

١ : ٥٠٩ - ٥١٠ .

(٣) من قوله تعالى : * اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله *

المائدة آية ٨ .

١ الضمير إلى الفاعل في قولك : (ضرب غلامه زيد) ، وامتنع عند آخرين نظراً إلى أن نفس ما عاد الضمير إليه لا يستحق تقدماً فليس مقدماً لفظاً ولا رتبة مع عدم تعلق الفعل به ، وكذا قولك : (ليس ثوبها عبد هند) .

وحكم الفاعل مع غير المفعول به من الفضلات كالظرف والمجرور كحكمه مع المفعول به ، وحكم المفعول المقام مقام الفاعل مع المفعول حكم الفاعل في ذلك ، وحكم الظرف المجرور مع المفعول حكم المفعول مع الفاعل لأن رتبة الظرف والمجرور أن يكونا بعد المفعول ، وما ورد من قول الشاعر :
إِنْ تَلَقَّ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرْمًا تَلَقَّ السَّمَاةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا (١)

فقدم الضمير في المجرور وهو (علاته) على المفعول الصريح .
قال المبرد : " وهو التقديم والتأخير فإذا أضفت الظرف إلى ضمير المفعول جاز أن يتقدم المفعول ك (لقيت في داره زيدا) وإن أضفت المفعول إلى ضمير الظرف فلا بد أن يتقدم الظرف فتقول :

(١) نسب البيت لزهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان .
ورد البيت كاملاً في : الأُمالي الشجرية ١ : ٥٩ ، خزائن الأدب
٢ : ٣٣٥ ، الإنصاف ١ : ٦٨ ، ديوان زهير بن أبي
سلمى ٤٣ ، رغبة الأمل ١ - ٢ : ٢٥٢ ، الشعر والشعراء لابن
قتيبة ١ : ١٣٨ المقتضب ٣ : ١٠٣ ، مختارات ابن الشجري القسم
الثاني ص ٥ ، معاهد التنصيص ١ : ٣٦٤ .
معاني الكلمات : علاته : يريد : إن تلقه على قلة مال أو عدمه
تلقه سمحاً كريماً .

الشاهد فيه قوله : " علاته هرماً " حيث قدم الضمير في المجرور على المفعول الصريح ، والقاعدة : أن المرفوع مقدم على المنصوب ، والمنصوب على المجرور . . . فلا يجوز أن يكون في المقدم ضمير عائد على متأخر لفظاً ورتبة .

(في الدار ضرب زيد صاحبها) فلو أخرته فقلت : (ضرب زيد صاحبها
في الدار) لم يجز ك (ضرب غلامه زيدا) ولذلك لا يجوز (لمست إليها
من الثياب) ، واختار الصقلي (١) جوازه ، وهو مبني على حكم ابن جنس ،
وكذلك حكم المفعول الأول مع المفعول الثاني في ما يتعدى اثنين لا يجوز
أن يتصل بالأول ضمير عائد على الثاني المذكور بعده فلا تقول : أعطيت
صاحبها الدار .

والقاعدة : أن المرفوع مقدم على المنصوب ، والمنصوب على المجرور
، والمفعول الأول على الثاني فلا / يجوز أن يكون في المقدم ضمير عائد ٢١٤
على متأخر لفظاً ورتبة .

وقول المصنف : " والأصل أن يلي فعله " إلا ولو أن يقول :
عاطه ، ليشمل الفعل وما أشبهه .

قال : " وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة أو كان مضمراً مصللاً ،
أو وقع مفعول بعد (إلا) أو معناها وجب تقديمه : (٢)

(١) الصقلي هو : محمد بن عبدالله بن محمد بن ظفر المكي الصقلي
حجة الدين أبو جعفر النحوي واللغوي .

ولد بمكة ثم قدم مصر في صباه وتنقل في عدة بلدان إلى أن قدم
حلب ، وأقام بمدرسة ابن أبي عسرون ، كان أعلم باللغة من النحو ،
وله شعر حسن ، صنفاً تفسيراً كبيراً والقواعد والبيان في النحو ،
الرد على الحريري في درة الغواص ، وغير ذلك توفي سنة ٥٦٥ هـ .
انظر لترجمته : بغية النحاة ١ : ١٤٢ - ١٤٣ ، روضات الجنات
٨ : ٣٤ طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٤٥ ،
طبقات المفسرين ٢ : ١٦٧ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٠ الكافية في النحو ٦٨ .

[أقسام تقديم وتأخير الفاعل]

اعلم أن حال الفاعل مع المفعول بالنسبة إلى جواز تقديم كل منهما

على الآخر ينقسم ثلاثة أقسام :

- قسم يجب فيه تقديم الفاعل .
- وقسم يجب فيه تقديم المفعول
- وقسم يجوز فيه تقديم كل منهما
- ومقصود هذا الفصل بيان :

[١] [ما يجب فيه تقديم الفاعل]

القسم الأول :

وهو ما يجب فيه تقديم الفاعل ، وذلك في مواضع منها : أن لا يكون

في اللفظ شيء يبين الفاعل من المفعول ولا قرينة تبينه ، كما إذا انتفى

الإعراب اللفظي من كل منهما ، ومن تابعه إن كان له تابع ، وإن كان مبنياً

أو معرباً تقديماً [ولم] تكن هناك قرينة لفظية أو معنوية تبين

الفاعل من المفعول كقولك : (ضرب هذا هذا ، وهو لاء هو لاء ، وأكرم

موسى عيسى ، وأكرم سليمان سعادى) فيجب تقديم الفاعل (١) ، وأن

يتحفظ من تقديم مفعوله (٢) عليه لئلا يلتبس الفاعل بالمفعول ، فإن

كان فيهما أى في أحدهما إعراب ظاهر كـ (ضرب زيد عمراً ، وضرب زيد موسى)

أو في تابعهما ، أو تابع أحدهما من صفة أو بدل أو توكيد ، أو عطفاً

كـ (ضرب موسى الطويل عيسى القصير ، وأكرم موسى عيسى الفقيه ، وضرب

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٠ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٧٢ ،

الفوائد الضيائية ١ : ٢٥٦ وما بعدها .

(٢) وردت العبارة في الأصل مضطربة وصحتها ما أثبتناه .

٢١٥ موسى وزيدٌ عيسى ، وضرب موسى عيسى وزيداً) ، / أو كان هناك
قرينة لفظية دالة على الفاعل بأن كان أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً ،
فاشبات علامة التأنيت في الفعل يدل على أن المؤنث الفاعل ، وحدفها
يدل على أن الفاعل المذكور (ضربت سلمى موسى ، وضرب موسى سلمى) .

أو معنوية ، كقولك : (أكل موسى الكمشى ، وأكل عيسى الحلوى)
فإن المعنى يقتضي أن موسى وعيسى آكلان ، والكمشى والحلوى مأكولان ،
فيجوز في هذا كله تقديم الفاعل وتأخيره (١) .

ومنها : أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً ك (أكرمتُ زيداً) فيجب تقديمه
، لأن الضمير المتصل لا يجوز فصله . (٢)

[المواضع التي يجوز فيها تأخير الفاعل]

وأما المنفصل فيجوز تأخيره ، وإنما يجوز جعل الفاعل ضميراً منفصلاً

في خمسة مواضع :

الأول : إذا قصد حصره كقولك : (ما ضرب زيد إلا أنا ، وإلا

أنت أو إلا هو) ، لأن كل جملة قصد حصرها وجب تأخيره .

الثاني : أن يكون مرفوعاً بصفة جرت على غير من هي له كقولك :

(زيد هند ضاربها هو) .

الثالث : إذا كان العامل مصدرًا مضافاً إلى المفعول كقولك :

(أعجبنى ضرب زيد أنت) .

الرابع : أن يكون فاعلاً في باب (التنازع) على مذهب الفراء .

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٢٠ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٧٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٠ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٧٣ .

الخامس : إذا دخلت عليه اللام الفارقة كقولك : (إن أكرمك لأنا)
ومنهم قولهم : (إن يزيتك لنفسك ، وإن يشيتك لهيه) (١) على مذهب
الكوفيين في جواز دخول (إن المخففة) على سائر الأفعال .

ومنها أن يقع المفعول به بعد (إلا) لقصد حصر فعل الفاعل
في المفعول فإنه يجب تقديم الفاعل (٢) كقولك : (ما ضرب زيد إلا عمراً) ،
لأن معناه : حصر ضرب زيد في عمرو ، فلا يكون لزيد مضروب غير عمرو .
/ وقد يكون لعمرو ضارب آخر غير زيد ، فلو حصرت الفاعل على ٢١٦
المفعول قلت : (ما ضرب عمراً إلا زيد) لانعكس المعنى ، وصار معناه
حصر مضروبيه عمرو في زيد فلا يكون لعمرو ضارب آخر ، وقد يكون لزيد
مضروب آخر فوجب تقديم الفاعل لتصيب المعنى المقصود وقصد المعنى
الثاني مما يقتضي تقديم المفعول (٣) ، على ما سيأتي إن شاء الله تعالى .
هذا إذا أتيت بأحد الأسمين قبل (إلا) وبالأخر بعدها قاصداً حصر
الفاعل والمفعول في الثانية ، فإنه يجب تقديم الفاعل في الأولى ، وتأخير
في الثانية . فإن أتيت بهما معا بعد (إلا) (٤) فهل الحكم كذلك
فيهما ، أو يجوز تقديم المفعول في الأول فتقول : (ما ضرب إلا عمراً زيد)
وتقديم الفاعل في الثانية فتقول : (ما ضرب إلا زيد عمراً) ؟ اختلفا النحاة فيه .

-
- (١) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢٩٩ شرح الكافية الشافية ١ : ٥٠٤
شرح الكافية للرضي ٢ : ٣٥٩ شرح ابن عقيل ١ : ٣٨٠ ، المساعد
على تسهيل الفوائد ١ : ٣٢٨ .
- (٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٧٢ فمابعدهما ، الفوائد الضيائية
١ : ٢٥٦ فمابعدهما .
- (٣) شرح الكافية لابن الحاجب ٢٠ .
- (٤) في الأصل (قبل) والصواب ما أثبتناه .

فذهب المصنف والجزولي (١) والشلوبين (٢) إلى منعه . وذهب الكسائي إلى جوازه (٣) ، وذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأثير (٤) إلى جواز تقديم المفعول في الأول ، ومنع تقديم

(١) الجزولي هو : عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى أبو

موسى الجزولي - يلبخت : اسم بربري معناه : ذو الحظ وجزولة بطن من البربر ، لزم ابن برى بمصر وعاد فتصدر للإقراء بالمرية وغيرها ، وأخذ عنه العربية الشلوبين وابن معط وغيرهما ، شرح أصول ابن السراج ، وله المقدمة المشهورة ، وهي حواش على الجمل للزجاجي . مات سنة ٦٠٧ هـ .

انظر لترجمته : بغية الوعاة ٢ : ٢٣٦ - ٢٣٧ ، هدية العارفين ١ : ٨٠٧ - ٨٠٨ ، كتاب الوفيات ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٢) الشلوبين هو : عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي المعروف بالشلوبين .

كان إمام عصره في العربية ، لازم أبا بكر محمد بن خلفا بن صاف ، وأقرأ نحو ستين سنة ، سمع أبا بكر بن الجدي ، وابن خروف والسهيلي وجماعة ، وأجاز له السلفي وغيره . وأخذ عنه أئمة منهم : ابن صفور وابن مالك وغيرهما له كتاب التوطئة في النحو ، وشرح المقدمة الجزولية بشرحين كبير وصغير ، وتعلقه على مفصل الزمخشري . مولده سنة ٥٦٢ هـ - ومات سنة ٦٤٥ هـ .

انظر : بغية الوعاة ٢ : ٢٢٤ - ٢٢٥ ، تاريخ الإسلام ٤ : ٤٧٤ ، شجرة النور الزكية ١٨٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٧٢ ، شرح ابن عقيل ١ : ٤٩٢ ، الفرائد الجديدة ١ : ٣١٨ - ٣١٩ .

(٤) ابن الأثير هو : أبو بكر محمد بن القاسم بشار الأثير النحوي ، كان عالما في نحو الكوفيين ، كان أكثرهم حفظا للغة أخذ عن أبي العباس ثعلب .

ألف كتب كثيرة في علوم القرآن والحديث واللغة والنحو منها : كتاب الوقف والابتداء ، وكتاب المشكل ، وفرييب الحديث ولد سنة ٢٧١

الفاعل في الثانية .

واستدل الأُولون بالقياس على (إنما) فإن المحصور فيهما لا يجوز

تأخيره باتفاق فلا تقول في (إنما زيد كريم) : (إنما الكريم زيد) .
وقالوا المحصور في باب (إنما وما وإلا) يجب تأخيره أبداً فاعلاً كان
أو مفعولاً ، أو غيرهما .

قال المصنف في أماليه : لأنه إن جُوز تعدد الاستثناء المفرغ

بعد (إلا) في مسألتين كقولك : / (ما ضرب إلا زيداً إلا عمراً) ٢١٧
أى : ما ضرب أحدًا أحدًا ، إلا زيدٌ عمراً ، كان الحصر واقعاً . (١)

والفرض حصر فعل الفاعل في المفعول فقط في الأُولى وحصر
المفعول في فعل الفاعل في الثانية فيخرج الكلام في ذلك إلى معنى آخر
غير مقصود ، وإن لم يجوز تعدد المستثنى المفرغ امتنع الأُولى ، لأن زيداً
يكون مرفوعاً بفعل مقدر تقديره إلا عمراً ضرب زيد ، فيبقى ضرب الأُول
بلا فاعل .

وأما الثانية فيكون (عمراً) منصوباً بفعل مقدر كأن قائلًا قال :
(من ضرب ؟) فقييل : (ضرب عمراً) فتصير جملة ،
فلا يكون فيها تقديم فاعل على مفعول فخرجت من هذا الباب .

والمحققون على أنه لا يجوز تعدد الاستثناء

المفرغ (٢) ، ولذلك تأولوا قوله تعالى : ﴿ بالبينات والزبير ﴾ (٣)

=== وتوفى سنة ٣٢٧ أو ٣٢٨ في خلافة الراضي بالله .

انظر لترجمته في : أبجد العلوم ٣ : ٥١ ، إنباه الرواة ٣ : ٢٠١ -

٢٠٨ ، الفهرست ٧٥ ، كتاب الوفيات ٢٠٩ .

(١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٤٩ ، شرح ابن عقييل

١ : ٤٩٢ .

(٢) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٤٩ .

(٣) من قوله تعالى ﴿ فإن كذبوك فقد كذب رسل من قبلك جاءوا بالبينات

والزبير والكتاب المنير ﴾ آل عمران آية ١٨٤ .

على أنه متعلق بمحذوف دل عليه : " أرسلنا " تقديره : أرسلناهم بالبينات
والزبر ، وكذلك قيل في : (لا حول ولا قوة إلا بالله) إنه إنما جاز
لاتفاق الحول والقوة في المعنى بينهما على أنهما لو اختلفا لامتنع . ووجه
المنع أنه لو وقع قبل إلا لوجب أن يكون قبلهما عامان ، وهو خارج
عن القياس ، ولو جاز في الاثنین جاز فيما فوقهما وهو ظاهر البطلان
وإن جاز أن لا يقدر لهما عام لمخالفة الباب ، ولا أن يقدر لأحدهما دون
الأخر فيقي أن الاستثناء المفرغ إنما يكون لواحد . ونبه على ذلك
الفارسي في تذكرته (١) . انتهى .

(٢) حجة الكسائي السماع والقياس .

أما السماع فقد ورد تأخير المفعول في قوله :

(٣) فلم يدر إلا الله ما هيبت لنا

(١) أمالي ابن الحاجب ٣ : ٤٩٠ .

(٢) الفرائد الجديدة ١ : ٣١٨ - ٣١٩ .

(٣) صدر بيت وعجزه :

عشية آناه الديار وشامها

نسب لذي الرمة غيلان بن عقبة من قصيدة أولها :

مررنا على دارلمية مسرة وجاراتها قد كاد يعفومقامها

ورد البيت كاملاً في : التصريح بمضمون التوضيح ١ : ١٨٤ ،

حاشية الصبان ٢ : ٥٤ ، حاشية الخضري ١ : ٦٦ ، ديوان ذي الرمة

٧١٤ ، الدرر اللوامع ١ : ١٤٣ ، شرح ابن عقيل ١ : ٤٨٩ ،

شرح شواهد شروح الألفية ٢ : ٤٩٣ ، شرح الأشموني لألفية

ابن مالك ٢ : ٥٧ ، شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،

المقرب ١ : ٥٥ ، معاني القرآن للفراء ٢ : ١٠١ همع الموماع ١ : ١٦١ .

وورد الصدر فقط في : الفرائد الجديدة ١ : ٣٢٠ في البيت اختلاف يسير

في بعض كلمات وهو اختلاف لا يمس وجه الاستشهاد .

الشاهد فيه قوله : " فلم يدر إلا الله ما " حيث قدم الفاعل المحصور

بإلا على المفعول به .

وفي قوله :

(١) ولم يعذب إلا الله بالنار

وفي قول الآخر :

(٢) ما عاب إلا لثيم فعل ذى كرم

فأخر في الأول والثالث المفعول الصريح ، وفي الثاني الجار والمجرور القائم مقامه ، فهو دليل على المسألة الثانية وهو جواز تقديم الفاعل على المفعول مع أن القصد حصر الفاعلية ، وورد تأخر الفاعل مع أن القصد حصر المفعولية في قول الشاعر :

(٣) فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها

(١) لم أجد عنه في المصادر التي بين يدي .

(٢) صدر بيت عجزه :

ولا هجا قط إلا جبا بطلا

لم أجد من نسب البيت .

وقد ورد كاملا في : التصريح بمضمون التوضيح ١ : ٢٨٤ ، حاشية

الصبان ٢ : ٥٤ الدرر اللوامع ١ : ١٤٣ ، شرح شواهد شرح

الألفية للعينى ٢ : ٤٩٠ ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢ : ٥٧

المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٤٠٧ ، همع الهوامع ١ : ١٦١

وورد الصدر فقط في ١ : ٣٢٠

الشاهد في قوله : " ما عاب إلا لثيم فعل " حيث قدم الفاعل

(لثيم) على المفعول " فعل " مع أن القصد حصر الفاعلية .

(٣) هذا عجز بيت و صدره :

تزدت من ليلى بتكليم ساعة

وفي ديوان ذى الرمة بيت عجزه نفس هذا العجز هو :

تداويت من مى بتكليم لها فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها

ورد البيت كاملا في : التصريح بمضمون التوضيح ١ : ٢٨٢ ، حاشية

الصبان ٢ : ٥٤ ، حاشية الخضرى ١ : ٦٦ ، الدرر اللوامع ١ : ١٤٣ ،

١٩٥ ، ديوان ذى الرمة ٧١٥ ، ديوان مجنون بنى عامر ٢٥٠ ،

وقول الآخر :

ولما أبى إلا جماها فسواءه (١)

وأما القياس فقياسا على (غير) [فـ] كما يجوز أن تقول : (ما ضرب غير عمرو زيد) ، كذلك يجوز : ما ضرب إلا عمراً زيد . و الفرق بين (إنما وما ولا) بأن (إنما) لا يعرف الحصر فيها إلا بالتأخير ، فإن الأول محصور في الثاني ، و (إلا) يعرف الحصر فيها باقترانها بالاسم فإنها تقتضي أن الذي يليها محصور فيه ، ولأن الحصر لا ينتقضى مع (إلا) قدمت الفاعل أو آخرته ، فإنك إذا قلت : (ما ضرب زيد إلا عمراً) كان الحصر واقعا / في المفعولية فإذا أخرته فقلت : ما ضرب إلا عمراً زيد . ٢١٩ فالحصر أيضا في المفعولية ، فالمعنى واحد ، وإنما امتنع ذلك فيما إذا كان أحدهما قبل (إلا) والآخر بعدها ، لانعكاس المعنى فهو هنا لا يختلف ، فيجوز تقديم المفعول على الفاعل في المسألة الأولى والفاعل عليه في الثانية . واستدل البصريون على جواز الأولى ، وامتناع الثانية - وهو تأخير الفاعل دون المفعول بأن الدليل يقتضي عدم جوازهما لكن الفرق بين الأولى والثانية أن الفاعل رتبته التقديم فهو وإن كان

==== شرح الكافية الشافية ٢ : ٥٩١ ، شرح ابن عقيل ١ : ٤٩١ ،
شرح شواهد شروح الألفية ٢ : ٤٨١ ، شرح الأشموني لألفية
ابن مالك ٢ : ٥٧ شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك
١٠٧ في المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٤٠٦ ، همع الهوامع
١ : ١٦١ وورد العجز فقط في : الفرائد الجديدة ١ : ٣١٩ .
الشاهد في قوله : " إلا ضعف ما بي كلامها " حيث تقدم المفعول
به المحصور بإلا على الفاعل .

(١) نسب البيت لكثير عزة ، وهو صدر بيت وعجزه :

ولم يسئل عن ليلى ببال ولا أهل

وقد ورد البيت كاملا في : حاشية الضيان ٢ : ٥٤ ، ديوان كثير

متأخراً لفظاً متقدماً تقديرًا ورتبةً . وأما المفعول فرتبته التأخير فهو متأخر رتبةً ولفظاً ، فلذلك يجوز : (ما ضرب إلا عمراً زيد) ويمتنع : (ما ضرب إلا زيد عمراً) وأجابوا عما تمسك به الكسائي بأن قوله : (ما هيجت لنا) مفعول بفعل محذوف تقديره : (درى ما هيجت لنا) وكذا قوله : (فعل نى كرم) أى : عاب فعل نى كرم ، والأول كلام مستقل .

وقوله (بالنار) معمول لفعل مضمّر تقديره يعذب بالنار ، وقياس (إلا) على (غير) ليس صحيحاً ، لأن (غير) إنما يجوز تقديمها إذا كانت صفة ، أما إذا كانت استثناءً فحكمها حكم (إلا) فإذا حملت (إلا) على (غير) / في جواز التقديم وجب أن تجعل مع ٢٢٠ ما بعدها صفة كـ (غير) ، وهو باطل ، لأن (إلا) إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف وإقامتها مقامه .

وقوله : لا فرق بين (ما ضرب زيد إلا عمراً) وبين (ما ضرب إلا عمراً زيد) ممنوع ، فإن الأول معناه حصر المفعولية ، والثاني معناه حصر الفاعلية والمفعولية ، تقديره : ما ضرب أحدًا أحدًا إلا زيد عمراً إلا أن يكون نسي نية التقديم كما ذهبنا إليه فيكون مثله .

والذى بمعنى (إلا) : (إنما) ، كقولك : (إنما ضرب زيد عمراً) فإنه دال على حصر الفاعل فإنه يجب تقديم الفاعل لئلا يقع التفرقة بين المضاف والمضاف إليه كقولك : (أعجبتني ضرب زيد عمراً) ، وهذا ضارب زيد أباه) أى : ضارب بين يد أبيه ، أى : يضرب ذكره جماعة منهم ابن عصفور (١) ، ومنهم من لم يجعل إضافة المصدر إلى فاعله ما يوجب

=== عزة في قسم " أبيات منسوبة إليه " ص ٥٣٦ ، همع الهوامع ١ : ١٦١ .

ورود الصدر فقط في : الفرائد الجديدة ١ : ٣٢٠ .

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ١٦٤ .

التقديم ، وقال : يجوز الفصل بينهما بالرفع ، وجعل [منه] قراءة
ابن عامر (١) ، وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم * (٢)
بنصب الأولاد ، وخفض الشركاء (٣) .

والأولون قالوا : هو شان ، وسيأتي ذلك في باب المصدر إن شاء
الله تعالى .

ومنها قولك : (ضرب القوم بعضهم بعضا) لا يجوز تقديم
/ (بعضا) على الفاعل وهو (بعضهم) ، لأنه بدل بعض من ٢٢١
القوم فلو قدمت فصلت بين البدل والبدل ، وهذا لم يذكرهما المصنف .
قال : " وإذا اتصل به ضمير مفعول ، أو وقع بعد (إلا) أو
معناها ، أو اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره " (٤) .

(١) ابن عامر هو : أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم ابن ربيعة
اليحقيبي ، يكنى أبا عمر أو أبا موسى ، إمام أهل الشام وقاضيهم ،
كان تابعياً جليلاً ، جمع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء
بدمشق .

ولد سنة ٢١ هـ ٢٨ هـ ، توفي بدمشق سنة ١١٨ هـ .
انظر لترجمته : كتاب الإقناع في القراءات السبع (١ : ١٠٣-١٠٥)
وفيه اليحصبي وليس اليحقيبي ، طاية النهاية في طبقات القراء (١ : ٤٢٣)
فما بعدها ، لطائف الإشارات ٩٥ - ٩٦ .

(٢) الأ نعم آية ١٣٧ .

(٣) انظر : الإقناع في القراءات السبع ٢ : ٦٤٤ ، أملاء ما من به

لرحمن ١ : ٢٦٢ ، الإنصاف ٢ : ٤٣١ (مسألة : ٦) ،

كتاب التيسير في القراءات السبع ١٠٧ ، الحجة في القراءات السبع

١٥٠-١٥١ السبعة في القراءات ٢٧٠ ، في أدلة النحو ٤٢ ،

النشر في القراءات العشر ٢ : ٢٦٥ ، معاني القرآن للفراء (١ : ٣٥٧ .

(٤) الكافية في النحو ٦٩ .

[٢] [ما يجب فيه تأخير الفاعل]

غاية هذا الفصل بيان القسم الثاني ، وهو ما يجب فيه تقديم المفعول على الفاعل ، وإن كان خلاف الأصل لفرضي ما أوجب ذلك (١) وذلك في مواضع .

منها : أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول كقوله تعالى * وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات * (٢) ، وقوله * لا ينفع نفساً إيمانها * (٣) ، ومنه قولهم : (عاب هنداً مطلقها وأرق آمنة معتقها) (٤) فيجب تقديم المفعول ، فإنه لو لم يتقدم لرجع الضمير المتصل بالفاعل إلى ما هو متأخر لفظاً ورتبة ، وهو يمتنع كما تقدم في : (ضرب فلا منه زيداً) وكذا إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على ما أضيف إليه المفعول كقولك : (ضرب أخا هند بعلمها) وقد تقدم .

ومنها أن يقع الفاعل بعد (إلا) ، أو ما في معناها كقولك : (ما ضرب عمراً إلا زيد) وقوله : (ما قنطر الفارس إلا أنا) (٥)

(١) انظر كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٩٨ ، شرح

الكافية للرضي ١ : ٧٥ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٥٨ .

(٢) البقرة آية ١٢٤ .

(٣) من قوله تعالى * يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها

لم تكن آمنت من قبل * الأنعام آية ١٥٨ .

(٤) لم أجد عن هذا القول في المصادر التي رجعت إليها .

(٥) عجزيت وصدرة :

” قد علمت سلمى وجاراتها ”

ونسب البيت للفرزدق لكن ليس في ديوانه ، ونسب كذلك لعمر

ابن معدى كرب .

ورد البيت كاملاً في : تنقيف اللسان ١٠٢ ، درة الغواص ١٤٨ ،

لأن معناه حصر الفاعلية فلو أخرته / عن الفاعل انعكس المعنى ، ٢٢١
وهل يفرق الحال بين أن يقعا معا بعد (إلا) أو لا ؟ تقدم ذلك
مبسوطا في الفصل الأول المتقدم .

والذى بمعنى (إلا) : (إنما) كقولك : (إنما ضرب عمراً
زيد) ومعناه : حصر مضرورية عمرو في زيد ، فلو قدمت الفاعل انعكس
المعنى ومنه قول [الشاعر] :

(١) إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

ومنها أن يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل ، والفاعل اسماً ظاهراً كقولك :
(أكرمني زيد) ، فإنه يجب تقديمه ، لأنه لو أخر عن الفاعل لكان اسماً
ظاهراً والمضمر منفصلاً والمفروض اتصاله .

=== شرح المفصل ٣ : ١٠١-١٠٣ ، شرح ديوان الحماسة (٤١١) ،

شرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ٢٥٦ ، شرح أبيات سيبويه ٢ : ١٩٩ ،

كتاب الكتاب (١١١) ، اللسان ١٠٦ (قطر) ، مغني اللبيب

٤٠٧ (٥٧٥) ، معاهد التنزيح ١ : ٢٦١ ، وقد ورد العجز

فقط في : شرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ٢٥٠ وفي البيت

اختلاف يسير في بعض كلماته وهو اختلاف لا يمس وجهه

الاستشهاد .

معاني الكلمات : قطر : صرعه على أحد قطريه ، أى : على

أحد جانبيه ، والقطر : الجانب .

الشاهد فيه قوله : (الفارس) حيث قدم المفعول به وجوبا على

الفاعل (أنا) لوقوعه بعد (إلا) .

(١) عجزبيت و صدره

أنا الذائد الحامى الذمار وإنما

ونسب البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢ : ١٥٣ .

ورد البيت كاملاً في : الاقتضاب ١٨ ، التصريح بمضمون التوضيح ١ : ١٠٦ .

ومنها أن يكون المفعول مضافاً إليه المصدر المقدر بأن والفعل أولاً بأن.
ومنها : ([يعجبني] ضرب القوم بعضهم بعضاً) (١) بنصب: (القوم)

===
التلخيص في علوم البلاغة ١٤١ ، حاشية الصبان ١ : ١٢٨ ،
حاشية الخضري ١ : ٥٧ ، كتاب الحل في إصلاح الخلل ٣٥٠ ،
دلائل الاعجاز ٢١٤ ، ٢٢٣ ، الدرر اللوامع ١ : ١٩٦ ، شرح
المفضل ٨ : ٥٦ ، شرح شواهد الألفية ١ : ٢٧٧ ، شرح
الأشموني لألفية ابن مالك ١١٦ ، شرح جمل الزجاجي
٢ : ١٧ ، شرح شواهد المغني ٢ : ٧١٨ ، ٧١٩ ، شرح
أبيات مغني اللبيب ٥ : ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٦٧ ، شرح التسهيل
١ : ١٦٣ ، الفرائد الجديدة ١ : ١٣٦ ، معاني القرآن وإعرابه
المنسوب للزجاج ١ : ٢٢٧ ، معاهد التنقيص ١ : ٢٦٠ ،
المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ١٠٣ ، المحتسب ٢ : ١٩٥ ،
مغني اللبيب ٤٠٧ (٥٧٤) ، همع الهوامع ١ : ٦٢ ،
وفي البيت اختلاف يسير في بعض كلماته لا يمس وجه
الاستشهاد .

معاني الكلمات : الذائد - من الذود - وهو : الطرد ،
والذمار - بالكسر - والحسب : ما يعده الإنسان من متأخر
آبائه .

الشاهد فيه : تأخير الفاعل " أنا " وجوباً لأنه حصر
الدفاع فيه ، فلو قدم الفاعل لا نعكس المعنى .

(١) لعله يريد نصب المفعول محلاً لا لفظاً ، لأن المفروض في
المسألة أن المفعول مضاف إليه .

لا يجوز فيه تقديم الفاعل كما تقدم . أو بأن التي خبرها فعل ، أو اسم
الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، فيجب تقديمه كقولك : (يعجبني
ضرب زيد عمرو) ، و (هذا ضارب زيد أبوه) أي : ضاربُ أبوه زيداً ،
لأنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه . وقد تقدم نظيره في الفاعل ،
ولم يذكره المصنف .

[جواز تقديم الفاعل وتأخيره]

وإذا علمت ما يجب فيه تقديم الفاعل ، وما يجب [فيه] تقديم
المفعول ، فاعلم أن ما عداهما / يجوز فيه تقديم كل منهما على
٢٢٣ الآخر وهو القسم الثالث ، والأصل تقديم الفاعل وأن لا ينفصل بينه وبين
فعله ، لكن قد يقدم المفعول للاهتمام به ، [و] قد يكون أولى لشرفه
كقولك : (أنشد رسول الله صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت) (١) ،
و (أحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس) .

والفصل بين الفعل والفاعل بغير المفعول بعيد كقوله :

(٢) وقد أدركتني - والحوادثُ جمة - أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

(١) في كتاب : الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٩٨ قال :

" وفي الحديث : " أنشد النبي صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت "

(٢) نسب البيت لرجل من بني دارم أسرته بنوعجل فلما أنشدهم إياها
أطلقوه ، ونسب لجويرية بنت زيد .

ورد البيت كاملاً في : أمالي ابن الشجري ١ : ٢١٥ ، الخصائص

١ : ٣٣١ - ٣٣٦ ، الدرر اللوامع ١ : ٢٠٥ ، شرح شواهد المغني

٢ : ٨٠٧ ، في أدلة النحو ١١٣ وهامشه ، مغني اللبيب ٥٠٦

(٧١٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٥١ همع الهوامع

١ : ٢٤٨ .

الشاهد فيه " والحوادثُ جمة " حيث فصل بين الفعل والفاعل

بالجملة الحالية إلحاقاً لها بالمفعول .

نفصل بينها بالجملة الحالية إلحاقاً لها بالمفعول .

[حذف الفعل جوازاً أو وجوباً]

قال : " وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك : (زيد)

لمن قال : (من قام ؟) " (١)

و لِيُبَيِّنَ يَزِيدَ ضَارِعٍ لِمُخْصَمَةٍ " .

ووجوباً مثل : ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)) . وقد يحذفان

مثل : (نعم) لمن قال : (أقام زيد) ؟ " (٢)

الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل ، وذلك قد يكون على سبيل الجواز ،

وقد يكون على سبيل الوجوب .

القسم الأول

ما يجوز حذفه وهو :

ما دل عليه قرينة حالية ، أو مقالية ، وذلك في جواب الاستفهام

كقولك : (زيد) لمن قال : (من قام ؟) ف : (زيد) : فاعل

بفعل محذوف دل عليه قول السائل : (من قام ؟) تقديره : قام زيد ،

ولولا ذلك لم يجز حذفه / فلو قلت : (زيد) تريد : (قام زيد) ٢٢٤

من غير وجود ما يدل على الفعل المحذوف لم يجز ، ومن ذلك قوله تعالى

: * يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ [رجال] * (٣) على قراءة ابن عامر

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٢٠-٢١ ، الكافية في النحو ٦٩ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٢١ ، الكافية في النحو ٧٠ .

(٣) من قوله تعالى * في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح

له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله

واقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار *

النور آية ٣٦ ، ٣٧ .

في بناء (يسيح) للمفعول (١) . ف : (رجال) : فاعل بفعل محذوف
دل عليه : (يسيح) ، فإنه يقتضي وجود مسيح ، فقد رآن سائلا سأل ،
فقال : (مَنْ يسيحه ؟) ، فقيل : يسيحه رجال (٢) ولا يجوز أن يكون
(رجال) مفعولاً أقيم مقام الفاعل ، فإن الرجال ليسوا مسيحين فيقتضي
أن يكون فاعلاً بفعل محذوف ، والذي أقيم مقام الفاعل أحد المجرورات (٣)
إليه . ومنه قول الشاعر :

لِيُكِّمَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةَ (٤)

- (١) قرأ بها ابن عامر ، وعاصم وأبو عمرو ، وحفص ، والبحتري ومحبوب ،
وشعبة ، والمنهال ، ويعقوب ، والمفضل ، وأبان .
وردت في : الإقناع ٢ : ٧١٣ ، أملاء ما من به الرحمن ٢ : ١٥٦ ،
الإتحاف ٣٢٥ ، وإعراب النحاس ٢ : ٤٤٤ ، البحر ٦ : ٤٥٤ ،
التبيان للطوسي ٧ : ٣٨٨ ، التيسير للداني ١٦٢ تفسير الطبري
١٨ : ١١٢ ، تفسير القرطبي ١٢ : ٢٧٥ ، تفسير الفخر الرازي
٢٤ : ٤ ، الحجة لابن خالويه ٢٦٢ ، السبعة لابن مجاهد ٤٥٦ ،
سراج القاري ٣٣٦ ، شرح الكافية الشافية ٢ : ٥٩٢ ، غيث النفع
٣٠٣ ، معاني القرآن للفراء ٢ : ٢٥٣ / ٣ : ٢٢ ، المفصل
٢١ ، معجم القراءات ٤ : ٢٥٧ ، النشر ٢ : ٣٣٢ .
(٢) انظر : أملاء ما من به الرحمن ٢ : ١٥٦ ، شرح الكافية لابن
الحاجب ٢٠ ، المفصل ٢١ .
(٣) يقصد بالمجرورات - أن نائب الفاعل للفعل الظاهر (يسيح) إما :
(له) أو (فيها) أو (بالغدو والآصال) .
(٤) صدر بيت وهجزه :

ومختبب ما تطيح الطوائح .

اختلف في نسبه فقيل للحارث بن نهيك ، وقيل لضرار بن نهشل ،
والبيت موجود في ذيل ديوان لبيد ٢٣٢ ، وقيل للمهلهل ، يقول
البهفدادي : والصواب أنه لنهشل بن حري . وقد ورد كاملاً في

.....

- ==== الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ١٤٠ ، الاقتضاب ٤٢٠ ،
التصريح بضمون التوضيح ١ : ٢٧٤ ، حاشية الصبان ٢ : ٤٥ ،
خزانة الأدب ١ : ٣٠٣ ، الخصائص ٢ : ٣٥٣ ، الدرر اللوامع
١ : ١٤٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١١٩ ، شرح الكافية للرضي
١ : ٧٦ ، الشعر والشعراء ١ : ٩٩ ، ١٠٠ ، شرح ما يقع فيه
التصحيف والتحريف ٢٠٨ ، شرح الكافية الشافية ٢ : ٥٩٣ ،
شرح المفصل ١ : ٨٠ شرح أبيات سيبويه ١ : ١١٠ ، شرح جمل
الزجاجي ١ : ٥٣٧ ، ضرائر الشعر ١٨٧ ، الكتاب ١ : ٢٨٨ ،
٣٦٦ ، المحتسب ١ : ٢٣٠ ، المقتضب ٣ : ٢٨٢ ، معاهد التنصيص
١ : ٢٠٢ - ٢٠٣ ، كتاب المقصد في شرح الإيضاح ١ : ٢٥٤ ،
المفصل ٢٢ همع الهوامع ١ : ١٦٠ .
وورد الصدر فقط في : التلخيص في علوم البلاغة ١٠٤ ، الفوائد
الضیائية ١ : ٢٦٠ .
وورد العجز فقط في : البحر المحيط ٥ : ٤٤٢ ، الفوائد الضیائية
١ : ٢٦٠ .
معاني الكلمات : الضارع : الذليل الخاضع ، لخصومة ، أي : لأجل
الخصومة ، فهو ينصره ويؤيده ، المختيط : المحتاج ، وأصله : ضرب
الشجر للإبل ليسقط ورقها وتعلف ، وتطيح : تذهب وتتهلك ،
يقال : أطاحت السنون : إذا أنهبته في طلب الرزق وأهلكته ،
والطوائج : جمع مطيحة وهي القوافل ، يقال : طوحت الطوائج .
أي : ترامت في المهالك .
الشاهد فيه قوله : (ضارع) حيث رفعه بفعل محذوف كأنه
قيل : من يبكيه ؟ فقال : ضارع لخصومة ، أي : يبكيه ضارع
لخصومة .

فإنه لما قال : (ليبيك يزيد) علم أن هناك من يبكيه فقد رآن سائلاً سأل ، فقال : من يبكيه ؟ فقال : ضارع . أي : يبكيه ضارع لخصومة (١) ، وإنما جعل الاسم في ذلك كله ونحوه فاعلاً بفعل محذوف ، ولم يجعل مبتدأ محذوف الخبر تقديره : (زيد قام) ، و (رجال يسبحونه) و (ضارع يبكيه) ، لأنك جعلته [جواب] جملة فعلية أولى ، لأن عادة العرب إجابة السؤل بجملة فعلية وإن كان [جواب] جملة اسمية ، ويلتزمون فوات مشاكلة الجمل . قال الله تعالى : ﴿ قال من يحيى العظام وهي رميم ؟ قل يحييها الذي أنشأها ﴾ (٢) وقال ٢٢٥ تعالى : ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم ﴾ (٣) ، وقال تعالى ﴿ ويسألونك ماذا أحل لهم ، قل : أحل لكم الطيبات ﴾ (٤) فلما أجيبت الجملة الفعلية بالجملة الاسمية علم أن تقدير الفعل أولى .

وقال صدر الأفاضل : الاسم في ذلك كله ونحوه مرتفع بالابتداء ، لأن السؤل عن الفعل لا عن الفاعل ، وذلك يقتضي تقديم الاسم والإخبار عنه بالفعل ففرق بين (زيد فعل ، وفعل زيد) قال : فإن قلت : النكرة لا يبتدأ بها . قلت : هذه النكرة أريد بها المعرفة كأنه قيل : من سبحه ، أي : رجال أو غيرهم ؟ فقيل : رجال ، أي رجال سبحه . وذهب آخرون إلى أنه خير مبتدأ محذوف تقديره : هم رجال .

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٠٢١ .

(٢) يس آية ٧٨ .

(٣) الزخرف آية ٩ .

(٤) المائدة آية ٤ .

القسم الثاني

ما يجب حذفه وهو :

كل فعل وقع بعد ما يطلب الفعل ك (أدوات الشرط والتحضيض)
وبعد فاعله فعل أو ما يقوم مقامه مفسر^(١) للفعل الأول ، فالتزمست
العرب حذفه لئلا يجمع بين المفسر والمفسر ، لأن الثاني إنما أتى به تفسيراً
للاول ، فلو ذكر الأول معه وقع ذكر الثاني ضاعاً . إلا أنه لا يدخل

من أدوات الشرط في هذا الباب / إلا : (إن ، ولو وإذا) ٢٢٦

دون غيرها من أدوات الشرط ، فإنه لا يجوز أن يقع بعدها اسم ويحذفه فعل ،
فلا يقال : متى زيد يقيم ، ولا : مهما زيد يقيم بخلاف هذه^(٢) فإن
ذلك جائز فيهما إذا كان الفعل ماضياً خاصة وإن كان الأحسن أن لا يليها
إلا الفعل كقولك : (إن زيد قام قمت) ف : (زيد) : فاعل بفعل
محذوف واجب الحذف ، ألا ترى أنك لو قلت : إن قام زيد قام قمت ، لم
يجز . ومنه قوله تعالى * وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ^(٣) * ، * وَإِنْ امْرؤُ
هَلِكْ^(٤) * ، وكذا قوله تعالى * وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ^(٥) *
أصله : * وَإِنْ اسْتَجَارَكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَحَدٌ * و [الفعل المذكور مفسر

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٠٢١ .

(٢) أي الأدوات الثلاثة : (إن ، ولو وإذا) المتقدمة .

(٣) من قوله تعالى * وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ * و [إن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا

جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا * النساء آية ١٢٨ .

(٤) من قوله سبحانه * وَإِنْ امْرؤُ هَلِكْ * و [إن امرؤ هلك ليعن له ولد وله أخت فلها نصف

ما ترك * النساء آية ١٧٦ .

(٥) التوبة آية ٦ .

للاول المحذوف ، فلا يجمع بينهما . (١)

وكذا قوله تعالى ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشقت ﴾ (٢) [وَ] عند سيبويه
(السماء) : فاعل بفعل واجب الحذف يفسره المذكور تقديره : إِذَا
انشقت السماء [انشقت] (٣) وإنما جعل الاسم بعد (إِذَا) و (إِنْ)
[من أدوات] (الشرط والتحضيض) فاعلا لا مبتدأ ، لأن أدوات الشرط
والتحضيض تقتضي الأفعال ، ولا تدخل على الأسماء ولا معنى [لدخولها
عليها] .

وعند الأَخفش [أَنْ] الأسماء الواقعة بعد أدوات الشرط مبتدأة
لا فاعلة (٤) ، واستدل بقول الشاعر :

(١) انظر في هذا الموضوع : املاء ما من به الرحمن ١ : ١٩٦ شرح
الكافية لابن الحاجب ٢١ ، معاني القرآن المنسوب للزجاج ٢ : ١٢٧ ،
٤٧٦-٤٧٧ ، معاني الحروف ٧٤-٧٥ ، مشكل إعراب القرآن
١ : ٣٢٤ .

(٢) الانشقاق آية ١ .

(٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٥١١ ، أمالي ابن الحاجب
٢ : ٤٢ ، شرح المقدمة المحسبة ١ : ١٨٢ ، شرح الكافية
الشافية ٢ : ٩٤٤ ، الكتاب ١ : ١٠٦-١٠٧ وقد عرض فيها
لتوجيه رفع الاسم الواقع بعد (إِذَا) ، أما (إِنْ) فإنه قد
نص صراحة على أنه " لا ينتصب شيء بعد (إِنْ) ولا يرتفع إلا
بفعل ، لأن إِنْ من الحروف التي يبني عليها الفعل وهي أن
المجازاة ، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبني
عليها الأسماء " ١ : ٢٦٣ معاني الحروف ٧٤-٧٥ ، وعنده
أن هذا رأى يونس وسيبويه .

(٤) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٥١١ ، الإنصاف ٢ : ٦١٥-٦٢٠
أمالي ابن الحاجب ٢ : ٤٣ ، وقد ذكر ابن الحاجب أن كلا الرأيين
سائغ قال : " وكلا القولين سائغ فالأولى تجويزهما من غير رد ===

(١) فمن نحن نُؤمِّنُهُ بِبَيْتٍ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يَمَسُّ مِنَّا مَفْزَعًا

/ ف: (نحن) هنا لا يجوز أن ترتفع بفعل مقدر قبله، لأن أدوات الشرط جازمت الفعل المذكور بعده، ولا يجوز أن يعمل فيه الذي بعده،

==== لا أحدهما " انظر أيضا : شرح المقدمة المحسبة ١ : ١٨٣ ،

شرح الكافية الشافية ٢ : ٩٤٤ ، معاني القرآن للأخفش ١ : ٢٤٦ ،

٢٤٩ ، ٢ : ٣٢٧ وقد قال الأخفش عن رأي سيبويه إنه الأقيس ،

قال عن قوله تعالى * وَإِنْ أَحَدٌ * : " فابتدأ بعد (إِنْ)

وأن يكون رفع أحداً على فعل مضى ، أقيس الوجهين ، لأن حروف

المجازة لا يبتدأ بعدها ، إلا أنهم قد قالوا ذلك في : (إِنْ)

لتمكنها ، وحسنها إذا وليتها الاسماء وليس بعدها فعل مجزوم . . .

(١) نسب البيت لهشام العري ، وبعضهم نسبه إلى مرة بن كعب بن لوؤى القرشي .

ورد البيت كاملاً في : الإنصاف ١ : ٦١٩ ، خزنة الأدب ٣ : ٦٤٠ ،

الدرر اللوامع ٢ : ٧٥ ، شرح شواهد المعنى ٢ : ٨٢٩ ، شرح

أبيات سيبويه ٢ : ٨٩ ، الكتاب ٣ : ١١٤ ، مغني اللبيب

٤٠٣ (٢٨١) المساعد على تسهيل الفوائد ٣ : ١٤٥ ،

كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٢ : ١١٢٢ ، ضرائر الشعر

١٤٨ همع الهوامع ٢ : ٥٥٩ .

الشاهد في قوله : " نحن " حيث استدل به الأخفش على أن

الاسماء الواقعة بعد أدوات الشرط مبتدأ لا فاعلة ، وهذا عكس

رأي سيبويه . . .

وإذا عرّي من العوامل كان مبتدأ . وأجيب بأنه شان ؛ لأن الاسم لا يلي من أدوات الشرط إلا : (إِنْ) و (إِذَا) وما عداهما لا يليه إلا الفعل . فالتفرقة بينهما هنا من الضرورات . سلمنا لكن يجوز أن يكون متعلقاً بفعل مقدركه ، والمذكور منه أو مفسراً له ، ولو كان مبتدأ لم يكن له خبر . وبعضهم يخصص هذا النقل عن الأختف في : (إِذَا) خاصة ، وقد خرج مكى (١) في إعرابه وغيره (٢) بأنه يطرد في كل أدوات الشرط ، ومثاله بعد أدوات التحضيض قولك : (هلا زيدُ قام) تقديره : هلا قام زيد ، والذي يقوم مقام الفعل المفسر - فيجب حذف الفعل معه - أن المفتوحة الواقعة بعد (لو) كقولك : (لو أنك جئتني لأكرمك) تقديره : لو ثبت أنك جئتني ف (أن) مع جملتها في موضع الفاعل لدلالة أن المفتوحة على الثبوت فكانت كالمفسر ، ولذلك لو قلت : لو مجيئك لأكرمك ، لم يجز لفوات لفظ إن المفسرة [في المعنى] للفعل المحذوف / كذا قاله المصنف (٣) وغيره ، ونقل آخرون عن سيبويه أن لو أنك في موضع مبتدأ (٤) ، وسيأتي ذلك في آخر الباب إن شاء الله تعالى .

٢٢٨

- (١) مكى هو : أبو محمد مكى بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ، سمع بمكة ومصر من أبي الطيب عبد المنعم ابن غليون وقرأ عليه القرآن وكان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية . أقرأ به جامع قرطبة وخطب به ، واشتهر بالصلاح وإجابة الدعوة . صنف : إعراب القرآن ، الموجز في القراءات ، التبصرة فيها ، الهداية إلى التفسير ، الوقف على كلا ، مات في المحرم سنة ٤٣٧ هـ . انظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢ : ٢٩٨ ، شجرة النور الزكية ١٠٧-١٠٨ . نزهة الألباء ٣٤٧ ، كتاب الوفيات ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- (٢) كابن عصفور انظر : شرح جمل الزجاجي ٢ : ٢٧٩ .
- (٣) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢١ .
- (٤) انظر : الكتاب ٣ : ١٢١ .

وإذا تقدم ما هو بالفعل أولى وهو (همزة الاستفهام) و (ما)
و (لا) النافيتان) جاز أن يكون الفعل بعدها معمولاً لفعل محذوف
يفسره المذكور بعده وهو إلا حسن ، و جاز أن يكون مبتدأً والفعل بعده خبر
كقولك : (أزيد قام ؟) و (ما زيد قام ولا عمرو خرج) ، فيجوز
في (زيد) و (عمرو) أن يكون فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور
وأن يكون مبتدأً [و] ما بعده خبره [و] إذا كان الفعل متعدياً
جاز أن يكون الاسم منصوباً بالفعل المحذوف ، وأن يكون مرفوعاً بالابتداء .

قال ابن عصفور : ولا يدخل من أدوات الاستفهام في هذا الباب
إلا الهمزة خاصة . وأما غيرها فإنه لا يجوز أن يقع بعدها اسم وبعده
فعل ، فلا تقول : هل زيد قام ، ولا متى زيد قام ؟

وأجاز الزمخشري أن يقع بعد (هل) اسم وبعده فعل ،

فقال : تقول : (هل زيد خرج ؟) ف : (زيد) : فاعل بفعل

محذوف يفسره المذكور . وجعل قوله تعالى * فهل أنتم متبهون * (٢)

/ من ذلك ، وأول اسم الفاعل بالفعل (٣) ، وضعف . ومن هذا ٢٢٩
الباب قولهم : (إلا حظية فلا ألية) (٤) ف : (حظية) : فاعل

(١) انظر : الكتاب ٣ : ١٢١ قال : " وتقول : لو أنه ذاهب لكان

خيراً له ، فإن مبنية على لو كما كانت مبنية على (لو لا) كأنك

قلت : لو ذاك ، ثم جعلت (أن) وما بعدها في موضعه ."

(٢) من قوله تعالى * إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء

في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متبهون *

المائدة آية ٩١ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١ : ٨١ وقد مثل الزمخشري بـ " هل زيد قام "

(٤) انظر : كتاب الأمثال لابن سلام ١٥٢ ، الإيضاح في شرح المفصل

١ : ١٧٨ ، شرح المفصل ١ : ٨٢ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٧٦ ،

بفعل محذوف يدل [عليه] قرينة حالية عند إيراد هذا الكلام وتقديره:
أن لا يجعل لك في النساء حظية فإني غير ألية . وأصله : أن رجلاً كان
لا تحظى عنده امرأة فتزوجته (١) امرأة ولم تألُ جهداً فيما تحظى
بها (١) عنده ، ولم تحظ بعد ذلك ، فقالت : (إلا حظية فلا ألية) ثم
جرى ذلك مثلاً في كل قصة كان الإنسان أهلاً لها مجتهداً في نيلها
فامتنعت عليه لعارض من غير جهته (٢) .

وما يجوز أن يكون من هذا الباب الفعل الذي بمعنى الأمر والنهي
والدعاء إذا تقدمه اسم ، جاز في الاسم أن يكون فاعلاً بفعل محذوف يفسره
المذكور كقولك : (زيدٌ ليقم ، وزيدٌ لا يقم) ، يقدر : ليقم زيد [و :]
لا يقم زيد ، ثم حذف ، وفسر بالمذكور ، ويجوز أن يكون مبتدأ ، والفعل
المذكور خبره عند مَنْ يُجَوِّزُ وقوع الأمر خبراً للمبتدأ والأول أرجح .
وقد يحذف الفعل والفاعل معاترة جوازاً وأخرى وجوباً (٣) ،
فالجائز في موضعين :

أحدهما : إذا ناب ضمها حرف الجواب كقولك : (نعم) لمن
قال : (أقام زيد ؟) وشبهه تقديره : نعم قام زيد ، فحذف للدلالة
الجملة الاستفهامية / المتقدمة عليه . و (نعم) حرف مُعْرَبٌ (٤)

٢٣٠

معنى الجملة ، وقُدِّرَت الجملة الفعلية لموافقة السوء ال المتقدم إذ كانت

=== الكتاب ١ : ٢٦٠-٢٦١ ، اللسان ١٤ : ١٨٥ .

- معاني الكلمات : الحظية : فعيلة من الحظوة ، بمعنى مفعولة أو
بمعنى فاعلة . والألية : فعيلة من الألو ، وهو التقصير .
معنى المثل : يقول : إن أخطأتك الحظوة فيما تطلب فلا تأل أن
تودد إلى الناس وتداريهم لعلك تدرك بعض ما تريد .
(١) في الأصل (فتزوج) و (به) والصواب ما أثبتناه .
(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ٢١ .
(٣) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢١ .
(٤) معرب هنا بمعناها اللغوية أي : مبين وموضح .

جملة الاستفهام فعلية ، وإن كانت اسمية فلما تقدم وهو أولى من تقديرها
اسمية . وقوله تعالى * بلى قارين * (١) أي : قارين ، وقوله
تعالى * وتبين لكم كيف فعلنا بهم * (٢) .

وثانيهما : أن يدل عليهما كلام متقدم كقوله تعالى * ماذا أنزل
ربكم قالوا خيراً * (٣) .

والواجب أن يكون المفعول أضر عامه على شريطة التفسير كقولك :
إن زيداً أتيت ، تقديره : إن أتيت زيداً ، إذ لا يجمع بينه وبين المفسر .
وسياتي إن شاء الله تعالى .

ولا يجوز حذف الفاعل مع بقاء الفعل ، وأجازه الكسائي (٤) وغيره
وجعل منه قوله تعالى * كبر مقتاً (٥) عند الله * (٦) ، وقال : الفاعل
محذوف تقديره : كبر مقتاً عند الله جدالهم ، وقوله تعالى * ثم بدا
لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه * (٧)] وقوله تعالى :

-
- (١) من قوله تعالى * بلى قارين على أن نسوي بنانه *
القيامة آية ٤ .
- (٢) من قوله تعالى * وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين
لكم كيف فعلنا بهم وصرّبنا لكم الأمثال * إبراهيم آية ٤٥ .
- (٣) من قوله تعالى * وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً *
الضحى آية ٣٠ .
- (٤) انظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢ : ١٠٢ .
- (٥) مقتا : المقت أشد الإيضاخ . مَقْتٌ مَقَاتَةٌ وَمَقْتَةٌ مَقْتًا : أبغضه .
فهو مَقْتٌ ومَقِيْتٌ ومَقْتَةٌ .
- ونكاح المقت كان في الجاهلية : أن يتزوج الرجل امرأة أبيه .
انظر : الصحاح ١ : ٣٣٦ ، اللسان ٢ : ٩٠ (مقت) .
- (٦) من قوله تعالى * الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان آتاهم
كبر مقتاً عند الله وعند الذين آمنوا كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر
جبار * فاطر (المؤمن من) آية ٣٥ .
- (٧) يوسف آية ٣٥ .

* ثم تبين لكم كيف فعلنا بهم * (١) [(٢) وقول الشاعر :

فإن كان لا يرضيك حتى تردني إلى قطري لا إخالك راضياً (٣)

وأجيب عنه بأن الفاعل في الآية الأولى ضمير راجع / إلى "من هو" ٢٣١

مسرف "تقديره كبر [هو، أى :] من هو مسرفاً مقثاً عند الله أو إلى جدال إن جعلت "الذين آمنوا" (٤) حذف منه المضاف تقديره : جدال

الشدّين يجادلون بغير سلطان خيره ، وتقديره : كبر مقثاً جدال مثل

ذلك الجدال . وهو في الآية الثانية أيضاً ضمير راجع إلى النداء الذي دل

عليه الفعل كما تقدم ، وعن الثالثة بأن معناه تبين لكم العلم كيف فعلنا

(١) إبراهيم آية ٤٥ .

(٢) في النص سقط يفهم من تخريجه بعد قليل لهذه الآيات فلذلك زيدت هذه العبارة .

(٣) نسب البيت لسوار بن المضرب ، وقد ورد كاملاً في :

الأُمالي الشجرية ١ : ١٨٥ ، التصريح بضمون التوضيح ١ : ٢٧٢ ،

حاشية الصبان ٢ : ٤١ ، الخصائص ٢ : ٤٣٣ ، رغبة الأمل

٥ : ٢١ ، شرح المفصل ١ : ٨٠ ، شرح شواهد شروح الألفية

٢ : ٤٥١ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٦٠٠ ، شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك ٢ : ١٠٢ ، المحتسب ٢ : ١٩٢ ، المساعد

على تسهيل الفوائد ٣ : ١٥٠ ، معاني القرآن للفراء ١ : ٢٣٢ .

الشاهد فيه قوله : " لا يرضيك " حيث حذف الفاعل على رأي من

جوزه ، وقد منعه بعضهم ، وقالوا : ان الفاعل في البيت مقدر ،

أى : فإن كان لا يرضيك ما تشاهد مني .

(٤) هذا جزء من الآية السابقة من سورة غافر آية ٣٥ ، وهناك زيادة

بعدها في النص من سورة البقرة آية ١٦٥ " أشد حباله " .

بهم ، وعن البيت بأن تقديره : فإن كان لا يرضيك ما تشاهد مني ،
فهذا كله من إضرار ما دل عليه دليل مقالي أو حالي .

ويجوز حذفه إذا وصف ب (من) وبقيت صفة كقوله تعالى
* ولقد جاءك من نبي المرسلين * (١) ، ومنه قول عائشة " كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلني ، فإذا بقي من قراءته نحواً من
كذا " (٢) في رواية من روى (نحواً) بالنصب . والأولى أن تقدر اسم
فاعل من الفعل المذكور لدلالته عليه تقديره : (جاء) و (باق) .

قال ابن مالك : ويجوز تقديره من غيره .

وأجيز أيضاً فيما إذا وقع بعد نفي أو نهي وإن لم يوصف بصفة
مقرونة بمن كما في قراءة هشام (٣) : * ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل
الله أمواتاً * (٤) بالياء (٥) في (يحسبن) أى : لا يحسب حاسب

(١) من قوله تعالى * ولا ميدل لكلمات الله ولقد جاءك من نبي
المرسلين * الأنعام آية ٣٤ .

(٢) انظر : صحيح البخارى ٢ : ٦٠ (باب إذا صلى قاعداً ثم صح أو وجد
خفة تم) وفيه : (نحو) بالرفع ، قال البخارى " . . . وروى
(نحواً) بالنصب مفعول به للمصدر وهو قراءته على أن من زائدة
على قول الأخفش والمصدر فاعل بقي مضاف إلى فاعله . انظر كذلك :
المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى ٥ : ٣٤٣ .

(٣) هو : هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى
ابن قصي القرشي الأسدي ، كان يأمر بالمعروف في رجال معه ،
وكان له فضل . استشهد بأجنادين .
انظر لترجمته : الإصابة ٦ : ٥٣٨ .

(٤) آل عمران آية ١٦٩ .

(٥) اختلف عن هشام في هذا الحرف بين الغيب والخطاب .

انظر : الإقناع في القراءات السبع ٢ : ٦٢٤ ، اتحاف الفضلاء ١٨٢ ،

/ وقوله عليه السلام : " ولا تتاجشوا ولا يزيدنّ على بيع أخيه ولا يخطب ٢٣٢
على خطبته " (١) أي : ولا يزيدنّ زائد على بيع أخيه ، ولا يخطب خاطب
، ومنه بعد النفي قوله : " لا يزيّن الزاني حين يزيّن وهو موء من ، ولا
يشرب الخمر حين يشربها وهو موء من " (٢) أي : ولا يشرب الخمر
شارب ، ومنه بعد النهي أيضا قول الراوي : " نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن بيعين : [اللّمس] (٣) والنّبذ وأن يشتمل

====
تفسير الفخر الرازي ٣ : ٩٦ ، التيسير للداني ٩١ ، الحجة في القراءات
السبع ١١٦ ، السبعة لابن مجاهد ٢١٩ ، غيث النفع ١٨٥ ، معجم
القراءات ٢ : ٨٣ ، النشر ٢ : ٢٤٤ .

(١) انظر صحيح البخاري ١ : ٩١ (باب لا يبيع على بيع أخيه) ،

٣ : ٢٤٩ - ٢٥٠ ، صحيح سنن ابن ماجه ٢ : ١٠ - ١١ (بسبب

لا يبيع الرجل على بيع أخيه) صحيح مسلم ٩ - ١١٩٨ ، ١٠٩ : ١٥٩

عن أبي هريرة ، وفيه اختلاف يسير في الصيغة .

النجش والتناجش : الزيادة في السلعة أو المهر ليسع بذلك فيزار

فيه ، وقد كره ، وعن أبي الأوفى : التناجش آكل الربا خائن .

انظر : الصحاح ٣ : ١٠٢١ ، اللسان ٦ : ٣٥١ (نجش) .

(٢) انظر : صحيح البخاري ٣ : ١٧٨ (باب النهي بغير إذن صاحبه) ،

٧ : ١٣٦ (كتاب الأشرية) ٨٤ : ١٩٥ - ١٩٦ (باب لا يشرب

الخمر) ١٩٧ ، (باب السارق حين يسرق) ٢٠٣ ، ٢٠٤ (باب

إثم الزناة) ، صحيح سنن ابن ماجه ٢ : ٣٤٩ (باب حرمة دم

الموء من وماله) ، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٢ : ٣٤٧ (زنى) .

(٣) اللّمس : أن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه .

النّبذ : التّبذ : طرّك الشيء من يدك أمامك أو وراءك .

والمنبذة : أن يقول الرجل لصاحبه انبذ إليّ الثوب أو غيره من

المتاع أو انبذه إليك وقد وجب البيع بكذا وكذا .

انظر اللسان ٣ : ٥١١ - ٥١٢ (نبذ) .

الصماء (١) ، وأن يحتبى (٢) في ثوب واحد " (٣) أى : وأن يشتمل
شتمل ، وأن يحتبى محتب ، وقوله عليه السلام : " نهى أن يقيم
الرجل من مجلسه ويجلس فيه " (٤) أى : أن يقيم الرجل الرجل .

(١) الصماء من الأرض : الغليظة . وأصمة : وجده أصم ، وفي الحديث

: " الفتنة الصماء العمياء " ، هي التي لا سبيل إلى تسكينها

لتناهيتها في نهايتها لأن الأصم لا يسمع الاستفاضة ولا يقلع عما

يفعله ، وقيل : هي كالحية الصماء التي لا تقبل الرقى .

انظر : اللسان ١٢ : ٣٤٣ (ص ١) أما اشتعال الصماء بالمد

فقال الأصمعي : هو أن يشتمل بالثوب حتى يجلل به جسده لا يرفع

منه جانباً فلا يبقى ما يخرج منه يده +

قال ابن قتيبة : سميت صماء لأنه سد المنافذ كلها كالصخرة

الصماء التي ليس فيها خرق ولا صدع .

انظر : هامش صحيح مسلم ١٤ : ٧٦ .

(٢) يحتبى : قد احتبى بثوبه احتباءً ، والاحتباء بالثوب : الاشتمال

، والاسم : الحَبْوُ والحَبْوُ والحَبِيَّة : وهو الثوب الذي يُحتبى

به . احتبى الرجل إذا جمع ظهره وساقيه بعمامته ، وقد يحتبى

بيديه .

انظر : الصحاح ٦ : ٢٣٠٧ ، اللسان ١٤ : ١٦٠-١٦١ (حيا) .

(٣) انظر : صحيح البخارى ١ : ١٠٢-١٠٣ (باب ما يستمر من العورة)

٧ : ١٩٠-١٩١ (باب اشتعال الصماء) ، صحيح سنن ابن ماجه

٢ : ١٠ (باب ما جاء في النهي عن المنايذة واللامسة) ٢٧٥

(باب ما نهى عنه من اللباس) ، صحيح مسلم ١٠ : ١٥٥ ، ١٤ : ٧٦ ،

اللؤلؤ ولو والمرجان ٢ : ١٣٢ ، مختصر صحيح البخارى ١٥٥ ، ٤٦٧ .

(٤) انظر : صحيح البخارى ٢ : ١٠ (باب لا يقيم الرجل أخاه يوم

الجمعة ويقعد في مكانه) ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، فيه اختلاف

يسير : " نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يقيم الرجل أخاه . . "

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى ١ : ٣٥٩ (جلس) .

وفي هذا ميل إلى مذهب الكسائي .

ويجوز حذفه إذا دل عليه ، كما تقدم في باب التعجب على مذهب

سيبويه كقوله تعالى ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾^(١) أي : أبصر بهم وهو
الفاعل قاله الكسائي^(٢) .

[التنـازع]

قال : " وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما فقد يكون فـي

الفاعلية مثل : (ضربني وأكرمني زيد) وفي المفعولية مثل : ضربت

وأكرمت / زيداً ، وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين . فيختار
البصريون إعمال الثاني ، والكوفيون [إعمال] الأول^(٣) .

الكلام من هنا إلى آخر باب الفاعل في تنازع الفعلين ، وهو باب

مستقل يتعلق بالفاعل وضابطه أن يتقدم عاملان متصرفان ، أو أكثر
ويتأخر عنهما اسم ظاهر ، أو ما في معناه ، أو أكثر شرط أن يكون المعمولان
أقل من مقتضيات العوامل وكل واحد من العاملين ، أو العوامل يطلب ذلك
الاسم أو الأسماء من جهة اللفظ والمعنى إما على جهة الفاعلية
أو على جهة المفعولية ، أو يطلبه أحدهما على جهة الفاعلية ، والآخر على
جهة المفعولية .

(١) من قوله تعالى ﴿ أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا ﴾ مريم آية ٢٨ .

(٢) انظر : الرد على النحاة ٨٥ - ٨٦ شرح المفصل ١ : ٧٧ .

(٣) انظر في هذا الموضوع : الإنصاف ١ : ٣٣٦ (مسألة ١٣) ، الإيضاح

في شرح المفصل ١ : ٥٠ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٢١ فمابعدھا ،

شرح المفصل ١ : ٧٧ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٦١٣ فمابعدھا

الفصول الخمسون ٢٢٨ ، الكافية في النحو ٧٠ ، الكتاب ١ : ٧٩ ،

المقتضب ٣ : ١١١ ومابعدھا ، المقتصد ١ : ٣٣٦ .

فقلونا : " عاملان " : جنس يشمل الفعلين ، وغيرهما ، لأنه قد
يتنازع الفعلان كـ (ضربت وأهنت زيدًا) ، أو الاسمان العاملان كـ
(رأيت ضاربا ومكرما زيدا) ، أو الاسم والفعل كقوله تعالى : * هاوؤم
اقروؤا كتابيه * (١) ف : (هاوؤم) (٢) : اسم فعل ، و (اقرؤوا) فعل ،
أو الفعل والمصدر كقوله :

لقد لبت ليمس الملوك ثيابها (٣)

والفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول كقوله :

ضربن [قصفت] (٤) رؤس وجنوب
أو المصدر كما قال القراني (٥) في قول الشاعر :

(١) من قوله تعالى * فأما من أوتى كتابه بيمينه فيقول هاوؤم اقرؤوا
كتابه * الحاقة ١٩ .

(٢) هاوؤم : اسم فعل أمر بمعنى خذوا وتعالوا ومن العرب من
يجعلها فعلا فيقول : هاؤ يا رجل هاؤي يا امرأة .. حكاه
الأخفش .

انظر : املاء ما من به الرحمن ٢ : ٢٦٧ ، اللسان ١٢ : ٦٢٥ -
٦٢٦ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٦٤٤ .

(٣) من الأقوال التي لم أجد عنها شيئا في المصادر التي بين يدي .

(٤) تحتل قراءة الكلمة أكثر من وجه ، وما كتبت أحد احتمالاتها ، ويزكيه
السياق . والعبارة جزء من بيت . ولم أجد عنه في المصادر التي
رجعت إليها .

(٥) القراني هو : محمد بن إبراهيم القراني المعروف بالقاضي المصري
النحوي المتوفى سنة ٣٥٠ هـ صنف : الإصحاح والإيضاح في النحو ،
انظر : هدية العارفين ٦ : ٤٣ .

(١) / أَرْوَاحٌ مَوْدَعٌ أَمْ يَكُورُ أنت فانظر لآي ذاك تصير ٢٣٤

إن المصدرين تنازعا (أنت) في أحد الوجوه (٢) .

وقولنا : " منصرفان " يخرج به ما إذا كانا أو أحدهما غير منصرف

كفعل التعجب فإنه لا يدخل في باب التنازع غير منصرف فلو قلت : ما أحسن وأجمل زيدا ، على إعمال الثاني لحذفت المفعول ، ولو قلت : ما أحسن وأجمله زيدا على إعمال الأول لفصلت بين الفعل ومفعوله . (٣)

وكلاهما لا يجوز عند سيبويه في باب التعجب ، [] و [] قاله

(٤) جماعة ، قال ابن مالك : ومن إعمال الثاني أن تقول : ما أحسن وأجمل زيدا وكذلك : أحسن به وأعقل بزيد ، ولا يجوز إعمال الأول .

(١) نسب البيت لعدى بن زيد وقد ورد كاملا في : الأمازي الشجرية

١ : ٨٩ ، الخصائص ١ : ١٣٢ ، ديوان عدى بن زيد ٨٤ ، الدرر

اللوامع ١ : ٧٩ / ٢ : ١٤٥ ، الرد على النحاة ٩ ، الشعر والشعراء

١٢٦ ، شرح أبيات سيبويه ١ : ١٤٤ ، ٤١٥ ، شرح أبيات مغني

الليبي ٤ : ٣٩ ، شرح شواهد المغني ١ : ٤٦٩ ، شرح أبيات

سيبويه للنحاس ٩٥ ، طبقات الشعراء للجمحي ٣١ ، الكتاب

١ : ١٤٠ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٢٢٩ ، مغني الليبي

٢٢٠ (٢٩٨) همع الهوامع ٢ : ١١١ .

وورد العجز فقط في : خزانة الأدب ١ : ٣١٥ في البيت اختلاف

يسير في بعض كلماته ، وهو اختلاف لا يمس وجه الاستشهاد .

معاني الكلمات : أرواح : أراد : أذو رواح ، أو ألك رواح . .

والرواح : السير بالعشي ، واليكور : السير بكرة في أول النهار ،

المودع : هو قولهم : ليل نائم .

الشاهد فيه : (أرواح ويكور) حيث تنازع المصدران الضمير (أنت) .

(٢) ذكر سيبويه في إعراب (أنت) ثلاثة أوجه . انظر : شرح أبيات سيبويه

١ : ٤١٤ - ٤١٥ ، الكتاب ١ : ١٤١ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٢٢٩ .

(٣) بعده : اضطراب وزيادة في الأصل .

(٤) انظر هامش الكتاب ١ : ٧٣ .

وقال آخرون هو من الباب ، ويجوز إعمال الأول فتقول : ما أحسن وأجمله
زيداً . ويخرج به الحروف العاملة ك : (إِنْ وَأَخَوَاتِهَا) إذا دخلت على
(كان) وكان بعدهما اسم يصلح أن يكون خبراً لكل منهما كقولك : إِنْ
زيداً كان قائماً ، ف : (إِنْ) و (كان) يتنازعا (قائما) فيجوز أن
تعمل (كان) فيه فتنصبه ويضم فيها اسمها وهو عائد على / اسم ٢٣٥
(إِنْ) فيكون على حسبه وتكون (كان) مع جملتها في موضع خبر (إِنْ) ،
فتقول : (إِنْ الزيدين كانا قائمين ، وَإِن الزيدين كانوا قائمين ، وَإِن هندا
كانت قائمة ، وَإِن الهنديين كانتا قائمتين ، وَإِن الهنديات كن قائمات) ،
ويجوز أن تعمل (إِنْ) في (قائم) فترفعه ، وتكون (كان) زائدة ،
و (قائمة) خبر لها ، ولا مرفوع على الصحيح ، ولا تتغير بنيته ، ولا جمع
ولا تأنيث ، فتقول : (إِنْ الزيدَيْنِ كان قائمان ، وَإِن الزيدَيْنِ كان قائمون)
وإن هندا كان ^(١) قائمة ، وَإِن الهنديين كان قائمتان ، و [إِنْ] الهنديات
كان قائمات . ولا موضع لـ (كان) من الإعراب ، وليست هذه المسألة
من باب التنازع ، لأن (كان) لا يضم فيها . وحكم باب التنازع أنك
إذا عملت الأول ، أضمرت الفاعل في الثاني والمفعول ، كما سيأتي ذكره
إِنْ شاء الله فخرجت هذه المسألة من هذا الباب .

وجوز بعضهم وجوه التنازع في : (لعل وعسى) فقال : (لعل)
وعسى زيد أن يخرج (على إعمال الثاني ، وعلى إعمال الأول ، و (لعل)
وعسى زيد خارج) ، وأشكل إذ لا يُقال : عسى زيد خارجاً . ^(٢)
وإنما اشترط أن يكون المتأخر اسماً ظاهراً احترازاً من المضمّر
فإنهما لا ينازعا لوجوده / في كل منهما ظاهراً في ضمير ٢٣٦

(١) في الأصل : (كانت) والصواب ما أثبتناه .

(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٧١-١٧٢ .

المتكلم والمخاطب ك (أكرمت وأهنت ، وأكرمت وأهنت) ، أو مستتراً وذلك في ضمير الغائب ك (زيد ضرب وأكرم) فقد استويا في وجوده في كل منهما ، فإن قلت : قد يتنازعان المضمرة المنفصل كقولك : (ماضرب وأكرم إلا أنا ، أو إلا أنت ، أو إلا هو) فهذان فعلان تنازعا هذا المضمرة ، وهو صالح لكل منهما .

قال المصنف في شرحه : قد ذكر ذلك بعض المتأخرين ، وهو غلط ،

لأنه لو كان من هذا الباب لوجب أن يكون في أحدهما [أل] مضمرة لأنه فاعل ، فيقال : ماضربت وأكرم إلا أنا ، [أ] وما ضرب وأكرم مـ إلا أنت ، وعند هذا يفسد المعنى ، وإنما هذا كلام محمول على الحذف تقديره : (ما ضرب إلا أنت ، وما أكرم إلا أنت) فحذف من أحدهما تخفيفاً (١) . قلت : وما تقدم عن القراني في تنازع المصدرين يقتضي جواز التنازع في المضمرة وصرح به بعضهم .

(وحقق ابن خروف عدم التنازع في الاسم الظاهر المفرد ، وقال :

أما المعمول المفرد - كقولك : قام وقعد أبوه - فليس من باب الإعمال) . (٢)

وإنما اشترط أن تكون المعمولات أقل من مقتضيات العوامل ، لأنها

لو / لم تكن أقل لما حصل تنازع ، واستوفى كل عامل معموله ٢٣٧ كقولك : قام فانطلق زيد زيد ف : (زيد) الأول : فاعل (انطلق) ، و : (زيد) الثاني : فاعل (قام) فلا تنازع .

قال السيرافي : والأحسن أن يضمر في : (قام) فاعله فيكون

من الباب ، واشترط كون كل واحد من العاملين يطلب ذلك الاسم من حيث اللفظ والمعنى ظاهر ، وإلا لما تنازعا ، ويخرج بذلك ما إذا كان أحدهما

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢١ .

(٢) في العبارة اضطراب في الأصل ، ولعل صوابها ما أثبتناه .

للتأكيد ، فإنه لا يطلبه كقولك : (ضرب ضرب زيد عمراً) فإن الثاني
مؤكّد للأول لا يطلب معمولاً ، ومنه قوله :

أناك أناك اللاحقون (١)

ف : (أناك) الثاني مؤكّد للأول ، ولو كان عاملاً لقال : (أناك أناك ،
أو أناك أناك) .

وقال بعضهم : يجوز أن يكون منه فيكون معمولاً للثاني وفي الأول
ضمير فاعل مستتر .

وقال آخرون : يجوز أن تكون معمولاتها بمنزلة الشيء الواحد ،
مثال كون العامل أكثر من اثنين قوله عليه السلام : " اللهم صل على محمد ،

(١) جزء من العجز تكلمته وصدرة :

فأين إلى أين النجا ، ببغلتني أناك احبس احبس
ورد البيت كاملاً في : الأملالي الشجرية ١ : ٢٤٣ ، التصريح
بمضمون التوضيح ١ : ٣١٨ ، خزنة الأدب ٢ : ٣٤٣ ، الدرر
اللوامع ٢ : ١٤٥ ، ١٥٨ ، شرح الكافية الشافية ٢ : ٦٤٢ ،
٣ : ١١٨٥ ، شرح شواهد شروح الألفية ٣ : ٩ ، شرح الأشموني
لألفية ابن مالك ٢ : ٩٨ ، شرح شواهد ابن عقيل على ألفية
ابن مالك ٢٠٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٤٥٠ ، ٣٩٧/٢ ،
جمع الهوامع ٢ : ١١ ، ١٢٥ . لم ينسب البيت في المصادر
السابقة .

وورد الصدر فقط في : حاشية الخضري ١ : ١٦٠ ، ١٨٢ ، حاشية
الصبان ٢ : ٩٨ .

وورد العجز فقط في : الفرائد الجديدة ٢ : ٧٠٠ .
الشاهد في قوله : " أناك أناك " حيث جاء (أناك) الثاني
مؤكّداً للأول ، ولو كان عاملاً لقال : أناك أناك ، أو أناك أناك ،
وبعضهم قال : يجوز أن يكون منه فيكون معمولاً للثاني وفي الأول فاعل مستتر .

وعلى آل محمد ، كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم ^(١) وجاء هذا
على إعمال الثالث ، ولو عمل هنا الثاني / لقال : كما صليت ورحمت ٢٣٨
وباركت عليهم آل إبراهيم ، وجعلوا من ذلك قول الحطيئة : ^(٢)

(١) أحمد بن حنبل ٤ : ١١٩ ، صحيح البخارى ٦ : ١٥١ ، اللؤلؤ
والمرجان ١ : ٨٢ ، الموطأ ٢ : ١٢٠ (باب ما جاء في الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم) ، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث
٣ : ٣٦٠ (صلوا) ، الواضح ١٨٣ ، وفي المصادر السابقة اختلاف
يسير في الصيغة .

(٢) الحطيئة هو : جرول بن أوس من بني قطيعة بن عيس ، ويكنى أبا مليكة ،
ولقب بالحطيئة لقصره وقربه من الأرض ، وكان راوية زهير وآل زهير ،
وهو جاهلي إسلامي ، كان هجاء ، ولم يسلم من لسانه أقرب الناس إليه ،
فقد هجا أمه وأباه ، وهجا نفسه أيضا :

أرى لي وجهاً شوه الله خلقه فقيح من وجه وقبح حامله
هجا الحطيئة الزيرقان بن بدر فأتى عمر فشكى ذلك إليه فأمر
بقطع لسانه إلا أنه هرب فلما ضاقت عليه الأرض جاء إلى عمر فمدحه
ببيت فعفى عنه . قيل ! إنه عاش إلى زمن معاوية رضي الله عنه .

انظر لترجمته : أسد الغابة ٢ : ٣٢ ، الحطيئة البدوي المحترف
٧١ فما بعدها ، خزانة الأدب ٢ : ٤٠٦ ، ٤١٣ ، روضات
الجنات ٢ : ٢٢١ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ : ٣٢٢ ، ٣٢٨ ،
شرح أبيات مغني اللبيب ٤ : ٦٠ - ٦١ ، طبقات الشعراء للجمحي
١٢ ، ١٥ ، ٢١ ، ٦٢ ، مختارات ابن الشجري القسم الثالث ص ٣ فما
بعدها ، معجم شواهد المغني ٢ : ٩١٦ - ٩١٨ ، المزهر

(١) سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلاً فسيان لا حمدٌ عليك ولا ذمٌ

ذ (طائلاً) يطلبه : (سئلت وتبخل وتعطى) وفي كون (يبخل) يطلبه نظر فانه لا يتعين من نفسه .

ومثال تقديم العاملين على أكثر من معمولين : (متى ظننت أو علمت زيداً منطلقاً) ، وكلا الفعلين يطلب كلا الاسمين .

ومثال تنازعهما على جهة الفاعلية (ضربت وأكرمتي زيد) ولا فرق في ذلك بين الفاعل والمفعول المقام مقامه ك (ضربت وضربت زيد) .

ومثال تنازعهما على جهة المفعولية : (ضربت وأكرمت زيداً) ولا فرق بين أن يكون فاعلها واحداً أو متعدداً ك (أكرم زيد ، وأهان بكرٌ خالداً) ، والمراد بالمفعولية الجنس ، فيدخل فيهما المفعول به والمفعول فيه ، والمفعول له ، وغير ذلك من المصادر ، والأحوال والمجرورات ، والظروف ، والتوابع ، والمفعول له ، ومنه قوله تعالى * لا ترفعوا أصواتكم

فوق صوت النبي * (٢) إلى قوله * أن تحبط أعمالكم * ، فإن : (تحبط) يتنازعه : (ترفعوا) و (تجهروا) ، وقوله تعالى * عيس وتولى أن جاءه الأعمى * (٣)

(١) نسب البيت للحطيئة يخاطب عتيبة بن النهاس العجلي والرواية : لا ذم عليك ولا حمد . ورد البيت كاملاً في خزانة الأُدب ٢ : ٤١١ ، الشعر والشعراء ١ : ٣٢٥ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٦١٣ ، الديوان ٣٢٩ ، مختارات ابن الشجري ٣٥ .

الشاهد فيه قوله : " سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلاً " ف : (طائلاً) " يطلبه " : " سئلت وتبخل وتعطى " .

(٢) من قوله تعالى * يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ، ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون * الحجرات آية ٢ .

(٣) عيس آية ١ .

فإن : (جاءه) تتنازعه " عيس وتولى " وتنازعهما في الظرف كقولك
: (سررت ونهيت) اليوم ، وتنازعهما في المصدر / كقولك ٢٣٩
(إن تضرب بكرةً أضربك ضرباً شديداً) ، وتنازعهما في الحال كقولك :
(إن تزرني سألقاك ركباً) ، ومثال تنازعهما إياه في جنسين مختلفين
: (ضربني وأكرمت زيداً وضربني وأكرمني زيد) ، وأنكر بعضهم التنازع
في الحال ، لأنها لا تضرر .

والمراد بتقديم العامل تقدم الرتبة فإنهما قد يتأخران لفظاً نحو:
(زيداً أكرمت وأعطيت) ، وقوله تعالى ﴿ بالمؤمنين رؤوف رحيم ﴾ .^(١)
وإن علمت ضابط الباب فاعلم أنه يعمل الثاني ويعمل الأول .

واتفق النحاة على جواز إعمال كل منهما ما عدا الفراء^(٢) فإنه قال :
إن اتفق العاملان في العمل رفعاً ونصباً كقولك : (قام وقعد أخوك) :
(وضربت وأهنت زيداً) كان العمل لهما لضيورتهما كشيء واحد .
وهو ضعيف ، لكن اختلفوا في الأول ، فذهب البصريون إلى أن إعمال الأخير
أولى ، وذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أولى^(٣) ، ولا فرق في جواز
إعمال كل منهما بين أن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر أم لا ، تقول :
(عوداً أن تنطقاً بالحق شفئك) على إعمال الأول ، (عود أن تنطق
بالحق شفئك) على إعمال الثاني ، ومثله : (قل أن ينفعك الحق والباطل)
على إعمال الثاني . و (قل أن ينفعك الحق والباطل) على إعمال الأول ،
و (عود أن تمشي في الحق رجلاك / وعود أن تمشي في الحق ٢٤٠
رجليك) وعن الجرمي أنه إذا لم يكن أحدهما معطوفاً على الآخر لم يجز
إعمال الأول .

- (١) من قوله تعالى ﴿ حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ﴾ التوبة آية ١٢٨ .
(٢) انظر : شرح المفصل ١ : ٧٧ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٧٩ .
(٣) انظر : المصدرين السابقين وكذلك : الإنصاف ١ : ٨٣ (المسألة
١٣) ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٦١٣ .

واستدل البصريون بالسمع والقياس .

أما السماع فورود إعمال الثاني في القرآن ، وأشعار العرب الفصحاء
مع إمكان إعمال الأول ^(١) ، قال تعالى * هاوٴم اقرؤا كتابيه * فأعمل
(اقرؤٴا) ، ولو أعمل (هاوٴم) لا ضمير المفعول في الثاني فقال :
(اقرؤٴه) ^(٢) ، وقال تعالى * يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة * ^(٣)
ففي (الكلالة) ^(٤) مفعول ل (يفتيكم) ولو أعمل الأول لا ضمير
المفعول في الثاني ، فقال : قل الله يفتيكم فيها في الكلالة إن تقديره
على هذا يستفتونك في الكلالة قل الله يفتيكم فيها وقال تعالى * آتوني
أفرغٴ عليه قطراً * ^(٥) فأعمل : (أفرغ) في (قطراً) ، ولو أعمل :
(آتوني) لا ضمير في الثاني فقال : أفرغه عليه ^(٦) ، وقال تعالى
* وإنيهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً * ^(٧) ولو أعمل الأول

-
- (١) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٦١٥ .
(٢) انظر : الإنصاف ١ : ٨٧ (المسألة ١٣) ، شرح جمل الزجاجي
١ : ٦١٥ .
(٣) من قوله سبحانه : * يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ
هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن
لها ولد . . . * النساء آية ١٧٦ .
(٤) الكلالة : الميتلا ولد له ولا والد .
(٥) من قوله تعالى * حتى إذا جعله ناراً قال آتوني أفرغ عليه قطراً *
الكهف آية ٩٦ .
(٦) انظر : الإنصاف ١ : ٨٧ (المسألة ١٣) شرح جمل
الزجاجي ١ : ٦١٥ .
(٧) الجن آية ٧ .

لقال : كما ظننتموه . وقال الفرزدق :

(١)

ولكن نصفاً لو سببتُ وسبني بنو عبد شمس من منافا وهاشم

فأعمل الثاني . ومعنى البيت : أن الإنصاف والعدل - أن يتساب هو وبنو

٢٤١

عبد شمس وبنو هاشم الذين هم أكفأؤه وأقرانه / مع جريير وقبيلته كأنهم ليسوا أكفأؤه كما زعم . و (هاشم) معطوف على (عبد

شمس) وهما ابنا عبد مناف ، (لو) : في موضع خبر لكن ، وأغنت لكن

(٢)

عن جوابها لدلالتها عليه ، وقال طفيل الغنوي x

(١) نسب البيت للفرزدق . وقد ورد كاملاً في : الإنصاف ١ : ٨٧ (المسألة

١٣) ، الاقتضاب ٣٦٥ ، الإعراب في جدل الإعراب ٥٢ ، الجمل

للزجاجي ١٢٧ ، ديوان الفرزدق ٢ : ٣٠٠ ، الرد على النحاة ٨٩ ،

شرح المفصل ١ : ٧٨ ، شرح أبيات سيويه ١ : ١٩١ ، شرح جمل

الزجاجي لابن هشام ١٩٥ ، العباب الزاخر والباب الفاخر ٥٩٥ ،

الفرائد الجديدة ٢ : ٦٦٩ ، الكتاب ١ : ٧٧ ، المقتضب ٤ : ٧٤ ،

معاهد التنصيص ١ : ٤٧ ، في البيت اختلاف يسير في بعض كلماته

لا يمس وجه الاستشهاد منها : (ولكن عدلاً) كما في الديوان ،

وهما سواءه فإن النصف - بالكسر - معناه : العدل . وقد هجى

الفرزدق بهذا ابني مقاس من بني سعد ابن زيد مناه واسم

مقاس : الحارث يقول : إن هجوتهم أو سببتهم إذا سبوني صاروا

كأنهم أكفائي .

الشاهد فيه قوله : " سببت وسبني بنو عبد شمس " حيث أعمل

الثاني : " سبني " فرفع الفاعل : " بنو . . . "

(٢) طفيل الغنوي هو : طفيل بن عوف بن كعب بن خلف بن سعد بن

قيس عيلان ، وكان وصافاً للخيل وكان يقال له في الجاهلية : المحبّر

لحسن شعره ، وهو جاهلي .

انظر لترجمته : الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ : ٤٥٣-٤٥٤ ، شرح

شواهد المفني ١ : ٣٦٢ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣ : ٧١ .

(١) وكَمَا مَدَّمَا كَانَ مَتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعْرَتْ لَوْنَ مَذْهَبٍ

فَنَصَبَ : (لَوْنٌ) ب (اسْتَشَعْرَتْ) ، وَلَوْ أَعْمَلَ فِيهِ الْأَوَّلُ وَهُوَ : (جَرَى) لَرَفَعَهُ . وَكَمَتَ جَمْعٌ : أَكَمْتُ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِمَصْفَرِهِ . وَالْكَمِيتُ : الشَّدِيدُ الْحَمْرَةَ ^(٢) ، وَالْمَدَّمَا : الشَّدِيدَةُ الْحَمْرَةَ ^(٣) . يُقَالُ : كَمِيتَ مَدَّمَا وَكَمِيتَ أَحْمَرَ : وَهُوَ الَّذِي تَضْرِبُ حَمْرَتُهُ إِلَى السَّوَادِ ، وَكَمِيتَ مَذْهَبٌ : وَهُوَ الَّذِي تَعْلُوهُ صَفْرَةٌ ، وَالْمَتُونُ ^(٤) : الظُّهُورُ وَحَقِيقَةُ الْمَتْنِ جَانِبُ الظُّهْرِ ، وَاسْتَشَعْرَتْ أَي : لَصَقَتْ بِجُلُودِهَا أَلْوَانَهَا ، لِأَنَّهَا فِي الْجُلُودِ تَشْبِهُهَا بِالثُّوبِ الَّذِي يَلْبَسُ الْجِلْدَ . وَيُرِيدُ بِالْمَذْهَبِ : الذَّهَبَ ،

(١) يَنْسَبُ الْبَيْتُ إِلَى طَفِيلٍ كَمَا ذَكَرَ الْقَمُولِيُّ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٧ وَوُورِدَ كَامِلًا مَنْسُوبًا إِلَيْهِ فِي : الْإِنْصَافِ ١ : ٨٨ (الْمَسْأَلَةُ ١٣) ، الْجَمَلُ لِلزَّجَاجِيِّ ١٢٧ ، حَاشِيَةُ الصَّبَانِ ٢ : ١٠٣ ، الرَّدُّ عَلَى النَّحَاةِ ٨٦ ، ٨٩ ، شَرْحُ الْأَشْعُونِيِّ لِأَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ ٢ : ١٠٤ ، شَرْحُ شَوَاهِدِ شُرُوحِ الْأَلْفِيَةِ لِلْعَيْنِيِّ ٣ : ٢٤ ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١ : ٧٨ ، ٨٨ ، شَرْحُ أَبِياتِ سَيَّبِيوِيهِ ١ : ١٨٣ ، شَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١ : ٦١٨ ، شَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ لِابْنِ هِشَامٍ ١٩٦ ، الْكِتَابُ ١ : ٧٧ ، اللَّسَانُ ٤ : ٤١٤ (شَعْرٌ) ، الْمَقْتَضِبُ ٤ : ٧٥ ، الْمَفْصَلُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ ١٩ . الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : (لَوْنٌ) حَيْثُ نَصَبَهُ بِ (اسْتَشَعْرَتْ) وَلَوْ أَعْمَلَ فِيهِ الْأَوَّلُ (جَرَى) لَرَفَعَهُ وَأُظْهِرَ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ فِي اسْتَشَعْرَتْ فَقَالَ : اسْتَشَعْرَتْهُ وَإِعْمَالُ الثَّانِيِ اخْتِيَارُ سَيَّبِيوِيهِ وَجَمْهُورِ النَّحَاةِ أَيْضًا .

(٢) وَأَيْضًا - كَمَا قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ - الْكَمِيتَةُ : لَوْنٌ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْحَمْرَةِ يَكُونُ فِي الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَغَيْرِهِمَا .

انظُر : الصَّحَاحَ ١ : ٢٦٣ ، اللَّسَانُ ٢ : ٨١ (كَمَتَ) .

(٣) انظُر : اللَّسَانُ ١٤ : ٢٦٧ - ٢٦٨ (دَمِي) .

(٤) انظُر : اللَّسَانُ ١٣ : ٣٩٨ - ٣٩٩ (مَتْنٌ) .

ويكون صفة لمحدوفاً أي : لون ذي مذهب ، ويروى : (استسربت) . (١)
وقال كثير (٢) :

قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزةً مطولٌ معنَى غريمها (٣)

(١) السَّرْبُ - بالتحريك - : العا * السائل . ومنهم من خص ، فقال :
السائل من المزاذة ونحوها . سرب سرباً إذا سال ، فهو سرب
وانسرب .

انظر : الصحاح ١ : ١٤٦ ، اللسان ٩ : ٤٦٦ (سرب) .
(٢) كثير هو : كثير بن عبد الرحمن بن أبي جمعة ، من خزاعة ،
ويكنى أباً صخر ، صاحبه عزة ، وإليها ينسب ، وهي من ضمرة ،
ومن شعره في الحكمة :

ومن لا يغمض عينه عن صديقه وعن بعض ما فيه يمت وهو عاتب
ومن يتتبع جاهداً كل عشرة يجدها ، ولا يسلم له الدهر صاحب
مات كثير وعكرمه مولى ابن عباس في يوم واحد ، فقال الناس : مات
اليوم أفتقه الناس وأشعر الناس ، وذلك سنة ١٠٥ هـ بالمدينة .
انظر لترجمته : الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ : ٥٠٣ ، ٥١٧ ،
شرح شواهد المغني ١ : ٦٤ - ٦٨ ، شرح أبيات مغني اللبيب
١ : ٨٢ ، طبقات الشعراء للجمحي ١٢٢ - ١٢٤ ، معاهد
التنصيص ١ : ١٣٦ - ١٤١ ، معجم الشعراء للمرزباني ١٦٩ ،
هدية العارفين ١ : ٨٣٧ .

(٢) البيت لكثير كما ذكر الموهب لفا وهو في ديوانه ص ١٤٣ ، وورد أيضاً في
: الإنصاف ١ : ٩٠ ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٣٥٧ ،
التصريح بضمون التوضيح ١ : ٣١٨ ، حماسة ابن الشجري ٥٤٣ ،
الدرر اللوامع ٢ : ١٤٦ ، شرح الكافية الشافية ٢ : ٦٤٢ ، شرح
المفصل ١ : ٨ ، شذور الذهب ٤٢١ ، شرح شواهد شرح
الألفية ٣ : ٣ ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢ : ١٠١ ،
الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ : ٥١٠ ، المساعد على تسهيل
الفوائد ١ : ٤٥١ ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١ : ٣٤ ،

فَنَصَبَ : (غَرِيه) ب : (وَفَى) ، وَلَوْ نَصَبَهُ ب (قَضَى) ، لِأَضْمَرَ
فِي الثَّانِي فَقَالَ : (فَوَفَاهُ) ، وَثَانِيهِمَا أَنْ : (مَطْوُول) وَ (مَعْنَى)
تَنَازَعَا : (غَرِيهْمَا) / فَعَمِلَ فِيهِ : (مَعْنَى) ، وَلَوْ أَعْمَلَ
الْأَوَّلُ لَا يَبْرُزُ الضَّمِيرُ فِي الثَّانِي ، لِأَنَّهُ جَارٌ عَلَى غَيْرٍ مِنْ هُوَ إِذْ هُوَ
صِفَةٌ لِلغَرِيمِ ، فَكَانَ يَقُولُ : (مَعْنَى) هُوَ فَالْعَدُولُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَنْ
إِعْمَالِ الْأَوَّلِ مَعَ إِمَّاكِنِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَوْلِيَّةِ إِعْمَالِ الثَّانِي .

وَأَمَّا الْقِيَاسُ : فَإِنَّ الْعَرَبَ تَرَاعَى الْأَقْرَبَ تَقُولُ : (خَشَنْتُ بِصَدْرِهِ
وَصَدْرِي زَيْدٌ) (١) فَيَجْرُ : (زَيْدٌ) فِي الْأَفْصَحِ بِالْبَاءِ ، وَهِيَ الْعَامِلُ الثَّانِي ،

=== معاهد التنصيص ٢ : ١٣٩ .

وورد العجز فقط في : حاشية الصبان ٢ : ١٠١ ، همع الهوامع

٢ : ١١١ .

معاني الكلمات : مطول : اسم المفعول من قولك : مظل المدينة
دائه يمطله ، وذلك إذا لواه بدينه وسوف في قضائه ولم يوءده ،
معنى : اسم المفعول من قولك عنى الأمر الفلاني فلانا - بتضعيف
عين الفعل وهي النون هنا - وذلك إذا شق عليه الأمر وكان سببا
في عنائه وشقوته . هامش الإنصاف ١ : ٩٠ .

الشاهد فيه : نصب (غريمه) ب (وفى) ، ولو نصبه ب (قضى)
لأضمر في الثاني فقال : (فوفاه) وفيه أيضا شاهد آخر ف
(مطول) و (معنى) تنازعا (غريمها) فأعمل فيه (معنى)
ولو أعمل الأول لا يبرز الضمير في الثاني .

(١) انظر : الأصول في النحو ٢ : ١١ ، الإنصاف ١ : ٩٢ ، شح
المفصل ١ : ٧٩ ، اللباب ١ : ٧٤ ، ٩٢ ، اللسان ١٣ : ١٤٠ -
١٤١ (خشن) .

الْخَشْنُ وَالْأَخْشَنُ : الْأُحْرَشُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَالْخَشُونَةُ ضِدُّ اللَّيْنِ
وَقَدْ خَشَنَ بِالضَّمِّ فَهُوَ خَشِينٌ . وَخَشَنْتُ صَدْرَهُ تَخَشِينًا أَوْغَرْتُ .

ولوأعلنت الأُول ، وهو الفعل لنصبته ، وهو قليل ، وكذلك جر (عمرو)
في نحو قولك : (مررت بزيد وعمرو) أفصح من نصبه بالأُول ، وهو
الفعل ، ولأن العمل عليه للعامل الأُصل الذي يليه معموله ، ولا يفصل
بينهما ، ولذلك لم يجز : كانت زيدا الحمى تأخذ .

قال سيبويه (١) : ومراعاة القرب حملتهم على أن يسووا بين
المختلفين معنًى في الإعراب فقالوا : (هذا جحر ضبٍ خربٍ) (٢) ،
و : بجاد مزمل (٣) .

ولأن المقتضين إذا ازدحما على شيء كانت الغلبة لآخرهما
بدليل مثله النطق كقولك : (علمت لزيد منطلق) ف : (علمت)
تقتضي نصب الاسمين بالمفعولية ، ولام الابتداء تقتضي رفعهما ، لأن
من شأنها أن تدخل على المبتدأ فعمل بمقتضاها دون الفعل المتقدم .

(١) انظر لرأى سيبويه ، الكتاب ١ : ٦٧ .

(٢) الإنصاف ١ : ٩٢ ، الخصائص ٢ : ١٦ ، ٣ : ٢٢٠ ، الرد على
النحاة ٧٧ ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١١٦٧ ، شرح جمل
الزجاجي لابن عصفور ١ : ٦١٤ ، ٢ : ٣٦٩ ، الكتاب ١ : ٦٧ ،
٣٤٦ ، ٤٣٧ ، معاني القرآن للفراء ٢ : ٧٤ ، معاني القرآن للأهفش
١ : ١٥ ، ٧٥ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢ : ٤١١ ، منال الطالب في
شرح طول الغرائب ١٩٢ .

(٣) جزء بيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة ، وتامه :

كأن شبيراً في عرائنٍ وتلِّه
كبيراً أناسٍ في بجاجٍ مُزَمِّلٍ

ورد البيت كاملاً في : أمالي ابن الشجري ١ : ١٩٢ ، ٩٠٠ ،
الإفصاح ٣١٨ ، خزانة الأدب ٢ : ٣٢٧ ، ٣ : ٦٣٩ ، رغبة
الآمل ٦ : ٢٣٤ ، شرح شواهد المغني ٢ : ٨٨٣ ، شرح المعلقات
العشر وأخبار شعرائها ٦٨ ، شرح ديوان امرئ القيس ٤٠ ،

اعلم أن ما استدل به من الآيات والأبيات لا دلالة فيها على
المدعى ؛ لجواز أن يكون أعمل الأول ، وحذف المفعول من الثاني . واستدل
الكوفيون / بالسمع والقياس .

٢٤٣

أما السماع (١) فورد إعمال الأول مع إمكان إعمال الثاني في قول
عمر بن أبي ربيعة : (٢)

=== شرح الكافية الشافية ٣ : ١١٦٧ ، ضرائر الشعر للقيرواني ١٨٩ ،
المحتسب ٢ : ١٣٥ .

وجاء عجزه فقط في : الخصائص ٣ : ٢٢١ ، مغني اللبيب ٨٩٥ .
في البيت اختلاف يسير في بعض كلماته لا يمس وجه الاستشهاد
فقد جاء صدره في بعض المصادر .
كأن أباناً في أفانين و دقه

معاني الكلمات : ثبيراً : جبل ، عرانين : جمع عرنين ، وهو
الأنف ، أبان : جبل ، الأفانين : الأنواع والضروب ، الودق :
المطر ، الهجاد : كساء مخطط .

معنى البيت : شبه الجبل حين غشيه المطر وغمه الخصب بشيخ
ملففاً في هجاد وخص الشيخ لأنه متدثر أبداً مزمل في ثيابه .
هامش شرح ديوان امرئ القيس ٤٠ .

(١) في الأصل (القياس) والصواب ما أثبتناه .

(٢) عمر بن أبي ربيعة هو : عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي ،
ويكسى أبا الخطاب ، كان يتعرض للنساء الحواج ويشيب بهن نسيه
عمر بن عبد العزيز إلى الدهلك ، ثم ختم له بالشهادة . قال عبدالله
ابن عمر : فاز عمر بن أبي ربيعة بالدنيا والآخرة . غزا في البحر
فأحرقوا سفينته فاحترق ، تزوج أم كلثوم بنت أبي بكر بعد موت
طلحة توفي سنة ٩٣ هـ ، وقد قارب السبعين أو جاوزها وقيل :
عاش ثمانين سنة .

===

(١) إذا هي لم تستك بعود أراكه تنخل فاستاكت به عود اسحل

فأعمل : (تنخل) في : (عود اسحل) ، ولو أعمل الثاني لقال :
(تنخل فاستاكت بعود اسحل) والمراد (تنخل عود اسحل) ،
وهي : شجرة معروفة عندهم فاستاكت به .

(٢) وقول الآخر : للمرار الأسدي :

==== انظر لترجمته : خزانة الأُدب ٢ : ٣٢ - ٣٣ ، الشعر والشعراء
لاين قتيبة ٢ : ٥٥٣ ، شرح شواهد المغني ١ : ٣٣ - ٣٤ ،
١٧٥ - ١٧٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ - ٢٠ : ٦١١ ، شرح أبيات مغني اللبيب
١ : ٢٩ ، طبقات الشعراء للجمحي ١٣٧ ، المزهر ٢ : ٤٢٦ .
(١) نسبة المصنف وغيره إلى عربن أبي ربيعة وقد جاء في ديوانه أيضا
ص ١٧٧ ، وبعضهم نسبة لطفي الغنوي وقد ورد أيضا في ديوانه
ص ٣٧ وقبله :

تنخل مداريها عواذب وسطه إذا أرسلته أو كذا غير مُرسَل
وقد جاء كاملاً في : كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل
٢٢٨ ، حاشية الصبان ٢ : ١٠٥ ، الدرر اللوامع ١ : ٢٢٢ ، الرد
على النحاة ٨٩ ، شرح المفصل ١ : ٧٨ ، ٧٩ ، شرح شواهد
شروح الألفية ٣ : ٢٢ ، شرح الأشموني للألفية ابن مالك ٢ : ١٠٥ ،
شرح أبيات سيبويه ١ : ١٨٨ ، الكتاب ١ : ٧٨ ، همع الهوامع
١ : ٦٦ .

• وورد عجزه فقط في المفصل ٢٠ .

المعنى : يصف امرأة تستعمل سواك الأراك والإسحل حسب
تنقلها في المواضع التي تنبت بها أو هي تداول بينهما لاتفاق
أحدهما ، تنخل : اختير .

(٢) المرار الأسدي هو : المرار بن سعيد الفقعسي من بني أسد -
المرار - بفتح الميم وتشديد الراء المهملة الأولى ينسب تارة

(١)

فقد نغنى بها ونرى عُصُورًا بها يَفْتَدِنَا الخُرْدَ الخِدَالَا

فأعمل الأول ، ولو أعمل الثاني لقال : تَقْتَادُنَا الخُرْدُ الخِدَالُ .

====
إلى فقعمس وهو أحد آباءه الأقربين ، وتارة إلى أسد بن خزيمه
ابن مدركة بن إلياس بن مضر وهو جدّه الأعلى ، وهو من الشعراء
المشهورين في الدولة الأموية ، وقد أدرك الدولة العباسية .
انظر لترجمته : الخزانة ٢ : ٢٨٨ - ٢٨٩ ، الأغاني ٩ : ١٥١ -
١٥٤ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢ : ٧٩٩ الموء تلفا والمختلف
للأمدي ١٧٦ .

(١) نسب البيت كما قال الموء لف للمرار الأسي .

وورد البيت كاملاً في : الإنصاف ١ : ٨٦ ، الإفصاح في شرح
أبيات مشكلة الإعراب ٣١٤ ، الإعراب في جدل الإعراب ٥٢ ،
الجميل ١٢٨ ، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٢٢٨ ،
الرد على النحاة ٧٩ ، شرح أبيات سيبويه ١ : ٣٧٦ ، شرح
جمل الزجاجي لابن هشام ١٩٧ ، الكتاب ١ : ٧٨ ، المقتضب
٤ : ٧٦ - ٧٧ .

معاني الكلمات : العصور : الدهور - نصبه على الظرف =
يقتدنا : يمكن بنا إلى الصبا ، الخرد : جمع خردة وهي
الخضرة الحية ، والخدال : جمع خدلة ، وهي الغليظة
الساق الناعمة .

الشاهد فيه : قوله : (الخرد) حيث نصبه ب (نرى) ولو
أعمل الثاني لقال يقتادنا الخرد الخدال .

وفي قول امرى القيس :

(١) فلو أنما أسعى لأدنى معيشة كسفاني ولم أطلب قليل من المال

فأعمل الأول وهو : (كفاني) في : (قليل) ، ولم يُعْمَل : (أطلب)
فلما أُعْمِل في هذه الأبيات الأول وارتكب حذف المفعول مع إمكان إعمال
الثاني ، وعدم ارتكاب حذف المفعول دل على أنه أفصح . (٢)

(١) نسب البيت كما قال الموهب لفا ل امرى القيس ، وهو في ديوانه ٣٩
وبعده :

وإنما أسعى لمجد مؤء مثل وقد يدرك المجد المؤء مثل أمثالي
وورد كاملاً في : الإنصاف ١ : ٨٤ ، الإفصاح في شرح أبيات
مشكلة الإعراب ٣١٣ ، حاشية الصبان ٢ : ٩٨ ، حاشية الخضري
١ : ١٨٢ ، الخصائص ٢ : ٣٨٧ ، خزنة الأدب ١ : ٣٢٧ ،
الدرر اللوامع ٢ : ١٤٤ ، شرح ديوان امرى القيس ١٢٢ ، شرح
المفصل ١ : ٧٨ - ٧٩ ، شذور الذهب ٢٢٧ ، شرح شواهد
الألفية ٣ : ٣٥ ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢ : ٩٨
٤ : ٤٠ ، شرح الوافية نظم الكافية ١٦٥ ، شرح الكافية للرضي
١ : ٨١ ، شرح أبيات سيبويه ١ : ٣٨ ، شرح شواهد المغني
٢ : ٦٤٢ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ٣٥ ، الفوائد الضيائية
١ : ٢٦٩ ، قطر الندى ٨١ ، الكتاب ١ : ٧٩ ، كتاب القوافي
للتنوشي ٦٤ ، ٩٢ ، مغني اللبيب ٣٣٨ (٤٥٧) ، المقتضب
٤ : ٧٦ ، المقرب ١٦١ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣ : ١٩٣ ،
المقتصد في شرح الإيضاح ١ : ٣٤٢ ، معاهد التنصيص ٢ : ٨١ ،
المفصل ٢١ ، همع الهوامع ٢ : ١١٠ .
(٢) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٢ ، شرح جمل الزجاجي ١ :
٦٢٢ فما بعدها ، شرح الكافية الشافية ٢ : ٦٤٤ .

وأما القياس فمن وجوه :

أحدها : أن العرب تراعي السابق ، وتُغلبه بدليل أنه إذا اجتمع الشرط والقسم كان الجواب للأسبق منهما ويحذف جواب الثاني ، فقول : (إن قام زيد والله يقيم عمرو) وتقول : (والله إن قام زيد ليقوم عمرو) .

وثانيهما : أن إعمال الثاني / يلزم منه الإضرار قبل الذكر ٢٤٤
أوحذف الفاعل وهما خلاف الأصل .

وثالثها : أن الأول لما ابتدئ به دل على الاهتمام به فإذا لم يعمل في الظاهر كان ذلك رجوعاً عما بنى عليه الكلام .

ورابعها : أن الفعل إذا وقع أولاً كان أقوى بدليل جواز إلغاء (ظننت) مؤخره ، وامتناع إلغائها مقدمة ، وبدليل امتناع زيادة (كان) أول الكلام ، وإذا كان أقوى كان أولى بالعمل إذ لا يعمل الأضعف مع وجود الأقوى .

وأجاب البصريون عن ذلك بأن المسموع من إعمال الثاني أكثر من المسموع من إعمال الأول ، وما ذكرتموه يدل على الجواز ولا خلاف فيه ثم إنه إنما أعمل الأول فيما أوردتموه ، لضرورة وهي تجوز ارتكاب غير الجائز ، فكيف بالجائز ، ولم يعمل في شيء فيها الأول مع إمكان إعمال الثاني ، فيدل على المدعى .

أما بيت عمر فلا أنه لو أعمل الثاني لقال : (فاستاكت يعود اسحل)
فاضطر إلى زيادة الهاء فأعمل الأول .

قال أبو البقاء : ولا يصح إعمال : (استاكت) في : (عود)
، لأنه عمل في ضميره فلا تعمل فيه ، ألا ترى أنك تنصب : (زيداً) في قولك (زيداً ضربته) ، بفعل مضمر ، وياقي الأبيات لو أعمل فيها الثاني لكان أقوى .

وأما بيت امرئ القيس فليس من هذا الباب (١) ، إذ شرط هذا
الباب أن يكون كل / واحد من العاملين يطلب المعمول من جهة
المعنى ، وهذا ليس كذلك فإنه لا يصح إعمال الطلب في قليل ، لأنه
غير موجه إليه في المعنى إذ لو وجه إليه لاقتضى أنه طالب القليل ، لأن ما
وقع في جواب [لو] مثبتاً يكون منفيّاً ، أو منفيّاً يكون مثبتاً . كقولك :
(لو قام زيد ما قام عمرو ، ولو قام زيد لقام عمرو) فإن معنى الأول
إثبات القيام ل (عمرو) ، ومعنى الثاني انتفاؤه عنه .
وقد صرح أولاً بقوله : " فلو أنما أسعى لأدنى معيشة ،
تقدم بقوله :

" وإنما أسعى لمجد مؤثـل "

فلا يستقيم مع ذلك أن يكون طالبا القليل ، ولا الناقص ، فقد بان أنه
لا يصح أن يكون (قليل) معمولا ل (أطلب) بل المعنى : (كفاني
قليل) ، ولم أطلب المال ، فمفعول : (أطلب) محذوف ، فتعني
أن يكون معمولا للأول خاصة (٢) . وقد استدل الفارسي بهذا البيت
مع علمه بما ذكره سيبويه أنه لا يصح أن يكون من هذا الباب ، لكنه جعل
قوله : (ولم أطلب) : جملة حالية ، تقديره : كفاني قليل ، فني
حال كوني لم أطلبه ، أو غير طالبه ، وليست على هذا ، واقعة في جواب
(لو) وعلى هذا التقدير يصح أن يكون من هذا الباب غير أن الأول
أظهر ، وقيل : (لو) عنده فيه بمعنى : (إن) فمعناه / إن
سعت لأدنى معيشة كفاني قليل من المال من غير أن أطلبه ،

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٢ شرح جمل الزجاجي

١ : ٦٢٣ - ٦٢٤ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٢ .

ونظير هذا ما رواه أبو أمانة الباهلي (١) أنه عليه السلام قال : " من سقى صبياً لا يعقل خمراً سقاه الله كما سقاه حميم جهنم " (٢) (حميماً) : منصوب بالعامل الأول ، ولو نصبه بالعامل الثاني [لـ] فسد المعنى .
وأما الإضمار قبل الذكر فيجوز على شريطة التفسير كما في قولهم :
(نعم رجلاً زيد) (٣) فاسم (٤) : (نعم) مضمرة يفسره النكرة ، وكذا في : (رب) وضمير الشأن كقوله : (ربه رجلاً) (٥) ، و * هو الله أحد * (٦) ثم هو معارض بأن أعمال الأول يؤدى إلى الفصل بين العامل ، ومعموله بجملة حسنة ، وهو متمتع في غير هذا الباب .

وأما جعل الجواب للسابق من القسم والشرط فليسا عاملين والكلام في ما إذا اجتمع عاملان ، فأما إذا اجتمع طالبان غير عاملين أو أحدهما عامل دون الآخر ، رجع المتقدم .

(١) أبو أمانة الباهلي هو : صدي بن عجلان جعله بعضهم في بني سهم من باهلة .

سكن مصر ، ثم انتقل منها فسكن حمص من الشام ومات بها . وكان من المكثرين في الرواية ، وأكثر حديثه عند الشاميين ، توفي سنة ٨١ هـ وقيل سنة ٨٦ هـ وهو آخر من مات بالشام من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في قول بعضهم .

انظر مصادر ترجمته : أسد الغابة ٦ : ١٦-١٧ ، الإصابة في تمييز الصحابة ٤ : ٤-٥ .

(٢) انظر : سنن أبي داود ٣ : ٣٢٧ وفيه اختلاف في الصيغة المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٢ : ٤٨٠ .

(٣) شرح المفصل ١ : ٧٧ .

(٤) يقصد بها فاعل نعم .

(٥) انظر : شرح المفصل ١ : ٧٧ .

(٦) من قوله تعالى * قل هو الله أحد * الإخلاص آية ١ .

وعن الثالث بأن التقدم لو كان للاهتمام لاؤلاه معموله ، ولم يفصل بينهما ، والفصل دال على الضعف ، لأنه بمنزلة العلة ، والمعلول ، ولذلك لم يفصلوا بين (كان) ومعمولها بأجنبي ، ولا يجوز حذف (تا) العلامة من الفعل [مع الفاعل] [الموءنت الحقيقي] في الوصل و [يجوز عند الفصل ، وقد يكون المتنازع فيه متقدماً لفظاً على العاملین إذا كان مفعولاً كقوله تعالى * بالموءنين رؤوف / رحيم * (١) وإن كان متأخراً رتبة ، ويحتمل أن يقال : يترجح هنا (٢) إعمال الأول ، لأن القرب الذي رجح به إعمال الثاني موجود هنا في الأول فيجتمع فيه المعنيان ، وقد يكون متوسطاً بينها كقوله تعالى * فإنها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض * (٣) ف : (أربعين) تنازعه : (محرمة) و : (يتيهون) يحتمل أن يرجح هنا إعمال الأول ، لأن في إعمال الثاني تقديم المعمول على عامله ، وهو خلاف الأصل إلا أن يقال : أكثر ذلك حتى صار كأنه أصل .

٢٤٧

قال أرباب علم البيان : " وقد يختلف الحال في تقدير إعمال الثاني أو الأول حسب المعنى المقصود فقد يكون إعمال الأول هو المقصود فيترجح (٤) كقول الشاعر :

(٥) ولم أمدح لأرضيه بشعري
لئيماً أن يكون أصاب مالا

-
- (١) سبقت في ص ٣٤٥ وهي من سورة التوبة آية ١٢٨ .
 - (٢) في الأصل (هما) والصواب ما أثبتناه .
 - (٣) المائدة آية ٢٦ .
 - (٤) التلخيص في علوم البلاغة ١٣١ وهامشه .
 - (٥) ينسب لذي الرمة وهو في ديوانه ص ٥٢٧ والرواية فيه :

أعمل الأول وهو : (أمدح) في : (لئيم) ، لأن إيقاع نفي المدح على اللئيم صريحاً أوجه فإنه المقصود ، وإيقاع النفي على صريح الاسم أولى من إيقاعه على ضميره (١) وقوله (لأرضيه) تابع (٢) ، وليس مقصوداً فجعل مفعوله ضمير ، وقد يكون إعمال الثاني أولى ، لأنه المقصود كقول البحتري : (٣)

قد طلبنا فلم نجد لك في السوء دد والمجد والمكارم مثلاً (٤)

====
ولست بمدح أبداً لئيماً بشعري أن يكون أفاد مألأ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . وورد كاملاً في : الأمالسي

الشجرية ١ : ١٧٦ ، دلائل الإعجاز ١١٢ ، شرح جمل الزجاجي

١ : ٦١٥ ، معاهد التنصيص ١ : ٢٥٧ .

(١) التلخيص في علوم البلاغة (١٣) وهامشه .

(٢) أي تابع له في النفي .

(٣) البحتري هو : الوليد بن عبيد ، ويكنى أبا عبادة ، يقول ابن

المعتز : وقد أنصف البحتري لما سئل عنه وعن نفسه فقال :

جيده خير من جيدي ورديني خير من رديه ، وذلك أن البحتري

لا يكاد يفلظ لفظه إنما ألفاظه كالعسل حلوة . له من الكتب :

كتاب الحماسة ، كتاب معاني الشعراء . توفي بمنيح بالشام سنة

٢٨٣ هـ وقيل ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، وعاش ثمانين سنة .

انظر مصادر ترجمته : أجد العلوم ٣ : ٧٤ - ٧٥ ، أمراء الشعر

العربي ٢٣٧ - ٢٧٧ ، طبقات الشعراء لابن المعتز ٢٨٦ ، ٢٩٣

الفهرست ١٦٥ ، معاهد التنصيص ١ : ٢٣٤ - ٢٤٦ ، معجم

الشعراء للمرزباني ٥٠٢ .

(٤) نسب البيت كما قال المصنف للبحتري وهو في ديوانه ٣ : ١٦٥٧

من قصيدة طويلة يمدح بها المعتز أبو عبدالله بن المتوكل بن المعتصم

ابن الرشيد ، مطلعها :

إن سير الخليط حين استقلالاً كان عوناً للدمع حتى استهلاً

ورد البيت كاملاً في : التلخيص في علوم البلاغة (١٣) ، دلائل الإعجاز

١١١ ، معاهد التنصيص ١ : ٢٥٦ .

فأعمل الثاني وهو : (نجد) ، ولم يعمل : (طلبنا) ، لأن

المقصود / الأعم نفي وجدان المثل لا طلب المثل ، وليس ٢٤٨
إيقاع النفي على صريح الاسم كإيقاعه على ضميره .

والدليل على أن الظاهر أبلغ من المضمرة قوله تعالى * وبالحق أنزلناه ،
وبالحق نزل * (١) ، وقوله تعالى * قل هو الله أحد الله الصمد * (٢) ليس
كما لو قال وبه نزل (٣) ، وهو : (الصمد) .

أما إذا اجتمع عاملان على معمول واحد فالعمل الموءخر منهما
، كقولك : (إذا لم يقم زيد ، يقوم عمرو) ، ف : (يقيم) : مجزوم ب (لم)
لا ب (إن) ، لأنه لو جزم ب (إن) لوجب جزم الجواب في اللفظة
الفصحى .

وقول المصنف : " وإذا تنازع الفعلان " فلو قال (العاملان) لشم
الباب كله كما تقدم .

قال : " فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأول على وفق الظاهر
دون الحذف خلافاً للكسائي . وجاز خلافاً للفراء في مثل : (ضربتني وضربتُ
زيداً) ، وحذفت المفعول إن استغنى عنه وإلا أظهرت] " (٤)
إذا أعملت الثاني فلا يخلو أن يكون الأول يطلب الاسم المتنازع فيه على
جهة الفاعلية أو على جهة المفعولية فإن كان يطلبه على جهة الفاعلية
أضمرت الفاعل فيه على جهة الفاعلية عند البصريين ، ويستتر في الأفراد ،

(١) الإسراء آية ١٠٥ .

(٢) الإخلاص آية ١-٢ .

(٣) انظر : املاء ما من به الرحمن ٢ : ٩٧ .

(٤) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٢ ، الكافية في النحو ٧٠-٧١ .

ويظهر في التثنية والجمع ، نقول : (أكرمني وأكرمُ زيداً) ففي : (أكرمني)
ضمير فاعل مستتر ، وتقول : (أكرمني وأكرمُ الزيدَين ، وأكرموني وأكرمت
الزيدَين) / ففاعل : (أكرمني) محذوف (١) في الصور الثلاث لا يجوز ٢٤٩
إظهاره .

واختلف النقل عن الفراء فروى المصنف والزجاجي (٢) ، وابن بابشاذ
وغيرهم أنه منع هذه المسألة ، وقال (٣) : لا يجوز إعمال الثاني إذا كان
الأول يطلب فاعلاً لما يوءى إليه (٤) من حذف الفاعل أو الإضمار قبل الذكر ،
وهكذا نقله ابن مالك عن الكوفيين مطلقاً ، ونقل عن الفراء أن المسألة ممنوعة
ويتعين إعمال الأول إلا أن يجعل الفاعل ضميراً منفصلاً موء خراً فيقول :
(أكرمني وأكرمُ زيداً هو ، وأكرمني وأكرمت الزيدَين هما ، وأكرمني وأكرمت
الزيدَين هم) ، وليس في ذلك حذف ، ولا إضمار بل تأخر الفاعل فقط ،
ومحظور فيه ، قال : ويجوز أن نقول : (أكرمني ، وأكرمت الزيدَين هما ،
وأكرموني وأكرمُ الزيدَين هم) على أن الألف والواو علامة لا ضمير ،
وكذا نقله غيره أيضاً عن الفراء . ونقل ابن خروف عنه أنه يجوز المسألة ،
وغلط من نقل عنه منعها ، وقال : قد أجازها وأشهد عليها ولا يقيس
عليها . انتهى .

(١) فيه نظر ، لأن الفاعل - كما مثل - ضمير مستتر أو بارز فليس بمحذوف ،
ففي العبارة تجوز .

انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٩١ .

(٢) انظر : الجمل ١٢٤ ، شرح المفصل ١ : ٧٧ ، شرح الكافية لابن

الحاجب ٢١ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٦١٧ ، شرح الكافية للرضي

١ : ٧٩ ، معاني القرآن للفراء ١ : ٤٢٢ .

(٣) ابن الحاجب انظر : شرحه للكافية ٢١ ، أمالي ابن الحاجب ٣ : ٢٧ .

(٤) أي الإعمال .

ويدل على الجواز استعمال العرب ، قال الشاعر :

(١) جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ إِلَّا خَلَاءُ إِنِّي لِيَغْيِرُ جَمِيلٌ

وقال الآخر :

(٢) هَوَيْنِي وَهَوَيْتِ الْغَانِيَاتِ إِلَى أَنْ سَبَّتُ فَانصرفت عنهن أمالي

/ فأعمل الثاني مع كون الأول يطلب فاعلاً ، وأضر قبل الذكر فقدم الواو في : (جفوني) والنون في : (هوينني) على المفسر ، فعلم أن ذلك جائز .

(١) جزء بيت لم ينسب في المصادر التي رجعت إليها وتامه :

لغير جميل من خليلي مهمل

وورد كاملاً في : التصريح بضمون التوضيح ١ : ٣٢١ ، الدرر اللوامع

١ : ٢١٩ ، حاشية الصبان ٢ : ٥٦ ، حاشية الخضري ١ : ١٨٤ ،

شرح الكافية الشافية ٢ : ٦٤٥ ، شرح شواهد شروح الألفية ٣ : ١٤ ،

شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢ : ٦٠ ، شرح شواهد المغني

٢ : ٨٧٤ ، شرح التسهيل ١ : ١٨١ ، الفرائد الجديدة ١ : ١٤٥ ،

مغني اللبيب ٦٣٥ (٨٧٤) المساعد على تسهيل الفوائد :

١ : ١١٤ ، ٤٥٨ .

وورد الصدر فقط في : قطر الندى ١٩٧ .

والعجز فقط في : همع الهوامع ١ : ١٠٩ ، ٢ : ١٠٩ .

الشاهد فيه قوله : " جفوني ولم أجف إلا خلاء " حيث أعمل

العامل الثاني في (الأَخْلَاءُ) ونصبه لأنه مفعول به .

(٢) لم ينسب وقد ورد كاملاً في :

حاشية الصبان ٢ : ١٠٣ ، شرح الكافية الشافية ٢ : ٦٤٥ ، شرح

شواهد شروح الألفية ٣ : ٣١ ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك

٢ : ١٠٤ .

وورد الصدر فقط في همع الهوامع ٢ : ١٠٩ ولكن برواية أخرى هي :

هوينني وهويت الخرد العربيا

الشاهد فيه قوله : " هوينني وهويت الغانيات " وهو كالبيت السابق

حيث أعمل الثاني مع كون الأول يطلب فاعلاً وأضر قبل الذكر فقدم

النون في هوينني على المفسر .

وحكى ابن مالك عن ابن كيسان (١) أن الكوفيين وافقوا البصريين على جواز تقديم الضمير على مفسره العبدل منه نحو : (يقومون الزيدون ورأيتهم العُمَريين) مع أن البدل تابع ، وتأخير التابع واجب ، قال : فيلزمهم تجويز : (ضربوني وضربت الزيديين) فإنه مساو لما أجازوه في الاشتمال على التابع إذا كان ضميراً مذكوراً قبل مفسره واجب التأخير ، واستدل الكسائي (٢) على حذف الفاعل بقول الشاعر :

(٣)
وهل يرجع التسليم أو يَكشِفُ العمى ثلاثُ الاثنافي والديار البلاقع

- (١) ابن كيسان هو : أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوى ، كان أحد المشهورين بالعلم ، أخذ عن العبدل وشعلب ، له مصنفات منها : المهذب في النحو ، وشرح الطوال . توفي سنة ٢٩٩ في خلافة أبي الفضل جعفر المقتدر بالله .
- انظر مصادر ترجمته : أخبار النحويين البصريين ٨٠ - ٨١ ، أبجد العلوم ٣ : ٤٤ - ٤٥ ، وقد أخطأ في ذكر سنة وفاته فقال : إنه توفي سنة ٣٢٢ هـ ، إنباء الرواة ٣ : ٥٧ - ٥٩ تاريخ بغداد ١ : ٣٣٥ ، مراتب النحويين ١٣٨ ، المزهر ٢ : ٤٠٩ ، نزهة الألباء ٢٣٥ ، الوافي بالوفيات ٢ : ٣١ - ٣٢ .
- (٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٧٩ ، قال " والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذراً من الإضرار قبل الذكر " ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٦١٧ ، قال : " ومذهب الكسائي حذفه فاعلاً كان أو مشبهاً بالفاعل " انظر كذلك : الفوائد الضيائية ١ : ٢٦٦ .

- (٣) نسب البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٤٢٢ وورد كاملاً في : الجمل للزجاجي ١٤١ ، حاشية الصبان ١ : ١٩٥ ، التكملة ٢٦٤ خزانة الأدب ١ : ٢١٣ ، الدرر اللوامع ٢ : ١٠٦ ، درة الغواص ١٢٥ ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١ : ١٨٧ ، شرح المفصل ٢ : ١٢٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٦١٩ ، ٢ : ٣٧ ،

ويقول الآخر :

تَعَفَّقَ بِالرُّطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبٌ (١)

=== شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٠٩ ، كتاب الكتاب ١٤١ ،

المخصص ١٧ : ١٠٠ - ١٢٥ المقتضب ٢ : ١٧٦ ، ٤ : ١٤٤

المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٣٩٢ ، المشوف المعلم ١ : ٢٥٧ ،

وفي البيت اختلاف يسير في بعض كلماته لا يمس وجه الاستشهاد .

معاني الكلمات : البلاقع : جمع بلقع وهي الأرض القفر ، العمى :

يراد به هنا زوال الآثار من الدار ، الرسوم : الآثار غير الشاخصة .

هامش شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٦١٩ .

(١) البيت من قصيدة مشهورة لعلقمة بن عبدة بن النعمان مطلعها :

طحا بك قلب في الحسان طروب بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيْبِ

وهو في ديوانه ص ٣٨ .

وورد كاملاً في : الرد على النحاة ٨٧ ، شرح المفضليات للتبريزي

١٣١٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٦١٩ ونسبته

للنابغة ، المفضليات ٣٩٣ .

معاني الكلمات : التعفَّق : اللوان والتعطف والاستتار بالشئ ،

، وكل وارد أو صادر عافق ، لأنه الذهاب في الأرض .

وقوله : " وأرادها رجال " يريد الصيادين ، والكليب : الكلاب

وهو اسم جمع بمنزلة عبد وعبيد ، ويكون الكليب أيضا صيادون معهم

كلاب ، بذت : سبقت وغلبت ، الرطى : شجر .

المعنى : أي : استتروا بالرطى ولانوا بها ليرموا البقرة .

الشاهد فيه قوله : " تعفَّق " قيل : إن فاعله محذوف ، ولو أضمره

لظهر فإنه ضمير جمع لا يستتر ولو أعمل الأول لا ضمير في الثاني

فقال : " أرادوها وبعضهم منع حذف الفاعل ، لأن الفعل خبر

عن الفاعل فإذا حذف كان خبراً عن غير مخبر عنه وهو محال .

فالعلان في الأول وهما : (يَرْجِعُ وَيَكْشِفُ) موجّهان إلى (ثلاث
الأثافي) على جهة الفاعلية ، ولم يضر الفاعل في واحد منهما ، لأن (ثلاث
الأثافي) جمع لعالا يعقل ، وقياس ضميره أن يكون ضمير جمع مؤنث ،
أو ضمير المفردة المؤنثة ، فلو أضمره في الثاني على إعمال الأول لقال :
أويكشفن بالنون . أو تكشف بالتاء ، ولو أضمر في الأول على إعمال
الثاني (١) لقال : وهل يرجعن التسليم بالنون أو ترجع بالتاء / ولم (٢٥١)
يأت على واحد من الصور الأربعة فلو قدر فيه إضمار لوجب أن يكون غير مفرد
مذكر إن ضمير المفرد المذكر لا ترجع ولا يصلح للجمع ، وفي الثاني حذف
الفاعل من : (تَعَفَّقَ) ولو أضمره لظهر ، فإنه ضمير جمع لا يستتر ولو
أعمل الأول لأضمر في الثاني ، فقال : أرادوها .

وأجبت عنه بأن حذف الفاعل غير جائز على ما مر ، ولا نظيره
في كلامهم فإن الفعل خبر عن الفاعل فإن حذف كان خبراً عن غير مخبر
عنه وهو محال .

وأما البيتان فالفاعل فيهما مضمّر ، وهو ضمير مفرد مذكر مستتر
في الفعل ، وإنما أفرد وذكر بما اعتبار الجنس أو المذكور كما في قوله تعالى :
* وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ * (٢) ، ورجع الضمير
مفرداً مذكراً إلى (الأنعام) وهو جمع ، أو اسم جمع بتقدير المذكور ،
وكذا قول رؤبة : (٣)

(١) بعده عبارة "الأول والثاني" وأظنها عبارة زائدة .

(٢) النحل آية ٦٦ .

(٣) رؤبة هو : رؤبة بن العجاج عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر
من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، أبو الجحاف هو وأبوه
شاعران ، كل منهما له ديوان رجز ، وهما مجيدان فيه وهو أكثر شعراً
من أبيه وأفصح منه .
===

(١) فيها خطوط من سواد وبلق كأنه في الجسم توليع البهق

==== وكان رؤبة مقيماً بالبصرة ولحق الدولة العباسية كبيراً ، ومدح المنصور وأبا مسلم ، ولما ظهر بها إبراهيم بن الحسن بن علي رضي الله عنه ، وخرج على المنصور خاف على نفسه من الفتنة ، فخرج إلى البادية فمات بها في سنة ١٤٥ هـ .

انظر مصادر ترجمته : خزانة الأدب ١ : ٨٩ - ٩٢ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢ : ٥٩٤ - ٦٠١ ، شرح شواهد المغنسي ١ : ٥٤ - ٥٦ ، ٢ : ٩٥٦ - ٩٥٩ ، شرح أبيات مغني اللبيب ١ : ٦٢ ، طبقات الشعراء للجمحي ٩ ، ٢٧ ، فمابعدها ، معاهد التنصيص : ١ : ١٥ - ١٨ ، المزهر ٢ : ٤٢٦ ، معجم المطبوعات العربية والمعربة ٩٥٥ - ٩٥٦ ، هدية العارفين ١ : ٣٧١ .

(١) ينسب البيت لرؤبة وهو في ديوانه ١٠٤ .

وقد ورد كاملاً في : أمالي القاضي (كتاب التنبيه) ٢٩ ، أسرار البلاغة ١٧٠ ، خزانة الأدب ١ : ٨٨ ، شرح شواهد المغنسي ٢ : ٧٥٤ ، ٩٥٥ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٦٢١ ، الكشف ١ : ٢٨٢ ، مجاز القرآن ١ : ٤٣ ، ٢ : ١٢٣ ، المحتسب ٢ : ١٥٤ ، مغني اللبيب ٨٨٨ (١١٤٤) ،

وفي البيت اختلاف يسير في بعض كلماته لا يمس وجه الاستشهاد . معاني الكلمات : البلق : سواد مع بياض ، التوليع : استطالة البهق ، البهق : بياض في الجلد وليس داياً .

الشاهد فيه قوله : " خطوط ، كأنه " حيث أفرد الضمير في (كأنه) وذكره وهو عائد على (خطوط) وهو جمع أو على " سواد وبلق " : وهما مثني بإضمار المذكور .

فأفرد الضمير في (كأنه) ، ونكره ، وهو عائد على : (خطوط) ، وهو جمع
أوعلى : (سواد ويلق) ، وهما مثني بإضمار المذكور ، وكما ورد من قولهم
: (هو أحسن الفتيان وأجمل وأحسنُ بني أبيه وأنبله) ^(١) وكان أصله :
أجملهم وأنبلهم . وكذا قوله عليه السلام : " خير النساء صوالح نساء"
قريش أحناء على ولد ، وأرعاه على زوج في ذوات يد " ^(٢) ولم يقل :
" أحناهن ، ولا أراعهن " ^(٣) / فأفرد في ذلك كله وذكر على معنى ٢٥٢
الجنس ، أو المذكور ، والضمير إذا كان مفرداً مذكراً يستتر ، فالتقدير : هل
يرجع جنس الأثافي التسليم ، أو المذكور التسليم ، و (تعفق) هذا
الجنس ، أو المذكور فوجب حمله عليه ، وإن كان قليلاً . وأما حذف الفاعل
فلم يوجد في كلامهم ، وقد أجاز سيبويه أفراد ضمير الجمع على المعنى
فيستتر ، فقال : يقول : ضربتني وضربتُ قومك ، تريد : ضربتني قومك
فأفرد باعتبار المعنى ^(٤) ، وأجبت عن حجة الفراء بالمنع بأنه : قد ورد
الإضمار قبل الذكر ، وإن كان قليلاً في باب : (نعم) ، وباب : (رب)
كقولهم : (نعم رجلاً زيد ، وربه رجلاً زيد) ^(٥) ففي : (نعم) :
ضمير مستتر ، وهو الضمير في : (رب) يعودان على الرجل المتأخر
عنهما ، ويجوز إذا أعلت الثاني وهو : (يطلب) مفعولاً أن تضمه فيه ،

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٦٢٠ ، الكتاب ١ : ٨٠ ، اللسان

٥ : ٩٦ (قصر) ، معاني القرآن المنسوب للزجاج ٢ : ٧٨ .

(٢) انظر : البيان والتبيين ٢ : ٢٧ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٦٢١ ،

صحيح البخاري ٧ : ٨٥ ، ٨٧ (باب حفظ المرأة زوجها في ذات

يده والنفقة) ، صحيح الجامع الصغير ١ : ٦٢٨ ، صحيح مسلم ١٦ :

٨٠ - ٨١ اللؤلؤ والمرجان ٣ : ١٧٩ ، وقد ورد في الحديث

في المصادر السابقة اختلاف يسير في الصيغة .

(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٦٢١ .

(٤) انظر الكتاب وهامشه ١ : ٧٨ - ٧٩ .

(٥) انظر : أمالي ابن الحاجب ٢ : ٤٦ - ٤٧ وقد تقدم .

وتجعل الاسم الظاهر بدلاً منه وهو تفسير الضميرين معا كقولك : (ضربت بوني
وضربتهم قومك) بنصب : (القوم) ، وقد أجاز ابن خروف في قوله :
فاستأكت به عود اسحل (١)

أ ن يكون العود مخفوضاً بدلاً من الضمير في : (به) وهو مفسر للضميرين
قال : ويجوز أن تقول : (ضربتني وضربتهم قومك) بنصب : (قومك) على
البدل ، وتقول : (ضربتني وضربتني زيداً) بجعله بدلاً من الضمير
وهو مفسر لضمير الفاعل في : (ضربتني) ، ويضم المفعول في : (ضربتني) ،
على إعمال الثاني ، وإن كان العامل الأول يطلب الاسم المتنازع فيه على
جهة المفعولية فإذا أعملت الثاني حذف المفعول / للاستغناء ٢٥٣
عن الإضمار قبل الذكر ، لكونه فضلة بخلاف الفاعل فإنه لا بد من ذكره ،
ولا يجوز إضماره . قال المصنف : وقد وقع في كلام بعض المتأخرين
إضماره ، وليس بجيد (٢) . انتهى .

فتقول : (أكرمت ، وأكرمتي زيداً) حذف مفعول : (أكرمت)
، وتقديره : أكرمت زيداً ، أو تقول : مررت ومرابي زيد أصله : مررت
بزيد ، ومرابي زيد ، وتقول : (مرابي ومررت بزيد) ففي الأول ضمير مستتر ،
وعند الكسائي لا ضمير فيه وعند الفراء لا يجوز حتى تقول : مرابي ومررت
بزيد ، وتقول : (مرابي ومررت بالزيدين) و (مروابي ومررت بالزيدين) . (٣)

(١) وهو بيت عمر بن أبي ربيعة ، وقد تقدم .

(٢) انظر : الأمازي لابن الحاجب ٣ : ٢٧ ، شرح الكافية لابن الحاجب

(٣) انظر : المصدرين السابقين ، وانظر كذلك : شرح الوافية نظم الكافية

هذا كله إن كان المتنازع فيه اسماً واحداً ، فإن كان المتنازع فيه اسمين وأحد العاملين يطلب أحدهما على جهة الفاعلية والآخر على جهة المفعولية ، والعامل الآخر يطلبهما معا على جهة المفعولية وذلك في العاملين المتعدى كل منهما إلى مفعولين ، وأعملت الثاني فإن كان الأول استوفى فاعله ، وهو يطلبهما معا على جهة المفعولية حذف مفعوليه معا تقول : أعطيت وأعطاني زيدٌ درهماً أي : أعطيت زيدا درهما ، و (ظننت و ظنني زيدا قائماً) أي : ظننت زيدا قائماً ، وتقول : (أعطيت وأعطاني الزيدان درهمن وأعطيت وأعطوني / الزيدون دراهم ، وأعطيت ٢٥٤ وأعطتني هند درهماً ، وأعطيت وأعطتني الهندان درهمن ، وأعطيت وأعطتني الهندات دراهم ، و ظننت و ظنني الزيدان قائماً ، و ظننت و ظنني الزيدون قائماً) بحذف مفعولي : (أعطيت و ظننت) كما في المتعدى إلى مفعول واحد وإن كان الأول لم يستوف فاعله وهو يطلب أحدهما على جهة الفاعلية ، والآخر على جهة المفعولية أضمرت فيه الفاعل على مذهب سيبويه كما تقدم وتحذف مفعوله الثاني إن كان من باب : (أعطيت) ونحوه ما يجوز حذف أحد مفعوليه فتقول : (أعطاني وأعطيت زيدا درهماً ، وأعطاني وأعطيت الزيدين درهمن وأعطوني وأعطيت الزيدين دراهم ، وأعطتني وأعطيت هنداً درهماً وأعطيتني وأعطيت الهندين درهمن [وأعطتني] وأعطيت الهندات دراهم) ، وإن كان من باب (ظننت) ونحوه ما لا يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين فالأكثر على أنه لا يجوز حذف المفعول الثاني ، واختلفوا فمنهم من قال : يأتي به مظهراً فتقول : (ظنني و ظننت قائماً زيدا قائماً ، و ظناني و ظننت قائماً الزيدين قائمين) و ظنوني و ظننت قائماً الزيدين قائمين) ، فيأتي بالمفعول الثاني ظاهراً وهو قائماً في المُشَلُّ المذكورة وهذا هو الذي أورده المصنف .

ومنهم من أضره (١) / قبل الذكر تشبيهاً له بالفاعل من حيث
٢٥٥ أنه لا يجوز حذفه ، وتصله بالفعل فتقول : (ظننته وظننتُ زيداً قائماً
وظننته وظننت الزيدَين قائمَين) فالضمير في (ظننته) هو المفعول
الثاني ، وهو عائد على القيام المدلول عليه بقائم المذكور بعده ، ومنهم من
يجعل المفعول الثاني ضميراً مؤخرًا فيقول : (ظنني وظننتُ زيداً منطلقاً
إياه) فـ : (إياه) هو المفعول الثاني لـ (ظنني) ، وهو عائد على الأول (٢)
المذكور ، وهذا الذي أورده ابن عصفور (٣) ، والفرق على هذا بينه وبين
الفاعل أن الفاعل كالجزء من الفعل فأضر فيه الفعل بخلاف المفعول .

وقال ابن مالك : يجوز إضماره وإظهاره ، ونذهب الكوفيون إلى أنه
(٤) يجوز حذف المفعول الثاني هنا أيضاً كغيره اختصاراً ، ورجحه ابن عصفور ،
وجزم به ابن خروف واليزيدي (٥) ، فلا يؤتى به متصلاً ، ولا مفصلاً فتقول :
(ظنني وظننتُ زيداً شاخصاً) بحذف المفعول الثاني لـ (ظنني) .
والمصنف أيد هذا احتمالاً في شرح الكافية (٦) ، فقال : " لو قيل
بجواز حذفه لقيام القرينة لم يكن معتدياً كما يحذف خبر المبتدأ لقيام
القرينة ، وكما حذف الأول في قوله تعالى : * ولا يحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم * (٧)

-
- (١) هذا مذهب سيبويه كما ورد في : شرح جمل الزجاجي ١ : ٦١٧ ،
شرح المفصل ١ : ٧٧ ، الكتاب ١ : ٤ .
(٢) الصواب الثاني وهو (منطلقاً) .
(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٦١٧ قال : " وهو أصح المذاهب " .
(٤) المصدر السابق .
(٥) الرندي أو اليزيدي .
(٦) ص ٢٢ وانظر كذلك شرح الكافية للرضي ١ : ٨٠ .
(٧) آل عمران آية ١٨٠ .

على قراءة (١) غير حمزة (٢) والتقدير / : بخلهم هو خيراً لهم ، ٢٥٦
ولا فرق بين الأول والثاني وهذا كله في حذفه اختصاراً (٣) ، فأما اقتصاراً
فلا يجوز حذف مفعول باب : (ظننت) اقتصاراً ، وحكم خبر (كان) حكم
المفعول الثاني لظننت ، فتقول : كان ، وكنت وكأنه ، وكنت قائماً ، وكان ،
وكنت قائماً .

قوله في الكتاب : أضمرت الفاعل الأول والعرفوع ليدخل فيه المفعول
المقام مقامه ، والجار والمجرور المقام مقامه في قولك : ذهب ومّر بزيد وقوله :
” وحذفت المفعول إن استغنى عنه وإلا أظهر ” (٤)
معناه : إن استغنى عن ذكر المفعول بأن يكون غير مفعول باب :
(ظننت) حذفته ، وإن كان مفعول : (ظننت) ، وذكرت الأول أظهرته
كما تقدم على مذهبه .

قال : ” وإن أعلت الأول أضمرت الفاعل في الثاني ، والمفعول على
المختار إلا أن يمنع مانع فيظهر ” (٥) وقول امرئ القيس :
فلو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال (٦)

(١) انظر : املاء ما من به الرحمن ١ : ١٦٠ ، شرح الوافية ١٦٣ ، شرح

الكافية الشافية ٢ : ٥٥٢ ، الكشاف ١ : ٤٨٣ - ٤٨٤ معاني القرآن

المنسوب للزجاج ١ : ٥٠٩ - ٥١٠ .

(٢) حمزة هو : حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل الإمام الحبير أبو عمارة

الكوفي ، شيخ القراء وأحد الأئمة السبعة ولد سنة ٨٠ هـ وأدرك الصحابة

بالسن ، روى عن الحكم وحبیب بن أبي ثابت وطلحة بن مصرف ، وعدي

ابن ثابت ، وقرأ على الأعمش وعليه ، وقرأ عليه كثيرون ، قيل توفي سنة ١٥٦ هـ

وقيل ١٥٨ هـ . انظر لترجمته : الإقناع في القراءات السبع ١ : ١٢٥ -

١٢٦ ، غاية النهاية ١ : ٢٦١ ، ميزان الاعتدال ١ : ٦٠٥ ، ٦٠٦ ،

مراتب النحويين ٥٢ - ٥٣ .

(٣) الحذف اقتصاراً ، والحذف اختصاراً أي الحذف لدليل أو لغير دليل .

انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٦١٨ - ٦١٩ .

(٤) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٢ ، الكافية في النحو (٧) .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٨٠ .

(٦) تقدم في ص ٣٥٥

(١) ليس منه ، لفساد المعنى .

هذا الفصل مضمن التفريع على إعمال الأُول إذا أُعلت الأُول فلا يخلو الثاني من أن يكون يطلب الاسم المتنازع فيه على جهة الفاعلية أو على جهة المفعولية ، فإن كان يطلبه على جهة الفاعلية أضمرت الفاعل فيه ، فتقول : أكرمت وأكرمني زيداً / ففي : (أكرمني) : ضمير ٢٥٧ فاعل مستتر يظهر في التثنية والجمع فتقول : (أكرمت وأكرمني الزيدَين) و (أكرمت وأكرمني الزيدَين) ، وفي الكلام تقديم وتأخير تقديره : أكرمت زيداً ، وأكرمني وكذلك تقول : (أكرمت وأكرمتني هنداً ، وأكرمت وأكرمتني الهنديين وأكرمت وأكرمتني الهندات) ، وتقول في المجرور : (مررت ومرّبي بزید) أي : مررت بزیده ومرّبي ، ومررت ومرّبي بالزيدين) ، (ومررت ومرّوا بي بالزيدين) وإن كان يطلبه على جهة المفعولية ، وقد أُعلت الأُول أضمرته فيه أيضاً على الفصيح المختار ، لأنه ممكن ، والمعنى عليه فكان أنقى للإلباس ، فإنك لو لم تضره لاحتمل أن يكون معمول الثاني غير معمول الأُول فتقول : (أكرمني وأكرمته زيد ، وأكرمني وأكرمتها الزيدان ، وأكرمني وأكرمتهم الزيدون) . فالضمير في الثاني عائد على زيد المذكور بعده الذي هو فاعل الأُول ، وفي الكلام تقديم وتأخير تقديره : أكرمني زيد وأكرمته . قال ابن خروف : يجوز أن تجعل في : (أكرمني) ضمير الفاعل ، وتجعل : (زيداً) بدلا منه على إعمال الأُول ، ويكون مفسراً للضميرين ، وهو قول سيبويه (٢) ، وتقول : (أكرمت وأكرمني قومك) ترفع : (قومك) على أن تجعله بدلاً من الضمير في : (أكرمني) ويكون مفسراً . انتهى .

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٢ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٨١

الكافية في النحو ٧١ .

(٢) انظر الكتاب ١ : ٧٨ .

٢٥٨ / وتقول : (أكرمتني وأكرمتها هند^١ ، وأكرمتني وأكرمتها الهندات
وأكرمتني وأكرمتهن الهندات) وتقول في المجرور : (مربي ومررت به زيد ،
ومربي ومررت بهما الزيدان ، ومربي ومررت بهم الزيدون) ويجوز حذف
المفعول فيه فتقول : (أكرمني وأكرمه زيد^٢) كما يجوز أن تقول : (أكرمت) ،
ولا تذكر مفعولاً .

وقال ابن مالك : لا يجوز ، فإن ورد الحذف مع العمل ، فإن العمل
للأول حكم بقیحه ، إن عدم الضرورة ، وكذلك إذا كان الضمير مجروراً
بحرف جر كقوله :

يرنوإلي وأرنو من أصادقه^(١) في النائبات فأرضيه ويرضيني^(٢)

أى : (وأرنوإليه) .

فإن اختلف الحرفان المتعدى بهما الفعلان لم يجز حذف الضمير
للإلباس ، وإيهام أن يكون الثاني تعدى بمثل ما تعدى به الأول كقوله :

مال غني إليها وملت إليه^(٣)

وكذلك إذا كان المتنازع فيه اسمين أحد العاملین يطلب أحدهما على جهة

(١) في الأصل (لمصادقة) والصواب ما اثبتناه .

(٢) لم ينسب ، ولم أجد هذا البيت في المصادر التي بين يدي إلا في :

المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٥٦ والرواية فيه :

يرنو إلي ، وأرنو من أصادقه

الشاهد فيه : إعمال يرنو ، وحذف ضمير أرنو ، أى أرنوإليه .

(٣) هذا القول من الأقوال التي لم أستطع تخريجها ، فلم أجده

في المصادر التي رجعت إليها .

الفاعلية ، والآخر على جهة المفعولية ، والعامل الآخر يطلبها معاً على جهة المفعولية ، وذلك في العاملين المتعدى كل منهما إلى مفعولين فإنك إذا أعلنت الأول أضمرت الفاعل في الثاني إذا كان فاعله غير مذكور وهو يطلب أحد الاسمين معاً على جهة المفعولية / أظهرت مفعوليه معاً ٢٥٩ إن كانا مطابقين للاسمين الظاهرين - اللذين هما معمولاً الأول - في الأفراد والتثنية والجمع فتقول : إذا كان الثاني يطلب أحد الاسمين على جهة الفاعلية : (أعطيت وأعطانيه أو أعطاني إياه زيداً درهما) . وفي الكلام تقديم وتأخير تقديره : أعطيت زيداً درهما ، وأعطاني إياه ، وأعطيت وأعطانيهما أو إياهما الزيدين درهمن ، وأعطيت وأعطونيها ، وأعطونيهن ، أو إياهما الزيدين دراهم) ، وفي المؤنثة : (أعطيت وأعطنيته أو إياه هنداً درهماً) ، وفي التثنية : (أعطيت وأعطيتني هما أو إياهما الهنديين درهمن) ، وفي الجمع : (أعطيت وأعطيتهما أو إياهما ، وأعطيتهما الهندات دراهم) .

ويجوز حذف الضمائر في جميع ذلك .

قال السيرافي : " ولا يحسن أن تقول : (أعطيت وأعطاني إياه زيداً درهماً) فترفع : (زيداً) بالفعل الثاني ، وتنصب : (درهماً) بالأول ، لأن الظاهر أنه إنما يعمل فيهما الفعل الأول أو الثاني ولا يحسن أن يعمل كل واحد من الفعلين في واحد . فتقول : (ظننت وظننته أو ظننتي إياه - وهو أحسن - زيداً قائماً) ففاعل العامل الثاني / [في] ٢٦٠ ذلك كله مضمرة في الأفراد ، ظاهر في التثنية والجمع على مذهب سيوييه ، ومفعوله الثاني ضمير ظاهر عائد على الاسم بعده فتقول في التثنية : (ظننت وظننتي قائماً الزيدين قائمين) ، وفي الجمع : (ظننت وظننتي قائماً الزيدين قائمين) (١) . ولا يجوز حذف المفعول عند الأكثرين ،

(١) انظر : الكتاب ١ : ٧٦ ، ٧٩ ، وهامش ١ : ٧٨ - ٧٩ .

وأجازه الكوفيون وآخرون كما تقدم .

ولا يجوز أن تضر : (قائما) وتفردته فتقول : ظناني إياه ، لأنه

لا يعود على اثنين ، ولا [يجوز] جمعه .

وقال ابن بابشاذ : لا يجوز التثنية والجمع في هذه المسألة إلا أن

تثنى الضميرين أو تجمعهما فتقول : (ظننت وظناهما الزيدين قائمين ،
وظننت وظنوني الزيدين قياماً) . (١)

وأجاز ابن كيسان الأفراد لكي يظهر المفعول الثاني ولا يظهر لما

تقدم . (١)

وتقول فيما إذا كان الثاني يطلب الاسمين معا على جهة المفعولية:

(أعطاني وأعطيته إياه زيدٌ درهماً) ، وفي الكلام تقديم وتأخير ، أي:

أعطاني زيد درهماً وأعطيته إياه ، وفي التثنية : (أعطاني وأعطيتهمسا

إياهما الزيدان درهمين) ، وفي الجمع : (أعطاني وأعطيتهم إياها ،

أو إياهن الزيدون دراهم) ، وفي المؤنثة : (أعطني وأعطيتهما إياه

هند درهما) ، وفي تثنيتهما : (أعطني وأعطيتهما إياهما / الهندان ٢٦١

درهمين) ، وفي جمعها : (أعطني - أو أعطاني - وأعطيتهن - أو

أعطيتها إياها ، أو إياهن - الهندات دراهم) ، وكذلك في سبب

(ظننت) ، تقول : (ظنني - وظننته إياه - زيد منطلقا ، وظنني وظناني

إياهما الزيدان قائمان ، وظنني وظننتهم إياهم الزيدون قائما) والضمير

المنفصل هنا أولى من المتصل ، فمفعول العامل الثاني في ذلك كله ضميران

(٢) بارزان .

(١) في هاتين العبارتين قلق ، والأمثلة غير متسقة وقد حاولت توثيق النص

من مصادره فلم أجد ما يؤيده .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١ : (١٧١) .

واعلم أن المصنف استشكل في أماليه هذه المسائل كلها أعني مسائل

الإعطاء ، وقال :

" الاسم المضمَر مدلوله مدلول الاسم الظاهر فإن كان المراد في هذه

المسائل - أعني مسائل الإعطاء - إن الدرهم المعطى باعتبار الفعل الأول

هو الدرهم المعطى باعتبار الفعل الثاني صحت المسائل ، ولا إشكال ،

وليس بالظاهر ، وإن كان : (دراهم) كل واحد من الفعلين غير الأخرى

تعيين الإشكال من جهة أن الضمير يعود على شيء وهو غيره " (١) .

وأجاب عنه (٢) بـ " أن المراد مثلها فحذف المثل للعلم

به كأنه قال : أعطاني درهماً وأعطيته مثله ، فحذف الاسم ، فصار

الضمير واقعاً موقعاً مثل فأعرب بإعرابه كما في قولهم : (ضربتُ ضرباً زيدا)

والمعنى : مثل ضرب زيد فحذف للعلم به ، وحذف المضاف / جازئ ٢٦٢

في كل موضع يكون في الكلام قرينة يدل عليه " (٣) . انتهى .

وهذا الإشكال أوجب لأبي الحسن بن الطراوة المغربي منع هذه

المسائل كلها فيما يتعدى إلى مفعولين فقال : " لا تقول : ظننت وطنيه (٤)

زيداً قائماً لفساد المعنى (٥) ، فإن الضمير في : (ظننيه) يعود على :

(قائماً) وهو : (زيد) فيصير تقدير الكلام : وظنني زيد نفسه وهو محال .

وأجاب ابن عصفور بجواب آخر فقال : الضمير قد يعود على

اللفظ دون المعنى (٦) كقوله :

(١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٤ : ١٨ - ١٩ .

(٢) ابن الحاجب نفسه ، انظر أماليه ٤ : ١٩ .

(٣) انظر المرجع السابق .

(٤) في الأصل : (ظننته) والصواب ما أثبتناه .

(٥) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٦٢٢ .

(٦) المصدر السابق .

(١)

أرى كل أناس قاربوا قيدَ فحلهم ونحن خلعنا قيده فهو سارِبٌ

أى : قيد فحلنا فعاد الضمير في اللفظ على الفحل المذكور ، والمراد غيره ،
ومن ذلك قول الآخر :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا [إلى حمامتنا أ] و نصفه فقد

(١) نسب البيت للأخضس بن شهاب التغلبي ، وقد ورد كاملاً في :
أُمالي القالي ٢ : ٢٤٣ ، شرح المفصل ٨ : ٥٨ ، شرح أبيات
مغني اللبيب ٥ : ١٧١ ، شرح المفضليات ٢ : ٧٦٥ ، شرح جمل
الزجاجي ١ : ٦٢٢ ، ٢ : ١٣ ، العين ١ : ١١٨ ، المساعد
على تسهيل الفوائد ١ : ١١١ ، المشوف المعلم ١ : ٣٩٦ ، المفضليات
٢٠٨ . في البيت اختلاف يسير لا يمس وجه الاستشهاد .
معاني الكلمات : السرب : سَرَبَ الشعلب - بفتح الراء - يقال :
انسرب الشعلب إذا دخل في سربه ، وعلى لفظه السرب : الماء
الذي يخرج من عيون حَرَز القرية الجديدة .
المعنى : يريد أن الناس يقيمون في مواضع مختصة بهم ولا يجترئون
على النقلة منها إلى غيرها خوفاً من الغارة ونحن نأخذ من الأرض
ما نريد .

ويجوز أن يكون المراد إننا لعزنا إذا قيد من سوانا فحولهم مانعين
لها من الاختلاف في المراعي ، لئلا يتبعها السوام ، فيبعد الجميع
عن الحيى ، فيغار عليه - تحلى الفحول ولا تقيدها ، فهي تسرب
حيث شاءت " عن الأصمعي انظر : شرح المفضليات للتبريزي
٢ : ٧٦٥ - ٧٦٦ .

(٢) نسب البيت للنايعة يسترض بها النعمان بن المنذر وهو في ديوانه
٢٤ ، وورد كاملاً في : الاقتضاب ٢٩٤ ، الأُمالي الشجرية ٢ : ١٤٢ ،
٢٤١ ، الإنصاف ١ : ٤٧٩ ، جمهرة أشعار العرب ١ : ١١٤ ، حاشية
الصبان ١ : ٢٩٣ ، الخصائص ٢ : ٤٦٠ ، الدرر اللوامع ١ : ٢١٦ ،

يريد : ونصف حمام مثل هذا الحمام ، فبأعاد الضمير على لفظ وهو يريد غيره كذلك هنا أعاد الضمير على قائم لفظا لا معنى (١) . انتهى .

وإن لم يكن مفعولا العامل الثاني مطابقين للاسمين الظاهرين اللذين هما معمولا العامل الأول في الأفراد والتثنية والجمع أظهرت المفعول الثاني منهما ، أعنى من مفعول العامل الثاني ولا / تضر ٢٦٣ فتقول : (أعطاني وأعطيتهما درهمين الزيدان درهما) ، ولا تقول : أعطاني وأعطيتهما إياه الزيدان درهما ، لأن : (إياه) مفعول ثان لأعطيتهما فيجب أن يكون مثنى ، لأن المعطى درهمين فيجب أن يكون ضميره مثنى ، ولو أضرته مثنى لم يستقم ، لأنه عائد على درهم المذكور آخر ، وهو : مفرد فتعذر إضماره لتعذر إفراده وتثنيته . وإذا تعذر إضماره تعيين إظهاره ، وتقول (ظنني ووطننتهما منطلقين الزيدون منطلقا ، أو ظننت ووطناني منطلقا الزيدين منطلقين ، ووطننت ووطنوني منطلقا الزيدين منطلقين) فتظهر المفعول الثاني في جميع ذلك لتعذر إضماره إذ لا يعود ضمير مفرد على مثنى ولا مجموع ولا عكسه .

==== شرح الكافية الشافية ١ : ٤٨٠ ، شرح المفصل ٨ : ٥٤ ، شرح أبيات سيبويه ١ : ٣٣ ، شرح شواهد المغني ١ : ٥٥ - ٧٧ ، ٢٠٠٠ ، ٢ : ٦٩٠ ، شرح أبيات مغني اللبيب ١ : ٤٦ - ٤٧ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٤٣٤ - ٦٢٢ ، قطر الندى ٥٦ ، الكتاب ٢ : ١٣٧ ، كتاب الكتاب ٥١ ، اللع في العربية ٣٢٠ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٣٢٩ ، معاني الحروف ٨٩ ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٢ : ٤٦٩ ، المقرب ١ : ١١٠ ، مجاز القرآن ٢ : ٨٥ ، فورد الصدر فقط في : شرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ١٦٥ ، ٢٤٨٠ همع

الهوامع ١ : ٦٥ ، ١٤٣٠ .
المعنى : يذكر النايفة هنا زرقاء اليمامة ، وما كان من أمرها حين نظرت إلى سرب من القطا طائرا ، وكان عدده ستا وستين ، فإذا ضم نصفه في العدد وأضيف الحمامة تم الحمام مائة كما يروون من قولها :
ليت الحمام ليه
إلى حماميه
وتصفه فديسه
تم الحمام ميه

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٦٢٢ .

قال ابن مالك : وأجاب الكوفيون [بأنه] في مثل هذا الإضمار
مراعى به جانب المخبر عنه فيقولون : (ظننت وظناني إياه الزيديين عالمين)
وأجازوا أيضا : (ظننت وظناني الزيديين عالمين) بالحذف ، وقد
تقدم هذا .

واعلم أن النحاة اختلفوا في جواز وقوع التنازع فيما يتعدى إلى
ثلاثة فنعمه العبر (١) وجماعة ، لأنه لم يسمع ، وأجازه المازني وآخرون (٢)
قياساً على المتعدى إلى / اثنين ولا نص لسيبويه في المسألة . ٢٦٤
وإذا أجزأناه فتقول : على إعمال الأول : (أعلمني وأعلمته إياه إياه) زيد
عمرًا قائمًا) ، وعلى إعمال الثاني : (أعلمني وأعلمت زيدًا عمرًا قائمًا
إياه إياه) ، وقد يذكر مع ذلك الفضلات كلها كقولك : (أعلمت زيدًا عمرًا
قائمًا يوم الجمعة خلفك يهدينا إعلامًا) فتقول : على إعمال الأول في جميع
ذلك : (أعلمت وأعلمني إياه إياه فيه فيه إياه إياه زيدًا عمرًا قائمًا يوم
الجمعة خلفك يهدينا إعلامًا) قاله ابن الدهان (٣)

(١) انظر المقتضب ٣ : ١٢٤ ، والذي يفهم من كلامه أنه لا يمنع
قال : "... وهذه المسائل تدل على ما بعدها ، وتجري على
منهاجها فيما ذكرنا من الأفعال مما يتعدى إلى مفعول والى
اثنين وإلى ثلاثة ، وذلك قولك فيما تعدى إلى ثلاثة مفعولين
في إعمال الأول : أعلمت وأعلمني إياه إياه زيدًا عمرًا خير الناس ،
وإن شئت : أعلمت ، وأعلمني إياه زيدًا عمرًا خير الناس . فإن
أعلمت الآخر قلت : أعلمت ، وأعلمني زيدًا عمرًا خير الناس ."

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٨٢ .

(٣) ابن الدهان هو : سعيد بن المبارك بن علي بن عبدالله بن
سعيد البغدادي ، الأديب النحوي ، ولد سنة ٤٩٤ هـ له مصنفات
عديدة منها : الأضداد والضد في اللغة ، تفسير سورة الاخلاص ،
تفسير الفاتحة ... ، شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو ،

قال : " وإذا أعلت الأول لا يجوز أن تأتي بحال ، لأنها لا تضم بل تشير إليها فتقول : (متى تزرني ألقك في هذه الحالة ركباً) ، وتقول على إعمال الثاني (أعلت ، وأعلمني زيد عمراً قائماً) على إعمال الثاني ، وعلى إعمال الأول : (أعلت وأعلمته إياه زيداً عمراً قائماً) ، وفي التثنية : (أعلت أعلمانيه إياه الزيدين عمراً قائماً) ، وفي الجمع : (أعلت وأعلموني إياه الزيدين عمراً قائماً) .

وتقول : (أكرم إن صادفت زيداً وعمراً) على إعمال الثاني ، و (أكرم إن صادفت زيداً أو عمراً) . فإن أعلت الأول قلت : (أكرم إن صادفتها زيداً وعمراً ، وأكرم إن صادفته زيداً أو عمراً) ويجوز أن تقول : (إن صادفتها زيداً [أ] [و] عمراً) لكن الفرق بينهما أنك في الأول / أمرته بإكرام من صادفه منهما ، وفي الثاني أمرته بإكرام أحدهما إن صادفتها جميعاً .

وقول المصنف : (أضمرت الفاعل في الثاني) الأولى (المرفوع) ، ليدخل فيه المفعول المقام مقام الفاعل أيضاً . وقوله : " والمفعول [في الثاني] على المختار الإضمار يتناول المفعول بأنواعه . المسح ، أو المقيد بحرف جر ، والظرف ، والمصدر كقولك : (أشرق وذُهبَ فيه اليوم) ، وكقولك : (إن تضرب بكرةً أضربته ضرباً شديداً) ف : (الهاء) : ضمير المصدر ، أما الحال فلا يضم كما تقدم بل يدل عليه بظاهر كقولك : (إن تزرني ألقك في هذه الحالة ركباً) أي : إن تزرني ركباً ألقك في هذه الحالة

=== العقود في المقصور والمدود كتاب الغرة في شرح اللمع لابن جنبي

وغيرها . توفي بالموصل سنة ٥٦٩ هـ .

انظر لترجمته : بغية الوعاة ، تاريخ الإسلام ٤ : ٤٧١ ، طبقات

الشافعية للأسنوي ١ : ٥٣٧ ، هدية العارفين ١ : ٣٩١ .

نص عليه ابن معطي (١) ، لأن الحال لا تضر (٢) وكذلك المفعول له الذي هو في موضع لا يضر كقوله تعالى * عيس وتولى أن جاءه الأعمى * (٣) إذا أعلت الأول لا تضر فيه . وقوله " إلا أن يمنع مانع فيظهر " يعني به إعادة ضمير مفرد على مثني أو مجموع أو بالعكس في باب العاملين المتعديين إلى اثنين فإنه سيظهر ، ولا يضر كما تقدم .

(١) ابن معطي هو : يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي .

كان إماماً مبرزاً في العربية شاعراً محسناً ، قرأ على الجزولي وسمع من ابن عساكر ، وأقرأ النحوي دمشق مدة ثم بمصر وصنف : الألفية في النحو ، الفصول ، العقود والقوانين في النحو ، وكتاب حواش على أصول ابن السراج في النحو ، وكتاب شرح الجمل في النحو . وله قصيدة في القراءات السبع ، ونظم كتاب الصحاح للجوهري في اللغة ولم يكمل ، ونظم كتاب الجمهرة لابن دريد في اللغة ، وغير ذلك . توفي سنة ٦٢٨ .

انظر لترجمته : بغية الوعاة ٢ : ٣٤٤ ، المدرسة النحوية في مصر والشام ٥٣-٥٤ .

(٢) لقد تصفحت كتاب ابن معطي (الفصول الخمسون) فلم أجد ذكراً لهذه المسألة إنما وجدت السيوطي تكلم عنها في همع الهوامع ٢ : ١١١ انظر كذلك : الفصول الخمسون الباب الثاني " آراء ابن معطي النحوية " ص ٦٨ - ٦٩ . حيث تتبع المحقق هذه المسألة ، وانظر كذلك مصادره .

(٣) عيس آية ١ .

وبيت امرى القيس قد تقدم الكلام عليه ، وأنه ليس من هذا الباب
عند سيبويه ، وأنه [منه] عند الفارسي على أن تجعل : (ولم
أطلب) / جملة حالية .

” مفعول ما لم يسم فاعله ”

قال : ” مفعول ما لم يسم فاعله هو : كل مفعول حذف فاعله ،
وأقيم هو مقامه ، وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى : (فُعِلَ وَيُفَعَلُ) ” (١) .

الثاني من المرفوعات : المفعول [المقام] مقام الناعل وهو :
كل مفعول حذف فاعله ، وأقيم مقامه .

فقوله : ” كل مفعول ” : جنس يدخل فيه جميع المفاعيل من
المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول المطلق ، وغيرها . و [لا] يختص
بالمفعول به . و [يشمل] ذكر فاعله من ذلك ، وما حذف وأقيم هو
مقامه .

وقوله : ” حذف فاعله ” : فصل يخرج به مفعول الفعل الذي
ذكر فاعله . وقوله : ” وأقيم هو مقامه ” بمعنى : مقام الفاعل ، فإنه مفعول
حذف فاعله ، لكنه لم يسم مقام الفاعل ، ويخرج أيضا به المفعول له ، والمفعول
معه ونحوهما ما لم يسم مقام الفاعل .

[لماذا يحذف الفعل ويقام غيره مقامه ؟]

وإنما يحذف الفعل ، ويقام غيره مقامه لأحد أمور :

منها أن لا يكون للمتكلم غرض في ذكر الفاعل كقول الملقى في الماء
وهو لا يعرف السباحة : ” ألقى في الماء ” فإن مقصوده الإخبار بأنه

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٢ ، الكافية في النحو ٧٢ .

ألقى في الماء لِيُنْقَدَ ، وليس غرضه إلى ذكر الملقى (١) .

ومنها : أن يحذف تعظيماً كقولك : (قَطَعَ اللَّحْيُ) ، ولا يذكر السلطان القاطع تعظيماً (٢) .

ومنها : / أن يحذف اختصاراً كقولك : (قُتِلَ عَرَبِيْن ٢٦٧
الخطاب) ولا يُذكر المِعْلَجُ القاتل تحقيراً له أن يذكر مع عمر (٣) .

ومنها : أن يُحذف لعلم المخاطب به كقولك : (أَنْزَلَ المَطْرُ)
للعلم بأن الله أنزله (٤) .

ومنها : أن يحذف لعدم العلم به كقولك : (قُتِلَ زَيْدٌ) إذا لم
يعلم (٥) .

ويحذف للخوف منه كقولك : (قَتَلَ ابْنَ الزَّيْبِرِ) ولا يذكر قاتله ،
خوفاً منه (٦) .

ومنها أن يحذف لاقامة الوزن ، أو لاتفاق القوافي (٧) .

[صيغ مفعول ما لم يسم فاعله]

وشرط هذا المفعول المقام مقام الفاعل أن تُغَيَّرَ له صيغة الفعـل

المبني للفاعل إلى : (فُعِلَ) وما في معناه كـ (اسْتُفْعِلَ) و (فُعِّلِلَ)
في الماضي كـ (قُتِلَ ، واستُخْرِجَ ، ودُخِرِحَ) (٨) ، وفي المستقبل

(١) انظر شرح جمل الزجاجي ١ : ٥٣٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق نفسه .

(٥) انظر المصدر السابق .

(٦) انظر المصدر السابق .

(٧) انظر المصدر السابق .

(٨) دحرج الشيء دحرجةً ويُدْحَرَجُ فتدحرج أي : تتابع في حدور .

والمُدْحَرَجُ : المُدَوَّرُ .

انظر : الصحاح (١ : ٣١٣ ، اللسان ٢ : ٢٦٥) (دحرج) .

إلى (يُفَعَّل) وما في معناه ك : (يُسْتَفَعَل وَيُفَعَّل) نحو : (يُقْتَل ، وَيُسْتَخْرَج ، وَيُدْحَرَج) .

وقول المصنف : " شرطه أن يغير فيه الفعل " إشارة إلى [أن]
(١) هذه الصيغة منقولة من الفعل المبني للفاعل ، وهو الصحيح .

ونذهب بعضهم إلى أنه بناء مستقل غير مغير من شيء ، والدليل على الأول أن قاعدتهم أنه إذا اجتمعت : (ياء) و (واو) ، وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، و أدغت في الياء ك (طويت طياً ، ولويت لياً) والأصل : طويا ولويا ، فلو كان هذا بناء برأسه لوجب قلب / الواو ٢٦٨ في : (بويع وسوير) ، وإدغامهما في الثانية ، فتقول : (بُيِّع) و (سُيِّر) ، لكنهم يقولون : (بويع وسوير ولم يقلبوا الواو ياء ، ويدغموها ، فدل ذلك على أن اجتماع الياء والواو عارض ، وأنه مغير من : (سار وباع) ، إذ لو كانا غير مغيرين لكان اجتماعهما لازماً فيجب القلب والإدغام فيهما ، وأيضاً فقاعدتهم أنه إذا أدّى قياس إلى أن يجتمع في أول الكلمة واوان تهمز الأولى منهما ، فتقول في جمع : (واصل) : (أوأصل) ، وفي تصغيره (أو يصل) - وأصله : (وواصل) و (وويصل) ، أبدل من الأولى همزة هرباً من ثقل الواوين ، وهم مع ذلك يقولون : (وورى) فلا تهمز الواو الأولى فدل على أنه مغير من : (وآرى) ، وإنما لم تجعل الواو الأولى همزة لأن اجتماعهما عارض ، ولو كان بناءً أصلياً لكان اجتماعهما لازماً فتلزم
الهمزة (٢) .

واستدل أصحاب المذهب الثاني بأنه قد جاء في الأفعال ما بُني

(١) وهذا رأى ابن عصفور . انظر شرح جمل الزجاجي ١ : ٥٤٠ .

(٢) انظر المصدر السابق ١ : ٥٤٠ - ٥٤١ .

للمفعول ، ولم يبين قط للفاعل ك (جَنَّ) و (غَمَّ) و (سَقَطَ فِي يَدِهِ)
و (أَسْهَبَ الرَّجُلَ) و (عُشِيَ عَلَيْهِ) فدل ذلك على أنه غير مغير منه . (١)

وأجيب عنه بأن الدليل المقدم دل على أنه مغير من : (فعل الفاعل)

فوجب أن يُقَدَّرَ في الفعل الذي لم يسمع إلا مبنياً / للمفعول (فَعِلُّ)
مبنى للفاعل لم ينطق به والعرب قد تستعمل الفرع دون الأصل . (٢)

وقول المصنف : " إِلَى فَعِيلٍ وَيُفَعَّلُ " أي : وما في معناه .

قال : " ولا يقع المفعول الثاني من (باب : علمت) ، و [لا]
الثالث من : (باب : أعلمت) ، والمفعول له والمفعول معه كذلك " . (٣)

[ما يجوز إقامته من المفاعيل عند حذف الفاعل]

المقصود [من هذا الفصل] الكلام في ما يجوز إقامته من المفاعيل

عند حذف [الفاعل] .

واعلم أن الأفعال كلها قاصرة كانت أو متعدية يجوز أن تتعدى

إلى خمس مفعولات : المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول له ،

والمفعول معه ، والمتعدى منها ما يتعدى إلى واحد فتصير مفعولاته ستة ،

ومنهما ما يتعدى إلى اثنين فتصير مفعولاته سبعة ، ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة

فتصير مفعولاته ثمانية فأقصى ما تتعدى الأفعال إليه ثمانية مفاعيل ، وأقلها

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٥٤٠ .

(٢) هذا جواب ابن عصفور رداً على أصحاب المذهب الثاني . انظر : شرح

جمل الزجاجي ١ : ٥٤٠ .

(٣) انظر لهذا الموضوع : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٢ شرح الكافية

للرضي ١ : ٨٤ ، شرح الكافية الشافية ٢ : ٦١٠ ، الكافية في النحو

٠٧٢

(٤) في شرح الكافية له ص ٢١ - ٢٣ .

خمسة ، وهذه المفعولات منها ما لا يجوز إقامته مقام الفاعل ، ومنها ما يجوز
إقامته مقامه ، ومنها ما هو مختلف فيه . فالذى لا يجوز إقامته مقام الفاعل اتفاقاً
المفعول معه ، لأنك إذا أقمت مقام الفاعل فإن حذف الواو فليس
مفعولاً معه ، وإن أثبتتها كانت عاطفة على غير معطوف كذا على
المصنف . /

٢٧٠

والذى يجوز إقامته مقام الفاعل اتفاقاً : المفعول به المسح وظرف
الزمان إذا كان متصرفاً مختصاً .

والمراد بتصرفه : أن يكون غير ملتزم فيه النصب على الظرفية
[فإن كان غير متصرف] لم تجز إقامته مقام الفاعل ك (سحر ، ومساء ،
وصباح ، وعتمة) إذا أردت هذه الأوقات من يوم وليلة بعينها ، لالتزامهم
فيها النصب بالظرفية ، فلا يقال : خرج سحر ولا مساءً ، ولا صباح ، ولا
عتمة . وإن لم يكن مختصاً لم يجز إقامته مقام الفاعل ك : (حين ،
ووقت) إذ لا فائدة فيه (١) .

وظرف المكان إذا كان متصرفاً مختصاً ، وهو : أن يستعمل غير
ظرف ، فإن استعمل فيه النصب على الظرفية - (دونك) و (وسط)
بإسكان السين ، و (عند) ، فإنهم التزموا فيها النصب بالظرفية ،
أو الجرب (من) - لم يجز إقامته مقام الفاعل .

قال أبو البقاء : وشرط إقامة الظرف بمقام الفاعل أن يجعل مفعولاً به
على السعة فيصل الفعل إليه بنفسه ، لأنه إذا بقي على ظرفيته كان حرف
الجر مقدراً فيه وهو : (في) ، و (فى) يقع فيها الفعل لا بها .
ولأن الفعل يصل إلى الفاعل بغير واسطة فلا يشبهه الظرف . وإنما صح
إقامة : (بزيد) في قولك : / (مُرُّ بزيد) مقام الفاعل مع (٢٧١)

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٥٣٦ .

وجود الحرف ، لأن (الباء) لم يوءت بها إلا مقوية للفعل ، وهي الدالة على الظرفية ، وإقامتها مقام الفاعل بابها هذا المعنى . وقال غيره : المجرور إنما يقام أيضا مقام الفاعل إذا قُدِّرَ بتقدير اسم غير مجرور ، كأنك قلت في نحو قولك : (نُهَبَ بعمرو) و (أُنْهَبْتُ عمراً) وكانت : (الباء والهمزة) يقومان مقاماً واحداً . ولذلك استوى المفعول المجرور مع الظروف والمصادر في الإقامة ، فلا بد فيه من نقل وتقدير . (١)

والمصدر الملفوظ به إذا كان متصرفاً أي : يستعمل غير ظرف مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً - مختصاً في اللفظ ، أو في التقدير . فإن كان غير متصرفاً ك (معاذ الله ، وسبحان الله ، وعمرك الله) فلا تجوز إقامته لالتزامهم فيه النصب على المصدرية (٢) ، وكذلك لا تجوز إقامته إذا لم يختص في اللفظ ولا في التقدير بصفة ، أو غيرها ، فلا تقول : قيم قيام " ، فإن وصفته في اللفظ فقلت : (قيم قيامٌ حسنٌ) جاز ، [أ] و في التقدير : فقلت : قيم قيام ، وأردت نوعاً من القيام فحذفت الصفة جاز إقامته مقام الفاعل عند سيبويه خاصة (٣) ، وكذلك يجوز عنده أيضاً إقامة صفة المصدر مقام / الفاعل كقولك : (ضُربَ شديدٌ) ، أي : ضُربَ شديدٌ ، ٢٧٢ والتقيد بالعدد كالقيد بالصفة ، فإذا خصصت المصدر بعدد جاز إقامته مقام الفاعل كقولك : (ضرب ضربة ، أو ضربتان) .

والمختلف في إقامته مقام الفاعل ما عدا ذلك ، وهو المفعول به المقيد بحرف جر .

واختلف فيه النحاة : فالمشهور جوازه ، فتقول : (مُرَّ بزيد)

(١) انظر : الفصول الخمسون ١٧٧ .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٥٢٦ .

(٣) لم أجد هذا الرأي منصوصاً عليه في مظانه في الكتاب ولكنه قد يفهم

من الأمثلة التي ذكرها سيبويه . انظر ١ : ٢٢٨ - ٢٢٩ .

ويصير قولك : (بزيد) بمنزلة : (من أحد) في قولك : ما جاءني
من أحد وعن ابن درستويه ^(١) منعه مطلقاً ، ونقل عن الرندي شارح الجمل
عن سيبويه أنه لا يجوز إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل إلا إذا كان حرف
الجر زائداً ، وأن مذهبه إذا لم يكن هناك غير المفعول به المقيد بحرف
الجر غير الزائد جاز إقامة المصدر الذي دل عليه الفعل مقام الفاعل ^(٢) ،
ونسب ^(٣) ابن عصفور هذا إلى السهيلي خاصة ، وقال : إنه إذا قيل :
إذا وجد في كلامهم : (سير بزيد) جعل المقام مقام الفاعل ضمير المصدر ،
تقديره : سير هو ، أي : سير السير بزيد ، واستدل على امتناع إقامة
المجرور بأن المفعول الذي لم يسم فاعله إذا تقدم جاء مبتدأ نحو :
(زيد ضرب) ، وأنت لا تقول : بزيد سير ، فيكون : / (بزيد) ٢٧٢
: مبتدأ .

قال : وأجمع النحويون على جواز ، ويدل عليه قولهم : (سير
بزيد سيراً) فدل على أن المجرور هو القائم مقام الفاعل ، وإنما امتنع نسي :
(بزيد) أن يكون مبتدأ لدخول عامل لفظي غير زائد عليه ، ثم الجار والمجرور
في موضع رفع ، وعن الفراء : حرف الجر خاصة في موضع الرفع .

(١) ابن درستويه هو : أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه كان
أحد النحاة المشهورين ، أخذ عن أبي العباس المبرد وابن قتيبة ،
ألف كتباً منها : كتاب الإرشاد ، وشرح كتاب الجرمي ، وكتساب
في الهجاء .

أقام ببغداد إلى حين وفاته التي كانت في سنة ٣٤٧ هـ .
انظر مصادر ترجمته : أبجد العلوم ٣ : ٤٤ ، الفهرست ٤٣ ،
٦٣ ، نزهة الألباء ٣٨٣ - ٣٨٥ ، هدية العارفين ١ : ٤٤٦ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٨٤ - ٨٥ .

(٣) ورد هذا الهمز غير معزوف في شرح جمل الزجاجي ١ : ٥٣٩ .

ومنها : المصدر المقدر هل يجوز إقامته مقام الفاعل ؟

اختلفوا فيه :

فالذى نقله اليزيدى عن سيبويه جواز إقامته كما تقدم ، ونقل ابن خروف عنه [أنه] إنما يجيز إقامة المصدر الذى دل عليه الفعل إذا كان المصدر معهوداً كقولك لمن يتربح فعلاً قد فعل ولم يتربح سفراً : (قد سوفر) . (١)

وأما المصدر المؤكّد فلا يجيز أحد إقامته مقام الفاعل . والذى نقله الزجاجي عنه جواز إقامته إذا كان الفعل غير متعد نحو : (قُصد) وأنكره بعضهم ، وقال : لا يجوز إقامة المصدر وإضماره إلا أن يتقيد الفعل بظرف أو مجرور عند سيبويه ، لأنه يصير بمنزلة الإخبار عن النكرة المختصة وإذا لم يتقيد بظرف ، ولا مجرور صار بمنزلة الإخبار عن النكرة غير المختصة .

ومنها المفعول الثانى من باب (علمت) ، قال المصنف وجماعة :

لا يجوز إقامته / مقام الفاعل ، لأنه خبر مبتدأ فى الأصل ، إذ أصل مفعولي (علمت) مبتدأ وخبر ، فلو أقيم مقام الفاعل لصار مخبراً عنه ، والخبر لا يكون مخبراً عنه (٣) . وقال ابن عصفور (٤) وغيره : يجوز إقامته مقام الفاعل كمفعول : (أعطى) فتقول : (ظن قائم زيداً) .

وقال ابن خروف : يجوز إن كان معرفة ، ويمتنع إن كان نكرة .

ولا يجوز إقامة الجملة المعلقة عن العمل السادة مسد المفعولين - ليس عند الفارسي لأن الفاعل لا يكون جملة ، وأجازه السيرافي .

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١ : ٨٥ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٣) انظر : أمالي ابن الشجرى ٤ : ١٠٩ ، شرح الكافية لابن الحاجب

٢٢ ، شرح الكافية للرضي ٠٨٣ .

(٤) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٥٣٨ .

ومنها : المفعول الثالث من باب : (أعلمت) ، وذهب المصنف وغيره [إلى] أنه لا يجوز إقامة مقام الفاعل ، وهو الصحيح ، واستدل عليه بأن الثالث هو الخبر ، ولو أقيم مقام الفاعل لصار مخبراً عنه كما تقدم في المفعول الثاني ل : (علمت) .^(١)

وظاهر هذا النقل والتعليل يقتضي جواز إقامة الثاني .

وقال ابن عصفور : لا يجوز إقامة الثاني ، ولا الثالث ، ويجوز إقامة الأول^(٢) . واستدل على ذلك بأن الأول مفعول صحيح . والاثنتان الباقيان ليسا كذلك بل أصلهما المبتدأ والخبر ، وإذا اجتمع المفعول الصحيح مع غيره لم يقم إلا المفعول الصحيح بخلاف باب : (أعطيت) ، فإن كلا المفعولين / فيه مفعول صحيح . وفي باب : (علمت) ٢٧٥ كلاهما غير صحيح ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر فيكونا المفعولين فـ في البابين^(٣) بخلاف باب : (أعلمت)^(٤) . وهذا ليس [فيه] دلالة على المنع المطلق بل على منع إقامة الثاني والثالث مع وجود الأول .

ومنهم من جَوَّزَ إقامة كل واحد من المفعولات ل (أعلمت) .^(٥)

وعن ابن مالك : أنه إن أمِنَ اللبسَ جازَ إقامة الثالث كقولك : (أعلم زيداً كِبشَه سمينٌ) ، وإن خيف اللبس لم يجز كقولك : (أعلم زيداً عمراً صالحٌ) ، لأنه يحتمل أن يكون : (صالحاً) هو المفعول الأول وهو المُعَلِّم ، وأن يكون المفعول الثالث وهو المُعَلَّم به .

-
- (١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٢ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٨٣ .
(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٥٣٨ - ٥٣٩ .
(٣) يريد باب ظننت وباب كسوت .
(٤) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٥٣٩ .
(٥) انظر : المصدر السابق .

ومنها : المفعول له ، والذي ذهب إليه أكثر النحاة أنه لا يجوز إقامة مقام الفاعل ^(١) ، وعلله الشيخ بأنه قد يكون علة لأفعال متعددة [تقول : ضربت وأكرمت وأعطيت إكراماً لزيد] فلو أقيم مقام الفاعل ، فيما أن يُقام مقام المجموع ، أو مقام أحدهما ، وعلى كل تقدير يلزم خلو بعض الأفعال من الفاعل ، وهو باطل . فلما لم تطرد هذه القاعدة امتنعوا من إثباتها في الموضع الذي لا تتعدد فيه الأفعال ^(٢) . وذهب الأُخفش إلى جواز إقامته مقام الفاعل .

واعلم أن ما عدا هذه المفعولات المذكورة مما / شيه بها ٢٧٦ من الفضلات كـ (الحال) و (التمييز) لا يجوز إقامة مقام الفاعل ، لأن الحرف مراد معها ، ولأن الفاعل يجوز أن يضمّر فلو أقتت الحال مقامه لجاز إضمارها وكل مضمّر بعد نكرة يكون معرفة فيؤدى إلى أن تكون الحال معرفة ^(٣) .

قال : " وإذا وجد المفعول به تعين له ، تقول : (ضرب زيد) يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره (فتعين : (زيد) فإن لم يكن فالجميع سواً .

والأول من باب (أعطيت) أولى من الثاني " ^(٤) .

-
- (١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٢ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٨٤ .
(٢) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٢ .
(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٨٤ .
(٤) انظر لهذا الموضوع في : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٣ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٨٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٥٣٦ ، الكافية في النحو ٧٢ .

[أى المفاعيل أولى لأن تقوم مقام الفاعل]

مقصود هذا الفصل بيان ما يقام مقام الفاعل من المفعولات مطلقاً عند اجتماعها وأياً أولى بذلك .

واعلم أنه إذا اجتمع المفعول به المسرح مع غيره من المفاعيل لم يجر أن تقيم مقام الفاعل إلا المفعول به الصريح غير المقيد بحرف جر لفظاً أو تقديرًا .

فالمقيد بحرف جر لفظاً نحو : (في الدار) من قولك : (ضرب زيد في الدار) ، والمقيد بحرف جر تقديرًا نحو : (الخير) من قولك : (أمرتك الخير) ، وأصله : (بالخير) ، وكذلك : (الرجال) من قولك : (اخترت الرجال عمراً) ، أصله (من الرجال) فتقول : (أمرت زيد الخير) (واختير عمرو الرجال) ، ولا يجوز إقامة : (في الدار) ، و (الخير) و (الرجال) مع وجود / المفعول مقام الفاعل ٢٧٧ لأن بين الفاعل والمفعول مناسبة دون غيره من المفاعيل وهو اشتراكهما في باب : (المفاعلة) نحو : (ضارب زيد عمراً) هذا مذهب جمهور البصريين . (١)

وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعين إقامة المفعول به المسرح إذا كان هناك مصدر بل يُتخير بين إقامته وإقامة المصدر ، وإنما يتعين عند عدم المصدر ، واستدلوا عليه بالسمع والقياس .

أما السماع فقالوا : قد ورد إقامة المصدر مع وجود المفعول به في قوله تعالى ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (٢)

(١) انظر : الفرائد الجديدة ١ : ٣٢٤ - ٣٢٥ .

(٢) من قوله تعالى ﴿ قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام

الله ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون ﴾ الجاثية آية ١٤ .

على قراءة أبي جعفر^(١) في بناء [الفاعل] للمفعول تقديره : ليجزى
الجزء فأقام المصدر مع وجود المفعول به^(٢) وفي قوله تعالى * وكذلك
نجى المؤمنين *^(٣) على قراءة عاصم^(٤) تقديره : نجى
[هو ، أى :] النجاء^(٥).

- (١) أبو جعفر هو : يزيد بن القعقاع المدني القارىء ، وهو أحد القراء
العشرة ، توفي سنة ١٣٣ هـ .
انظر لترجمته : الإقناع ١ : ٧٣ - ١٠٢ ، حجة القراءات لابن زنجلة
٦٣ ، معرفة القراء للذهبي ٥٨ ، وفيات الأعيان ٥ : ٣١٨ .
- (٢) انظر : املاء ما من به الرحمن ٢ : ٢٣٢ ، البحر المحيط ٦ : ٣٣٥ ،
وقال : قال الزجاج والفارسي والفراء عن هذه القراءة أنها لحن ،
شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٧٥ ، شرح الكافية الشافية ٢ : ٦٠٩ ،
معاني القرآن للفراء ٣ : ٤٦ ، النشر ٢ : ٣٧٢ .
- (٣) من قوله تعالى * فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك نتجى المؤمنون *
الأنبياء آية ٨٨ .
- (٤) عاصم هو : عاصم بن أبي النجود ، الضرير الكوفي ، يقال له : ابن
بهدلة ، وهو مولى بني جذيمة بن مالك ، ويكنى أبا بكر ، وهو من
التابعين ، روى عنه القراءة والحديث خلق كثير ، و تصدر للإقراء عند
موت أبي عبد الرحمن السلمي سنة ٧٣ هـ . توفي بالكوفة أيام مروان
ابن محمد سنة ٨٠ هـ ، وقيل سنة ١٢٩ هـ .
- انظر لترجمته : الإقناع في القراءات السبع ١ : ١١٥ ، مراتب
النحويين ٤٩ .
- (٥) قرأ بها عاصم وابن عامر وأبو بكر .
ووردت في : املاء ما من به الرحمن ٢ : ١٣٦ ، الإقناع في القراءات
السبع ٢ : ٧٠٣ ، البحر المحيط ٦ : ٣٣٥ ، التيسير في القراءات
السبع ١٥٥ ، الحجة لابن خالويه ٢٥٠ ، حجة القراءات لابن
زنجلة ٤٦٩ ، سراج القارىء المبتدىء ٣٢٩ ، كتاب السبعة لابن مجاهد
٤٣٠ ، معاني القرآن للفراء ٢ : ٢١٠ ، المهدب في القراءات العشر
٢ : ١٣٦ ، النشر في القراءات العشر ٢ : ٣٢٤ .

وأما القياس فلا ن دلالة الفعل على مصدره أقوى من دلالة على المفعول به فكان أولى .

وأجيب عن الآية الأولى بوجهين :

أحدهما : أن المصدر لم يَقَمْ فيها مقام الفاعل ، وإنما الذي أُقيم

المفعول فإن : (يجرى) يتعدى إلى مفعولين حُذِفَ الأول لدلالة الثاني عليه ، وهو المقام مقام الفاعل تقديره ليجزى الجزاء .

/ الثاني : سلمنا أن المقام مقام الفاعل ضمير المصدر لكنه لم يجتمع ٢٧٨ مع غيره من المفعولات ، فإن قوله * قوما بما كانوا يكسبون * يجوز أن يكون معمولاً لفعل محذوف تقديره : يجرى الله قوما بما كانوا يكسبون والجملة الأولى (ليجزى) ، ولم يذكر لها مفعول أي : ليجزى الجزاء ، وحذف الجزاء وأقيم ضميره مقامه أي ليجزاه .

وعن الثانية بأن الفعل ليس مبنياً للمفعول ، وأصله : (ننجى) فأبدل النون جيماً ، وأدغمها في الأخرى ، ذكره أبو البقاء ، واعترض بعضهم عليه بأن النون لا مناسبة بينها وبين الجيم حتى تقلب جيماً ويدغم^(١) فيها .

وأجاب بجواب آخر فقال : النون الواحدة محذوفة كما حذف

: (التاء) في قوله : (يذكرون) ، أي : (يتذكرون) ، وشدت الجيم عوضاً من النون المحذوفة ، والدليل على أن أصله : (ننجى) أن الياء لم تتحرك ، ولو كان مبنياً للمفعول لحركت كما تحرك في : (رمى القوم) و (غزا الجيش) ، لأنه يكون ماضياً مبنياً على الفتح فلما لم تحرك دل على أنه مضارع .

وفي الاستدلال بالآيتين ، والجواب عن الأول إشكال من حيث

(١) انظر : املاء ما من به الرحمن ٢ : ١٣٦ ، البحر المحيط ٦ : ٣٣٥ .

إن ما يقام مقام الفاعل حكمه حكم الفاعل في أنه لا يجوز حذفه فكيف تصح

إقامة / المصدر والمفعول به المحذوفين مقامه ؟ ٢٧٩

والجواب عنه أنه يجوز إقامة المصدر المعهود عند سيبويه مقام

الفاعل ، ويكون مضمراً فتقول لمن يترقب سفراً : (قد سوفر) أي :

قد سوفر السفر ، ثم يقدر ضمير المصدر بدله ، أي : قوسوفرهو ، أي :

السفر المعهود فليس المقام مقام الفاعل محذوفاً بل مضمراً في الفعل ،

بخلاف المصدر المؤكد فإنه لا يجوز إقامته وإضماره لدلالة الفعل

عليه كما لا يجوز إظهاره ، فلا تقول : ضَرَبَ ضَرْبًا .

ونذهب الكوفيون والأخفش ، وابن مالك إلى أنه لا يتعين إقامة المفعول

به بل هو أولى ، ويجوز إقامة غيره من المفعولات ، وهي : المصدر المختص

لفظاً أو نية ، وظرفاً الزمان والمكان ، والمجرور - مقام الفاعل مع وجوده ،

واستدلوا عليه بالآية المتقدمة ، وهي قوله تعالى * لِيُجْزَى قَوْمًا * ،

وقالوا : القائم مقام الفاعل الجار والمجرور وهو : * بما كانوا يكسبون *

مع وجود المفعول به ^(١) وهو : (قوما) .

ويقول جرير :

ولو ولدت قَفِيرَةً جَرَوُ كَلْبٍ لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوُ الْكَلْبُ بِلَا ^(٢)

(١) انظر : البحر المحيط ٦ : ٣٣٥ وقال : هو قول الأخفش والكوفيين

وأبي عبيد .

(٢) نسب البيت كما ذكر الشاح لجرير ولم أجده في ديوانه ط . بيروت

١٣٧٩ هـ ولا في شرح الديوان .

وقد جاء كاملاً في : الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٩٣ ،

الأُمالي الشجرية ٢ : ٢١٥ ، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه

٢٥٠ ، خزنة الأدب ١ : ٣٣٧ ، الخصائص ١ : ٣٩٧ ، الدرر

فأقام الجار والمجرور وهو (بذلك) / مع وجود المفعول به ٢٨٠ وهو : (الكلاب) .

وأجيبوا عن الآية بالجوابين المتقدمين . وأما البيت فقليل هو ضرورة ، فلا يُستدل به .

وأجاب ابن خروف عنه بأن (الكلاب) : منتصب على التشبيه بالمفعول به ، [لما] أضر [في] البيت ، وأقامه مقام الفاعل جعله المنسوب مبالغة في كثرة وقوع الفعل فأخرج (الكلاب) على التفسير ، لبيان حقيقة المنسوب فنصبت على التشبيه كما جاز : " إن امرأة كانت تهراق الدماء " (١) ، وأصله : أن امرأة كانت تهراق دماؤها ، فجعلت المرأة هي المهرقة ، مبالغة ، ورفع ضميرها بتهراق فنصبت : (الدماء) على التشبيه بالمفعول به على جهة البيان بحقيقة : (المهرق) .

وأجاب ابن بابشاذ وغيره بأنه يجوز أن يكون : (الكلاب) منصوباً ب (ولدت) فعلى هذا يكون المقام مقام الفاعل ضمير عائد على : (الكلاب) ، أو مصدر ل (نسب) ، أو الجار والمجرور ، ويكون (جروكلب) : منادى ، تقديره : يا جروكلب . (٢)

====
اللوامع ١ : ٤٤ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٨٥ ، شرح المفصل ٧ : ٧٥
شرح جمل الزجاجي ١ : ٥٣٧ ، شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٧٥
شرح الوافية ١٧٠ ، همع الهوامع ١ : ١٦٢ .
وورد العجز فقط في : الفرائد الجديدة ١ : ٣٢٤ ،
معاني الكلمات : قفيرة - بقاف مضمومة ففاء مفتوحة - مصفر اسم أم
الفرزدق ويروى بدله : " فكيهة " على وزنه تحريفاً ، والجرو :
ولد السباع ومنها الكلب .

(١) انظر : أحمد بن حنبل ٧ : ٨٤ ، أمالي السهيلي ٧٣ ، وفيه جزء من الحديث ، اللسان ١٠ : ٣٦٧ ، الموطأ ١ : ٦٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣ : ٢٨٢ ، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٦ : ٢٩٢ .

(٢) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢ : ٣٧٥ .

واعترض على الأول بأنه يلزم على ذلك إثبات علامة التانيث في :
(لسباً) على الفصيح ، فإن معناه يكون لسبتٌ هي ، أي : الكلاب
لا تلد مولودة وعلى الثاني : بأن فيه إزالة اللفظ عن موضعه وجعل
جواب (لو) غير مرتبط بها ، وقلب المعنى ، لأنه يصير السبب غير
الكلاب بسبب الجرو الفنادى ، ويكون التقدير : لو ولدت قفيرة الكلاب
لسبب السبب بذلك يا جرو كلب .

والمعنى المقصود : ولو ولدت قفيرة جرو كلب / لسبت (٢٨)
الكلاب به . وقفيرة : أم الفرزدق ، و (القاف) فيه مقدمة على :
(الفاء) ، وبعده (الياء) .

ونقل بعضهم عن الأُخفش أنه قيد جواز ذلك بما إذا قدم ما يقوم
مقام الفاعل على المفعول نحو : (ضرب الضرب الشديدُ زيداً) و (ضرب
يوم الجمعة زيداً) [فإن تقدم المفعول إقامته]^(١) أولى من الطرفين
والجار والمجرور لوصول الفعل إليه بنفسه وليس بواسطة .^(٢)

وقال غيره : إقامة الجار والمجرور أولى لأنه مفعول به ثم ظرف
المكان ثم ظرف الزمان ، ثم المصدر ، فالأولى إقامة : (ضرباً شديداً)
في المثال المذكور عند ابن عصفور^(٣) ، و : (في داره) عند غيره .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٨٥ .

(٣) الذي قال : " . . . كنت بالخيار في إقامة أيهما شئت ، إلا أن
إقامة المصدر إذا كان مختصاً في اللفظ أولى من إقامة الظرف
والمجرور " .

انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٥٣٩ .

وإذا اجتمع مفعولان بهما مسرحان ، وذلك فيما يتعدى إلى مفعولين
ك (أعطيت) و (علمت) ضد من جوز إقامة الثاني في باب : (علمت) ،
كان لك أن تضم كلا منهما عند أمن اللبس فتقول : (أعطى زيدٌ درهماً) و
(أعطى درهمٌ زيداً) و (علم زيد قائماً) و (علم قائماً زيد) إلا أن
يكون الثاني جملة فلا يجوز إقامته إلا على قول من يقيم الجملة مقام الفاعل
في هذا الباب ، والأولى إقامة الأول منهما ، لأنه فاعل في المعنى إذ هو
الأخذ في باب : (أعطى) .

وقال الكوفيون : إن كان الأول نكرة وجب إقامة الأول وقبَّحَ

٢٨٢ إقامة الثاني ، وإن كان معرفة أقمت أيهما شئت / من غير ترجيح .
فإن خفت اللبس لم يجز إلا إقامة الأول لئلا يلتبس الآخذ بالمأخوذ
فتقول : (أعطى زيدٌ عمراً) إذا كان زيدٌ الذي أخذ عمراً ، ولا تقول :
أعطى عمرو زيداً ، ومتى أقمت الأول فالثاني باق على نصبه .

واختلف النحاة في العامل فيه النصب ، فذهب سيبويه أن العامل
فيه الفعل المبني لما لم يسم فاعله عمل فيه النصب كما في الأول الرفع ،^(١)
وذهب قوم إلى أن العامل فيه الذي كان ينصبه قبل بناء الفعل للمفعول
ف : (درهماً) من قولك : (أعطى زيدٌ درهماً) باقٍ على النصب
الذي كان فيه قبل بناء الفعل للمفعول ، لأن أصله : (أعطى زيدٌ عمراً
درهماً) فلما بنيت الفعل للمفعول رفعت : (عمراً) لقيامه مقام
الفاعل ، وبقي : (الدرهم) على نصبه لم يوءثر فيه شيئاً ، وضعفه ابن
عصفور بأن العامل إذا ذهب لفظاً وتقديراً لم يجز إبقاء عمله ، والفعل
المبني للفاعل قد زال لفظاً وتقديراً ، فإن المعطى على إسناد الفعل
للمفعول .^(٢)

(١) انظر الكتاب ١ : ١٩٠ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ١ : ٥٤٤ .

وزهب الزجاجي^(١) إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسم فاعله لأنه منصوب وقع بعد مرفوع ليس بفاعل فيكون خبراً كقولك : (ما زيد قائماً) فسماه خبراً ، وسمى الاسم المرفوع قبله اسم ما لم يسم فاعله كما يسمى (زيد) اسم : (ما) و : (قائم) خبرها . ورده ابن عصفور^(٢) بأن ذلك إنما سمي خبراً ، لأنه في الأصل خبر مبتدأ . وهذا منتف هنا .

ومتى أقمت الثاني مقام الفاعل ، فهل المعنى على ما كان عليه أم لا ؟

اختلاف النحاة فيه / فلا أكثرون على أن المعنى على ما كان ٢٨٣

عليه لو أقمت الأول من أن زيدا أخذ الدرهم مأخوذ . ومنهم من ذهب إلى أن المعنى ينعكس فإذا قلت : (أعطى درهمٌ زيدا) كأنك قلت : أخذ الدرهم زيدا على سبيل التجوز ، ف : (الدرهم) أخذ ، و : (زيد) مأخوذ ، وهو ضعيف إذ لا ضرورة إليه . قال ابن عصفور : والذي حمل صاحب هذا المذهب على ذلك أن سيبويه حكى أن قول العرب : " أدخل فوه الحجر " على القلب كأنك قلت : " أدخل في فيه الحجر ، وإذا قلت : " أدخل الحجر فاه ، كان المعنى : " أدخل الحجر في فيه ، وليس في الكلام قلب ، فلما رأى سيبويه ادعاء القلب في هذه المسألة عند إقامة الثاني وهو : (فوه) حمل كل مسألة يقام فيها الثاني على القلب ، ولا حجة فيه ، لأن سيبويه عمله على ادعاء القلب في المسألة أمر ضروري ، لأن قوله : " أدخل فاه الحجر " إذا لم يكن مقلوباً كان (الحجر) مفعولاً مسرحاً غير مقيد لفظاً ولا تقديراً ، و : (الفم) مقيداً تقديراً ، لأن المعنى : " أدخل الحجر [في] فيه ،

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٥٤٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٥٤٤ ، الكتاب ١ : ١٨١ ، قال

سيبويه : " والجيد : أدخل فاه الحجر " .

(٤) انظر الكتاب ١ : ١٨١ .

فكان لا يجوز إلا إقامة (الحجر) لأنه غير مقيد و (فوه) مقيد ولا يقام المقيد مع وجود المسرح فلما أقيم : (فوه) وهو مقيد تقديراً مع وجود المسرح . علم أن المسألة مقلوبة ، وأن الأصل أدخلت (فاه الحجر) أي : في الحجر . فالذى دعاه في هذه المسألة إلى القلب أمر ضرورى غير موجود في باب (أعطى) ونحوه . (١)

واعلم أن الذى يقام مقام الفاعل / يثبت له أحكام الفاعل من ٢٨٤
أن حقه أن يلي الفاعل قبل باقى المفعولات ، وأنه لا يتقدم على الفعل
فإن قدم خرج من هذا الباب ، وصار مبتدأ ، وفي الفعل ضمير يقوم مقام
الفاعل كقولك : (زيد أكرم وزيد أعطى درهما) فني : (أكرم وأعطى)
ضمير قائم مقام الفاعل .

وحكم اسم المفعول في جميع ذلك حكم الفعل المبني لما [لم]
يسم فاعله .

مسألة القول إذا بنيت للمفعول . فالجملة الواقعة بعده محكية
في موضع نصب . واختلف في أنها في موضع المصدر أو المفعول به بناء على
أن القول هل يتعدى أم لا : فإن قيل إنها في موضع المصدر جاز على
القول الأول أن تكون قائمة مقام الفاعل ، وأن يكون المجرور الذى معها
القائم مقامه في قولك : قيل لزيد كذا ، وقيل القائم مقامه ضمير المصدر
المستتر في الفعل والجملة المنقولة مفسرة له ، ويتعين على القول الثانى
أن يكون القائمة مقام الفاعل . وأما على الثالث فيجوز إقامة كل منهما . فإن
قيل إذا قيل : إنها في موضع المصدر فكيف يجوز إقامتها مقام الفاعل
وقد شرط إقامة المصدر مقامه أن يتخصص بصفة ، وهذا لم يوصف .

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٥٤٥ .

فالجواب أنه إنما شرط تخصيص المصدر بالصفة في إقامته مقامه إذا كان نكرة ، أما إذا كان معرفة فقد حصل له في التخصيص ما هو أقوى من تخصيص الوصف كما إذا / قلت : (ضرب الضرب) تزيد : ٢٨٥ (ضرباً) معهودا وهذا وقع معرفة ، فهو بالصحة أولى . هذا جواب بعضهم ، وفيه نظر حسن إذ الجمل نكرات ، ويجوز أن يجاب عنه بأن شرط المصدر أن يتخصص ، ويمنع تخصصه بصفة ، وهذا قد تخصص بتعيين المقول .

[المبتدأ والخبر]

قال : " ومنها المبتدأ والخبر " (١)

أى : من جملة المرفوعات : " المبتدأ والخبر " .

والمبتدأ : اسم مفعول من : (ابتدأ) - أى : (شرع) ، مأخوذ

من : (بدأ) بالهمز : إذا شرع في الشيء (٢) .

وأما : (بدا) بغير همز ، فمعناه : ظهر ، وقد جاء أيضا بمعنى :

شرع في لغة الأنصار (٣) ، قال شاعرهم :

باسم الإله وه بديننا (٤)

(١) انظر لهذا الموضوع : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٢٩ فما بعدها ، شرح الكافية لابن الحاجب ٢٣ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٨٥ ، الكافية في النحو ٧٤ .

(٢) انظر اللسان ١ : ٢٦ (بدأ) .

(٣) المصدر السابق ١ : ٢٧ (بدأ) .

(٤) نسب لعبد الله بن رواحة ، انظر ديوانه ط أولى ١٤٠ هـ وبعده :

ولو عبدنا غيره شقيننا

فحببنا ربنا وحببنا

[اختلاف النحاة في الرفع للمبتدأ]

وهو مرفوع ، وفي الرفع له سبعة أقوال :

أحدها : قول جمهور البصريين أن الرفع الابتدائي^(١) [وهو] جعلك الاسم أول الكلام لفظاً أو تقديراً مجرداً من العوامل اللفظية غير الزائدة أسند إليه ، لأن هذا المعنى مختص بالاسم ، والمختص من الألفاظ عامل فكذاك من المعاني . وضعف بأن المعاني لم يثبت لها عمل في موضع .
وثانيها : أن الرفع له شبهه بالفاعل ، لأن كلا منهما يخبر عنه ولا يستغنى عن الخبر^(٢) . وضعف بأن الشبه معنى ، والمعاني لم يثبت لها عمل وباب (المبتدأ والخبر) أصل والفعل والفاعل / فرع ٢٨٦ ، وذلك لأن اللفظ وفق المعنى في المبتدأ والخبر ، لأن المبتدأ قبل الخبر ، وكذلك المعنى المخبر عنه قبل الخبر ، وليس كذلك الفاعل والفاعل ، لأن الفعل الذي هو خير مقدم على المخبر عنه - وهو الفاعل - واللفظ ليس على وفق المعنى . فإذا رفعنا المبتدأ بشبهه الفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع ، وهذا قول من يرى أن الفاعل [ليس] أصلاً في الرفع والراجع أنه ليس أحدهما أصلاً للآخر .

==== وهو شعر كان يتمثل به المسلمون في يوم الخندق ، وهم يحفرون ، وينقلون التراب .

ورد في : شرح الكافية الشافية ٢ : ١١١٦ ، مجاز القرآن ١ : ٢٠ . معاني الكلمات : بدا : بد الرجل يبدو : إذا نزل البادية ، وقيل : إنه من بديتُ الشيء . وقيل : إنه من بديتُ بالشيء - بكسر الدال - أي : ابتدأت به ، فلما خفف الهمزة كسر الدال فانقلبت الهمزة ياء .

الشاهد فيه قوله : (بدينا) حيث جاءت الكلمة بمعنى شرع في لغة الأنصار ، و (بدأ) بغير همز معناه : ظهر .

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١ : ٨٧ .

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٢٥٥ .

وثالثها : قاله الزجاج : أن العامل فيه ما في النفس من معنى

الإخبار (١)

ورابعها : عن الكوفيين : أن الرفع له الخبر لتلازمهما كالعلة والمعلول .

وضعف بأن الخبر إذا كان مشتقاً رَفَعَ ظاهراً أو مضمراً ك (زيد قام أبوه)
(زيد قائم) فلورفع مع ذلك المبتدأ لكان العامل الواحد قد رفع
معمولين من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر ، ولا نظيره في كلامهم ،
وبأن العامل رتبته التقدم ، والخبر رتبته التأخر فيتناهيان ، وبأنه قد يكون
جامداً ، والجامد لا يعمل وبأن الخبر موجود مع : (إن) وقد نصب المبتدأ .

وخامسها : عن الفراء : أن العامل فيه العائد من الخبر (٢) .

بأن العائد موجود في الصلة ، ولا عمل له في الموصول ، ولو كان عاملاً لعمل
فيه .

سادسها : أن الرفع له الإخبار عنه ، والإسناد إليه . (٣)

وقال بعضهم : كونه مفرداً ومحتاجاً إلى خبر وهما قريبان من

الأول .

(٥)

وسابعها : عن المبرد أن العامل فيه تجرده من العوامل اللفظية ،

ورد بأن عدم العامل لا يكون عاملاً والتعليل بالعدم لا يصلح ورجحه ابن

عصفور ، وقال : قد ثبت أن التعرى عامل بشرط أن يكون الاسم المعرّى

قد ركب من وجه ، وذلك أن سيبويه حكى أنهم يقولون : واحدٌ واثنان

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٥٥ وقد حكى ابن

عصفور بفساده .

(٢) انظر : الإنصاف ١ : ٤٤ (المسألة ٥) ، كتاب الحُطْل في إصلاح

الخلل من كتاب الجمل ١٤٩ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٥٦ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ١ : ٨٧ ونسب رأى الكوفيين للفراء وغيره

من الكوفيين .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٥٦ ، الكتاب ١ : ٢٧٨ ، المقتضب ٢ : ٤٩ .

وثلاثة إذا عدوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ، ولا عنها ، وذلك مع التركيب بالعطف ، فإن لم يعطف [بعضها] على بعض كانت موقوفة فتقول : (واحد اثنان ، ثلاثة ، فكذاك المبتدأ ارتفع لتعريفه مع تركيبه بالإخبار عنه .^(١) إذن قد ثبت أن التعرى رافع ، وإفساد ابن كيسان لهذا القول بقوله : إن ذلك يوءى إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه إن قدرت التعرية عن عامل نصب ، أو خفض ، لأن التعرية تعمل رفعا ووجود العامل الذي قدر التعرية عنه يعمل خفضا ونصبا ، وعامل الرفع أقوى من عامل الخفض والنصب إذ قد يعمل الخفض والنصب معنى الفعل وليس كذلك / الرفع ، وإن قدرت التعرية عن عامل الرفع كان وجود العامل وعدمه سواء وإنما ينبغي أن يكون الشيء موجودا أقوى منه معدوماً باطلاً لأنه إنما يعني بالتعرية أن الاسم المبتدأ لا عامل له وإنما كان يلزمنا ما ذكره لو قدر بأنه كان له عامل ثم حذف^(٢) . انتهى .

ونسب بعضهم هذه المسألة إلى الجرجاني ، ونسب إلى العبري أن العامل فيه مركب من وجودي وعدمي وهما التعرى من العوامل والإسناد إليه ، وهذا قول ثامن .

وأما الخبر فهو مرفوع أيضا ، وفي الراجع له ثمانية أقوال :

أحدها : عن الأختف ، والرماني ، وابن السراج ، والزمخشري : أن الراجع له الابتداء لأنه عمل في المبتدأ فعلم في الخير^(٣) ك (كان) و (ظننت) ورد فيما يقوم في الرد على عمله في المبتدأ ، وبأن الابتداء قد

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٥٦ .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) انظر : الإنصاف ١ : ٤٤ المسألة (٥) ، شرح جمل الزجاجي

لابن عصفور ١ : ٣٥٧ ، شرح المفصل ١ : ٨٣ ، ٨٥ .

عمل في المبتدأ عند هذا القائل في عمله في الخبر يودى إلى إعمال الواحد في معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر ، وليس له نظير في كلامهم ، وأيضا فعمل الفعل أقوى ، ولا يعمل في معمولين رفعا .

وثانيهما : وهو قول العبر ، وابن برهان : أن الابتداء والمبتدأ معا عملا في الخبر ^(١) ، وشبه ذلك بقولك : (إن تقم أقم) في جزم الفعل بـ (أن) / وجزم الجواب بـ (أن والفعل) معا . ورد بأنه ٢٨٩ يودى إلى منع تقديم الخبر لأنه لا يتقدم المفعول ، إلا إذا كان العامل لفظا متصرفا .

وثالثها : وهو قول السيرافي ، والزمخشري ، وأجازه ابن عصفور ^(٢) أن العامل فيه تعريه من العوامل ^(٣) .

ورابعها : حكاه ابن خروف أنه ارتفع لشبهه بالفاعل في أنه ثانی جزأى الجملة .

وخامسها : عن أبي زكريا يحيى الفراء ، وأبي الفتح ابن جنس أن كلا من المبتدأ والخبر يعمل في الآخر كما تعمل أسماء الشرط في الفعل ، ويعمل الفعل فيها .

وسادسها : حكاه الرندي ^(٤) أنه ارتفع بتبعية المبتدأ ، فأعرب بإعرابه .

(١) انظر : الأصول ١ : ١٨ ، الإنصاف ١ : ٤٤ ، فمابعدھا المسألة

(٥) ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٥٧ ، الكتاب ٣ :

٢٧٨ ، المقتضب ٢ : ٤٩ .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي له ١ : ٣٥٧ ، قال : " وهو الصحيح

عندي ، لأن التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعسرى قد ركب من وجه ما " .

(٣) انظر : شرح المفصل ١ : ٨٣ .

(٤) لعلة الرندي وليس الزيدي .

وسابعتها : عن بعض المتأخرين أنه ارتفع بكونه خبراً محتاجاً إلى مبتدأ .

وثامنها : عن سيبويه والفرسي أن الرفع له المبتدأ ، وهو بمنزلة :

(لم يقم زيد) في إعمال : (لم) في : (يقم) ، و (يقم) في

الاسم + وضعف بأن المبتدأ قد يكون مشتقاً فيرفع فاعلاً كقولك : (القائم

أبوه زيد) فلو رفع الخبر مع ذلك لآدى إلى إعمال عامل واحد الرفع

في معمولين من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر ، ولا نظيره . وباب المبتدأ

قد يكون اسماً جامداً ك : (زيد) والعامل إذا كان غير متصرف لا يجوز

تقديم معموله عليه / والمبتدأ يجوز تقديم خبره عليه فدل على أنه

٢٩٠

غير عامل فيه .

وأجيب عنه بأن طلب المبتدأ المشتق للفاعل خلاف طلبه للخبر

فالجملتان متغايرتان ، وأما كون العامل إذا لم ينصرف في نفسه لا يتصرف

في معموله فهذا في العوامل المحمولة على الفعل والمشبّهة به وليس المبتدأ

كذلك .

والفرق بين هذا وقول الفراء أنه جعل المبتدأ والخبر متعارضين

في العمل ، وسيبويه لم يجعلهما متعارضين .

قال : " فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً

إليه [أ] والصفة الواقعة بعد حرف النفي ، وألف الاستفهام رافعة

لظاهر مثل : (زيد قائم) [وما قائم الزيدان] و (أقائم الزيدان)

فإن طبقت مفرداً جاز الأمران " (١)

المبتدأ عند محققي النحاة ينقسم قسمين : أحدهما مسند إليه

والآخر مسند .

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٣ ، الكافية في النحو ٠٧٤

فالأول هو : الاسم المجرد من العوامل اللفظية المسند إليه ،^(١)
فقوله : " الاسم " : جنس يخرج به الفعل والحرف . وقوله : " المجرد عن
العوامل اللفظية المسند إليه " فصل يخرج به الفاعل ، وما دخل عليه
نواسخ المبتدأ ك (اسم (إن) وأخواتها) ، والمفعول الأول ل :
(ظننت) ، والثاني : ل : (أعلمت) ، فإنها أسماء مسند إليها ، وليست
مبتدأ ، لأن عواملها لفظية ، وعامل المبتدأ معنوي .

والعوامل ثلاثة أُضرب^(٢) : لفظي : وهو الأفعال وما أشبهها

/ مما يتلفظ به .

٢٩١

ومعنوي ، وهو : على ضربين : معنوي في تقدير اللفظي ك (اسم
الإشارة) و (الظرف) ، ومعنوي ليس كذلك وهو على ثلاثة أقسام :
رافع المبتدأ ، ورائعه هو والخبر على رأى ، ورافع المضارع ، والعامل في
الصفة على رأى الأخت^(٣) .

ومركب من اللفظي والمعنوي ، وهو : الابتداء والمبتدأ عند من
جعلهما عاملين في الخبر .

والمراد هنا بالعوامل اللفظية هي [كان وإن وذن وأخواتها
وما ولا]^(٤) وما في معناه . وقوله : " مسند إليه " يخرج به الأسماء
غير المركبة ك (زيد) و (عمرو) وأسماء الأعداد ، وأسماء حروف الهجاء
إنما ذكرت مرسلّة عن إسناد ، ويخرج به أيضا الاسم إذا وقع خبرا كقولك :
(زيد قائم) فإنه عنده اسم .

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٨٦ .

(٢) انظر : المصدر السابق .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٨٦ ، ٩٩ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق ، انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٨٦ .

ولا يشترط فيه ^(١) أن يكون اسماً ، فإن الجمل الفعلية قد تكون
مبتدأة إذا دخل عليها : (ما) أو (إن) أو (وليت) (إن) المصدرية
كقوله تعالى * وَإِنْ تَصُومُوا خَيْرَ لَكُمْ * ^(٢) . وكذا الجملة الاسمية تكون
مبتدأة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كقوله تعالى * سِوَاهُ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ
أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ * ^(٣) ف : (أنذرتهم أم لم تنذرهم) مبتدأ ^(٤) وخبره (سواء
عليهم)

وكذا الفعل والحرف : قد يكونان مبتدئين كقولك : (قام فعمل

ماض) و : (في حرف جر) ، ف : (قام) ، و (في) مبتدآن [و]
ما بعدهما خبر .

وقد يكون المبتدأ فعلين كقولك (* عيس ويسر * ^(٥) مترادفان)

٢٩٢ ، وحرفين كقولك : (من وعن حرفا / جر) ، واسم وحرف كقولك :
(هذان كلمتان : ها التنبيه ، واسم الإشارة) ، واسمين كقولك :
(الحنطة والقمح : مترادفان) ، وهو : أخذ في الحد الاسم مفرداً ، وجملة
فعلية من غير حرف مصدر ، أو حرف استفهام ، ك (قام زيد جملة فعلية)
، وجملة اسمية ك (زيد قام كلام مفيد) ، ولفظاً مهمل كقولك : (ديسر
مهمل) ، وكيف يشترط في الحد الاسم وقد جاء قوله تعالى :

(١) أي في المبتدأ .

(٢) من قوله تعالى * فمن تطوع خيراً فهو خير له وأن تصوموا خير لكم *
البقرة ١٨٤ .

(٣) من قوله سبحانه * سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون *
البقرة آية ٦ .

(٤) في هذا نظر : لأن (أنذرتهم) جملة فعلية لا اسمية . سيأتي

أن " الجملة الداخلة عليها همزة الاستفهام مؤولة باسم مفرد
لوقوعها موقع المصدر المعرف تقديره : الإنذار وعدمه سواء .

(٥) من قوله جلت قدرته : * ثم نظر . ثم عيس ويسر * المدثر ٢٢ .

* ومن آياته يُريكم البرق * (١) وقولهم : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) ف : (يريكم) و (تسمع بالمعيدي) : مبتدآن ٤! ثم إنه لا يشترط فيه التجرد من العوامل اللفظية كلها فإن : (من أحد) في قولك : (ما في الدار من أحد) ، وكذلك (بحسبك) من قولك : (بحسبك زيد) مبتدآن ، وليس مجردين عن العوامل .

فالجواب : أما الجملة الداخلة عليها حروف المصدر فهي مؤولة باسم مفرد تقديره : صومكم خير لكم ، وكذلك الجملة الداخلة عليها همزة الاستفهام مؤولة باسم مفرد لوقوعها موقع المصدر المعرف تقديره : الإنذار وعدمه سواء (٢) .

وأما وقوع الفعل والحرف مبتدئين فقد تقدم الجواب عنه أول الكتاب ،

وفي باب الفاعل ، وأن المصنف وجماعة / يريدون : أن الحرف ٢٩٣ والفعل المستعملين كذلك اسمان مدلولهما لفظ مثلهما ، وآخرون يسلمون إنها أفعال وحروف ، ويقولون : إن هذه الحروف المذكورة في المبتدأ والفاعل ونحوهما فيما إذا استعمل اللفظ في مدلوله . فأما إذا استعمل وأراد به لفظه فلا يشترط فيه الاسمية فيختص به بذلك . وهذا هو الجواب عن الجمل المخبر عنها فإنها لم تستعمل في مدلولها . وأما وقوع المبتدأ اسمين فالمصنف لم يشترط فيه الأفراد بل اعتبر جنس الاسم فلا يضره تعدده في بعض الصور . وأما قوله تعالى * ومن آياته يريكم البرق * فيحتمل أن يكون : (أن) فيه محذوفة ويكون مصدرا ، ويحتمل أن

(١) من قوله تعالى * ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا وينزل من السماء فيحيى به الأرض بعد موتها إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون *
الروم آية ٢٤ .

(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٩٠ ، أمالي ابن الحاجب ١ : ١٠٨ - شرح المفصل ١ : ٩٣ .

يكون : (من آياته) في موضع الحال والجملة فعلية تقديرها : ويريكـم البرق من آياته ، وكذا تأويل قولهم : " تسمع بالمعيدي " ، هو في تقدير الاسم بتقدير حذف (أن) أي : أن تسمع ، وأما (من أحد) و (بحسبك زيد) ونحوه ، فالشيخ أراد بالعوامل غير الزائدة وهذه عوامل زائدة ، وعلى الخبر انما يسمى على مذهب من أراد أن العامل في المبتدأ معنوي . فأما على مذهب الكوفيين والفراء القائلين بأن الخبر عامل في المبتدأ ، فلأن الخبر عامل لفظي .

القسم الثاني من المبتدأ

كل صفة من اسم فاعل / أو مفعول ، أو صفة مشبهة اعتمدت ٢٩٤ على حرف نفي ، أو أداة استفهام ، وعملت في اسم ظاهر بعده ، أو ضمير منفصل فهو مبتدأ^(١) إن كان مسنداً إلى الاسم الواقع بعده المرفوع به ، ف (قائم) سد مسد الخبر لحصول الفائدة به كما تحصل بالفعل في قولك : (أقائم الزيدان ؟) . وإن لم تحصل الفائدة به كقولك : (أقائم أبواه زيد) كان خيراً مقدماً ، و : (زيد) مبتدأ . ثم إن كان الاسم الواقع بعده المعمول له غير مطابق له في الأفراد بأن يكون مثنى أو مجموعاً تعين في الصفة أن تكون مبتدأ ، وما بعدها سد مسد الخبر كقولك : (أقائم الزيدان) ، و (أقائم الزيدون) و (أقائم أنتما ، وأنتم ، وأنتن) ، و (ما ذاهب الهندات) و (هل قائم الزيدان ؟) ، و (كيف منطلق الزيدان) و (متى منطلق الزيدون) و (أمضروب الزيدان) و (أمضروب الزيدون) و (هل مضروب أنتما ، وأنتم ، وأنتن) و (ما مضروب الزيدان) و (لا مضروب الزيدان) ونحو ذلك ، فهذه الصفات كلها

(١) انظر لهذا الموضوع في : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٩٥ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٢٣ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٨٦ شرح المفصل

نابت عن الفعل المضارع فعلت عمله وهي مبتدأ مسند إلى معمولها ،
ولا يجوز أن يكون خبراً مقدماً والاسم الذي بعدها مبتدأ غير معمول
لها ، لأنه كان يجب أن يظهر / فيه ضمير التثنية والجمع ، فتقول : ٢٩٥
(أقائم الزيدان ؟) و (أقائمون الزيدون ؟) فلما أفردت دل على
إعمالها في ما بعدها إن حُكِّمها حكم الفاعل .

فإذا تقدم [الوصف] لا يلحقه ضمير تثنية ولا جمع ، فإن لحقه
ضمير تثنية أو جمع ك : (أقائم الزيدان و) (أقائم الزيدون ؟) خرج
من هذا الباب ، وصار خبراً مقدماً ، والاسم الواقع بعده مبتدأ ، ولا يجوز
أن يكون مبتدأ إلا في اللغة الشاذة في لحوق علامتي التثنية والجمع
بالفعل إذا تقدم كقولهم : (أكلوني البراغيث) . (١)

وإن كان الاسم الواقع بعد الصفة مطابقاً لها في الأفراد كقولك :

(أقائم زيد) ، وقوله تعالى * أرأغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم * (٢)

و (ما قائم زيد) ، وفي التثنية والجمع بأن تكون الصفة تستعمل في المفرد ،
والمثنى ، والمجموع استعمالاً واحداً ، والاسم الذي بعدها مفرد أو مثنى ،

-
- (١) انظر : لهذه اللغة في هذا القول : الأصول في النحو ١ : ٧٩ ،
البحر المحيط ٦ : ٣٩٥ ، تفسير أبيات المعاني من شعر أبي
الطيب المتنبى ٦٤ ، حاشية الخضرى ١ : ١٦٢ ، حاشية الصبان
١ : ٢٠١ ، ٢٢١ ، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل
١٦٩ ، شرح أبيات سيبويه ١ : ٤٩١ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٨٦
الفرائد الجديدة ١ : ٣١٦ ، مجاز القرآن ٢ : ٣٠ ، معاني
القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ١ : ٤٦٩ ، المسائل المشكلية
المعروفة (بالبيداديات) ١٠٩ ،
وقيل : إن هذه لغة طى* ، وبعضهم قالوا : إنها لغة أزد شنوءة .
(٢) مريم آية ٤٦ .

أو مجموع ، كقولك : (أعدلُ الزيدان) و : (أعدلُ الزيدون) و :
(أحسنُ الزيدان) و (أحسنُ الزيدون) جاز في الصفة أن تكون
مبتدأً والاسم الواقع بعدها معمول لها وجاز أن يكون [الاسم الواقع
بعدها] مبتدأً ، والصفة خير مقدم وفيها ضمير مستتر معمول لها عائد
على المبتدأ .

[اختلافهم في شرط اعتماد الصفة]

واعلم أن اشتراط اعتماد الصفة على حرف نفي أو أداة استفهام

/ مذهب سيبويه (١) . وأما الأُخفش فلم يشترط ذلك (٢) ، وجوز ٢٩٦

إعمالها فيما بعدها مطلقاً فإذا قلت : (قائم زيد) ف : (قائم) :

مبتدأً عنده ، و : (زيد) مرفوع به سد مسد الخبر ، ويجوز عنده أن يكون

: (زيد) : مبتدأً و (قائم) : خبر مقدم .

وأما سيبويه فلا يُجوز في الوصف المعتمد أن يكون خبراً مقدماً .

هذا المشهور .

وقال ابن خروف ذكره سيبويه عن الخليل ، وقبحه ، ولم يمنعـه

وسياتي في باب : (اسم الفاعل) إن شاء الله تعالى .

وقول المصنف : (رافعة لظاهر) محترز به عما إذا رفعت مضمراً

فإنها تكون حينئذ خبراً كقولك : (أقائم زيد) و (ما قام زيد) إذا

جعلت : (زيداً) مبتدأً كما تقدم . ولا فرق بين المضمراً المتصل والمنفصل

كقولك : (أقائم هو) و (ما قائم هما) و (ما قائم أنتما) و (ما قائم هم)

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٨٦ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٣ -

٣٣٢ ، شرح المفصل ١ : ٩٦ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٢٣ .

(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٩٥ ، شرح الكافية الشافية

١ : ٣٣٣ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٨٧ .

فإنه يتعين كون الضمير المنفصل مبتدأ، لأنها لو جعلت مبتدأ والضمير معمولها لوجب اتصاله بها كما يكون مع الفعل، فإنه لا يسوغ الإتيان بالضمير المنفصل إلا عند تعدد الضمير فلا يجوز أن تقول: أقائم هو، ولا: أقائم هما، ولا: أقائم هم، كذا صرح به المصنف في شرحه^(١) وأما^(٢) وهو ظاهر.

وقال ابن مالك: يجوز أن يرفع به الضمير المنفصل^(٣) فتقول: (أقائم أنتما)، و (أقائم أنتما)، (أقائم هما)، ف: (قائم): مبتدأ و (أنتما) و (هما): فاعل سد مسد الخبر، وذلك فيما أسند إلى غير ضمير / المخاطب المفرد، والغائب، والغائبة، وأنشد: ٢٩٧

خليلي ما وافى بعهدى أنتما^(٤)

(١) ص ٢٣٠.

(٢) ج ٣ ص ٢٥٠.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ١: ٣٣٢.

(٤) صدر بيت - لم ينسب - وعجزه:

إذا لم تكونا لي على من أقطع

وورد البيت كاملاً في:

التصريح بمضمون التوضيح ١: ١٥٧، حاشية الصبان ١: ٢٠٠، الدرر اللوامع ١: ٧١، شذور الذهب ١٨٠، شرح شواهد شروح الألفية ١: ٥١٦، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١: ١٥٧، شرح شواهد المعنى ٢: ٨٩٨، قطر الندى ٣٨، مغني اللبيب ٥٥٧ (٣٠٣)، المساعد على تسهيل الفوائد ١: ٢٠٤، همع المهوام ١: ٩٤.

الشاهد فيه قوله: (ما وافى... أنتما) وهو من القسم الثاني من المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر وهو الوصف والمرفوع هنا اسم فاعل واشترط البصريون سبقه بالنفي أو بالاستفهام.

و : أمجز أنتم وعداً نطقت به (١)

وعلى هذا يكون الشرط أن تكون رافعة لغير ضمير مستتر ويمكن حمل كلام المصنف عليه فإن الضمير المنفصل يصدق عليه لغة أنه ظاهر ، وإن [لم] يصدق ذلك اصطلاحاً لكنه صرح بخلاف مراده المضمّر مطلقاً .

وذكر بعض النحاة قسماً ثالثاً للمبتدأ هو : لفظة واحدة نابت مناب الفعل الماضي ليست مسنداً إليها ولا صفة وهي قولهم : (أقل رجل يقول ذلك) و (أقل رجلين يقولان ذلك) و (أقل رجال يقولون ذلك) فـ : (أقل) : مبتدأ مضاف إلى ما بعده ناب عن (قل) مصدرًا ، ومناب مناب اسم الفاعل ، و (يقول ذلك) صفة لرجل المضاف إليه ، وليس خبراً ، إذ لو كان خبراً لأفرد في التثنية والجمع ، وعلى هذا فالمبتدأ لا يحتاج إلى خبر ، وهو جار مجرى النفي و : (قل) : جعل صدرًا فلا يدخل عليه العوامل ، فلا تقول : ليت له قل رجل يقول ذلك ، ولا : كان أقل

(١) لم ينسب وهو صدر بيت وعجزه :

أم اقتفيتم جميعاً نهج عرقوب

وقد ورد كاملاً في : حاشية الصبان ١ : ١٩٩ ، شرح الأشموني

لألفية ابن مالك ١ : ١٩٠ ، ٢ : ٣٩٣ ، شرح ابن عقيل

١ : ١٩٠ - ١٩١ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٣٣ .

معاني الكلمات : اقتفيتم : قفاه قفوا وقفوا واقتفاه ، وتقفاه :

تبعه ، القفو : مصدر قولك قفا يقفوقفوا وهو أن يتبع الشسي ؛

اللسان ١٥ : ١٩٤ (قفى) ، نهج : طريق . نهج : بين واضح ،

والجمع : نهجات ونهج ونهوج . انظر : اللسان ٢ : ٣٨٣

(نهج) . عرقوب : العرقوب : العصب الغليظ الموء ثرفوق عقب

الإنسان ، وعرقوب الدابة : رجلها ، بمنزلة الركبة في يدها ،

والعرقوب : طريق ضيق يكون في الوادى البعيد القعرا يمشى

رجل يقول ذلك ، ولا يوصف الا بالفعل أو الظرف كقولك : أقل رجل في

٢٩٨

الدار ، ولو قلت : أقل رجل ذى جمة / لم يجز .

قال بعضهم : وقد جاءت لفظة أخرى نابت عن فعل الأمر ،

وهي : (حسبك درهم) ف : (حسبك) : مبتدأ و : (درهم) :

فاعل به ، ولا خبره ، والمعنى : ليكفك درهم .

وقال المبرد : (درهم) : خبر (حسبك) ، فعلى هذا أتت قسما

آخر ، وكذا قولهم : (كل رجل وضيعته)^(١) على أحد القولين : مبتدأ

مستغن عن الخبر .

وبقي قسم رابع هو : أسماء الأفعال فإنها عند المصنف وجماعة

مبتدأ^(٢) كقولك : (أف) بمعنى : تضجرت^(٣) ، وهو وارد عليه

=== فيه إلا واحد ، ومن أمثالهم في خلف الوعد : (مواعيد عرقوب)

انظر : اللسان ١ : ٥٩٤ (عرقب) .

الشاهد فيه قوله : (أنجز أنتم) حيث جاء اسم الفاعل مبتدأ ورفعه

ضميراً منفصلاً للمخاطب سد مسد الخبر . واشتروطوا أن يكون رافعه

لغير ضمير مستتر ، وذلك فيما أسند إلى غير المخاطب المفرد والغائب

والغائبة .

(١) انظر البحر المحيط ٥ : ١٥١ ، حاشية الصبان ١ : ٢٢٨ ، شرح

الكافية للرضي ١ : ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١٩٤ ، شرح الوافية ١٨٠ ،

شرح الكافية الشافية ١ : ٣٥٦ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٩٨ ، الفرائد

الجديدة ١ : ٢٢٦ ، الكتاب ١ : ٢٢٩ .

في المثال اختلاف يسير في بعض المصادر .

الضيعة في اللغة : العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة .

(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٥٠٥ ، أمالي ابن الحاجب

٢ : ٩١ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٧٦ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٤ : ٣٨ .

فإنه ليس مستثداً إليه ، ويجاب عنه بأنه استغنى بالضمير الذي فيه عن الخبر
كما استغنى اسم الفاعل بمعموله عن الخبر .

ومما يختص به القسم الثاني الذي ذكره المصنف عن الأول أنه غير
مهيأ لدخول العوامل اللفظية عليه ، فلا يدخل عليه شيء من نواسخ المبتدأ ،
لأن حرف النفي وأدوات الاستفهام تمنعه من ذلك ، وأنه لا يثنى ولا يجمع
، ولا يكون معرفة .

وقول المصنف : " رافعة لظاهر " ينبغي أن يزيد فيه (سد مسد

الخبر) فإنها قد ترفع ظاهراً لا يسد مسد الخبر كقولك : (أقائم

أبواه زيد) فليست الصفة هنا مبتدأ ، و (زيد) : مبتدأ ، و (قائم) :

اسم فاعل ، و : (أبواه) : معمولة ، واسم الفاعل ومرفوعه خير مقدم .

/ وقوله : " مثل : زيد قائم " : مثال للأول ، و (أقائم الزيدان) : ٢٩٩

مثال للثاني . وقوله : " فإن طبقت مفرداً " : لا يختص ذلك

بمطابقتها المفرد بل ذاك حكم المطابقة مطلقاً فيدخل فيه المفرد والمثنى

والمجموع . والصفة تقع على الكل وقوماً واحداً كما تقدم .

واعلم أن المبتدأ قد يدخل عليه : (لام الابتداء) ، للتوكيد ،

كقولك : (لزيد منطلق) ، و (من) الزائدة إذا كان نكرة بعد حرف

نفي أو استفهام ^(١) كقوله تعالى * مالكم من إله غيره * ^(٢) * هل

من خالق غير الله * ^(٣) و : (اليا) الزائدة ^(٤) نحو :

(١) انظر : املاء ما من به الرحمن ١ : ٢٧٧ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٣٧ ،

شرح الكافية للرضي ٢ : ٨٦ ، شرح المقدمة المحسبة ١ : ٢٣٦ ، معاني

القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ٢ : ٣٨٥ .

(٢) الأعراف آية ٥٩ .

(٣) فاطر آية ٣ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ١ : ٣٣٧ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٨٦ .

(بحسبك درهم) ، وستأتي في الحروف إن شاء الله تعالى .

[الخبير]

قال : " والخبير هو : المجرى المسند المغاير للصفة المذكورة " (١) .

المقصود ذكر حد الخبر ، قوله : " المجرى " : صفة لمحدوف تقديره :

هو اللفظ المجرد ، ولا يقدر الاسم ، لأن الخبر قد يكون جملة ، ومراده بـ :

" التجرد " : التجرد عن العوامل اللفظية ، فإن مذهبه أن الابتداء عامل

في المتبدأ والخبر ، وتقدم أن مذهب سيبويه أن العامل في الخبر هو

المتبدأ ، فلا يصح هذا الحد عنده ، وقوله : " المسند " يخرج به

القسم الأول فإنه مسند إليه / لا مسند ، وقوله : " المغاير للصفة ٣٠٠

المذكورة " يخرج به القسم الثاني فإنه اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند

إلى معموله ، وهو مبتدأ ، فأخرج به بذلك ، فإن قيل : الخبر قد لا يكون

مجرداً عن العوامل اللفظية كقولك : (ما زيد بقائم) في لغة بني تميم ،

فإنه خبر مبتدأ ، وقد دخلته (الباء) ، وكذلك : (هل زيد بقائم)

ف : (قائم) : خيره ، وقد دخلته (الباء) ، وكذلك الخبر العلم المحكى

بمن كقولك : (من زيداً) لمن قال : (رأيت زيداً) ف : (زيد)

خبر وقد دخله عامل لفظي ، وكذلك الفعل إذا وقع خبراً ، ودخل عليه عامل

لفظي كقولك : (زيد لن يقوم ولم يقم) .

فالجواب : أما (ما زيد بقائم) ، فمذهب المصنف [أن] (الباء)

لا تدخل في لغة بني تميم في الخبر ، وإنما تدخل على اللغة الحجازية ،

لأنه عنده خبر (ما) ويتقدير تسليمه فمراده غير الزائدة ، وبه يحصل

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٣ ، الكافية في النحو ٧٤ .

الجواب عن قولك : (هل زيد بقاءم) .

وأما الاسم العلم المحكى ب (من) فلم يدخل عليه عامل لفظي ، وانتصابه بعامل غير داخل عليه ، والذي يلفظ به الحاكي لم يدخل عليه عامل أصلاً .

وأما قولك : (زيد لن يقوم) ونحوه ، فليس الخبر هنا هو الفعل وحده حتى يقال : دخل عليه عامل ، بل الخبر الفعل مع العامل الواصل إليه ، ومجموع ذلك مجرد من العوامل . ألا ترى / أن المقصود (٣٠١) الإخبار عن نفي الفعل لا عن الفعل وحده ، ويرد على الخبر الفعل المسند إلى الفاعل كقولك : (يضرب زيد) فإنه مجرد مسند مغاير للصفة المذكورة . ويمكن الجواب عنه بأن المراد بالمسند : المسند إلى المبتدأ فيخرج هذا .

ولا بد في الخبر من حصول الفائدة به فلولم يحصل به فائدة كقولك : (ثلث الثلاثة بعضها) ، أو كانت معلومة بدونه كقولك : (النار حارة) و (الثلج بارد) و (السماء فوقنا) و (الأرض تحتنا) ، لم يصح . والخبر يتبع المبتدأ - إذا كان غير جملة ، ولم يتبع ظاهراً - في إفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنينه ، إلا أن يكون : (أفعَل التفضيل) فإنه لا يتبعه في غير الأفراد ، تقول : (زيدٌ أفضلُ القوم) و (الزيدان أفضل القوم) و (الزيدون أفضل القوم) و (هند أحسن منك) ، وكذا إذا كان مصدرًا كقوله تعالى ﴿ نساوءكم حرث لكم ﴾ (١)

(١) من قوله تعالى ﴿ نساوءكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ﴾

[جواز تأخير المبتدأ]

قال : " وأصل المبتدأ التقديم ، ومن ثم جاز : (في داره زيد)
وامتنع : (صاحبها في الدار) " (١) .

اعلم أن قاعدة المبتدأ أن يتقدم على الخبر ، لأنه المحكوم عليه ،
ومعرفة المحكوم عليه متقدمة على معرفة الحكم ، فإن عورض بأنه مسند
إليه فحقه / التأخر كالفاعل قيل بأنه عامل في الخبر عند سيبويه
فحقه التقدم كالفعل ، ويبقى الدليل الأول سالماً ، ولما كان أصله
التقدم على الخبر جاز أن تقول : (في داره زيد) ، لأن الضمير في
: (داره) عائد على (زيد) وهو وإن كان متأخراً لفظاً فهو متقدم
في الرتبة ، لأنه مبتدأ وكذا : (أبوه منطلق زيد) ، وهذا على مذهب
سيبويه أن : (زيداً) مبتدأ وأما على مذهب الكوفيين والآخرين
أنه ناعل فلا يجوز هذا عندهم ، لأن الضمير يكون عائداً على متأخر
لفظاً ورتبة وامتنع قولك : صاحبها في الدار ، لأن (صاحبها) مبتدأ
والضمير فيه عائد على الدار وهو في حيز الخبر فهو متأخر لفظاً ورتبة ،
والضمير لا بد أن يرجع إلى متقدم لفظاً أو رتبة ، وهذه المسألة
نظير : (ضرب غلامه زيد) و (ضرب غلامه زيداً) .

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

قال : " وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما مثل :
* ولعبد مؤ من خير من مشرك * و (أرجل في الدار أم) (٢) امرأة)

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٣ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٨٨

الكافية في النحو ٧٤ .

(٢) في الأصل (أو) والصواب ما أشتناه .

و (ما أحد خير منك) ، و (شرأهَرْد اناب) و (في الدار رجل) و
(سلامٌ عليك) (١) ، (٢)

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وفي الخبر أن يكون نكرة ، لأن
المبتدأ هو المحكوم عليه فحقه أن يكون معروفاً عند المخاطب لتحصل
الفائدة / بالإخبار عنه إلا أنهم سوغوه في النكرة ، لأنهم قد
يحتاجون إلى الحكم عليها أيضاً فاشتروا تخصصها بوجه من وجوه
التخصيص لتحصل التوفيه بالعرض .

وأما كون الخبر نكرة فلا نه حكم يقصد به إفادة من ليس عنده فلو
عرف لم يستقم ، لأنك إذا عرفتَه فقلت : (زيد القائم) وجب أن يكون
الذات المنسوب إليها القيام معرفة فتكون مخبراً بما لا يفيد المخاطب ،
ومن هنا وجب أن يكون التقدير في قولك : (زيد القائم) و : (زيد أخوك)
زيد المحكوم عليه بأنه القائم ، وبأنه أخوك لأنك إنما تقوله لمن عرف زيدا ،
وعرف ذاتاً منسوباً إليها القيام لكن لم يعرف أنها زيد ، فإذا قلت :
زيد القائم ، أفاد ذلك أن الذات المحكوم عليها بالقيام هي ذات زيد
فذكر الخبر يفيد المخاطب نسبة لذات لم يكن يعلم نسبتها إليها في ظنك ،
وتعريفه يفيد أن إحدى الذاتين المغايرتين في ذهنه هي الأخرى في
الوجود . ولا تقول لمن لم يعرف حصول قيام زيد [زيد] القائم
بل : (زيد قائم) فهذا هو الفرق بين تعريف الخبر وتنكيره .

ومقصود هذا الفصل بيان ما يسوغ الابتداء / بالنكرة من ٣٠٤

(١) في الأصل : (عليكم) والصواب ما أثبتناه .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٣ - ٢٤ ، شرح الكافية للرضي

١ : ٨٨ - ٨٩ و الفوائد الضيائية ١ : ٢٨٢ ، الكافية في النحو ٠٧٥

المخصصات^(١) . قال سيبويه : " إذا حصل في الإخبار عن النكرة
فائدة جازا لابتداء^(٢) بها . والنحاة تتبعوا مواضع الفائدة وحصرها
فمنها : أن تتخصص النكرة بصفة كقوله تعالى * ولعبد مؤء من خير من
مشارك *^(٣) تخصي : (عبد) وهو نكرة بوصفه بالإيمان فصح الإخبار
عنه لحصول الفائدة^(٤) . وكذلك لو حذف الموصوف فقلت : مؤء من خير
من مشرك ، وعالم خير من جاهل ، لدلالة (مؤء من) و (عالم) على ذات
موصوفه بهذا الوصف^(٥) ، ويقوم مقام الصفة (التصغير)^(٦) كقولك :
(رجيل قائم) فإنه في معنى : رجل حقير .

ومنها : أن تتقدم النكرة أداة استفهام كقولك : (أ رجل في
الدار أم امرأة ؟) و : (أ رجل في الدار ؟) و (هل رجل في الدار ؟) ،
لأن الاستفهام في الأصل عما يجهل . والابتداء بالنكرة موافق لمعنى
الجملة الاستفهامية^(٧) . بخلاف الخبرية فإن الإخبار يكون غير معلوم ،
والاستفهام غير مجهول ويلتحق بذلك ما إذا كان المبتدأ اسم استفهام
كقولك : (أى رجل قائم ؟) و (من عندك ؟) ، و (ما صناعتك ؟) ف:
(أى) : مبتدأ و : (رجل) : خبره وهذا على القول بأن أسماء
الاستفهام نكرة .

-
- (١) شرح الكافية للرضي ١ : ٨٨ - ٨٩ .
(٢) حاشية الصبان ١ : ١٤ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٦٣ ،
شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤٣ .
(٣) من قوله تعالى * ولعبد مؤء من خير من مشرك ولو أعجبكم *
البقرة آية ٢٢١ .
(٤) شرح المفصل ١ : ٨٦ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٦٣ .
(٥) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤١ .
(٦) انظر : أوضح المسالك ١ : ١٤٥ ، حاشية الصبان ١ : ٢١٥ ،
شرح ابن عقيل ١ : ٢٢١ .
(٧) انظر أمالي ابن الحاجب ٣ : ٧٦ - ٧٧ ، شرح الوافية ١٧٥ ، الفوائد
الضياثية ١ : ٢٨٠ .

وذهب / بعضهم إلى أنها معرفة ، ورجحه المصنف فسي ٣٠٥
أما ليه ، قال : لأن المعنى [في] من عندك ؟ : زيد أم عمرو عندك ،
وفي : ما صناعتك ؟ الخياطة أو الكتابة صناعتك (٢) . ونحو ذلك ،
والقائل بأنها نكرة يقول المعنى في : من عندك ؟ أي رجل [عندك] -
وفي : ما صناعتك ؟ : أي شيء أو أي فعل صناعتك فيفسره بنكرة .
وعلى هذا يكون المبتدأ نكرة ، والخبر معرفة ، في نحو قولك : (مَنْ
أبوك ؟) .

ومنها أن تكون النكرة عامة كقولك : (ما أحدٌ خير منك) (٣)
و (لا رجل أفضل منك) ، لأن : (أحداً) و : (رجلاً) نكرة
وقعت في سياق النفي فتعم (٤) ، وكذلك قوله تعالى ﴿ كل حزب
بما لديهم فرحون ﴾ (٥) ، وذلك لأن النكرة لما كانت عامة أشبهت
ما دخلت عليه الألف واللام المفيدة للعموم والتعريف ، بل أولى ، لأن الألف
واللام تحتل العهد وهذه تدل على العموم قطعاً فتخصصت بالعموم .
ومنها : أن يكون الابتداء بالنكرة في معنى كلام آخر فيكون
مبتدأ في الظاهر ، فاعلا في المعنى ، ولا يحفظ ذلك إلا في قولهم :

-
- (١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٧٦-٧٧ ، شرح الوافية ١٧٥ ،
الفوائد الضيائية ١ : ٢٨٠ .
(٢) أمالي ابن الحاجب ٣ : ١٠٠ .
(٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٨٥ ، أمالي ابن
الحاجب ٣ : ٧٧ .
(٤) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤١ .
(٥) من قوله تعالى ﴿ فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم
فرحون ﴾ المؤمنون ٥٣ .

(شرأهرذاناب) (١) و : (شيءٌ ما جاء بك) (٢) تقديره : ما أهر
ذاناب إلا شر ، وما جاء بك إلا شيءٌ ، وساغ وقوعه نكرة لأنه فاعل في
المعنى ، والفاعل يقع نكرة كما يقع معرفة .

ومنهم من قال هو مختص بصفة محذوفة / تقديره : شر متفام ٢٠٦
ومثله قولهم : (أمر أقعده وهم أخرجه) . (٣)

(١) هذا مثل وقد ورد في : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٨٥ ، ١٨٦
٢ : ١٠٩ ، أمالي ابن الحاجب ٣ : ٧٧ ، حاشية الخضرى ١ : ٩٨ ،
حاشية الصبان ١ : ٢١٥ ، الخصائص ١ : ٣١٨ ، ٣١٩ ، شرح الوافية
١٧٦ - ٢٧٣ ، شرح المفصل ١ : ٨٥ ، ٨٦ ، شرح جمل الزجاجي
١ : ٣٤٠ ، شرح الكافية ١ : ٨٩ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٨١ ،
الفرائد الجديدة ١ : ٢١٦ ، الفصول الخمسون ١٩٨ ، الكتاب ١ :
٣٢٩ ، اللسان ٥ : ٢٦١ (هر) ، المقرب ١ : ٨٢ ، همع
الهوامع ١ : ١٠١ .

معاني الكلمات : هرالشيءٌ يهْرُهُ وَيَهْرُهُ هِرًا وهريراً : كرهه ، وهر
الكلب إليه يهرهريراً وهرة . وهريير الكلب : صوته وهو دون النباح
من قلة صبره على البرد . اللسان ٥ : ٢٦٠ (هر) .
مناسبة المثل : قائل هذا القول سمع هريير كلب فأضاف منه وأشفق
لاستماعه أن يكون لطارق شر فقال : شرأهرذاناب أى ما أهر
ذاناب إلا شر تعظيماً للحال عند نفسه ، وعند مستمعه ، وليس هذا
في نفسه ، كان يطرقه ضيف أو مسترشد فلما عناه وأهمه أكد الإخبار
عنه وأخرجه مخرج الإغلاظ به . اللسان ٥ : ٥٦١ (هرر) .

(٢) انظر حاشية الخضرى ١ : ٩٨ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٤٠ ،
شرح المفصل ١ : ٨٦ ، الفرائد الجديدة ١ : ٢١٧ ، الكتاب ١ :
٣٢٩ ، همع الهوامع ١ : ١٠١ .

(٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ : ١٠٩ ، أمالي ابن الحاجب
٣ : ٧٨ ، شرح الكافية لابن الحاجب ١١٦ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٨٩ .
وفيها الجزء الأول من المثل : " أمر أقعده عن الخروج " أو :
" أمر أقعده عن الحرب " .

ومنها أن يكون خير النكرة ظرفاً متصرفاً أو مختصاً ، أو جاراً ومجروراً متصرفاً أو مختصاً مقدماً عليها كقولك : (في الدار رجل) و : (عندك امرأة) ، لأنه تخصص بتقديم حكمه عليه فصار كالموصوف .

قال المصنف : " ولا يلزم على هذا جواز (قائم) [رجل] لأنهم اتسعوا في الظروف والمجرورات ما لم يتسعوا في غيرها " (١)

قال غيره : " ولأنه كان يلتبس بالابتداء . ومنهم من أجاز في كل نكرة كان خبرها جملة تقدمت كقولك : (قام أبوه رجل) ، لأنه لا يلتبس بالابتداء .

وقد أورد على سيبويه في تعليقه جواز الابتداء بالنكرة بحصول الفائدة (٢) جواز قولنا : (رجل في الدار) ، لأنه لا فرق بينه وبين (في الدار رجل) في حصول الفائدة .

وأجاب الكسائي عنه بأن الظرف والمجرور إذا تأخر لم يعلم هل هو صفة للنكرة أو خبر عنها ، لأن النكرة مبهمه تحتاج إلى النعت فيلتبس ولا يفيد شيئاً ، وأما إذا تقدم عليها تعين للخبرية ، ولم تجز الصفة فأفاد .

وقد أورد على هذا المعنى أنه يقتضي أن لا يجوز : زيد القائم ، لاحتمال أن يكون (القائم) صفة فيلتبس .

وأجيب عنه بأن احتمال النعت في النكرة أظهر وأقرب منه فسي المعرفة / لأنها أحوج إلى النعت منه .

٣٠٧

واعلم أن الحكم على رجل من قولنا : (في الدار رجل) ، ونحوه بأنه مبتدأ هو مشهور مذهب سيبويه (٣) ، وأما الكوفيون فهو عندهم

(١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٧٨ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٢٤٠ .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤٣ .

(٣) انظر : الإنصاف ١ : ٥١ (المسألة ٥) .

فاعل متعلق بالظرف والمجرور المتقدمين ، وكذلك هو عند الاخفش (١)
في أشهر قوليه ، فلا يكون في الظرف والجار والمجرور ضمير وعلو الاول فيه
ضمير ، وسبويه يوافقهم على ذلك إذا اعتمد الظرف والمجرور على متقدم
بأن يكون صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً لتوعله في شبه الفعل بالاعتماد
كقولك : (مررت بالدار التي فيها رجل) و (رأيت داراً فيها رجل)
و (مررت بالدار فيها رجل) و (هذه فيها رجل) ، وقد تقدم
ذلك في باب الفاعل .

ومنها : أن تكون النكرة في معنى الدعاء (٢) كقوله تعالى :
* سلام على نوح في العالمين * [٣] و [٤] * سلام عليكم بما صبرتم * (٤)
لأنه مخصص بنيته إلى المسلم ، إذ أصله : سلمت سلاماً ، حذف الفعل
والفاعل ، ففي : (سلاماً) [٣] و [٤] عدل به من النصب إلى الرفع لغرض
الثبوت والتقوية لأن الجملة الاسمية أدل على الثبوت من الفعلية ، لتجدد
الأفعال وانقطاعها . ولذلك قال العلماء : إن سلام إبراهيم على الملائكة
أتم من سلامهم عليه ، لإثباته بالجملة الاسمية وإتيانهم بالجملة الفعلية ،
و : (سلام) باق على / ما كان عليه من التخصص ، ونحوه ٣٠٨
قوله تعالى * ويل للمطففين * (٥) ونحوه (٦) .

-
- (١) انظر : الإنصاف ١ : ٥١ (المسألة ٥) ، شرح الكافية للرضي ١ : ٩٩ .
(٢) أمالي ابن الحاجب ٣ : ٧٩ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٢٤ ، شرح
الكافية للرضي ١ : ٨٩ ، ٩٩ ، شرح المفصل ١ : ٨٧ ، شرح جمل
الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤٠ .
(٣) من قوله تعالى * وتركنا عليه في الآخرين ، سلام على نوح في العالمين *
الصفات آية ٧٩ .
(٤) من قوله سبحانه * سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار * الرعد آية ٢٤ .
(٥) من قوله سبحانه * ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس
يستوفون * المطففين آية ١ .
(٦) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٧٩ ، شرح المفصل ١ : ٨٧ .

وقال بعض العلماء : سلام البادى ليس في معنى الدعاء بل هو إخبار
بحصول السلامة منه ، والذي سوغ الابتداء به جواز الصفة المحذوفة تقديره :
سلام مني عليك ، والمجيب هو الداعي ، ولذلك يعرفه . (١)

وقيل : (سلام) : اسم من أسماء الله تعالى .

وعن الأُخفش أن من العرب من يقول : " سلامٌ عليكم " بغير تنوين ،

ويحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون حذف الزيادة من الكلمة كما حذف الأصل في

نحو : (لم يك) .

والآخر : أنه لما كثر استعماله بالألف واللام حذفنا كما حذفوهما

من (اللهم) فقالوا : (لاهم) .

هذا ما ذكره المصنف من مسوغات الابتداء بالنكرة ، وبقي مسوغات

أخرى لم يذكرها ، منها :

أن تكون النكرة جواباً لمن يسأل بالهمزة وأم ، كما لو قال :

(هل عندك درهم أم دينار؟) فقلت : دينار (٢) ، لأن الجواب لا يكون

في هذا إلا بأحدهما .

والمصنف رد هذا في أماليه إلى أن المصحح له تقدير الخبر ظرفاً

مقدماً تقديره : عندي دينار (٣) ، وهو كلام حسن ، وجعله غيره قسماً آخراً .

ومنها : أن تكون النكرة بعد واو الحال (٤) ، كقولك : (جئت ورجل

واقف) ، ومنه الحديث : " دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرمى

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٩٠ .

(٢) انظر حاشية الصبان : ٢١٧ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٨٩ ، همع

الهوامع ١ : ١٠١ .

(٣) انظر : أمالي ابن الحاجب ٤ : ٥٩ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢١٧ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٨٩ ،

همع الهوامع ١ : ١٠١ .

على النار" (١) . وقول / الشاعر :
٣٠٩

(٢)
سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى نوره كل شارق

ومنها : أن تكون النكرة تخصصت بالإضافة (٣) إلى نكرة كقوليه

صلى الله عليه وسلم : " خمس صلوات كتبهن الله في اليوم واللييلة " (٤)

وكذلك : (غلام من يقيم أقم معه) و (غلام أى رجل عندك) و (غلام كم رجل عندك) .

ومنها : أن تكون النكرة معطوفة على معرفة (٥) نحو :

(١) انظر : صحيح البخارى ٧ : ٦١ (باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً) ،
اللؤلؤء والمرجان ٢ : ٢٩ ، الموطأ ٢ : ٣٤٧ (باب ما جاء
في الخيار) .

مع ملاحظة أن لفظه (والبرمة) لم أجدها إلا هكذا بالألف واللام
بعد الواو والحالية في مصادر الحديث السابقة ، وعلى هذه الرواية
لا موضع فيها للشاهد .

(٢) ورد البيت غير المنسوب ، وقد جاء كاملاً في : حاشية الصبان ١ : ٢١٧ ،
الدرر اللوامع ١ : ٧٦٤ ، شرح ابن عقيل ١ : ٢٢١ ، شرح شواهد شروح
الألفية للعيني ١ : ٥٤٦ ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١ : ٢٠٦ ،
الفرائد الجديدة ١ : ٢١٨ ، شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن
مالك ٣٣ ، مغني اللبيب ٦١٣ (٨٤٥) المساعد على تسهيل
الفوائد ١ : ٢١٩ ، همع الهوامع ١ : ١٠١ .

الشاهد فيه : (ونجم قد أضاء) إن وقع مبتدأ (نجم) نكرة
لوقوعه بعد واو الحال .

(٣) انظر حاشية الصبان ١ : ٢١٦ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٦٣ ،
همع الهوامع ١ : ١٠١ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢١٦ ، صحيح البخارى ١ : ١١٨ (باب
الزكاة من الإسلام) ٣٠ : ٢٣٥ (باب كيف يستحلف) وفيه
اختلاف يسير في الصيغة لا يمس وجه الاستشهاد . الفرائد الجديدة
١ : ٢١٦ ، الموطأ ١ : ٩٦ ، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث
٣ : ٤١١ ، همع الهوامع ١ : ١٠١ .

(٥) انظر : همع الهوامع ١ : ١٠١ .

(زيد ورجل قائمان) ، وكذلك على نكرة مخصصة إما بتقديم الخبر كقولك : (في الدار رجل ورجل في المسجد) ، أو بالصفة كقوله تعالى * لمغفرة من الله ورحمة خير * (١)

ومنها : أن يكون قد عطف عليها نكرة موصوفة (٢) كقوله تعالى * طاعة وقول معروف * (٣) عند من قدر الخبر محذوفاً . ومنها : أن تكون بعد (إذا) التي للمفاجأة (٤) كقولك : (خرجت فإذا سيع) (٥)

ومنها : أن تكون النكرة بعد لولا الامتناعية (٦) كقولك : (لولا رجل لفرقت) ، ومنه ما ورد في الحديث من قول الصحابي : " لولا أب ما جئتمكم " (٧)

ومنها : أن تكون النكرة مقاربة للمعرفة ، وهي (أفعلٌ من) التفضيلية كقولك : (أفضلٌ من زيد خارج) و (خيرٌ من عمرو مسافر)

(١) من قوله تعالى * لمغفرة من الله ورحمة خير ما يجمعون * آل عمران آية ١٥٧ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢١٦ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٦٤ ، شرح ابن عقيل ١ : ٢٢٢ .

(٣) من قوله سبحانه : * طاعة وقول معروف فإذا عزم الأمر فلو صدقوا الله لكان خيراً لهم * محمد آية ٢١ .

(٤) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢١٧ ، همع الهوامع ١ : ١٠١ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٣ ، شرح الوافية ١ : ١٨٠ ، ٣٠٢ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٩٥ .

وفي المثال تغيير طفيف لا يمس وجه الاستشهاد .

(٦) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢١٧ ، شرح ابن عقيل ١ : ٢٢٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٢١٨ ، همع الهوامع ١ : ١٠١ .

(٧) رسمت العبارة هكذا " لولا انه ما حبكم " ولعل الصواب ما أثبتناه ، لأن الكلام في مسوغات الابتداء بالنكرة ، ولم أجد عنه في المصادر التي بين يدي .

لأنها لا تقبل اللام كالمعرفة لا تقول : الا فضل من زيد ، وقد يكون خبرها معرفة كقولك : (مررت برجل خير منه أبوه) .

وذهب بعضهم إلى أن : (أفعل التفضيل) معرفة .

310 / ومنها : أن يكون في الكلام معنى التعجب كقولك : (ما أحسن زيداً) على مذهب سيبويه^(١) أن : (ما) : مبتدأ ، و : (أحسن) : خبره وكقولك : (عجبٌ لزيد) .

ومنها : أن يكون المبتدأ اسم شرط^(٢) كقولك : (من يقيم أقم معه ، و : أي رجل يقيم أقم معه) .

ومنها : أن تكون (كم الخبرية)^(٣) كقولك : (كم غلام ملك) وهو بناء على أن : (كم) : نكرة ، وهو اختيار المصنف ، لأن معناه : كثير من الغلمان ملك ، فعلى هذا يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في نحو قولك : (كم مالك ؟) .

وذهب بعضهم إلى أنه معرفة ، وفسره بالمعرفة ، فقال : معناه الكثير من الغلمان ملك .

ومنها : أن يكون المبتدأ مصدرًا يتخصص بمعموله^(٤) كقولك :

-
- (١) انظر : شرح ابن عقيل ١ : ٢٢٠ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٨٩ ،
شرح جعل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤٠ ، الكتاب ١ : ٣٧ ،
المقتضب ٤ : ١٧٣ ، همع الهوامع ١ : ١٠١ .
- (٢) انظر حاشية الصبان ١ : ٢١٥ ، شرح ابن عقيل ١ : ٢١٩ ، همع
الهوامع ١ : ١٠١ .
- (٣) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢١٨ ، شرح ابن عقيل ١ : ٢٢٦ .
- (٤) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢١٦ ، شرح ابن عقيل ١ : ٢١٨ .

(١) (رغبة في الخير خيراً)

ومنها : أن يكون المبتدأ : (مذ ومنذ) ، كقولك : (ما رأيته
مذ يوم الجمعة) ف : (مذ) : مبتدأ ، وهو نكرة سوغ الابتداء به
أن تقديره معناه : أول المدة يوم الجمعة ، وخبره : (يوم الجمعة) وهو
معرفة .

ومنها : الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو أداة الاستفهام إذا
رفعت ظاهراً بعدها^(٢) كما تقدم في قولك : (أقائم الزيدان) عند
الكل ، وكذلك إذا لم تعتمد عند الألف كقولك : (قائم زيد) ف :
(قائم) عنده مبتدأ ، لأنه بمعنى الفعل .^(٣)

ومنها : أن تعتمد على : (لام الابتداء)^(٤) كقولك : (لرجل
قائم) .
ومنها : التصغير ، وقد تقدم .

ومنها : أن تكون مضافة / إضافة غير محضة إلى ما لا يقبل
الألف واللام كقولك : (ضاربٌ زيدٌ مسافرٌ) .

ومنها : أن يكون الموضع موضع تفصيل ، قاله ابن عصفور^(٥) [ومنه]
قول امرئ القيس :

(١) جزء من صدر بيت من ألفية ابن مالك وتماهه :

ورغبة في الخير خيراً وعمل بر يزين ، وليقس ما لم يقل

انظر : حاشية الصبان ١ : ٢١٦ ، شرح ابن عقيل ١ : ٢١٦ .

الشاهد فيه : " رغبة " فهو مصدر متخصص بمعنوه ، وهو مبتدأ ،
والجار والمجرور " في الخير " في محل نصب على أنه مفعول به للمصدر .

(٢) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢١٥ ، همع الهوامع ١ : ١٠١ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٤١ .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ١ : ٢٢٥ .

(٥) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤١ .

(١) انصرفت له بشق وشق عندنا لم يحول

ف: (شق) : مبتدأ . و : (عندنا) : في موضع الخبر ، و : (لم يحول)
: خبر ثان ، في معنى الأول .

وإنما أجاز الابتداء ب : (شق) - وهو نكرة - للتفصيل ، لأنه

في تقدير : والشق الآخر عندنا ، ولا يجوز أن تكون : (عندنا) صفة ل :

(شق) و : (لم يحول) : الخبر ، لأن الخبر يعطى ما لا يعطيه

المبتدأ ، وأنت إذا قلت : (وشق) كان معنى : (لم يحول) مفهوماً

منه ، لأن معنى (عندنا) و : (لم يحول) واحد . انتهى .^(٢)

وقال الشيخ في نظير ذلك في قول الشاعر :

" فيومٌ لنا ويومٌ علينا _____
ويومٌ نساءٌ ويومٌ نُسرا _____^(٣)

فيه وجهان ، أحدهما : أن : (لنا) و (علينا) صفتان ، والخبر

محدوف والأخبار تحذف إذا كان في الكلام دليل عليها [فالأصل] : من

هذه الأيام يوم لنا ويوم ليك ويوم علينا

(١) جزء بيت نسب لأمريء القيس كما نسبه الشارح وتماه :

إذا ما بكى من خلفها انصرفت له

ورد كاملاً في : جمهرة أشعار العرب ١ : ٢٥١ ، شرح ديوان

أمريء القيس ٦٨ ط سنة ١٣٩٤ هـ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة

١ : ١٣٥ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٤٢ . وفي البيت اختلاف

يسير في بعض كلماته لا يمس وجه الاستشهاد ، أما رواية جمهرة

أشعار العرب فلا شاهد فيه .

معاني الكلمات : الشق : شطر الشيء .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤٢ .

(٣) نسب البيت للنمر بن تولب وهو في ديوانه ٥٧ ، وورد كاملاً في :

الدرر اللوامع ١ : ٧٦ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٤٦ ، شرح

والثاني : أن تكون : (لنا) و (علينا) هو : الخبر ، ويكون
المصحح للابتداء الصفة المعلومة تقديره : فيوم من الأيام المتقدمة لنا ،
ويوم منها علينا مثل قولهم : (السمن منوان بدرهم) (١) فلولم تقل :
(منه) لم يستقم . (٢)

وهذان الوجهان / يحتمل تقديرهما في بيت امرئ القيس : ٣١٢
وشق من شقيها ، ومن شقيها شق .

ومنها - قاله بعضهم - : أن تقع بعد (فاء الجزاء) . (٣)

كقولك : (إن زرتني فدرهم لك)

ومنها : قاله ابن عصفور : ينبغي أن يزداد في شرط الابتداء بالنكرة
أن تكون النكرة لا تتراد بعينها نحو : (رجل خير من امرأة) تريد :
واحد من هذا الجنس خير من واحد من هذا الجنس أي واحد كان . (٤)
وهذا عبر عنه اليزيدي بأن تكون النكرة فيها معنى التفضيل كقولك :

- ====
شواهد شرح الألفية ١ : ٥٦٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٥٥
ضرائر الشعر ٩١ ، الفرائد الجديدة ١ : ٢١٧ ، الكتاب ١ : ٨٦ ،
الكشاف ١ : ٤٦٦ والرواية فيه بنصب (يوما) وعلى هذه الرواية
لا شاهد فيه . همع الهوامع ١ : ١٠١ ، ٢ : ٢٨ .
(١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٧٩ ، الأصول في النحو ١ : ٧٦ ،
البحر المحيط ٥ : ١٤٧ ، حاشية الصبان ١ : ٢١٥ ، شرح النفل
١ : ٩١ ، شرح ابن عقيل ١ : ٢٠٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور
١ : ٣٥١ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٨٣ ، الفرائد الجديدة ١ : ٢٠٦ .
(٢) انظر : أمالي ابن الحاجب ٤ : ٥٩ .
(٣) انظر : شرح ابن عقيل ١ : ٢٢٥ ، همع الهوامع ١ : ١٠١ .
(٤) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤٢ .

(٢) (تمرٌ خيرٌ من جرادة) (١) ، والمصنف جعل هذا راجعاً إلى العموم ؛ لأن معناه تفضيل كل واحد من هذا الجنس على كل واحد من الجنس الآخر .

فالمسوغ للابتداء به مما فيه من العموم كقولك : (لا رجل خير منك) وذكرني أماليه (٣) أبحاثاً طويلة ، ونقل عن ابن جنى (٤) : أنه قال في قولك : أربعة ضعف اثنين ، وثلاثة نصف ستة ، ونحوهما : أنها معارف أعلام أجناس ك (أسامة وشعالة) وأنها متنتعة من الصرف للعلمية والتأنيث ورد عليه القول بأنها أعلام ، وبأنها ممنوعة من الصرف (٥) ، ثم قال : " يمكن أنها معارف معدولة عن الألف واللام تقديره : التمرة خير من الجرادة ، والأربعة ضعف الاثنين " . قال : " ولو ساغ جعل أربعة ونحوه علماً

لوجب جعل تمره وجرادة علي جنس ولوجب / طرده في سائر أسماء ٣١٣ الأجناس ، ولا أعلم أحداً يقول ذلك وقال : إن الصفة في قوله تعالى : * ولعبد مؤمن خير من مشرك * ليست في التخصيص بمصححة للابتداء بالإنكرة بل هي مصححة لصدق الخبر فقط ، ولو قيل : عبد خير من مشرك صح من جهة اللفظ كما في قول ابن عباس : " تمرٌ خيرٌ من جرادة " وأطال البحث في ذلك ونحوه [وأجيز] في (تمره خير من جرادة) أن تكون (تمره) خيراً مقدماً . وفيه نظر .

(١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٨٧-٨٨ ، الإيضاح في شرح المفصل

١ : ١٨٤ ، حاشية الصبان ١٠ : ٢١٦ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٦٥ ،

الفوائد الضيائية ١ : ٢٨٠ ، الفرائد الجديدة ١ : ٢١٧ ، الكشف

١ : ٥٠ ، الموطأ ٢ : ٢٦٩ .

(٢) انظر أمالي ابن الحاجب ٣ : ٨٣ ، الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٨٤ .

(٣) انظر أمالي ابن الحاجب ٣ : ٧٦-٩١ .

(٤) انظر المصدر السابق ٣ : ٨٧-٨٨ .

(٥) نفس المصدر ٣ : ٨٨ .

(٦) انظر المصدر السابق نفسه ٣ : ٨٥-٨٧ .

ومنها : قال الكوفيون : يجوز الابتداء بالنكرة إذا كانت خلفاً أي :

صفة قد خلفت موصوفها كقولك : (مؤ من خير من مشرك) ، لأنه في
معنى : عبد مؤ من . (١)

فهذه جملة مسوغات الابتداء بالنكرة ، وقد أورد عليه أنه وقع

الابتداء بالنكرة من غير شيء من هذه المسوغات ، وذلك في موضعين :

أحدهما : قوله تعالى * هل من مزيد * (٢) فإنه مصدر و

(من) : زائدة ، تقديره : هل زيادة ، فابتدى بالنكرة من غير
شرط من الشروط المذكورة . (٣)

وثانيهما : الجمل إذا وقعت مبتدأ كقولك : (زيد قائم) :

جملة اسمية ، فهي نكرة ابتدى بها من غير مسوغ .

والجواب : أما الأول ففيه ثلاثة أوجه :

أن : (مزيد) ليس بمصدر بل هو صفة لموصوف محذوف تقديره :

هل من شيء يزداد ، فما ابتدى إلا بنكرة موصوفة . (٤)

وثانيهما : / سلمنا أنه مصدر لكنه محذوف الخبر والمبتدأ

إذا حذف خبره ولم يكن له مصحح غير تقديم الخبر جعل خبره مقدماً ٣١٤

ليصح الابتداء به ، كما في قولك لمن قال : (هل عندك أحد ؟)

[نقلت] رجلاً ، تقديره : عندي رجلاً ، وقد تقدم . ولا يصح تقديره

مؤخراً . فتقديره هنا : هل عندكم زيادة . (٥)

(١) شرح جمل الزجاجي لابن صفور : ٣٤١ .

(٢) من قوله تعالى * يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد *
ق آية ٣٠ .

(٣) انظر : أمالي ابن الحاجب ٤ : ٥٩ .

(٤) هذا جواب ابن الحاجب أيضاً ، انظر المصدر السابق .

(٥) انظر أمالي ابن الحاجب ٤ : ٥٩ .

وثالثها : أن تقدم الاستفهام مسوغ لجواز الابتداء بالفكرة كما تقدم .
وأما الثاني فأجاب عنه الشيخ بأن الجمل إنما تكون نكرات إذا أريد
بها معانيها ، فأما إذا قصد ألفاظها وجب أن تكون معارف ، واللفظ إذا ذكر
وقصد نفس صيغته كانت معرفة ، كما أن الفعل والحرف إذا قصد نفس
لفظه يكون معرفة كقولك : (قام) : فعل ، [و] : حرف (١) .

[أقسام الخبر]

قال : " والخبر قد يكون جملة مثل : (زيد [أبوه قائم]) و
(زيد قام أبوه) (٢) .

خبر المبتدأ ينقسم قسمين مفرد وجملة . والمفرد عند النحاة
يطلق على أربعة معان :

أحدها : ما يقابل الجملة ، وهو المراد هنا .

وثانيها : ما يقابل المثنى والمجموع .

وثالثها : ما يقابل المضاف .

ورابعها : ما يقابل المركب تركيباً فيدخل في المفرد هنا المضاف

والمثنى والمجموع والمركب ، وغير ذلك ك : (زيد قائم) و (زيد عبدالله)

والإنسان صنفان . وهذه تحليل .

/ والأصل في الخبر أن يكون مفرداً لأنه تابع للمبتدأ في توحيدهِ ٣١٥

وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنينه فيتبعه في إفراده ، ولأن الجملة إذا وقعت

خبراً حك على موضعها بالإعراب ، والجملة لا يحكم على موضعها بالإعراب

إلا إذا وقعت موقع المفردة على أن : (قائم) معناه : رجل قائم ، حسد ،

ولدلالة ما تقدم عليه . انتهى .

(١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٤ : ٤٩ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٤ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٩١ ،

الكافية في النحو ٧٦ .

ومقتضى هذا أن الأخبار كلها مفردة ، لأن الجملة إذا وقعت خبراً جعلت صفة لموصوف محذوف ، فمعنى قولك : زيد قائم أبوه : زيد رجل قائم أبوه .

[الخبر المفرد]

(١) والخبر المفرد ينقسم ثلاثة أقسام :

قسم هو المبتدأ ك : (زيد قائم) ف : (زيد) هو القائم ، والقائم هو زيد (٢) ، بمعنى أن ذات (زيد) هي [الموصوفة] بالقيام ، وهذا قد يكون بتكرير لفظ المبتدأ كقولك : (زيد زيد) أى : زيد المشهور الذى تعرفه من المنزلة الرفيعة فالصفة المحصلة للإفادة معروفة محذوفة للعلم بها . ومنه قول الشاعر :

أنا أبو النجم وشعري شعري (٣)

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤٤ .

(٢) المصدر السابق ، شرح المفصل ١ : ٨٧ .

(٣) البيت من أرجوزة لأبي النجم العجلي وعده :

لله درى ما أجنّ صدرى من كلمات باقيات الحر

وقد ورد كاملاً في : الأمل في الشجرية ١ : ٢٢٤ ، خزنة الأدب

١ : ٤٣٩ ، الخصائص ٣ : ٣٣٧ ، الدرر اللوامع ١ : ١٨٥ ،

رغبة الأمل من كتاب الكامل ١ : ١٥٩ ، شرح المفصل ١ : ٩٨ ،

شرح شواهد المغني ٢ : ٩٤٧ - ٩٤٨ ، شرح أبيات مغني

الليبي ٥ : ٣٤٠ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٩٧ ، الكشاف ١ :

٦٣١ ، ٦٥٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٢٢٥ ، النصف

١ : ١٠ ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١ : ٤٦٠ ، المفصل ٢٦ ،

معاهد التنصيص ١ : ٢٦ .

الشاهد فيه قوله : " وشعري شعري " وهو من أقسام الخبر المفرد ، فالخبر هنا هو المبتدأ حيث تكرر لفظ المبتدأ نفسه للتوكيد ولشهرة هذا القائل .

أى : المشهور الذى تعرفه ، وكذا قول الآخر :

(١) **إِنَّ النَّاسَ نَاسٌ وَالزَّمَانَ زَمَانٌ**

ومنه ضد سيبويه (٢) قوله تعالى ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴾ (٣)

/ يريد بذلك تفخيم الأمر وتعظيمه ، ومنه قول الآخر :

(٤) **تَجَنَّبْ كُلَّ شَيْءٍ يُعَابُ عَلَيْكَ إِنْ الْحَرَّ حَرٌّ**

بمعنى : أن الحر على الأخلق المعهودة في الأحرار ، وحصول

الفائدة قد يكون من الصفة المفهومة من اللفظ ، كما يكون من الصفة

المذكورة في نحو قولك (اليوم حار) ، و (يوم بارد) و (هو الرجل

الكريم) كما يكون من الحال كقوله تعالى ﴿ هَذَا بَعْلَى شَيْخًا ﴾ (٥)

(١) لم ينسب ، وقد ورد في : الأمازي الشجرية ١ : ٢٤٤ ، الإيضاح

في شرح المفصل ١ : ٢٠٢ ، شرح شواهد المغني ٢ : ٩٤٧ وفيه

رواية أخرى ،

بلاد بها وكنا ونحن نحبها **إِنَّ النَّاسَ نَاسٌ وَالْبِلَادُ بِلَادٌ**

بلاد بها كنا وكنا من أهلها

الشاهد فيه قوله : " الناس ناس ، والزمان زمان " وهو من أقسام الخبر

المفرد هو المبتدأ حيث تكرر نفس لفظ للتوكيد .

(٢) الرد على النحاة ٩٧ .

(٣) من قوله تعالى ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ الواقعة آية ١٠ .

(٤) لم ينسب ، ولم أجده في المصادر التي بين يدي إلا في : رغبة الأمل

١ : ١٥٩ وفي روايتان المذكورة وأخرى : فقلت له تجنب كل شيء .

الشاهد فيه قوله : " إن الحر حر " حيث يستشهد به على أن

الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى .

(٥) من قوله تعالى ﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا ﴾

هود آية ٧٢ .

فإن لم يقدر صفة محدوفة لم يجوز إن الخبر لا بد أن يفيد فائدة لا يفيدها المبتدأ . لذلك منع الشيخ أبو علي الفارسي قولك : الذاهب جاريتة صاحبها ، لأن جاريتة يدل على أنه صاحبها فلم يفد الخبر شيئاً لم يفده المبتدأ ، ويمنع على هذا قول القائل :

الليل ليل ، والنهار نهار^(١)

إن لا فائدة فيه وقد منع الإخبار بالمعلوم لكل أحد كقولك : التار

حارة .

وقد يكون الخبر مذكور بلفظ المبتدأ بمعنى الباقي على الحالة ، كقوله : (ذهب الناس في الزيادة والتقصى) و (عبد الحميد عبد الحميد) . وقد يكون بلفظ آخر دال عليه ك (زيد قائم) وقسم منزل منزلة المبتدأ وهو أربعة أضرب^(٢) :

أحدها : أن يكون اسماً علماً نحو : (زيد زهير شعرا)^(٣)

و (أبو يوسف أبو حنيفة)^(٤) و (المزني الشافعي) / لتنزله ٣١٧

منزلة مبالغة ، ومنه قوله تعالى * وأزواجه أمهاتهم *^(٥) ، وقوله * هذا الذي رزقنا من قبل *^(٦) .

(١) لم أجده في المصادر التي رجعت إليها .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤٤ ، شرح المفصل

١ : ٨٧ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر : الإنصاف ١ : ٤٧ المسألة (٥) ، حاشية الصبان ١ : ٢٢٠ .

شرح الكافية للرضي ١ : ٩٧ ، شرح المفصل ١ : ٨٧ .

(٥) قال تعالى * النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم * الأحزاب آية ٦ .

(٦) من قوله جل وعلا * قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وآتوا به متشابهاً * البقرة آية ٢٥ .

وثانيها : أن يكون اسم جنس ك (زيد أسد) .
وثالثها : أن تكون مصدرًا كقولك : (يوم صوم) و (ما أنت
إلا سير) ويجوز أن يكون في هذه الأضرب الثلاثة على تقدير حذف
مضاف تقديره مثل زهير ، ومثل أبي حنيفة ، ومثل أمهاتهم ، ومثل الذى
رزقنا ، ومثل أسد وذو صوم .

وذو سير فلا مبالغة فيه ، لأن السير دون المسيرة .
ورابعها : أن يكون صفة كقولهم : (نهاره صائم) و (ليله
قائم) (١) أخبروا ب (الصائم) و (القائم) عن الليل والنهار ، المراد :
الصائم والقائم فيهما مبالغة لكثرة ذلك منه .

وقسم موضوع موضع الأول وهو : الظروف والمجرورات إذا وقعت
أخبارا عند من يجعلها من قبيل المفردات على ما سيأتي إن شاء الله
تعالى كقولك : (زيد هندك) و (زيد في الدار) و (عندك) و (في
الدار) منزلان منزلة : كائن [أو] مستقر الذى هو الأول ، فالمستقر هو
(زيد) المفرد . [و] الواقع خبراً للمبتدأ قد يكون جامداً كقولك : زيد
أخوك ، وقد يكون مشتقا / فيكون للأول ولسببه ك (زيد حى أبوه) ،
و (هو لاء عرب أبواؤهم) فهو مضمرة معنى الاشتقاق ، وفيه ضمير ، فلذلك
توكله فتقول : هو لاء عرب أجمعون وتسميون أجمعون . والمفرد الجامد
لا يحتاج إلى عائد عند العرب والبصريين إلا أن يقع موقع المشتق لأن
الجوامد لا تعمل في الظاهر ولا تتحمل الضائر ، وإنما تعمل [فيها] الأفعال
، وما فيه راعيتها . وقال الكوفيون والرماني : " فيه ضمير ولا بد لكل خبر من
عائد والجامد واقع موقع المشتق فمعنى قولك : (زيد أخوك) : زيد مناسبك

(١) المثالان في : التلخيص في علوم البلاغة ٤٧ ، شرح الكافية للرضي

وزيد غلامك ، زيد خادمك ، والمشتق لا يعرى عن ضمير ، وكذا ما وقع
موقعه ، وإن كان مشتقاً ، وهو اسم الفاعل ، أو اسم المفعول والصفة المشبهة ،
وأفعل التفضيل . فإن لم يرفع ظاهراً فعبارة كثير من النحاة أنه يحتاج
إلى عائد ، منهم : ابن عصفور ^(١) ، وقالوا : لأن المشتق لا بد له من فاعل ،
وهو ضمير يعود على المبتدأ ، كقولك : (زيد قائم) فني : (قائم) :
ضمير فاعل يعود على : (زيد) ولذلك توهم كده وتعطف عليه فتقول :
(قائم هو وعصرو) بخلاف الاسم الجامد ^(٢) ، وقال جماعة منهم ابن
خروف وأبو البقاء والثمانيني إنه لا يحتاج إلى عائد ، والضمير الذي فيه ليس
واجباً له من جهة ، أنه خبر المبتدأ بل لكونه / مشتقاً ، والمشتق ٣١٩
إذا اعتمد عمل ، ويبدل عليه ثبوته إذا كان غير خبر ، وهذا خلاف لفظي
لا ثمره له . وإن رفع هذا المشتق ظاهراً لم يكن فيه ضمير فاعل بل يكون
فيه ضمير المبتدأ مضافاً إليه كقولك : (زيد قائم أبوه) إن جعلت : (قائم)
خبر (زيد) ، وإن جعلت : (أبوه) مبتدأ و : (قائم) خبره كان فيه
ضمير الفاعل ، والجملة خبر زيد على القول الأول . وقد يتأول غير المشتق
بالمشتق فيحتمل الضمير كقولك : (مررت بقاع عرفج كله) ^(٣) و (يقوم
عرب أجمعون) ^(٤) ف (عرفج) بمعنى :

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٥٠ .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) انظر : الرد على النحاة ٨١ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٤١ .

الكتاب ٢ : ٢٤ ، ٢٧٠ .

(٤) انظر : الرد على النحاة ٨١ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٤١ ،

شرح الكافية للرضي ١ : ٩٧ ، وفيه اختلاف يسير " هذا القاع . "

العرفج : نبت طيب الريح ، أغبر ، يعيل إلى الخضرة وله زهرة صفراء

وليس له حب ولا شوك ينبت في السهل الواحدة : عرفجة ، القاع :

أرض سهلة مطمئة قد انفرجت عنها الجبال .

(١) حَشِنٌ ، وعرب بمعنى : متعربين ، وفي كل منهما ضمير ، ولذلك أكده بكه وأجمعين .

وإذا أشرت إلى الحيوان المفترس فقلت : (هذا أسد) فليس في : (أسد) ضمير هذا [فإن أتيت] بصفة بمعنى الأُسدية كـ (جرى) ونحوه ففيه ضمير ، فإن جرى على غير من هوله رفع الظاهر كقولك : (زيد أسد أبوه) ومنه قول الشاعر :

(٢) لسان الفتى سبع عليه شداته
فان لم يزع من غربه فهو آكله
ومن أمثله : (مررت بزيد أبداً شدة) (٣) يريد : أشد يد يده نصب (شدة) على الحال من أشد .

-
- (١) انظر : شرح الكافية والشافية ١ : ٣٤١ .
- (٢) لم ينسب ولم أجده في المصادر التي بين يدي إلا في : شرح الكافية الشافية ١ : ٣٤١ .
- معاني الكلمات : الشذاة : الحدة ، وجمعها : شذوات وشذا ، والشذا من الأذى ، اللسان ١٤ : ٤٢٦ (شذا) .
- الوزع : كفا النفس من هواها ، وزعه وبه يزع ويزع وزعا ، كفه فاتزع هوأي كفاً . اللسان ٨ : ٣٩٠ (وزع) الغرب : تحمل الكلمة أكثر من معنى منها : غرب الفم : كثرة ريقه وبلله وجمعه غروب . اللسان ١ : ٦٣٢ فما بعدها (غرب) .
- المعنى : إذا لم يكف الإنسان لسانه من الخوض فيما لا يعنيه فسوف يقضى عليه .
- (٣) في الأصل عبارة غير واضحة ، وأظنها - كما في شرح الكافية الشافية - ١ : ٣٤٢ (مررت بزيد أبداً شدة) قال : " فنصب أبداً على الحال " .

[الخبر الجملة]

والجملة تنقسم قسمين : اسمية وهي المركبة من الفعل والفاعل سواء كانت خبرية أو شرطية ، أو عرضية ، أو تحضيضية ، أو استفهامية ، أو قسمية ، أو ثناء ، أو نداء ، نحو : (نعم الرجل) ، (ويئس الرجل) أو تعجبية نحو : (ما أحسن زيدا) أو غير ذلك .

٣٢٠ . واختلفوا في وقوع الجملة / الطلبية والنهيية خبراً للمبتدأ : فمنعه ابن السراج (١) وجماعة (٢) ، لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والأمر والنهي لا يحتملانه فإذا وجد في كلامهم وقوع الأمر والنهي خبراً فهو موصول تقديره في نحو قولك : زيداً ضربته ، زيد مقول لك اضربه ، أو مطلوب ضربه ، أو واجب عليك ضربه ، ثم أقام [مقامه] الأمر للإجماع على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً وإن لم يحتمل الصدق ، وكذلك الجملة التي لا تحتمل قياساً على المفرد .

والخبر لفظ مشترك بين ما يقع خبر المبتدأ ، وبين ما يحتمل الصدق والكذب فليس كل ما أُطلق عليه لفظ الخبر يحتملها قال (٣) : فإن قلت الخبر وإن لم يكن يحتمل الصدق والكذب قياساً يسوغ جعله خبراً لأنه إذا اقترن بالمبتدأ صار منهما كلام يحتمل الصدق والكذب ك (زيد قائم) ، والأمر والنهي ليس كذلك إذ لا يحتملها : (زيد اضربه) (٤) .

(١) انظر : الأصول النحوية ١ : ٨٠-٨١ ، وانظر كذلك : شرح جمل

الزجاجي ١ : ٣٤٧ ، وقد حكم ابن عصفور على رأى السراج هذا

بالفساد ، الكتاب ١ : ١٣٨ .

(٢) منهم ابن الأثير وبعض الكوفيين ، انظر شرح الكافية للرضي ١ : ٩١ .

(٣) ابن عصفور .

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٤٧ .

فالجواب أن المفرد قد يكون خبيراً ، وإن لم يكن منه مع المبتدأ كلام

محتمل الصدق والكذب ، وذلك في الاستفهام ك (أي رجل أخوك ؟) و
(من أبوك ؟) و (كيف زيد؟) (١) .

وأكثر النحاة يقسمون الجملة الخبرية على أربعة أقسام اسمية وفعلية
وشرطية وظرفية والأخيرتان راجعتان إلى الأوليين (٢) .

والإخبار بالجملة الاسمية أقوى ، وأدل على الثبوت / من الإخبار ٣٢١

بالفعلية ، لدلالة الاسم على الاستقرار والدوام .

وأما الفعلية فتدل على الحدوث والتجدد وقبول ذلك الشيء للزوال

والزيادة والنقص ، ولذلك لا يحسن أن تقول : فلان يطول ويقصر ، موضع :

طويل وقصير ، ومنه قوله تعالى * وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد * (٣) لسو

قيل : يبسط موضع (باسط) أشعر بتجدد البسط) (٤) .

[روابط الجملة الواقعة خبرياً]

قال : فلا بد من عائد وقد يحذف (٥) حيث وقعت الجملة خبر

فلا بد فيها من عائد يعود على المبتدأ (٦) ، لأنها مستقلة بنفسها فلوخلت

(١) انظر شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٤٧ .

(٢) انظر : الأصول في النحو ١ : ٦٩ فما بعدها ، كتاب الحلل في اصلاح

الخلل من كتاب الجمل ١٥٠ وقد قسم الزجاجي الخبر إلى أربعة أقسام :

اسم وفعل وحرف وجملة ، وقد خطأه البهليليوسي ، قال : " هذا التقسيم

خطأ ، لأنه جعل الفعل والفاعل وما اتصل به قسماً على حدثه ،

وأخرجه من الجمل ، وحكمه حكم الجمل . والصحيح أن يقال : ان الاسم

المبتدأ يخبر عنه بثلاثة أشياء باسم مفرد هو هو وجملة وظرفاً .

(٣) الكهف آية ١٨ .

(٤) في الاصل في عبارة " أشعرهم أوله البسط أجاباً قلق ، ولعل صحتها :

(أشعر بتجدد البسط) .

(٥) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٤ ، الكافية في النحو ٧٦ .

(٦) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٤٩ فما بعدها .

من عائد لبقى المبتدأ منقطعا عنها غير متعلق بها فيصير لغوا كقولك : زيد

قام عمرو ، إلا إذا كانت الجملة هي المبتدأ في المعنى كقوله تعالى :

* دعواهم فيها سبحانك اللهم * (١) وقوله * وآخر دعواهم أن الحمد لله

رب العالمين * (٢) ، وقولهم : (هجيري أبي بكر لا إله إلا الله) (٣) ،

فالهجيري وهو قوله : في وقت الهجيرة ، هو لا إله إلا الله ، وكذا قولك :

(ذكر زيد الله أكبر) ، و (الحوقلة لا حول ولا قوة إلا بالله) و (الحمد لله)

(٤) ، وكذا قوله عليه السلام : " أفضل ما قلت أنا والنبليون

من بعدى : لا إله إلا الله " (٥) ، فالأفضل هو لا إله إلا الله .

و (السبحة : سبحان الله) ، ونحوه ، وكذا إذا كان المبتدأ

ضمير الأمر والشأن / كقولك : (هو زيد قائم) ف : (زيد قائم) ٢٢٢

هو الضمير المتقدم .

قال الشيخ : وقد يوهم بعضهم أن الجملة قد تخلو من العائد

كقولك : (زيد أخوك قائم) ف (زيد) : مبتدأ ، و : (أخوك قائم) :

جملة خبر عن زيد ، ولا ضمير فيها يرجع إليه . قال : وليس بمستقيم ،

(١) من قوله تعالى * دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام *

يونس آية ١٠ .

(٢) يونس آية ١٠ .

(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٤٥ ، المساعد على تسهيل

الفوائد ١ : ٢٣١ .

(٤) تقدمت هذه الألفاظ وتسمى النحت .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ١ : ٣٤٤ ، ٤٨٨ ، الفوائد الجديدة

١ : ٢٠٦ ، الموطأ ٢ : ١٥٠ (باب القرآن) ٢٧٢ (الحج)

أخرجه الترمذي .

لأن (أخوك) ليس مبتدأ ، وإنما هو بدل من زيد ، أو خبر عنه ، وقام
خير ثان . (١)

قال : فإن قيل : ضمير (قائم) عائد على (أخوك) و : (أخوك)
هو : زيد ، فصار في المعنى عائدا على (زيد) فيصح جعل الجملة
خبراً لأن المبتدأ لم يخل عن أن يكون في خبره ضمير عائد إليه . (٢)

فالجواب أن الضمير إذا عاد على : (أخوك) لا يصح اعتبار
عوده إلى غيره ، وإن كان هو هو في المعنى ، لأنهم يعيدونه باعتبار
اللفظ وكونه في المعنى مدلوله قضية عقلية ، والكلام في دلالة
الألفاظ باعتبار وضعها (٣) . وأورد الفارسي على هذه المسألة قولهم :
(سواء علي أقت أم قعدت) (٤) ف : (سواء) مبتدأ وهو اسم بمعنى
المصدر ، والجملتان بعده خبره ، ولا ضمير فيها .

وأجاب عنه بأن هذا الكلام ليس على ظاهره بل هو محمول على
المعنى ، والمعنى : قيامك وقعودك على سواء ، ف : (قيامك) مبتدأ
و (قعودك) : معطوف عليه ، و (سواء) : خبره ، وكان يجب أن يكون
مبنياً على وفق المبتدأ / إلا أن : (سواء) : مصدر في موضع اسم
الفاعل ، وهو لا يثنى ولا يجمع . انتهى .

قال الزمخشري : وقد حملوه على المعنى [كما] في قولهم :
" لا تأكل السمك وتشرب اللبن " (٥) ، وأولوا الفعل إلى الاسم

(١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٤ : ١٠١ .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) هذا جواب ابن الحاجب نفسه انظر أماليه ٤ : ١٠٢ .

(٤) انظر : همع الهوامع ١ : ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٥) انظر : املاء ما من به الرحمن ١ : ٣٤ ، ١٥٠ ، حاشية الصبان ١ :

٦٨ ، ٢ : ١٣٧ ، ١٣٨ ، ٣ : ٢٣١ ، كتاب الحُلل في إصلاح

حتى يصح عطف الاسم عليه (١) .

و (الهمزة) و (أم) مجردتان عن معنى الاستفهام كما جرد
حرف النداء عن معنى النداء في قولهم : (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة)
، قاله : سيبويه (٣) ، بل هما للتسوية خاصة فلا يرد عليه قول من قال :
إن المبتدأ قد دخل عليه حرف الاستفهام فلا يتقدم خبره عليه (٤) .

وقال أبو البقاء : الجملة الفعلية وقعت موقع المصدر ، والمصدر المقدر
عنه هو المبتدأ (٥) كما في قولهم :
ما تشاء فقلت ألهو (٦)

- ====
- الخلل من كتاب الجمل ١٦٩ ، وفي ص ٢٥٦ : " لا تأكل السمك وتشرب
اللين (وتأكل البيض " ١٦٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور
٢ : ٣٣ ، شرح الوافية ٣٥٠ ، الفصول الخمسون ٢٠٦ ، الكشاف
١ : ١٥٢ ، ٢٧٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣ : ٩٣ - ٩٥
منال الطالب في شرح طوال الفرائد ١١٨ .
- (١) انظر الكشاف ١ : ١٥٢ - ١٥٣ .
- (٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٣٧٢ ، ١٣٧٤ ، الكتاب ٢ : ٢٣٢ ،
الكشاف ١ : ١٥٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٥٦٥ ، مغني
الليبيب ٨٩١ ، المسائل المشككة المعروفة (بالبهجديات) ٤٢٨ .
- (٣) انظر : الكتاب ٢ : ٢٣٢ .
- (٤) الكشاف ١ : ١٥٣ .
- (٥) انظر : املاء ما من به الرحمن ١ : ١٤ .
- (٦) هو صدر بيت نسب لعروة بن الورد العبيسي وتماه :
فقالوا ما تشاء فقلت ألهو إلى الإصباح آثر ذي أثير
ويلاحظ عدم وضوح بعض كلماته وأيضاً فيه زيادة عبارة : (إلى
اللهم) والصواب ما أثبتناه ، انظر : شرح المفصل ٢ : ٩٤ ،
٣ : ١٦ ، ٢٨٠ .
- ====

وأجاب بجواب آخر، وهو أن : (سواً) : مبتدأ ، وما بعده جملتان
في موضع الفاعل سدتا مسد الخير^(١) ، كما في قولك : (سواً علي قيامك
وقعودك) ونظير ذلك قوله تعالى * سواً عليهم أنذرتهم * الآية غير
أن الزمخشري جعل : (سواً) خبر (إن) والجملة بعده في موضع
الفاعل فليست الآية على هذا من باب الابتداء والخير^(٢) . وإذا وقعت
جملتا الشرط بعده أخرا اكتفى بضمير واحد في أحدهما / كقولك : ٣٢٤
زيد إن هم يقصد عمرو ، وزيد إن هم عمرو يجلس .

واعلم أن العائد هو ضمير يعود على المبتدأ ، ولا فرق بين أن يكون
جزءاً من الجملة^(٣) كقولك : زيد قام أبوه أو فضله فيها كقولك : (أنت
تقوم زيدا إذا أمرته) ، وقد يستغنى بضمير في جملة معطوفة بالفاء على
الجملة العربية عن الضمير كقوله :

وإنسان عيني يحسر الماء تارة
فبيدو^(٤)

ف (يحسر الماء) جملة عربية عن الضمير ، واكتفى بالضمير في الجملة المعطوفة
عليها . فإن كان العاطف بغير (الفاء) لم يجز خلافاً لهشام .

====
المعنى : يقال : فعل فلان هذا الأمر أشدّ - بكسر الهمزة
المثلثة - وأشير به ندى وأثره ندى أشير - بضم الهمزة - بوزان غرفة ،
والكل بمعنى فعلة أول كل شيء . انظر هامش المصدر السابق
٢ : ٩٥ استشهد به على وقوع الفعل موقع المصدر .

(١) انظر : املاء ما من به الرحمن : ١٤٠ .

(٢) الكشاف : ١ : ١٥١ .

(٣) يقصد : جزءاً من أجزاء الإسناد . وفيه نظر . لأن الضمير ليس في

المثال جزءاً إسنادياً بل مضاف إليه .

(٤) جزء بيت ينسب لذي الرمة وهو في ديوانه ٤٧٩ ط ٢ ، وتامه :

..... فيبدو وتارات يجم فيسرق

وشكك ابن جني في المحتسب في نسبه لذي الرمة إن رجح ==

ويقوم مقام الضمير ثلاثة أشياء :

أحدها : تكرر المبتدأ^(١) ، كقولك : (زيد قام زيد) فيقع
الظاهر موقع الضمير ، وقد يكون ذلك للتعظيم كقوله تعالى * الحاقصة
ما الحاقصة *^(٢) [و] * القارعة ما القارعة *^(٣) ، وقد لا يكون للتعظيم
كقوله تعالى * قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه *^(٤) في أحد
الوجهين ، أصله : (هو هو) الضمير الأول لـ (الجزاء) والثاني
راجع إلى (من) . ذ (جزاؤه) بدل من الضمير .

====
نسبته إلى كثير ،

ورد البيت كاملاً في : البحر المحيط ٦ : ٤٥ ، الدرر اللوامع
١ : ٧٤ ، حاشية الخضري ١ : ٩٢ ، خزنة الأدب ٢ : ١٩٢
شرح شواهد شروح الألفية ١ : ٥٧٨ ، ٤ : ١٧٨ ، ٤٤٩٠
شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١ : ١٩٦ ، الفرائد الجديدة
١ : ٢١١ ، مجالس شعلب ٦١٢ ، المحتسب ١ : ١٥٠ ، المقرب
٨٣ ، مغني اللبيب ٥٠١ ، المساهد على تسهيل الفوائد ٣ : ١٧١
همع الهوامع ١ : ٨٩ .

الشاهد فيه قوله : (يحسر الماء) وهي جملة مربة من الضمير
واكتفى بالضمير في الجملة المعطوفة عليها وقد يستغنى به إذا كان
العاطف حرف الفاء .

- (١) انظر : شرح جبل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤٩ ، شرح الكافية
الشافعية ١ : ٣٤٣ .
(٢) الحاقصة آية ١ - ٢ .
(٣) القارعة آية ١ - ٢ ، انظر : أمالي ابن الحاجب ٤ : ١١٢ .
(٤) يوسف آية ٧٥ .

وثانيها : الإشارة إلى المبتدأ^(١) كقوله تعالى : * ولباس التقوى
ذلك خير *^(٢) أى لباس خير ، ومنه قوله تعالى * ولمن صبر وغفر
/ إن ذلك لمن عزم الأمور *^(٣) ، كأنه قيل إن مفسرة قد ناب مناب
العائد . وأبو البقاء جعل هذا ما حذف منه العائد ، وتقديره " إن ذلك
منه " ، قال : وإنما يصح جعله ما ناب فيه اسم الإشارة عن الضمير
إذا قُدِّرَ مضاف محذوف تقديره : ولصبر من صَبَرَ إن ذلك لمن عزم الأمور^(٤) .

وثالثها : أن يكون الخبر لفظا يصح أن يتناول المبتدأ^(٥) كقولك
: (زيد نعم الرجل) و (خالد بئس الرجل) ف : (الرجل) : يصدق
على (زيد) و (خالد) المتقدم فعم العام ، ومنه قول الشاعر :

(٦)
ألا ليت شعري هل إلى أم مالك سبيل^٦ فإما الصبر عنها فلا صبرا

فقوله : (فلا صبرا) : جملة هي خبر للصبر ، والعائد عموم الصبر
المنفي الذي يتناول ضمير المتكلم من غيره ، وليس العائد تكرر لفظ الصبر ،
لأنه كان يجب تعريفه ومنه قوله :

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٤٩ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٤٤ .

(٢) الأعراف آية ٢٦ .

(٣) الشورى آية ٤٣ .

(٤) املاء ما من به الرحمن ٢ : ٢٢٥ .

(٥) الدقيق أن ابن عصفور رأى أن جملة (نعم وفاعلها وئس وفاعلها
لا تحتاج إلى رابط وهي في ذلك شبيهة بجملة الخبر التي هي نفس
المبتدأ في المعنى .

انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤٥ .

(٦) نسب البيت إلى ابن ميادة ، ونسب أيضا إلى سواد بن عدى ، وقد

كان ابن ميادة يتشبه بأم جحدر كما في بعض الروايات - بنت

أما القتال فلا قتال لديكم (١)

أى : لاشيء منه .

ورد البيت كاملاً في : الأُمالي الشجرية ١ : ٢٨٦ ، ٢ : ٣٤٩ ،

٣٥٠ ، حاشية الخضرى ٩٣ ، خزنة الأدب ١ : ٤٥٢ ، شرح

أبيات سيبويه ١ : ٢٦٩ ، شرح شواهد المغنى ٢ : ٨٧٦ ،

شرح أبيات مغنى اللبيب ١ : ٣٧٠ ، الكتاب ١ : ٣٨٦ ، مغنى

اللبيب ٥٠١ (٢٩٦) .

وورد جزء من العجز فقط في : همع الهوامع ١ : ٩٨ في روايات

البيت اختلاف يسير لا يمس وجه الاستشهاد به .

صدر بيت وعجزه : (١)

ولكن سيراً في عراض المواكب

نسب البيت إلى الحارث بن خالد المخزومي ، وإلى الوليد بن نهيك ،

وإلى الكميث بن زيد بن الكميث .

وقد ورد كاملاً في : الأُمالي الشجرية ٢ : ٣٤٨ ، إيضاح شواهد

الإيضاح ٢٠ ، الأشباه والنظائر ٤ : ١٦٨ ، حاشية الصيان ١ : ٢٠٥ ،

٢٣٥ ، ٤ : ٣١ ، خزنة الأدب ١ : ٤٥٢ ، سر صناعة الإعراب ١ :

٢٦٧ ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١ : ١٩٦ ، ٢٢٤ ، شرح

ابن عقيل ٢ : ٣٩١ ، شرح الرضي على الكافية ١ : ١٠١ ، شرح

الكافية الشافية ٣ : ١٦٤٨ ، شرح المفصل ٧ : ١٣٤ ، ٩ : ١٢

شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٥١ ، شرح أبيات

مغنى اللبيب ١ : ٣٦٩ ، شرح شواهد المغنى ١ : ١٧٧ ، ١٧٨

المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٢٤٣ ، المقضب ٢ : ٦٩ ،

المنصف ٣ : ١١٨ ، المقتصد في شرح الإيضاح ١ : ٣٦٦ ،

وورد الصدر فقط في : حاشية الخضرى ١ : ٩٣ ، الفرائد

الجديدة ٢ : ٦٢١ ، المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٢٣٦

في البيت تغيير يسير في بعض كلماته لا يمس وجه الاستشهاد .

===

وزاد أبو الحسن الأَخفش في الروابط أن تكون في الجملة اسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى ، وإن لم يكن من لفظه كقولك : (زيد قام أبو عمرو) إذا كان أبو عمرو كنية زيد ، واستدل عليه ^(١) بقوله تعالى ﴿ أَمِنَ زَيْنَ لَهُ سَوْءَ عَمَلِهِ ﴾ ^(٢) الآية فقوله : " فَإِنَّ اللَّهَ يَضِلُّ مَنْ / يَشَاءُ " ٣٢٦ هو : الخبير والمعنى : فَإِنَّ اللَّهَ يَضِلُّهُ فَإِنَّ الَّذِي زَيْنَ لَهُ سَوْءَ عَمَلِهِ هُوَ الَّذِي يَشَاءُ اللَّهُ إِضْلَالَهُ ، ويقول تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ ^(٣) فقوله : " إِنَّا لَا نَضِيعُ جَمْعَةَ هَسِي الْخَيْرِ . وَ " من أحسن عملاً " هو الرابط ، لأنه المبتدأ في المعنى وخالفوه في ذلك ، وأجابوا عن الآية الأولى بأن الخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه ^(٤) ، وهو ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ﴾ ^(٥) وتقديره : أَمِنَ زَيْنَ لَهُ سَوْءَ عَمَلِهِ فَلَهُ عَذَابٌ شَدِيدٌ ، أما من آمن ^(٦) وعمل صالحاً

==== معاني الكلمات : عَرَّضَ : جمع عَرَّضَ - يَفْتَحُ العَيْنَ وَسُكُونُ الرَّأْيِ .

بمعنى الناحية ، المواكب : الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل : القوم الركوب على الإبل للزينة . انظر : اللسان ١ : ٨٠٢ (وكب) ٧ : ١٦٦ (عرض) .

الشاهد فيه : الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر هو العموم وليس العائد تكرار لفظ القتال ، إذ لو كان هو العائد لوجب اقترانه ب (أَل) العهدية .

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤٥ .

(٢) من قوله تعالى ﴿ أَمِنَ زَيْنَ لَهُ سَوْءَ عَمَلِهِ فَرَأَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يَضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ إِنْ اللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ فاطر آية ٨ .

(٣) الكهف آية ٣٠ .

(٤) هو إجابة ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٤٦ .

(٥) من قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ فاطر آية ٧ .

(٦) في الأصل جملة غير مفهومة والصواب ما أثبتناه ، انظر شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٤٦ .

فله مغفرة وأجر كبير ، فحذف لفهم المعنى (١) ، وقوله : * فإن الله
يضل من يشاء * ليس بخبر . وعن الثانية بأن قوله تعالى : * إنا لا
نضيع أجر من أحسن عملاً * ليس بخبر بل هو جملة معترضة * وأولئك
لهم جنات عدن (٢) * هو الخبر . قال أبو البقاء يجوز أن يكون : (إنا
لا نضيع) هو : الخبر ، وحذف العائد منه (٣) ، أي : من أحسن عملاً
منهم ، ومال ابن عصفور (٤) إلى مذهب الأُخفش ، وقال : يجوز أن يستغنى
عن الضمير باسم ظاهره هو المبتدأ في المعنى كما استغنى بذلك فسي
الصلة فقد حكى من كلامهم : (أبو سعيد الذي روى عن الخدرى) (٥) .

وقال الشاعر :

/ فيا ربّ ليلي في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع ٣٢٧
أي : في رحمة قال : إلا أنه قليل جداً (٦)

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤٦ .

(٢) الكهف آية ٣١ .

(٣) انظر أملاً ما من به الرحمن ٢ : ١٠٢ .

(٤) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ١٨١ ، ٣٤٦ ، قال :

" ... إلا أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه ، ولا يقال إلا

حيث سمع والذي سمع من ذلك : " أبو سعيد الذي رويت

" ...

(٥) انظر المصدر السابق ١ : ١٨١ .

(٦) نسب البيت لمجنون بني عامر ، وقد ورد كاملاً في : حاشية الصبان

١ : ١٥٦ ، الدرر اللوامع ١ : ٢٨٦ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ١٨٢ ،

شرح شواهد المغنى ٢ : ٥٥٩ ، شرح أبيات مغني اللبيب

٤ : ٢٧٦ ، شرح التسهيل ٢٣٧ وورد المتعجز فقط في :

حاشية الخضري ١ : ٧٦ ، شرح التسهيل ١ : ٢٣٧ .

الشاهد فيه قوله تعالى : " وأنت الذي في رحمة الله " حيث

جعل الرابط بين الصلة والموصول اسماً ظاهراً وهو لفظ الجلالة .

(٧) قاله ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١ : ١٨١ .

وزاد الكوفيون في الروابط الألف اللام المعاقبتين للضمير ، كقولك :
(عبدالله أما المال فكثير) ف (الألف واللام) عوض عن الضمير ، وأصله
: (أما ماله) . وعند سيبويه أن هذا ما حذف منه الضمير العائد ،
والتقدير : أما المال عنده فكثير كقولك : (السمن منوان بدرهم) أى :
منه . قال النحاس ^(١) : لو جاز أن تقوم الألف واللام مقام الضمير لجاز
أن تقول : زيد الأب منطلق ، تريد : أبوه منطلق ، وهو غير جائز .

ونقل ابن خروف عن سيبويه مثل مذهب الكوفيين قال : وقد نص
على ذلك في قولهم (ضرب زيد الظهر والبطن) ^(٢) ، فقال : أى :
ظهره وبطنه ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه ، وكذا قوله تعالى * فإن
الجنة هي المأوى * ^(٣) [و] * فإن الجحيم هي المأوى * ^(٤) .

-
- (١) النحاس هو : أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادى أبو
جعفر النحاس المصرى ، كان إماما في النحو من تصانيفه : أدب
الكتاب ، التفاحة في النحو ، تفسير القرآن ، شرح شواهد كتاب
سيبويه ، الكامل في النحو ، كتاب المعاني ، كتاب الوقف والابتداء ،
شرح المعلقات السبع ، معاني القرآن ، المقنع في اختلاف البصريين
والكوفيين ، وغيرها . توفي سنة ٣٣٨ هـ .
انظر لترجمته : أبجد العلوم ٣ : ٥٥ ، نزهة الألباء ٢٩١-٢٩٢ ،
هدية العارفين ١ : ٦١ ، كتاب الوفيات ٢١٣ .
- (٢) انظر : الكتاب ١ : ١٥٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٣٩٣
معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ : ١٩١ ، ٢٠ : ٣٥٨ .
- (٢) من قوله تعالى * وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن
الجنة هي المأوى * النازعات ٤٠ .
- (٤) قوله تعالى * فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هي
المأوى * النازعات ٣٩ .

ويجب في الضمير العائد أن يكون مطابقا للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، ثم إن كان المبتدأ ضمير متكلم كان الضمير العائد إليه ضمير متكلم وإن كان ضمير مخاطب كان العائد إليه ضمير مخاطب، وإن كان ضمير غائب أو اسماً ظاهراً كان العائد إليه ضمير غائب إلا أن يكون الظاهر / مخاطباً في المعنى فإنه يجوز أن يرجع إليه ضمير الخطاب حملاً على المعنى، فإذا قلت: أنتم كلكم بينكم درهم، فإن جعلت (كلكم) مؤكداً لـ (أنتم) كان كالساقط فكأنك قلت: أنتم بينكم درهم، فـ: (درهم) : مبتدأ، وبينكم : خبره، والجملة من (أنتم) والكاف والميم) في (بينكم) عائداً على (أنتم) ويجوز أن تكون: (كلكم) : مبتدأ ثانياً، و: (درهم) : مبتدأ ثالثاً، و (بينكم) خبر عن (درهم)، والجملة: خبر كلكم، و (كلكم) وخبره: خبر (أنتم) فهذه ثلاث مبتدآت كل منها يعود إليه ضمير، فالكاف في كلكم يعود على (أنتم) وفي (بينكم) : ضمير مرفوع (١) يعود على: (كلكم) وإن كان اسماً ظاهراً يجب (٢) عود الضمير إليه بلفظ الغيبة وهو: (أنتم) في المعنى، والثاني: أن يجعل ضميره: ضمير غائب فتقول: بينهم درهم، لأن (كلكم) : اسم ظاهر ورواجع الظواهر أبداً على الغيبة، وهو أجد من الحمل على المعنى.

قال أبو البقاء: ويجوز أن يجعل الضمير الهاء وحدها فتقول: (بينه) على الإفراد، لأن (كلا) مفرد في اللفظ.

(١) في قوله: " (بينكم) ضمير مرفوع " فيه نظر.

(٢) سبق أن ذكر أنه يجوز عود الضمير بلفظ الخطاب إذا كان مخاطباً في المعنى.

والضمير العائد إن كان مرفوعاً فإن كان فاعلاً أو مفعولاً قائماً مقامه

لم يجز حذفه، وإن كان مبتدأً أجاز كقولك : زيد هو القائم ، فتقول :

(زيد القائم) وإن كان منصوباً (١) ، قال البصريون : يجوز / حذفه ٣٢٩

مع بقاء المبتدأ مبتدأً ، واستدلوا عليه بقوله تعالى * أفحك الجاهلية

يبغون * (٢) على قراءة الرفع (٣) ، ويقول الشاعر :

(٤)

وخالد يحمّد [سادتنا] بالحق لا يحمد بالباطل

(٥)

وقال الزجاج - في قوله تعالى * ماذا يستعجل منه المجرمون * (٥)

يجوز أن تكون : (ماذا) : مبتدأً ، والعائد محذوف تقديره يستعجله

(١) انظر : املاء ما من به الرحمن ١ : ٢١٨ .

(٢) من قوله تعالى * أفحك الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله

حكما لقوم يوقنون * المائدة ٥٠ .

(٣) قراءة يحيى وإبراهيم والسلي ، وقراءة الجمهور بالنصب .

انظر : املاء ما من به الرحمن ١ : ٢١٨ ، شرح الكافية الشافية

١ : ٣٤٧ ، الكشاف ١ : ٦١٩ ، المحتسب ١ : ٢١٠ - ٢١١ .

(٤) ينسب للأشود بن يعفر وورد كاملاً في : شرح الكافية الشافية

١ : ٣٤٨ ، المقرب ٨٤ .

وورد الصدر فقط في : المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٤٤٥ ،

مغني اللبيب ٧٩٦ (١٠٣١) .

وفي البيت اختلاف يسير في بعض الكلمات لا يمس وجهه

الاستشهاد .

الشاهد فيه قوله : " يحمده " حيث حذف العائد المنصوب

وهو جائز .

(٥) يونس آية ٥٠ .

وقال الكوفيون : لا يجوز حذفه مع بقاء المبتدأ مبتدأ إلا في ضرورة بل
يجب نصبه بالفعل ليهيئ العامل للعمل في الاسم المتقدم وقطعه
عن الضمير فتقول : (زيداً ضربته) وهو ظاهر كلام أبي علي الفارسي
وقد وافق على ذلك فيما إذا كان المبتدأ كلاً كقوله :

(١) قد أصبحت أم الخيار تدعى علي زنباً كله لم أصنع

فحذف العائد مع بقاء المبتدأ مبتدأ ، والأحسن إثباته مطلقاً . وإن
كان مجروراً ، فإن كان بإضافة لم يجر حذفه كقولك : (زيد أبوه قائم
وغلامه قاعد) ، وإن كان بحرف جر فإن لم يوءد حذفه إلى

- (١) مطلع أرجوزة للفضل بن قدامة أبي النجم العجلي وقد ورد
كاملاً في : أسرار البلاغة ٣٣٨ ، أمالي السهيلي ٩٢ ، أمالي
ابن الشجري ١ : ٨ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ، أملاء ما من به الرحمن
١ : ٢١٨ ، التلخيص في علوم البلاغة ٨٩ ، كتاب الحلل في إصلاح
الخلل من كتاب الجمل ٣٨٦ ، خزانة الأثب ١ : ٣٥٩ ،
الخصائص ١ : ٢٩٢ ، ٣ : ٦١ ، الدرر اللوامع ١ : ٧٣ ، دلائل
الإعجاز ١٨٢ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٤٦ ، شرح شواهد
المغني ١٨٥ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٩٢ ، ١٦٤ ، شرح أبيات
سيبويه ١ : ١٣ ، ٤٤١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ :
٣٥٠ ، شرح شواهد المغني ٢ : ٥٤٤ ، شرح أبيات مغني
الليبي ٤ : ٢٤٠ ، ضرائر الشعر ٩٠ ، الكتاب ١ : ٨٥ ، ١٣٧ ،
١٤٦ ، المقتضب ٤ : ٢٥٢ ، المحتسب ١ : ٢١١ ، مغني
الليبي ٢٠١ ، ٦٣٣ ، (١٨٥) ، معاهد التنصيص ١ : ١٤٧ ،
كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١ : ٢٣٠ ، معاني القرآن للفراء
١ : ١٤٠ ، ٢ : ٩٥ ، مجاز القرآن ٢ : ٨٤ ، معاني القرآن للأخفش
١ : ٢٥٣ ، همع الهوامع ١ : ٩٧ .
وقد ورد جزء من العجز في المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٣٩٤ .
في البيت اختلاف يسير لا يمس وجه الاستشهاد .
معاني الكلمات : أم الخيار : زوجته ، ويعنى بالذنب الشيب ، والصلع
الشيخوخة .

تهيئة العامل للعمل ، وقطعه عنه جاز حذفه كقولهم : " السمن منوان
بدرهم " أى : منه ، وقوله تعالى * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى * أى : له ،
وإن أدى إلى تهيئة العامل للعمل في غيره وقطعه عن المذكور كقولك :

٣٣٠ / (زيد مررت به) لم يجر حذفه ، لأنه يؤدى إلى تهيئة العامل
للعمل في غير زيد بأن يقول بكاتبه أو بداره أو بصاحبه .
فقول المصنف : " وقد يُحذف " يُحمل على ما قيل .

واعلم : أن الجملة الواقعة خبراً في موضع رفع لوقوعها موقع
المفرد المرفوع ، وكل جملة وقعت موقع المفرد حكم على موضعها بإعرابه .
والجمل الواقعة موقع المفرد خمسة :

أحدها : خبر المبتدأ ونواسخه وهي : إن وأخواتها ، وكان
وأخواتها وظننت وأخواتها .

وثانيها : معمول القول وهو في موضع نصب كالمفعول أو كالمصدر
على اختلاف كقولك : (قلت زيد قائم) .

وثالثها : الجملة الواقعة حالاً وهي في موضع نصب .

ورابعها : الجملة الواقعة صفة ، وهي تتبع موصوفها في إعرابه .

وخامسها : الجملة الواقعة جواب الشرط عند قوم هي في

موضع جزم كقوله تعالى * من يضل الله فلا هادٍ له ويذرهم * (١)

(١) من قوله تعالى * من يضل الله فلا هادٍ له ويذرهم في

طغيانهم يعمهون * الأعراف ١٨٦ .

على قراءة الجزم (١) عطفا على الجملة المتقدمة مع الفاء .

[شبه الجملة الواقعة خيراً]

قال : " وما وقع ظرفاً فلا أكثر أنه مقدر بجملة " (٢) ظرفية
من الزمان والمكان يقع أخباراً عن المبتدأ نائية عن فعل أو اسم فاعل هي
متعلقات به وهو الخبر في الحقيقة / إلا أن ظروف الزمان لا تقع (٣٣١)
أخباراً عن أسماء الأعيان جامدة كانت أو مشتقة ولا أحوالاً لها ولا صفات
ولا صلات بل عن المصادر وأسماء الزمان (٣) فلا تقول : زيد اليوم ،

(١) قرأ بها : حمزة ، والكسائي ، وأبو عمرو (في رواية) وابن مصرف ،
والأعمش وخلف .

وقد وردت في : اتحاف الفضلاء ٢٣٣ ، إعراب القرآن للنحاس

١ : ٦٥٤ ، أملاء ما من به الرحمن ١ : ١٦٧ ، البحر المحيط

٤ : ٤٣٣ ، التيسير للداني ١١٥ ، تفسير الفخر الرازي ٤ : ٣٢٦ ،

تفسير القرطبي ٧ : ٣٣٤ ، الحجة لابن خالويه ١٦٧ ، السبعة

لابن مجاهد ٢٢٩ ، غيث النفع ٢٣٠ ، الكشاف ١ : ٤٨٥ ، الكتاب

٣ : ٩٠-٩١ ، معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ١ : ٣٥٥ ،

٢ : ٤٣٤ ، معاني القرآن للأخفش ١ : ٦٢ ، ٦٣ ، معجم القراءات

٢ : ٤٢٦ ، النشر ٢ : ٢٧٣ .

(٢) انظر لهذا الموضوع : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٤ ، شرح الكافية

للرضي ١ : ٩٢-٩٣ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٨٤ ، الكافية في

النحو ٧٦ .

(٣) انظر : الأصول في النحو ١ : ٦٩ ، قال ابن السراج : " والظروف

من الأماكن تكون أخباراً عن المعاني التي ليست بجثث عن المصادر

نحو قولك : البيع في النهار ، والضرب عندك . . . انظر كذلك :

كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٥٣ ، شرح المفصل

١ : ٨٩-٩٠ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤٧ فما

بعدها .

تريد : مستقر اليوم ، لأن من المعلوم أن كل موجود يكون اليوم ظرفا له ،
لأن الخبر الواحد من الزمان يكون ظرفا لجميع الموجودات فلا اختصاص
لواحد منها به بخلاف ظرف المكان فإن كل ظرف منه ظرف لموجود واحد ،
وما جاء من ظروف الزمان خبرا عن الجثث فهو مؤهل على تقدير حذف اسم
معنى (١) كقولهم : (الجبات شهرين ، والثلج شهرين) (٢) أى :
ليس الجبات شهرين وشرب الثلج شهرين ، وكذا قولهم : (الليلة
الهلال) (٣) بنصب : (الليلة) على الظرف تقديره : الليلة طلوع
الهلال ، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فهو خبر عن مصدر ، ويجوز
أن يكون الهلال وضع موضع المصدر ، وهو الاستهلال ، فيكون تقديره : الليلة
الاستهلال ، ولا يقال هذا إلا في ليلة يتوقع فيها طلوعه . ألا ترى أنك
لا تقول : الشمس اليوم (٤) ، قالوا : ويجوز أن تقول على الأول :

(١) انظر : المصادر السابقة .

(٢) انظر : كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٥٢ ،

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤٨ ، همع الهوامع
١ : ٩٩ ، وفي المثال اختلاف في بعض كلماته مثل (الجباب ،
البلج) .

الجباب : الجبة ضرب من مقطعات الثياب تلبس وجمعها جيب
وجباب . اللسان ١ : ٢٤٩ (جيب) .

(٣) انظر : الأصول في النحو ١ : ٦٩ ، حاشية الصبان ١ : ٢١٣

كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٥٢ ، شرح الكافية
الشافية ١ : ٣٥١ ، الكتاب ١ : ٤١٨ ، المساعد على تسهيل
الفوائد ١ : ٢٣٧ ، معاني القرآن للأخفش ٢ : ٣٥١ ، همع الهوامع
١ : ٩٩ .

(٤) يصدق هذا على البلاد التي تشرق منها الشمس كل يوم أما في البلاد
التي لا ترى الشمس إلا نادرا فالحكم مختلف .

(زيد اليوم) إن كان غائباً وخاطبت به من يتوقع مجيئه / وقد ورد رفع (الليلة) على الخبر تقديره : الليلة ليلة الهلال ، كقوله تعالى ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾^(١) أي : أشهر الحج أشهر معلومات ، حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . قال سيبويه : إذا رفعت فالثانسي هو الأول ، وإذا نصبت فهو غيره^(٢) . ومنه قوله عليه السلام : " فغداً اليهود ، وبعد غدٍ النصارى " ^(٣) ، أي : فغداً عيد اليهود وبعد غد عيد النصارى ، ولذلك كان (اليوم) إذا أُخبرت به عن أسماء الأيام مع الجمعة ، والسبت ظرفاً منصوباً واقعاً موقع الخبر مرفوعاً مع باقي أسماء الأيام على الخبر لدلالة الجمعة والسبت على المصدر وهو اجتماع في الجمعة ، والانقطاع [في السبت] اليوم ، أي : كاعن ، فأخبر بظرف الزمان عن المصدر ، وأما باقي الأيام فترفع اليوم معها لأنها أسماء جوامد ليس فيها معنى مصدر ، فتقول : (اليوم الأحد ، اليوم الاثنين ... إلى الخميس فالمبتدأ في ذلك هو الخبر ، واستثنى بعضهم منه ما إذا كان الظرف موصوفاً مجروراً بفي فإنه يجوز وقوعه خبراً عن الأعيان كقولك : (زيد في زمان طيب) هذا هو المشهور . وذهب ابن خروف إلى أن

-
- (١) من قوله تعالى ﴿ الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ البقرة آية ٩٧ .
- (٢) الكتاب وهامشه ١ : ٤١٨ .
- (٣) انظر : صحيح البخاري ٢ : ٢ (كتاب الجمعة ، باب فرض الجمعة وفيه اختلاف يسير في الصيغة : ... فهدانا الله فالتناس لنا فيه تبع اليهود غداً والنصارى بعد غدٍ " وفي ٢ : ٧ (باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل ...) : " ... فهدانا الله فغداً لليهود وبعد غدٍ للنصارى ... " .

ظروف الزمان قد تكون أخباراً عن الأشخاص إذا كان فيها فائدة كقولك :

٣٣٣ / لمن قال : أي زمان نحن ؟ أو أي سنة نحن ؟ أو أي شهر نحن ؟ أو أي ساعة نحن ؟ أو أي يوم نحن ؟ : نحن زمن الصيف ، ونحن سنة كذا ، ونحن شهر كذا ، ونحن يوم الأحد ، ونحن غدوة ونحن عشية ، ونحوه ، فقد وقع ظرف الزمان خبراً عن الأشخاص لإفادته ، فإن لم تفد لم يجز ، وأنكر على النحاة إطلاق منع ذلك ، وتبعه ابن مالك وقال : هو قليل (١) ، وما جاء منه قول امرئ القيس :

"اليوم خمرٌ وغداً أمرٌ" (٢)

وقولهم : (الورد في أيار والرطب في تموز) (٣)

فالجواب : وارد مع حصول الفائدة ، وشرط وقوع ظرف المكان

خبراً أن يكون مختصاً فلولم يختص لم يجز فلا نقول : زيد الأرض ولا : زيد مكاناً ، لأن من المعلوم أنه في الأرض ، وفي مكان وسيأتي إن شاء الله تعالى .

[شروط الأخبار بشبه الجملة]

وشرط في الأخبار بالظروف والمجرورات أن تكون تامة (٤) ،

(١) شرح الكافية الشافية ١ : ٣٥١ .

(٢) انظر : كتاب الأمثال لابن سلام ٣٣٣ ، حاشية الصبان ١ : ٢١٣

شرح الكافية الشافية ١ : ٣٥١ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ : ١٠٨

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٤٨ ، همع الهوامع ١ : ٩٩ .

(٣) لم أجد عنه في المصادر التي بين يدي .

(٤) انظر لهذا الموضوع : كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل

١٥٢ ، شرح المفصل ١ : ٩٠ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور

١ : ٣٤٧ فابعدها ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٤٩ .

ومعنى تمامها أن يفهم منها المحذوف والمحذوف أبداً مع الظرف : الاستقرار
وما في معناه فإن أردت غير الاستقرار فلا بد من الإتيان به فتقول : (زيد
خلفك) إذا أردت : مستقراً خلفك ، وإن أردت شيئاً آخر كالضحك
والقيام ونحوهما لم يجز إلا أن تأتي / به وحينئذ يكون الخبر ٣٣٤
جملة ، أو اسم فاعل أو مفعول لا الظرف ، وكذلك المجرور تقول : (زيد
في الدار) إذا أردت به الحصول أو الاستقرار ، لأن (في) للوعاء
فمعناها موافق لذلك ، ولا نقول : زيد في الدار ، وتريد به ضاحكاً
أو يضحك ونحوه ، لأنه لا دلالة لـ (في) على المراد ، ولو قلت : زيد
لك ، وأردت به مملوك لك جاز لدلالة اللام على الملك وإن أردت به محب
لك أو شاعر أو نحوهما لم يجز ، لأنه لا يفهم من الكلام ، وذلك قوله تعالى
* الحرب بالحر * (١) أي : مأخوذ بالحر أو مقتول به لدلالة الكلام
على المحذوف فإن كان حرف الجر بمعنى عام صالح مع كل شيء على
السواء ليس في أحدهما أظهر كان المجرور ناقصاً فلا يصح جعله
خبراً فلا تقول : زيد بك ، لأنه لا يعلم هل المراد واثق بك ، أو
مسرور بك ، أو بار بك ، أو غيرها وكذلك حكم الظروف والمجرورات إذا وقعت
صفات أو صلوات أو أحوالاً . ونقل أبو البقاء وغيره أنه لا يجوز إظهار متعلق
الظرف والمجرور إذا كان تاماً في شيء من هذه الأبواب فلا تقول
زيد مستقر خلفك / ولا مستقر في الدار ، ولا استقر ، ولا رأيت ٣٣٥
الذي استقر في داره ، ولا مررت بزيد مستقراً في داره لنيابة الظرف
والمجرور عن المحذوف فلا يجمع بين البديل والمبدل ، وأما قوله تعالى
* فلما رآه مستقراً عنده * (٢) فأظهر متعلق الظرف مع وقوعه حالاً .

(١) من قوله تعالى * كتب عليكم القصاص في القتلى الحرب بالحر والعبد

بالعبد والأنتى بالأنتى * البقرة آية ١٧٨ .

(٢) من قوله سبحانه * فلما رآه مستقراً عنده قال هذا من فضل ربي *

النمل آية ٤٠ .

فالجواب عنه أن المراد بالاستقرار المقدر في الظرف والمجرور الذي
نابا عنه مطلق الحصول . والمراد بالاستقرار المذكور في الآية عدم التقليل
والاضطراب . ومثل هذا يلزم إظهاره ولا يدل عليه الظرف ، وقال ابن خروف:
العرب تأتي بذلك على جهة التأكيد فتقول : زيد مستقر في الدار ، وزيد
يثبت فيها ، ومستقر ، وثابت ، وجعل الآية المذكورة منه ، قال : ولو قال :
رأه عنده لكان المعنى واحداً ، وهذا منه يدل على جواز إظهار متعلق
الظرف ، وشرط أيضاً في وقوع الظرف أخباراً وصفات وصلات أن لا تكون
قطعت عن الإضافة وبنيت ك (قبل وبعد) فلا تقول : زيد قبل
وبعد وقد تقع بعض الظروف أخباراً ، وليست نائبة عن شيء محذوف
بل ترتفع على الخبرية كما إذا أخبرت ب (فوق وتحت وأمام وخلف) عن
متصل كقولك (رأسك فوقك ، ورجلاك تحتك / صدرك أمامك
وظهرك خلفك) فهذه كلها مرفوعة على الخبرية وليست ظروفًا بخلاف
ما إذا أخبرت بها عن منفصل . ثم الظروف والمجرورات الواقعة أخباراً يجوز
أن تكون للمبتدأ ولما هو من سببه كقولك : (زيد عندك أبوه) و (زيد
في الدار أبوه) .

واختلف النحاة في الظروف والمجرورات إذا وقعت أخباراً هل هي
من قبيل الجمل أو المفردات . مذهب جمهور البصريين أنها من قبيل
الجمل وأنها متعلقة بفعل محذوف ومأخوذ من الاستقرار أو الكون أو
الحصول (١) . واستدلوا عليه بأن الأصل في العمل للأفعال ،
والأسماء إنما تعمل لشبهها بها ، وإذا كان لا بد من تقدير عامل فتقدير
الأصل أولى من [تقدير] الفرع وبأن الظروف والمجرورات إذا وقعت

(١) انظر لهذا الموضوع : شرح الكافية للرضي ١ : ٩٢ - ٩٣ ، شرح

المفصل ١ : ٩٠ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٨٤ .

صلات تتعلق بفعل اتفاقا كقولك : الذي في الدار والذي عندك ولا يجوز
تعلقها باسم فاعل ، لأن الصلة لا تكون إلا جملة فكذا إذا وقع خبراً
قياساً عليه ، وكذا إذا وقع في جزاء شرط يتعلق بفعل كقوله تعالى
﴿ وما يكمن من نعمه فمن الله ﴾ (١) تقديره : مهما يكن بكم من نعمه
فمن الله ، وكذا يتعلق بفعل في نحو قولك : (كل رجل في الدار فله
درهم) (٢) بدليل دخول (الفاء) مع امتناع دخولها في نحو (كل

رجل قائم فله درهم) ، فكذلك هنا . وقال / الأخفش والجرجاني ٣٣٧

هو من قبيل المفردات ، فالظروف والمجرورات متعلقات باسم
[إن الأصل في] الخبر أن يكون مفرداً ، ولذلك تتأول الجملة الواقعة
موقعه به ويحكم على محلها بإعرابه ، وحمل الفرع على الأصل أولى وبأنه
إذا قدرناه اسم فاعل كان وافياً بالمقصود ، وإذا لم يبطل الابتداء ، ولو
كان متعلقاً بفعل لا يبطله . (٣)

وبالقياس على إذا ما وقع الظرف والمجرور بين (أما وفائها)

كقولك : (أما في الدار فزيد) فإنه يتعلق باسم فاعل اتفاقا إن لا يقع
بين (أما وفائها) جملة ، وعلى (ما) إذا وقعا بعد (إذا) التي
للمفاجأة كقولك : (خرجت فإذا عند الباب السبع) فإنه يتعلق باسم
فاعل لأنهما لا يقع بعدها إلا الجملة الاسمية .

(١) من قوله تعالى ﴿ وما يكمن من نعمه فمن الله ﴾ ثم إذا مسك الضم فإليه

تجثرون ﴿ النحل آية ٥٣ .

(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤ : ٢٠٣ ، أمالي ابن الشجري

٢ : ٢٣٦ ، أمالي ابن الحاجب ٣ : ٨٠ - ٨١ ، حاشية الصبان

١ : ٢٢٢ ، ٢٣٥ ، شرح الوافية ١٧٨ ، شرح الكافية الشافية

١ : ٣٦٩ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٩٠ ، الكتاب ١ : ١٣٩ ،

المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٢٤٧ وسيأتي بتغيير طفيف

" الذي يأتيني . . . ، رجل . . . " .

(٣) انظر : شرح المفصل ١ : ٩٠ .

واعترض على هذا القول بأن الخبر متى كان مفرداً فهو المبتدأ في
المعنى ، والظرف والمجرور ليساهما المبتدأ ، وأجبت عنه بأن الخبر
هو اسم الفاعل ، وهو المبتدأ في المعنى . وهذا الخلاف جار في الظروف
والمجرورات إذا وقعت صفات وأحوالا ، والظاهر فيهما التعلق بالفعل .

وذهب ابن السراج إلى أن الاخبار بالظروف والمجرورات قسم برأسه
ليس من قبيل الجمل ولا المفردات (١) حكاه أبو علي في الشيرازيات

واستدل عليه بقوله : (إن في الدار زيدا) و (إن عندك / عمراً) ٣٣٨

ولو كان بمنزلة استقر أو مستقر لم يجز تقديمه على اسم (إن) كما

لا يجوز تقديمهما [عليه] فلا تقول : إن قام زيدا ، ولا إن قائم

زيداً . وقال ابن خروف مذهب سيبويه أن العامل في الظرف هو المبتدأ ،

(١) هذا ما يفهم ضمناً في كتابه الأصول ٢ : ٦٨ فما بعدها ، قال

عند حديثه عن قسمي الخبر : " . . . ف ضرب يظهر فيه الاسم

الذي هو الخبر نحو ما ذكر من قولك : زيد أخوك وزيد قائم .

وضرب يحذف منه الخبر ، ويقوم مقامه ظرف له وذلك الظرف على

ضربين : إما أن يكون من ظروف المكان ، وإما أن يكون من ظروف

الزمان . . نحو قولك : زيد خلفك ، وعمرو في الدار . والمحذوف

معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما كأنك قلت : زيد مستقر

خلفك وعمرو مستقر في الدار " انظر أيضا ١ : ٨١ من الأصول

وقد ذكر ابن يعيش أن ابن السراج يرى " أن الاخبار بالظرف

من قبيل المفردات إذا كان يتعلق بمفرد فتقديره : مستقراً وكان

ونحوهما ، والحجة في ذلك أن أصل الخبر أن يكون مفرداً على

ما تقدم والجملة واقعة موقعه " انظر كذلك : الإيضاح فسي

شرح المفصل ١ : ٢١٠ فما بعدها ، شرح المفصل ١ : ٩٠ .

وأنه عمل فيه النصب كما عمل الرفع في الخبر إذا كان غير ظرف . ومذهبه
أن المبتدأ عامل في الخبر وقد صرح بذلك في كتابه وقد نبه على عمله
في الظرف بقوله : والعامل في (خلفك) الذي هو في موضع خبره كما
أنك إذا قلت (عبدالله أخوك) فلا تخ قد رفعه الأول وعمل فيه ،
قال : ثم فسر المعنى بالفعل حين احتاج إلى بيانه فقال : " استقر
في الدار ، ثم لم يصير العمل للفعل . انتهى .

فعلى هذا ليس الظرف والمجرور متعلقين بفعل ولا اسم فاعل
وهما من قبيل المفرد . وعن أبي العافية (١) - من المغاربة - أنه نقل
ذلك عن سيبويه (٢) وقال : هو مذهب متقدمي أهل البصرة .

وعلى القولين الأولين الظرف والمجرور نايا عن المحذوف من
فعل أو اسم فاعل ، وانتقل إليه الضمير الذي كان فيهما ولذلك توء كده
فتقول : (زيد عندك نفسه) وتنصب الحال عنه كقوله تعالى :
* وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالد بن فيها * (٣) ذ (خالد بن)

(١) أبو العافية هو : محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة
ابن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكتندي ، كان شيخاً فقيهاً ،
عارفاً بالعربية واللغة ، سمع على أبي بكر بن العربي ، وأبي
الوليد بن الدباغ وأبي بكر بن مسعود الخشني ، وروى عنه
ابنا حوط الله .

ولد سنة ٥٥٦ هـ ومات بفرناطة سنة ٥٨٣ هـ .
انظر لترجمته : إنباء الرواة ٣ : ٧٣ ، ٤ : ١٩٥ ، وقال القفطي
إنه توفي سنة ٥٠٩ ، بغية الوعاة ١ : ١٥٤ - ١٥٥ .

(٢) انظر : همع الهوامع ١ : ٩٨ .

(٣) هود آية ١٠٨ .

حال من الضمير (ففي الجنة) ، وتعطف عليه كقوله :

عليك ورحمة الله السلام (١)

٣٣٩ ف (رحمة الله) معطوف / على الضمير في (عليك) ويبدل
منه كقوله تعالى ﴿ والوزن يومئذ الحق ﴾ (٢) ف (الحق) بدل مسن

(١) عجزبيت ينسب للأحوص وصدوره :

ألا يا نخلة من ذات عرق

وفيه رواية أخرى :

عليك ورحمة الله السلام برود الظل شاعكم السلام

ورد البيت كاملاً في : الأُمالي الشجرية ١ : ١٨٠ ، الأصول في

النحو ١ : ٣٩٦ ، ٢ : ٢٣٥ ، التصريح بمضمون التوضيح ١ : ٣٤٤ ،

٢٧٦ ، الجمل للزجاجي ١٥٩ ، خزانة الأدب ١ : ٣٩٩ ، ٢ : ١٩٤ ،

الخصائص ٢ : ٣٨٦ ، الدرر اللوامع ١ : ١٤٨ ، ١٩٠ ، ٢ : ١٦٩ ،

١٩٣ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٩٣ ، شرح شواهد المغني ٢ : ٧٧٧ ،

شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٣٠ ، كتاب الكتاب ١٣٠-١٣١ ،

مغني اللبيب ٤٦٧ ، همع الهوامع ١ : ٢٢٠ ، ٢ : ١٣٠ ، ١٤٠٠ ،

وورد الصدر فقط في ١ : ١٧٣ ، والعجز فقط : " عليك .. " في

شرح أبيات سيبويه ١ : ٤٨٤ .

معاني الكلمات : النخلة - هنا - كناية عن امرأة ، وذات

عرق : موضع .

ويروى عن النبي عليه السلام أن رجلاً حياه بها فقال له النبي

صلى الله عليه وسلم : " عليك السلام تحية الموتى ، قل السلام

عليكم " . فكانهم فرقوا بين التحيتين لما أحدثوا فيهما من

تقديم السلام وتأخيريه .

(٢) من قوله تعالى ﴿ والوزن يومئذ الحق فمن ثقلت موازينه فأولئك

هم المفلحون ﴾ الاُعراف آية ٨ .

الضمير في (يومئذ) وجاز أن يكونا عاملين في ظرف آخر ، وفي جار
ومجرور آخر ، وفي الحال [وجاز أن يقعا] فيهما معمولين للمحذوف
، عاملين في غيرهما لنيابتها عنه . هذا مذهب جمهور النحاة .

وقال السيرافي : لا يتحمل الظرف والمجرور ضميراً ، والضمير في اسم
الفاعل الذي نابا عنه لا فيهما لأنهما غير جاريين على فعل كاسم
الفاعل ، وإنما يتحمل الضمير الفعل وما أشبهه . وأستدلوا على أن المعاملة
مع الظروف أن حكم اسم الفاعل قد سقط بامتناع تقديم الحال في قولك :
(إن زيداً في الدار قائماً) على الظرف العامل فيه ولو كانت المعاملة
مع اسم الفاعل والظرف غير متغيرة كأنك قلت : إن زيداً كائن في الدار
، لم يمتنع تقديم قائم على الظرف كما لا يمتنع تقديمه على (كائن) نفسه
فدل على أن المعاملة الآن مع الظرف دون اسم الفاعل ، ثم اختلفوا ، فمنهم
من يطلق القول بأن الظرف والمجرور الواقعيين خبراً في موضع رفع ، ويجعل
المحذوف الذي تعلقا به نسياً منسياً ، ومنهم من يجعلهما في موضع نصب
بالعامل المحذوف نظراً إلى أصلهما ، وهما والعامل في موضع رفع .

٣٤٠ قال الفارسي : واعلم أن قولنا - في قولك : / زيد في
الدار : الخبر استقر في الدار فيه تسامح ، لأن الغرض أن يعلم أن ثم
إضمار وفعل في الجملة ، وإلا فلا شبهة أن الظروف لا تجيء أخباراً عن
الشيء على معنى المضى ، لا يقال : زيد في الدار ، [على معنى أنه كان
في الدار كينونة وانقطعت]^(١) وكذلك لا تقول : الرحيل أمس ، ولكن
يصرح بالمضى ، فتقول : كان الرحيل أمس ، إلا أن يجيء في جواب
سؤال فيه ذكر المضى كقوله : متى كان الرحيل ؟ فتقول : أمس ،

(١) في العبارة في الأصل قلق والصحيح ما أثبتناه .

فينبغي أن يعلم أن الظرف إذا كان مكاناً فالضمير فيه حال حاضرة لا ماضية ولا مستقبلة ، فقولك : زيد في الدار ، يقتضي كينونة زمانها زمن حديثك لا مستأنفة . فأما إذا كان الظرف زماناً كقولك : (القدوم يوم الجمعة) فيكون على معنى الاستقبال ، لأن الأمانة تقع أخباراً عن الأحداث . والذي يهم الناس أن يستخبروا ويخبروا عما ينتظر وقوعه من الأحداث ، فأما الواقع منها فتقل الفائدة في الإخبار عنه ، يقل أن تقول : خروجي الآن مع الإظهار .

[مقتضى ما سبق أن قولنا : (١) (زيد في الدار) لا يصلح للمستقبل البتة ، ولو أظهرت مستقراً أو يستقر صلح زمانهما للاستقبال . فحصل فيه ما قالوه في الفعل الناصب للمنادى من تغير الحكم بالإضمار وهو صلة وشرطاً كما تقدم .

[الأسماء المشتقة]

واعلم / أن النحاة لم يجعلوا اسم الفاعل مع ضميره جملة كالفعل ، وكذلك اسم المفعول والصفة المشبهة ، وإن كان كل منها محتاجاً إلى فاعل ، بل جعلوها مفردات ، وكان ينبغي أن تكون كالفعل مع ضميره لأن كلاً منها يحتاج إليه وقد رفعه .

وأجاب المصنف عنه بوجهين :

أحدهما : أن الجملة هي التي تستقل بالإفادة باعتبار منسوب ومنسوب إليه ، وهذه ليست كذلك فوجب أن لا تكون جملة .

والثاني : أن وضع هذه الأسماء أن تكون معتمدة على من هي له ، لأن وضعها أن تفيد معنى في ذات تقدم ذكرها ، فإذا استعملت

(١) في العبارة اضطراب ، ولعل فيها نقصاً على تقدير ما أضفناه .

مبتدآت خرجت عن وضعهما ، ولذلك لما خرج بعضها عن هذا المعنى وجعل بمعنى الفعل ، اشترط فيها ما هو كالعوض عما كانت تستحقه من الاعتماد ، أو كالدال على إخراجها عن وضعه الأصلي إلى هذا الموضع ، وجزاءً يكون مع مرفوعه جملة ، واشترط حينئذ أن لا يكون ذلك المرفوع ضميراً خشية من توهم أنه هو ذلك الجارى على من هو تبع له فقيل :

(أضراب الزيدان ؟) و (ما ضارب الزيدان) ، ولم يقل : أضرابان

، وما ضاربان ، خشية / من توهم أنه الجارى صفة على ذات تقدم ٣٤٢

ذكرها وتنبئها على أنه جرى مجرى الأفعال في إفادة النسبة فجرى مجرى : (أضراب الزيدان ، وما يضرب الزيدان) في صحة وقوعه مخبراً به ^(١) .

واستدل ابن خروف على أنها من قبيل المفردات بتسلط العامل [عليها] بالرفع والنصب والجر . قال : ولو كانت من قبيل الجمل كما زعم بعضهم لم يعمل في لفظها عامل ، وكلامه يقتضي نهاب بعضهم إلى أنها من قبيل الجمل ، والدليل أيضاً على أنها من قبيل المفردات أنك لو سميت به أعريته ، ولم تعتد بالضمير فيه ولو كان مع ضميره جملة لكان محكيًا عند التسمية به كالفعل مع ضميره .

[أقسام أخرى لخبر المبتدأ]

سواء أوردته بعض العلماء على ما يقع خبراً للمبتدأ فقال : إن كان المبتدأ هو الخبر فلا تحصل فائدة بالخبر كقولك : (زيد أبو محمد) إذا كان هو هو ، وإن كان غيره كان كذباً كقولك : زيد عمرو .

وأجاب عنه : بأن خبر المبتدأ على قسمين :

(١) أمالي ابن الحاجب ٤ : ٢٩-٣٠ .

أحدهما ماله وجود في الخارج فشرط صحة وقوعه خيراً أن يكون متحداً مع المبتدأ في الخارج وأن يكون غيره في الذهن ، فالاتحاد الخارجي يقتضي صحة الحكم والتفاير ذهنياً يقتضي حصول الفائدة ، فإذا احتمله في شيء صح / وقوعه خيراً للمبتدأ كقولك : (زيد القائم) ٣٤٣ ف : (زيد) هو القائم في الخارج وكان متعدداً هنا لأنك كنت تعلم زيدا ، وتعلم قائماً ، ولا تعلم أنه زيد فدكت بأن زيدا هو القائم .

وثانيهما : ما لا وجود له في الخارج ، ومقتضاه أن لا يجعل خيراً للمبتدأ لعدم وجود الخارجي المتفرغ عنه الاتحاد المقتضي صحة الحكم فاعتبروا فيه أن يكون متعدداً في الذهن من وجه متحداً من وجه ، وجعلوا اتحاداً ذهنياً من وجه قائماً مقام الإيجاد الخارجي فصح الحكم ، حصلت الفائدة كقولك : العشرة زوج ، فمعنى الزوجية الإنقسام بمساويين ، والمنقسم غير الإنقسام ، فهذا وجه التعدد ، ووجه الاتحاد : أن المنقسم بمساويين هو العشرة فاتحداً من هذا الوجه فصح الخبر بأن العشرة زوج .

واعلم أن خبر المبتدأ إذا كان فعلاً ماضياً دل ثبوت الخبر للمخبر عنه في الماضي ، ولا يدل على انقطاع ولا استمرار كما في المذهب الصحيح (١) ، وسيأتي إن شاء الله تعالى عند الكلام في اثبات فعل الحال عن بعضهم ما يدل على دلالة على الانقطاع .

وإن كان مضارعاً فقد اختلفوا في أنه / حقيقة في الحال ٣٤٤ والمستقبل أو المشترك بينهما ، فإن قلنا : حقيقة في الحال دل على

(١) في الأصل : (كما في كتاب المذهب الصحيح) والصواب ما اثبتناه ، لعدم وجود كتاب بهذا الاسم .

ثبوت الخبر للمخبر عنه في الحال ، وإن قلنا : إنه حقيقة في المستقبل دل على ثبوته في المستقبل ، وإن قلنا : إنه مشترك كان محتملاً لا يدل على واحد منهما إلا بقريضة .

وإن كان اسم فاعل أو مفعول أو نحوهما فالصحيح أنه حقيقة في من اتصف به في الحال مجاز في من اتصف به [في] الماضي .
واتفق في أنه مجاز في من يتصف به [في المستقبل] فيدل على ثبوت الخبر للمخبر عنه في الحال فقط .

وإن كانا ظرفاً فمقتضى هذه القاعدة أنك إن علقته بفعل ماضٍ دل على ثبوته للمخبر عنه في الماضي ، وإن علقته باسم الفاعل دل على ثبوته له في الحال على الصحيح ، وعلى ما تقدم عن الشيخ أي على [أنه] إن كان ظرف مكان كقولك (زيد في الدار) دل على ثبوته له في الحال ، وإن كان ظرف زمان غير حاضر كقولك : (السفر يوم الجمعة) دل على ثبوته له في المستقبل ، وما ذكره في ظرف المكان هو الظاهر إذ لا يفهم من ذلك إلا كينونة حاصلة في الحال بخلاف ما إذا صرحت بالفعل فقلت : زيد [استقر] في الدار .

[أقسام تقديم المبتدأ والخبر]

قال : " وإذا كان المبتدأ مشتقاً على ما له صدر الكلام مثل : (من أبوك) أو كانا معرفتين أو / متساويين مثل : (أفضل منك) ٢٤٥ أفضل مني) ، أو كان الخبر فعلاً له مثل : (زيد قائم) (واجب تقديمه) (١)

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٤ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٩٧ ، الكافية في النحو ٧٧ .

اعلم أن المبتدأ مع الخبر ينقسم بالنسبة إلى تقديم كل منهما على الآخر ثلاثة أقسام :

قسم يجب فيه تقديم المبتدأ ، وقسم يجب فيه تقديم الخبر ، وقسم يجوز فيه تقديم كل منهما على الآخر وإن كان تقديم المبتدأ أولى وهو الأصل ، وهذا الفصل معقود للقسم الأول وهو :

[تقديم المبتدأ وجوبا]

ما يجب فيه تقديم المبتدأ ، وذلك في صور منها :

أن يكون مشتملاً على ما له صدر الكلام ، إما بأن يكون له صدر الكلام أو مضافاً إلى ما له صدر الكلام وهو الاستفهام كقولك : (مَنْ أبوك؟) و (أَى القوم عندك ؟) و (غلام أَى رجل عندك ؟) و (غلام من عندك ؟) والشرط كقولك : (من يقيم أقم معي) و (أيهم يذهب أذهب معي) و (غلام من يقيم أقم معي) ، ف (من وأى) : مبتدآن (١) .

واختلف النحاة في خبر أسماء الشرط إذا وقعت مبتدأة فقول :

الخبر هو فعل الشرط وهو قول الأكثرين ، لأن اسم الشرط ك (مَنْ) اسم تام ، وفي فعل الشرط ضمير عائد إليه واجب الثبوت . وأما جوابه فلا

يجب أن يكون فيه / وهذا حكم المبتدأ والخبر ، فالشرط وجزاؤه ٣٤٦
جملتان ، فعلى هذا إذا قلت : مَنْ قام أقم معي فـ (قام) موضعان :

(١) انظر لهذا الموضوع : شرح الكافية للرضي ١ : ٩٧ ، شرح الوافية

١ : ١٠٣ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٥٣ ، الفوائد الضيائية

١ : ٢٨٤ - ٢٨٥ .

موضع رفع على أنه خبر وموضع جزم على أنه شرط . وقال بعضهم : الخبر هو الجزاء ، لأنه الذي يتم به الفائدة . وقال آخرون : الخبر : الشرط وجزاؤه ، لأن الفائدة لا تحصل إلا بهما ^(١) . ومما له صدر الكلام : التعجب كقولك : (ما أحسن زيداً) على مذهب سيبويه ، وضمير الشأن ^(٢) كقوله تعالى * هو الله أحد * ^(٣) . وكم الخبرية كقولك : (كم رجل عندك) . ومنها أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين ، أو متساويين فسي التنكير ، فالمعرفتان كقولك : (زيد أخوك) و (الله ربنا) و (محمد نبينا) ^(٤) والنكرتان المتساويتان في التنكير كقولك : (أفضل منك أفضل مني) و (أفضل من زيد أفضل من عمرو) فيجب تقديم المبتدأ وأن يحفظ عليه مرتبته لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر ولا يعرف هل المتقدم مبتدأ أو خبر كما في قولك : (ضرب موسى عيسى) وأجازه أبو محمد بن السَّيِّد ^(٥)

(١) انظر : شرح المفصل ١ : ٨٩ .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٥٣ .

(٣) الإخلاص آية ١ .

(٤) انظر لهذا الموضوع : الأصول في النحو ١ : ٧٢ ، شرح المقدمة

المحسبة ٢ : ٢٨٩ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٥٣ ، شرح

الكافية للرضي ١ : ٩٨ .

(٥) هو : عبدالله بن محمد بن السيد - بكسر السين - أبو محمد

البهليوسي . كان عالماً باللغة والأدب ، انتصب لأقراء النحو ،

صنف : شرح أدب الكاتب ، شرح الموطأ شرح سقط الزند ،

شرح ديوان المتنبّي ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، المسائل

المنثورة في النحو ، وغيرها . ولد سنة ٤٤٤ هـ ، ومات في رجب

سنة ٥٢١ هـ ببلنسية .

السَّيِّد - بكسر السين وسكون اليا ، والدال - من أسماء الذئب .

انظر لترجمته : بغية الوعاة ٢ : ٥٥-٥٦ ، ترتيب المدارك (٢٠١) ،

هدية العارفين ١ : ٤٥٤ .

[وهو خطأ^(١)] وقع فيه ، ثم المبتدأ هو الذي يعلمه المخاطب والخبر الذي يجبهه فإن كان المخاطب يعلم زيداً ويجبهل أنه أخوك جعلت (زيداً) : مبتدأ وقدمته وجعلت (أخوك) : خبراً^(٢) .

/ فالاسم في كل ذلك مبتدأ والفعل المتقدم خبره وقد ظهر فيه ضمير الجمع . وكذا قوله تعالى * وأسروا النجوى الذين ظلموا *^(٣) .

وأجيب عن الأول بأنها لغة ضعيفة ثم هي متأولة على أن هذه الواو ليست ضميراً بل حرف علامة جمع كعلامة التانيث وبتقدير أن يكون ضميراً فالاسم بعدها بدل ، والجملة فعلية ، وسيأتي إن شاء الله ، ولا يجوز أن يكون (زيد) في قولك : (زيد قام) فاعل بفعل مضمّر تفسيره المذكور بعده^(٤) ، ويكون من باب الاشتغال لأن شرط باب الاشتغال أن يكون الفعل المفسر لوسلط على الاسم المتقدم لعمل فيه ، وهذا ليس كذلك إذ لا يتقدم الفاعل على عامله هذا إذا كان الفعل خبراً^(٥) فإن

(١) في الأصل خطأ في العبارة ولعل صوابها ما أثبتناه .

(٢) جلى أن بعده سقطاً يتناول :

أ - تكلمة حالة تقديم المبتدأ إذا كان مساوياً للخبر في درجة

التعريف والتنكير .

ب - بدء الكلام على ما إذا كان الخبر فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ .

(٣) من قوله تعالى * وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر

مثلكم * الأنبياء آية ٣ .

انظر : شرح الكافية الشافية ١ : ٣٦٢ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٩٨ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٩٨ .

(٥) يقصد بالخبر الماضي والمضارع غير الطلبيين .

كان فعل أمر أو نهى قد عمل في ضمير الاسم جاز في الاسم وجهان : أن يكون مبتدأ عند من جوز وقوع فعل الأمر خيرا ، وأن يكون فاعلا بإضمار فعل يفسره الظاهر كقولك : (أنت قم) و (أنت لا تقم) و (زيد ليقم) و (عمرو لا يقم) لقوة مجيء الفعلية / في الأمر والنهي أما إذا كان الخبر ٣٤٨ فعلا مسندا إلى غير ضمير المبتدأ فيجوز تقديمه على المبتدأ كقولك : (قام أبوه زيد) ف : (زيد) : مبتدأ ، و : قام أبوه : خبره ، لأن الفعل قد استوفى معموله فلا يتوقع فيه ما تقدم . هذا ما ذكره المصنف . وزاد (١) موجبات أخر لتقديم المبتدأ :

أحدها : أن يكون المبتدأ قد دخل عليه لام الابتداء كقولك : (لزيد قائم) فإن اللام لها صدر الكلام . (٢)

وثانيها : أن يكون المبتدأ مشبها بالخبر ك (زيد زهير شعرا) و (أبو يوسف أبو حنيفة فقها) فيجب تقديم المبتدأ لئلا يلتبس المشبه بالمشبه به ، وشعرا وفقها ينتصبان على الحال والعامل فيهما (مثل) المحذوفة ، ويجوز أن ينتصبا بما في الخبر من معنى الفعل كأنك قلت : مجيد شعرا (٣) ، وقد ورد على خلاف ذلك قول الشاعر في قلم بعض الخلفاء :

(٤) لعاب الأفاعي القاتلات لعابه وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل

-
- (١) في الأصل كلمة غير مفهومة والصواب ما اثبتناه .
(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٩٨ ، كتاب اللامات ٦٩ .
(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٥٣ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٩٨ .
(٤) ينسب البيت لأبي تمام حبيب بن أوس ، وورد كاملا في : خزنة الأدب ١ : ٤٤٥ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٩٨ ، شرح المفصل ١ : ٩٩ ، معاهد التنصيص ١ : ١٧٨ .
معاني الكلمات : أرى الجنى : أرى السحاب ودقه ، والأرى أيضا : العسل ، اشتار العسل : اجتناها .

٣٤٩ / شبهه إذا كتب في الأمور السياسية المتلفة للنفس بلعاب
الأناعي [فلعاب الأناعي] خبره وقد قدم وهو خلاف القاعدة المتقدمة ،
ويمكن الجواب عنه بأنه إنما جاز ذلك ليفهم المعنى كما تقدم في :
بنونا بنو أبنائنا (١)

ويحتمل أن يكون بالغ في التشبيه فجعل المشبه به مشبها كما
إذا بالفت في وصف زيد بالشجاعة فإنك تشبه الأسد به فتقول : الأسد
كزيد .

وثالثها : أن يقصد حصر المبتدأ في الخبر ب (ما وإلا وإنما)
كقولك (ما زيد إلا كريم) و (إنما زيد كريم) فإنه يقتضى حصر صفات

(١) جزء بيت ينسب للفرزدق وتامه :

بنوهن أبناء الرجال الأبعاد وبناتنا
وهو في ديوانه ٢١٧ ، وقد ورد كاملاً في :
الإنصاف ١ : ٦٦ ، ألفباة للبلوى ٢ : ٢٤٧ ، الاستغناء في
أحكام الاستثناء ٤٢٢ ، التصريح بضمون التوضيح ١ : ١٧٣ ،
حاشية الصبان ١ : ٢٢٠ ، حاشية الخضرى ١ : ١٠١ ، خزانة
الأدب ١ : ٤٤٤ ، دلائل الإعجاز للجرجاني ٢٤٠ ، الدرر
اللوامع ١ : ٧٦ ، شرح المفصل ١ : ٩٩ ، ٩ : ١٣٢ ، شرح
الأشموني لألفية ابن مالك ١ : ٢١٠ ، شرح شواهد المغني
٢ : ٨٤٨ ، شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك
٣٧ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٩٧ ، شرح الكافية الشافية
١ : ٣٦٧ ، همع الهوامع ١ : ١٠٢ .
المعنى : يريد الشاعر ، أى : بنو أبنائنا مثل بنينا .

زيد في الكرم ، فلو قدمت الخبر لانعكس المعنى واقتضى حصر الكرم في زيد ،
لأن المذكور بعد إلا وإنما محصور في الثاني كقولك : (ما كريم إلا زيد) و
(إنما كريم زيد) .

ورابعها : أن يكون المبتدأ (كم الخبرية) أو (ما التعجبية) .

وخامسها : أن يكون المبتدأ ضمير شأن كقوله تعالى * هو الله

أحد^(١) * .

وسادسها : أن يكون المبتدأ مقدماً في مثل ، فإن الأمثال لا تغير .

/ وسابعها : أن يخبر ب (الذى) أو أخواتها كقولك : (الذى قام

٣٥٠

زيد) على ما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى .

وثامنها : أن يتضمن المبتدأ معنى الشرط ويدخل في خبره

الفاء ك (الذى يأتيني فله درهم) وك (رجل يأتيني فله درهم)^(٢) .

وتاسعها : أن يكون الحال سدت مسد الخبر^(٣) كقولك :

(ضربى زيداً قائماً) . وأجازه الزجاج فتقول : (قائماً ضربى زيداً) .

وعاشرها : أن يكون فيه معنى الدعاء سواء كان معرفة أو نكرة

كقولك : (الحسنه لزيد) .

وحادى عشرة : أن يكون كلمته لا تحتمل التصديق أو التكذيب

نحو : (زيد هذا ضربته) .

(١) (ما التعجبية) ، و (ضمير الشأن) سبق أن ذكرهما في

بداية هذا الفصل .

(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٢٠٣ .

(٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٢٠٣ .

وثاني عشرة : أن يكون المبتدأ ضمير المتكلم أو المخاطب أخبر عنه بالذي أو بنكرة أو معرف باللام أو عاد الضمير مطابقاً للمتكلم في المبتدأ والمخاطب نحو : (أنت الذي تضرب زيداً) (أنت رجل تضرب زيداً) (أنت الرجل تضرب زيداً) (أنا رجل أضربُ زيداً) (أنا الرجل الذي أضربُ زيداً) فلا يجوز تقدم الخبر خلافاً للكسائي .

وثالث عشرها : أن تكون (الباء) قد دخلت على الخبر بعد دخول (ما) فلا تقول : ما بقاءم زيد في اللغتين^(١) ، وأجازه بعضهم .

[تقديم الخبر وجوبا]

قال : وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل : (أين

زيد ؟) [أ] و كان مصححاً [له] / مثل : (في السدار رجل ، أو لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل : (على التمرة مثلها زيداً) أو [خيراً] عن (أن) مثل : (عندي أنك قائم) وجب تقديمه^(٢) .

القسم الثاني : ما يجب فيه [تقديم] الخبر على المبتدأ على خلاف الأصل وذلك في صور :

أحدها : أن يكون الخبر اسماً مفرداً له صدر الكلام ك (أسماء الاستفهام نحو قولك : (أين زيد ؟) و (كيف عمرو ؟) [و] (متى الصلح ؟) ف : (أين) و (كيف) و (متى) : أسماء الاستفهام

(١) أي في لغتي الحجازيين والتميميين ، أي سواء أعلمت (ما) أم أهملتها .

(٢) انظر لهذا الموضوع : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٤ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٩٨ ، الكافية في النحو ٧٨ .

وهي أخبار ، لأنها ظروف ، فيجب تقديمها لأن لها صدر الكلام كالهمزة وهل ، لدالتها على نوع من أنواع الكلام ، وكل ما دل على نوع [تفرع عن حيز الثبوت] ^(١) كان له صدر الكلام ليعلم من الأول أن الأُمر المعنى ليس على الثبوت . وهو نائب عن الفعل المحذوف كما تقدم .

وقال الأُخفش : ليست ظرفا بل هي الخبر فيه فليس [كيف] ومتى (ونحوهما : في موضع نصب بفعل محذوف [بل] الاسم المذكور مرفوع بالفاعلية ^(٢) . فالجملة فعلية وقد تقدم .

واختلف النحاة في ^(٣) (أين وكيف ومتى) هل هي معارف أو

نكرات ^(٤) ؟ فقول : هي معارف ، ومعنى (أين) : أنى السوق أم

في الدار زيد ؟ ومعنى كيف حالك : أعلى العافية أم العرض ؟

ومعنى : متى سفرك : أي يوم الجمعة أم يوم السبت سفرك ؟ فهـي

مفسرات / بالمعارف ، وقيل : هي نكرات ^(٥) . ومعنى (أين) : ٣٥٢

أى مكان ، و (متى) : أى زمان ، و (كيف) : على أى حال . واختار

المصنف أن : (أين) و (متى) معرفة ، لأنها سوء لان عن المعرفة ،

وأن (كيف) : نكرة ^(٦) .

(١) في الأصل في العبارة قلق وعدم دقة ، ولعل صوابها ما أثبتناه .

(٢) انظر لهذا الموضوع في : شرح الكافية للرضي ١ : ٩٨ ، الفوائد

الضياية ١ : ٢٨٧ فما بعدها ، همع الهوامع ١ : ١٠٢ .

(٣) في الأصل (من) .

(٤) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٥١٢ ، شرح المفصل ١ : ٩٣-

٩٤ ، ٣٢ x ٣٠ ، ٤٠ : ١٠٤ فما بعدها ، ١٠٩ فما بعدها . شرح

الوافية نظم الكافية ٣٠٢ فما بعدها .

(٥) أمالي ابن الحاجب ٤ : ١٢٢ ، شرح المفصل ١ : ٨٩ .

(٦) أمالي ابن الحاجب ٤ : ١٢٢ .

وإذا أتيت بعد (أين وكيف) باسمين كقولك : أين زيد قائم ؟
وأين عمرو جالس ؟ فلك أن لا تجعل : (أين وكيف) في موضع الخبر
فترفع الاسمين اللذين بعدهما على المبتدأ والخبر فتقول : (أين زيد
قائم) و (كيف عمرو جالس) و [أن] تجعل (أين) و (كيف) في
موضع نصب معمولين للاسم الثاني ولا ضمير فيهما . وعلى مذهب الأُخفش
(كيف) : منتصبة على الحال ، وضعف بأن الحال خير ، و (كيف) استفهام
فلا يصح وقوعها خبراً . ذلك أن تجعل : (أين) و (كيف) خبرين
وفيهما ضمير يعود على المبتدأ فيجوز في الاسم الثاني وجهان : الرفع
على أن يكون خبراً ثانياً ، والنصب على الحال فتقول : (أين زيد واقفاً)
و (كيف عمرو جالسا) وكذلك حكم (متى) إذا كان الاسم الأول مصدراً
فتقول : (متى اللقاء واقع وواقعاً) ، وإن كان غير مصدر لم يجز في الثاني
إلا الرفع على الخبرية لعدم صحة وقوع (متى) خبراً لأن ظروف الزمان
لا تكون أخباراً عن الجثث^(١) فتقول : (متى [زيد قائم]) ؟
وإنما اشترط في تقديم وجوب الخبر إذا تقدم ماله صدر الكلام أن يكون
مفرداً ، لأنه / إذا كان جملة جاز تقديم المبتدأ كقولك : (زيد
أين أبوه) ، لأنه حينئذ وقع صدر الجملة فاستوفى ماله من التصدر فإن
قيل : فقولك : أين زيد ؟ الخبر فيه الجملة لأنه متعلق بفعل وقد تقدم
أنه يجب تقديم المبتدأ إذا كان الخبر فعلاً له .

٣٥٣

فالجواب : أنه قد تقدم الخلاف في أنه متعلق بفعل أو اسم
فاعل ، ويتقدير تسليم تعلقه بفعل فالمراد أن هناك الفعل الصريح
الذي يكون جملة تحتل الصدق والكذب وأما هذا فهو في تقديره .

(١) أمالي ابن الحاجب ٤ : ١٢٨-١٢٩ .

ومما له صدر الكلام فيجب تقديمه إذا وقع خبراً (كم) إذا وقعت
خبراً كقولك : (كم يوماً سفرك) . (١)

ومنها أن يكون تقديم الخبر مصححاً للابتداء بأن يكون المبتدأ نكرة
أو ظرفاً أو مجروراً (٢) كقولك : (عندي رجل ، وفي الدار رجل) ،
فإنه يجب تقديمه وإلا لكان الكلام غير مفيد كما تقدم من احتمال كونه
صفة ، فإذا تقدم تعين للخبرية .

ومنها أن يتصل بالمبتدأ ضمير يعود على الخبر (٣) كقولك : (في
الدار ساكنها أو صاحبها) و (على التمرة مثلها زيدا) (٤) ف (في
الدار) و : (مثلها) : مبتدآن والضمير فيهما عائد على الخبر فيجب
تقديمه ، لأنه لو لم يتقدم لعاد الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة وهو غير
جائز. ومنه قوله تعالى / : * أم على قلوب أقفالها * وقوله (٥)
عليه السلام : " من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه " (٦).

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٥٣ ، همع الهوامع

١ : ١٠٢ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢٢٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن

عصفور ١ : ٣٥٣ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٩٨ .

(٣) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٧٥ ، حاشية الصبان ١ : ٢٢٣ ،

شرح الكافية لابن الحاجب ٢٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور

١ : ٣٥٣ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٩٨ ، همع الهوامع ١ : ١٠٣ .

(٤) أمالي ابن الحاجب ٣ : ٧٥ ، حاشية الصبان ١ : ٢٢٣ ، شرح

الكافية لابن الحاجب ٢٤ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٩٨ .

(٥) من قوله تعالى * أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها * محمد آية ٢٤ .

(٦) انظر : كتاب الأمثال لابن سلام ٢١٢ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٧٠ ،

صحيح سنن ابن ماجه ٢ : ٣٦٠ عن أبي هريرة (باب كفا اللسان في

الفتنة) صحيح الجامع الصغير وزيادته ٢ : ١٠٢٧ .

فإن عاد الضمير على متعلق الخبر لم يجب تقديمه بل تقديم متعلقه الذي

اتصل به الضمير خاصة كقولك : (على الله عبده متوكل) .

ومنها : أن يكون الخبر خبراً عن أن وجملتها ^(١) (عندى أنك

قائم) و (في علي أنك فاضل) . ف : (أن) مع جملتها في تقدير

المبتدأ و (عندى) : خبره وتقديره : قيامك ثابت عندى ، ومنازعة

ابن بابشاذ [في] أن (أن المفتوحة) لا تقع مع جملتها مبتدأ بل

هي في : (عندى أنك قائم) ونحوه مرفوعة بالظرف غير صحيح

وخطيء فيه .

قال المصنف : وعلل النحاة وجوب تقديم الخبر أنهم كرهوا تقديم

المبتدأ ، لأنه يوءى إلى أن تكون مهياً لدخول عوامل الجملة الابتدائية

عليها ، ومن جملتها (إن) المكسورة فتوءى إلى اجتماع (إنَّ وأنَّ)

وهم يكرهون اجتماع حرفين بمعنى واحد ^(٢) .

واستضعفه ، وعلله هو بأن جواز تقديم المبتدأ يوءى إلى

اللبس بين (أن) التي بمعنى (لعل) ، و (إن) هذه ، لأنهم

يقولون : (أن زيداً قائم) بمعنى : لعل زيداً قائم ، ومنه قوله تعالى :

* أنها إذا جاءت لا يوءى منون * ^(٣) ، والتي بمعنى لعل يجب

أن يكون لها صدر الكلام كأخواتها لما فيها من معنى الإنشاء فقصداً

/ إلى الفرق بينهما فقدموا خبر ما يجوز تقديمه في بابه والتزموا ٣٥٥

(١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٧٥ ، شرح الكافية لابن الحاجب

٢٤ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٩٨ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور

١ : ٣٥٣ .

(٢) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٧٥ .

(٣) من قوله تعالى * وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يوءى منون * الأنعام آية ١٠٩ .

[فيها] ليعلم أن المقدمة بمعنى (لعل) ، والمتأخرة هي هذه
المصدرية (١) .

وقد أورد على هذا جواز قولك :

(لولا أنك منطلق لانطلقت) فقد وقعت (أن) مع صلتها
مبتدأ ، والخبر متأخر . والجواب عنه إما على التعليل الأول فلأن الحروف
المشبهة بالفعل لا يقع منها شيء بعد (لولا) فلما أمن دخول (إن)
عليها جاز التقديم ، وأما على الثاني فلأن المقصود أنه لا يجوز أول الكلام
ولم يقع أوله فقد تقدمها لولا (٢) .

وأجاز الفراء والأخفش [تقدم] المبتدأ فتقول : (أنك منطلق
عندي) . وعن ابن مالك أنه إنما يجب [تقدم] خبر (أن) إذا لم
تتقدمها (أما) فإن تقدمتها جاز تأخيرها فتقول : (أما أنك منطلق
فمعي) .

(٣)
ومنها : أن يكون المبتدأ محصورا في خبره ب (ما ولا) أو (بأنها)

كقولك :

(٤) ما لنا إلا اتباع أحمد

و (ما كريم إلا زيد) و (إنما كريم زيد) حصرت الكرم فيه دون غيره

(١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٧٥-٧٦ ، حاشية الصبان ١ : ٢٢٤

شرح الكافية للرضي ١ : ٩٩ .

(٢) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٧٥-٧٦ .

(٣) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢٢٣ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٠ .

همع الهوامع ١ : ١٠٣ .

(٤) هذا جزء من عجز بيت من ألفية ابن مالك وتماه :

وخير المحصور قَدَّم أبدا كما لنا إلا اتباع أحمدا

انظر : حاشية الصبان ١ : ٢٢٣ ، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ١ : ٢٤٠ .

وذلك في الرد على من قال : (زيد وعمرو كريمان) وقد تقدم نظيره .

ومنها : أن يكون الخبر استعمل مقدا على المبتدأ^(١) نحو :

(في كل واد بنو سعد) .^(٢)

(٣)

ومنها أن يكون المبتدأ دخل عليه (الفاء) بعد (أما) كقولك (أما في الدار زيد) .

[تقديم وتأخير المبتدأ والخبر جوازا]

وإذا علمت ما يجب فيه تقديم المبتدأ وما يجب فيه / تأخيره ٣٥٦

فاعلم أن ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير وهو القسم الثالث فتقول :

(زيد منطلق) و (منطلق زيد) إلا أنك إذا قدمت المبتدأ كان ذلك

إخبارا لمن يجهل الخبر ، وإذا قدمت الخبر كان ذلك إخبارا لمن ينكره

ويستبعده فتقول لمن أنكرا انطلاق زيد : (منطلق زيد) هذا مذهب

البصريين .

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز [تقديم] خبر المبتدأ عليه قالوا :

لأنه إن كان ظرفا أو مجرورا أو مفردا ك (قائم) وتقدم عمل عمل الفعل

فكان ما بعده مرفوعا بالفاعلية لا بالابتداء^(٤) ، وإن كان جملة فلا يجوز

تقديمها لأنه يلزم منه الإضرار قبل الذكر وهو غير جائز .

والجواب : أما الظروف والمجورات والمفرد فقد تقدم الدليل على

أن الاسم المذكور بعدها مبتدأ ، وأما إذا كان الخبر جملة فلأن الإضرار

قبل الذكر إنما يمنع إذا كان تقديمها على الظاهر لفظا وتقديرا . أما إذا

(١) انظر : همع الهوامع ١ : ١٠٢ .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٥٣ ، همع الهوامع

١ : ١٠٢ .

(٣) انظر : همع الهوامع ١ : ١٠٣ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ٩٤ .

كان مقدماً تقديرًا أو رتبة فلا تُن المتأخر متقدماً تقديرًا فأشبه قولك :
(ضرب غلامه زيد) . وقد ورد تقديم الخبر وهو جملة في قول الشاعر:

(١) إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره

تقديره : أبوه ما أمه من محارب . فتقدم الخبر .

وقد أورد / بعضهم على فصل وجوب تقديم الخبر فقال

حصل أمران كل واحد منهما يقتضي التقديم فلم رجحت أحدهما على الآخر؟

وأجبت عنه بأن المبتدأ وإن كان أصله التقديم إلا أنه على سبيل

الجواز ما لم يكن مشتقاً على ما ينبغي وجوب تقديمه ، وأما اشتغال الخبر على

ما له صدر الكلام فيقتضي وجوب التقديم ، والواجب مقدم على الجائز .

(١) نسب البيت للفرزدق وهو من قصيدة يمدح بها الوليد بن عبد الملك
ابن مروان ، وهو في ديوانه ١ : ٢٥٠ ، وقد ورد كاملاً في : الخصائص
٢ : ٣٩٤ ، الدرر اللوامع ١ : ٨٧ ، شرح شواهد ابن عقيل على
ألفية ابن مالك ٣٦ ، شرح ابن عقيل ١ : ٢٣٠ ، شرح شواهد
شروح الألفية ١ : ٥٢٥ ، شرح شواهد المصنفي ١ : ٣٥٧ ،
شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٥٤ ، شرح أبيات مصنفي
الليبي ٣ : ٣٤ ، مغني الليبي ١٥٨ (١٨٣) معاهد التنصيص
١ : ٤٤ ، همع الهوامع ١ : ١١٨ .

معاني الكلمات : محارب : ورد في عدة قبائل : قريش وقيس

عيلان ، وعبد القيس ، كليب : اسم ورد أيضاً في عدة قبائل :

خزاعة ، وتغلب بن وائل ، وتميم والنخع ، وهوازن .

الشاهد فيه قوله : " ما أمه من محارب أبوه " حيث قدم الخبر

وهو جملة " ما أمه من محارب " على المبتدأ " أبوه " وتقدير

الكلام : أبوه ما أمه من محارب .

[تعدد الخبر]

قال : " وقد يتعدد الخبر مثل : (زيد عالم عاقل) " (١)

اعلم أن المبتدأ لا يقتضي إلا خبراً واحداً ، وهل يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران أو لا ؟ ذهب الأكثر [ون] إلى جوازه مطلقاً سواء كان الخبر مفرداً أو جملة ، أو مفرداً وجملة ك (زيد قائم أبوه مسافر) (٢) ، واستدلوا عليه بقوله تعالى * وهو الغفور الودود * (٣) الآية ، فجاءت أخبار متعددة عن هو ، ولا يجوز أن تكون صفات للمبتدأ ، لأنه ضمير والضمائر لا توصف ، ولا للخبر لأن الصفة لا توصف عند المحققين . ويقول الشاعر :

من يكُ ذابت فهذا تبتي مقيظ مصيف مشتى (٤)

- (١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٥ ، الكافية في النحو ٧٨ .
(٢) انظر لهذا الموضوع المصادر السابقة ، وكذلك شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٠ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٨٨ ، ٢٨٩ .
(٣) قوله تعالى * وهو الغفور الودود . ذو العرش المجيد . فعال لما يريد * الخروج آية ١٤ - ١٥ - ١٦ .
(٤) نسب البيت لرؤية وهو في ديوانه ١٨٩ في قسم الأبيات المنسوبة إليه . وقد ورد كاملاً في : الأصول في النحو ٢ : ١٨٣ ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٣١١ ، الأمل في الشجرية ٢ : ٢٥٥ ، الإنصاف ٢ : ٧٢٥ (م ١٠٤) ، ألفباء البلوى ١ : ٥٤٩ ، الجمهرة لابن دريد ١ : ٢٢ ، حاشية الخضرى ١ : ١٠٩ ، حاشية الصبان ٤ : ٢٢٢ ، شرح ابن عقيل ١ : ٢٥٧ ، شرح المفصل ١ : ٩٩ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٧٢ ، ٢ : ٥٥١ ، شرح أبيات سيبويه ٢ : ٣٣ ، شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤٢ ،

وذهب بعضهم إلى منع تعدد الخبر إلا بحرف العطف إلا أن يكون الخبران متضادين (١) كقولك : (هذا حلوا حامض) (٢) ، لأن الخبر فسي الحقيقة هو المقدر / منهما تقديره : (مز) فهو واحد ٣٥٨ وهذا إذا قدرته حامضاً من وجه حلواً من وجه ، فإن أردت إثبات الحلاوة والحموضة له من كل وجه امتنع الإخبار عنه بالمتضادين كما يمتنع الإخبار في قولك : (هذا قائم قاعد) للتضاد ، فإن قلت لم يصح

=== شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٦٠ ، العباب الزاخر واللباب الفاخر ٣٦٥ ،
الفرائد الجديدة ١ : ٢٢٨ ، الكتاب ٢ : ٨٤ ، اللسان ٢ : ٨
(بتت) ٧ : ٤٥٦ (قيظ) معاني القرآن للفراء ٣ : ١٧ ، معاني
القرآن للأخفش ١ : ٣٧ ، همع الهوامع ١ : ١٠٨ .
معاني الكلمات : البيت : كساء غليظ ، مهلهل ، مربع ، أخضر ،
وقيل : هو من وبر و صوف ، والجمع أبت وبتات وبتوت ، أو هو
طيلسان من خز ونحوه ، مقيظ - بكسر الياء المشددة - أي : يصلح
للاستعمال في زمن القيظ ، وكذلك مصيف و مشت .
الشاهد فيه قوله : (مقيظ مصيف مشتى) فهي أخبار لابتداء واحد
وقد تعددت بلا فاصل وهذا جائز عنده وعند الاكثرين مطلقا ،
ومنعه بعضهم إلا إذا كان هناك حرف عطف أو يكون الخبران متضادين .
(١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٥٩ ، الفوائد الضيائية
١ : ٢٨٨ - ٢٨٩ وقد أجاز الجامي الوجهين بالعطف وبغيره
مثل : (زيد عالم عاقل) و (زيد عالم عاقل) .
(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٢٠٢ ، كتاب الحلل في إصلاح
الخلل من كتاب الجمل ١٥٩ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ : ٢٣٣ ،
شرح الكافية للرضي ١ : ١٠١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور
١ : ١٦٩ - ٣٥٩ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٧٣ ، ٢ : ٥٥١ ،
الفرائد الجديدة ١ : ٢٢٧ ، ٢٢٤ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٨٩ ،
===

ويحمل على وقتين ؟ فالجواب :

أن ظاهر الإخبار وقوع الخبر في زمن الإخبار فلا يصرف إلى غيره إلا بدليل ، والتضاد موجود . وقال الأُخفش : الخبر الأول والثاني كالصفة له كأنه قال : هذا حلوه فيه حموضة ، ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ، لأنهما صارا كالشيء الواحد ، ولا يقدمهما على المبتدأ ولا يقع أحدهما وأجازه بعضهم . ويجوز أن يكون الثاني خبر مبتدأ محذوف تقديره : وهو حامض .

واختلف المانعون من تعدد الخبر فيما وقع بعد المبتدأ خبران فقال بعضهم : اجعل الثاني خبر مبتدأ محذوف ، وقال آخرون : المجموع هو الخبر فالعائد على المبتدأ ضميره في الخبر المسبوك فيهما كقولك : (هذا فقيه شاعر) تقديره : جامع بين الفقه والشعر ، ولا يرتفعان بالخيرية ، لأن كلا منهما ليس بخيريل يرتفعان بتشبههما بالمبتدأ والخبر في افتقار كل منهما إلى الآخر والعائد على المبتدأ ضمير في الخبر المسبوك منهما المقدر (١) .

وقال بعض الفصحاء : في كل منهما ضمير / راجع إلى ٣٥٩
المبتدأ لأنه خبر في الصناعة وأن المجموع هو الخبر في المعنى ، وعن

==== الكتاب ٢ : ٨٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٩ ، معاني القرآن وإعرابه المنسوب للزجاج ١ : ١٨٢ ، المخصص ١٦ : ١٩ ، المسائل المشككة المعروفة ب (البغداديات) ١٤٦ .

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ١٠١ ، شرح جمل الزجاجي لابن

عصفور ١ : ٣٥٩ ، جمع الهوامع ١ : ١٠٨ .

ابن مالك أن العائد على هذا القول في الثاني خاصة والأول لا ضمير فيه ، لأنه كجزء من الكلمة بمنزلة الزاي من زيد ولا يجوز عطف أحدهما على الآخر وكذا: زيد أيمن أعسر [أي :] أضبط (١) .

وإذا قلنا بجواز تعدد الخبر فإن كان معنى الخبرين حقيقة واحدة لم يجز الاقتصار على أحدهما كقولك : (الرمان حلوحامض) إذا قصدت به (المز) (٢) وإن لم يكن معناهما حقيقة واحدة فإن كانت لواحد جاز الاقتصار على أحدهما ك (زيد عالم شجاع) ثم إن كانت الأخبار من قبيل الصفات جاز عطف بعضها على بعض بالواو كما تعطف الصفات فتقول : (زيد عالم وعافل) كما تقول : (مررت برجل عالم وعافل) كأنك قلت : ذو علم وعقل . ويجوز أن يأتي من غير عطف كما في الصفات لاتحاد الذات فتقول : (زيد عالم عافل) (٣) ، قال الله تعالى * الرحمن . علم القرآن . خلق الإنسان . علمه البيان * (٤) وقال * وهو الغفور الودود * الآية ، وقال تعالى * صم وبكم في الظلمات * (٥) وإن لم يكن الخبر من قبيل الصفات .

(١) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢٢٣ ، همع الهوامع ١ : ١٠٨ .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٥٩ .

(٣) شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٠ - ١٠١ .

(٤) الرحمن آية ١ - ٣ .

(٥) من قوله تعالى * والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات * .

الأنعام آية ٣٩ .

ويلاحظ إن الآية المذكورة ليست شاهداً على تعدد الأخبار دون

عطف ، بل على تعددها مع العطف ، وثم آيات أخرى تشهد

للتعدد دون عطف نحو : * صم بكم عمي فهم لا يعقلون * ،

البقرة آية ١٧١ ، * وصم بكم عمي فهم لا يرجعون * البقرة آية ١٨ .

انظر : الفرائد الجديدة ١ : ٢٢٨ - ٢٢٩ .

قال المصنف في أماليه : الظاهر : أنه إذا تعدد لا يكون فيه عطف
كقولك : (زيد أخوك أبو عمرو) فلو قلت : (وأبو عمرو) لم يكن مستقيماً ،
لأنه لا متعدد تكون الواو جاءت باعتباره ولا يفهم عند ذلك إلا العطف
على المبتدأ وتقدير الخبر الثاني / كالأول كأنك قلت : وأبو عمرو ٣٦٠
أخوك .

وقال في قوله تعالى * سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم * (١) الآيات :
الأخبار إذا تعددت جاز أن تكون بواو وبغير واو كما في الآيات المذكورة . (٢)
انتهى .

وإن كانت لتعدد حقيقة كقولك : (بنوك فقيه وشاعر ونحوي) وجب
العطف بالواو ، قال الشاعر :

يداك يدٌ خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظة (٣)

-
- (١) * سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجماً
بالغيث ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم قل ربي أعلم بعدتهم
ما يعلمهم إلا قليل ٠٠٠ * الكهف آية ٢٢ .
- (٢) أمالي ابن الحاجب ١ : ١٢٩ .
- (٣) ورد غير منسوب في المصادر التي بين يدي ، وفيما ذكره الاستاذ
هارون في معجم الشواهد ما يشير إلى احتمال نسبه لطرفة .
وورد كاملاً في : التصريح بمضمون التوضيح ١ : ١٨٢ ، حاشية
الصبان ١ : ٢٣٣ - ٢٣٤ ، حاشية الخضري ١ : ١٠٩ ، شرح
شواهد شروح الألفية ١ : ٥٧٢ ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك
١ : ٢٢٣ ، شرح التسهيل ١ : ١٥٣ ، الكشاف ١ : ١٣ ، المساعد
على تسهيل الفوائد ١ : ٢٤٣ .
- الشاهد فيه على وجوب العطف بالواو إذا كان تعدد الخبر لتعدد
حقيقة .

وكذلك إذا كانت لتعدد حكما كقوله تعالى * اعلما أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة * (١) الآية ، وقال ابن عصفور : لا يجوز حذف الواو من الأخبار إذا تعددت إلا أن يجعل الخبر مجموعها لا كل واحد منها فتكون كقولك : (زيد راكب ضاحك) معناه : جامع للركوب والضحك في حين واحد فهما خبران في اللفظ وخبر واحد في المعنى (٢) ، ومنه قول الشاعر :

(٣)
ينام بإحدى مقلتيه ، ويتقى
بأخرى المنايا ، فهو يقظان نائم

(١) الحديد آية ٢٠ .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٥٩ .

(٣) البيت من قصيدة لحميد بن ثور الهلالي يصف فيها الذئب وهو في ديوانه ١٠٥ والرواية فيه :

بأخرى الأعداى فهو يقظان هاجع

ورد البيت كاملاً في : الحيوان ٦ : ٤١٧ ، حاشية الصبان ١ : ٢٣٣

، حاشية الخضرى ١ : ١٠٩ ، خزنة الأدب ٤ : ٢٩٢ ، شرح

ابن عقيل ١ : ٢٥٩ ، الشعر والشعراء ٣٥٢ ، شرح شواهد

شروح الألفية ١ : ٥٦٢ ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١ : ٢٢٢

شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤٣ ، شرح جمل الزجاجي

لابن عصفور ١ : ١٦٩ ، ٣٦٠ ،

الشاهد فيه قوله : " فهو يقظان نائم " فـ (يقظان نائم) خبران

في اللفظ وخبر واحد في المعنى .

معناه : فهو حذر ، أى : جامع للنوم واليقظة في خبر واحد .

وفي البيت اختلاف يسير في بعض كلماته لا يمس وجه

الاستشهاد .

معناه : فهو حذر ، أى : جامع للنوم واليقظة في خبر واحد (١) .
والظاهر أنه أراد إذا كانت الأخبار من قبيل الصفات كما مثل [هذا حكم
تعدد الخبر لمبتدأ واحد ، أما إذا تعدد لتعدد المبتدأ فيكون (٢)
خبره على طبقته في الإفراد والتثنية والجمع فتقول : (زيد وعمرو قائمان)
ولا تقل / (قائم) قال الأُبْدَى (٣) : ولا يقع ذلك إلا في
ضرورة أو نادر كلامهم . واختلف النحاة فيه : فذهب بعضهم إلى أن الخبر
المنطوق به خبر الأول ، وخبر الثاني محذوف ، لدلالة خبر الأول عليه ،
ونسبه الأُبْدَى إلى سيبويه . وذهب آخرون إلى أن المنطوق به خبر الثاني
وخبر الأول عليه ، ونسبه الأُبْدَى إلى المبرد ، ونسبه المصنف إلى سيبويه
وفرق بينه وبين مذهبه في مثل :

(٤)
يا تيم تيم عدى

أن المحذوف المضاف إليه الثاني والمضاف إليه الأول هو المذكور كما

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٦٠ .

(٢) في الأصل في العبارة اضطراب . وصوابها ما اثبتناه .

(٣) الأُبْدَى هو : علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني

الأُبْدَى أبو الحسن ، كان نحويًا ذاكراً للخلاف في النحو ،
حافظاً له ، كان على معرفة بكتاب سيبويه وكان من الواقفين على
غوامضه . أقرأ بمالقة ، وقرأ عليه ابن الزبير ، ثم انتقل إلى
غرناطة فأقرأ بها إلى أن مات سنة ٦٨٠ هـ .

انظر لترجمته : بغية الوعاة ٢ : ١٩٩ .

(٤) جزء بيت من قصيدة لجريريهجو بها عربن لجأ التيمي وتماه :

..... لا أبا لكم لا يلقيكم في سوءة عمر

وقد ورد كاملاً في : الاستغناء في أحكام الاستثناء ٢٢١-٢٣٣ ،

خزانة الأدب ٢ : ٢٩٨ ، ٤ : ٩٩ ، شرح أبيات سيبويه ١ : ١٤٢ ،

سيأتي إن شاء الله تعالى في باب النداء ، واستدلوا عليه بقول الشاعر :
(١)
نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

=== شرح ابن عقيل ٢ : ٢١٥ ، شرح ديوان جرير ٢٨٥ ، شرح شواهد
المغنى ٢ : ٨٥٦ ، شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك
٢١٨ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٤٦ ، الكتاب ١ : ٢٠٥ ،
المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٥١٩ .
وقد ورد الصدر ، وجزء منه في : رغبة الأمل ٥ : ٨٤ ، شرح الوافية
نظم الكافية ١٩٦ ، الفوائد الضيائية ١ : ٣٣٦ ، الكشاف ١ : ٢٢٨ ،
المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٥١٨ .

(١) نسب البيت إلى عدة شعراء منهم : عمرو بن أمية القيس ، وقيس بن
الخطيم وهو في ملحقات ديوانه ١٧٣ ، والعرار الأسدي ، ودرهم
ابن زيد الأنصاري . وقد ورد كاملاً في : الإنصاف ١ : ٩٥ ، الأمل
الشجرية ١ : ٢٩٦ ، ٣١٠ ، أملاء ما من به الرحمن ٢ : ١٧ ،
الأشياء والنظائر ٤ : ١٧٦ ، البحر المحيط ٥ : ٦٤ ، التلخيص
في علوم البلاغة ١٠٢ ، جمهرة أشعار العرب ١ : ١١٢ ، خزانة
الأدب ٢ : ١٩٣ ، الدرر اللوامع ٢ : ١٤٢ ، شرح التسهيل
١ : ٦٤ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٥١ ، شرح ابن عقيل
١ : ٢٤٤ ، شرح شواهد شروح الألفية ١ : ٥٥٧ ، شرح
الأشعري لألفية ابن مالك ٣ : ١٥٢ ، شرح أبيات سيبويه
١ : ٢٧٩ ، شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤٠ ،
الصاحبي ٣٦٢ ، الكتاب ١ : ٧٥ ، مجاز القرآن ١ : ٣٩ ،
المقتضب ٣ : ١١٢ ، ٤ : ٧٣ ، معاهد التنصيص ١ : ١٨٩ ،
مغني اللبيب ٦٢٢ ، معاني القرآن للزجاج ٢ : ٤٩٣ ، معاني
القرآن للأخفش ١ : ٨٢ ، ٢ : ٣٣٠ ، معاني القرآن للفراء
٢ : ٣٦٣ ، ٣ : ٧٧ ، همع الهوامع ٢ : ١٠٩ .

فأخبر عن الثاني وحذف خبر الأول ولو أخبر عنه لقال : راضون وأجاب
الأولون فيه بوجهين :

أحدهما : أن : (راض) : خبر الأول وقد استعمل (نحن)
في الواحد المعظم نفسه فصح الإخبار عنه ب (راض) .
وثانيهما : أن : (راض) من باب (خصم) (١) وصف يقع
للواحد والاثنتين والجماعة بلفظ واحد .

[مسوغ دخول الفاء في خبر المبتدأ]

قال : " وقد يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر
وذلك في الاسم الموصول بفعل أو ظرف [أ] و النكرة الموصوفة بهما مثل :
(الذى يأتيني [أو في الدار] فله درهم) و (كل رجـل
[يأتيني أو في الدار] / فله درهم) و (ليت ولعل) مانعان ٣٦٢
باتفاق وألحق بعضهم (إن) بهما " (٢)

مقصود هذا الفصل الكلام فيما يسوغ دخول الفاء في خبر المبتدأ ،
وأصل الباب أنه لا يجوز دخول شيء من حروف العطف على الخبر لاقتضاء
العطف المغايره ، والخبر هو المبتدأ في المعنى ، فالفاء إن كانت عاطفة
امتنع دخولها لذلك ، وإن كانت سببية امتنع دخولها ، لأن المبتدأ

-
- (١) خصم : الخصومة : الجدل ، وجمعه خصوم وقد يكون الخصم للاثنتين
والجمع والمؤنث ... انظر اللسان ١٢ : ١٨ (خصم) .
(٢) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٥ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٠١ ،
شرح المفصل ١ : ٩٩ فما بعدها ، الكافية في النحو ٧٩ .

ليس سببا للخبر ، وأما قول الشاعر :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم (١)

(١) لم ينسب ، وهو صدر بيت وعجزه :

وأكرومة الحيين خلوكما هيا

وقد ورد كاملاً في : التصريح بضمون التوضيح ١ : ٢٩٩ ،
خزانة الأدب ١ : ٣١٥ ، ٤٥٥ ، الدرر اللوامع ١ : ٧٩ ،
الرد على النحاة ٩٦ ، شرح المفصل ١ : ١٠٠ ، ٨ : ٩٥ ،
شرح شواهد شروح الألفية ٢ : ٥٢٩ ، شرح الأشموني
لألفية ابن مالك ٢ : ٧٧ ، ٣ : ٢٨٥ ، شرح الكافية للرضي
١ : ١٠٢ ، شرح أبيات سيبويه ١ : ٤١٣ - ٤١٤ ، شرح
شواهد المغني ١ : ٤٦٨ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٤ : ٣٧ ،
شرح المقدمة المحسبة ١ : ٢٥٩ ، شرح أبيات سيبويه
للنحاس ٩٥ ، الكتاب ١ : ١٣٩ ، ١٤٣ ، مغني اللبيب
٢١٩ (٢٩٧) ٦٢٨ (٨٦٩) ، المساعد على تسهيل الفوائد
١ : ٢٤٧ ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١ : ٣١٢ ، معاني
القرآن للأخفش ١ : ٧٦ ، معاني القرآن للزجاج ٢ : ٤٥٠ ،
همع الهوامع ١ : ١١٠ ، وورد الصدر فقط في : حاشية
الصبان ٢ : ٧٥ ، شرح شواهد المغني ٢ : ٨٧٣ ، معاني
القرآن للأخفش ١ : ٨٠ ،

معاني الكلمات : خولان : حي من اليمن ، وهم خولان بن عمرو
ابن مالك بن الحارث بن مرة بن أد بن زيد بن يشجب .
الأكرومة : أصلها الفعل الكريمة ، والمراد الكريمة ، والحيان :
حيى أبيها وحي أمها ، عنى أنها كريمة الطرفين ، خلو : أي
خالية من زوج . انظر هامش الكتاب ١ : ١٣٩ .

فروى برفع (خولان) ونصبه ، فأما رفعه فليس على أنه مبتدأ [و] (فانكح) خبره [بل] على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره : هـذـه خولان . وقوله : (فانكح) : جملة معطوفة بالفاء على الجملة المتقدمة كما تقول : (زيد فله درهم) أى : هذا زيد فله درهم ، هذا مذهب سيبويه (١) . وقال الأُخفش : (خولان) : مبتدأ [و] قوله : (انكح) : خبره ، و (الفاء) زائدة (٢) . والفاء تزداد عنده في خبر المبتدأ سماعاً لا قياساً ، حكاه أبو البقاء . وأما نصب (خولان) فيفعل محذوف تقديره : صاهر خولان ، وقوله : (فانكح) تفسير للمحذوف .

وقد يعرض للمبتدأ ما يقتضي دخول الفاء في خبره وهو : تضمنه

معنى الشرط فيصير سبباً للخبر فيدخل الفاء في خبره ، وذلك / في ٣٦٢ صور منها :

إذا كان المبتدأ موصولاً بفعل أو ظرف أو مجرور ، وضمن معنى الشرط ، فإن كان الخبر مستحقاً بالصلة (٣) كقولك : (الذى يأتينى فله درهم) قال الله تعالى * الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم * (٤) وكقولك : (الذى عندك فله درهم)

-
- (١) انظر : شرح أبيات سيبويه ١ : ٤١٣ ، الكتاب ١ : ١٣٨-١٣٩ .
(٢) انظر : شرح شواهد المفني ١ : ٤٦٩ ، شرح المقدمة المحسبة ١ : ٢٥٩ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٢ ، شرح المفصل ١ : ١٠١ .
معاني القرآن للأخفش ١ : ٧٦ ، ٨٠ ، همع الهوامع ١ : ١١٠ .
(٣) انظر أمالي ابن الحاجب ٣ : ٨٠-٨١ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٢ .
شرح المفصل ١ : ٩٩ فما بعدها ، همع الهوامع ١ : ١٠٧-١٠٩ .
(٤) قوله تعالى * الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون * البقرة آية ٢٧٤ .

و(الذى في الدار فله درهم) قال الله تعالى * وما يكمن من نعمة فمن الله *
والخير ان راجعان إلى الأول وإنما صح دخول الفاء لأن الخبر مستحق
الصلة مرتبطة بها ارتباطه الشرط بالمعروف ، لأن معنى (الذى يأتيني
فله درهم) كمنى : من يأتينى فله درهم في العموم والاستقبال واستحقاق
الدرهم بالإتيان ، فلو أسقطت الفاء لم يكن في اللفظة ما يقتضى استحقاق
الدرهم بالإتيان ، ولو أردت بالذى معهوداً لم يصح دخول الفاء كقولك :
(زيد الذى يأتيني له درهم) لزوال المشابهة كذا قالوه . قال ابن مالك
: وقد جاء دخول الفاء في الخبر عند زوال العموم [والاستقبال] بإرادة
المعين للشبه اللفظي بينهما دون المعنوي كقوله تعالى * وما أصابكم
يوم التقى الجمعان فيأذن الله *^(١) فمدلول (ما) معين ، ومدلول
(أصابكم) : ماض ودخلت الفاء في خبره لشبهه لفظاً بما أريد بسـه
العموم والاستقبال / كقوله تعالى * وما أصابكم من مصيبة فيما
كسبت أيديكم *^(٢) كما بنيت (رقاش) تشبيهاً لها ب (نزال) لفظاً
لا معنى ومن ذلك ما في الصحيح من قول الملك : " الذى يشق رأسه
فلذات مع الله معنى "^(٣) انتهى . ولو كان الموصول موصولاً بجملته
شرطية لم يدخل الفاء فلا تقول : الذى إن تكرمه يكرمك فله درهم ، لأن الشرط
أخذ جوابه فلا يبقى في اللفظ ما يقتضى دخول الفاء .

ومنها أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول بفعل أو ظرف أو مجرور^(٤)

(١) قوله سبحانه * وما أصابكم يوم التقى الجمعان فيأذن الله وليعلم

المؤمنين * آل عمران آية ١٦٦ .

(٢) الشورى آية ٣٠ .

(٣) العبارة غير واضحة ولم أتمكن من تصحيحها ، ولم أجدها في المصادر

التي بين يدي .

(٤) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٨١ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٠١
همع الهوامع ١ : ١٠٩

كقولك : (غلام الذي يأتيني فله درهم) لتضمنه معنى الشرط كما تقدم .
ومنها أن يكون المبتدأ نكرة موصوفة بفعل أو ظرف أو مجرور (١)
كقولك : (رجل يصدق فأحبه) (رجل في المسجد فأكرمه) (رجل
عندك فأشكره) بشرط أن يكون الخير مستحقا بالصفة .

ومنها : أن يكون المبتدأ مضافا إلى النكرة الموصوفة بفعل أو ظرف
أو مجرور (٢) كقولك : (رجل يأتيني فله درهم) (كل رجل عندك فله
درهم) (كل رجل في الدار فله درهم) لتضمنه معنى الشرط .

ومنها : إذا دخل على المبتدأ (ما الشرطية) (٣) كقولك :
(أما زيد فصائم) فيجب دخول الفاء على ما سيأتي في بابيه إن شاء
الله تعالى .

ومنها : أن يكون المبتدأ اسم شرط - على مذهب من يرى أن خير
المبتدأ إذا كان شرطا جواب الشرط - كقولك : (من دخل دارى فله
درهم) .

فهذا بيان / ما يجوز دخول الفاء في خبره ، والمصنف ذكر
من هذه الصورة الأولى والثانية ، غير أن تمثيله ليس مطبقا على الثانية
بل على الرابعة ولم يذكرها . (٤)

(١) انظر : همع الهوامع ١ : ١٠٩ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ١٠١ ، همع الهوامع ١ : ١٠٩ .

(٣) انظر : همع الهوامع ١ : ١٠٩ .

(٤) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٨١ .

وقد يعرض للصور الأربعة المذكورة أولاً ما يقتضي منع دخول الفاء في الخبر ، وذلك بأن يدخل على المبتدأ نواسخ الابتداء وهي (كان) وأخواتها و (علمت) وأخواتها و (ما) و (لا) النافيتان . وأما (إن) وأخواتها فينقسم إلى ما يمنع دخول الفاء في الخبر وإلى ما لا يمنعه وإلى ما اختلف فيه .

فأما ما يمنعه ف (ليت ولعل وكأن) اتفاقاً (١) واختلفوا في تعليقه ، فمنهم من عله بأن هذه الحروف لها صدر الكلام فلا تجامع ماله صدر الكلام وهو المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، ومنهم من عله بأن خبر هذه إنشائية وهو في الشرط خبر ولا يكون الشيء الواحد إنشائية وخبراً ، لتناقضهما فإن الخبر يحتمل الصدق والكذب دون الإنشائية .

وأما ما لا يمنع دخول الفاء ف (لكن) .

وأما ما اختلف فيه ف (إن) (٢) فهل يمنع دخول الفاء فيه

مذهبان مبنيان على التعليلين المذكورين ، فمن علل بالأول منع دخول الفاء في خبرها لأن لها صدر الكلام ، ومن علل بالثاني لم يمنعه لأن (إن) لا إنشائية فيها بل خبر محض فلا منافاة بينه وبين الشبيه . قال المصنف في أماليه : / والتعليلان واضحان لكن لا يصح إثبات ٣٦٦ الأحكام اللغوية بمجرد المعاني المعقولة بل لا بد من إثبات ذلك عن العرب فإن بين سيبويه أنه استقرأ ذلك حق الاستقراء فلم يوجد مثله

(١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٨١ ، وكذلك : الإيضاح في

شرح المفصل ١ : ٢٠٥ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١ : ١٠١ وقد وقع فيه خطأ (أن) بفتح

الهمزة .

صح مذهبه ورجع إلى تعليقه ، وإن بين الأُخفش مثل ذلك منقولاً عن العرب
صح مذهبه ورجع إلى تعليقه . (١) انتهى .

ونسب المصنف في أماليه المنع إلى سيبويه والجواز إلى الأُخفش
وعكس في الشرح ذلك فنسب المنع إلى الأُخفش والجواز إلى سيبويه (٢)
وكذا فعل أبو البقاء (٣) ونسبه [إلى] (٤) ابن مسعدة وقد ورد دخول
الفاء في خبر إن قال الله تعالى * إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم * (٥) وقال تعالى * إن الذين يكفرون
بآيات الله * (٦) ثم قال * فبشرهم بعذاب أليم * وقال تعالى :

-
- (١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ١٥ وقال في نهاية الحديث :
" . . . وقد ثبت ما ذكره الأُخفش في القرآن والكلام الفصيح قال
الله تعالى * إن الذين فتنوا * . . . والخبر : " فلهم عذاب
جهنم " بالفاء ، وقال : * قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم *
انظر أيضاً ٣ : ٨١ .
- (٢) النص الذي ورد في شرح ابن الحاجب يعاثل النص الوارد في الأمالي
فسي . سبب المنع إلى سيبويه والجواز إلى الأُخفش ، ولعل القمولي
قد وقف على نسخة غير التي بين أيدينا .
- انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ١٥ ، الإيضاح في شرح المفصل
١ : ٢٠٥ ، شرح الكافية لابن الحاجب ٢٥ ، شرح الكافية للرضي
٠١٠٣٤١
- (٣) انظر : أمالي ما من به الرحمن ١ : ٢٨٤ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٣
شرح المفصل ١ : ١٠١ .
- (٤) في الأصل : (ونسب ابن مسعدة) ولعل الصواب ما أشتناه .
- (٥) البروج آية ١٠ .
- (٦) من قوله تعالى * إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين
بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب
أليم * آل عمران آية ٢١ .

* قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملائكم * (١) فدل على جواز دخول
الفاء في خبر إن . (٢)

وأجيب عنه : أما من نسب المنع إلى الأُخفش كأبي البقاء فأجاب
(الفاء) عنده زائدة (٣) ، ومذهبه جواز زيادتها في الخبر . وأما
من نسب ذلك إلى سيبويه [ف] أجاب بأن ما دخلت عليه (الفاء)
ليس هو الخبر في الآيات الثلاث بل الخبر في الآيتين الأولى وليين

محدوف تقديره : / معذبون ، وقوله : * فبشرهم بعذاب * ٣٦٧

و : * فلم عذاب جهنم * : جملتان مستقلتان أتى بهما لبيان
خصوصية المحدوف . وقد روى [أن] الآية الأولى نزلت في قوم مخصوصين
قالوا : والخصوصية تبطل معنى الشرط فكان حمله على ذلك متعين ، واعترض
المصنف عليه بأنه وإن كان في قوم مخصوصين لا يفتقر إلى تأويل فإن السبب
قد يكون خاصا والحكم عام ، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (٤) ، وأما
الآية الثالثة (فالذى تفرون منه) هو : الخبر ، وقوله (فإنه ملائكم)
: جملة ثانية بعد تمام الأولى ، واعترض عليه بأنه لا فائدة فيه من حيث
إنه معلوم ولا يقصد الإخبار عن مثله وأجبت (٥) عنه بأنهم كانوا

(١) الجمعة آية ٨ .

(٢) انظر : املاء ما من به الرحمن ١ : ١٢٨ - ١٢٩ ، ٢ : ٢٨٤ ،
أمالي ابن الحاجب ٣ : ٨٠ - ٨١ ، أمالي ابن الشجري ٢ : ٢٣٦ ،
شرح المفصل ١ : ١٠١ ، الكتاب ٣ : ١٠٢ ، ١٠٣ وقد أجاز
سيبويه ذلك من خلال الآيات التي استدل بها على جوازه وهي
نفس الآية الأولى والثالثة التي استشهد بها القمولي . انظر أيضا :
معاني القرآن للفراء ٣ : ١٥٥ - ١٥٦ .

(٣) انظر املاء ما من به الرحمن ٢ : ٨٦١ ، شرح المفصل ١ : ١٠١ .

(٤) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٨٢ .

(٥) هذه إجابة ابن الحاجب انظر أماليه ٣ : ٨٢ .

يظهرون بأن فرارهم لغير ذلك كقولهم * إن بيوتنا عورة وما هي بعورة *^(١)
فأخبر تعالى عنهم [بأنهم] إنما يفرون من الموت^(٢) . وأجبت عن
هذه الآية بجواب آخر وهو : أن الخلاف إنما وقع في دخول (إن) على
الذي فجاء به بالفاء لا في دخولها على موصوف الذي كان في الآية ورده
الشيخ بأن الذي لا يكون إلا صفة فلا فرق بين ذكر موصوفها وحذفه .

وقد اعترض على دخول الفاء في قوله تعالى * قل إن الموت الذي

تفرون منه فإنه ملائكم * بأن شرط دخول [الفاء] / في
الخبر أن يكون مستحقا بالفعل المتقدم استحقاق المشروط بالشرط كما
تقدم ، والموت ليس مستحقا بالفرار ولا مشروطا به فإنه يكون في الفرار وغيره .
فكيف صح دخول الفاء^(٣) .

والجواب عنه أن المراد به : من فرثلا يلاقه الموت فجعل الفرار

سببا لعدم الموت فيبلغ في الرد عليه وجعل الفرار كأنه سبيل للموت فصح
مجيء الفاء ، وما يوءد جواز دخول الفاء في خبر (إن) قوله عليه السلام :
* ألا إن كل دم ومال ومكرمة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي هاتين *^(٤)

(١) من قوله تعالى * ويستأذن فريق منهم النبي يقولون إن بيوتنا

عورة وما هي بعورة إن يريدون إلا فرار * الأ حزاب آية ١٣ .

(٢) انظر : أمالي ابن الحاجب ٣ : ٨٢ .

(٣) انظر : المصدر السابق ٣ : ٨٢ .

(٤) انظر : سنن ابن ماجه ٨٤ (كتاب المناسك) مسند الدارمي

٣٤ (باب المناسك) ، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث

و (أن) المفتوحة ألقها بعضهم ب (ليت ولعل) وبعضهم
بالمكسورة فأجرى فيها الخلاف ، واستشهد لدخول الفاء في خبرها بقوله
تعالى * واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة * (١) .

وقول المصنف : (وليت ولعل مانعان) وكذلك كأن وكان وأخواتها
وعلمت وأخواتها وما ولا ، وقوله : (وألحق بعضهم (إن) بهما) البعض
الذي أبهمه هو سيبويه على ما ذكره في أماليه وغيره على ما ذكره في
شرحه ، ولعل النقل عن سيبويه فيه مختلف .

[حكم المبتدأ في الإثبات والحذف]

قال : * وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً كقول المستهل :
الهِلال * (٢) .

المقصود ببيان حكم المبتدأ في الإثبات / والحذف وهو ٣٦٩
ينقسم ثلاثة أقسام : قسم لا يجوز حذفه ، وقسم يجوز حذفه ، وقسم
يجوز فيه الأمران .

القسم الأول : ما لا يجوز حذفه وهو (ما التعجبية) (٣) كقولك :
(ما أحسن زيدا) فد (ما) : مبتدأ ، ولا يجوز حذفها ، لأن التعجب
جرى مجرى المثل والأمثال لا تغير ، وكذا كل مبتدأ في مثل ، وكذا كل

(١) من قوله سبحانه * واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة
وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل *
الأنفال آية ٤١ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٥ ، شرح الكافية للرضي
١ : ١٠٣ ، الكافية في النحو ٨٠ .

(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٥٢ .

مبتدأ إذا حذف لا يدل عليه دليل (١) كقولك : (زيد قائم) لا يجوز حذف (زيد) فإنك لو حذفته وقلت : (قائم) لم تدر القائم زيد أو عمرو أو بكر ؟ وكذلك كل جملة اسمية إذا وقعت صلة لخير (أي) وليس فيها طول فإنه لا يجوز حذف المبتدأ فيما قاله ابن عصفور قال :
وقرأه من قرأ (٢) :

- (١) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٥٢ - ٣٥٣ .
(٢) الآية الأولى : " تماما . . . " قرأ بها الحسن والأعمش ، ويحيى بن يعمر ، وابن أبي اسحاق . وقد وردت في : أمالي ابن الشجري ٢ : ٢٣٥ ، أملاء ما من به الرحمن ١ : ٢٦٦ ، اتحاف الفضلاء ٢٢٠ ، البحر المحيط ٤ : ١٥٥ ، تفسير الطبري ١٢ : ٢٢٦ ، تفسير القرطبي ٧ : ١٤٢ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ١٨٣ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٢٩٦ ، الكشف ٢ : ٤٩ ، المحتسب ١ : ٢٣٤ - ٢٣٥ ، معاني القرآن للأخفش ١ : ٢٠٣ ، معاني القرآن للفراء ١ : ٣٦٥ ، معجم القراءات ٢ : ٣٣٥ .

وقد استضعف بعضهم هذه القراءة ، وقراءة الجمهور بالنصب .
الآية الثانية : " . . . مثلا . . . " قرأ بها الضحاك وقطرب ، وروءبة ابن العجاج ، وإبراهيم بن أبي عجلة .

وقد وردت في : إعراب القرآن للنحاس ١ : ١٥٣ ، أملاء ما من به الرحمن ١ : ١٦ ، البحر المحيط ١ : ١٢٣ ، تفسير القرطبي ١ : ٢٤٣ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ١٨٣ ، الكشف ١ : ٢٦٤ ، المحتسب ١ : ٦٤ ، معجم القراءات ١ : ٣٩ ، والقراءة المشهورة بالنصب .

* تماماً على الذى أحسن * (١) و * مثلاً ما بعوضة * (٢) : شان (٣)

القسم الثاني : ما يجب حذفه وذلك في صور :

منها : ما يكون خبره نعتاً لمنعوت مستغنى عنه وهو المسمى بالقطع (٤) كقولك : (الحمد لله الحميد) ف (الحميد) : خبر مبتدأ محذوف واجب الحذف لا يجوز إظهاره ، كما أنه إذا انتصب على المدح كان بإضمار فعل فلا تقول : الحمد لله أمدح الحميد بخلاف المنصوب على إضمار (أعنى) فإنه يجوز إثباته وحذفه .

٣٧٠ ومنها المبتدأ الذى خبره مصدر واقع / موقع الفعل (٥) كقوله تعالى * فصبر جميل * (٦) وكقوله تعالى * طاعة وقول معروف * تقديره : شأني صبر جميل ، وأمرى طاعة . ومن علامة ذلك أنك لو نصبت حذف الفعل ولم تذكره كقولك : (صبراً) أى : اصبر صبراً . وهذا على مذهب من يرى أنهما خبران ، ومنهم من ذهب إلى أنهما مبتدآن وخبرهما محذوف أى : فعندى صبر جميل ، وطاعة وقول معروف

-
- (١) من قوله تعالى * ثم أتينا موسى الكتاب تماماً على الذى أحسن * الأنعام آية ١٥٤ .
- (٢) من قوله تعالى * إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها * البقرة آية ٢٦ .
- (٣) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٤٧٧-٤٧٨ .
- (٤) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢٣١ شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٣ .
- شرح المفصل ١ : ٩٤ ، همع الهوامع ١ : ١٠٤ .
- (٥) انظر : همع الهوامع ١ : ١٠٣-١٠٤ .
- (٦) قوله تعالى * قال بل سولت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل * يوسف آية ١٨ ، ٨٣ .

أحسن من غيرهما. (١)

ومنها : المبتدأ الذي [وقع] المخصوص بالمدح خبراً عنه
على مذهب من يرى ذلك كقولك : (نعم الرجل زيد) فإن (زيداً) عنده
خبر مبتدأ واجب الحذف تقديره : هو زيد . (٢)

ومنها : المبتدأ في نحو قولهم : (في زمتي لا فعلن) ففي زمتي :
خبر مبتدأ واجب الحذف تقديره : قسم أو عهد . (٣)

القسم الثالث : ما يجوز حذفه وهو الذي ذكره الشيخ وهو ما عدا

القسمين الأولين ، وهو : كل مبتدأ إذا حذف كان عليه (٤) دليل كقوله

تعالى : * لا يفرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل * (٥) تقديره

: تقلبهم متاع قليل . ودل ذكر (تقلب) على المحذوف وقوله تعالى

* ثلاثة رابعهم كلبهم * (٦) أي : هم ثلاثة ، وقوله تعالى * فقالوا

ساحر كذاب * (٧) أي هذا ، وكذا قول المستهل : (الهلال)

تقديره : هذا الهلال ، فحذف / المبتدأ للعلم به . ويجوز (٣٧)

أن يكون المحذوف الخبر ، والهلال مبتدأ ، أي : الهلال هذا ، ويجوز

أن يكون فاعلاً أي : استهل أو طلع الهلال .

(١) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٩٣ ، حاشية الصبان

١ : ٢٣٢ ، شرح المفصل ١ : ٩٤ - ٩٥ ، همع الهوامع ١ : ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢٣٢ ، همع الهوامع ١ : ١٠٤ .

(٣) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢٣٢ ، همع الهوامع ١ : ١٠٤ .

(٤) انظر : شرح المفصل ١ : ٩٤ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٥٣ .

(٥) آل عمران آية ١٩٦ .

(٦) الكهف آية ٢٢ .

(٧) من قوله تعالى * إلى فرعون وهامان وقارون فقالوا ساحر كذاب *

ظافر (المؤمن) ٢٤ .

[حكم الخبر في الإثبات والحذف]

قال : " والخبر جوازاً مثل : (خرجت فإذا السبع) ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره مثل : (لولا زيد لكان كذا) ومثل : (ضربني زيداً قائماً) ومثل : (كل رجل وضعته) ومثل : (لعمرك لأفعلن [كذا]) " (١)

يتضمن هذا الفصل بيان حكم الخبر في الإثبات والحذف ، وهو ينقسم ثلاثة أقسام : قسم يمنع حذفه ، وقسم يجوز فيه حذفه ، وقسم يجب فيه حذفه .

[منع حذف الخبر]

القسم الأول : ما يمنع حذفه ولم يذكره المصنف وهو : خبر (ما التعجبية) فلا يجوز حذفه [كـ] (أحسن) من قولك : (ما أحسن زيداً) وإن دل عليه دليل لما تقدم في حذف (ما) . وكذا كل خبر يكون في مثل أو ما يجرى مجراه (٢) . وكل خبر إذا حذف لا يدل عليه دليل ، فلا يجوز حذف (قائم) من قولك : (زيد قائم) ، لأنك إذا حذفته لم تعلم هل المقصود الإخبار عنه بالقيام أو الضحك أو غيرهما (٣) .

[جواز حذف الخبر]

القسم الثاني : ما يجوز حذفه وهو : كل خبر لو حذف لبدل على دليل وفهم من الكلام ، سواء كان مفرداً أو جملة متقدماً أو متأخراً

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٥ - ٢٦ ، شرح الكافية للرضي

١ : ١٠٣ ، الكافية في النحو ٨٠ .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٥٢ .

(٣) انظر المصدر السابق نفسه .

كقوله تعالى / * واللائي لم يحضن * (١) أي : فعدتهن ثلاثة ٣٧٢
أشهر (٢) ، وقوله تعالى * ففدية من صيام أو صدقة أو نسك * (٣) أي :
فعليه فدية ، وكقولك : (خرجت فإذا السبع) (٤) معناه : موجود أو
حاضر حذف لدلالة (إذا) التي للمفاجأة على الوجود ، فإن أردت
الإخبار بصفة غير الوجود كافتراض أو القيام لم يجز حذفه إذ لا دليل
عليه فتقول : (خرجت فإذا السبع مفترس) هذا مذهب جماعة منهم
المصنف (٥) ، وذهب آخرون إلى أن الخبر ليس محذوفاً وقالوا : (إذا)
هي : الخبر ، ونسبه بعضهم إلى سيبويه ، وهو مبني على أن (إذا) التي
للمفاجأة : ظرف زمان أو ظرف مكان فقيل هي : ظرف زمان كالتي
لغير المفاجأة (٦) ، وقال العبرد وغيره : هي ظرف مكان بدليل وقوع

-
- (١) من قوله تعالى * واللائي يعسن من المحيض من نسائكم إن أردتم
فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن * الطلاق آية ٤ .
(٢) حاشية الصبان ١ : ٢٢٥ .
(٣) من قوله سبحانه * وأتوا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر
من الهدى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منك
مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك . . *
البقرة آية ١٩٦ .
(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٣ ، شرح الوافية ١٨٠ ، ٣٠٢ ،
شرح المفصل ١ : ٩٤ ، همع الهوامع ١ : ١٠٣ .
(٥) انظر : أمالي ابن الحاجب ١٤٢ ، الإيضاح في شرح المفصل
١ : ١٩٣ ، شرح المفصل ١ : ٩٥ .
(٦) انظر : شرح المفصل ١ : ٩٤ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٣ قال :
" قال الزجاج إن إذا المفاجأة ظرف زمان فعلى قوله يجوز
أن تكون في قولهم : فإذا السبع خبراً عما بعدها بتقدير مضاف
أي فإذا حصول السبع أي ففي ذلك الوقت حصوله . . "

المتداً بعدها^(١) ، فإن قلنا : إنها ظرف مكان كانت هي الخبر ، لأن
ظروف المكان تكون أخباراً عن الجثث وتقديره : خرجت فبالمكان السبع ،^(٢)
ويجوز أن تقدر الخبر عنها أي : حاضر ، ويجوز نصب حاضر على الحال ،^(٣)
وإن قلنا : إنها ظرف زمان لم تجز خيراً ، لأن ظرف الزمان لا يخبر به
عن الأعيان ، بل الخبر غيرها [و] يجوز إثباته وحذفه تقديره : ففي
ذلك الوقت / السبع حاضر أو أن يجعل على حذف مضاف تقديره :
ففي ذلك الوقت حدوث السبع أو وجوده فيصح أن يكون خيراً ، لأن ظرف
الزمان يكون خيراً عن المصادر^(٤) ، وخرج على ذلك المسألة المشهورة
التي أمر الكسائي الفراء بإلقائها على سيبويه عند مناظرته وهي : (كنت
أظن أن الزنبور أشد لسعة من العقرب)^(٥) هل يقول : فإذا هو هي ،
أو : فإذا هو إياها ؟ فقال سيبويه : فإذا هو هي ، وقال الكسائي
والفراء : فإذا هو إياها .

وجه قول سيبويه أن التي للمفاجأة يقع بعدها المتداً والخبر
فتقول : فإذا هو هي فيأتي بضمير رفع ، لأنه خبر متداً . وقال الكسائي :
الأولى أن يكون ضمير نصب منفصل ، ويكون الخبر محذوفاً والأصل : فإذا هو

-
- (١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٣ .
(٢) انظر : المصدر السابق نفسه .
(٣) انظر : شرح المفصل ١ : ٩٥ .
(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٣ ، شرح المفصل ١ : ٩٥ .
(٥) انظر : الأشباه والنظائر ٣ : ٦٥ ، أمالي ابن الحاجب ٤ : ١٤٢ ،
إنباه الرواة ٢ : ٣٥٨ - ٣٥٩ ، العربية ليوهان فك ٦١ .

مثلاً بنصب مثلها على الحال من الخبر المحذوف ، كما في قولك : (فإذا زيد قائماً) و (مثل) نكرة - وإن أضفت - ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه - وهو الضمير - فوجب أن يكون منصوباً منفصلاً فتقول : فإذا هو إياها .

وكذلك : (زيد) لمن قال : (من عندك ؟) .

٣٧٤ تقديره : زيد عندي ، حذف الخبر ويجوز الإتيان به / وكذا

قولك : (زيد قائم وعمرو) تقديره : وعمرو قائم ثم حذف الخبر لدلالة المتقدم عليه ، ويجوز الإتيان به وكذا قوله تعالى ﴿ واللّٰهي لم يحضن ﴾ أي : فعدتهن ثلاثة أشهر أي : فحكمن كذلك ، ويقدر بالفاء لما في الموصول من معنى الشرط ويجوز تقديره بغير فاء ، ويجوز أن تقدر جملة شرطية كخبر الأول ، أي : إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر وحينئذ لا يجوز حذف الفاء ، لأنها رابطة بين الشرط والخبر .

وإذا كان المبتدأ جملة شرطية وعطف عليه مبتدأ آخر لم يذكر له خبر جاز أن تقدر الخبر جملة الشرط والجزاء وأن تقدره جملة الجزاء فقط كقولك : (زيد إن سألت عنه فهو خارج وعمرو) يجوز أن يكون الخبر (وعمرو إن سألت عنه فهو خارج) ، ويجوز أن يكون (وعمرو خارج إن سألت عنه) ، ويجوز أن يكون (وعمرو خارج) سألت عنه أو لم تسأل .
ومما حذف فيه الخبر قولهم : (أنت أعلم وربك) أي أنت أعلم من مثلك ، وربك أعلم منكما ومنه قول ذي الرمة (١) :

(١) ذو الرمة هو : غيلان بن عقبة بن بهيش ، ويكنى أبا الحارث ، وهو من بني مصعب بن ملكان بن عدى بن عبد مناة بن أد . سئل جرير عن شعره فقال : أبعاد غزلان ونقط عروس . وكان أحد العشاق

أيا ظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا أنت أم أم سالم (١)

تقديره : أنت الظبية . وهو كثير .

=== المشهورين وصاحبه مية بنت فلان بن طلبة بن قيس بن عاصم

ابن سنان . توفي بأصبهان سنة ١١٧ له ديوان شعر .

الرمة : الحبل البالي ، ونسب اليه لشعر قاله .

انظر لترجمته : خزانة الأدب ١ : ١٠٦ - ١١٠ ، الشعر والشعراء

لابن قتيبة ١ : ٥٢٤ - ٥٣٦ شرح شواهد المغني ٢ : ٦١٧ -

٦٢٠ ، طبقات الشعراء للجمحي (١٢١ - ١٢٥) ، معاهد التنصيص

٣ : ٢٦٠ - ٢٦٥ ، المزهر ٢ : ٤٢٢ ، ٤٢٦ ، هدية العارفين

١ : ٨١٣ .

(١) نسب البيت لذى الرمة وهو في ديوانه ٧٠٠ ، وقد ورد كاملا في :

الإنصاف ١ : ٤٨٢ (٦٧٠) ، أمالي القالي ٢ : ٥٨ ، أمالي

ابن الشجري ١ : ٣٢١ ، أدب الكاتب ١٨٩ ، تفسير أبيات المعاني

من شعر أبي الطيب المتني ٦٩ ، كتاب الحُلل في إصلاح الخلل من

كتاب الجمل ٣٠٢ ، الخصائص ٢ : ٤٥٨ ، الدرر اللوامع

١ : ١٤٧ ، رغبة الآمل ٦ : ١٨١ ، شرح المفصل ١ : ٩٤ ،

٩ : ١٩٩ ، شرح شواهد الشافية ٣٤٧ ، شرح أبيات سيبويه

٢ : ٢٥٧ ، الكتاب ٣ : ٥٥١ ، كتاب الكتاب ٢٦ ، ٦٩ ، اللمع

في العربية ١٩٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٤٨١ ،

معاني الحروف ٣٥ ، ١١٧ ، المقتضب ١ : ١٦١ ، المخصص

١٦ : ٤٩ ، معاني القرآن للأخفش ١ : ٣٠ ، المفصل ٢٥ ،

همع الهوامع ١ : ١٧٢ ، وورد جزء من العجز فقط في : شرح

أبيات مغني اللبيب ١ : ٢٠٤ .

معاني الكلمات : الوعاء : رملة لينة ، جلاجل : موضع ، ويروى

بالحاء المهملة ، النقا : الكتيب من الرمل .

===

[وجوب حذف الخبر]

القسم الثالث : ما يجب حذفه / وهو كل خبر التزم ٣٧٥
في موضعه غيره وقام غيره مقامه وذلك في أربعة مواضع :

الأول : خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) الامتناعية - واعلم أولاً
أن النحاة اختلفوا في الاسم الواقع بعد (لولا) فذهب أكثر الكوفيين
والكسائي إلى أنه فاعل مرتفع بفعل محذوف^(١) ، و (لا) فيها بمعنى
(لم) تقديره في قولك : لولا زيد لكان كذا : لولم يحضر زيد ، لأنها
خبر وشرط ، وحروف الشرط تطلب الأفعال ولا نه لو كان ما بعده مبتدأ
لوجب أن تكون (إن) بعده مكسورة ، لأنه موضع المبتدأ وهي مفتوحة
كالواقعة بعد (لو) تقول : (لولا أنك منطلق) وقد ورد الفعل
بعدها في قوله :

ألا زمت ليلى إلا أحيها
فقلت بلو لولا ينازعي شفلي (٢)

=== المعنى : عنى شدة تقارب الشبه بينها وبين الظبية فاستفهم

استفهام شك ، مبالغة في التشبيه .

الشاهد فيه قوله : "أأنت أم... " حيث حذف الخبر ، وتقدير

الكلام : أنت الظبية أم .

(١) انظر : املاء ما من به الرحمن ١ : ٤١ ، شرح الكافية لابن الحاجب

٢٥ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٤ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٩٦ .

(٢) نسب البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وقد ورد كاملاً في :

خزانة الأدب ٤ : ٤٩٨ ، الدرر اللوامع ١ : ٧٧ ، شرح المفصل

٨ : ١٤٦ ، شرح أشعار الهذليين ١ : ٨٨ ، شرح شواهد المغني

٢ : ٦٧١ ، ٦٧٢ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ١٢٨ ، مغني

اللبيب ٣٦٤ (٤٩٧) ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣ : ٢٢٤ ،

===

والجواب : أن (لولا) ليست شرطاً في الحقيقة و (إن)
إنما تُكسّر في موضع الابتداء [حين] يكون المبتدأ مفرداً وهذه مع
جملتها في تأويل المفرد ، وعن البيت بأنه أوقع الفعل موقع الاسم الذي
هو المصدر للدلالة عليه كأنه قال : لولا منازعة شغلي ، كما أوقعه
موقعه في قوله تعالى * سواء عليهم أأنذرتهم * (١) وقولهم :

فقالوا ما تشاء فقالت ألهو (٢)

وذهب بعضهم إلى أنه مرتفع ب (لولا) (٣) وأن (لولا) تعمل
/ في الاسم الواقع بعدها الفاعلية لاختصاصها بالاسماء (٣) ، وذهب
البصريون إلى أن الاسم الواقع بعدها مبتدأ (٤) ، وقالوا : إضمار الفعل

==== المقترض ٤ : ١٣٨ ، همع الهوامع ١ : ١٠٥ ، . في البيت

اختلاف في بعض كلماته لا يمس وجه الاستشهاد .

معاني الكلمات : ينازعي : يجاذبي ،

المعنى : يقول : لو يخليني شغلي وما أريد لجزيئك و أضعفت .

الشاهد فيه قوله : " لو ينازعي شغلي " حيث أوقع الفعل موقع

الاسم الذي هو المصدر للدلالة عليه كأنه قال : لولا منازعة شغلي .

(١) من قوله تعالى * سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم لا يؤمنون *

البقرة آية ٦ .

المراد : الإنذار وعدم الإنذار ، انظر شرح المفصل ٣ : ١٦ ،

معاني القرآن وأعرابه المنسوب للزجاج ١ : ٤١ .

(٢) في الأصل عبارة غير مفهومة ولعل ما أثبتناه هو الصواب ، وهو

صدر بيت لعروة بن الورد العبسي وقد تقدم .

(٣) هو رأى الفراء ، انظر : أمالي ابن الشجري ٢ : ٢١١ ،

شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٤ ، همع الهوامع ١ : ١٠٥ .

(٤) انظر : املاء ما من به الرحمن ١ : ٤١ ، شرح الكافية للرضي

١ : ١٠٤ ، الكتاب ٢ : ١٢٩ ، كتاب اللامات ١٣٩ - ١٤٠ ،

معاني الحروف ١٢٣ .

وحده مفرغاً من فاعل كما ذهب إليه الكوفيون قليل ، لأن الفاعل مع الفعل كالشيء الواحد فإن قيل : فأنتم تقدرون الخبر محذوفاً فلا بد من حذف كلا القولين . قيل : قال سيبويه : إضمار الاسم أولى من إضمار الفعل ، لأنك إذا أضمرت الخبر وأبقيت المبتدأ حذفتم شيئاً ، وأبقيت عوضاً منه ، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى وإذا حذفتم الفعل لم يبق في الكلام ما هو كالعوض منه فإن الاسم ليس بالفعل .

واختلفوا في خير هذا المبتدأ فذهب الأكثرون إلى أنه محذوف واجب الحذف لطول الكلام بالجواب ودلالته عليه ، فإن (لولا) تعدل على امتناع الشيء لوجود غيره فقد دلت على الوجود وتقديره : لسولا زيد موجود أو حاضر أو نحوهما (١) ، فإن قيل الجواب قد يحذف ولا يذكر الخبر ، ولو كان الخبر حذف لسد الجواب مسده لوجب ذكره . فجوابه أن الجواب وإن حذف لفظاً فهو مراد معنى يجعل بمنزلة الملفوظ به .

وذهب الرماني وابن الشجري (٢) إلى أن الخبر إن كان

/ مطلق الوجود وجب حذفه أي : لسولا زيد بالمكان الذي هو به ، ٣٧٧

(١) انظر : املاء ما من به الرحمن ١ : ٤١ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٤ .
شرح الكافية لابن الحاجب ٢٥ ، الكتاب ٢ : ١٢٩ ، ٣ : ١٣٩ -
١٤٠ ، كتاب اللامات ١٣٩ - ١٤٠ ، معاني الحروف ١٢٣ .

(٢) ابن الشجري هو : أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحسيني أملى كتاب " الأملاني " بقول ابن الأنباري : " كان الشريف ابن الشجري أنحس من رأينا من علماء العربية وآخر من شاهدنا من حذاقهم وأكابرهم " . توفي سنة ٥٤٢ في خلافة المقتدى .

انظر لترجمته : إنباء الرواة ٣ : ٣٥٦ - ٣٥٧ ، بغية الوعاة ٢ : ٣٢٤
نزهة الألباء ٤٠٥ فما بعدها .

وإن كان مقيداً وجب ذكره (١).

وقال ابن مالك : إن كان مطلق الوجود وجب حذفه ، وإن كان
كوناً مقيداً فإن دل سياق الكلام عليه جاز إثباته وحذفه (٢) كقول المعري (٣):
فلولا الغمد يمسه لسالا (٤)

(١) انظر : أمالي ابن الشجري ٢ : ٢٢١ ، حاشية الصبان : ١ : ٢٢٦
الفرائد الجديدة ١ : ٢٢٦ ، معاني الحروف ١٢٣ ، همع الهوامع
٠١٠٤ : ١

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ١ : ٣٥٤ - ٣٥٦ ، همع الهوامع
٠١٠٤ : ١

(٣) المعري هو : أحمد بن عبدالله بن سليمان أبو العلاء المعري من
معرفة النعمان بالشام ، عالماً باللغة والنحو ، جيد الشعر ، أخذ النحو
واللغة عن أبيه ومحمد بن عبدالله بن سعد النحوي ، له من التصانيف :
شرح شعر العتبي ، شرح شعر البحتري ، شرح شعر أبي تمام
سماه : ذكرى حبيب ، ظهير العضدى في النحو ، شرح بعض
كتاب سيبويه . مات ٤٤٩ هـ .

انظر لترجمته : أبجد العلوم ٣ : ٧٢ - ٧٣ ، إنباه الرواة ١ : ٨١ ،
إمراء الشعر العربي ٣٨٩ ، بغية الوعاة ١ : ٣١٥ - ٣١٧ ، شرح
أبيات مغني اللبيب ٥ : ١٢١ ، معاهد التنصيص ١ : ١٣٦ - ١٤٥
نزهة الألباء ٣٥٣ - ٣٥٤ ، وعندده أنه توفي سنة ٤٩٩ في خلافة
القائم بأمر الله . هدية العارفين ١ : ٧٧ ، الوافي بالوفيات ٧ : ٩٤ .
(٤) عجز بيت نسب للمعري و صدره :
يذيب الرعبُ منه كلَّ عَضْبٍ

ورد كاملاً في : التصريح بمضمون التوضيح ١ : ١٧٩ ، حاشية
الصبان ١ : ٢٢٦ ، الدرر اللوامع ١ : ٧٧ ، سقط الزند ٥٤ ،
شرح الكافية الشافية ١ : ٣٥٦ ، شرح ابن عقيل ١ : ٢٥١ ،

وكتبولك : (لولا أخوزيد ينصره لغلب) (١) و (لولا صاحب عمرو - يعينه لعجز) ، لأنه (كون) مقيد وفيه تنبيه من مطلق القول يفهم المعنى . قال : ومن خطأ المعرى فقد أخطأ .

فإن لم يدل سياق الكلام عليه وجب ذكره قال الله تعالى
* ولولا فضل الله عليكم ورحمته * (٢) ف (عليكم) هو الخبر لما أريد كون
الفصل مقيداً بهم . وقال عليه السلام : " لولا قومك حديثو عهد بكفر " (٣)

====
شذور الذهب ٣٦ ، شرح شواهد شروح الالفية ١ : ٥٤٠ ، شرح
الأشموني لألفية ابن مالك ٢١٥ ، شروح سقط الزند ١٠٤ ،
شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ : ٣٥٢ ، شرح أبيات مغني
الليبي ٥ : ١١٨ ، ١٢٠ ، شرح شواهد ابن عقيل على الفية ابن
مالك (٤) ، مغني الليبي ٣٦٠ (٤٩٣) المساعد على تسهيل
الفوائد ١ : ٢٠٩ ، همع الهوامع ١ : ١٠٤ .
وورد الصدر فقط في : الفرائد الجديدة ١ : ٢٢٥ ، والعجز فقط
في شرح أبيات مغني الليبي ٥ : ١١٩ .
معاني الكلمات : يذيب من الإنابة ، وهي إسالة الحديد ونحوه
من الجامدات ، غضب : هو السيف القاطع ، الغمد : قراب
السيف .

الشاهد فيه قوله : " فلولا الغمد يمسه " حيث ذكر خير المبتدأ
الواقع بعد لولا وهو جملة " يمسه " لأن الخبر كون مقيد دل
عليه دليل يجوز حذفه ويجوز إثباته ضد قوم وعلى رأيهم جاء
البيت .

(١) انظر : شرح أبيات مغني الليبي ٥ : ١١٨-١١٩ .

(٢) من قوله تعالى * ولولا فضل الله عليكم ورحمته لكنتم من الخاسرين *
البقرة آية ٦٤ .

(٣) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢٢٦ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٣٥٥ ،

الحديث . (فحديشو) خير (قومك) يجب إظهاره ، إذ لو لم يذكره لم يعلم من أي وجه كان قومها سببا لعدم تجديد الكعبة على القواعد . وقال عبيد الرحمن بن الحارث ^(١) لا بي هريرة ^(٢) إني ذاكر لك أمرا [و] لولا مروان أقسم علي فيه لم أذكره ^(٣) .

- === شرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ١١٨ - ١١٩ ، صحيح البخاري ٢ : ١٧٩ ، ١٨٠ ، ٦ : ٢٥ (باب من أين يخرج من مكة) ، صحيح الجامع الصغير ٢ : ٩٤٢ ، الفرائد الجديدة ١ : ٢٢٦ ، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ٢ : ٧١ - ٧٢ ، مغني اللبيب ٣٦٠ ، همع الهوامع ١ : ١٠٤ في الحديث اختلاف يسير في الصيفة .
- (١) عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام بن المغيرة بن عبدالله بن عمر ابن مخزوم القرشي المخزومي يكنى أبا محمد روى عن عمرو وعثمان وعلى وعائشة وغيرهم ، شهد الجمل مع عائشة ، وهو ممن أمره عثمان أن يكتب المصاحف مع زيد بن ثابت ، وسعيد بن العاص ، وعبدالله ابن الزبير ، توفي في خلافة معاوية .
- انظر لترجمته في أسد الغابة ٣ : ٤٣١ - ٤٣٣ ، الإصابة في تمييز الصحابة ٢ : ٣٨٦ .
- (٢) أبو هريرة هو : عمر بن عامر بن عبدوى الشرى بن طريف بن عتاب ، وقد اختلف في اسمه فقيل : عبدالله بن عامر ، وقيل : بربريس عشرة ، ويقال : سكين بن دومة ، كان من أصحاب الصفة ، أسلم عام خيبر . سكن المدينة ، توفي بها سنة ٥٧ هـ .
- انظر لترجمته في أسد الغابة ٦ : ٣١٨ - ٣٢١ ، الإصابة في تمييز الصحابة ٤ : ٢٠٠ - ٢٠٨ .
- (٣) انظر : صحيح البخاري ٣ : ٣٨ (باب الصائم) اللؤلؤ والمرجان ٣ : ١١ ، مختصر صحيح البخاري ٤٤٩ (كتاب الصوم) ، الموطأ ٢ : ١٩٤ .
- ومروان في الحديث هو مروان بن الحكم أمير المدينة .

وقال الزبير (١) :

(٢) لولا بنوها حولها لخبطتها

فأثبت حولها وهو الخبير .

وقال / الشاعر :

(٣) لولا زهير جفاني كنت مقتصرا

٣٧٨

(١) الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي ، وهو ابن عمته صلى الله عليه وسلم وصفه ، أسلم وهو ابن ثمان سنين ، وهو أحد العشرة وأحد ستة الشورى . قُتل في جمادى الأولى سنة ٣٦ هـ حين انصرف من وقعة الجمل تاركا القتال ، قتله غدرا عمرو بن جرموز .

انظر لترجمته : أسد الغابة ٢ : ٢٤٩ ، الإصابة في تمييز الصحابة ١ : ٥٢٦ - ٥٢٨ ، شجرة النور الزكية ٧٥ - ٧٦ .

(٢) صدر بيت نسب للزبير بن العوام ، كان بنوه يمنعونه من ضرب أمهم أسماء بنت أبي بكر الصديق ، وعجزه :
كخبطة عصفور ولم أتلعثم

وورد كاملا في : شرح الكافية الشافية ١ : ٣٥٥ ، شرح شواهد المغني ٢ : ٨٤١ ، وجاء الصدر فقط في الكشف ١ : ٥٢٥ ، مغني اللبيب ٥٦٣ (٧٩٣) .

(٣) نسب البيت لأبي ذؤيب الهذلي وليس في ديوان الهذليين ونسب أيضا للنبتية ، وهو صدر بيت عجزه :
ولم أكن جانحا للسلم إن جنحوا

وقد ورد كاملا في حاشية الصبان ١ : ٢٢٧ ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤ : ٥٠ ، شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ : ٤٢ ، هامش شرح ابن عقيل ٢ : ٣٩٣ .

وفي البيت اختلاف يسير في بعض كلماته لا يمس وجه الاستشهاد . الشاهد فيه قوله : " لولا زهير جفاني كنت " حيث أثبت خبر لولا وهو جفاني .

وقالت الأخرى :

(١) فوالله لولا الله أخشى عواقبه لهزك من هذا السرير، جوانبه
فقوله : (أخشى عواقبه) : الخبير .

(٢) وأجاب الأولون عن هذا كله : أما بيت المعري فمنهم من
لحنه فيه . ومنهم من قال : هو يدل من الغمد (٣) ، تقديره : لولا الغمد
إمسكه ، أي : لولا إمساك الغمد إياه / ^{فوقع} الفعل موضع الاسم . ومنهم من قال :

(١) نسب البيت لامرأة في عهد عمر بن الخطاب وبعضهم نسبه إلى
أم الحجاج بن يوسف ، وفي البيت روايات متعددة لا تمس وجه
الاستشهاد به . وقد ورد كاملاً في :

خزانة الأدب ٢ : ٣٣٢ ، شرح المفصل ٩ : ٢٣ ، شرح شواهد
المغني ٢ : ٦٦٨ - ٦٦٩ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ١٢٢ ،
العين ١ : ٧٧ ، اللسان ١٠ : ٤ (زعم) ، المساعد على
تسهيل الفوائد ٣ : ١٧٩ - ٢٢٣ ، مغني اللبيب ٣٦٠ .
الشاهد فيه قوله : " أخشى عواقبه " حيث جعله خيراً للمبتدأ
وقد وقع بعد لولا ، وقد أوله المانعون وجعلوا الجملة اعتراضية
ليس خيراً .

(٢) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢٢٦ - ٢٢٧ ، شرح جمل الزجاجي
١ : ٣٥١ ، همع الهوامع ١ : ١٠٤ .

(٣) قال أبو حيان في " الارتشاف " " وتأوله بعضهم على إضمار
" أن " التقدير : أن يمسه وأعره بدلا أي : إمساكه " .
انظر لقول أبي حيان هذا : شرح أبيات مغني اللبيب
٥ : ١٢٠ .

(يمسكه) حال من الغمد ^(١) . وفيه نظر ، لأن المختار أن المبتدأ لا يتقيد بالحال ، وإنما قوله تعالى * ولولا فضل الله عليكم ورحمته * فقيل : (عليكم) : في موضع الحال ، وليس بخبر . وقوله عليه السلام : " حديثو عهد " ، فحديثو عهد ، بدل من (قومك) ، وأما قوله :

فلولا ينوها حولها

ف : (حولها) : حال ، وكذا قوله :

" أقسم على فيه "

وأما قولها : (فلولا الله أخشى عواقبه) فقيل : (أخشى

عواقبه) ليس بخبر بل جملة اعتراضية ، وقيل : هو بدل من اسم الله تعالى ، والتقدير : أن أخشى عواقبه بإضمار (أن) . وذهب ابن الطراوة ^(٢)

(١) والذي قال إن " يمسكه " حال من الغمد هو أبو حيان في " التذكرة "

هذا ما نقله صاحب كتاب : " شرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ١١٩ ،

قال : " وقال أبو حيان في " التذكرة " : لا ينبغي أن يلحظ

المعري ففي الحديث : لولا قومك حديثو عهد . . . لا قمت البيت . . .

ويمكن تخريج بيت المعري على الحال وإن كان أبو الحسن قد منع

من ذلك قياساً على الخبر ، لأن الحال ضرب من الخبر . "

(٢) ابن الطراوة هو : يحيى بن محمد السبائي ، أحد أئمة الأرب

وشيخ النحاة القوام على كتاب سيبويه وغيره ، مع تفنن في علوم

رياضية ، وكان شاعراً مجيداً . له مصنفات عديدة منها الاعتراضات

على الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو ، ترشيح في النحو ،

مقالة في الاسم والمسمى ، المقدمات على كتاب سيبويه ، توفى

سنة ٥٢٨ هـ .

انظر لترجمته : إنباه الرواة ٤ : ١١٣ - ١١٥ ، بغية الوعاة

: ٦٠٢ ، ٢ : ٣٤١ ، هدية العارفين ١ : ٣٩٨ ، ===

- من المغاربة - إلى أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) جوابها (١) ،
وأبطله ابن عصفور بعدم الربط بين الجواب ، والمبتدأ وأنه / يلزم ٣٧٩
منه أن يكون الشرط والخبر فيه جملة واحدة ، وهما جملتان (٢) . ونقل
عن الأُخفش أن العرب لا تذكر بعد الاسم الواقع بعد (لولا) الحال
كما لا تذكره بعد الخبر ، لأن الحال ضرب من الخبر (٣) ، وكذا قال الفارسي
أيضا ، وجعل (عند ذاك) من قوله :

فلولا سلاحي عند ذاك (٤)

يتعلق بما في (سلاحي) من معنى الشدة والقوة وليس خبراً ولا حالاً .
وهذا يقدر في بعض الأُجوبة المتقدمة فإن من يمنع الخبر
يمنع الحال . وحكم (لوما) (٥) حكم (لولا) في جميع ذلك كقول ابن مقبل :

=== وقد ترجم صاحب البغية لشخصيتين هما : يحيى بن محمد وسليمان
ابن محمد بن عبدالله السبائي ، وقد حقق الدكتور عياد الشبتي
إنهما شخصية واحدة ، انظر كتاب ابن الطراوة النحوي ٣١ - ٣٤ .

(١) هذا الرأي من الآراء التي تفرد بها ابن الطراوة ، انظر : ابن الطراوة
النحوي ٢٣٩ ، شرح جمل الزجاجي ٣ : ٤٤٢ ، مغني اللبيب ٣٦٠
قال : " وزعم ابن الطراوة أن جواب لولا أبداً هو خبر المبتدأ ، ويرده
أنه لا رابط بينهما " .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي ٢ : ٤٤٢ .

(٣) انظر : شرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ١١٩ .

(٤) جزء من صدر بيت تمامه :

لكان لهم يوم من الشرأيوم
و..... وغلعتي

ولم أجد هذا البيت في المصادر التي بين يدي إلا في : شرح أبيات
مغني اللبيب ٥ : ١١٩ ، ولم ينسبه .

(٥) في البيت نظر : فقد ساقه شاهداً على أن (لوما) تأخذ حكم

(لولا) مع أن رواية البيت (لولا) فلا شاهد فيها
===

لولا الحياء ولولا الدين عبتكما ببعض ما فيكما إذ عبتما عورى (١)

وثانيها : أن يكون المبتدأ مصدرًا مضافًا إلى الفاعل أو إلى المفعول ،

أو أفعل التفضيل مضافًا إلى مصدر ملفوظ به أو مقدر ، ويعد كل منهما حال من الفاعل أو المفعول أو منهما يسد مسد (٢) الخبر ، كقولك : (ضربى

زيدًا قائمًا) و (زهابي راجلًا) و (ضرب زيد قائمًا) و (ضربى زيدًا قائمًا) و (إحسانك قائمًا وقيامك محسنًا) و (أكثر شربى

==== وهناك رواية أخرى للبيت (لوما) كما سيأتي - تكون محل الشاهد .

انظر عن (لوما) : مغني اللبيب ٣٦٤ .

(١) نسب البيت لابن مقبل وهو في ديوانه ٨٦ وقد ورد كاملاً في : البحر المحيط ٥ : ٤٤٢ ، كتاب الحُلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ١٦٩ ، وفي هذين المصدرين الرواية : (لوما) وعلى هذه الرواية يكون محل الشاهد - انظر كذلك : الدرر اللوامع ٢ : ٨٣ ، المقرب ١ : ٩٠ .

وورد الصدر فقط في : المساعد على تسهيل الفوائد ٣ : ٢٢٣ . على هذه الرواية (لولا) لا شاهد فيه ، أما على الرواية التي وردت في بعض المصادر (لوما) ففيه الشاهد أن (لوما) تأخذ حكم (لولا) في جميع ما مر .

(٢) انظر لهذا الموضوع : حاشية الصبان ١ : ٢٢٩ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٤ ، فمابعدهما ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٥٢ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٩٦ ، فما بعدها ، الفرائد الجديدة ١ : ٢٢٦ ، همع الهوامع ١ : ١٠٥ .

السويق ملتوتاً (١) و (أخطب ما يكون الأَمير قائماً) (٢) ، فحذف
الخبر فيه واجب لنياحة الحال / الذى هو معموله مناهه فلواتسى
٣٨٠ به لكان جمعا بين العوض والمعوض ، والأصل : ضربى زيدا حاصل إذا
كان قائما ف (إذا) : ظرف زمان مضاف إلى كان العامة ، و (قائما) حال
من الضمير المستتر في (كان) وهو فاعلها ، يحذف متعلق الظرف على
القاعدة في الظروف إذا وقعت أخباراً ثم حذف الظرف لدلالة الحال عليه

(١) انظر : الأُشباه والنظائر ٤ : ١٦٩ ، الإيضاح في شرح المفصل
١ : ١٩٧ - ١٩٨ ، كتاب الحُلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل
١٤٢ ، شرح المفصل ١ : ٩٥ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٥٢
شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، شرح الكافية
الشافية ١ : ٣٥٨ ، الفوائد الضيائية ١ : ٢٩٦ ، اللسان
٢ : ٨٣ (لت) ، المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٢١٤ ،
الَلْتُ : بل السويق ، والبسُّ أشد منه ، يقال : لت السويق أى :
بله ، ولتَّ الشيء * يَلُتُه إذا شده وأوثقه .

(٢) انظر : الأُشباه والنظائر ٤ : ١٦٩ ، أمالي ابن الشجرى ١ : ٣٠٠ ،
الإيضاح في شرح المفصل ١ : ١٩٩ ، كتاب الحُلل في إصلاح
الخلل من كتاب الجمل ١٤٢ ، حاشية الصبان ١ : ٢٢٩ ، شرح
المفصل ١ : ٩٥ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٣٥٢ ، شرح الكافية
للرضي ١ : ١٠٤ ، الفوائد الضيائية ٢٩٦ ، منال الطالب في
شرح طوال الغرائب ٥٩٥ .

فإن اسم الفاعل يدل على الزمان ، ثم حذف لـمـحذف الضرب مضافة وهي الجملة التي بعده ولا يجوز أن تكون (كان) ناقصة و (قائما) خبرها لالتزامهم بنكرة ولو كان خبراً لجاز وقوعه معرفة فإن الخبر يقع معرفة ونكرة ولأن خبر كان لا يدل على الظرف والحال يدل عليه ونقل أبو البقاء عن بعضهم أن (قائما) حال من (زيد) ونقله أيضا عن ابن مالك ، وتقديره : ضربت زيدا قائما ، قال : ولا يصح أن يكون حالا من الضمير في (ضربي) ، لأنه يكون من تنمة المبتدأ ، وإنما يقدر الظرف إذا أردت به المستقبل فإن أردت المضي قدرته ب (إذا) ، لأنها ظرف زمان ماضى أى : ضربي زيدا إذ كان قائما .

ونذهب الكوفيون إلى أن (قائما) معمول لـ (ضربي) حال من

الفاعل أو المفعول ، وقالوا الخبر مقدر بعد / الحال تقديره : (٣٨١)
ضربي زيد قائما حاصل (١) ، وضعف من حيث اللفظ والمعنى (٢) . أما

اللفظ فلأن الخبر حيث حذف لا بد من شيء يقع موقعه و (قائما) على هذا التقدير من تنمة المبتدأ ، وأما المعنى فلأن المفهوم من قولك :

(ضربي زيدا قائما) انحصار ضريك لـ (زيد) في حال قيامه ، لأن

المصدر إذا أضيف عم ومعناه على هذا التقدير إن ضريا منى في حال القيام وقع بزيد وهو غير المعنى الأول المقصود ، ونذهب ابن درستويه (٣)

إلى أن التقدير : ضربي زيدا ضربة قائما ، والحال من الفاعل والمفعول .
ونذهب آخر إلى أن المصدر مبتدأ لا خبر له لوقوعه موقع الفعل (٤) كـ

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٥ ، همع الهوامع ١ : ١٠٦ .

(٢) حكم بفساده الرضي ، انظر شرح الكافية له ١ : ١٠٦ .

(٣) في الأصل (ابن سيبويه) والصواب ما أثبتناه .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٥ وقد نسب هذا إلى ابن

درستويه وابن بابشاذ ، انظر كذلك : الفرائد الجديدة ١ : ٢٢٦ .

(أقائم الزيدان ؟) وضعف بأنه لا يصح الاقتصار عليه مع الفاعل ك (قائم الزيدان) . وذهب بعض الكوفيين إلى أن الحال هي الخبر وانتصب على الخلاف ، لأنها غير المبتدأ ، قالوا : وفيها ضميران أحدهما يعود على نى الحال والآخر على المبتدأ^(١) . ومنهم من قال : لا ضمير فيها وإن كانت خبراً كالشرط بعد المصدر في قولك : ضربني زيداً إن قام^(٢) ، وذهب آخرون [إلى أنه] ليس المصدر مبتدأ بل فاعل بفعل مضمـر تقديره يقع ضربني^(٣) ولا دليل عليه لجواز أن يقدر : (ينتفى) وذهب

بعضهم في قولك : (أخطب ما يكون الأمير قائماً) ونحوه إلى ٣٨٢ أن (ما) فيه مصدرية وتقديره : أخطب زمان ، لأن الفعل لا يضاف إلا إلى ما هي بعضه ، فيكون الخبر إذاً نفس (إذا) المقدرة من غير تعليل كما لو قلت أخطب أوقات الأمير يوم الجمعة^(٤) فإنك ترفع (يوم) بالخبر ، ووصف الوقت بالخيرية مجازاً وتوسعا كما وصف بالإبصار في قوله تعالى : * والنهار مبصراً *^(٥) .

ولا فرق فيما تقدم بين أن تكون الحال مفردة أو جملة كقوله عليه السلام : " أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد " ^(٦) فقوله : " وهو ساجد " :

-
- (١) هو رأي الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان .
انظر : الفرائد الجديدة ١ : ٢٢٦ ، همع الهوامع ١ : ١٠٥-١٠٦ .
(٢) هذا رأي الفراء انظر : همع الهوامع ١ : ١٠٥-١٠٦ .
(٣) انظر : الفرائد الجديدة ١ : ٢٢٦ .
(٤) هو قول الرضي . انظر : شرح الكافية ١ : ١٠٧ .
(٥) من قوله تعالى * هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً * يونس آية ٦٧ .
(٦) انظر : حاشية الصبان ١ : ٢٣٠ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٥ .

جملة حالية سدت مسد الخبر ، تقديره : إذا هوساجد . قال ابن مالك :
ولا يجوز حذف الخبر وإبقاء الحال إلا في هذه المسألة وهي أن لا يكون الحال
يصح جعله خبراً ، فلوضح جعل الحال خبراً لم يجز حذف الخبر ، وجعل
الحال نائية منابه ، وما جاء من ذلك فهو شأن قليل كقول الراوى :
" كانوا يصلون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم عاقده " (١) (٢)
وكقول الآخر :

بعدنا خلونا (٣)

فالخبر محذوف ويقدر الحال منه تقديره : مؤتزون عاقدي
أزهم وبعدنا متروكون خلونا ومنه قراءة علي (٤) * ونحن عصبية * (٥)
أى : ونحن نحفظه عصبية . انتهى .

-
- (١) في الأصل : (عاقدي) والصواب ما اثبتناه .
(٢) انظر : صحيح البخارى ١ : ٢٠٧ (باب عقد الثياب وشدها)
٢ : ٨٢ (باب إذا قيل للمصلي تقدم أو انتظر فانتظر فلا بأس)
مختصر صحيح البخارى ١٠٣ ، ١٠٥ (كتاب الصلاة) ، مسند ابن
حنبل ٣ : ٤٣٣ ، ٥ : ٣٣١ .
(٣) لم أجد عن هذا القول فيما بين يدي من مصادر .
(٤) هي قراءة علي بن أبي طالب كما قال المصنف ووردت في : املاء
ما من به الرحمن ٢ : ٥٠ وقد حكم أبو البقاء على هذه القراءة
بالشدون - ، البحر المحيط ٥ : ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، خزنة الأدب
٤ : ١٣٠ ، تفسير الفخر الرازى ١٨ : ٩٣ ، الكشاف ٢ : ٣٠٤
معجم القراءات ٣ : ١٥٠ وقراءة الجمهور بالرفع : " ونحن عصبية " .
(٥) من قوله سبحانه * إذ قالوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ
عصبية إنَّ أبانا لفي ضلال مبين * يوسف آية ٨ .

٣٨٣ / وثالثها : خبر المبتدأ المعطوف عليه بالواو التي بمعنى (مع)
والمقصود الإخبار بالمقارنة فيجب حذف الخبر ليفهم المعنى ودلالة
الواو على المعية والمقارنة ووقوع المعطوف في موضع الخبر ^(١) كقولك :
(كل رجل وضعته) و (كل صانع وما صنع) و (كل ثوب وقيمه) أي :
مقومان بحذف الخبر، والمراد بالضيعة : الحرفة والصنعة ^(٢) . وليس قولك
: و (ضيعته) خبراً ، لأن الخبر لا يعطف بالواو . و (الواو) وإن كانت
بمعنى (مع) فهي عاطفة وإنما لم ينتصب ما بعدها ، لأنه لم يتقدمها
فعل ولا معناه بل هو معطوف على المبتدأ المتقدم . وذهب بعضهم
إلى أنه الخبر ودخلت (الواو) لأنها بمعنى (مع) ^(٣) ، ولو قلت :

(١) هذا مذهب البصريين انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٨ ،
ولم يوافق الرضي على هذا الرأي ، وتحدث طويلاً عنه ، قال : " وقال
البصريون الخبر محذوف أي كل رجل وضعته مقرونان وفيه أيضاً
إشكال إذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا ؟
وإنما قلنا ذلك لأن الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد
المعطوف لفظ سد مسد الخبر . . . " ثم أضاف بعد ذلك ما يشير
إلى موافقته للبصريين ولكن غالباً وليس وجوباً قال : " والظاهر
أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب . "

انظر أيضاً : شرح المفصل ١ : ٩٥ ، ٩٨ ، شرح الكافية الشافية
١ : ٣٥٦ ، الفرائد الجديدة ١ : ٢٢٦ .

(٢) الضيعة في اللغة : العقار وهي ههنا كناية عن
الصنعة .

(٣) هورأى الكوفيين ، انظر : شرح الكافية للرضي

كل رجل مع صنعته كانت (مع) الخبر فتقول على هذا (كان كل رجل
وضيعته) ، و (ظننت كل رجل وضيعته) بالثصب وقال ابن خروف :
لا يحتاج إلى تقدير الخبر ، لتمامه وصحة معناه وإن قدر مقرونان فلبيان
المعنى ، وسدت الواو فيه مع معطوفها مسد الخبر ، كما سد الفاعل في
: (أقائم الزيدان) مسده وكما سد الحال مسده في (ضربي زيد قائما)
وكما جاء الجواب المجزوم ساداً مسد الخبر في قولهم : (حسبك ينم
الناس) (١) / أي : كفى ينم الناس . والخطاب لمؤنثة أمرت
بالمسكوت وقد قيل : خير (حسبك) محذوف ، أي : إليك المسكوت (٢) .
وقال الكسائي : الواو بمعنى (في) تقديره : في صنعته . وأجاز دخول
اللام عليها فقال كل رجل لصنعة أي : لفى صنعته .

ورابعها : كل مقسم به مبتدأ فإنه يجب حذف خبره لدلالة
ما في الكلام من معنى القسم على خصوصية الخبر فيفهم أن الخبر المقدر قسم
: أو يعينى ونحوهما ، ولوقوع جواب القسم موقع الخبر (٣) .

(١) انظر : حاشية الصبان ٣ : ٢٣٤ ، وفيه : " حسبك الحديث
ينم . . . " ، شرح الكافية الشافية ٣ : ١٥٥٣ وفيه : " حسبك
حديث فينام . . . " الكتاب ٣ : ١٠٠ ، همع الهوامع ١ : ١٠٥
حسبك : إما اسم فاعل بمعنى كافيك وإما اسم فعل مضارع
بمعنى يكفى .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٣ : ١٥٥٣ .

(٣) انظر لهذا الموضوع : حاشية الصبان ١ : ٢٢٧ ، شرح الكافية الشافية
١ : ٣٥٦ - ٣٥٧ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٨ ، شرح الكافية
لابن الحاجب ٢٦ ، الفرائد الجديدة ١ : ٢٢٦ ، همع الهوامع

والمقسم به الذى يقع مبتدأ أربعة ألفاظ : (أيمن الله) و (عهد الله)
و (لعمرك الله) و (يمين الله) . فالثلاثة الأولى التزم فيها الرفع
بالاتداء ، وأما (يمين الله) فيجوز نصبه بإضمار فعل ، فتقديره : حلفت
يمين الله حذف حرف الجر فوصل الفعل بنفسه . فإذا قلت : (يمين الله
أفعل) (ولعمرك لا فعلن) ونحوه فتقديره : يمين الله قسمي ولعمرك
قسمي وقال ابن عصفور : يجوز أن يكون (لعمرك الله وأيمن الله) الخبر
والمبتدأ محذوف . انتهى .

قال ابن مالك : وأما (عهد الله) فيجوز إثبات الخبر فيه
وحذفه فتقول : (عهد الله يميني أو قسمي لا فعلن) ^(١) ، لأن دلالاته
على القسم ليست صريحة بخلاف غيره ، و (لعمرك) مفتوح العين في
القسم ، وفي غير القسم فيه لغتان الضم والفتح قال سيبويه : العُمَرُ
والعَمَرُ / واحد إلا أنهم لم يستعملوا في القسم إلا الفتح ^(٢) . قال
النحاس : لكثرة القسم حصر بالفتح ومعناه : (اليفأ) ^(٣) كأنك
أقسمت بنهاية ، والعمر أيضا - واحد عمور من العمر . وقال الفراء :
(اليفأ) ^(٣) ألف قطع وهو جمع يمين فلهذا (سال) ^(٣) حال
المبتدأ والخبر في الإثبات والحذف) ويجوز صرف المبتدأ والخبر إذا دل
عليه دليل ومحل المفرد كقوله تعالى ﴿ اللآئى لم يحضن بأى : فعدتهن
ثلاثة أشهر .

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ١ : ٣٥٦ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ١٠٨ .

(٣) الكلمات الثلاث التي تحمل رقم (٣) لم أتمكن من قراءتها ولم
أستطع تصحيحها ، وعلى ذلك فالعبرة التي بين القوسين لم
أستطع تصحيحها أيضا .

[خبيران وأخواتهم]

- قال : " خبير (إن وأخواتها) هو المسند بعد دخولها مثل :
(إن زيدا قائم) وأمره كأمر خبير المبتدأ إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً " (١)
خبير (إن وأخواتها) من جملة الأسماء المرفوعة عند الجمهور .
وزهب ابن سلام (٢) إلى أنه يجوز نصبه وأنها تنصب الاسمين معا (٣)
وسياتي ذلك في بابها إن شاء الله تعالى .

- (١) انظر لهذا الموضوع : حاشية الصبان ١ : ٢٧٨ ، شرح الكافية
لابن الحاجب ٢٦ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١١٠-١١١ ، شرح
المفصل ١ : ١٠١-١٠٢ ، الفوائد الضيائية ١ : ٣٠٠-٣٠١ ،
الكافية في النحو ٨١ ، همع الهوامع ١ : ١٣٤ .
(٢) هو : أبو عبيد القاسم بن سلام ، كان إمام أهل عصره ، أخذ عن أبي
زيد وأبي عبيدة والأصمعي وأبي محمد اليزيدي وابن الأعرابي
والكسائي ، والفراء وغيره كان فاضلاً في دينه وعلمه مفتياً في
القرآن والفقه ، سمع منه يحيى بن معين وغيره . له من التصانيف :
الغريب المصنف ، غريب القرآن ، غريب الحديث ، معاني القرآن ،
المقصود والممدود ، القراءات ، المذكر والمؤنث ، الأمثال السائرة .
وغير ذلك . مات بمكة سنة ٢٢٣ هـ وقيل ٢٢٤ وقيل سنة ٢٣٠
في خلافة المعتصم .
انظر لترجمته : إنباه الرواة ٣ : ١٢-٢٣ ، بغية الوعاة ٢ : ٢٥٣-
٢٥٤ ، تذكرة الحفاظ ٢ : ٤١٧-٤١٨ ، الفهرست ٧١ ،
المزهر ٢ : ٤١١ ، مراتب النحويين ١٤٨-١٤٩ ، هديّة
العارفين ٥ : ٨٢٥ .
(٣) قيل : إن قوماً من العرب تنصب بها الجزأين معا ، وعليه ابن
سلام وابن السيد وابن الطراوة ، وقيل : خاص ب (ليت) وعليه
الفراء . انظر : حاشية الصبان ١ : ٢٧٨ ، همع الهوامع ١ : ١٣٤ .

واختلفوا في الرفع له فذهب الكوفيون إلى أنه مرتفع بخبر الابتداء
لا بهذه الحروف، وهذه الحروف دخلت على المبتدأ والخبر فعملت في
الاسم دون الخبر^(١). فعلى هذا ليس هذا قسماً آخر من المرفوعات.
وذهب البصريون إلى أنه مرتفع بهذه الحروف وإنما عملت فيه الرفع
لأنه هو العمدة كالفاعل من جهة أن معاني هذه الحروف من التأكيد
والتشبيه وغيرها / أخبارها^(٢)، وسيأتي وجه عملها إن شاء الله
تعالى .

٣٨٦

[وزعم الفراء ومن أخذ بمذهبه أنه يجوز أن تقول : إن زيداً
بك وثاقاً ، على أن يكون " بك " خبراً في اللفظ وهو في الحقيقة
معمول لوثاق ، ويكون وثاقاً منصوباً على أنه حال في اللفظ وإن كان في
المعنى خبراً ، فيكون الإعراب غير مـ]^(٣) وافق للمعنى وهو من قبيل
القلب ، لأنه جعل المجرور الذي هو فضلة في موضع الخبر الذي هو
العمدة ، وجعل العمدة الذي هو الخبر منصوباً على الحال فضلة واستدل
عليه بالمبتدأ المتقدم فإنه رواه (مصابا) بالنصب] في قوله :

(٤)

فلا تلحني فيها فإن يحبها أخاك مصاب القلب جم بلا بهـ]

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ١١٠ ، شرح المفصل ١ : ١٠٢

همع الهوامع ١ : ١٣٤ .

(٢) انظر : شرح المفصل ١ : ١٠١ - ١٠٢ .

(٣) يظهر أن هنا سقطاً ، وموضوعه لزوم الترتيب بين إن ومعموليهما ،
ومالهما من معمولات ، وقد أجاز تقدم معمول الخبر إذا كان ظرفاً
أو جاراً ومجروراً ومنه البيت الآتي . انظر : شرح جعل الزجاجي
١ : ٤٤١ .

(٤) زيادة يقتضيهما السياق ، فحديثه عن هذا البيت كما هو واضح .

فيكون (بحبها) هو الخير وهو ناقص ، فإنك لو قلت : (إن بحبها
أخاك) على ظاهره لكان الخير محذوفاً لفهمه تقديره : فإن أخاك كلف
بحبها ، لكنه حذف (كلف) من غير أن ينبى منابه . وحذف الخبر إذا فهم
المعنى جائز . (١)

وقد يكون خير (إن) جملة مؤكدة بيان زيادة في التوكيد كقوله
تعالى * إن الذين آمنوا والذين هادوا * (٢) ثم قال : * إن الله يفصل
بينهم يوم القيامة * .

=== وهو بيت ورد كاملاً وغير منسوب في : حاشية الصبان ١ : ٢٨٢ ،
خزانة الأدب ٣ : ٥٧٢ ، الدرر اللوامع ١ : ١١٣ ، شرح الأشموني
على ألفية ابن مالك ١ : ٢٧٢ ، شرح جمل الزجاجي ١ : ٤٤٠ ،
٥٩٥ شرح شواهد المغني ٢ : ٩٦٩ ، الفرائد الجديدة ١ :
٢٧١ ، مغني اللبيب ٩٠٩ (١١٧٥) المقرب ١ : ١٠٨ ،
المساعد على تسهيل الفوائد ٢ : ٣٤ ، همع الهوامع ١ : ١٣٥ .

(١) انظر : شرح جمل الزجاجي ١ : ٤٤١ .

(٢) جزء من آية جاءت في سورة البقرة آية ٦٢ ، وفي سورة الحج آية ١٧ ،
والمقصود هنا التي في سورة الحج لأن تتمتها : * ... إن
الله يفصل بينهم ... * كما ذكر المصنف . قال تعالى :
* إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس
والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على
كبير شئ شهيد * .

[خبر لا التي لنفي الجنس]

قال : " خبر (لا) التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها

مثل : لا غلام رجل ظريف فيها ، ويحذف كثيراً وينوِّع لا يثبتونه " (١)

من جملة الأسماء المرفوعة خبر (لا) التي لنفي الجنس (٢) وسيأتي

بيانها إن شاء الله تعالى .

وقوله : " لنفي الجنس " يحترز به عن (لا) التي بمعنى ليس

فإن خبرها منصوب وليست موضوعة لنفي الجنس وإن دلت عليه في نفس

المواضع فإنك إذا قلت : (لا رجل / في الدار ولا امرأة) فهذه ٣٨٧

التي بمعنى (ليس) فيحتمل أن تريد بهما نفي جنسهما ويحتمل أن يراد

بهما نفي الواحدة فقط وذلك لأن رجلا يدل على شيئين جنس الرجولية

والوحدة فإذا تبين صدق ذلك إما بانتفاء الجنس أو بانتفاء قيـد

الوحدة ، ولذلك يصح أن تقول : (لا رجل في الدار بل رجلان) وأما

(لا) هذه فتدل على انتفاء الجنس لتضمن الكلام معنى (من) تقديره :

لا من رجل ، لأنها جواب من قال : (هل من رجل في الدار) (٣) حقيقة

أو تقديراً إذ (من) تدل على العموم فقدرت في الجواب ليطباق الاستفهام

الجواب .

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٦ ، شرح الكافية للرضي ١ : ١١١ ،

الكافية في النحو ٨٢ .

(٢) انظر لهذا الموضوع المصادر السابقة وكذلك : الإيضاح في شرح المفصل

١ : ٢١٥ فمابعداها ، أوضح المسالك ٢ : ٢٩٤ ، دراسة نحوية في

علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه ٦٥ فمابعداها ، شرح الوافية

١ : ١٢٦ ، شرح المفصل ١ : ١٠٧ ، الكتاب ٢ : ٢٧٤ فـ

مابعداها ، النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ٧٠ فمابعداها .

(٣) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١ : ٢٧٧ ، الكتاب ٢ : ٢٧٥ .

(١) وبعضهم يعرف (لا) هذه بأنها المحمولة على (إن) الماضية، فإنها حُملت عليها في العمل ، لأنها نقيضها ، وهم يحملون الشيء على نقيضه كما يحملونه على نظيره ، وقد حملوها على نظيرها : (ليس) فشبهوها بها في العمل . (٢)

وقوله : " هو المسند " تناول خبر هذه وخبر المبتدأ وخبر إن وغيرهما . وقوله : " بعد دخولها " يخرج به ما عداه كخبر المبتدأ وخبر (ما) و (لا) اللتين بمعنى (ليس) وغير ذلك . وقوله : (لا غلام رجل ظريف فيها) ف (غلام) اسمها ، و (ظريف) : الخبر .

(٣) قال المصنف : والنحاة يمثلون بقولهم : لا رجل ظريف (٣) [وليس يحسن في التمثيل لأمرين ، أحدهما : أنه في الظاهر صفة لا يليق بذى الفهم أن يمثل بمثال ظاهر في غير ما قصد تمثيله وأقله الاحتمال ، فيكره أيضا لذلك ، وهذا المثال لا يحتمل أن يكون ظريف إلا خيرا ، (٤) لأن المضاف المنفي لا يوصف إلا بمنصوب ،] فوجب أن لا يكون صفة فزال الاحتمال عنه فحسن التمثيل به . الثاني هو : أنا نقول بعد ذلك : وينو تميم لا يثبتون الخبر مع (لا) فإذا كان التمثيل بلا رجل ظريف غلب (٥) الظن امتناع هذه في لغتهم فيوقع ذلك في الخطأ ، لأنهم يقولون بها [

(١) يقصد : التي سبق الحديث عنها . وبعدها عبارة " بمعنى الاسم " وأظنها زائدة .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١ : ١١١ .

(٣) بعدها عبارة غير مفهومة ، وستزاد عبارة غيرها من شرح الكافية لابن الحاجب ٢٦ ليستقيم الكلام .

(٤) زيادة يقتضيها السياق ، انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٦ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق أيضا ، انظر : المصدر السابق .

وخير (لا) هذه إن لم يدل عليه دليل لم يجز / حذفه وإن
دل عليه دليل [جاز] ، والحجازيون يجوزون إثبات هذا الخبر وحذفه ،
والحذف أحسن وأكثر استعمالاً ، لأنه لا يكاد يجيء إلا مبنياً على كلام
تقدم فيه ذكر الخبر أو في معنى المتقدم كقولك : (لا أهل ولا مال) كأنه
جواب : هل من أهل لك ؟ وهل من مال عندك ؟ فتقدم ذكره في
السؤال يعني ذكره في الجواب . ومن ذلك قولهم :

(لا سيف إلا ذو الفقار) و (لا فتى إلا علي) (١)

ومنه قولك : (لا إله إلا الله) (٢) تقديره : لا إله لنا أو في الوجود
أو مستحق للعبادة إلا الله . وعن سيبويه : أن (الله) الخبر ،
واعترض الفارسي عليه [بأنه] مثبت معرفة ، و (لا) لا تعمل إلا في منفى
نكرة قال : وينبغي أن يحمل كلاهما على أنه أشبه الخبر لحصول الفائدة
عنده ، وأجبت بأنه اعتراض ساقط لما سيأتي [من] أن مذهب سيبويه
أن (لا) لا تعمل في الخبر .

ووجه قول سيبويه بأن (إلا) لغو ، والأصل في كلمة
الشهادة (الله إله) ثم (إله الله) ، فأريد إثبات الألوهية له وحده
ونفيها عن غيره فقدمت كلمة النفي على الجملة ووسطت (إلا) فصار كذلك .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٢١٧ ، ألفباية البلوى ٢ : ١٥٢ ،

١٥٤ ، شرح الوافية نظم الكافية ١٨٣ ، شرح الكافية الشافية

١ : ٥٣٥ ، شرح المفصل ١ : ١٠٧ ، شرح الكافية للرضي

١ : ٢٣٩ ، المفصل ٢٩ - ٣٠ .

الفقار : جمع فقرة ، ذو الفقار : اسم سيف رسول الله صلى الله
عليه وسلم .

(٢) شرح الكافية للرضي ١ : ٢٣٩ .

ف (الله) : خير كما كان أولاً . ونقل الإمام فخر الدين ^(١) اتفاق النحاة
على أن (إلا) هنا صفة بمعنى (غير) ^(٢) .

وأما التميميون فلا يثبتون خير (لا) هذه أصلاً . / وأما ٣٨٩
قول حاتم الطائي : ^(٣)

(١) فخر الدين هو : أحمد بن الحسن الجاربردي .

كان فاضلاً ديناً خيراً ، أخذ عن القاضي ناصر الدين البيضاوي .
وصنف شرح منهجه ، شرح الحاوي في الفقه ، لم يكمل ، شرح
الشافعية لابن الحاجب ، شرح الكشاف اختلاف في سنة وفاته ،
قيل توفي سنة ٧٤٢ ، ٧٣٢ ، أو سنة ٧٤٦ هـ بتبريز .

انظر لترجمته : أبجد العلوم ٣ : ٣٦ ، بغية الوعاة ١ : ٣٠٣ ،
البدر الطالع ١ : ٤٧ ، طبقات الشافعية للأسنوي ١ : ٣٩٤ ،
طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٩ : ٨ - ١٧ .

(٢) انظر : الأُشباه والنظائر ١ : ٧٠ .

(٣) حاتم الطائي هو : حاتم بن عبدالله بن سعد بن الحشرج ،

يكنى أبا عدى ، وأبا سفانة . كان جواداً شاعراً جيد الشعر .
وهو أحد شعراء الجاهلية ، قال أبو عبيدة : أجود العرب ثلاثة
: كعب بن مامة ، وحاتم طي ، وهرم بن سنان . وعندما أسرت ابنته
وأنت النبي عليه السلام وتحدثت عن كرم أبيها ، فقال : خلوا عنها
فإن أباهما كان يحب مكارم الأخلاق .

انظر لترجمته : خزانة الأدب ٣ : ١٢٧ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة

١ : ٢٤١ - ٢٤٩ ، شرح شواهد المغني ٢ : ٢٠٨ - ٢١٠ ،

شرح أبيات مغني اللبيب ١ : ٧٧ ، طبقات الشعراء للجحفي ١٢٨ ،

مختارات ابن السجري ١١ ، المزهر ٢ : ٤٢٥ ، معجم الشعراء

للمرزياني ٧٠ ، ٣٢٥ .

(١) ولا كريم من الولدان مصبوح

فقال الزمخشري فيه : يحتمل أن يكون ترك طاعيته إلى اللغة الحجازية
ويحتمل أن يكون (مصبوح) صفة محمولة على محل (لا) مع المنفى .

(١) عجزيت وصدرة :

إِذَا اللَّقَاحُ غَدَّتْ مَلَقَى أَصْرَتَهَا

ونسب لحاتم الطائي ، وينسب أيضا لأبي ذؤيب الهذلي وهو
في شرح أشعار الهذليين : ٣ ص ١٣٠٧ في القسم المنسوب
لأبي ذؤيب وقيله :

هَلَا سَأَلْتَ هَدَاكَ إِلَهَ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبْتَ الرِّيحَ

وَرَدَ جَازَرَهُمْ حَرْفًا مَصْرُمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحَ

ونسب أيضا لشخص من بني نبيت هو عمرو بن مالك بن أوس .

وقد ورد كاملاً في : الأصول في النحو ١ : ٤٦٩ ، أمالي ابن

الشجري ٢ : ٢١٢ ، حاشية الصبان ٢ : ١٦ ، حاشية الخضري

١ : ١٤٧ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ : ٢٤٥ ، شرح المفصل

١ : ١٠٥ ، شرح ابن عقيل ١ : ٤١٣ ، شرح أبيات سيبويه ١ :

٥٧٣ شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٨٦ ، الكتاب

٢ : ٢٩٩ ، اللسان ٦ : ١٢١ (صرر) الموجز لابن السراج ٥٣ ،

المفصل ٢٩ ، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٢ : ٨٠٣ .

معاني الكلمات : اللقاح : جمع لقوح وهي الناقة الحلوب .

أصرتها : جمع صرار ، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا

يرضعها ولدها ، مصبوح : اسم مفعول من صبحته - بتخفيف

الباء - إذا سقته الصبوح ، وهو الشرب في الصباح .

(٢) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ : ٢١٥-٢١٦ ، الأشباه

والنظائر ١ : ٧٠ ، دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية

بكتاب سيبويه ٦٥ فما بعدها ، شرح المفصل ١ : ١٠٥ ، الكتاب ٢ : ٣٠٠ ،

وقال بعضهم : إن لم يدل عليه دليل فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز إثباته وحذفه وإن كان غيرهما فالحجازيون يحذفونه كثيراً ، وينو تميم يلتزمون حذفه . (١)

قال الشيخ : ويحتمل ذلك عندهم أمرين :

أحدهما : أن الخبر مراد ولكنهم حذفوه حذفاً لازماً كما حذف الجميع خبر المبتدأ في مواضع فيكون (لا) حرفاً مثلها في لغة من يثبت الخبر .

وثانيهما : أن تكون (لا) عندهم اسماً من أسماء الأفعال بمعنى نفيت فلا يحتاج إلى تقدير خبر ، لأن اسم الفعل مع معموله مستقل كلاماً . (٢)

والوجه الأول أظهر لموافقة اللغة الفصحى في التقدير ولكونه اسم الفعل لم يأت على مثل هذه الصيغة واستثنى الجزولي الطرف والمجرور على لغة بني تميم ، وقال : إنهم يستثنون الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً . (٢) وأنكر الشلوبيين هذا الإسناد قال : ينبغي أن يكون خلاف الحجازيين والتميميين فيما هو جواب كما لو قيل : (هل رجل أفضل من زيد) ؟ فقلت : لا / رجل . وأما إنا لم يكن جواباً فلا ينبغي أن يحذف ٣٩٠ الخبر أصلاً .

=== وسيبويه لا يراها صفة قال بعد بيت حاتم : " ولما صار خبيراً جرى على الموضع ، لأنه ليس بوصف ولا محمول على لا فجرى مجرى لا أحد فيها إلا زيد . . . " انظر كذلك المفصل ٢٩ - ٣٠ ، المقتضب ٤ : ٣٦٩ ، النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ٧١-٧٢ . (١) انظر : دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه ٦٥ . (٢) شرح الكافية للرضي ١ : ١١٢ .

وخصر ابن مالك اختلاف اللغتين في حذفه بما إذا لم يجهمـ
كقولنا : (لا إله إلا الله) فأما إذا جهل وجب ذكره ^(١) مثل
* لا ريب فيه * ^(٢) وأنكر [على] الزمخشري والجزولي إطلاقهما
القول بأن بني تميم يلتزمون حذفه مطلقا ، لأن حذف ما لا دليل عليه
يلزم منه عدم الفائدة . والعرب مجتمعون على ترك [كل ما] لا فائدة
فيه ^(٣) .

واعلم أن ذكر خير (لا يسمى معمولا على مذهب من يرى أن
(لا) عملت في الخبر رفعا كما عملت في الاسم نصبا ، قال أبو البقاء -
وهو مذهب الأخفش . ومذهب سيبويه - أنه مرتفع بأنه خبر مبتدأ
إن (لا) عملت في الاسم دون الخبر وانبنى على المذهبين [الخلاف في]
قوله :

لا لغو ولا تأثيم فيها ^(٤)

(١) في الأصل : (حذفه) ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) من قوله تعالى * ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين *
البقرة آية ٢ .

وانظر : املاء ما من به الرحمن ١ : ١١ قال : " (فيه) فيه
وجهان : أحدهما هو في موضع خير لا ويتعلق محذوف
تقديره : لا ريب كائن فيه ، فيقف حينئذ على فيه . والوجه
الثاني : أن يكون لا ريب آخر الكلام وخبره محذوف للعلم به
ثم يستأنف فتقول : فيه هدى ... "

(٣) انظر : همع الهوامع ١ : ١٤٦ - ١٤٧ .

(٤) صدر بيت نسب لأمية بن الصلت وهو في ديوانه ٥٤ وعجزه :

وما فاهوا به أبداً مقيم

وقد أشار البغدادى إلى أن هذا البيت مركب من بيتين هما :

فمذهب سيبويه أن (فيها) خبر عنهما ، ومذهب الأُخفش أن
(فيها) خبر عن أحدهما ، وخبر الأُخرى محذوف فعلى مذهب سيبويه
لا يحسن عد خبر (لا) قسماً غير خبر المبتدأ .

[اسم (ما ولا) المشبهتين ب (ليس)]

قال : " اسم (ما ولا) المشبهتين ب (ليس) هو المسند إليه
بعد دخولهما مثل : (ما زيد بقائم) و (لا رجل أفضل منك) وهو في
(لا) شاذ . " (١)

اعلم أن الحجازيين يشبهون (ما) ب (ليس) فيرفعون بها
/ الاسم وينصبون بها الخبر (٢) . وإنما أعلموها إعمالها لمشابهتهما
لها في أنها لنفي الحال وفي الدخول على المبتدأ والخبر ورفعوا اسمها

=== فلا لغو ولا تأثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم
وفيهما لحم ساهرة وبحر وما فاهوا به أبداً مقيم
ورد البيت كاملاً في : التصريح بمضمون التوضيح ١ : ٢٤١ ، جمهرة
أشعار العرب ١ : ١٣٠ ، حاشية الخضرى ١ : ١٤٤ ، حاشية
الصبان ٢ : ١٠ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٥٢٥ ، شرح شواهد
ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٨٣ ، شرح ابن عقيل ١ : ٤٠٣ ،
شذور الذهب ٨٨ ، شرح شواهد شروح الالفية ٢ : ٣٤٦ ، شرح
الأشموني لألفية ابن مالك ٢ : ١١ ، اللسان ٤ : ٣٨٣ (سهر)
اللمع في العربية ١٢٩ ، معاني الحروف ٨٣ ، المحكم ٤ : ٣١٣ ،
معاني الكلمات : الساهرة : الفلاة .

(١) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٢٦ ، الكافية في النحو ٨٣ .

(٢) انظر : الإيضاح في علل النحو ١٣٥ ، أوضح المسالك ١ : ١٩٥ ،

الخصائص ١ : ١٦٧ ، ٢ : ١٠ ، شرح المقدمة المحسبة ١ : ١٧٦

شرح الكافية للرضي ١ : ٢٢٦ ، فما بعدها ، الكتاب ١ : ٥٧ ، فما

بعدها ، المزهر ١ : ٢٥٧ ، المقتضب ٤ : ١٨٨-١٨٩ ، معاني

الحروف ٨٨-٨٩ ، المفصل ٣٠ .

تشبيها له بالفاعل ونصبوا خبرها تشبيها له بالمفعول ، وحملوا (لا)

على (ما) ، لاشتراكهما في النفي وذلك بشروط ستأتي إن شاء الله .

وبلغتهم ورد القرآن ^(١) قال تعالى * ما هذا بشراً * ^(٢)

* ما هن أمهاتهم * ^(٣) فالاسم بعدهما مرتفع بهما .

وأما التعميمون فلا يعملونها إعمال ليس ، والاسمان بعدهما مرتفعان

بالابتداء والخبر ، وهو القياس ^(٤) ، لأن الحرف لا يعمل إلا إذا اقتص

و (ما) و (لا) لا اختصاص لهما بالاسم لدخولهما على الأفعال

أيضا ، كما لا تعمل (هل) لما كانت غير مختصة ، وقد تقدم الفرق بين (لا)

هذه والتي لنفي الجنس وإن تلك معناها : النفي العام وهي جواب

من سأل عن الجنس فقال : (هل من رجل في الدار ؟) وهـذـه

لا تدل على النفي العام ويكون جوابا لمن سأل عن واحد من الجنس

مفرد واسمها هو المسند إليه بعد دخولهما .

(١) انظر : البحر المحيط ٥ : ٣٠٢ ، المفصل ٨٢ .

(٢) من قوله تعالى * وقلن حاش لله ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم *
يوسف آية ٣١ .

(٣) من قوله سبحانه * الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم
إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً
وإن الله لعفو غفور * المجادلة آية ٢ .

(٤) إلا أن ابن جنى يرى أن كلا الرأيين يقبلهما القياس قال في باب :
(اختلاف اللغات وكلها حجة) : اعلم أن سعة القياس تبيح لهم
ذلك ، ولا تخرجه عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال
(ما) يقبلها القياس ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ، لأن لكل
واحد من القولين ضرباً من القياس يؤخذ به ، ويخلد إلى مثلها .
وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبيتها لأنها ليست أحق

فقوله : "المسند إليه" : يشمل خبر المبتدأ ، و (إن) و
(لا النافية للجنس) ونحوهما . وقوله : " بعد دخولهما " : فصل
يخرج به غيرها فتقول : (ما زيد قائماً) و (لا رجل أفضل منك) ف
(زيد) و (رجل) اسماعها ، و (قائماً) / الخبر .^(١)
وإعمال (لا) عمل (ليس) قليل وشاذ^(٢) ، وإن أنكره جماعة
من النحاة وقالوا لم يأت^(٣) وقد سُمع قول الشاعر :

٣٩٢

====
بذلك ... لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما ،
فتقويها على أختها ."

انظر : الخصائص ٢ : ١٠ ، وأيضاً : شرح المقدمة المحسبة

١ : ٢٧٦ ، شرح المفصل ١ : ١٠٨ ، معاني الحروف ٨٨ - ٨٩
النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ٣١ ، ٤١ ، فما بعدها .

(١) انظر : مغني اللبيب ٣١٥ .

(٢) انظر : أوضح المسالك ١ : ٢٠٣ ، فما بعدها ، شرح الكافية للرضي

١ : ٢٧٠ ، معاني الحروف ٨٣ .

(٣) منهم الرضي قال : " والظاهر أنه لا يعمل (لا) عمل ليس لا شاذ

ولا قياساً ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوباً كخبر ما
وليس ... " .

انظر شرح الكافية ١ : ١١٢ ، إلا أن الرضي نقل في مكان آخر ١ : ٢٧٠

من شرحه جواز الإعمال لكن على الشذوذ قال : " وجميع النحاة

جوزوا إعمال (لا) عمل (ليس) على الشذوذ ."

انظر : أوضح المسالك ١ : ١٠٣ ، فما بعدها ، الجني الداني

٠٢٩٢

تعزَّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر ما قضى الله واقياً^(١)

ولا يكون اسمها إلا نكرة إلا ما شد^(٢) من قوله :

وحلت سواد العين لا أنا باغيا سواها ولا عن حبيها متراخياً^(٣)

- (١) لم ينسب ، وقد ورد في : التصريح بضمون التوضيح ١ : ١٩٩ ، حاشية الصبان ١ : ٢٦٣ ، حاشية الخضرى ١ : ١٤١ ، خزنة الأدب ١ : ٥٣٠ ، الدرر اللوامع ١ : ٩٧ ، شذور الذهب ١٩٦ ، ٢٧٨ ، شرح شواهد شروح الألفية ٢ : ١٠٢ ، شرح الألفي شموني لألفية ابن مالك ١ : ٢٥٣ ، شرح ابن عقيل ١ : ٣١٣ ، شرح شواهد المغني ٢ : ٦١٢ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٤ : ٣٧٧ ، شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٨ ، الفرائد الجديدة ١ : ٢٥٧ ، قطر الندى ٥١ ، مغني اللبيب ٣١٦ (٤٣٨) ، المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٢٨٢ ، همع الهوامع ١ : ١٢٥ .
- معاني الكلمات : تعز : أمر من التعزى ، وأصله من العزاء ، وهو التصير والتسلي على المصائب ، وزر : العلجاً والواقى ، والحافظ ، واقياً : اسم فاعل من الوقاية وهي الرعاية والحفظ .
- الشاهد فيه قوله : " لا شيء باقياً ، ولا وزر واقياً " حيث أعمل (لا) في الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان وقد منعه المانعون .

(٢) انظر : مغني اللبيب ٣١٦ ، معاني الحروف ٠٨٣ .

- (٣) نسب البيت للناطقة الجعدى وهو في ديوانه ص ١٧١ وقد ورد كاملاً في : الألفي الشجرية ١ : ٢٨٢ ، أوضح المسالك ١ : ٢٠٨ ، التصريح بضمون التوضيح ١ : ١٩٩ ، حاشية الدمشورى على متن الكافي ٧٩ ، حاشية الصبان ١ : ٢٦٣ ، حاشية الخضرى ١ : ١٢٢ ، خزنة الأدب ٣ : ٣٣٧ ، الدرر اللوامع ١ : ٩٨ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٤ : ٣٧٩ ، شرح الكافية الشافية ١ : ٤٤١ ، شرح

فجعل اسمها (أنا) .

(١) ومن العرب من لا يعطونها ، ومنهم من يعطونها مع الحين خاصة
كقوله تعالى * ولات حين مناص * (٢) .

وأما اسم (ما) فيكون معرفة ونكرة .

و (إن) المخففة تستعمل استعمال (ليس) في النفي ، والعمل
على اللغة الحجازية (٣) ، قال الشاعر :

==== شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٩ ، شرح ابن عقيل
١ : ٣١٥ ، شرح شواهد شروح الألفية ٢ : ١٤١ ، شرح الأشموني
لألفية ابن مالك ٢ : ٢٥٣ ، شرح شواهد المغنى ٣١٦ (٤٣٦)
المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ٢٨٢ ، همع الهوامع ١ : ١٢٥
في البيت اختلاف يسير لا يمس وجه الاستشهاد .
معاني الكلمات : سواد القلب : سويداؤه . وهي حبتـــــــــه
السوداء ، باغيا : طالبا ، متراخيا : متهاونا فيه .
الشاهد فيه قوله : " لا أنا باغيا " .
حيث أعمل (لا) النافية عمل ليس مع أن اسمها معرفة وهو (أنا)
وهذا شأن ، وإن أنكره جماعة من النحويين .

(١) انظر : أوضح المسالك ١ : ٢٠٥ .

(٢) من قوله تعالى * كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين
مناص * ص آية ٣ .

(٣) أجاز عمل (إن) المبرد ، انظر : شرح الكافية ١ : ٢٧٠ ،
الفرائد الجديدة ١ : ٢٥٨ .

(١) إن هو مستولياً [على أحد] إلا على أضعف المجانين

وقال الآخر :

(٢) إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذل

(١) لم ينسب ، وقد ورد كاملاً في : التصريح بمضمون التوضيح ١ : ٢٠١ ،

حاشية الصبان ١ : ٢٦٥ ، حاشية الخضرى ١ : ١٢٢ ، كتاب

الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٣٦٦ ، خزانة الأدب

٢ : ١٤٣ ، ٤ : ١٦٦ ، الدرر اللوامع ١ : ٩٦ ، شرح الكافية

الشافية ١ : ٤٤٧ ، شرح ابن عقيل ١ : ٣١٧ ، شذور الذهب

٢٧٨ ، شرح شواهد شروح الألفية ٢ : ١١٣ ، شرح الأشموني

لألفية ابن مالك ١ : ٢٥٥ ، شرح شواهد ابن عقيل على ألفية

ابن عقيل ٦١ ، شرح الكافية للرضي ١ : ٢٧٠ ، شرح التسهيل

١ : ١٦٥ ، الفرائد الجديدة ١ : ١٣٨ ، المقرب ١ : ١٠٥ ،

المساعد على تسهيل الفوائد ١ : ١٠٤ ، همع الهوامع ١ : ١٢٥ .

في عجز البيت روايات مختلفة ؛ " إلا على حزبه الملاعين " و

" إلا ... المناحيص " وهذا الاختلاف لا يمس وجه الاستشهاد

الشاهد فيه قوله : " إن هو مستولياً " حيث أعمل (إن) المخففة

إعمال : (ليس) على اللغة الحجازية .

(٢) لم ينسب ، وقد ورد كاملاً في : حاشية الصبان ١ : ٢٦٥ ، حاشية

الخضرى ١ : ١٢٢ ، خزانة الأدب ٤ : ١٦٨ ، الدرر اللوامع

١ : ٩٧ ، شرح شواهد شروح الألفية ٢ : ١٤٥ ، شرح الأشموني

لألفية ابن مالك ١ : ٢٥٥ ، شرح شواهد ابن عقيل على ألفية

ابن مالك ٦١ ، الفرائد الجديدة ١ : ٢٥٨ ، المساعد على تسهيل

الفوائد ١ : ٢٨٢ ، همع الهوامع ١ : ١٢٥ .

الشاهد فيه قوله :

" إن المرء ميتاً " حيث استعملت إن المخففة عمل ليس وذلك

على لغة الحجازيين ، ومنعه بعضهم .

أى : ليس المرء ، نسب بعضهم إعمالها إلى الكسائي خاصة^(١) وقال :

إن سيبويه لا يجيزه ويرى [أن] البيتين المذكورين شاذان ونسبه بعضهم إلى الكوفيين والمبرد^(٢) وابن السراج ونقل ابن خروف عن سيبويه

إعمال (إن النافية) عمل (ليس) ، وأنه نص على ذلك في كتابه قال :

ومن قال إنه يمنع ذلك فقد أخطأ [في النقل] عنه . انتهى .

وعن الأُخفش جواز (إن قائما) ومعناه : لست قائما وأصله

(إن أنا قائما) فحذف همزة أنا تخفيفا ، اجتمع / النونات أدغم

الساكنة في المتحركة فصارت (إن) كما في قوله تعالى * لكننا هو الله ربي *^(٣) ولا يكون اسم (إن) هذه إلا معرفة .

فهذه جملة المرفوعات من الأسماء لا على وجه التبعية .

[انتهى قسم المرفوعات]

قال : المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية . القسم الثاني من الأسماء المنصوبات .

(١) انظر : خزنة الأدب ٤ : ١٦٦ .

(٢) انظر : خزنة الأدب ٤ : ١٦٦ ، ويفهم من كلام اليفغدادى أن

سيبويه منع ذلك ، ووافق الفراء خلافا للكسائي والمبرد .

انظر كذلك : شرح الكافية للرضي ١ : ٢٧٠ قال : " وأجاز

المبرد أعمال إن النافية عمل ليس مستشهد بقوله : إن هو مستوليا على أضعف المجانين ثم أضاف : " وليس بمشهور " .

(٣) من قوله تعالى * لكننا هو الله ربي ولا أشرك بربي أحدا *

الكهف آية ٣٨ .

القرآن

١ - فهرس الآيات القرآنية :

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
" الحمد لله "	١	٨٠-١٤٢
<u>الفاحة</u>		
<u>البقرة</u>		
" ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين "	٢	٥٤١
" سوا عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم "	٦	٤٠٩-٤٤٨-٥١٥
" قالوا هذا الذي رزقنا من قبل "	٢٥	٤٣٩
" مثلاً ما بعوضة "	٢٦	٥٠٧
" اهبطوا مصر فإن لكم ما سألتم "	٦١	١٩٥
" ولولا فضل الله عليكم ورحمته "	٦٤	٥١٨-٥٢٢
" وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات "	١٢٤	٣١٩
" كتب عليكم القصاص في القتلى الحرب بالحر "	١٧٨	٤٦٣
" فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر "	١٨٤	١٧٤-٤٠٩
" ففدية من صيام أو صدقة أو نسك "	١٩٦	٥١٠
" الحج أشهر معلومات "	١٩٧	٤٦١
" فإذا أفضت من عرفات "	١٩٨	١٥١
" ولعبد موء من خير من مشرك ولو أعجبكم "	٢٢١	٤٢٠-٤٢٢-٤٣٤
" تساواكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم "	٢٢٣	٤١٩
" الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرراً وعلانية فلهم أجرهم "٢٧٤	٢٧٤	٤٩٨
<u>آل عمران</u>		
" إن الذين يكفرون بآيات الله "	٢١	٥٠٢-٥٠٣
" قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سوا بيننا وبينكم "	٦٤	١٥
" وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير "	١٤٦	١٣١
" لمغفرة من الله ورحمة خير مما يجمعون "	١٥٧	٤٢٩
" فيما رحمة من الله لنت لهم "	١٥٩	٢١
" وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله "	١٦٦	٤٩٩
" ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا "	١٦٩	٣٣٤
" ولا تحسبن الذين يبخلون بما أتاهم الله "	١٨٠	٣٠٥-٣٧١
" فإن كذبوك فقد كذب رسل من قبلك جاءوا بالبينات والزبر والكتاب المنير "	١٨٤	٣١٢
" لا يفرنك تقلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل "	١٩٦	٥٠٨

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>النساء</u>		
" فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث "	٣	١٦٣
" وكفى بالله شهيداً "	٧٩-١٦٦-٢٩٩	
" وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً "	١٢٨	٣٢٦
" وكلم الله موسى تكليماً "	١٦٤	٤٢
" ويستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد "	١٧٦	٣٢٦-٣٤٦
<u>المائدة</u>		
" ويسألونك ماذا أحل للذبيحة ، قل أحل لكم الطيبات "	٤	٣٢٦
" اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله "	٨	٢٨٧-٣٠٥
" فإنها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض "	٢٦	٣٥٩
" أنحكم الجاهلية يبغون "	٥٠	٤٥٦
" إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء "		
في الخمر والميسر . . فهل أنتم متبهون "	٩١	٣٣٠
" قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم "	١١٩	٦٤
<u>الأنعام</u>		
" ولا تبدل لكلمات الله ولقد جاءك من نبي المرسلين "	٣٤	٣٣٤
" والذين كذبوا بآياتنا صم بكم في الظلمات "	٣٩	٤٩١
" لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون "	٩٤	٢٨٥
" وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون "	١٠٩	٤٨٤
" وكذلك زيدنا لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم "	٣٧	٣١٧
" تماماً على الذي أحسن "	١٥٤	٥٠٧
" لا ينفع نفساً إيمانها "	١٥٨	٣١٨
<u>الأعراف</u>		
" والوزن يومئذ الحق "	٨	٤٦٨
" ولها من التقوى ذلك خير "	٢٦	٤٥٠
" وادعوه مخلصين له الدين كما بدأكم تهودون "	٢٩	١٥٨
" وقالت أولاهم لأخوانهم فما كان علينا من فضل "	٣٩	١٧٣
" لهم من جهنم مهلك ومن فوقهم غواش "	٤١	٢٣٤
" ما لكم من إله غيره "	٦٥	٤١٧
" وتمت كلمة ربك الحسنى "	١٣٧	١٥
" من يضل الله فلا هادي له ويذرهم "	١٨٦	٤٥٨

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>الأنفال</u>		
"واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسه"	٤١	٥٠٥
<u>التوبة</u>		
"وإن أحد من المشركين استجارك"	٦	٣٢٦-٣٢٢
"أفمن أسس بنيانه على تقوى"	١٠٩	٢٦٩
"حر يص عليكم بالموء منين رؤف رحيم"	١٢٨	٣٥٩-٣٤٤
<u>يونس</u>		
"دعواهم فيها سبحانك وتحيتهم فيها سلام وآخر دعواهم"		
"أن الحمد لله رب العالمين"	١٠	٤٤٥
"ماذا يستعجل منه المجرمون"	٥٠	٤٥٦
"هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً"	٦٧	٥٢٧
<u>هود</u>		
"قالت يا ويلتي أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً"	٧٢	٤٣٨
"وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها"	١٠٨	٤٦٧
"وكلاً نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك"	١٢٠	٦٧
<u>يوسف</u>		
"قالوا لئن أكله الذئب ونحن عصبة"	٨	٥٢٨
"قال بل سولت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل"	٨٣-١٨	٥٠٧
"وقلن حاش لله ما هذا بشراً"	٣١	٥٤٣
"ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه"	٣٥	٣٣٢-٢٨٦
"قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه"	٦٥	٤٤٩
"وقال ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين"	٩٩	١٩٥
<u>الرعد</u>		
"سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار"	٢٤	٤٢٦
<u>ابراهيم</u>		
"وتبين لكم كيف فعلنا بهم وضربنا لكم الأمثال"	٤٥	٣٣٢-٣٣٢
<u>النحل</u>		
"وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً"	٣٠	٣٣٢
"وما بكم من نعمة فمن الله"	٥٣	٤٦٥-٤٩٩
"وإن لكم في الأنعام لعبرة"	٦٦	٣٦٦
"وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة"	١٢٤	٦٣

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>الاسراء</u>		
"وبالحق أنزلناه وبالحق نزل"	١٠٥	٣٦١
<u>الكهف</u>		
"وكليهم باسط ذراعيه بالصيد"	١٨	٤٤٤
"سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم"	٢٢	٥٠٨-٤٩٢
"إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا"	٣٠	٤٥٣-٤٥٢
"أولئك لهم جنات عدن"	٣١	٤٥٣
"كلتا الجنتين آتت أكلها"	٣٣	١٢٧
"لكننا هو الله ربي ولا أشرك بربي أحد"	٣٨	٥٤٨
"حتى إذا جعله ناراً قال أتوني أفرغ عليه قطراً"	٩٦	٣٤٦
<u>مريم</u>		
"أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا"	٢٨	٣٣٧
"أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم"	٤٦	٤١٢
<u>طه</u>		
"إن هذان لساحران"	٦٣	١٢٤
<u>الأنبياء</u>		
"وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم"	٣	٤٧٦
"وكذلك نجى المومنين"	٨٨	٣٩٤
<u>الحج</u>		
"إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة"	١٧	٥٣٤
"ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات"	٢٨	١٠٣
<u>المومنون</u>		
"فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون"	٥٣	٤٢٣
<u>النور</u>		
"يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال"	٣٦	٣٢٢
<u>الشعراء</u>		
"في جنات وعميون وزروع ونخل طلحها هضيم"	١٤٨	٢٩٣

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>النمل</u>		
" فلما رآه مستقرا عنده قال هذا من فضل ربي "	٤٠	٤٦٣
" وأخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم "	٨٢	٤١
<u>العنكبوت</u>		
" أولم يروا كيف يبديء الله الخلق "	١٩	١٥٨
<u>الروم</u>		
" ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا "	٢٤	٤١٠-٧٥
" ومن آياته أن تقوم السماء والأرض "	٢٥	٢٩٠
<u>الاحزاب</u>		
" النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم "	٦	٤٣٩
" إن بيوتنا عورة وما هي بعورة "	١٣	٥٠٤
<u>سبا</u>		
" فأولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا "	٣٤	٢٩٠
<u>فاطر</u>		
" جاعل الملائكة رسلا أولى أجنحة ثلث وثلاث ورباع "	١	١٦٣
" هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض "	٣	١٤٧
" الذين كفروا لهم عذاب شديد "	٧	٤٥٢
" أفمن زين له سوء عمله "	٨	٤٥٣-٤٥٢
<u>يس</u>		
" قال من يحيى العظام وهي رميم ، قل يحييها الذي أنشأها "	٧٨	٣٢٥
<u>الصافات</u>		
" سلام على نوح في العالمين "	٧٩	٤٢٦
" ما أنتم عليه بفاتنين إلا من هو صال الجحيم "	١٦٣	١٣٨
<u>ص</u>		
" كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص "	٣	٥٤٦
<u>غافر</u>		
" إلى فرعون وهامان وقارون فقالوا ساحر كذاب "	٢٤	٥٠٨
" الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أتاهم كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا "	٣٥	٣٣٣-٣٣٢

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>الشورى</u>		
" وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم "	٣٠	٤٩٩
" ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور "	٤٣	٤٥٠
<u>الزخرف</u>		
" ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم "	٩	٣٢٥
<u>الجاثية</u>		
" ليجزي قوما بما كانوا يكسبون "	١٤	٣٩٣-٣٩٥-٣٩٦
<u>محمد</u>		
" طاعة وقول معروف "	٢١	٥٠٧-٤٢٩
" أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها "	٢٤	٤٨٣
<u>الفتح</u>		
" وكفى بالله شهيداً "	٢٨	٣٠٠
<u>الحجرات</u>		
" يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي "	٢	٣٤٤
<u>ق</u>		
" يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد "	٣٠	٤٣٥
<u>الرحمن</u>		
" الرحمن علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان "	٣-١	٤٩١
" وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام "	٢٤	١٣٨
<u>الواقعة</u>		
" والسابقون السابقون أولئك المقربون "	١٠	٤٣٨
" عربا أترابا "	٣٧	٨٩
" فلولا إذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون "	٨٤	٦٧
<u>الحديد</u>		
" علموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة "	٢٠	٤٩٣
<u>المجادلة</u>		
" الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم "	٢	٥٤٣
<u>الجمعة</u>		
" قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملائكم "	٨	٥٠٣-٥٠٤

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>الصفحة</u>
<u>الطلاق</u>		
"واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر"	٤	٥١٠-٥١٢
<u>الملك</u>		
"فارجع البصر كرتين"	٤	١٢٢
<u>الحاقة</u>		
"الحاقة ما الحاقة"	٢-١	٤٤٩
"يومئذ تعرضون لا تخفى منكم خافية"	١٨	٦٧
"فأما من أوتى كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرأوا كتابه"	١٩	٣٣٨-٣٤٦
<u>المعارج</u>		
"كلا إنها لظى نزاعة للشوى"	١٥	٢٧٣
<u>نوح</u>		
"ولا تذرنا وما ولا سواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا"	٢٣	١٥٨
<u>الجن</u>		
"وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا"	٧	٣٤٦
<u>المزمل</u>		
"كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول"	١٥	٥٢
"وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله"	٢٠	١٧٣
<u>المدثر</u>		
"ثم نظر ثم عيس وبسر"	٢٢	٤٠٩
"إنها لإحدى الكبر"	٣٥	١٧٥
<u>القيامة</u>		
"بلى قادرين على أن نسوي بنانه"	٤	٣٣٢
<u>الانسان</u>		
"إنا اعتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا وسعيراً"	٤	١٥٣-١٥٦
"ويطاف عليهم بأنية من فضة وأكواب كانت قواريرا قواريرا"	١٥-١٦	١٥٦-١٥٩
<u>النازعات</u>		
"فإن الجحيم هي المأوى"	٣٩	٤٥٤
"فإن الجنة هي المأوى"	٤٠	٤٥٤-٤٥٨

الآية

رقمها الصفحة

عبس

٣٨٢-٣٤٤

١

"عبس وتولى أن جاءه الأعمى"

الانفطار

١٦١

٧

"الذى خلقك فسواك فعدوك"

المطففين

٤٢٦

١

"ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الخاسر يستوفون"

١٣١

١٨-١٩

"كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين وما أدراك ما عليون"

الانشقاق

٣٢٧

١

"إذا السماء انشقت"

البروج

"إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم

٥٠٣-٥٠٢

١٠

عذاب جهنم"

٤٩١-٤٨٨

١٤

"إنه هو يبدى ويعيد وهو الغفور الودود"

القارعة

٤٤٩

٢-١

"القارعة ما القارعة"

الإخلاص

٣٦١ - ٣٥٨

٢-١

"قل هو الله أحد الله الصمد"

٤٧٩ - ٤٧٥

<u>الصفحة</u>	<u>الحديث</u>
	(أ)
٤٤٥	" أفضل ما قلته أنا والنبيون "
٣٩٧	" إن امرأة كانت تهراق الدماء "
٢٢٢-١٥٩	" إنكن صواحيبات يوسف "
١٤٠	" أومخرجي هم "
٥٠٤	" ألا إن كل دم ومال ومكرمة كانت في "
٥٢٢-٥١٩	" إني ذاكر لك امرأ ولولا مروان "
٥٢٧	" أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد "
١١٧	" أنت أبا جهل "
	(ب)
١٢٥	" بينا أنا مع عائشة جالستان "
	(ت)
٤٣٤	" ثمرة خير من جرادة "
	(خ)
٤٢٨	" خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة "
٣٦٨	" خير النساء صوالح نساء قریش "
١٤	" خير كلمة قالها لبيد "
	(د)
٤٢٧-٤٢٨	" دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبرمة على النار "
	(س)
١٧٥	" السبع الطول "
	(غ)
٢٢٥-٢٢٦	" غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع "
	(ف)
١٢٥	" فعرفنا اثنا عشر رجلاً "
٥٤	" فقسما بين أربعة نفر : عيينة بن زيد "
٤٦١	" فغدا اليهود وبعد غدٍ النصارى "
	(ك)
٣٣٤	" كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى "
١٧٩	" كل مولود يولد على الفطرة كما تنتج البهيمة "
٥٢٨	" كانوا يصلون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم "

(ل)

- ٤٢٩ "لولا أبُّ ما جئتكم"
- ٣٤٣-٣٤٢ "اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت"
- ٣٣٥ "لا يزنني الممرازي حين يزنني وهو موء من"
- ٢٣٠ "لا يلبس المحرم قميصاً ولا سراويل"
- ٦٤-٦٣ "ليس من امير اصيام في اسفر"
- ٥٢٢ - ٥١٨ "لولا قومك حديثو عهد بكفر"
- ٤٩٩ "الذي يشق رأسه فلذات"

(م)

- ٤٨٣ "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"
- ٣٥٨ "من سقى صبياً لا يعقل خمرأ"

(ن)

- ٣٢٦ "نهى أن يقيم الرجل من مجلسه ويجلس فيه"
- ٣٣٥ "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعين"

(و)

- ٣٣٥ "ولا تناجشوا ولا يزيدن على بيع أخيه"
- ٨٨ "والأيم تعرب عن نفسها"

٣ - فهرس الأمثال :

<u>الصفحة</u>	<u>المثل</u>
	(أ)
٣٣١-٣٣٠	إِلا حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّة
٣١٠	إِنْ يَزِينِكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِينِكَ لِمَهِيَّة
	(ب)
-٢٩٥-٢٥-٦٩	تَسْمَعُ بِالمَعِيدِ خَيْرَ مَنْ أَنْ تَرَاهُ
٤١١-٤١٠	
	(ش)
٤٢٤-٤٢١	شَرُّ أَهْرٍ ذَانَابٌ
٤٢٤	شَيْءٌ مَا جَاءَ بِكَ
	(ل)
٥٣٧	لا سِيفٌ إِلا ذُو الفَقَارِ
٥٣٧	لا فَتَى إِلا عَلِيٌّ
	(ي)
٤٦٢	اليومَ خمرٌ وغداً أَمْرٌ

<u>الصفحة</u>	<u>القول</u>
	(أ)
١٣	أتى بكلمة التوحيد
٣٢١	أحب رسول الله صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت
٥٢٧-٥٢٥	أخطب ما يكون إلا ميراثا
٤٢٠	أرجل في الدار أم امرأة
٤٠٠	أدخل فوه الحجر
٢٦٨	أديم ماروط
٣١٨	أرق آمنة معتقها
٨٨	أعريت معدة الفصيل
٣٨٦	أسهب الرجل
٢٧٣	أعرف منهم عشرين احمر
٤٧٥	أفضل منك أفضل مني
٤١٢	أكلوني البراغيث
٥٢٥-٥٢٤	أكثر شربي السوق ملتوتا
٨٩	امرأة عروية
٤٢٤	أمر أقعده وهم أخرجه
٢٥٦	إناء ملانا
٣١٠	إن أكرمك لا أنا
٣٢١	أنشد رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس
٢٨٩	إياك أن تعصى الله
	(ب)
١٢٢	بلدنا البحران ، وهذا عمل البحرين
٤١٨ - ٤١٦	بحسبك درهم ، بحسبك ..
٤١١ - ٤١٠	بحسبك زيد
	(ث)
٤٦٠	الثلج شهرين
	(ج)
٤٦٠	الجبات شهرين
	جاء القوم أجمع والنسوة جمع
٥٦	جاءوا الجماء الغفير

(ح)

٥٣٠

حسبك ينم الناس

٤٤٥

الحمد لله

(خ)

٣٥٠

خشنت بصدرة وصدري

٤٦٥-٤٢٩-٥٢
٥١٠-٥٠٩

خرجت فإذا عند الباب السبع

٧١

خرجت من البصرة

(د)

١٤١

دعا من تمرتان

٥١

الدينار خير من الدرهم

(ر)

٥٠٠-٤٧٩

رجل يأتيني فله درهم

٤٣٣-٦٢-٦٢-٥١

الرجل خير من المرأة

٢٥١

رحمان اليمامة

٢٥٥

الرتب شهري ربيع

٣٥٨

رأيت رجلاً سكراناً

ربه رجلاً

(ز)

٧٥-٧٠

زعموا مطية الكلام الكذب

٤٧٧-٤٣٩

زيد زهير شعراً

٤٩١-٤٨٨

زيد عالم عاقل

(س)

٤٥٨-٤٥٤-٤٣٣

السمن منوان بدرهم

٤٥٣

أبو سعيد الذي روى عن الخدري

٤٢١

سلام عليك

٤٢٧

سلام عليكم

٧١

سورة البقرة حسنة

٤٤٥-٣٨٨

سبحان الله

٤٤٦

سواء على أقت أم تعدت

٣٨٦

سقط في يده

٢٨٩

سرنى قتل المسلم الكافر

(ش)

٨٨

شكافاشكيتيه

(ص)

٢٨٧ صيد عليه يومان
٢٥٦-٢٥٥ صيباً غضباناً
٨٠ صفى العيشُ

(ض)

٥٣٠ ضربي زيد قائماً
٤٥٤ ضرب زيد الظهر والبطن
٣١٨-٣٠٥ ضرب عبد هند يعلمها
٤٧٥ ضرب موسى عيسى

(ع)

٤٥٤ عبدالله أما المال فكثير
٣١٨ عاب هنداً مطلقها
٨٩ عربت الدابة في مرعاها
٤٨٣-٤٨٠ على التمرة مثلها زيدا
٥٣١-٣٨٨ عمرك الله
٤٨٤ على الله عبده متوكل

(غ)

٢٥٦ غضناً رياناً

(ف)

٣٨٦ غشى عليه
٤٨٦ في كل واد ينوسعد

(ق)

١٥ قال فلان في كلمته

(ك)

٥١١ ككك أظن أن الزنبور أشد لسعة من العقرب

٥٢٩-٥٠٩-٤١٦ كل رجل وضعته

٥٠٠-٤٩٦-٤٦٥ كل رجل في الدار فله درهم

(ل)

٤٧٥ الله ربنا

٤٤٦-٩٤ لا تأكل السمك وتشرب اللبن

٤٩٩-٤٩٨-٤٩٦-٤٧٩ الذى يأتيني فله درهم

٤٤٧ اللهم اغفر لنا أيتها العصاة

٤٦٠ الليلة الهلال

٤٤٠ ليله قائم

٥٤١-٥٣٧-٤٤٥-١٣ لا إله إلا الله

٤٤٥-٣١٣

لا حول ولا قوة إلا بالله

(م)

٤٢١
٤٣١
١٩٢
٤٤٢
٤٤١-٢٨٩
٤٤١
٢٧٥-١٨٦
١٨٩
٤٣٩
٤٧٥
٢٤
٣٢-٢٤
٣٨٨
٤٣٥

ما أحد خير منك
ما رأيت مذ يوم الجمعة
مررت بامرأة جريح
مررت بيزيد أسداً شدةً
مررت يقوم عرب أجمعون
مررت بقاع عرفج كله
مررت بنسوة أربع
مررت برجل أفضل
المزني الشافعي
محمد نبينا
مضرب الشوك
مقدم الحجاج
معاذ الله
مؤ من خير من مشرك

(ن)

٤٤٠
٣٥٨

نهاره صائم
نعم رجلاً زيداً

(هـ)

٤٤٥
٥٥
٣٥١
٧١
٤٨٩-٤٩١
٣٦٨
١٥٣
٤٤٠

هجيري أبي بكر لا إله إلا الله
هذا يوم اثنين مباركاً
هذا جحر ضب خرب
هذه القصيدة حسنة
هذا حلو حامض
هو أحسن الفتيان وأجمله وأحسن بني أبيه وأنبه
هو لا حواج بيت الله
هو لا عرب أباهم

(و)

٤٦٢

الورد في أيار والرطب في تموز

(ي)

٤٧٧-٤٣٩
١٥١
٣٢١

أبو يوسف أبو حنيفة فقها
اليوم يوم عرفة
يعجبني ضرب القوم بعضهم بعضاً

٥ - فهرس الأ شعار

الصفحة	الشاعر	آخر البيت	أول البيت
		(أ)	
٧٢	أبو زيد الطائي	ولن لوأ غناء	ليت شعري
٦١	لقيم بن أوس	إلا أن تأ	بالخير خيرات
٣٧٨	الأخنس بن شهاب	فهو سارب	أرى كل
٣٧-٨	لشاعر من بني أسد	تصر وتحلب	كذبتهم
٢٩٣	امروء القيس	نحسه متغيب	فظل لنا
٣٦٥	علقمة بن عبدة	نيلهم وكليب	تعفق
٥٢٢-٥٢١	لامرأة	جوانبه	فوالله
٦٥	أبو خالد القناني	جانبه	والله ما ليل
٣٩٦	جرير	والكلا با	ولو ولدت
١٩٧	جرير أو ابن قيس الرقيات	في العلب	لم تتلفع
٢٨١	-	ذكر العواقب	وما أنت
٤١٥	-	عرقوب	أمنجز
٣٤٨	طفيل الغنوي	مذهب	وكتا
	الحارث بن خالد أو الوليد	المواكب	فأما القتال
٤٥١	ابن نهيك أو الكميث بن زيد		
		(ب)	
٤٨٨	روبة	مشتى	من يك
		(ج)	
٢٢٤	البن ميادة	الإرتاج	يحدو
		(ح)	
	لضرا ربن نهشل أو للحارث	الطوايح	لسيك
٣٢٥ - ٣٢٣ - ٣٢٢	ابن نهيك		
٢٢٩	ابن مقبل	رامح	كأنه
	حاتم الطائي أو	مصبوح	إن اللقاح
٥٣٩	أبو ذؤيب الهذلي		
٥٢٠	لابي ذؤيب أو للنبيتي	إن جنحوا	لولا زهير
		(د)	
٢٥٦-٢٤٣	روبة	بني يزيد	نبئت
٤٨٥	ابن مالك	أحمدا	وخير
٣٧٨	النايفة	فقد	ألا ليتما

الصفحة	الشاعر	آخر البيت	أول البيت
٣٠٥-٣٠٤	حسان بن ثابت	الأسد	قد شككت
٣٠٢	-	المجد	كسا
٤٧٨	الفرزدق	الأباعد	بنونا
(ر)			
٤٨٧	الفرزدق	تصاهره	إلى ملك
٤٩٤	جرير	عمر	يا تيم
٤٣٨	-	حر	تجنب
٤٣٢	النمر بن تولب	نسر	فيوم
٣٣٩	عدى بن زيد	تصير	أرواح
	عدى بن زيد أو	سمنار	جزى
٣٠٢	سليط بن سعد		
١٥٨	-	قد حاروا	يا حار
٤٥٠	الرماح بن ميادة	صبرا	ألا ليت
٤٠	إبراهيم بن المهدي	البوادر	إذا كلمتني
٥٦	أبو النجم العجلي	قصورها	باعد أم
٥٢٤	ابن مقبل	عورى	لولا الحياء
٤٣٧	أبو النجم العجلي	شعري	أنا أبو النجم
٥١٥-٤٤٧	لعروة بن الورد	أثير	ما تشاء
(س)			
٣٤٢	-	احبس	فأين
(ص)			
٢٧٣	الأعشى	الأحواص	أتاني
(ع)			
٤١٤	-	أقاطع	خليلي
٤٥٣	مجنون بني عامر	أطمع	فيا رب
٣٦٤	ذو الرمة	البلاقع	وهل يرجع
٢٨٢-٥٩	أبو زيد الأنصاري	البيجدع	يقول
٣٢٨	هشام المرى	مفزعاً	فمن نحن
٣٤	حميد بن ثور	سافع	قوم
١٥٥	عباس بن مرداس	مجمع	وما كان
٣٠٣	السفاح بن بكير	بصاع	لما عصى
٤٥٧	الفضل بن قدامة	لم أصنع	قد أصبحت

<u>الصفحة</u>	<u>الشاعر</u>	<u>آخر البيت</u>	<u>اول البيت</u>
	(ظ)		
٤٩٢	-	غائظه	يداك
	(ف)		
	قيس بن الخطيم أو درهم بن زيد أو عمرو بن امرئ القيس	مختلفا	نحن بما عندنا
٤٩٥	-	لمستعطف	عليه من اللوم
٢٣٢	-		
	(ق)		
٤٤٨	ذو الرمة	يفرق	وإنسان
٣٠٦	زهير بن أبي سلع	خلقا	إن تلق
٢٦١	=	صدقا	ليث
٤٢٨	-	شارق	سرينا
٣٦٧	روءبة	البهق	فيها خطوط
	(ل)		
٥٢٣	-	بلايه	قد تلحنى
٤٧٧	أبو تمام	عواسل	لعاب
٤٤٢	-	آكله	لسان
٣٦٣	-	مهمل	جفوني
٣٨٠	ابن ميادة	كاهله	رأيت
١٤	لبيد	زائل	ألا كل شيء
٢٥٦	الشاطبي	موثلا	بدأت
٤٠	الأخطل	دليلا	إن الكلام
٣٥٩	ذو الرمة	مالا	ولم أمدح
٣٦٠	البيحري	مثلا	قد طلبنا
٣٥٤	المرار الأسدي	الخدالا	فقد نغنى
٥١٧	المعري	لسالا	يذيب
٣١٦-٣١٤	-	بطلا	ما عاب
٥٤٧	-		إن المرء فيخذلا
٥١٤	أبو ذؤيب	شفلي	ألا زعت
٤٥٦	ابن يعفر	بالباطل	وخالد
٤٣٢	امروء القيس	لم يحول	إنما ما بكر
٣٦٩-٣٥٣	عمر بن أبي ربيعة أو طفيل الغنوي	اسحل	إنما هي
٣٦٣	-	أمالى	هوينني

الصفحة	الشاعر	آخر البيت	أول البيت
٣١٥	كثير	ولا أهل	ولما أبى
٣٢١	رجل من بني دارم	ولا عزل	وقد أدركتني
٣١٩	الفرزدق	أو مثلي	أنا الذائد
٣٥٥-٣٥٧-٣٧٢	امروء القيس	من المال	فلو أنما
٣٥١	امروء القيس	مزل	كأن شبيراً
	أبو الأسود الدؤلي أو	فعل	جزى
٣٠١	النايعة أو عبدالله بن همارق		
٤٣١	ابن مالك	ما لم يقل	ورغبة
(م)			
٤٩٣	حميد بن ثور الهلالي	نائم	ينام
٥٤١	أمية بن أبي صلت	مقيم	لا لغو
٣٤٤	الحطيئة	ولا ذم	سئلت
٤٦٨	الأحوص	السلام	ألا يا نخلة
٣١٤	ذوالرمة	كلامها	تزودت
٥٢٣	-	أيوم	فلولا سلاحي
٣١٣-٣١٦	ذوالرمة	وشامها	فلم يدر
٣٤٩	كثير	غريمها	قضى
٢٨٧	ليبيد	سها مها	ولقد علمت
٣	المعري أو منصور النمرى	تلوم	تأن
٢٩٥	عمر بن أبي ربيعة	يدوم	صددت
٥١٣	ذوالرمة	أم سالم	أيا طيبة
٥٢٠-٥٢٢	الزبير بن العوام	ولم أتلعثم	ولولا بنوها
٣٤٧	الفرزدق	وهاشم	ولكن نصفاً
(ن)			
١٣٩	-	شان	لها شايا
٤٣٨	-	زمان	إن الناس
٤٠٢	عبدالله بن رواحة	بدينا	باسم الإله
٢٥٦	-	رحمانا	وأنت عند
٣١٨	عمرو بن معدى كرب أو الفرزدق	إلا أنا	قد علمت
١٢٣	روءبة أو رجل من ضبة	ظبياننا	يعرف منها
٥٤٧	-	المجانين	إن هو مستوليا

<u>الصفحة</u>	<u>الشاعر</u>	<u>آخر البيت</u>	<u>أول البيت</u>
٣٧٤	-	ويرضيني	ترنو
٢٦٥	سحيم	تعرفوني	أنا ابن جلا
	(ه)		
١٢٤-١١٦	أبو النجم	غايثاها	إن أباه
	(ي)		
٣٣٣	سوار بين المضرب	فإن كان لا يرضيك راضياً	
٤٩٧	-	كما هيا	وقائلة
٢٤١	الفرزدق	فلو كان عبدالله مواليا	
٢٨٦	-	فوق اديا	إذا اکتحلت
٥٤٥	-	واقيا	تعز
٥٤٥	النايغة الجعدى	متراخيا	وحدت

*

أنصاف الأبيات أو أجزاء منه

٣٣٨	-	ضربن قصفنا روس وجنوب	
٥٢٨	-	بعدنا خلونا	
٢٢		فنصف بعض الدراهم	
٣٣٨		لقد ليست لبعض الملوك ثيابها	
٣٧٤		مال غني بها وملت إليه	
٤٣٩		الليل ليل والنهار نهار	
٣١٦-٣١٤		ولم يعذب إلا الله بالنار	
٣٥٧	امروء القيس	وإنما أسعى لمجد موء ثل	

٦ - فهرس الأمكنة والبلدان

(أ)	أذربيجان :	٢٧١-٢٠٧
(ب)	بذّر	٢٥٩
(ج)	البصرة	٢٠٥-٧٢-٧١
(د)	بعلبك	٢٤٥-٢٤٢-٨٠-٨
(هـ)	بغداد	٢٧٠-٢٠٧
(و)	بقم	٢٥٩
(ز)	بيت المقدس :	٢٥٩
(ح)	جور	٢٠٢-١٩٢-١٨٩
(ط)	جيرون	٢١٩-٢٠٦
(ث)	حَضَارِ	١٨٤
(ج)	حضرمت	٢٤٤-١٤٥
(د)	حمص	٢٠٦
(هـ)	خرسان	٢٧٠
(و)	خَضَم	٢٥٩
(ز)	دابق	٢٠٦
(ح)	شلم	٢٦٠
(ط)	شتر	٢١٧-٢١٢
(ث)	عشر	٢٦٠
(ج)	عرفات	١٥٢-١٥١-١٠٣
(د)	عمان	٢٠٥

(خ)

ابن خروف : علي بن محمد الحضري : ١٤١ / ١٤٨ / ١٥٥ / ١٦٠ / ١٦٦ / ١٧١ /
١٩١ / ١٩٩ / ٢٠٠ / ٢٠١ / ٢١٥ / ٢١٩ / ٢٢٨ / ٢٣٩ / ٢٤٠ / ٢٤٦ / ٢٤٦ /
٢٤٧ / ٢٥٥ / ٢٥٩ / ٢٦٢ / ٢٦٦ / ٢٧٦ / ٢٩٠ / ٣٤١ / ٣٦٢ / ٣٦٩ / ٣٧١ / ٣٧٣ /
٣٩٠ / ٣٩٧ / ٤٠٦ / ٤١٣ / ٤٤١ / ٤٥٤ / ٤٦١ / ٤٦٦ / ٤٧١ / ٥٣٠ /
/ ٥٤٨

خَضَم : العنبر بن عمرو بن تميم : ٢٥٩

الخليل بن أحمد الفراهيدي : ٢٢٦ / ٢٧٧ / ٢٧٧ / ٢٨١ / ٢٠١ / ٢٣٩ / ٢٩٨ /
/ ٤١٣

خويلد بن نفيل : ٥٣

(د)

ابن درستويه : عبدالله بن جعفر : ٣٨٩ / ٥٢٦ /

ابن الدهان : سعيد بن المبارك : ٣٨٠

(ذ)

ذوالرمة : غيلان بن عقبة : ٥١٢

(ر)

روءبة بن العجاج : ٣٦٦

الربيعي : علي بن عيسى بن الفرج : ١١٠

الرماني : علي بن عيسى أبو الحسن : ٧٩ / ٤٠٥ / ٤٤٠ / ٥١٦ /

الرندي : عمر بن عبد المجيد : ١١٣ / ٣٧١ / ٣٨٩ / ٤٠٦ /

أم رومان بنت عامر بن عويمر : ١٢٥

(ز)

الزبير بن العوام بن خويلد : ٣٨٤ / ٥٢٠ /

الزبيدي : محمد بن الحسن : ١٨٧

الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السري : ١٢٢ / ١٦٦ / ١٦٩ / ١٩٩ / ٢٣٥ / ٢٣٧ /

٢٣٨ / ٤٠٤ / ٤٥٦ /

الزجاجي : عبد الرحمن بن إسحاق : ١٠٧ / ١١٩ / ٢١٠ / ٢٨٤ / ٣٦٢ / ٣٩٠ /

/ ٤٠٠

الزمخشري : أبو القاسم محمود بن عمر : ٣٦ / ٤٧ / ٧٧ / ١٢٣ / ١٥٠ / ١٥٦ / ١٩٦ /

٢١٥ / ٢١٧ / ٢١٨ / ٢٩٤ / ٢٩٧ / ٣٣٠ / ٤٠٥ / ٤٠٦ / ٤٤٦ / ٤٤٨ / ٥٣٩ /

/ ٥٤١

زهير بن أبي سلمى : ٢٦٠

أبو زيد : سعيد بن أوس الأنصاري : ٢٧٢

(ع)

- عاصم بن أبي النجود الضير : ٣٩٤
عائشة بنت أبي بكر : ٣٣٤
أبو العافية : عبد الرحمن بن عبد العزيز : ٤٦٧
ابن عامر : أبو عمران عبدالله بن عامر : ٣٢٢/٣١٧
عباس بن مرداس : ١٥٤
أبو العباس : ثعلب أحمد بن يحيى : ٢٧٨
ابن عباس : ٤٣٤
عبد الرحمن بن الحارث بن هشام : ٥١٩
أبو عبيد : القاسم بن سلام : ٥٣٢/٨٥
أبو عبيدة : معمر بن المثنى التيمي : ١٦٥
ابن عصفور : علي بن مؤمن : ١١٠/١١٠/١٠٢/٤٠/٢٩/١٥/٥
١٧٠/١٧٣/٢١٥/٢١٧/٢١٨/٢٢٨/٢٩٧/٣١٦/٣٢٠/٣٣٠/٣٧١/٣٧٧/٣٧٧
٣٨٩/٣٩٠/٣٩١/٣٩٨/٣٩٩/٤٠٠/٤٠٤/٤٠٦/٤٣٣/٤٤١/٤٥٣/٤٥٣
٤٩٣/٥٠٦/٥٢٣/٥٣١
علي بن أبي طالب : ٢/٣/٢١٦/٢١٦/٥٢٨
عمر بن الخطاب : ١١/٣٨٤
عمر بن أبي ربيعة : ٣٥٢/٣٥٦
أبو عمرو : زيان بن العلا : ١٩٣
عيسى بن عمر : ٢٦٨/١٩٣
عبيدة بن حصن بن حذيفة : ٥٤

(ف)

- الفارسي : أبو علي الحسين بن أحمد : ٤٦/١١٤/١١٥/١١٥/١٧٠/١٧٢/١٧٥
١٧٨/١٨٣/٢٣٥/٢٣٥/٢٧٢/٢٧٧/٣٥٧/٣٨٣/٣٩٠/٤٠٧/٤٣٩/٤٤٦
٤٥٧/٤٦٦/٤٦٩/٥٢٣/٥٣٧
الغراء : أبو زكريا يحيى بن زياد : ٩/١١٢/١١٩/١٥١/١٥١/١٩٦/٣٠٩
٣١١/٣٤٥/٣٦١/٣٦٢/٣٦٨/٣٦٩/٣٨٩/٤٠٤/٤٠٦/٤٠٧/٤١١
٤٨٥/٥١١/٥٣١/٥٣٣
فخر الدين : أحمد بن الحسن الجاربردى : ٥٣٨
الفرزدق : همام بن غالب : ٢٤٠/٣٤٧/٣٩٨

(ق)

- قالون : عيسى بن مينا : ٢١٦/٢١٥
القرافي : احمد بن ادريس : ٣٤١/٢٣٨
قفيرة : أم الفرزدق : ٣٩٨
قطرب : محمد بن المستنير : ١١٩/٩٣/٩١
القمولي : أحمد بن محمد بن أبي الحزم : ١
ابن قيس الرقيات : ١٩٧
ابن قتيبة : أبو محمد عبدالله بن مسلم : ٢١٩

(ك)

- كثير بن عبد الرحمن : ٣٤٩
الكسائي : علي بن حمزة : ١١٢/١١٢/٢٣٦/٢١٤/٣١٤/٣١٧/٣٣٧/
٣٦١/٣٦٤/٣٦٩/٤٠٥/٤٢٥/٤٨٠/٥١١/٥١٤/٥٣٠/٥٤٨/
ابن كيسان : محمد بن أحمد : ٣٧٦/٣٦٤

(ل)

- ليد بن ربيعة : ١٤

(م)

- المازني : أبو عثمان بكر بن محمد : ٥٨/١٠٩/١١٠/١١٠/١٣٥/١٨٩/٢٧٥/
٢٩٤/٢٨٠
ابن مالك : محمد بن عبدالله : ٥٤/٥٩/٧٨/٧٨/٩٨/١٠١/١٣٧/١٧٧/
١٩٠/١٩١/٢١٧/٢١٩/٢٤٧/٢٥١/٢٦٢/٢٦٣/٢٧٨/٢٨٥/٣٠١/
٣٣٤/٣٣٩/٣٦٢/٣٧١/٣٧٤/٣٨٠/٣٨١/٣٩٦/٤١٤/٤١٣/٤٦٣/٤٨٥/
٤٩١/٤٩٩/٥١٧/٥٢٦/٥٢٨/٥٣١/٥٤١/
المبرد : محمد بن يزيد : ١٠٤/١٠٤/١٩٣/٢٠١/٢٠٣/٢٠٣/٢٣٥/
٢٣٧/٢٤٢/٢٤٦/٢٧٨/٢٩٠/٣٨٠/٣٨٠/٤٠٤/٤٠٥/٤٠٦/٤١٦/٤٩٤/
٥١٠/٥٤٨/

المرار بن سعيد الفقمي الأسدي : ٣٥٣

ابن مسعود : عبدالله بن مسعود : ١١٦/

معدى كرب - والد عمرو بن معدى كرب : ١٣٧/١٤٣/٢٤٤

المعري : أحمد بن عبدالله : ١١٠/١١٧/٥١٨/٥٢١

ابن معطي : يحيى بن معطي : ٣٨٢

ابن مقبل : تميم بن أبي بن مقبل : ٢٢٩/٥٢٣

مكي بن أبي طالب حموش القيسي :

مسيلة الكذاب : ٢٥٠

(ن)

النحاس : أبو جعفر أحمد بن محمد : ٤٥٤ / ٥٣١ /

نظويه : ٢٤٣

(هـ)

أبو هريرة : دوس بن عدنان : ٥١٩

هشام : أبو عبدالله هشام بن معاوية الضريير : ١٠٧ / ٣٣٤ / ٤٤٨

(و)

ورقة بن نوفل : ١٤٠

(ي)

اليزيدي : يحيى بن المبارك بن المغيرة : ١٤٨ / ١٧٠ / ٢٥٥ / ٢٥٩ / ٣٧١ / ٣٩٠ /

/ ٤٣٣

ابن يعيش : يعيش بن علي بن يعيش : ٢٤٥

(ط)

٥٣٩/٢٠٨/١١٨ : طسء - الطائية

(س)

٢١٠ : سبأ

(ع)

١ : بني عدنان

(ق)

٢٠٩ : قریش

(ك)

/١٢٧/١٠٠/٩٩/٩٤/٩٢/٨٢/٤٩/٤٢ : الكوفيين - الكوفيون

/٣٧٦/٣٦٤/٣٦٢/٣٤٥/٣٣٣/٣١٠/٢٩٢/٢٩٠/١٨٣/١٥٤/١٣٢

/٨٢/٦٤٦/٦٤٤/٦٤٢/٦٤٠/٦٣٨/٦٣٦/٦٣٤/٦٣٢/٦٣٠/٦٢٨/٦٢٦/٦٢٤/٦٢٢/٦٢٠/٦١٨/٦١٦/٦١٤

/٥٤٨/٥٣٣/٥٢٧/٥٢٦/٥١٦/٥١٤

(م)

٢١٠ : مجوس

٢١٠ : معس

(هـ)

٦٣ : هذیل

(ی)

٢١٠ : يهود

١١٠ : لغة يمانية

٩ : فهرس الكتب التي ذكرها القمولي :

- (أ)
- الأزھية : ٨٥
- أمالی ابن الحاجب : ٤٣ / ١٥٨ / ١٦٢ / ٣١٢ / ٣٧٧ / ٤١٤ / ٤٢٧ / ٤٩٢ / ٥٠١ / ٥٠٢ / ٥٠٥ / ٥٠٥
- الإیل لأبي حاتم : ١٦٧
- الأوسط الأُخفش : ٢٧٧
- (ت)
- التذكرة للفارسي : ٣١٢
- (د)
- درة الفواص للحريري : ٢٩٦
- (ش)
- شرح الوافية لابن الحاجب : ١٣٦
- شرح المفصل لابن يعيش : ٢٤٥
- شرح الكافية لابن الحاجب : ٥ / ١٥٩ / ١٨٥ / ٣٧١ / ٤١٤ / ٥٠٢ / ٥٠٥
- شرح الجمل للرندي : ١١٢
- الشيرازيات للفارسي : ٤٦٦
- (ص)
- صحيح البخارى (وجامعه) : ١٢٤ / ١٦٥
- (ك)
- الكافية لابن الحاجب : ٤ / ٥ / ٤٧ / ١٨٥
- كتاب سيبويه : ٢٧٨ / ٢٧٩ / ٤٦٧ / ٥٤٨
- (ل)
- اللباب للاسفرايني : ١١١
- (م)
- المجاز لأبي عبيدة معمر بن المثنى : ١٦٥
- المحكم : ٢٣٢
- المصباح للمطرزى ناصر الدين : ١١١
- المعاني للزجاج : ١١٢

١٠ : فهرس اللغة (١)

(أ)	
٢٣٢	: أبيل : أبابيل
٣٧/٣٠/٨	: أبط : تأبط
٢٢٠	: إبليس
١١١/١٠٦	: أبو
٢٢٠	: أجم : أجم وأجم
١٧٥/١٧٣	: آخر
١١١/١٠٦	: أخو
٢٣٥	: أدنى
٤٢	: أذن - التأذين
١٩٢	: أذينة
٢٧٥	: أربع
٢٦٢/٢٠٢	: أربعة
٢٣٤	: أرض : أراض
٣٦٥/٢٦٧/١٤٦	: أراط : أراط
٤٧٧	: أرى
٢٦٧	: أرنب
٢٦٣	: أرم
١٩٥/٤٨	: اسم : أسماء
٤٨	: سمو
/٤٣٤/٢١٢/٢٠٢/١٨٠	: أسامة
١٠٣	: اسطبل : اسطبلات
٣٥٣	: اسحل
٤٧٧	: اشتار
٢٣٧	: أشقى
٢٢٣	: أصبع
٢٣٦	: أعلى
٤١٦	x أف

(١) ويشمل الألفاظ التي قمنا بتفسيرها والتي فسرها القمولي .

٢٢٢	:	أكلب	:	أكلب
٢٠١/٢٠٠	:	إماء	:	أمة
٢٦٣	:		:	امروء
١٠٢	:		:	أمس
٣٣١	:	الآلية	:	الألو
٢٢٣	:		:	أنملة
٢٨٥	:		:	أين
	:	(ب)	:	
٥٤٦	:		:	باغيا
١٨٠/١٩	:	أبتع	:	بتع
٣٥٢	:		:	بجاد
٢٤٧	٧	بحران	:	بحر
١٨١/٢٠٣	:	بدأ	:	البدء
٤٠٤	:	بدا	:	
٢٥٩	:		:	بذر
٢١٣/١٤٥/١٤٣/١٠٤	:	إبراهيم	:	برهم
٢٥٠	:	بريان	:	برا
١٨٠/١٩	:	أبصع	:	بصع
٠	:	الباقلاء	:	بقل
٢٨/٢٧	:	البسطة	:	بسم
٢٦٠	:		:	بقم
٢١٢/٢١١	:		:	بكرة
١١٠	:		:	بكر
٢٠/١٨	:	بسن	:	بسن
٢٥٨	:	أبيض	:	بيض
٢٥٨	:	بينى	:	بتى
٢٤٨	:	بيان	:	بينى
٢٨٤	:	البين	:	بين
٢٨٥	:	بين	:	
٤٩١	:	بيان	:	بين
٢٦١	:	بايع	:	بيع
٢٦٥	:	بلاقع	:	بلقع
٢٦٧	:		:	بلق
٢٦٧	:		:	بهق

(ت)

٢٤٨ : تفاح

٢٤٨ : بيان : تبیین

(ث)

٣٥٢ : ثبیرا

٥٣/٥٢ : ثریا

٢٥٨ : اشد : ثمد

٤٣٤/٢١٢/٢٠٢ : شعالة : ثعمل

٢٢٥/٢٢٤ : ثمانیا : ثمان

٢٧٧ : ثلاث

(ج)

٢٤٠/٢٣٩ / ٢٣٧/٢٣٦/٢٢٥ : جوارى : جاریة

٢٢٤ : جحاجة : جحا

١٨٢ : جحا

٢٦٦/١٨٩/١٨٨/١٨٦ : أجدل : جدل

١ : جدیدان : جد

١٧٩ : جدعا' : جدع

٢٨٢/٦١/٦٠/٥٩ : الیجدع : جدع

١٨١ : جشم : الجشم

٧٧ : جعفر

١٨٣ : جعل

١٨٠/١٧٨ : جمع : جمع

١٨٠/١٧٩ : جمعا' : جمع

٥٦ : الجما'

(ح)

٢٢٦ : حواجب : حاجب

٣٣٦ : یحتبى محتب : حبا

١٣٤ : حبارى : حبر

٥٥ : الحارث : حرث

٢٥٢ : حبلان : حبل

٢٦٩ : حبلو

٢٧٦/٢٦٩ : حاتم : حتم

١٨٢ : حجا : حجا

٢٥	:	حجر	:	حجر
١٨٥/٨٢	:	حذام	:	الحنم
١٢/١١	:	حرض	:	حرض
٢٢١	:	حمدون	:	حمد
٣٨/٣٧	:	حمدلة	:	
٢٨٣/٢٨٢/٢٨٠/٢٧٤/٢٦٦/٢٥٧	:	أحمد	:	
١٠٣	:	حسام ، حسامات	:	حسم
٢٧٣	:	الحسن	:	حسن
٢٤٨	:	حسن : حسان	:	حسن
٥٥	:	الحسين	:	حسن
٢٤٥	:		:	معرض مساجد
١٨٤	:	حضار	:	حضر
٢٢٨/٢٢٧/٢٢١	:	حضاجر	:	حضر
٣٣٠	:	حظية	:	حظوة
٢٢٦	:		:	حمار
/٢٦٦/٢٦٢/٢٥٨/٢٥٧/٢٥٥/٢٤٦	:	أحمر	:	حمراء
/٢٦٦/٢٦٢/٢٥٨/٢٥٧/٢٥٥/٢٤٦	:		:	
٢٤٩	:		:	حمران
٢٤٨	:		:	حماض
٢٢١	:		:	حاميم
١٠٣	:	حمامات	:	حمام
١٨٣	:	حطم	:	حطم
١١٧	:	الأحما'	:	الحميم
١١٧	:		:	الحماء
٢٦١	:	يحمور	:	حمر
١٣٥	:	حور	:	حور
٢٧٤/٢٧٣	:	أحوص ، حوص	:	حوص
٢٦١/٢٣٧/٢٣٦	:	أحوى	:	الحوء
٣٨/٣٧	:	حيملة	:	حمل
١١١/١٠٦	:		:	حمو
٣٨/٣٧	:	حوئلة	:	حول
٣٠١/٢٠٠	:	حائض	:	حيض

(ح)

٢٦٥	:	خاتم	:	ختم
١١٧	:	الأختان	:	ختن
٢٦٦	:	أخرج	:	خرج
٣٥٤	:	خرد	:	خردة
٧٩	:	الخنش	:	خنشى
٤٩٦	:		:	خضم
٢٢٥	:	خاصم	:	
٢٥٩	:	خضم	:	الخضم
٣٥٠	:		:	خشن
٢٢٧	:		:	خير
١٨٨/١٨٦	:	أخيل	:	خيل
٣٥٤	:	خدال	:	خدلة
٢١	:		:	الخلف

(د)

٢٥٧	:	دئل	:	الدئل
٢١٢	:	ديباج	:	ديج
٥٢	:	الدبران	:	دبر
٣٨٥/٣٨٤	:	يدحرج	:	دحرج
٢٥٢	:	دخان	:	دخن
٢٨٣/١٠٣	:	درهيمات	:	درهم
٢١٩/٢٠٠/١٩٨	:	دعد	:	دعد
٢٠٠	:	دلال	:	دل
٢٤٧	:	دمان	:	دم
٣٤٨	:	مدامة	:	
٢٢٦	:	دواب	:	دواب
٢٦١	:		:	ديكا
٢٣٤/٢٣٠/٢٢٧/٢٢٦	:	دنانير	:	دينار
٢٧٣/١٨٩/١٨٧/١٨٦	:	أدهم	:	دهم

(ز)

٢٦٢	:	انخر	:	نخر
٢٠١	:		:	نراع
٢٦٧	:		:	نفرى

١١١	:		:	ذو
٣٤٨	:	مذهب	:	ذهب
	:	(ر)	:	
٢٢٦	:	ترايبع	:	ربيع
٢٥٥/٢٥١/٢٥٠	:		:	رحمان
٢٤٩	:		:	الرمد
٣٦٥	:	رسوم	:	رسم
٢٣٩	:	يرسى	:	رسمى
٣٢٦	:	ترامى	:	
٢٤٤	:		:	رام سكران
٢٤٧	:		:	رضوان
٢٧٦/٢٧٥/٢٧٣/١٨٩/١٨٧/١٨٦	:	أرقم	:	رقم
٢٢٣/٢٢٢	:	رفاهية	:	رفه
٢٤٧	:		:	رمان
١٣٣	:	رهط	:	الرهط
٤٥	:	رويد	:	ريد
٢٥٥	:	ريان	:	ريا
٤٩٩	:	رقاش	:	رقش
	:	(ز)	:	
٢٨٠/٢٥٨	:	يزيد	:	زاد
٢٤٧	:		:	زعفران
١٨٢/١٨١/١٤٤	:	زفر	:	الزفر
٢٧٠/١٩٢/١٨٩/١٤٤/١٤٣	:	زينب	:	زنب
٣٥٢	:	مزل	:	زمل
	:	(س)	:	
٣٨٨/٩١/٨٧/٨٦/٧٦	:	سيحان	:	سبيح
٤٠١/١٢٢/١٢٢/١٢٢/١٢٢/١٢٢	:	مساجد	:	سجد
٢٨٣/٢٨٠	:		:	
١٠٣	:	سجل : سجلات	:	السجل
١٧٧/٨٧/٨٦/١٧٥/١٧٦/٢١١/٢١٢/٢١٣	:	سحر	:	السحر
٢٨٧	:		:	
٢٤/٢٣	:	السحور	:	

٢٥٣	:	سخبان	:	سخن
١٠٤	:	سلم : مسلمات	:	سلم
٢٢١/١٣١	:		:	سيرين
٢١٩/١٨٤/١٤٥	:	إسحاق	:	سحق
١٣٢	:	سحنون	:	سحن
٣٤٩	:	استسريت	:	سرب
٣٧٨	:	السرب	:	
٢١٤	:	استبرق	:	سرق
١٢١/٧١٢/٨١٢/٩١٢/١٠٢٢/١١٢١/١٢١	:	سراويل	:	سرل
/ ٢٣٤/٢٣٣	:		:	
٢٣١	:	أساطير	:	سطر
١٩٢/١٨٩	:		:	سقر
١٢٣	:		:	سقيا
٢٧٦	:		:	سالم
٢٣٦/٢٣٥	:	السلام، السلامة	:	سلم
٤٢	:	التسليم	:	
٢٤٩	:	سلمان	:	
٢٥٥/٢٥٤/٢٥١/٢٥٠/٢٤٩/٢٤٧/٢٤٦	:	سكرا، سكري، سكارى	:	
٢٦٥	:	سافر	:	سفر
٢٣٤	:	سواق	:	سوق
٢٧٦/٢٧٥/٢٧٣/٢٢٨/١٨٦	:	أسود	:	سود
٣٢٨	:		:	سويد
١٥٨	:	سواع	:	سوع
٢٥٢	:	سيفان	:	سيفا
٥٤٦	:		:	سواد القلب
	:	(ش)	:	
١١٠	:	الإشباع	:	شبع
٢١٧ / ٢١٣	:	شتر	:	الشتر
٢٣٨	:		:	شر
٢٥٨	:		:	شريان
٢٢٠	:	شعيب	:	شعب
٣٤٨	:	استشعرت	:	شعر
٤٤٢	:		:	الشذاة
١٢٩	:		:	الشفع

٢٠٠	:		:	الشمس
٢٥٧	:		:	شمر
	:	(ص)	:	
٥٣٩	:	مصوح	:	
٣١/٢٣	:	الصباح	:	صبح
٢٨٧	:	صباح	:	
٢٣٠/٢٢٧/٢٢١	:	مصايح	:	مصباح
٢٢٢	:	صاحب، صواحب:	:	صحب
٥٣	:	الصعق	:	صعق
٢٥٨	:	أصفر	:	صفر
٢٤٦	:	صحارى	:	صحرا'
	:	صحيان	:	صحا
٢٤٥/٢٢٤	:	صياقل	:	صقل
٢١٩	:	صالح	:	صلح
٢٥٨	:	نصلو	:	صلا
٢٢٦	:	الصماء	:	صم
١١٧	:	الأصهار	:	صهر
٥٣٩	:	أصرتها	:	صرار
	:	(ض)	:	
٤٩١/١٢/١١	:	أضبط	:	ضبط
٢٥٢	:	ضحيان	:	ضحى
٢٨٣/٢٥٩	:	يضرب	:	ضرب
	:	تضارب	:	
٢٥٨	:		:	اضرب
٢٦٥	:		:	ضارب
٢٥٢	:	ضوجان	:	ضوج
٥٢٩	:		:	الضيعة
	:	(ط)	:	
٢٤٩	:		:	الظم
٢٠٠	:	طامث	:	طمث
٢٠١/٢٠٠	:	طاهر	:	طهر
٢٨٣	:	طليحة	:	طلحة
١٤٥	:	معدى	:	عدى

٤٥٢	:	عراض	:	عرض
٢٥٨/٢٥	:	يعيش	:	عاش
٢٧٣/٥٥	:	العباس	:	عبس
٢٢٦	:	عجال	:	عجل
٣٨٧/٢١٣	:	عتمة	:	عتم
٧	:	عتاق	:	عتق
٢٤٩/٢٤٧/١٢٢	:	عثمان، عثمانة	:	عثم
٢٨٣	:	عشيمين	:	
٢٢٦	:	عذافر	:	عذفر
٤٤٢/٤٤١	:		:	عرفج
٨٨	:	الإعراب	:	عرب
٣٥٢	:	عرانين	:	عرنين
٢٢٠	:	عزير	:	عزر
١٦٠	:	عاشورا	:	عشر
٢١٣	:		:	عشية
١٢٣	:		:	عصا
٣٥٤	:	عصور	:	عصر
٤٩١	:	أعسر	:	عسر
٢٥٠/٢٤٩	:	عطش، عطشان	:	عطش
٣١٩/١٨٤	:	يعقوب	:	عقب
٢٠١	:	عقاب	:	
٢٠٣/٢٠١	:	العقرب	:	عقرب
٢٥٣	:	علاب	:	علب
١٩٨	:	علب	:	
٢٦٧	:	علياء	:	
٢٦٧/١٥٣/١٤٦	:	علق	:	علق
٢٥٩	:		:	علم
٢٦٦	:	أعلم	:	
٢٦٦/٢٦٢/٢٥٧	:	يعملة، يعمل	:	عمل
١٣١/١٩/١٨	:	عليون، عليين	:	عليّ
٣٨٨/٢٤٦	:	عمران	:	عمر
٢٨٣	:	عمير	:	
١٨١/١٢٢	:	العمرين	:	

٣٥٠	:	معنى	:	عنى
٢٨٥	:		:	عند
٢٠٢	:	عائشة	:	عيش
٣٦٥	:	تعفق	:	عفق
٥٤٥	:	تعز	:	عزا*

(غ)

٣١/٢٣	:	غبوق	:	غبق
٢١٢/٢١١	:	غدوة	:	غدا
٢٥٥	:	غضبان	:	غضب
١٨٤	:	غلاب	:	غلب
١٥٨/١٥٧	:	يفوئا	:	غوئا
٤٤٢	:		:	الغرب

(ف)

٢٣٤	:	فواره	:	فارة
١٦٢	:	فجار	:	فجر
٢٦١	:	فرا	:	فر
٢٢٤/٢٢٣/٢٢١	:	فرزانة	:	فرزن
٢١٤	:		:	فرند
١٠١	:	أفراس	:	فرس
١٧١/١٦٢	:	فساق	:	فسق
١٨٧/١٨٦	:	أفصى	:	فعا
٢٢٢	:	أفاضل	:	فضل
٢٥٨	:	أفكر	:	فكر
٢٣	:	فطور	:	فطر
٢٢٣	:	أفلس	:	فلس
١١١/١٠٦	:		:	فو
٢٥٣	:	فشوان	:	فشن

(ق)

٢٤٢/٢٤١/٢٣٩/٢٣٥/٢٣٤	:		:	قاض
٢٢١/٢٠٥	:	قابيل	:	قيل
٢٣	:	القبول	:	
٢٦٥	:	قاتل	:	قتل
٢٠٠	:		:	قدر
١٣٥	:	مقصورات	:	قصر

١٨٥/١٨٤/١٨١	:	قطام	:	قطم
٢٤٨	:	قطان	:	قطن، قط
٢١٦/٢١٥	:	قالون	:	قلن
١٨١	:	قيم	:	قائم
	:	(ك)	:	
١٩	:		:	كتع، أكتع
٢٦١	:	كرا	:	الكر
١٤٥	:		:	كرب
٢٠١	:	كراع	:	كرع
٢٥٨	:	أكرم	:	كرم
٢٢٤	:	كراهية	:	كره
٢٤٧	:	كفران	:	كفر
٤٣/٤١	:	الكلم	:	كلم
٤٢	:	التكليم	:	كلم
٤١	:	تكلّمهم	:	كلم
٢٣٦/٢٣٥	:	كلام	:	
١٠٣	:	كسيات	:	كسى
٢٠١/٢٠٠	:	كلاب	:	كلب
٣٤٦	:	الكلالة	:	كل
٣٤٨	:	الكميت	:	كمت
	:	(ل)	:	
٥٣٩	:	اللقاح	:	لقاح
٢١٤	:	اللجام	:	لجم
٢٥٧/٢٥٠	:	لحيان	:	لحن
٢٧٦	:		:	لظي
٧	:	يلفظ	:	لفظ
١٧١	:	لكاع	:	لكع
٢٨/١٩	:	ليطان	:	لاط
٢٢١/٢١٨/٢١٧	:	لوط	:	لوط
٣٣٥	:	اللماس	:	اللمس

(م)

٣٤٨	:	متون	:	متن
٢٧٧	:		:	مثنى
٢٢٦	:	محادر	:	محاد
٢٦١	:	محدة	:	
١٥٥	:		:	مرداس
١٢/١١	:		:	مز
٢٦٧	:		:	معزى
٣٢٢/٢٢٠	:	مقت	:	المقت
٣٨٨/٨٦	:	معاذ الله	:	معاذ
١	:	الملوان	:	ملا
٢٥٣	:	مصانة	:	مصان
٢٣٩	:	مستهد	:	مستد
٣٤/٢٦	:	من	:	مين
٢٢٤	:	مدائني	:	مدينة
٣٥٠	:	مطول	:	مطل
٢٤٥	:		:	معدى حمراء
٥٤٦	:		:	متراخيا
٢٥٣	:		:	موتان ، موتانة
٢٣٤	:		:	موال
٢٣٤	:		:	مواش

(ن)

٣٣٥	:	النباز	:	النبذ
٢٧	:	نيقة	:	نيق
٣٣٥	:	لا تناجشوا	:	النجش
٥٣	:		:	نجم
٣٤/٦	:	ينحو	:	نحا
٣٥٣	:	تنخل	:	نخل
/٢٥٧/٢٥٤/٢٥١/٢٤٩/٢٤٦	:	ندمان	:	ندمن
٢٥٧	:		:	نرجس
١٢/٨٢/١٧١/٢٨/٢١	:	نزال	:	نزل
٢٠١/٢٠٠	:		:	نساء
٢٥٨	:	تنسب	:	نسب

٢٥٧	:	نسرین	:	نسر
٢٤٧	:	نسیان	:	نسی
٢٥٣	:	نصاری	:	نصران
٢٦	:			نعم
١٣٣	:			نفر
١٩	:	نائع	:	نوع
٢٢١/٢٢٠/٢١٨/٢١٧/٢١٣	:			نوح

(هـ)

٣٤٦/٣٣٨	:	هاؤم	:	هوم
١١٨/١١١/١٠٦	:	هنو	:	هن
٢٠٥	:	هاپیل	:	هیل
١٨١	:	هیل		
٢٩٣	:	هضمیم	:	هضم
٨	:			هلم
٢٨٣/٢٢٦/٢١٩/٢١٨/١٩٥/١٠٣	:	هندات	:	هند
٢٨٣	:	هنیده		
٢٢١	:		:	هود
٣٩٧	:	تهراق	:	هرق
٤٤٥	:			هجیری

(و)

١٥٨	:	ودا	:	الود
٤٨	:	زنة	:	وزن
٤٨	:	عدة	:	وعد
٣٤/٢٦	:	ل	:	ولاية
٣٦٧	:	تولیع	:	ولع
٤٤٢	:	یزع	:	وزع
٤٥٢	:	المواكب	:	وكب
٥٤٥	:			وزر
٥٤٥	:	واقی	:	وقاية

(ی)

٢٥٧	:	یاسمین	:	یسم
٩١/٨٧/٨٦	:	ایمن الله	:	یمن
٤٩١	:	ایمن		
٢٢٤	:	یمان	:	یمنی

۲۱۶	:		:	یوسف
۲۵	:		:	یحیی
۲۴۷	:	یدان	:	ید
۲۸۱	:		:	یقظان

الصفحة	المسألة
٨-٩	الخلاف بين الفراء وغيره وبين التميميين والحجازيين في (هلم)
٣٩	الخلاف عن حقيقة الكلام لغة
٤٢	اختلافهم في اشتقاق الكلام
٤٨	اختلاف الكوفيين والبصريين في أصل الاسم
٥٥	الخلاف في جواز دخول اللام على الأعلام أصلاً
٦١	اختلافهم في أل التعريف
٧٠	اختلافهم في الإسناد والإسناد إليه
٧٨	اختلافهم في المركب في أنه مبني أو معرب
٩١	اختلاف النحاة في دخول الإعراب الكلام
٩٥	اختلاف النحاة في الإعراب سابق البناء أو العكس
٩٦	اختلافهم في حركات البناء هل هي أصل لحركات الإعراب أم العكس
٩٧	الاختلاف في أصل الرفع
١٠٠	اختلافهم في جواز إطلاق القاب البناء والإعراب أحدهما على الآخر
١٠٢	اختلاف بعضهم في جمع الموءنث أنه مبني
١٠٧	اختلافهم في إعراب الأسماء الستة
١١٩	اختلافهم في إعراب المثنى
١٢٧	اختلاف البصريين والكوفيين في (كلا وكلتا)
١٣٥	اختلاف النحاة في إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم
١٥٠	اختلافهم في صرف جمع الموءنث السالم وعدم صرفه
١٥٤	هل للشاعر منع صرف المنصرف ، اختلاف النحاة في ذلك
١٦٤	اختلاف النحاة في بناء (فعال ومفعل) في الأعداد
١٧١	هل للشاعر منع صرف المنصرف (آخر وفسق)
١٧٥	اختلاف النحاة في وجه العدل في آخر
١٨٩	الخلاف بين سيبويه والمازني في مثل : "مرت برجل أفضل"
١٩٠	الخلاف بين النحاة في (بنت وأخت)
١٩٣	الخلاف في صرف الاسم المنقول من المذكر إلى الموءنث وعدم صرفه
٢١٦	الخلاف في صرف الاسم العربي الثلاثي الساكن الوسط
١٩٣	الخلاف في صرف وعدم صرف الموءنث المعنوي إذا سمي به مذكر
٢٢٧	اختلافهم في صيغة منتهى الجموع إذا نقل ووضع للمفرد
٢٢٨	اختلافهم في صرف (سراويل)
٢٣٤	اختلافهم في صرف صيغة منتهى الجموع وعدمه إذا كان معتلاً

- ٢٣٢ اختلاف سيمويه والزجاج في تنوين (جوار)
- ٢٨١ اختلاف النحاة في الاسم غير المنصرف إذا دخلت الألف واللام
- ٢٩٧ اختلاف النحاة في الرفع للفاعل
- ٣٠٠ اختلاف النحاة في موضع الفاعل
- ٣١٠- ٣١١ اختلاف النحاة في جواز تقديم المفعول وتأخير الفاعل
- ٣٤٥ الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال الأول أو الأخير
- اختلاف النحاة في مسألة ما إذا أعلت الثاني فلا يخلو أن يكون الأول
- ٣٦٢ يطلب الاسم المتنازع فيه على جهة الفاعلية أو المفعولية
- ٣٨٠ اختلافهم في جواز وقوع التنازع فيما يتعدى إلى ثلاثة
- ٣٨٨ اختلافهم في إقامة المفعول به المقيد بحرف جر مقام الفاعل
- ٣٩٠ اختلافهم في المصدر المقدر هل يجوز إقامته مقام الفاعل
- ٣٩١ اختلافهم في جواز إقامة المفعول الثالث من باب (اعلت)
- ٣٩٩ اختلافهم حول العامل في الاسم المنصوب في مثل : (أعطى زيد درهما)
- ٤٠٠ اختلافهم فيما إذا أقت الثاني مقام الفاعل فهل المعنى على ما كان عليه أم لا ؟
- ٤٠٣ أقوالهم في رافع المبتدأ
- ٤٠٥ أقوالهم في رافع الخبر
- ٤١٣ اختلافهم في اعتماد الصفة الواقعة مبتدأ على حرف نفي أو استفهام
- ٤٤٣ اختلاف النحاة في وقوع الجملة الطلبية خبراً
- اختلافهم في الظروف والمجرورات إذا وقعت أخباراً هل هي من قبيل الجمل
- أو المفردات
- ٤٦٤
- ٤٨١ اختلاف النحاة في (أين وكيف ومتى)
- ٥٠١ اختلاف النحاة في دخول الفاء في خبر (إن)

تصحيح فهرس المصادر والمراجع

(أ)

١ - (الابانة عن معاني القراءات)

لمكي بن أبي طالب حموش القيسي (٣٥٥ - ٤٣٧ هـ)

تحقيق الدكتور : عبد الفتاح اسماعيل شلبي

دار نهضة مصر للطبع والنشر

٢ - (أبجد العلوم)

لصديق بن حسن القنوجي (١٣٠٧ هـ - ١٨٨٩ م) ج ٣

دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

٣ - (أخبار النحويين البصريين)

لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٢٨٤ - ٣٦٨ هـ)

تحقيق : طه محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي

الطبعة الاولى سنة : ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

٤ - (أدب الكاتب)

لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٦ هـ)

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد

الطبعة الرابعة سنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م

مطبعة السعادة بمصر.

٥ - (الاستغناء في أحكام الاستثناء)

لشهاب الدين القرافي (ت ٦٨٣ هـ)

تحقيق الدكتور : طه محسن

طبعة سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م مطبعة الارشاد - بغداد

٦ - (الاستيعاب في أسماء الأصحاب)

لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم

النمرى القرطبي (٣٦٣ هـ - ٤٦٣ هـ)

ج ١ - ٢ - ٣ - ٤ طبعة سنة ١٣٥٨ هـ / ١٩٣٩ م

مطبعة مصطفى محمد بمصر

٧ - (أسد الغابة في معرفة الصحابة)

لعزالدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري (٥٥٥ - ٦٣٠ هـ)

ج ١ / تحقيق وتعليق : بدون

ج ٢ - ٣ - ٤ / تحقيق وتعليق : محمد ابراهيم البنا ، ومحمد أحمد

عاشور ، ومحمود عبد الوهاب فايد

ج ٦ - ٧ / تحقيق وتعليق : محمد ابراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور

طبعة : دار الشعب - القاهرة

٨ - (أسرار البلاغة في علم البيان)

لعبد القاهر الجرجاني

تحقيق : السيد محمد رشيد رضا

طبعة سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت

٩ - (أسرار العربية)

لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري

طبع في مدينة ليدن بمطبعة بريل

سنة ١٣٠٣ هـ - ١٨٨٦ م

١٠ - (الأشباه والنظائر)

لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)

تحقيق / طه عبدالرؤوف سعد ج ١ - ٢

طبعة سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

١١ - (الاصابة في تمييز الصحابة)

للشيخ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني

المعروف بابن حجر (٥٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ)

ج ١ - ٢ - ٣ - ٤ طبعة سنة ١٣٥٨هـ - ١٩٤٩م

مطبوعة : مصطفى محمد بمصر

١٢ - (الأصول في النحو)

لأبي بكر بن السراج البغدادي (ت ٣١٦هـ)

تحقيق الدكتور : عبد الحسين الفتلي ج ١ - ٢

طبعة سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م بغداد

١٣ - (الأعلام)

لخير الدين الزركلي

ج ٣ - ٤ - ٧ الطبعة الثالثة

١٤ - (الاغراب في جدل الاعراب في أصول النحو)

لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)

تحقيق : سعيد الأفغاني

الطبعة الثانية سنة / ١٣٩١هـ - ١٩٧١م

دار الفكر - بيروت

١٥ - (الافصاح في شرح أبيات مشكلة الاعراب)

لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٨٧هـ)

تحقيق : سعيد الأفغاني

الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

١٦ - (الافصاح في فقه اللغة)

لعبد الفتاح صعيدي ، وحسين يوسف موسى

ج ١ الطبعة الثانية سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

دار الفكر العربي - القاهرة

١٧- (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب)

لابن السيد البطليوسي ، طبعة سنة / ١٩٧٣ م

دار الجيل للنشر والتوزيع بيروت - لبنان

١٨- (الاقناع في القراءات السبع)

لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري

ابن الباناش (ت ٥٤٠ هـ) تحقيق الدكتور : عبدالمجيد قطامش

ج١-٢ الطبعة الأولى سنة / ١٤٠٣ هـ

١٩- (ألف باء)

لأبي الحجاج يوسف محمد البلوي

ج١-٢ / عالم الكتب - بيروت

٢٠- (الأملالي النحوية)

لابن الحاجب (٥٧٠ - ٦٤٦ هـ)

تحقيق : هادي حسن حمودي ، ج١-٢-٣-٤

الطبعة الأولى سنة / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

مكتبة النهضة العربية - عالم الكتب بيروت

٢١- (الأملالي)

لأبي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي

ج١-٢ - دار الفكر

٢٢- (أملالي السهيلي)

لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (٥٠٨ - ٥٨١)

تحقيق : محمد ابراهيم البنا

مكتبة : السهيلي - مطبعة السعادة

٢٣ - (الأُمالي الشجرية)

لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة

ج١ - ٢ - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .

٢٤ - كتاب (الأُمثال)

للمحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ - ٣٣٨ هـ)

تحقيق الدكتور : عبد المجيد قطامش

الطبعة الاولى سنة / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

دار المأمون للتراث - دمشق

٢٥ - (أمراء الشعر العربي في العصر العباسي)

لأنيس المقدسي

الطبعة الثانية عشرة سنة ١٩٧٩ م

دار العلم للملايين - بيروت - لبنان

٢٦ - (املاء ما من به الرحمن)

لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٥٣٨ - ٦١٦ هـ)

ج١ - ٢ - الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

٢٧ - (انباء الرواة على أنباء النحاة)

لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤ هـ)

تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم

ج١ - ٢ - ٣ - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

دار الفكر العربي القاهرة - مؤسسه الكتب الثقافية بيروت

٢٨ - (الانصاف في مسائل الخلاف)

لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري (٥١٣ - ٥٧٧ هـ)

معه كتاب الانتصاف من الانصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد

ج١ - ٢ - المكتبة التجارية الكبرى لمصطفى محمد - مصر .

٢٩ - (أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك)

لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري

(ت ٧٦١هـ)

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد

ج ١ - ٢ - ٣ - الطبعة : الخامسة سنة ١٩٦٦ م

دار احياء التراث العربي - بيروت لبنان

٣٠ - (الايضاح في شرح المفصل)

لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (٥٧٠ - ٦٤٦هـ)

تحقيق الدكتور: موسى بناي العليلى

ج ١-٢ - طبعة سنة ١٩٨٢ م ، مطبعة العاني - بغداد

٣١ - (الايضاح في علل النحو)

لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٨هـ)

تحقيق الدكتور : مازن المبارك

الطبعة الثانية سنة / ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م ، دار النفائس بيروت

٣٢ - (ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون)

لإسماعيل باشا محمد أمين بن مير سليم البغدادي (ت ٣٣٩هـ)

المجلد (١-٢) - منشورات مكتبة المثنى - بغداد

(ب)

٣٣ - (البحر المحيط)

لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي

(٦٥٤ - ٧٥٤ هـ)

ج ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - الطبعة الثانية ، سنة / ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

٣٤ - (البداية والنهاية)

لابن كثير الدمشقي ج ١٤

- ٣٥ - (البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع)
للقاضي محمد بن علي الشوكاني (ت. ١٢٥٠ هـ)
الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ - ج ١
الناشر : الشيخ معروف عبدالله باسندور
- ٣٦ - (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة)
لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت. ٩١١ هـ)
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم
- ٣٧ - (البيان والتبيين)
لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (١٥٠ - ٢٥٥)
تحقيق وشرح : عبد السلام هارون
ج ١ - ٤ - الطبعة الرابعة - دار الفكر
(ت)
- ٣٨ - (تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي)
للدكتور : حسن ابراهيم حسن
ج ١ الطبعة السادسة سنة ١٩٦١ م
ج ٢ الطبعة السابعة سنة ١٩٦٤ م
ج ٣ الطبعة السابعة سنة ١٩٦٥ م
ج ٤ الطبعة الأولى سنة ١٩٦٧ م
مكتبة النهضة المصرية .
- ٣٩ - (تاريخ بغداد أو مدينة السلام)
للمحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت. ٤٦٣)
المجلد الأول - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان

٤٠ - (تاريخ المذاهب الاسلامية)

الجزء الثاني في تاريخ المذاهب الفقهية للامام محمد أبوزهرة
دار وهدان للطباعة والنشر - القاهرة

٤١ - (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان)

لابن مكي الصقلي (٥٠١ هـ - ١٠٧٢ م)
تحقيق الدكتور : عبد العزيز مطر
طبعة سنة ٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م

القاهرة - المجلس الأعلى للشئون الاسلامية

٤٢ - (تحفة الطالب) في شرح الكافية (مخطوط)

لنجم الدين أحمد بن محمد القمولي (٧٢٧ هـ)

رقم / ١٣٣ / ١٥ / ١٥٦

مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة

٤٣ - (تذكرة الحفاظ)

للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي (٧٤٨ هـ - ١٣٤٧ م)

ج ١ - ٢ - دار احياء التراث العربي

٤٤ - (ترتيب المدارك وتقريب المسالك)

للقاضي عياض أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي

(ت ٥٤٤ هـ - ١١٤٩ م)

تحقيق الدكتور : أحمد بكر محمود

ج ١ - ٢ - سنة الطبع / ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٧ م

دار مكتبة الفكر - طرابلس ليبيا

٤٥ = (تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبى)

اختصار : أبي المرشد سليمان بن علي المعري

تحقيق الدكتور : مجاهد محمد محمود الصواف ، والدكتور : محسن

عياض عجيل ، طبعة سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

دار المأمون للتراث - دمشق

٤٦ - كتاب (التكلية)

لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان

طبعة سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

الجمهورية العراقية - بغداد

٤٧ - (التلخيص في علوم البلاغة)

لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب

ضبط وشرح : عبد الرحمن البرقوقي

دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان

٤٨ - كتاب (التيسير في القراءات السبع)

لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني

عني بتصحيحه : أوتويرتزل

طبعة سنة ١٩٣٠ م ، استانبول - مطبعة الدولة

(ج)

٤٩ - (جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والاسلام)

لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي

القسم الأول - حققه وضبطه : علي محمد البجاوي

الطبعة الأولى ، دار نهضة مصر للطبع والنشر - الفجالة القاهرة

٥٠ - (جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والاسلام)

لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي

توفي اوائل القرن الرابع

حقيقه وعلق عليه : الدكتور محمد علي الهاشمي

ج١ - ٣ الطبعة الاولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

٥١ - (الجنى الداني في حروف المعاني)

للحسن بن قاسم المرادي

تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة

الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م

المكتبة العربية بحلب

٥٢ - (جوامع كتاب اصلاح المنطق)

عن أبي يوسف يعقوب بن اسحاق السكيت

الطبعة الأولى سنة ١٣٦٤هـ

مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدرآباد - الدكن

(ح)

٥٣ - (ابن الحاجب النحوي) آثاره ومذهبه

للدكتور عبد عون الجنابي

سنة ١٩٧٣ - ١٩٧٤م مطبعة كاسعد - بغداد

٥٤ - (حاشية الخضري على ابن عقيل)

لمحمد الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

ج١ - ٢ / مطبعة دار

٥٥ - (حاشية محمد بن علي الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك)

ج١ - ٤ - دار الفكر - بيروت

٥٦ - (حجة القراءات)

لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة

تحقيق : سعيد الأفغاني

الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

مؤسسة الرسالة - بيروت

٥٧ - (الحجة في القراءات السبع)

لابن خالويه - تحقيق وشرح الدكتور : عبد العال سالم مكرم

الطبعة الثانية : ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م دار الشروق

٥٨ - (ابن حزم) حياته وعصره وآراؤه وفقهه

لمحمد أبوزهرة

طبعة سنة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م دار الفكر العربي

٥٩ - (ابن حزم وموقفه من الالهيات)

للدكتور : أحمد بن ناصر الحمد

الطبعة الاولى سنة ١٤٠٦ هـ

٦٠ - (حسن المحاضرة في تاريخ مصر والحاضرة)

لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)

ج ١ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

٦١ - (الحطيئة البدوي المحترف)

للدكتور : درويش الجندی

الطبعة الاولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م

مكتبة نهضة مصر بالفجالة

٦٢ - (الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل)

لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البلطيوسي (٤٤٤-٥٢١ هـ)

تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودی

طبعة سنة ١٩٨٠ م

دار الرشيد للنشر - الجمهورية العراقية

(خ)

٦٣ - (الخصائص)

لأبي الفتح عثمان بن جني

ج ١ الطبعة الثانية ، ج ٢ الطبعة بدون ،

ج ٣ الطبعة الثانية

دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان

٦٤ - (خزنة الأدب ولبالباب لسان العرب)

لعبد القادر بن عمر البغدادي

تحقيق وشرح : عبد السلام هارون

ج ١ - ٤ - طبعة سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة

٦٥ - (خطط المقرئ)

ج ٣ عن طبعة بولاق سنة ١٢٢٠ هـ

تمدره : دار التحرير للطبع والنشر

(د)

٦٦ - (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة)

لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)

تحقيق : محمد سيد جاد الحق

ج ١ الطبعة الثانية سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م

طبع باعانة وزارة المعارف - الهند

٦٧ - (الدرر اللوامع على مجمع الهوامع شرح جمع الجوامع)

لأحمد بن الأمين الشنقيطي

تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم

ج ١ الطبعة الأولى سنة ١٤٠١ هـ

دار البحوث العلمية - الكويت .

٦٨ - (دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه)

للدكتور : عبدالكريم جواد كاظم الزبيدي

الطبعة الاولى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع - جده

٦٩ - (درة الفواص في أوهام الخواص)

للقاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ)

تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم

دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة

٧٠ - (الدليل الشافي على المنهل الصافي)

لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردى (٨٧٤هـ)

تحقيق : فهم محمد الشلتوت

ج ١ - ٢ - مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة

٧١ - (ديوان البحترى)

تحقيق وشرح : حسن كامل الصيرفي

المجلد الثالث - الطبعة الثانية - دار المعارف بمصر

٧٢ - (ديوان جرير)

طبعة سنة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م

دار صادر للطباعة والنشر - بيروت

٧٣ - (ديوان حميد بن ثور الهلالي)

لعبد العزيز الميمني

نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٧١هـ - ١٩٥١م

الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة

٧٤ - (ديوان ذى الرمة)

الطبعة الثانية سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

المكتب الاسلامي لمحمد زهير الشاويش - دمشق

٧٥ - (ديوان زهير بن أبي سلمى)

دار صا در - بيروت.

٧٦ - (ديوان عبد الله بن رواحة)

دراسة في سيرته وشعره للدكتور وليد قصاب

الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

دار العلوم للطباعة والنشر

٧٧ - (ديوان العرب)

مجموعات من عيون الشعر الأَصمعيات

اختيار الأَصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب (١٢٢-٢١٦)

تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون

الطبعة الرابعة دار المعارف بمصر

٧٨ - (ديوان علقمة الفحل)

شرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان - الأُعلم الشنتمري

تحقيق : لطفي الصقال ودرية الخطيب

راجعته الدكتور فخر الدين قباوة

الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

٧٩ - (ديوان عمر بن أبي ربيعة)

طبعة سنة ١٩٧٨ م

الهيئة المصرية العامة للكتاب

٨٠ - (ديوان الفرزدق)

المجلد ١ - ٢ طبعة عام ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م

دار صا در بيروت

٨١ - (ديوان كثير عزة)

جمعه وشرحه الدكتور : احسان عباس

طبعة سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م

دار الثقافة بيروت - لبنان

٨٢ - (ديوان لبيد بن ربيعة العامري)

طبعة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م

دار صادر - بيروت

(ن)

٨٣ - (نيل الامالسي)

لأبي علي اسماعيل بن القاسم القالي

ج ١ - ٢ - دار الفكر

(ر)

٨٤ - (الرد على النحاة)

لابن مضاء أبي العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي

(٥١٣ - ٥٩٢ هـ)

دراسة وتحقيق الدكتور محمد ابراهيم البنا

الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م - دار الاعتصام

٨٥ - (رصف الباني في شرح حروف المعاني)

لأحمد بن عبد النور الملقى (ت ٧٠٢ هـ)

تحقيق : أحمد محمد الخراط

طبعة سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، مطبعة زيد بن ثابت - دمشق

٨٦ - (رغبة الآمل من كتاب الكامل)

لسيد بن علي المرصفي

ج ١ - ٤ الطبعة الثانية سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

مكتبة دارالبيان - بغداد

٨٧ - (الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام)

للإمام عبدالرحمن السهيلي (٥٠٨ هـ - ٥٨١ هـ)

ومعه السيرة النبوية للإمام ابن هشام (٢١٨ هـ) ج ١ - ٧

تحقيق : عبد الرحمن بن الوكيل

الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م

دارالكتب الحديثة - القاهرة

٨٨ - (الروضة المعطار في خبر الأقطار)

لمحمد بن عبد المنعم الحميري

تحقيق الدكتور : احسان عباس - طبعة سنة / ١٩٧٥ م

دارالقلم للطباعة - لبنان

٨٩ - (روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات)

للميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري

تحقيق : أسد الله اسماعيليان

المجلد الأول طبعة سنة ١٣٩٠ هـ - طهران

المجلد الثاني والمجلد الثالث طبعة سنة ١٣٩١ هـ

المجلد الخامس سنة ١٣٩٢ هـ مطبعة مهراستوار

المجلد السادس ، طبعة : بدون

المجلد السابع سنة ١٣٩٢ هـ - مطبعة مهراستوار

المجلد الثامن الطبعة الرابعة سنة ١٣٩١ هـ مطبعة مهراستوار

٩٠ - (ریح النسرین فیمن عاش من الصحابة مائة وعشرين)

لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)

تحقيق : عدنان أحمد مجود

الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

دار الوفاء للنشر - جدة

(س)

٩١ - كتاب (السبعة في القراءات)

لابن مجاهد

تحقيق الدكتور : شنقي ضيف

الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠هـ - دار المعارف

٩٢ - (سر صناعة الاعراب)

لأبي الفتح عثمان بن جني ج١

تحقيق : مصطفى السقا - محمد الزفزاف - ابراهيم مصطفى

عبدالله أمين - الطبعة الأولى

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

٩٣ - (سقط الزند)

لأبي العلاء المعري ، طبعة سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م

دار صادر للطباعة والنشر - بيروت

٩٤ - (السلوك لمعرفة دول الملوك)

لتقي الدين أحمد بن علي المقرئ (٨٠١هـ)

ج٢ قسم أول - سنة ١٩٧١م

مطبعة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة

الناشر : محمد مصطفى زياد

٩٥ - (سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني)

طبعة دار احياء السنة النبوية

(ش)

٩٦ - (شجرة النور الزكية في طبقات المالكية)

لمحمد بن محمد مخلوف

طبعة جديدة بالأوفست عن الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ

المطبعة السلفية ومكتبها على نفقة دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

٩٧ - (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)

لعبد الحى بن العماد الحنبلي

ج ٦ - طبعة بيروت

٩٨ - كتاب (شرح أبيات سيبويه)

لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ)

تحقيق : زهير غازي زاهد

الطبعة الأولى سنة ١٩٧٤ م . مطبعة الفزى الحديثة - نجف

٩٩ - (شرح أبيات سيبويه)

لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (٣٣٠ - ٣٨٥ هـ)

تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني

ج ١ - ٢ ، طبعة سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م

مطبعة الحجاز - دمشق

١٠٠- (شرح أبيات مغني اللبيب)

تصنيف : عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠-١٠٩٣ هـ)

ج ١- ٥ تحقيق : عبد العزيز رباح ، واحمد يوسف دقاق

ج ١- ٢ - الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م

ج ٣- الطبعة الأولى سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

ج ٤- الطبعة الأولى سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

ج ٥- الطبعة الخامسة سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

دار المأمون للتراث - دمشق

طبع في مطبعة زيد بن ثابت .

١٠١- (شرح ابن عقيل)

لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني (ت ٧٦٩ هـ)

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد

ج ١- ٢- الطبعة ١٢ سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م

مطبعة السعادة - مصر

١٠٢- كتاب (شرح أشعار الهذليين)

صنعة : أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ج ١- ٣

تحقيق : عبد الستار احمد فراج ومحمود محمد شاكر

مطبعة المدني - القاهرة

١٠٣- (شرح التسهيل لابن مالك)

تحقيق الدكتور : عبد الرحمن السيد

ج ١- الطبعة الأولى سنة ١٩٧٤ م

توزيع مكتبة الانجلو المصرية

١٠٤- (شرح جمل الزجاجي)

لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن

عبدالله بن هشام الأنصاري (٦٠٨ هـ - ٧٦١ هـ)

دراسة وتحقيق الدكتور : علي محسن عيسى مال الله

الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م عالم الكتب - بيروت

١٠٥- (شرح جمل الزجاجي)

لابن عصفور الاشبيلي (٥٩٧ - ٦٦٩ هـ)

ج١ طبعة سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

ج٢ طبعة سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح

١٠٦- (شرح ديوان الاخطل التغلبي

لالياء سليم الحاوي

نشر وتوزيع : دار الثقافة بيروت - لبنان

١٠٧- (شرح ديوان امرى القيس)

طبعة سنة ١٩٦٨ م

منشورات دار الفكر - بيروت

١٠٨- (شرح ديوان امرى القيس بن حجر الكندي)

لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري

اعتنى بتصحيحه الشيخ ابن أبي شبيب - الجزائر

طبعة سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

١٠٩- (شرح ديوان امرى القيس)

طبعة سنة ١٩٦٨ م ، منشورات دار الفكر بيروت

١١٠- (شرح ديوان جرير)

لمحمد اسماعيل عبدالله الصاوي

ج ١ ، دارالاتدليس للطباعة والنشر - بيروت

١١١- (شرح شافية ابن الحاجب)

لرضي الدين الاسترأبأدى (ت ٦٨٨ هـ)

مع شرح شواهد له عبد القادر البغدأدى (ت ٩٣٠ هـ)

تحقيق : محمد نورالحسن ، ومحمد محيي الدين عبد

الحميد ، ومحمد الزفزاف

ج ١-٣ الطبعة الأولى سنة / ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م

مطبعة حجازى بالقاهرة

١١٢- (شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك)

للشيخ عبد المنعم الجرجاوى

دارالكتب العربية الكبرى بمصر

١١٣- (شرح شواهد المغني)

لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)

ج ١-٢ لجنة التراث العربي

١١٤- (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات)

لأبى بكر محمد بن القاسم الأتبارى (٢٧١ - ٣٢٨)

تحقيق : عبد السلام محمد هارون

طبعة سنة ١٩٦٣ م - دارالمعارف

١١٥- (شرح القصائد العشر)

صنعة : الخطيب التبريزى

تحقيق وشرح : الدكتور فخرالدين قباوة

الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

دارالافاق الجديدة - بيروت

١١٦- (شرح الكافية في النحو)

تصنيف وشرح : جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو المعروف

بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)

طبعة سنة ١٣١١ هـ - ربيع الأول

مطبعة : عامر مده طبع أولمشدر

١١٧- (شرح الكافية في النحو)

تأليف : جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو المعروف :

بابن الحاجب (٥٧٠ - ٦٤٦)

شرح : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦ هـ)

ج ١-٢ ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

١١٨- (شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها)

اعتنى بجمعه وتصحيحه : أحمد بن الأمين الشنقيطي

دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

١١٩- (شرح المفصل)

لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٣٦٣ هـ)

ج ١-١٠ عالم الكتب بيروت - مكتبة المتنبى القاهرة

١٢٠- (شرح المفضليات)

للتبريزي أي زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني

(٤٢١ - ٥٠٢ هـ)

تحقيق :- علي محمد الجاوي

ج ١-٣ دار نهضة مصر للطباعة والنشر

١٢١- (شرح المقدمة المحسبة)

لظاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)

ج ١-٢ ، تحقيق : خالد عبد الكريم

ج ١ الطبعة الأولى سنة ١٩٧٦ م - الكويت

ج ٢ الطبعة الأولى سنة ١٩٧٧ م

١٢٢- (شرح الوافية نظم الكافية)

لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ)

دراسة وتحقيق الدكتور موسى بنأي العليلي

مطبعة الآداب في النجف سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

١٢٣- (الشعر والشعراء)

لابن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٦ هـ)

تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر

ج ١ سنة ١٩٦٦ ، ج ٢ سنة ١٤٨٧ هـ - ١٩٦٧ م

دار المعارف بمصر

(ص)

١٢٤- (الصاحبى)

لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)

تحقيق السيد أحمد صقر

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة

١٢٥- (الصحاح تاج اللقّة وصحاح العربية)

لإسماعيل بن حماد الجوهري

تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار

الطبعة الثانية سنة / ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

دار العلم للملايين - بيروت

١٢٦- (صحيح البخارى)

لاّبي عبدالله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة

البخارى (ت سنة ٢٥٦هـ)

ج ١ - ٩ دار مطابع الشعب - القاهرة

١٢٧- (صحيح سنن ابن ماجه)

لمحمد ناصر الدين الالباني

المجلد الثاني - الطبعة الاولى سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

المكتب الاسلامي في بيروت

١٢٨- (صحيح مسلم بشرح النووي)

ج ١ - ١٦

المطبعة المصرية ومكتبتها تأسست عام ١٩٢٤م

(ض)

١٢٩- (ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضروية)

لاّبي عبدالله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني

تحقيق وشرح الدكتور محمد زغلول سلام ، محمد مصطفى هدارة

الناشر : منشأة المعارف بالاسكندرية

(ط)

١٣٠- (الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد)

لاّبي الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الأدفوى (٧٤٨هـ)

تحقيق : سعيد محمد حسن ، مراجعة الدكتور طه الحاجري

طبعة سنة ١٩٦٦ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

١٣١- (طبقات الشافعية الكبرى)

لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي
السبكي (٧٢٧ - ٥٧٧هـ)

تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطنجي
ج ١ . ١ . الطبعة الأولى تاريخ الابداع سنة ١٩٧٤ ج ٩ -
١٩٧٦ ج ١٠

١٣٢- (طبقات الشافعية)

لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي (ت ٧٧٢هـ)
ج ١-٤ تحقيق : عبد الله الجبوري
طبعة سنة / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
دار العلوم للطباعة والنشر

١٣٣- (طبقات الشعراء)

لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ)
دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت - لبنان

١٣٤- (طبقات الشعراء)

لا بن المعتز
تحقيق : عبد الستار أحمد فراج
الطبعة الثالثة دار المعارف بمصر

١٣٥- (طبقات المفسرين)

للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي
(٩٤٥هـ ج ١-٢) تحقيق : علي محمد عمر
الطبعة الأولى سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
مطبعة الاستقلال الكبرى
الناشر : مكتبة وهبة - القاهرة .

١٣٦ - (طبقات النحاة واللغويين)

للامام تقي الدين بن قاضي شهبه الاسدى (ت ٨٥١هـ)
تحقيق الدكتور محسن غياض
طبعة سنة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م مطبعة النعمان النجف .

١٣٧ - (ابن الطراوة النحوى)

تحقيق ودراسة الدكتور عياد عيد الثبيتي
الطبعة الاولى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م
مطبوعات نادى الطائف الاثني

(ع)

١٣٨ - (العباب الزاخر واللباب الفاخر)

للحسن بن محمد بن الحسن الصفاني (٥٧٧ - ٦٥٠هـ)
تحقيق الشيخ محمد حسن الياسين
(حرف الفاء) طبعة سنة ١٩٨١ م
دار الرشيد للنشر - الجمهورية العراقية

١٣٩ - (العربية) دراسات في اللغة واللهجات والاساليب ليوهان فك

ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب
طبعة سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م
الناشر : مكتبة الخانجي بمصر

١٤٠ - (العين)

لابي عبد الرحمن خليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ - ١٧٥هـ)
تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي
ج ١ طبعة سنة ١٩٨٠ م
دار الرشيد للنشر - الجمهورية العراقية

(غ)

١٤١- (غاية النهاية في طبقات القراء)

لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ)

عني بنشره : ج . برجستراسر

ج ١ سنة الطبع / ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م

ج ٢ سنة الطبع / ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م

مطبعة السعادة بمصر

١٤٢- (الفيث المسجم في شرح لامية العجم)

لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)

الطبعة الاولى سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م

ج ١ دار الكتب العلمية - بيروت

١٤٣- (غيث النفع في القراءات السبع)

لعلو النور الصفاقي

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت

(ف)

١٤٤- (الفرائد الجديدة)

لعبد الرحمن السيوطي ت ٩١١هـ

تحقيق : عبد الكريم المدرس

على شواهدا واشرف على طبعها محمد الملا أحمد الكزني

ج ١-٢ سنة الايداع ١٩٧٧م بالمكتبة الوطنية - بغداد

الجمهورية العراقية .

١٤٥- (الفصول الخمسون)

لابن معطى زيد الدين ابي الحسين يحيى بن عبد المعطى

المعري (٥٦٤ - ٦٢٨)

تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه

١٤٦ - (فقه السيرة)

للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي

الطبعة السابعة سنة ١٣٩٨ هـ

١٤٧ - (فقه اللغة)

لأبي منصور الثعالبي

تحقيق : مصطفى السقا ، ابراهيم الابيارى ، عبد الحفيظ شلبي

طبعة سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م

مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر

١٤٨ - (الفهرست)

لابن النديم

مكتبة خياط - بيروت - لبنان

١٤٩ - (فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية سنة ٩٢٥ م)

ج ٢ / الطبعة الاولى مطبعة دار الكتب المصرية

بالقاهرة سنة ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦ م

١٥٠ - (فهرس مخطوطات المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء)

اعداد : محمد سعيد المليح وأحمد محمد عيسوى

طبع بإشراف منشأة المعارف بالاسكندرية

١٥١ - (فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد)

ج ٣ لعبدالله الجبوري

مطبعة العاني ١٨/٦/١٩٧٤ م

١٥٢ - (الفوائد الضيائية) شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبدالرحمن

الجامي (ت ٨٩٨ هـ)

دراسة وتحقيق الدكتور : أسامة طه الرفاعي الجزء الأول .

طبعة سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

١٥٣- (في أدلة النحو)

للدكتورة عفاف حسانين

الطبعة الأولى سنة ١٩٧٧ م

مطبعة دار نشر الثقافة بالفجالة مصر

(ق)

١٥٤- (قطر الندى وبل الصدى)

لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)

الطبعة (١١) سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣ م

دار احياء التراث العربي - بيروت لبنان

١٥٥- كتاب (القوافي)

لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ)

تحقيق الدكتور : عزة حسن

طبعة سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠ م

١٥٦- كتاب (القوافي)

للقاضي أبي يعلى عبد الباقي بن المحسن التنوخي

تحقيق : عمرا الأسعد ، ومحبي الدين رمضان

الطبعة الأولى ، سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠ م

دار الارشاد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .

(ك)

١٥٧- (الكافية في النحو)

لابن الحاجب (٦٤٦هـ)

تحقيق الدكتور : طارق نجم عبدالله

الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦ م

الناشر : مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع - جدة .

١٥٨ - (كتاب الكتاب)

لابن درستويه

تحقيق الدكتور: ابراهيم السامرائي والدكتور : عبدالحسين الفتلى

الطبعة الاولى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

مؤسسة دارالكتب الثقافية - الكويت

١٥٩ - (الكتاب)

لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠)

تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون .

ج ١ الطبعة الثانية سنة ١٩٧٧م

ج ٢ الطبعة الثانية سنة ١٩٧٩م

ج ٣ الطبعة بدون سنة ١٩٧٣م

ج ٤ الطبعة بدون سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

ج ٥ الطبعة بدون سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

١٦٠ - (الكشاف عن حقائق التنزيل)

لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي

(ت ٥٣٨ هـ) ج ١ - ٤

دارالمعرفة - بيروت لبنان .

١٦١ - (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون)

لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة (١٠١٧-١٠٦٧)

المجلد ١ - ٢ منشورات مكتبة المشى بغداد

١٦٢ - (كنز الانساب وجمع الاداب)

لمحمد بن ابراهيم بن عبدالله الحقييل

الطبعة : السادسة سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

مطبوعات نادي الطائف الأدبي

(ل)

١٦٣- (لسان العرب)

لأبي الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور

المجلدات ١ - ١٥

طبعة : دار صادر - بيروت.

١٦٤- (لطائف الاشارات لفنون القراءة)

للامام شهاب الدين القسطلاني ، ج ١

تحقيق الشيخ : عامر السيد عثمان ، والدكتور : عبد الصبور

طبعة سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م القاهرة

١٦٥- (لمع الأدلة في أصول النحو)

لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)

تحقيق : سعيد الأفغاني

الطبعة الثانية سنة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م

دار الفكر - بيروت

١٦٦- (اللمع في العربية)

لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)

تحقيق الدكتور : حسين محمد شرف

الطبعة الاولى سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

عالم الكتب - القاهرة

١٦٧- (كتاب اللامات)

لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)

تحقيق الدكتور : مازن المبارك

طبعة سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م

المطبعة الهاشمية - دمشق

١٦٨ - (اللهجات العربية في التراث)

للدكتور : أحمد علم الدين الجندى ج ١ - ٢

طبعة سنة / ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

ليبيا - تونس - الدار العربية للكتاب

١٦٩ - (لهجات العرب)

لأحمد تيمور باشا

تقديم الدكتور ابراهيم مذكور

طبعة سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م

الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٧٠ - (اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان - اماما المحدثين -

أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخاري وأبو الحسين

مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري في صحيحيهما)

وضعه : محمد فؤاد عبد الباقي ج ١ - ٣

دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان

١٧١ - (ليس في كلام العرب)

لابن خالويه الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠ هـ)

تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار

الطبعة : الثانية مكة المكرمة سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

١٧٢ - (ما ينصرف وما لا ينصرف)

لأبي اسحاق الزجاج (٢٣٠ - ٣١١ هـ)

تحقيق : هدى محمود قراعة

طبعة سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م القاهرة

١٧٣- (ما يقع فيه التصحيف والتحريف)

لأبي احمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري ٢٩٣-٣٨٢هـ

تحقيق : عبد العزيز أحمد

الطبعة : الأولى ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م

الناشر : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٧٤- (المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة)

صنعة أبي الفتح عثمان بن جني

الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان

١٧٥- (مجاز القرآن)

صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت. ٢١٠هـ)

ج ١-٢ / عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين

الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م

الناشر : مكتبة الخانجي بمصر - دارالفكر

١٧٦- (مجموع أشعار العرب)

وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن المجاج (

اعتنى بتصحيحه وترتيبه : ولیم بن الورد البروسي

طبعة : مدينة ليبسغ سنة ١٩٠٣م

١٧٧- (المحتسب) في تبیین وجوه شواذ القراءات والایضاح عنها

لأبي الفتح عثمان بن جني

ج ١ تحقيق : علي النجدي ناصف ، والدكتور : عبد الفتاح شلبي ،

والدكتور عبد الحليم النجار ، طبعة ١٣٨٦هـ

ج ٢ تحقيق : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح شلبي

طبعة سنة ١٣٨٩هـ

القاهرة - يشرف على إصدارها : محمد توفيق عريضة

١٧٨- (المحكم والمحيط الاعظم في اللغة)

لعلى بن اسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨)

تحقيق : عبد الستار احمد فراج ج ٤

الطبعة الاولى سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده - مصر

١٧٩- (المجلس)

لأبي محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ)

نسخة قولبت على النسخة التي حققها احمد محمد شاكر

تحقيق : لجنة احياء التراث العربي في دارالافاق الجديدة

ج ٩ منشورات دارالافاق الجديدة - بيروت.

١٨٠- (مختارات ابن الشجري)

ضبطها وشرحها : محمود حسن زناني

الطبعة الثانية سنة / ١٩٨٠ م

دارالكتب العلمية بيروت لبنان

١٨١- (مختصر صحيح البخاري)

لمحمد ناصر الدين الألباني

الطبعة الاولى سنة ١٣٩٤ هـ - ١٣٩٩ هـ المكتب الاسلامي

١٨٢- (المخصص)

لأبي الحسن على بن اسماعيل المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)

المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر - بيروت

١٨٣- (المدرسة النحوية في مصر والشام) في القرنين السابع والثامن من

الهجرة للدكتور : عبد العال سالم مكرم

الطبعة الاولى سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م دار الشروق

١٨٤- (المدخل الى دراسة النحو العربي)

للدكتور علي ابوالمكارم ج١

الطبعة الاولى سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

دار الوفاء للطباعة - مصر

١٨٥- (مراتب النحويين)

تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم

مطبعة نهضة مصر - القاهرة

١٨٦- (مراد الاطلاع على أسماء الأئمة المكنة والبقاع)

لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت ٧٣٩هـ)

تحقيق وتعليق : علي محمد البجاوي

ج١-٢ / الطبعة الاولى سنة ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م

ج٣ / الطبعة الاولى سنة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م

دار احياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه

١٨٧- (المزهري في علوم اللغة وأنواعها)

لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي

شرح وضبطه : محمد احمد جاد المولى ، علي محمد البجاوي

محمد أبو الفضل ابراهيم

دار احياء الكتب العربية

١٨٨- (مسائل خلافية في النحو)

لأبي البقاء العكبري (٥٣٨ - ٦١٦ هـ)

تحقيق الدكتور : محمد خير الحلواني

منشورات دار المأمون للتراث - دمشق

١٨٩ - (المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات)

لأبي علي النحوي (٣٨٨ - ٣٧٧ هـ)

دراسة وتحقيق : صلاح الدين عبدالله السنكاوي

مطبعة العاني - بغداد

١٩٠ - (المساعد على تسهيل الفوائد)

لبهلاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك

ج ١ - ٤ تحقيق وتعليق الدكتور : محمد كامل بركات

ج ١ طبعة سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م دار الفكر بدمشق

ج ٢ الطبعة الاولى سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م دار الفكر بدمشق

ج ٣ - ٤ طبعة سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م دار المدني جدة

(١٩١ - المستشرقون)

موسوعة في تراث العرب مع تراجم المستشرقين ودراساتهم

عنه منذ ألف عام حتى اليوم لنجيب العقيلي

ج ١ الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٤ م

ج ٢ - ٣ الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٥ م

دار المعارف بمصر

١٩٢ - (الشوف المعلم في ترتيب الاصلاح على حروف المعجم)

تصنيف : أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري الحنبلي

(٥٣٨ - ٦١٦ هـ)

تحقيق : ياسين محمد السواس

ج ١ طبعة سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

دار الفكر - دمشق سورية

١٩٣- (المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي)

لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت ٥٧٧٠هـ)

ج ١-٢ طبعة سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م

دار الكتب العلمية بيروت لبنان

١٩٤- (معاني الحروف)

لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (٢٩٦ - ٣٨٤هـ)

تحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي .

دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة

١٩٥- (معاني القرآن)

صنفه الأَخفش الأَوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة

المجاشعي البلخي (ت ٢١٥هـ) ج ١-٢

تحقيق الدكتور : فائز فارس

الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

١٩٦- (معاني القرآن وَاَعْرَابِهِ)

المنسوب للزجاج ج ١-٢

شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي

منشورات المكتبة العصرية - صيدا

١٩٧- (معاني القرآن)

لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ج ١-٣

الطبعة الثانية سنة ١٩٨٠م عالم الكتب بيروت

١٩٨- (معاهد التنصيص على شواهد التلخيص)

للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت ٩٦٣هـ)

تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ج ١-٢

١٩٩- (معجم البلدان)

لشهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي
الرومي البغدادي ، المجلد ١ - ٥-

دار الكتب العربي بيروت - لبنان

٢٠٠- (معجم التداوي بالأعشاب والنباتات الطبية)

للامام الحافظ شمس الدين أبي عبدالله بن قيم الجوزية
الطبعة الثانية سنة ١٤٠٧هـ

مكتبة التراث الاسلامي - القاهرة

٢٠١- (معجم الشعراء)

لأبي عبيدالله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤)
ومعه : الموء تلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم

وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم

للامام أبي القاسم الحسين بن بشر الآمدي (ت. ٣٧٠)

تصحيح وتعليق الدكتور ف. كرنكو

الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

٢٠٢- (معجم شواهد النحو الشعرية)

للدكتور : حنا جميل حداد

الطبعة الاولى سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

دار العلم للطباعة والنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية

٢٠٣- (معجم قبائل العرب) القديمة والحديثة

عمر رضا كحالة ج ١ - ٥

الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م مؤسسه الرسالة

٢٠٤- (معجم المطبوعات العربية والمعربة)

وهو شامل لأسماء الكتب المطبوعة في الأقطار الشرقية والغربية

مع ذكر أسماء مؤلفيها إلى سنة ١٣٣٩ هـ - ١٩١٩ م

جمعه ورتبه : يوسف ان سركيس

طبعة سنة ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م مطبعة سركيس بمصر

٢٠٥- (معجم المؤلفين) تراجم مصنفي الكتب العربية ج١ لعكرضا كحالة

الناشر : مكتبة المثنى بيروت ، دار احياء التراث العربي ، بيروت

٢٠٦- (مغني اللبيب)

لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)

تحقيق الدكتور : مازن المبارك ومحمد علي حمد الله

راجعه : سعيد الافغاني

الطبعة : الثالثة ، سنة ١٩٧٢ م بيروت

٢٠٧- (المفضليات)

الطبعة الرابعة - دار المعارف بمصر

٢٠٨- (المفصل في علم العربية)

لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)

وذي له كتاب (المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد

محمد بدر الدين أبي فراس النعساني

الطبعة الثانية - دار الجيل ، بيروت - لبنان .

٢٠٩- (المقتصد في شرح الايضاح)

لعبد القاهر الجرجاني مجلد ١ - ٢

تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان

طبعة سنة ١٩٨٢ م دار الرشيد للنشر

٢١٠ - (المقتضب)

صنعة : أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠-٢٨٥هـ)

تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة

ج ١ طبعة القاهرة سنة ١٣٩٩هـ

ج ٢ طبعة القاهرة سنة ١٣٩٩هـ

ج ٣ طبعة القاهرة سنة ١٣٨٦هـ

ج ٤ طبعة القاهرة سنة ١٣٨٨هـ

٢١١ - (المقرب)

لعلي بن مؤء من المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩)

تحقيق : احمد عبد الستار الجوارى - عبدالله الجبورى

ج ١ الطبعة الاولى سنة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م

ج ٢ سنة الطبع / ١٩٧٣ م

مطبعة العاني - بغداد

٢١٢ - (الممتع في التصريف)

لابن عصفور الاشبيلي (٥٩٧ - ٦٦٩)

تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة ج ١-٢

الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

دار الافاق الجديدة - بيروت

٢١٣ - (منال الطالب في شرح طوال الفرائب)

لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الاثير

(٥٤٤ - ٥٠٦ هـ)

تحقيق الدكتور: محمود محمد الطناحي

مطبعة المدني - المؤسس السعودية بمصر - القاهرة

٢١٤ - (المنصف) شرح أبي الفتح عثمان بن جني النحوى لكتاب :

التصرف لأبي عثمان المازني النحوى البصرى

تحقيق ابراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين

ج١ - ٣ ، الطبعة الاولى سنة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م

٢١٥ - (المنقوص والمدود)

للفراء والتنبيهات لعلي بن حمزة

تحقيق : عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، دار المعارف بمصر

٢١٦ - (الموطأ)

للامام مالك بن أنس رضي الله عنه

صححه : محمد فوءاد عبد الباقي

٢١٧ - (المورد)

مجلة تراثية فصلية ، تصدرها وزارة الثقافة والاعلام

دار الجاحظ - الجمهورية العراقية

المجلد التاسع - العدد الاول سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

(ن)

٢١٨ - (النحو والصرف بين التميميين والحجازيين)

للدكتور عبدالله على الحسيني البركاتي

طبعة سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

المكتبة الفيصلية

٢١٩ - (نزهة الألباء في طبقات الألباء)

لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأتباري

(ت ٥٧٧) تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم

طبعة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م

دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة

٢٢٠ = (النشر في القراءات العشر)

لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي
أشرف على تصحيحه ومراجعته : علي محمد الضباع
ج١-٢ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان

٢٢١ - (النوادر في اللغة)

لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري
تصحيح وتعليق : سعيد الخوري الشرتوني اللبناني
الطبعة الثانية ٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
دار الكتب العربي بيروت - لبنان
(هـ)

٢٢٢ - (هدية العارفين)

أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لاسماعيل باشا البغدادي
(ت ١٣٣٩ هـ)

مجلد ١ طبع استانبول سنة ١٩٥١ م

مجلد ٢ = = = ١٩٥٥ م

منشورات المشى بغداد ، بيروت

٢٢٣ - (همع الهوامع) شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
(ت ٩١١ هـ)

عني بتصحيحه السيد : محمد بدر النعساني ج١-٢
دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان

(و)

٢٢٤- كتاب (الواضح)

لأبي بكر الزبيدي الاشبيلي النحوي (ت ٣٧٩هـ)

تحقيق الدكتور : عبد الكريم خليفة

٢٢٥- كتاب (الوفيات)

لأبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب الشهير

بابن قنغد القسطنطيني (ت ٨٠٩)

معجم زمني للصحابة وأعلام المحدثين والفقهاء والمؤلفين

من سنة ١١ - ٨٠٧هـ

حققه وعلق عليه : عادل نويهض

الطبعة : الثانية / ١٩٧٨م

منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت.

٢٢٦- (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان)

لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن

خلكان (٦٠٨ - ٦٨١هـ)

تحقيق الدكتور : احسان عباس

المجلد الثاني ، دار صادر - بيروت

٢٢٧- (الوافي بالوفيات)

لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي

تحقيق : ابراهيم بن سهل ، وأحمد بن طولون

باعتناء س . ديدر بنغ

الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
أ - ١	الشكر والتقدير
١	المقدمة
٢	<u>التمهيد :</u>
٢ - ٧	١ - أثر الكافية في التأليف النحوي :
٧ - ٢	الشروح ، الحواشي ، التقارير ، التعليقات ، المختصرات ،
٩ - ٧	الإعراب ، المنظومات ، شرح المنظومات
١٣	٢ - نجم الدين القمولي ، حياته :
١٥ - ١٣	أ / اسمه ونسبه ، مولده ، نشأته
٢١ - ١٥	ب / حياته الاجتماعية والوظيفية ، وفاته ، أسرته
٢٣ - ٢١	ج / ثقافته ، الكتب التي درسها .
٢٥ - ٢٣	شيوخه : بدر الدين بن جماعة ،
٢٦ - ٢٥	وأبو الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري
٢٦	تلاميذه
٢٧	د / أعماله العلمية .
٢٢	٣ - توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف .
٢٧	<u>القسم الأول : الدراسة :</u>
٣٩	١ - مصادر الكتاب
٥١	٢ - الشواهد ومنهجه في الاستشهاد
٧١	٣ - المسائل الخلافية
٨٢	٤ - دقة القمولي
٩٠	٥ - بين " غاية أمانى الطالب " و " تحفة الطالب "
١٠٧	٦ - موقف القمولي من الرضي ومن شرحه للكافية
	<u>القسم الثاني : التحقيق :</u>
١١٢	بين يدي التحقيق :
١١٣	١ - وصف النسخ
١١٩	٢ - مقدمة التحقيق
١٢٢	٣ - صور المخطوطات

	<u>الموضوع</u>
	<u>النص المحقق :</u>
٧-١	مقدمة القمولي -
٥	حد النحو
٥	معناه
٦	موضوعه
٦	مادته
٦	شترته
٧	الكلمة
١٠	الكلام
١٢	الكلمة لغة
١٥	أقسام الكلمة
٢٧	تعريف الكلام اصطلاحاً
٣٩	تعريف الكلام لغة
٤١	اشتقاق الكلام
٤٢	الكلام عند البصريين
٤٢	الكلام عند الكوفيين
٤٣	تعريف الكلم
٤٤	مكونات الكلام
٤٦	تعريف الاسم
٤٨	أصل كلمة اسم
٤٩	خواص الاسم :
٤٩	١ - دخول الألف واللام
٦١	أقسام الألف واللام اختلاف النحاة في (آل التعريف)
٦٤	٢ - الجر
٦٦	٣ - التنوين
٦٨	٤ - الإسناد إليه
٧٥	٥ - الإضافة
٧٧	تقسيم الاسم : معرب ومبني
٧٨	حد المعرب
٨٠	أقسام الاسم المركب
٨٤	حكم المعرب
٨٧	الإعراب لغة واصطلاحاً

الموضوع

الصفحة

- ٩١ اختلاف النحاة في سبب دخول الإعراب الكلام
- ٩٥ الاختلاف في الإعراب سابق البناء أو العكس
- ٩٦ الاختلاف في حركات البناء هل هي أصل لحركات الإعراب أو العكس
- ٩٦ أنواع الإعراب
- ١٠٠ اختلاف النحاة في جواز إطلاق ألقاب أحدهما على الآخر
- ١٠١ الأسماء المعربة بالحركات :
- ١٠١ أ - جمع المؤنث السالم
- ١٠٢ اختلافهم في جمع المؤنث السالم
- ١٠٣ إعراب ما الحق بجمع المؤنث السالم
- ١٠٤ ب - إعراب المنوع من الصرف
- ١٠٦ الأسماء المعربة بالحروف
- ١٠٦ أ - الأسماء الستة
- ١٠٧ اختلاف النحاة في إعراب الأسماء الستة
- ١١٨ ب - المثني
- ١١٩ اختلاف النحاة في إعراب (كلا وكلتا)
- ١٢٦ اختلاف البصريين والكوفيين في إعراب (كلا وكلتا)
- ١٢٧ إعراب (ثنتان واثنان)
- ١٣٠ ج - إعراب جمع المذكر السالم وما ألحق به
- ١٣٤ ما يقدر فيه الإعراب :
- ١٣٤ ١ - المقصور
- ١٣٥ ٢ - كل اسم مضاف إلى ياء المتكلم واختلافهم في إعرابه
- ١٣٧ ٣ - المنقوص
- ١٣٩ ٤ - جمع المذكر السالم المضاف إلى ضمير المتكلم
- ١٤٠ ٥ - الأسماء الأعلام والألقاب والكنى المحكية عند أهل الحجاز
- ١٤٢ ٦ - الاسم المحرك حركة اتباع لما بعده كقراءة بعضهم " الحمد لله "
- ١٤٣ المنوع من الصرف :
- ١٤٤ - معنى الصرف
- ١٤٤ - معنى التنوين
- ١٤٤ - علل منع الصرف :
- ١٤٤ العدل ، الصفة ، العجمة ، التأنيث اللفظي وتالمعنوى
- ١٤٥ المعرفة ، الجمع الذى لا نظيره فى الآحاد ، التركيب
- ١٤٦ الألف والنون الزائدتان

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٤٦	وزن الفعل المختص
١٤٦	ألف الإلحاق المقصورة
١٥٠	جمع الموءنث السالم واختلافهم في ذلك
١٥٢	جواز صرف ما لا ينصرف للضرورة وللتناسب
١٥٤	هل للشاعر صرف المنصرف واختلافهم في ذلك شرح كل علة :
١٦١	١ - العدل ، معانيه
١٦٢-٧٨	العدل التحقيقي ك (جمع)
١٦٤	اختلافهم في بناء (فعال ومفعل) في الأعداد
١٧١	اختلافهم في صرف (آخر ونسق)
١٧٣ (آخر)	من الأسماء المعربة المعدولة (آخر) اختلافهم في وجه العدل في (آخر)
١٨٠	حكم (يتع وبضع) حكم (جمع)
١٦٢-١٨١	٢ - العدل التقديرى ك (عمرو قطام)
١٨٥	الوصف
١٨٩	٣ - التأنيث وشروطها
١٩٦	القسم الثاني : ما يجوز فيه الصرف وتركه
٢٠٢	فصل في أسماء السور وأقسامها :
٢٠٢	قسم محكي (اقتربت الساعة)
٢٠٢	قسم مسمى باسم ك (نوح ، هود)
٢٠٤	قسم مسمى بحروف التهجى (العر ، كهيعص)
٢٠٧	أسماء القبائل وأقسامها
٢٠٧	١ - ما ليس فيه علة إلا التعريف
٢٠٩	٢ - ما فيه علة غير التعريف ك (تغلب)
٢١٠	٤ - المعرفة وشروطها
٢١٢	٥ - العجمة وشروطها
٢٢٠	٦ - الجمع وشروطه
٢٤٢	٧ - التركيب وشروطه
٢٤٦	٨ - الألف والنون الزائدتان
٢٥٧	٩ - وزن الفعل وشروطه
٢٦٧	١٠ - ألف الإلحاق المقصورة
٢٦٧	تعريف ألف الإلحاق المقصورة
٢٦٩	حكم الاسم الممتنع الصرف إذا كان علما فينكر

٢٨٠	إعراب المنوع من الصرف
٢٨٢	المرفوعات من الأسماء
٢٨٤	تعريف الرفع
٢٨٤	(١) الفاعل ، تعريفه
٢٩٧	اختلاف النحاة في الرفع للفاعل
٢٩٩	رتبة الفاعل
٣٠٨	أقسام تقديم وتأخير الفاعل
٣٠٨	١ - ما يجب فيه تقديم الفاعل
٣٠٩	المواضع التي يجوز فيها تأخير الفاعل
٣١٨	٢ - ما يجب فيه تأخير الفاعل
٣٢١	جواز تقديم الفاعل وتأخيره
٣٢٢	حذف الفعل جوازا ووجوبا
٣٢٢	١ - ما يجوز حذفه
٣٢٦	٢ - ما يجب حذفه
٣٣٧	التنازع
٣٤٠	بعضهم جوز التنازع في (لعل وعسى)
٣٤٥	جواز إعمال كل منهما
٣٤٥	رأى البصريين فيه
٣٤٥	رأى الكوفيين فيه
٣٤٥	استدلال الكوفيين
٣٤٦	استدلال البصريين
٣٨٠	الخلافا فيما يتعدى إلى ثلاثة
٣٨٢	(٢) مفعول ما لم يسم فاعله
٣٨٢	تعريفه
٣٨٢	لماذا يحذف الفعل ويقام غيره مقامه ؟
٣٨٤	صيغ مفعول ما لم يسم فاعله
٣٨٦	ما يجوز إقامته من المفاعيل عند حذف الفاعل
٣٩٢	أى المفاعيل أولى لأن تقوم مقام الفاعل
٤٠٢	(٣) المبتدأ والخبر
٤٠٢	تعريفه
٤٠٣	اختلاف النحاة في الرفع للمبتدأ
٤٠٥	اختلاف النحاة في الرفع للخبر

الصفحة

الموضوع

- ٤٠٥ أقسام المبتدأ عند محققى النحاة
- ٤٠٨ ١ - الاسم المجرد من العوامل اللفظية
- ٤٠٨ العوامل ثلاثة أضرب
- ٤١١ ٢ - كل صفة من اسم فاعل أو مفعول
- اعتمدت على حرف نفي ..
- ٤١٣ اختلافهم في شرط اعتماد الصفة
- ٤١٥ ٣ - ذكر بعض النحاة قسماً ثالثاً للمبتدأ هو لفظة (قل)
- ٤١٦ ٤ - أسماء الأفعال عند بعضهم مبتدأ
- ٤١٨ الخبير :
- ٤١٨ تعريفه
- ٤٢٠ جواز تأخير المبتدأ
- ٤٢٠ مسوغات الابتداء بالنكرة
- ٤٣٦ أقسام الخبير :
- ٤٣٧ الخبير المفرد
- ٤٣٧ ١ / قسم هو المبتدأ
- ٤٣٩ ٢ / قسم منزل منزلة المبتدأ
- ٤٤٠ ٣ / قسم موضوع موضع الأول وهو الظرف والمجرورات
- ٤٤٣ الخبير الجملة
- ٤٤٣ أقسامها : اسمية وفعلية وظرفية وشرطية
- ٤٤٤ روابط الجملة الواقعة خبراً
- ٤٥٩ شبه الجملة الواقعة خبراً
- ٤٦٢ شروط الإخبار بشبه الجملة
- ٤٧٠ الأسماء المشتقة
- ٤٧١ أقسام أخرى لخبير المبتدأ
- ٤٧٢ ١ / ما له وجود في الخارج
- ٤٧٢ ٢ / ما لا وجود له في الخارج
- ٤٧٣ أقسام تقديم المبتدأ والخبير
- ٤٧٤ تقديم المبتدأ وجوباً
- ٤٨٠ تقديم الخبير وجوباً
- ٤٨٦ تقديم وتأخير المبتدأ والخبير جوازاً
- ٤٨٨ تعدد الخبير
- ٤٩٦ مسوغ دخول الفاء في خبر المبتدأ

الصفحة

الموضوع

- ٥٠١ الاُسباب التي تمنع دخول الفاء في الخبر
٥٠١ اختلافهم في دخول الفاء مع (ان)
٥٠٥ حكم المبتدأ في الاثبات والحذف
٥٠٥ ١ - ما لا يجوز حذفه
٥٠٧ ٢ - ما يجب حذفه
٥٠٨ ٣ - ما يجوز حذفه
٥٠٩ حكم الخبر في الاثبات والحذف
٥٠٩ ١ - منع حذف الخبر
٥٠٩ ٢ - جواز حذف الخبر
٥١٤ ٣ - وجوب حذف الخبر
٥٣٢ خبر إن وأخواتها :
٥٣٥ خبر لا التي لنفي الجنس
٥٤٢ اسم (ما ولا) المشبهتين بليس
٥٤٦ إن المخففة وأعمالها عمل ليس على اللغة الحجازية
٥٥٠ فهارس التحقيق : ١ - فهرس الآيات القرآنية
٥٥٨ ٢ - فهرس الأحاديث
٥٦٠ ٣ - فهرس الأمثال
٥٦١ ٤ - فهرس أقوال العرب
٥٦٥ ٥ - فهرس الأشعار
٥٧٠ ٦ - فهرس الأماكن والبلدان
٥٧١ ٧ - فهرس الأعلام
٥٧٨ ٨ - فهرس القبائل والطوائف ونحوها
٥٨٠ ٩ - فهرس الكتب التي ذكرها القمولي
٥٨١ ١٠ - فهرس اللغة
٥٩٥ ١١ - فهرس المسائل الخلافية
٥٩٧ ١٢ - فهرس المصادر والمراجع
٦٤٠ ١٣ - فهرس الموضوعات